

مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

الجزء الثاني



تأليف: بيني موريس
ترجمة: أ. د. عماد عواد



صدرت السلسلة في يناير 1978

أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الجزء الثاني

تأليف: بيني موريس
ترجمة: أ. د. عماد عواد



ديسمبر 2013

407

هذا العدد ينشر بالتعاون
مع المركز القومي
للترجمة - مصر



علم للمعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

المشرف العام

م . علي حسين اليوحة

مستشار التحرير

د . محمد غانم الرميحي
rumaihi@mail.com

هيئة التحرير

أ . جاسم خالد السعدون

أ . خليل علي حيدر

د . عبدالله الجسمي

د . علي زيد الزعبي

أ . د . فريدة محمد العوضي

د . ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

شروق عبدالمحسن مظفر
a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير

عالية مجيد الصراف

أسسها

أحمد مشاري العدواني

د . فؤاد زكريا

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

تليفون : 22431704 (965)

فاكس : 22431229 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 404 - 7

رقم الإيداع (2013/631)

العنوان الأصلي للكتاب

The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited

By

Benny Morris

Cambridge University Press, UK 2004

All Rights Reserved. Authorized translation from the English language edition published by Cambridge University Press. No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder, Cambridge University Press.

طُبِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفَ نَسْخَةٍ

مَحْرَمٌ 1435 هـ - دَيْسَمْبَرُ 2013

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

9	الفصل الخامس: اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين (أبريل - ديسمبر 1948)
47	الفصل السادس: إعاقة العودة
125	الفصل السابع: الموجة الثالثة: الأيام العشرة (9 - 18 يوليو) والهدنة الثانية (18 يوليو - 15 أكتوبر)
175	الفصل الثامن: الموجة الرابعة: المعارك والنزوح الجماعي (أكتوبر - نوفمبر 1948)
219	الفصل التاسع: تنظيف الحدود: طرد السكان ونقلهم (نوفمبر 1948 - 1950)

	الفصل العاشر:
	تسوية مشكلة اللاجئين
265	(ديسمبر 1948 - سبتمبر 1949)
311	الخاتمة
	الملحق الأول:
331	عدد اللاجئين الفلسطينيين
	الملحق الثاني:
335	السير الذاتية
341	الخرائط
371	الهوامش
491	ببليوغرافيا

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين (أبريل - ديسمبر 1948)

ترتب على عملية النزوح الجماعي أن وجد
اليشوف نفسه أمام مشكلة رئيسية تمحورت
حول السؤال التالي: هل يُسمح لأولئك الذين
فروا أو طردوا بالعودة أم لا؟ ومنذ ربيع
عام 1948 بدأ اللاجئين من مناطق مختلفة
يتعجلون العودة، وهو ما فرض على القادة
المحليين من المدنيين والهاغاناه اتخاذ قرارات
في غياب توجهات عامة على المستوى الوطني،
وقد صبت هذه القرارات في مجملها، وبشكل
متناسق، في خانة الرفض⁽¹⁾. من جانبها، بدأت
الدول العربية - بقيادة الأردن - في شهر مايو
المطالبة بشكل صاخب بعودة اللاجئين. وفضلا
عن ذلك، واجه قادة اليشوف منذ بداية
موسم الصيف ضغوطا دولية مكثفة - قادها
في البداية الكونت فولك برنادوت السويدي

«تزايد تصميم قادة إسرائيل والرأي العام داخلها على معارضة عودة اللاجئين بشكل مطرد، ومع ذلك أدرك القادة أنه في الوقت الذي يشكل فيه هذا التصميم عاملا رئيسيا في تشكيل النتيجة، فإن المحصلة النهائية ستعتمد أيضا على عوامل خارجية تتصل بحجم وطبيعة الضغط الدولي، خاصة الأمريكي»

المؤلف

الجنسية ووسيط الأمم المتحدة في فلسطين، ثم لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية، لإعادة اللاجئين إلى وطنهم. في الوقت نفسه تعرضت الحكومة لضغوط من الجيش والسلطات المحلية في أجزاء مختلفة من البلاد لمنع عودة اللاجئين.

كان هذا الموضوع محل بحث مجلس الوزراء في منتصف شهر يونيو، حيث تم التوصل إلى توافق على منع عودة اللاجئين، على الأقل ما دام القتال مستمرا، وانتقل الأمر من مرحلة التوافق إلى صدور قرار رسمي من المجلس في شهر يوليو. مثل ذلك، من دون شك، واحدا من أهم القرارات التي اتخذتها الدولة الوليدة في شهورها الأولى.

تبلور هذا القرار - الذي اتخذ على خلفية الغزو العربي وتعاقد حدة القتال - تدريجيا خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو. فمع انتقال الهاغاناه إلى الإستراتيجية الهجومية قرر القادة العسكريون ومستشارو الشؤون العربية في المناطق ذات الأغلبية اليهودية منع عودة اللاجئين إلى تلك المناطق. فعلى سبيل المثال قرر مستشار الشؤون العربية للواء إسكندروني - والمسؤول عن قطاع عريض من منطقة السهل الساحلي - بشكل رسمي «عدم السماح بعودة العرب الذين غادروا المنطقة». وإذا كان ذلك الموقف قد اتخذ بشكل رئيسي نتيجة حسابات تتصل بالأمن اليهودي، فإنه عكس أيضا رغبة في حماية العرب من عمليات السلب والنهب من قبل اليهود، فضلا عن الاعتبارات المتصلة بالمزايا الاقتصادية (منع اللاجئين من العودة إلى الحصاد يؤدي بشكل تلقائي إلى مكسب اقتصادي يهودي)⁽²⁾.

أدى النزوح الجماعي الضخم من حيفا ويافا في نهاية أبريل ومطلع مايو إلى تركيز اهتمام القيادة اليهودية حول موضوع العودة المحتملة. وقد أوردت غولدا مائيرسون (مائير) - التي شغلت آنذاك منصب مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية بالإنابة - في السادس من مايو، في أعقاب زيارة قامت بها إلى حيفا العربية بعد عدة أيام من الاستيلاء عليها ما يلي:

كان من المروع رؤية المدينة جثة هامدة. لقد رأيت النساء، وكذلك الأطفال وكبار السن، على مقربة من المرفأ في انتظار الرحيل. ولقد دخلت إلى المنازل وكان لا يزال في بعضها القهوة والخبز على المائدة، ولم أستطع أن أمنع نفسي من التفكير في أن تلك الصورة

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

كانت ذاتها في الكثير من المدن اليهودية [أي في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية].

ووفقا لها، فإن هذا الموقف «أثار العديد من التساؤلات». فهل يجب على اليهود

بذل الجهد لإعادة العرب إلى حيفا أم لا؟ وفي الوقت ذاته، وما لم يُتخذ قرار مخالف فإننا اتفقنا على مجموعة من القواعد من بينها: أننا لن نذهب إلى عكا أو الناصرة لإعادة العرب. ولكن سلوكنا في الوقت ذاته، يجب أن يكون أنه إذا ما عاد العرب - نتيجة لذلك - فلندعهم حينئذ يعودون. كما أنه يلزم ألا نتعامل بشكل سيئ مع العرب [الذين بقوا] حتى لا يعود أولئك الذين رحلوا⁽³⁾.

بعد مرور بضعة أيام، تحدثت مائيرسون عن الموضوع نفسه، ولكن في إطار السياسة العامة تجاه عرب فلسطين. حيث أخبرت اللجنة المركزية لحزب ماباي أن اليهود لا يمكنهم معاملة القرويين الذين فروا نتيجة لعدم رغبتهم في الدخول في معارك مع اليشوف (من قبيل أولئك في الشيخ مونس) بالطريقة ذاتها التي يجري التعامل بها مع أولئك المعادين. وعلى الرغم من أنها كانت تلمح إلى السماح للقرويين «الأصدقاء» بالعودة، فإن مائيرسون تجنبت ذكر ذلك صراحة. بل اكتفت بطرح أسئلة:

ماذا سنفعل بالقرى... التي هجرها أصدقاء؟... هل نحن مستعدون للحفاظ على تلك القرى ربما يعود سكانها؟ أم أننا نرغب في محو أي أثر يشير إلى وجود قرية في هذا الموقع؟

ثم عادت لتناول ملف حيفا قائلة:

أنا لست من بين أولئك المتطرفين - وهناك الكثيرون، وأنا أحبيهم - الذين يريدون القيام بكل شيء يمكنهم من أجل إعادة العرب. أقول إنني لست على استعداد للقيام بترتيبات استثنائية من أجل إعادة العرب.

بيد أن السؤال ظل يطرح نفسه حول كيفية تعامل اليشوف مع العرب الذين بقوا في أماكنهم. فالمعاملة السيئة قد تشجع أولئك الذين بقوا على الرحيل، وتضعف من حماسة أولئك الذين رحلوا في العودة - «ويمكننا آنذاك أن نتخلص من العديد

منهم». واختتمت مائرسون قائلة إن الحزب - وبشكل ضمنى اليشوف - دخل الحرب من دون أن تكون لديه سياسة واضحة تجاه عرب فلسطين. ومن ثم فقد دعت إلى إجراء مناقشة شاملة حول «مسألة العرب» داخل اللجنة المركزية⁽⁴⁾. غير أن تلك الدعوة ذهبت أدراج الرياح.

جسد الخط الذي تبنته مائرسون السياسة التي وضع ملامحها بن غوريون خلال زيارته إلى يافا في الأول من شهر مايو: يجب على اليهود أن يعاملوا العرب المتبقين «بمساواة وبطريقة إنسانية متحضرة»، وفي المقابل فإنه «ليس من واجبنا أن ننشغل بعودة أولئك الذين فروا». وبشكل واضح لم يكن أي من بن غوريون أو مائرسون مهتما بعودتهم (على الرغم من أن الأخيرة ألمحت إلى استعدادها لاستثناء «العرب الأصدقاء»). وتحدث بن غوريون كثيرا في هذا الصدد، منذ شهر فبراير، خاصة فيما يتعلق بالأحياء العربية التي خلت من سكانها في القدس الغربية⁽⁵⁾.

أعلن عن تبلور سياسة سائدة بين القيادة الوطنية تعارض عودة اللاجئين في برقية أرسلها شيرتوك من نيويورك، في الخامس والعشرين من أبريل، إلى موظفيه - في وقت كانت فيه عملية النزوح الجماعي من كل من حيفا ويافا تجري على قدم وساق - اقترح فيها «تحذير العرب الذين يقومون حاليا بالرحيل من أنه لا يمكنهم أن يكونوا على ثقة بالعودة»⁽⁶⁾.

بدأ الضغط من أجل العودة ينمو تدريجيا في مطلع شهر مايو؛ حيث بدأ القادة العرب من جانبهم في بحث الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للنزوح الجماعي. وخلال لقاء انعقد في عمان في الثاني من الشهر اتفق المسؤولون والأعيان في حيفا على أن «العرب يجب أن يعودوا إلى مدينتهم»، وقد رافق ذلك بشكل واضح تنسيق مع البريطانيين؛ حيث أزال الجيش البريطاني في اليوم التالي عدة حواجز أقامتها الهاغاناه على الطرق في المدينة واستعاد مواقعه في الأحياء العربية المهجورة فيها. وتلا ذلك مباشرة إقدام كل من عزام باشا، الملك عبد الله، والقاقوجي على إصدار منشادات - روج لها إعلاميا بشكل كثيف - للاجئين بالعودة، في حين أعلنت سلطات الانتداب في السادس من مايو أنه «من وجهة نظر الحكومة فإنه يمكن للعرب أن يشعروا بالأمان التام في حيفا»⁽⁷⁾. وكان الملك عبد الله قد دعا في اليوم السابق «كل رجل قوي وحكيم، وكل شاب قوي ومؤمن، ترك البلاد [فلسطين]

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

إلى العودة للأرض الحبيبة. ويجب ألا يبقى أحد خارج البلاد سوى الأغنياء وكبار السن». كما وجّه الملك الشكر إلى «أولئك الذين صمدوا في أماكنهم على الرغم من مواجهتهم الطغيان»، وأشار الملك إلى الإدانة الصادرة عن الوكالة اليهودية لمذبحة دير ياسين⁽⁸⁾. وكانت المحصلة النهائية لكل ذلك أن رصدت الإدارة العربية بجهاز استخبارات الهاغاناه في نهاية الشهر وجود «ضغوط متصاعدة بشكل تدريجي على اللاجئين لدفعهم إلى العودة»⁽⁹⁾.

لم يسفر الجهد العربي - البريطاني المشترك الهادف إلى العودة الشاملة للاجئين - وليس فقط أولئك من حيفا - عن شيء. لم تسمح الهاغاناه للعرب بالعودة، فضلا عن أن الدعوات إلى العودة ربما لم تلق حماسة كبيرة في صفوف اللاجئين أنفسهم في ضوء استمرار حالة القتال والارتباك على الأرض. وفي حيفا ذاتها حيث لم تعارض القيادة اليهودية المدنية المحلية العودة في بداية الأمر، حدث تغير رئيسي في المشاعر؛ وفي هذا الخصوص ذهب أحد المشاركين في اجتماع للمسؤولين المحليين عُقد في بلدية حيفا في السادس من شهر يونيو (معبرا عن وجهة النظر العامة) إلى القول بأنه «لا توجد مشاعر في الحرب... ومن الأفضل إيقاع الظلم بهم عن أن نعاني نحن كارثة... وحقيقة الأمر أنه ليست لنا أي مصلحة في عودتهم»⁽¹⁰⁾.

أدت المحادثات والتحركات الدبلوماسية التي شهدتها شهر مايو حول إمكان العودة المحتملة إلى تدعيم أواصر جماعة ضغط - نشطة وإن كانت غير محكمة التنسيق - داخل إسرائيل معارضة لذلك، ضمت بين صفوفها كلا من: السلطات المحلية، حركات الكيبوتسات، إدارات المستوطنات في المؤسسات الوطنية، قادة الهاغاناه، فضلا عن شخصيات مؤثرة من قبيل يوسف ويتز وعيزرا دانين.

بالنسبة إلى ويتز فإنه نظر إلى النزوح الجماعي - الذي عمل شخصيا على تشجيعه في عدد من الأماكن - على أنه تطبيق - على الرغم من أنه غير مخطط وإلى حد كبير عشوائي - لمشروعات الترانسفير (الترحيل) التي طُرحت في نهاية الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات، واستندت إلى فكرة نقل الأقلية العربية خارج الدولة اليهودية المستقبلية بما يمكنها من أن تكون متجانسة ومستقرة سياسيا وأمنة ضد التخريب من الداخل. فلقد أدرك - وشاركه رفاقه في ذلك - أنه من أجل مصلحة إسرائيل يلزم توسيع نطاق النزوح الجماعي من خلال دفع وحث المزيد من التجمعات العربية

على الهروب، فضلا عن تدعيم أركان الموقف الناتج عن ذلك. أما فيما يخص العودة فقد كان من شأنها أن تعرض الدولة اليهودية للخطر. ورأى ويتز أن الأمر مهم إلى درجة تفرض تأسيس هيئة خاصة في الدولة لتشرف على ما أطلق عليه «عملية الترانسفير الارتجاعية». وخلال شهري مارس وأبريل سعى ويتز إلى الحصول على الدعم السياسي والمساندة لتنفيذ «الترانسفير»، ثم عمد بدءا من شهر مايو إلى الضغط على كل من بن غوريون وشيرتوك من أجل إنشاء «لجنة الترانسفير»، والذي كان يرغب في أن يكون شخصا على رأسها، للإشراف على «سياسة الترانسفير». والتي كان جوهرها هو التركيز على الإجراءات التي يمكن أن تضمن أنه لن تكون هناك عودة. وتدرجيا يكون على اللجنة أن تقدم النصح للقيادة السياسية والهاغاناه حول المزيد من عمليات تحريك السكان.

برزت أول لجنة غير رسمية للترانسفير في نهاية شهر مايو، وضمت كلا من ويتز، دانين، ساسون (الذي كان يشغل آنذاك منصب مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية)، وذلك بعد موافقة دانين على الانضمام إليها ومباركة شيرتوك - وإن كان ذلك بشكل غير رسمي - في الثامن والعشرين من الشهر لإنشاء اللجنة وأهدافها. في منتصف شهر مايو استقال دانين من لجنة الممتلكات العربية، وفي هذا الخصوص كتب إلى ويتز: إن المطلوب هو «مؤسسة يتمثل دورها في البحث عن الوسائل لتنفيذ الترانسفير للسكان العرب في هذا الوقت الذي تركوا فيه أماكن إقامتهم المعتادة». وقد اعتقد دانين أنه يمكن إيجاد مؤسسات مسيحية تعمل تحت اسم مساعدة اللاجئين يمكن أن تساهم في إعادة توطينهم في الدول العربية. وكتب قائلا: «دعنا لا نضيع الحقيقة المتمثلة في أن عددا ضخما من السكان العرب قد غادروا منازلهم، وأن تحقيق ذلك في الأوقات العادية كان أمرا على درجة عالية من الصعوبة». وبالنسبة إليه فإن منع عودة اللاجئين يستلزم مواجهتهم لأمر واقع *faits accomplis*، ومن قبيل ذلك تدمير المنازل العربية، «وتوطين اليهود في كل أرجاء المنطقة التي تم إجلاؤها» فضلا عن مصادرة الممتلكات العربية⁽¹¹⁾.

في الثامن والعشرين من شهر مايو توجه ويتز للقاء شيرتوك، واقترح عليه أن يقوم مجلس الوزراء بتعيينه هو وساسون ودانين بوصفهم أعضاء لجنة للترانسفير تكون مهمتها «صياغة خطة عمل مصممة لتحقيق هدف الترانسفير».

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

ووفقا لما أورده ويتز، فإن شيرتوك هنأه على مبادرته ووافقه الرأي الخاص بضرورة استثمار «الزخم الناتج عن فرار العرب وتحويله إلى حقيقة واقعة»⁽¹²⁾. وبعد مرور يومين التقى ويتز مع كابلان (وزير المالية والرجل الثالث في حزب «الماباي»)، وحصل على مباركته⁽¹³⁾. وفي ذلك اليوم - 30 مايو - اجتمعت اللجنة في أول جلسة عمل لها، وشرع ويتز في صياغة مشروع لأنشطتها، وإن ظل الأمر مفتقرا إلى تفويض رسمي من بن غوريون أو من مجلس الوزراء بكامله.

ومع ذلك شرعت اللجنة منذ بداية شهر يونيو - بمساعدة الأموال المقدمة من صندوق التمويل اليهودي فضلا عن الأموال الخاصة - في محو قرى في مناطق مختلفة، وفي الخامس من الشهر توجه ويتز للقاء بن غوريون حاملا معه مذكرة من ثلاث صفحات موقعا عليها منه إلى جانب دانين وساسون تحت عنوان: «الترانسفير الارتجاعي، برنامج لتسوية المسألة العربية في دولة إسرائيل». نصت المذكرة على أن الحرب قد أسفرت عن نتيجة غير متوقعة تمثلت في «اقتلاع جماهير من العرب من مدنهم وقراهم وهروبهم خارج المنطقة المخصصة لإسرائيل... ويمكن أن تستمر هذه العملية مع استمرار الحرب وتقدم جيشنا». ولقد ترتب على الحرب والنزوح الجماعي تعميق العداء العربي، و«ربما جعل من المستحيل بقاء مئات الآلاف من العرب في دولة إسرائيل، أو وجود دولة إسرائيل وبداخلها مئات الآلاف من السكان الذين يكونون لها الكراهية». ومن ثم فإن إسرائيل «يلزم أن يقطنها اليهود على نطاق واسع، مما يجعل من غير اليهود بها نسبة محدودة». كما «يلزم النظر إلى اقتلاع العرب من أماكنهم على أنه حل للمشكلة العربية... وتماشيا مع ذلك من الآن فصاعدا يجب توجيهه وفقا لخطة محكمة تسعى إلى تحقيق هدف الترانسفير الارتجاعي من الآن فصاعدا».

وبغية تدعيم وتضخيم الترانسفير تقدمت اللجنة بالمقترحات التالية:

«(1) منع العرب من العودة إلى ديارهم.

(2) تقديم المساعدة إلى العرب بهدف استيعابهم في أماكن أخرى».

وفيما يتصل بالهدف الأول، اقترحت اللجنة ما يلي:

1 - تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية.

2 - منع العرب من القيام بزراعة الأراضي، بما في ذلك الحصاد والجمع [للمحاصيل] وقطف الثمار [الزيتون].

3 - توطين اليهود في عدد من القرى والمدن بما يضمن عدم ترك أي «فراغ».

4 - إصدار قوانين [تهدف إلى إعاقه العودة].

5 - إطلاق حملة دعاية [لتشجيع عدم العودة].

واقترحت اللجنة أن تتولى عملية الإشراف على تدمير القرى وتجديد بعض المواقع لتوطين اليهود؛ فضلا عن قيامها بالتفاوض لشراء أراض عربية، وإعداد مشروعات قوانين للمصادرة، بالإضافة إلى التفاوض على توطين اللاجئين في بلدان عربية»⁽¹⁴⁾.

سجل ويتز في مذكراته أن بن غوريون وافق «على المخطط بأكمله»، بيد أنه رأى أن يبدأ اليشوف في مرحلة أولى بتنفيذ عملية تدمير القرى وبناء المستوطنات ومنع العرب من ممارسة الزراعة، على أن يتم في مرحلة لاحقة الاهتمام بملف التوطين المنظم للعرب في الدول العربية. وعلى حين وافق بن غوريون على فكرة تشكيل لجنة إشرافية، فإنه عارض مقترح ويتز الخاص بـ «لجنة مؤقتة». وفي الوقت نفسه أعطى بن غوريون موافقته على بدء اللجنة في عملية التدمير المنظم للقرى، الذي أحاطه ويتز علما بتكوينها⁽¹⁵⁾.

في المقابل، وفقا لرواية بن غوريون عن اللقاء ذاته، فإنه وافق على تشكيل لجنة للإشراف على «تنظيف التجمعات العربية، وزراعة حقولها وتوطين اليهود فيها، وتشكيل فرق من العمال لتنفيذ هذا العمل». ولم يشر بشكل صريح في أي مكان إلى تدمير القرى أو منع اللاجئين من العودة⁽¹⁶⁾.

كتب ويتز إلى بن غوريون في اليوم التالي - 6 يونيو - ما يلي:

لقد أعطيت نفسي الحرية في تدوين ردكم على مشروع الخطة الذي عرضتها عليكم، والمتضمن أنكم: (1) ستدعون على الفور إلى اجتماع لمناقشة المشروع وتعيين لجنة؛ (2) أنكم وافقتم على أن تبدأ الأعمال المشار إليها في البندين 1 و2 [تدمير القرى ومنع العرب من الزراعة] بشكل فوري.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وأكمل ويتز، «وقماشيا مع ذلك، فإنني أعطيت أمرا بالبداية في هذه الأعمال في أجزاء مختلفة من الجليل، ووادي بيت شيان، وتلال إفرايم والسامرة⁽¹⁷⁾. من المؤكد أن ويتز كان يرمي من وراء ذلك إلى توفير غطاء لنفسه؛ حيث شعر بأنه وإن كان تفضيل بن غوريون في مثل تلك الأمور الحساسة قد يذهب إلى عدم إلزام نفسه بشيء مكتوب، فإن عليه - المقصود ويتز - ألا يترك نفسه عرضة للاتهام بأنه تصرف من دون تفويض. وربما أراد كذلك حث بن غوريون على تشكيل اللجنة.

شرع ويتز في استخدام المكاتب الفرعية لصندوق التمويل اليهودي من أجل تسوية حفنة من القرى بالأرض (المغار، بالقرب من غيديرا، وفجّة، بالقرب من بتاح تكفا، وبيار عدس، بالقرب من مغديل، بيت دجان، شرق تل أبيب، ومسكة، بالقرب من رمات هاكوفتش، والسميرية، بالقرب من عكا، والبطيّيمات وصبارين جنوب شرق حيفا). وجاب وكلاؤه أرجاء البلاد لتحديد القرى الأخرى التي يلزم تدميرها أو الحفاظ عليها وتجديدها لتوطين اليهود بها مستقبلا. وكان يأمل أن تصدر موافقة رسمية من مجلس الوزراء على أعماله، وأيضا قرار تعيين رسمي لأعضاء لجنة الترانسفير.

لم يدرك ويتز، على الأقل في البداية، أن نشاطاته «شبه الرسمية» رُصدت من قبل حزب ماابام، وتبع ذلك أن شن كل من الحزب وشترت حملة مضادة لوقف تدمير القرى ومقاومة فكرة خلق مناخ موات للترانسفير - والذي مثل تدمير القرى أحد عناصره. وكانت تلك الحملة على الأرجح سببا - على الأقل جزئيا - وراء عدم قدرته على الحصول على تفويض رسمي على مستوى مجلس الوزراء لتأسيس لجنة الترانسفير. واضطر ويتز في مطلع شهر يوليو لتعليق عمليات تدمير القرى، واضعا نهاية فعلية لأنشطة اللجنة الأولى غير الرسمية والتي نصّبت نفسها لجنة للترانسفير، غير أنه في ذلك الحين كان قرار الحكومة الخاص بمعارضة عودة اللاجئين قد أصبح تقريبا رسميا (مما يعني أن جهود ويتز كانت مثمرة).

في بداية الأمر كان هناك تعدد وانقسامات في الآراء، وفي الثالث والعشرين من شهر مايو، أخطر شترت زملاءه في المجلس بما يلي:

إن الكثيرين من بينهم لا يزال لهم أصول ضخمة في البلاد... وهم سيعودون بلا شك. لا أعتقد أنهم تقبلوا فكرة الرحيل النهائي... وسيكون كافيا أن نظهر نوايانا الحسنة تجاههم حتى يبدأوا في

العودة... وإذا ما عادوا - وفي رأيي أنهم سيقومون بذلك بشكل
مؤكد - فإنه يلزم علينا أن نجد طريقة للتأكد من أنه لن يكون هنا
تمييز ضدهم فيما يتصل بالتعليم، الصحة، والديانة...⁽¹⁸⁾.

من جانبه عبّر فيليكس روزنبلوث (وزير العدل) صراحة عن رأيه المعارض
للترانسفير، منتقدا «سلب الممتلكات العربية» وتدمير القرى كوسيلة لمنع عودة
اللاجئين⁽¹⁹⁾. وفي التاسع والعشرين من شهر مايو أعلنت محطة الإذاعة الرسمية
للدولة (صوت إسرائيل) أن إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين⁽²⁰⁾.
وعلى إثر قيام ويتز بإخطار شيرتوك (وزير الخارجية) بذلك، أشر الأخير للمدير
العام للوزارة (والتر إيتان) بما يلي:

علينا أن نتجنب البيانات المطلقة حول هذا الموضوع. وفي
الوقت الحالي يلزم علينا استخدام الصياغات السلبية. فقط فمادامت
الحرب مستمرة يجب ألا يكون هناك حديث عن السماح بالعودة،
كذلك يجب ألا يظهر من بياناتنا أنه في نهاية الحرب سيتم السماح
لهم بالعودة. فلنترك كل الخيارات مفتوحة⁽²¹⁾.

كان موقف شيرتوك يعبر - إجمالاً - عما تم إقراره قبل خمسة أيام. ففي
الأول من شهر يونيو ناقش كل من: شيرتوك، شيريت، وسكرتير المجلس (زيف
شارف)، والمدير العام لوزارة شؤون الأقليات (غاد ماكنس)، وساسون الموضوع،
ووفقاً لما أورده بن غوريون بشكل موجز في مذكراته، تم التوصل إلى أنه «لن
تتم مساعدة العرب على العودة»، وأنه يلزم إصدار «الأوامر المناسبة لقادة
قوات الدفاع الإسرائيلية»⁽²²⁾. وخلال اجتماع مجلس الوزراء بكامل تشكيله في
اليوم ذاته تناول بن غوريون ورفاقه هذا الملف بأسلوب ملتو عند تناولهم
لمسألة حرية الانتقال والتحرك عبر خطوط القتال في حالة التوصل إلى هدنة؛
حيث أعلن رئيس الوزراء: «ليس لدينا مصلحة حقيقية في السماح بحرية
التحرك والانتقال، حيث إنها ستتمكن اللاجئين من العودة إلى القرى الخالية
على امتداد طريق القدس - تل أبيب». ومن جانبه كان وزير الزراعة أهارون
سيزلنغ أكثر وضوحاً:

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

حرية الحركة على الطرق ستؤدي إلى عودة العرب إلى القرى...

ففي حوزتنا أكثر من 100 تجمع سكاني عربي، وإمكانية عودة

العرب إليها خلال الهدنة تشكل خطراً كبيراً.

وقد اتفق معه في الرأي موردخاي بنتوف، رفيقه في حزب ما بام⁽²³⁾.

في الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسية تتجه إلى التوصل إلى قرار سياسي - استراتيجي حاسم ضد عودة اللاجئين، صدرت التعليمات إلى الجيش بإحباط محاولات العودة على الأرض، ففي التاسع والحادي عشر من شهر يونيو تلقت وحدات الخطوط الأمامية أوامر بمنع القرويين من حصد المحاصيل أو «الدخول إلى الأماكن التي نسيطر عليها»⁽²⁴⁾. وفي الثالث عشر من الشهر، أي بعد مرور يومين، أمرت القيادة العامة للواء أوديد كتابته بأن «تتخذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع العودة، بما يمكننا من منع تعقيدات سياسية وتكتيكية قد تعترض طريقنا»⁽²⁵⁾.

لم يكن ويتز ورفاقه الفريق الوحيد على المسرح الذي يضغط في اتجاه معارضة العودة، بل كان هناك آخرون يعملون بجدية خلال الأيام الحاسمة التي سبقت الهدنة الأولى (11 يونيو - 8 يوليو) وبعدها لبحث مجلس الوزراء على عدم الاستسلام للضغوط الدولية والسياسية الداخلية، فمن جميع أرجاء البلاد طالب القادة المحليون الحكومة بمنع العودة، وكلما كانت المستوطنة أكثر بعداً من مراكز التجمع اليهودي وأكثر هشاشة، كان صخب معارضتها للعودة أكبر.

في الأيام الأولى لشهر يونيو حاول أعيان الجماعة اليهودية في صفد أن يتوجهوا بمناشدتهم مباشرة إلى المجلس، وعلى الرغم من وصولهم إلى تل أبيب فإن أقصى ما أمكنهم فعله هو مقابلة شلومو كادار المساعد الرئيسي في سكرتارية الحكومة. وفي هذا الخصوص أوضح الأخير أن المطالب التي قدموها تضمنت أن تقوم الحكومة بإعاقعة العودة؛ وأن تشيد حلقة من المستوطنات اليهودية حول المدينة؛ وأن توطن اليهود في المنازل المهجورة بها. كما أوضحوا أن: «الجماعة اليهودية لن يمكنها تحمل ضغط العرب العائدين خاصة في ضوء حقيقة أن أغلب ممتلكاتهم في صفد سرقت ونهبت منذ مغادرتهم المدينة»، كما حذروا من أنه إذا ما تم السماح للعرب بالعودة فإن الجماعة اليهودية ستغادر المكان. ويذكر أنه تم توجيه رسالة مماثلة من قادة صفد إلى وفد من مسئولو اليشوف كان في زيارة للمدينة في الخامس من الشهر

ذاته ضم ويتز، الذي توصل في ختام زيارته إلى النتائج التالية: في حالة عدم تسكين المستوطنين اليهود في صفد فإنه سيكون من المفضل «تدمير المنازل العربية خشية أن يجد العرب مكانا ما يمكنهم العودة إليه»⁽²⁶⁾. إذا لم يقيم اليهود بملء القرى المهجورة بشكل سريع فستملأ «بالعرب العائدين والكراهية تملأ قلوبهم»⁽²⁷⁾.

يمكن العثور على مضمون مشابه لما تقدم في خطاب وجهه إفرام فيزينسكي، سكرتير لجنة كتلة مستوطنات الجليل الغربي، وعضو في كيبوتس أيفرون، إلى سيزلنغ؛ حيث كتب: «لم يعد في الجليل الغربي سكان عرب، وهناك حاجة لاستثمار الموقف الناتج عن ذلك... والشروع الفوري في بناء مستوطنات يهودية جديدة في المنطقة لتأمين تهويدها»⁽²⁸⁾. وفي الوقت ذاته وصل وفد من القادة المحليين في الجليل الغربي إلى تل أبيب وطلبوا مقابلة الوزراء، استقبلوا من قبل سكرتارية المجلس حيث قالوا:

العودة إلى الأمر القائم سابقا وعودة العرب من الأمور غير
الواردة. إذا عاد العرب فإننا [اليهود] سنغادر [المنطقة]... إن
صمودنا في أماكننا مشروط بآلا يعود العرب وأن تضم المنطقة إلى
الدولة العبرية⁽²⁹⁾.

تتابعت التماسات مماثلة من أماكن أخرى في البلاد. ففي الثاني من شهر يونيو
حث شمويل زاغورسكي - مفتش الممتلكات العربية في منطقة فقوعة - أفراهم
هارتسفيلد على أن يُشجع فكرة إقامة مستوطنات جديدة في وادي بيت شيان
كوسيلة لمنع اللاجئين من العودة. وأوضح شمويل زاغورسكي محذرا:

أخشى أن يقوم عرب المنطقة بالعودة إليها، وهو ما يعني
أننا سنفقد الفرصة السانحة حاليا لبناء مستوطنات جديدة، أما
فيما يتعلق بي فقد فعلت كل ما هو في سلطتي لخلق طريق
العودة أمامهم، غير أننا نشعر بالضغط التي يمارسونها من
أجل العودة⁽³⁰⁾.

كان لضغط العسكريين في هذا الخصوص وزن أكبر لدى مجلس الوزراء، فقد
نظرت مخابرات قوات الدفاع الإسرائيلية إلى احتمالية عودة جماعية للاجئين
باعتبارها تهديدا رئيسيا لجهود الحرب. ومع اقتراب الهدنة الأولى بدأ القادة

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

العسكريون المحليون في مطالبة عمليات رئاسة الأركان بإصدار تعليمات في هذا الخصوص، ومن ذلك الرسالة اللاسلكية التي بعث بها لواء أودييد من الجبهة الشمالية - في الثاني من شهر يونيو - ونصت على أنه: «في انتظار تعليمات واضحة فيما يتصل بوقف إطلاق النار، خوفا من عودة العرب إلى القرى»⁽³¹⁾. وبعد مرور ستة أيام عاد اللواء إلى الاتصال مجددا قائلا: «إن مشكلة عودة اللاجئين تتزايد»⁽³²⁾، وفي السادس عشر من الشهر كتب رئيس جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية إلى مدير القسم السياسي بالوزارة:

تم رصد تحرك متزايد من قبل القرويين الفلسطينيين الذين
فروا إلى البلاد المجاورة من أجل العودة الآن [خلال أيام الهدنة
الأولى]، وهناك خطر جاد من أن يقوم القرويون العائدون بتحسين
أنفسهم في قراهم فيما وراء خطوطنا الأمامية، ومع استئناف القتال
فإن ذلك سيشكل، على الأقل، طابورا خامسا، إن لم يكن تجمعات
معادية نشطة.

وإذا لم يتم فعل شيء فإن هناك خطرا يتمثل في أنه مع نهاية الهدنة سيكون على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تخصص وحدات كبيرة لتنظيف المنطقة الخلفية وخطوط الاتصالات»⁽³³⁾. ويذهب بعض الضباط إلى أن العودة التدريجية للاجئين هي جزء من سياسة مدبرة من قبل الدول العربية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واضحة⁽³⁴⁾. ألقى مسؤولون من إدارات الحكومة بثقلهم كذلك في النقاش، فمع بداية الهدنة الأولى رصدت إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية دعوات القادة العرب المطالبة بعودة «300 ألف لاجئ»، كما أوضحت أن هناك تسلا ضعيفا من لاجئين عادوا بالفعل، مؤكدة أن أحد الأسباب الرئيسية وراء تلك العودة تمثل في الرغبة في «حصد المحاصيل الصيفية... فالعرب في أماكن الشتات كانوا يعانون من الجوع الشديد»، وحذرت الإدارة من أن هذه العودة المدفوعة بالرغبة بالحصاد يمكن أن:

تجلب معها إعادة توطين في القرى، وهو ما قد يكون من شأنه
أن يعرض العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الشهور
الست الأولى من الحرب للخطر، فالمتحدثون الرسميون العرب

عندما يطالبون بعودة اللاجئين لا يفعلون ذلك عبثاً، وإنما لأن ذلك ليس فقط سيخفف العبء عن كاهلهم لكن أيضاً سيزيد العبء علينا بشكل كبير⁽³⁵⁾.

أما فيما يتصل بشيرتوك - الراعي الرئيسي داخل الوزارة لمشروع ويتز المتصل بلجنة الترانسفير - فقد شرح في خطاب وجهه إلى ناحوم غولدمان - رئيس المؤتمر اليهودي العالمي - السبب الرئيسي الكامن وراء تبلور سياسة تعارض عودة اللاجئين على النحو التالي:

إن الحدث الأكثر إثارة في التاريخ المعاصر لفلسطين - ربما أكثر إثارة، بمعنى من المعاني، من إنشاء دولة إسرائيل - هو الإجلاء الواسع النطاق لسكانها العرب... والعودة إلى الوضع القائم سابقاً أمر غير وارد. كما أن الفرص التي يتيحها الوضع الحالي للوصول إلى حل دائم وجذري لأكثر المشاكل إزعاجاً للدولة اليهودية (المقصود وجود أقلية عربية كبيرة) بعيدة الأثر... حتى إذا كان من غير الممكن تجنب بعض التبعات السلبية، فإنه يجب علينا أن نستغل الفرصة الهائلة التي قدمها لنا التاريخ بيسر وبطريقة غير متوقعة أقصى استغلال⁽³⁶⁾.

بلغت الأمور ذروتها منتصف شهر يونيو. فمع بدء الهدنة سكنت المدافع على طول خطوط القتال، الأمر الذي وفر الإمكانية العملية لعودة اللاجئين، وبالفعل بدأ عدد محدود منهم في شق طريقة عائداً إلى قراه ومدنه. وفي الوقت ذاته مكنت الهدنة الدول العربية من التفكير ملياً في العبء الضخم الذي وقع على كاهلها بشكل غير متوقع، ومن ثم أصبح حل مشكلة اللاجئين هدفاً رئيسياً لسياساتهم. وبشكل مشابه - ومع هدوء غمار المعارك بشكل مؤقت - شرع المجتمع الدولي في الاهتمام بالملف؛ حيث بدأت تعبئة الرأي العام في الغرب، كما جرى الإعداد لإرسال شحنات إغاثة للاجئين. وفضلاً عن ذلك فإن وسيط الأمم المتحدة المعين حديثاً، برنادوت - الذي عمل خلال الحرب العالمية الثانية في مجال مساعدة اللاجئين - أوضح بعد نجاحه في التوصل إلى الهدنة أنه سيركز اهتمامه على إيجاد تسوية نهائية تحتل فيها مشكلة اللاجئين موقعاً رئيسياً⁽³⁷⁾. وكان من المفترض أن يعود إلى إسرائيل في السابع عشر من شهر يونيو.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

اجتمع مجلس الوزراء في السادس عشر من شهر يونيو؛ حيث ألقى بن غوريون خطاباً قوياً أعلن فيه آراءه التي شكلت أساساً للتوافق الذي تبلور فيما بعد: «أنا لا أقبل بالصيغة (أو السياسة) التي تذهب إلى أنه يجب علينا أن نشجع عودتهم» - وجاءت تلك العبارة في إشارة واضحة إلى قرار اللجنة السياسية لحزب ماباي، قبيل ذلك بيوم واحد، القاضي بمساندة عودة «اللاجئين الجانحين للسلام» في نهاية الحرب⁽³⁸⁾. «أنا أعتقد أنه يجب علينا منع عودتهم... يجب أن نوطن اليهود في يافا التي ستصبح مدينة يهودية... كذلك يجب عدم إعادة توطين العرب في بيسان وأبو كبير... فالسماح بعودة العرب إلى يافا سيكون عملاً أحمق». وإذا ما تم السماح للعرب بالعودة، «وتجددت المعارك، فإن فرصنا لإنهايتها كما نريد ستتقلص... يلزم علينا أن نمنع عودتهم مهما كلف الأمر». وكان من شأن تلك الآراء أن تزيل أي شكوك في أذهان وزرائه حول موقفه فيما يتصل بالمصير النهائي للاجئين. وأضاف بن غوريون: «لن يتم السماح لهم بالعودة حتى بعد انتهاء الحرب»، مشيراً إلى أنه يفضل التوصل إلى «اتفاقية» بين إسرائيل والدول العربية، ضارباً المثل بالخبرة التركية اليونانية التي تشير إلى إمكانية تحقيق ذلك:

كانت الدولتان في حالة عداوة لأكثر من أربعمئة عام، لكن بعد الحرب الأخيرة التي انتصر فيها الأتراك وقاموا بطرد اليونانيين من الأناضول، أصبحوا أصدقاء وقاموا بتوقيع معاهدة سلام، وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث أيضاً بيننا وبين العرب⁽³⁹⁾.

كان لبن غوريون، بالمناسبة، موقف قاس من يافا، فعندما وصل إلى فلسطين كمهاجر جديد عام 1906 نزل في ميناء يافا وأصابه الرعب مما شاهده من قذارة⁽⁴⁰⁾. في عام 1936، بعد مرور ثلاثة أشهر على الثورة العربية، كتب في يومياته: سيتم تدمير يافا، المدينة والميناء، يوماً ما، وسيكون أمراً جيداً أن يحدث ذلك... هذه المدينة التي أثرت على حساب هجرة اليهود وتوطينهم تستحق أن يتم تدميرها لأنها تبدو كما أنها تصوب فأساً على رؤوس بناتها ومزوديتها بالطعام [يهود تل أبيب]... إذا ما ذهبت يافا إلى الجحيم فإنني لن أحزن عليها⁽⁴¹⁾.

تحدث شيرتوك أيضا بحماسة مماثلة ضد العودة، فبالنسبة إليه لا يمكن تصور العودة إلى الوضع القائم سابقا. فيافا لا يمكن أن تتحول إلى «مدينة عربية» تمثل «طابورا خامسا» ومرضا في قلب إسرائيل. لقد نجحت إسرائيل في تنظيف خط متواصل من تل أبيب إلى روميما (شرق القدس) خال من العرب، كما أن معظم البلاد أضحت خالية من العرب، والآن

هناك حاجة لأن تشرح الحكومة [للرأي العام الإسرائيلي] الأهمية الكبرى لهذا التغير الديموغرافي من حيث إمكانيات توطين اليهود أو الأمن، وفيما يتصل بصلابة بنيان الدولة وحل المشاكل الحيوية الاجتماعية والسياسية التي تلقي بظلالها على مستقبلها. وإذا كان قال أحد بيننا يوما ما إنه يجب علينا أن نطردهم جميعا، فإن ذلك كان سينظر إليه على أنه جنون. لكن إذا ما وقع هذا خلال اضطرابات الحرب، حرب قام الشعب العربي بإعلانها علينا، ونتيجة لهروب العرب، فإن ذلك يعتبر أحد التغيرات الثورية التي لا يمكن أن تعود ساعة التاريخ بعدها إلى الوراء، كما كانت عليه الحال في أعقاب الحرب السورية - اليونانية [كان يجب أن تكون الحرب التركية - اليونانية] أو كما كانت عليه الحال في أعقاب الحرب في تشيكوسلوفاكيا... وهي التطورات التي أحدثت تغيرات ثورية في التكوين الاجتماعي والعرق في تلك الدول. فالعدو الغاشم تسبب في ذلك ويداه ملطخة بالدماء وعليه أن يتحمل النتائج، فجميع المنازل والأراضي التي بقيت... وكل غنائم الحرب... هي بمنزلة تعويض عن الدم اليهودي الذي سفك، والممتلكات التي دمرت، وهو تعويض طبيعي.

على الرغم من ذلك، قدر شيرتوك أن على إسرائيل أن تكون مستعدة لدفع تعويضات عن الأراضي، وأن ذلك «يمكنه أن يسهل من عملية إعادة توطين اللاجئين في دول أخرى». وفي الوقت نفسه صرح شيرتوك بأن سياسة إسرائيل يجب أن تكون «أنهم [اللاجئين] لن يعودوا»⁽⁴²⁾.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

من جانبه، ذكر سيزلينغ أنه «في هذا التوقيت (أثناء الحرب) يجب علينا ألا نعيد للعرب أي شيء، حتى وإن كان ذلك رباط الحذاء. وإذا كانت لدي تحفظات فإنها تتصل فقط بالمواقع التي تركنا فيها العرب في أماكنهم، وهو ما لم يكن علينا فعله لأنه يعرض السلام للخطر». وفي الوقت ذاته حذر سيزلينغ من أن اللاجئين سوف يولدون كراهية تجاه إسرائيل في أماكن منفاهم في العالم العربي؛ «فسوف يحملون في صدورهم الرغبة في الانتقام وفي العودة... وفي هذا الخصوص فإن التوجه لمنع عودة العرب... سيكون مصدر ضرر لنا»⁽⁴³⁾. وقد تضمن ذلك تلميحا، وإن لم ينص عليه بشكل صريح، إلى أنه يلزم السماح للاجئين بالعودة عقب انتهاء الحرب - مضيفا أن القرويين من قومية، القرية التي تطل على منزله في كيبوتس عين حروود في مرج ابن عامر، يجب ألا يسمح لهم بالعودة⁽⁴⁴⁾.

على الرغم من أنه لم يتم خلال الاجتماع إجراء تصويت رسمي، أو إصدار قرار في هذا الخصوص، فإن الخط الذي تبناه كل من بن غوريون وشيرتوك - والقاضي بعدم السماح للاجئين بالعودة - أصبح الآن سياسة إسرائيل، وصدرت على الفور أوامر إلى مختلف مستويات القيادة في جيش الدفاع الإسرائيلي لمنع اللاجئين من العودة⁽⁴⁵⁾. وخلال الأسابيع التالية توالى الأوامر الصادرة إلى الألوية بما يتماشى مع سياسة منع العرب من العودة، بما في ذلك الترخيص بـ «استخدام الذخيرة الحية»⁽⁴⁶⁾. وظلت معارضة الجيش للعودة قوية ومتماسكة طوال الصيف. ففي الرابع عشر من شهر أغسطس كتب يادين (قائد عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية الذي شغل آنذاك منصب رئيس الأركان بالإنابة) إلى شيرتوك:

بسبب انتشار الأمراض بين اللاجئين العرب، أقترح أن نعلن الحجر الصحي على جميع المناطق التي استولينا عليها. وسنكون بذلك قادرين على أن نعارض بشكل أقوى المطالب المتصلة بعودتهم... ومحاولات التسلل من قبل العرب إلى القرى التي هجرت - فضلا عن معارضتنا [للعودة] لأسباب عسكرية وسياسية مفهومة⁽⁴⁷⁾.

اصطبغت تلك السياسة في المعترك الديبلوماسي بصبغة أكثر مرونة وأقل تحديدا. فخلال اجتماع في السادس عشر من شهر يونيو، سأل برنادوت شيرتوك عما إذا كان

يمكن لإسرائيل أن تسمح بعودة 300 ألف لاجئ، «وهل سيتم احترام حقوقهم في الملكية؟»، فأجاب الأخير بأنهم «بالتأكيد لا يمكنهم العودة مادامت استمرت الحرب مستمرة»⁽⁴⁸⁾. أو بأن «المسألة لا يمكن مناقشتها في وقت مازالت فيه الحرب مستمرة»، موضحاً أن الحكومة «لم تحدد بعد سياستها فيما يتصل بالتسوية النهائية لهذه المسألة». وأضاف أن «حقوق الملكية للعرب سيتم احترامها بالتأكيد»⁽⁴⁹⁾.

وبدا أن شيرتوك يرغب في أن يترك الباب مفتوحاً أمام إسرائيل إذا ما أرادت أن تسمح بعودة اللاجئين بعد انتهاء الحرب. وقد سهل هذا بشكل واضح من مهمة المسؤولين الإسرائيليين الذين التقوا ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لكنه بدا كأنه استجابة لمتطلبات سياسات الائتلاف والحاجة إلى المحافظة على الوحدة الوطنية في وقت الحرب، أكثر منه حجة أو ذريعة دبلوماسية، فقد كانت المشكلة الرئيسية في حزب مابام، الشريك الرئيسي لحزب ماباي في الحكومة المؤقتة؛ والذي عارض سياسة الترانسفير، وتبنى موقفاً يؤيد حق اللاجئين «المحبين للسلام» في العودة بعد الحرب؛ فإذا ما أغلق بن غوريون الباب نهائياً أمام خيار العودة فإن من المرجح أن تنشب أزمة داخل الائتلاف، مما كان من شأنه أن يضعف الوحدة الوطنية، ويترك حزب ماباي معزولاً في الحكومة - حيث سيصبح بن غوريون على شراكة فقط مع الدينيين وغير الاشتراكيين. فضلاً عن ذلك كانت كوادر حزب مابام تسيطر بشكل كبير على الشرائح القيادية في المؤسسة العسكرية - وبدرجة أقل في البيروقراطية المدنية - داخل الدولة الوليدة.

بعد أسابيع من المناقشات، توصلت اللجنة السياسية لحزب مابام خلال الصيف إلى وضع سياسة عربية للحزب تمثلت في استعداد الحزب - وفقاً لما ذكره مائير يآري (الشريك في قيادة الحزب) - للموافقة على تأجيل عودة اللاجئين لحين انتهاء العمليات القتالية⁽⁵⁰⁾، غير أنه يعارض «النية لطرد العرب من مناطق في الدولة اليهودية الناشئة»، وفي هذا الصدد اقترح أن تُصدر الحكومة نداءً إلى العرب «المنفتحين على السلام للبقاء في أماكنهم». أما فيما يخص العرب الموجودين بالفعل في المنفى، فقد أعلن الحزب أن على الحكومة أن تعلن أنه «مع عودة السلام، سيعودون إلى الحياة في سلام، وشرف، ويقومون بالإنتاج... كما سيستعيد العائدون ممتلكاتهم»⁽⁵¹⁾.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

في تلك الأثناء، ومع بدء عبور اللاجئين خطوط الهدنة للوصول إلى ديارهم وحقولهم، بدأ المتحدثون باسم التجمعات العربية الباقية داخل إسرائيل في الضغط باتجاه تبني إجراءات خاصة لإعادة التوطين، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين من حيفا، ويافا، واللاجئين من المسيحيين. وقد أدت تلك المناشدات إلى إطلاق سلسلة من النقاشات المتكررة في صفوف البيروقراطية الإسرائيلية.

في 26 - 27 يونيو التقى رئيس أساقفة الكاثوليك اليونانيون، جورج حكيم - بعد عودته من بيروت - ياكوف سالومون، المحامي في حيفا، ثم شتريت، وماكنس، وساسون، ودافع عن ضرورة سماح إسرائيل على الأقل بعودة مسيحيي حيفا. وحول هذا اللقاء قال شتريت: «لقد كنا صرحاء معه، وسألناه عما إذا كانت عودة المسيحيين العرب إلى حيفا لن تؤثر سلباً على الوحدة المسيحية - المسلمة»، فرد رئيس الأساقفة بأن ذلك الأمر لا يشغله، وأنه في جميع الأحوال لن يبدو أمام العامة كأنه يسعى فقط إلى عودة المسيحيين⁽⁵²⁾.

يُذكر أن المناشدات لمصلحة عودة اللاجئين من يافا بدأت في الوصول إلى السلطات خلال الأسابيع التي تلت نزوحهم الجماعي، وتم تقديمها من قبل الأعيان الذين ظلوا في المدينة استناداً إلى اتفاق الاستسلام الموقع مع الهاغاناه منتصف شهر مايو، الذي نص على: أن أولئك الذين يرغبون في الرحيل لهم الحرية في القيام بذلك.

وبالمثل، فإن أي شخص عربي غادر يافا ويرغب في العودة إليها يمكنه أن يتقدم للحصول على تصريح بذلك. وسيتم منح التصاريح بعد ثبوت صدقية المتقدمين، شريطة أن يقتنع قائد الهاغاناه في المدينة أن المتقدمين بالطلبات لن يشكلوا تهديداً للسلام والأمن⁽⁵³⁾.

من هذا المنطلق كان لدى الأعيان أسباب جيدة لمناشداتهم السماح بعودة اللاجئين من الرجال والنساء والأطفال⁽⁵⁴⁾، وقد قام إسحاق شيزيك (الحاكم العسكري للمدينة) بإحالة تلك المناشدات إلى شتريت مصحوبة بخطاب ذكر فيه: «بالتأكيد نتذكرون أن المادة الثامنة من اتفاقية الاستسلام تنص على أن أي عربي غادر يافا ويرغب في العودة يمكنه ذلك من خلال التقدم بطلب، بشر وجوده في يافا - بالتأكيد - خطراً أمنياً»⁽⁵⁵⁾.

أثار خطاب شيزيك نقاشا في المستويات العليا للحكومة؛ حيث كتب شترتيت إلى كل من بن غوريون وشيرتوك، مشيرا إلى أن مناشدات مماثلة وصلت إليه من حيفا⁽⁵⁶⁾، ورد عليه شلولو كادار - نيابة عن بن غوريون - على النحو التالي:

لقد طُلب مني إخباركم أن رئيس الوزراء يعارض عودة السكان العرب إلى أماكنهم مادامت الحرب مستمرة، ومادام العدو يقف أمام أبوابنا. ويعتقد رئيس الوزراء أن مجلس الوزراء بكامل هيئته فقط يمكنه أن يقرر تغيير هذا المنهج⁽⁵⁷⁾.

من جانبه، وجه شيرتوك خطاب شترتيت إلى يهوشوا بالمون للتعليق، وقد بادر الأخير - ربما بشكل مفاجئ لشيرتوك - باقتراح ما يلي:

أعتقد أن علينا تبني موقف عام يشير إلى أننا لا نعارض عودة السكان العرب إلى يافا، بل حتى إعلان ذلك من خلال محطة إذاعية إلى العرب، بيد أنه من الناحية العملية يجب أن تخضع عودتهم لعدد من الشروط والقيود.

وقد رأى بالمون أنه يجب إلزام العائدين بالتوقيع على قسم الولاء، وأن يملأوا استمارات استقصاء بيانات مفصلة. ووفقا له فإن ذلك «سيترك بين أيدينا الإشراف التام على عودتهم الفعلية، وستكون لدينا القدرة على السماح بشكل رئيسي بعودة غير المسلمين... وهو ما قد يكون مفيدا لنا في المستقبل»⁽⁵⁸⁾.

استتبع خطاب بالمون ردا فظا من قبل ياكوف شيموني (القائم بأعمال مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية)؛ حيث كان الأخير مستعدا للسماح باستثناءات في حالات خاصة. بيد أنه بشكل عام أيد الخط القائل إنه «لا عودة خلال الحرب»⁽⁵⁹⁾. وقد ساند شيرتوك بقوة موقف شيموني مضيفا: «أخشى أن نفقد زمام الأمور... السماح [بالعودة] يجب أن يكون متاحا فقط لعدد محدود من الحالات الخاصة»⁽⁶⁰⁾.

لم تكن مشكلة إسرائيل في المحاولات العربية المشتركة أو الفردية - التي افتقرت إلى التنسيق فيما بينها - للعودة أو طلب العودة؛ بل في الضغط الدولي المتصاعد، والذي قاده برنادوت للحصول على موافقة إسرائيلية على إعادة التوطين

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

الجماعي. فبعد عدة جولات من اللقاءات مع القادة الإسرائيليين والعرب، طلب برنادوت في السابع والعشرين من يونيو من إسرائيل الاعتراف «بحق المقيمين في فلسطين الذين - بسبب الظروف التي خلقها الصراع هناك - تركوا أماكن إقامتهم العادية، بالعودة إلى ديارهم من دون قيد واستعادة ممتلكاتهم»⁽⁶¹⁾. وقد رد الإسرائيليون، في الخامس من شهر يوليو، رافضين مقترحات برنادوت الأخرى التي تضمنت ارتباط إسرائيل والأردن بـ «اتحاد» اقتصادي؛ وأن تكون الهجرة الإسرائيلية خاضعة لسلطة هذا «الاتحاد» - أو الأمم المتحدة - وأن يُعهد بالقدس إلى الحكم العربي؛ وأيضاً - وفقاً للعبارة التي ذكرها شيرتوك - أن «تُفرض» تسوية من الخارج على الأطراف بدلاً من التوصل إليها من خلال المفاوضات «بين الأطراف المعنية» (يلاحظ أن برنادوت لم يقدم بشكل صريح هذا المقترح الأخير). وبشكل مراوغ لم تتضمن الإجابة الإسرائيلية إشارة محددة للطلب المتصل باعترافها بـ «حق العودة»، ولكنها اقترحت بشكل غامض أن يعيد الوسيط «النظر في طريقة تعاطيه مع المشكلة (الفلسطينية) ككل»⁽⁶²⁾.

بيد أن مشكلة اللاجئين لم تكن من الممكن تنحيها جانباً ببساطة، ولقد أدركت الحكومة الإسرائيلية أن مقترح برنادوت يلزم التعامل معه بشكل مباشر. كما أنه في منتصف شهر يوليو ضغطت الولايات المتحدة، أيضاً، للحصول على إجابة من إسرائيل في هذا الخصوص. وخلال شهر يوليو - في وقت أصبح فيه 100 ألف عربي آخر لاجئين (انظر ما يلي) - صاغت الحكومة خطأ رسمياً للتعامل مع القضية، وحتى قبيل الاتفاق على الصيغة النهائية، أصدر شيرتوك تعليماته لديبلوماسيه على النحو التالي:

تتمثل سياستنا في النقاط التالية: (1) النزوح الجماعي العربي هو نتاج مباشر للعدوان الأحمر الذي قامت به الدول العربية؛ (2) لا مجال للسماح للعرب بالعودة مادامت حالة الحرب مستمرة؛ حيث إن ذلك قد يعني إدخال طابور خامس، وتوفير قواعد للعدو في الخارج واضطراب النظام والقانون في الداخل؛ (3) تكون الاستثناءات على ذلك للحالات الخاصة التي تستحقها مع الالتزام بمقتضيات التقصي الأمني... (4) يمكن اتخاذ قرار بعودة العرب

فقط كجزء من تسوية سلمية مع الدولة (الدول) العربية وفي إطار نصوصها؛ حيث ستثار النقطة الخاصة بمصادرة ممتلكات اليهود في البلاد المجاورة ومستقبلهم؛ (5) لن تتم مضايقة العرب الباقين في إسرائيل، وستتولى الدولة رعايتهم فيما يتصل بالخدمات⁽⁶³⁾.

خضع التوافق الذي توصل إليه المجلس في منتصف شهر يونيو إلى إعادة تشكيل ذات مغزى، فلقد استقر المجلس بشكل رسمي ضد عودة اللاجئين في وقت تستمر فيه العمليات القتالية، تاركا احتمال إعادة النظر في هذا الموضوع بعد انتهاء الحرب مفتوحا. ويلاحظ أن شيرتوك كان يتحدث عن أنه لن تكون هناك عودة أثناء الحرب، وأن يمكن إعادة النظر وتسوية المشكلة فقط في إطار محادثات تهدف إلى تسوية سلام شاملة، مع ربط ذلك بقضية مصادرة ممتلكات المجتمعات اليهودية ومصيرهم في العالم العربي؛ ومن ثم خلقت رابطة بين (أ) تسوية سلام شاملة واستعداد إسرائيل للنظر في عودة اللاجئين، بما يجعل اللاجئين مقابلا أو أداة في سعي إسرائيل إلى الحصول على الاعتراف وإحلال السلام في الإقليم؛ وب) مستقبل اللاجئين ومستقبل اليهود في الدول العربية⁽⁶⁴⁾.

ربما كان الدكتور ليو كون - المستشار السياسي المخضرم لشيرتوك - يلمح إلى هذا التحول في السياسة عندما كتب في 22 يوليو: «على قدر معرفتي، أصبح موقفنا حول هذا الموضوع أكثر تشددا خلال الأشهر الأخيرة»، وتوقع كون أن يستمر برنادوت في الضغط فيما يتصل بموضوع اللاجئين⁽⁶⁵⁾، وبالفعل بادر الأخير بإثارة الملف مجددا عندما التقى مع شيرتوك في 26 يوليو، وقد أجاب الأخير بأنه لا يمكن أن تكون هناك عودة مع استمرار العمليات القتالية، ويمكن إعادة النظر في الموضوع بعد ذلك «في إطار تسوية سلام عامة»⁽⁶⁶⁾.

كان هذا اللقاء هو الذي دفع إلى عقد الاجتماع النهائي لمناقشة الموضوع، وأسفر عن تبني قرار، في الثامن والعشرين من يوليو، حيث وصف شيرتوك لقاءه مع برنادوت. تحدث برنادوت «عما بين 300 ألف و350 ألف» لاجئ يعيشون في فقر وحرمان. وعلى الرغم من ضرورة تنظيم مساعدات لهم، فإن «أكثر المساعدات فعالية ستكون عودتهم إلى... ديارهم». وتساءل السويدي (برنادوت): من عساه أن يعلم عن محن التشرد أكثر من اليهود؟ مضييفا - على سبيل المثال - أن الألمان

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

قد سمحوا بعودة الفرنسيين المشردين إلى ديارهم «من دون انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية». وذكر برنادوت أن شيرتوك كان قد أخبر الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي أنه سيُسمح للعرب المشردين بالعودة لديارهم. أوضح شيرتوك لمجلس الوزراء أنه رد على ذلك بأنه ربما يكون قد قال ذلك مرة، غير أن ذلك كان في ظروف مختلفة حينما كان هناك حفنة من اللاجئين، ومنذ ذلك الحين «تغيرت الظروف بشكل جذري»، والموضوع لا يمكن حله أو التعامل معه فقط على أساس إنساني؛ فهو «محل حسابات سياسية وعسكرية»، وفضلا عن ذلك فإن الاعتبارات الإنسانية على المدى الطويل ربما تشير إلى أن إعادة التوطين في البلاد العربية قد تكون أفضل الحلول، كما حدث بالنسبة إلى تبادل السكان بين اليونان وتركيا. وذكر شيرتوك الوسيط الأممي بأنه لن تكون هناك عودة مع استمرار العمليات القتالية، فمثل هذه العودة ستكون بمنزلة «إجراء حربي» ضدنا، «إقحام طابور خامس... ومتفجرات تدمرنا من الداخل». وعلى الرغم من ذلك، أوضح شيرتوك أن برنادوت تمسك بموقفه ولم يظهر سوى قدر ضئيل من المرونة، مركزا على أن شعبا قديم العهد قد اقتلح من جذوره ويجري إحلال مهاجرين يهود جدد محله. في أعقاب هذا العرض اقترح شيرتوك على أقرانه الوزراء الصيغة التالية:

لا يمكننا الموافقة على عودة ضخمة للاجئين العرب مادامت الحرب مستمرة، ولكننا مستعدون لمناقشة الحالات الخاصة، التي تشمل معاناة استثنائية أو مزايا خاصة، وستُبحث كل حالة على حدة.

كذلك ذكر شيرتوك أن برنادوت أخبره بأن «العالم لا يمكن أن يتفهم موقف إسرائيل»، الأمر الذي عارضه شيرتوك قائلا: «إن العالم الذي تفهم اقتلاع [الألمان] السوديت Sudeten Germans (*) من تشيكوسلوفاكيا، سوف يتفهم هذا أيضا». وفضلا عن ذلك فإنه في ضوء مطالبة الدول العربية أن تغطي إسرائيل نفقات إيواء اللاجئين في المنفى، اقترح شيرتوك أن تطالب إسرائيل بتعويضات من الدول العربية

(*) إقليم السوديت يقع حاليا في غرب التشيك، متاخما للحدود الألمانية، وقد كان محل نزاع بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا إلى أن ألحق بالأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية وهزيمة ألمانيا وطرده منه معظم السكان الألمان الذين مثلوا نسبة كبيرة جدا من سكانه [المحررة].

عن الدمار والإنفاق اللذين فرضتهما على اليشوف نتيجة للحرب التي شنتها؛ وقد أيد بن غوريون الاقتراح، ووافق وزير الداخلية على الخط الذي تبناه بن غوريون - شيرتوك الذهاب إلى أنه «لا عودة خلال الحرب». وقد وافق شيرتوك، وإن كان قد أيد عودة اللاجئين - الذين مازالوا في أراض تحت سيطرة إسرائيل - إلى ديارهم، من قبل اللاجئين من يافا والمقيمين في اللد، وهو ما أيده كذلك بيريز برنستاين (وزير التجارة والصناعة)؛ أما إسحاق مائير ليفن (وزير الضمان الاجتماعي الأرثوذكسي المتطرف) فلم يكن مقتنعا تماما برفض المطالبة بعودة اللاجئين: «كل من هو غير يهودي لديه قدر من معاداة السامية بداخله، ولكننا قد نحتاج إلى المساعي الحميدة للوسيط». ومن جانبه أيد «ليفن» ما ذهب إليه وزير الهجرة والصحة، موشي شابير، من السماح بعودة جزئية للنساء والأطفال. وعلى الرغم من كل ذلك انتصر الخط الذي دافع عنه بن غوريون - شيرتوك في نهاية المطاف؛ حيث قرر المجلس، بأغلبية 9 أصوات في مقابل 2، أنه «مادامت الحرب مستمرة فإنه لا اتفاق حول عودة اللاجئين»⁽⁶⁷⁾.

تقدم الوسيط الأممي، الذي لم يكن راضيا عن موقف شيرتوك، في اليوم ذاته بمذكرة صيغت بعبارات قوية تقترح قبول إسرائيل بمبدأ مفاده أنه «من بين أولئك الذين قد يرغبون في العودة، يُسمح لعدد محدود... بصفة خاصة من بين أولئك الذين عاشوا من قبل في يافا وحيفا، بالعودة إلى ديارهم». وبدا أن برنادوت قد استسلم أمام رفض إسرائيل لعودة مطلقة للاجئين قبل انتهاء الحرب، وقبل بمبدأ التمييز - على أسس عسكرية - بين الذكور في سن القتال من جانب، و«الآخرين» من جانب آخر⁽⁶⁸⁾. سعى برنادوت لفتح الباب، ولو قليلا. ولكنه لم ينجح. فقد كتب كون مشروع رد نصّ على:

إن الضجة التي تثيرها الدول العربية حاليا حول عودة اللاجئين هي تحرك في إطار الحرب. فأهدافها ليست إنسانية، أولا تقتصر فقط على كونها إنسانية، ولكن هناك رغبة في التخلص من عبء وإلقائه على عاتق إسرائيل، فضلا عن إدخال عناصر خطيرة إليها، والتخلص من مصادر للمعاناة داخلها...

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وتكهن كون بوجود ثغرة وراء طرح برنادوت - الذي دافع بشكل خاص عن اللاجئين من يافا وحيفا - متسائلا: «هل معاناة اللاجئين من المدن الأخرى أو القرى أقل حدة أو أنهم لا يستحقون المعاملة نفسها؟»⁽⁶⁹⁾. ومن وجهة نظره فإن بقاء مشكلة اللاجئين في ظل التوازن القائم يخدم مصلحة إسرائيل، فبالنسبة إلى الدول العربية هم يشكلون «أكبر العوائق» أما بالنسبة إلى إسرائيل فإنهم يعتبرون في هذه اللحظة «أثمن أدوات للتفاوض». ومع ذلك أدرك كون أنهم يشكلون في الوقت ذاته إحدى الأوراق المهمة للعرب «في منابر الأمم المتحدة وبين الرأي العالمي بشكل عام»⁽⁷⁰⁾.

في الأول من أغسطس أرسل شيرتوك رده على مذكرة برنادوت متضمنا: «إن إسرائيل ليست غافلة عن محنة العرب... فشعبنا سبق أن عانى من محن مماثلة مما يجعلنا نشعر بهم؛ ومع ذلك فإن إسرائيل لا يمكنها الموافقة على إعادتهم لأن ذلك سيكون مجحفا بحقوقها ومواقفها». وقد تبني شيرتوك الخط الذي أوصى به كون فتساءل عن الأسباب التي جعلت برنادوت يرى أنه من المناسب الدفاع والمطالبة بمعاملة خاصة للاجئين من كل من يافا وحيفا. واختتم وزير الخارجية رسالته بقوله إنه في الوقت الذي قد تقوم فيه إسرائيل بإعادة النظر في الموضوع عقب انتهاء الحرب، فإنها الآن ليست في موقف يسمح لها «بقبول العرب الذين فروا... على نطاق كبير»⁽⁷¹⁾.

من وجهة النظر الإسرائيلية شكل استخدام شيرتوك عبارة «على نطاق كبير» خطأ كبيرا؛ حيث تشبث بها الوسيط الأممي خلال لقائهما التالي بعد أربعة أيام. فإذا كانت إسرائيل غير راغبة - في الوقت الحالي - في النظر في «عودة كبيرة»، فماذا عن «العودة غير الكبيرة»؟ وفي هذا الخصوص طرح برنادوت العديد من الشرائح التي يمكن السماح لها بالعودة على الفور: «اللاجئين من أراض تحت سيطرة القوات الإسرائيلية» والتي تقع خارج نطاق الحدود التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية، «مزارعي الحمضيات الذين مازالت قراهم في حالة سليمة... وأولئك الذين لديهم فرص عمل متاحة... والحالات الخاصة على أسس إنسانية». وقد رد شيرتوك على ذلك بقوله: «فقط في الحالات الاستثنائية يمكن السماح لأشخاص بالرجوع... نحن نعارض عودة كل الشرائح في وقت تستمر فيه الحرب»⁽⁷²⁾.

مع تزايد حدة الضغوط على إسرائيل خلال الأسابيع التالية - سواء كانت داخلية أو خارجية (من العرب؛ الأمم المتحدة؛ الأمريكيين) - ناقش مجلس الوزراء المشكلة مرة تلو الأخرى، وعادة ما كان الدافع للمناقشات مساعي محددة من قبل الأمم المتحدة أو الأمريكيين، وفي كل مرة كان المجلس ينتهي إلى التأكيد على ما تضمنه قرار الثامن والعشرين من يوليو.

أوضح كون أن المشكلة الرئيسية لإسرائيل تمثلت في الولايات المتحدة وليس في برنادوت. وفي هذا الصدد أشار إلى أن القلق الأمريكي المتصاعد كان نتاج ضغوط السفراء الأمريكيين في الدول الإسلامية الذين ذهبوا إلى أن المشردين «الذين يشعرون بالمرارة ويواجهون الفقر المدقع» يمثلون أرضا خصبة لـ «ثورة شيوعية» في الدول المضيفة، ومن ثم فإنه من الأفضل أن يعود اللاجئين إلى فلسطين⁽⁷³⁾. وكانت إسرائيل تخشى كثيرا أن تنتقل الولايات المتحدة سريعا إلى إظهار مساندة صريحة لموقف الوسيط الأممي، خاصة أن الديبلوماسيين الأمريكيين كانوا يصفون بشكل صريح - حتى في محادثاتهم مع الإسرائيليين - مواقف إسرائيل بأنها «جامدة ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط معها»⁽⁷⁴⁾. كما أنهم بدأوا يشعرون بأن إسرائيل لن تسمح للاجئين بالعودة على الإطلاق. وفي هذا الخصوص كتب جون ماكدونالد (القنصل العام الأمريكي في القدس): «الإمكانية ضئيلة إن لم تكن معدومة في أن يعود العرب إلى ديارهم في إسرائيل أو فلسطين المحتلة من قبل اليهود»، ووصف القنصل العام أحوال أولئك الذين أقاموا خياما بالقرب من أريحا ورام الله بأنها لم تصل بعد إلى الحالة الميئوس منها، وإن تنبأ بأنه مع حلول فصل الشتاء فإنهم سيصبحون معدمين وأكثر تأثرا بمحيطهم⁽⁷⁵⁾. ومن جانبه نقل القائم بالأعمال الأمريكي بالقاهرة جيفرسون باترسون أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت معلومات تفيد بأن «الآمال قد تكون ضئيلة لعودة مئات الآلاف من اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم السابقة»⁽⁷⁶⁾.

تزايد تصميم قادة إسرائيل والرأي العام داخلها على معارضة عودة اللاجئين بشكل مطرد، ومع ذلك أدرك القادة أنه في الوقت الذي يشكل فيه هذا التصميم عاملا رئيسيا في تشكيل النتيجة، فإن المحصلة النهائية ستعتمد أيضا على عوامل

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

خارجية تتصل بحجم وطبيعة الضغط الدولي، خاصة الأمريكي. وكما ذكر بن غوريون: «لا ندري إذا ما كانت [النتيجة] ستعتمد علينا فقط»⁽⁷⁷⁾.
شعر برنادوت من جانبه بأن إسرائيل تظهر «كل مظاهر الغرور»؛ حيث بدا له أنه:

من الشذوذ أن تطرح حكومة إسرائيل محنة اللاجئين اليهود
كدافع لإقامة الدولة اليهودية، وتطلب هجرة مباشرة لكل المشردين
من اليهود إلى إسرائيل، وفي الوقت ذاته ترفض الاعتراف بمشكلة
اللاجئين العرب التي كانت من صنعها.

فضلا عن ذلك، نقل ديبلوماسي أمريكي أن الممتلكات العربية المهجورة - والتي تعرضت لعمليات سلب ونهب - وُزعت ببساطة بين المهاجرين اليهود الجدد⁽⁷⁸⁾.
قدم جون ريتمان، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في فلسطين، للمسؤولين الإسرائيليين فكرة عن الطريقة التي يرى بها الرأي الدولي المؤيد لإسرائيل الموقف؛ حيث قال إنه يتفهم معارضة إسرائيل للعودة الضخمة؛ غير أنه اقترح أن يُسمح للقليل بالعودة؛ وقد يكون البديل عن ذلك أن تعلن على الأقل نيتها «حل مشكلة اللاجئين عقب تسوية سلام نهائية»⁽⁷⁹⁾. كان برنادوت صريحا عندما التقى مع شيرتوك بعد مرور يومين، 10 أغسطس؛ حيث ذكر: «إسرائيل تقود مساومات بطريقة بالغة القسوة... وبدأ رصيدها في النفاد» داخل المجتمع الدولي. (وكان من شأن الصور التي تحمل مسحة من معاداة السامية أن تطلق صفارات الإنذار في عقل شيرتوك)⁽⁸⁰⁾.

نقل شيرتوك لمجلس الوزراء أن برنادوت طلب منه أن تقدم إسرائيل «مبادرة»، مشيرا إلى أنه أجاب بأن القيام بذلك ربما يعلي من رصيد إسرائيل.

لدى المثاليين والسذج، ولكن ليس بين الرجال العاملين...
فحكام العالم في هذا الوقت ليسوا من المثاليين بل من العاملين.
إنهم سيصفون اليهود بالغباء - حيث إن في حوزتهم ورقة مهمة
ويتخلون عنها [من دون هدف واضح]... وقد ضحك برنادوت لدى
سماعه هذا ولم يعقب.

كذلك أبلغ شيرتوك الوزراء أنه قال:

يجب تقليل عدد الأقلية العربية في بلادنا على قدر الإمكان... فإذا ما وجدت أقلية عربية كبيرة... مهما دللناهم، فسيتهمونا بالتمييز، ومن شأن هذه الاتهامات أن تستخدم كمبرر للتدخل من قبل الدول العربية في شؤوننا. وعلى الجانب الآخر يبقى بالنسبة إلى تلك الدول أن ثلاثمائة ألف لاجئ ليسوا إلا «قطرة في محيط» يمكن استيعابها بسهولة. وقد شكرني برنادوت على هذا الإيضاح⁽⁸¹⁾.

كان هناك صوت واحد معارض ظهر داخل دائرة كبار الموظفين متمثلاً في الياهو ساسون، مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية دائم التجوال، والمولود في سورية، ويتصف بتوجهاته الليبرالية. كتب ساسون إلى شيرتوك قائلاً:

أقترح أن يُعاد النظر في مشكلة اللاجئين... ولا أقصد بهذا الرأي معارضة منع رجوع كل اللاجئين، على الإطلاق، ولكن المقصود هو السماح بعودة جزء صغير منهم - 40 إلى 50 ألفاً - على مدار فترة طويلة... على أن يبدأ ذلك على الفور، من أجل إسكات العديد من الأصوات خلال الاجتماع المقبل [للجمعية العامة] للأمم المتحدة⁽⁸²⁾.

ظل ساسون متمسكاً ومدافعاً عن هذا الموقف - على الرغم من كونه معزولاً - خلال نهاية العام 1948 وبداية العام 1949؛ حيث كان مدفوعاً بكل من الرغبة في تحسين صورة إسرائيل في الغرب من جانب، وتسهيل التوصل إلى السلام من جانب آخر. (وقد أقام وقتاً طويلاً في باريس حاول خلاله أن يُجري محادثات سرية مع القادة العرب)⁽⁸³⁾.

برز مدى عزلة ساسون بشكل جلي من خلال النظر إلى مسار الاجتماع الذي دعا إليه بن غوريون في الثامن عشر من أغسطس. كان الدافع وراء هذا الاجتماع هو بحث المشاكل الناجمة عن الحاجة إلى زراعة واستثمار الأراضي العربية؛ والضغط التي يمارسها برنادوت، والوصول الوشيك لجيمس ماكدونالد، أول ممثل للولايات المتحدة الأمريكية (وبعد ذلك سفيرها) في تل أبيب.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

شارك في الاجتماع كبار القادة السياسيين في البلاد (باستثناء مابام) وكبار المسؤولين عن الشؤون السياسية والعربية، كما تضمنت قائمة المشاركين كلا من: بن غوريون، شيرتوك، شتريت، كابلان، ديفيد هورويتز (مدير عام وزارة المالية)، ماكنس، ويتز، دانين، زامان ليفشيتز (المتخصص في علم الخرائط ومستشار بن غوريون في قضايا الأراضي)، بامون (الذي سيصبح بعد قليل مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية)، شيموني وشلواح (همزة الوصل بين وزارة الخارجية ومؤسسة الدفاع)، الجنرال إيلمالخ أفتر (القائد العسكري للأراضي التي جرى الاستيلاء عليها)، وكادار. وفي اليوم التالي لخص شيموني اتجاه الرأي في الاجتماع على النحو التالي: «أجمعت آراء المشاركين على القيام بكل ما يمكن عمله من أجل منع عودة اللاجئين»⁽⁸⁴⁾.

وفقا لما أورده ويتز، استهل شيرتوك النقاش بطرح المشكلة «بوضوح». وبعد ذلك أدخل بن غوريون بعض الارتباك على النقاش من خلال التعرّيج على مسألة مصير الأراضي العربية المهجورة، واقترح ديفيد هاكوهين - ضابط استخبارات ومن أنصار ماباي المخلصين - أن يتم توطين اليهود في أراضي العرب. وافق هورويتز على ذلك مقترحا بيع الممتلكات العربية إلى أشخاص يهود («يمكننا أن نبيعها لليهود في أمريكا»)، على أن تذهب عائدات البيع إلى الملاك الأصليين كتعويض، موضحا أن «الحل يجب ألا يكون منع عودة العرب بالقوة ولكن من خلال عمليات تجارية». أما كابلان فقد عارض فكرة تدمير القرى قائلا بأن الاستيطان اليهودي على أراضي العرب يشكل مشكلة خطيرة من ناحية المبدأ «إذا كنا نتحدث عما هو أكثر من زراعة مؤقتة»⁽⁸⁵⁾. (كتب شيموني عن موقف ممثلي وزارة المالية، موضحا أنه بينما وافقوا جميعا خلال الاجتماع على أنه من الأفضل ألا يتم السماح للاجئين بالعودة، فإن كابلان وهورويتز كانا أكثر تحفظا واهتماما فيما يتصل بالوسائل التي يمكن استخدامها على الفور وبشكل رئيسي فيما يتصل بالممتلكات العربية)⁽⁸⁶⁾.

تمكن ويتز من إعادة الحديث مجددا إلى الموضوع الذي اعتبره رئيسيا: هل يجب السماح للعرب بالعودة؟

إذا ما كانت السياسة التي نريدها تتمثل في أنه لا يلزم السماح لهم بالعودة، فإنه لا توجد حاجة لزراعة أراض تتجاوز ما نحتاج إليه. من الممكن توطين اليهود في بعض القرى، وأن تُدمر قرى

أخرى حتى لا توفر مقرا يجذب اللاجئين إلى العودة، وما يلزم شراؤه من العرب يجب شراؤه... ولكن يجب علينا أولا أن نحدد سياستنا: العرب الذين هجروا ديارهم يجب عدم السماح لهم بالعودة.

كذلك أوصى ويتز بوضع خطط من أجل إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية، الأمر الذي وافق عليه هاكوهين: «يجب على إسرائيل أن تحصد وتحث وتسكن أراضي العرب حتى يدركوا أنهم لن يُسمح لهم بالعودة».

كان تفكير بن غوريون في هذا الخصوص واضحا: «يجب أن ننطلق من فرضية تتصل بكيفية مساعدة أولئك الذين لن يعودوا، أيا كان عددهم (ونحن نرغب في أن يكونوا كثيرين بقدر الإمكان) حتى يمكنهم الاستقرار في الخارج»⁽⁸⁷⁾. ووفقا لذكريات دانين بعد مرور شهر، لم يسمح بن غوريون بطرح أي رأي بديل (من قبيل السماح بعودة من 20 ألفا إلى 50 ألف لاجئ؛ أو عائلات الرجال الذين بقوا في أماكنهم؛ أو إعادة أصحاب الأملاك؛ أو السماح بعودة اللاجئين طبقا لاختلافات معينة، المسيحيين على سبيل المثال، أو أي بديل آخر)⁽⁸⁸⁾.

اقترح ويتز مجددا تعيين سلطة غير حكومية تقوم بوضع «خطة للترانسفير للعرب وتوطينهم في الخارج»⁽⁸⁹⁾. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى قرار رسمي في هذا الصدد، فقد عين بن غوريون في نهاية المطاف لجنة - الثانية والرسمية للترانسفير - ولكن بمهام أقل بكثير مما كان يسعى ويتز إليه في البداية⁽⁹⁰⁾.

وُصف الاجتماع الذي عقد في مكتب رئيس الوزراء بأنه «استشاري»، وكان المشاركون متفقين حول الحاجة إلى صد العودة، كما كان هناك اتفاق عام - إن لم يكن تاما - حول الوسائل التي يلزم تبنيها للوصول إلى تحقيق هذه الغاية - تدمير قرى، إقامة مستوطنات على الأراضي المهجورة، استخدام الدعاية لإقناع اللاجئين بأنه لن يُسمح لهم بالعودة. وفي اليوم ذاته صدرت أوامر إلى جميع وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين «بكل الوسائل»⁽⁹¹⁾.

في الثاني والعشرين من أغسطس قام شيرتوك بشرح موقف الحكومة لحاييم وايزمان، رئيس المجلس المؤقت للدولة على النحو التالي:

فيما يتصل باللاجئين، نحن مصممون على أن يكون موقفنا صلبا أثناء فترة استمرار الحرب؛ حيث إنه إذا ما بدأ مد العودة فإنه

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

سيكون من المستحيل وقفه، كما أنه سيكون سببا في هلاكنا. أما بالنسبة إلى المستقبل، فنحن مصممون كذلك - من دون أن نغلق الباب رسميا على الأقل في الوقت الحالي أمام أي خيار - على أن نبحث في جميع الوسائل للتخلص بشكل نهائي من الأقلية العربية الضخمة التي تهددنا. وحقيقة الأمر أن ما يمكن تحقيقه خلال هذه الفترة من الاضطراب والتوتر سيكون صعب المنال عندما تستقر الأمور. لقد بدأت بالفعل مجموعة من الأشخاص من بين كبار الضباط [المقصود لجنة الترانسفير] في دراسة إمكانيات إعادة التوطين [اللاجئين]، في دول أخرى... ومما لا شك فيه أن ما تعنيه عملية التوطين الدائم للعرب في الدول المجاورة من توفير أراض في إسرائيل لتوطين شعبنا هو أمر لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح⁽⁹²⁾. في أواخر شهر أغسطس بدأت تظهر ضغوط أمريكية قوية فيما يتصل بموضوع محنة اللاجئين؛ حيث رصد إيلياهو إيبستاين (إيلات) ممثل إسرائيل في واشنطن «تدهورا تدريجيا في الرأي العام الأمريكي... وكل القوى المعادية اتحدت لتذرف دموع التماسيح على مأساة اللاجئين العرب»⁽⁹³⁾.

كذلك التقى ماكدونالد، الممثل الأمريكي، للمرة الأولى ديفيد بن غوريون في العشرين من الشهر محذرا أن الولايات المتحدة تدرس إجراءات تتصل بمسألة اللاجئين قد لا تكون مستساغة لإسرائيل، كما أن واشنطن قد تكون مستعدة لتوقيع عقوبات لفرض إرادتها في هذا الخصوص. وقد رد بن غوريون على ذلك بأن إسرائيل لن تقبل بحلول وسط فيما يتصل بـ «أمنها واستقلالها»، وأن عودة اللاجئين «مادامت الجيوش الغازية مستمرة» على أراضي إسرائيل تشكل خطرا... «فلا يمكننا أن نسمح بعودة شخص يكرهنا، حتى إن فرضت عقوبات علينا»⁽⁹⁴⁾.

استدعي اثنان من كبار دبلوماسيي إسرائيل في الولايات المتحدة للتشاور، ولدما في بداية شهر سبتمبر عرضا أمام مجلس الوزراء للموقف. وقد ذكر إيبستاين أن روبرت لوفيت (نائب وزير الخارجية الأمريكي) أوضح أن اللاجئين يشكلون «مشكلة خطيرة» من وجهة نظر الرأي العام، من دون أن «يوجه أي تهديدات»⁽⁹⁵⁾.

من جانبه ذكر أبا إيبان، المراقب الإسرائيلي (الذي أصبح بعد فترة قصيرة سفيرا)، في الأمم المتحدة أن بريطانيا فشلت في تعبئة الأمم المتحدة «للقيام بعمل ما» لتأييد عودة اللاجئين⁽⁹⁶⁾.

شهدت بداية شهر سبتمبر طرح مبادرة أمريكية محددة اتخذت شكل «مقترحات» قُدمت لتل أبيب بهدف تسهيل عملية السلام وتضمنت: أن الجليل الغربي (الواقع تحت سيطرة إسرائيل منذ منتصف مايو، وإن كان قد خُصص في الأصل لدولة فلسطين العربية)، يبقى في يد إسرائيل، في حين تذهب «مساحة كبيرة من الأراضي الصحراوية» في النقب (التي لا تزال في أيدي المصريين، وإن كانت قد خُصصت في الأساس للدولة اليهودية) إلى العرب (ضمينيا، إلى الأردن)، على أن تُسوى مشكلة القدس على أساس «التدويل» (أو أي حل آخر مقبول من اليهود والعرب). وفضلا عن ذلك أوضحت واشنطن - وإن كان ذلك بشكل متردد - أنها تتطلع إلى أن تدرس الحكومة الإسرائيلية اتخاذ بعض الإجراءات الإيجابية للتخفيف من معاناة اللاجئين⁽⁹⁷⁾.

التقى كل من بن غوريون، شيرتوك، وماكدونالد في الثامن من شهر سبتمبر لمناقشة «المقترحات» الأمريكية، وترك بن غوريون لشيرتوك مهمة الرد فيما يتصل بمسألة اللاجئين؛ حيث ذكر الأخير: «إننا مستعدون للنظر في عودة لاجئين بشكل فردي الآن، وعودة جزء من اللاجئين بعد الحرب شريطة أن يُوطن أغلب اللاجئين في الدول العربية بمساعدتنا». وعلى الرغم من أن ذلك قد عكس تخفيفا جوهريا في الموقف الإسرائيلي الرسمي والمعلن، فإن ماكدونالد لم ير الأمر كذلك، وسأل عما إذا كان «باب مناقشة هذا الموضوع قد أغلق تماما»، وهو ما رد عليه بن غوريون بقوله: «في رأيي أن باب المناقشة لم يُغلق إذا ما ناقشنا ترتيب سلام قوي وراسخ مع العرب، وكجزء من ذلك الترتيب يمكننا أن نناقش أي شيء»⁽⁹⁸⁾. وخلال إحاطته لمجلس الوزراء في وقت لاحق من اليوم نفسه ذكر شيرتوك أنه «لم يكن من الواضح ما إذا كان الأمريكيون قد قاموا بهذا المسعى («المقترحات») من تلقاء أنفسهم أم أنه قد دُفعوا من قبل طرف آخر»⁽⁹⁹⁾.

على الرغم من أنه خلال اللقاءات الخاصة مع الأمريكيين الذين وصلوا أخيرا إلى تل أبيب أظهر كل من بن غوريون وشيرتوك - أو بدا كما لو كانا يظهران - مرونة، ظل الموقف الإسرائيلي الرسمي مطابقا للقرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في شهر يوليو،

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وفي الثاني عشر من سبتمبر أقر المجلس المشروع الذي أعده شيرتوك متضمنا تعليمات إلى الوفد الإسرائيلي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تضمنت تلك التعليمات المؤرخة 10 سبتمبر ما يلي:

لا عودة للاجئين قبل انتهاء الحرب باستثناء الحالات الفردية؛
تسوية نهائية لمشكلة اللاجئين كجزء من تسوية عامة عندما يحل
السلام. وخلال الأحاديث غير الرسمية يلزم على الوفد أن يشرح
حقيقة أنه سيكون من الأفضل أن تُسوى المشكلة من خلال
توطين اللاجئين في البلاد العربية المجاورة بدلا من إعادتهم إلى
دولة إسرائيل - وذلك لمصلحتهم، ولمصلحة البلاد المجاورة، ولمصلحة
إسرائيل، ولمصلحة العلاقات المستقبلية بين إسرائيل وجيرانها.

لم تتضمن التعليمات أي إشارة عن إمكانية سماح إسرائيل بعودة جزئية
للاجئين⁽¹⁰⁰⁾. وأثناء اجتماع المجلس ركز شيرتوك على التجاهل الواسع «لحاجة
العراق الماسة إلى الأيدي العاملة، ومشروعاته الضخمة التي لم تُنفذ بسبب
الافتقار إلى العمال»، ومن جانبه اعترض سيزلينغ على «التعليمات» الصادرة
مطالباً بأن تنص على أن «إسرائيل ستكون مستعدة لمناقشة عودة اللاجئين» بعد
انسحاب الجيوش العربية من فلسطين. وأيد بينتوف هذا الاقتراح مضيفاً عليه أن
إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم أو - عوضاً عن ذلك - إلى المناطق
الفلسطينية التي تجلو عنها الجيوش العربية. وقد اتفق شابيرا مع ذلك (مشيراً إلى
أنه في جميع الأحوال لن يوافق العرب على سحب جيوشهم؛ ومن ثم فإن عودة
اللاجئين لن تحدث على الإطلاق). وبشكل مفاجئ ذكر بن غوريون أنه يجب
على المسؤولين الإسرائيليين أن يقوموا في لقاءاتهم الخاصة مع «أصدقاء» إسرائيل
بإيضاح أنه إذا ما كان من الممكن إجراء مفاوضات إسرائيلية - عربية مباشرة

يمكننا من خلالها أن نحقق السلام، فإننا سنسمح للاجئين
بالعودة، أما في حالة استمرار العرب في حربهم ضدنا، حتى إذا ما
اتخذ ذلك شكل الحرب غير النشطة (المقصود الحرب الباردة) ولم
يرغبوا في السلام، فإن عودة اللاجئين ستكون في هذا السياق سلاحاً
ضدنا، وتركهم لدى الدول العربية سيكون سلاحاً ضدهم.

أعقب ذلك قيام الوزراء بالتصويت؛ حيث تمت بأغلبية سبعة أصوات ضد ثلاثة الموافقة على «عدم مناقشة عودة اللاجئين حتى يتم التوصل إلى تسوية سلام»⁽¹⁰¹⁾. مع نشر تقرير برنادوت حول جهوده للوساطة، في 20 سبتمبر، بلغت الجولة الأولى من المعركة الدبلوماسية حول مسألة اللاجئين ذروتها، وكان التقرير قد تم الانتهاء من إعداده في السادس عشر من سبتمبر- أي اليوم الذي سبق اغتيال برنادوت في القدس على يد إرهابيين من الإرغون وجماعة شترن. وقد أيد برنادوت في تقريره بقوة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم «في أسرع وقت ممكن عمليا»؛ حيث إنه لا توجد تسوية «عادلة وكاملة» ممكنة إذا ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين، وأضاف:

سيكون هناك إخلال بالمبادئ الأساسية للعدالة إذا ما تم إنكار حق أولئك الضحايا الأبرياء في العودة إلى ديارهم في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود على فلسطين بما يتضمنه ذلك من خطر إحلالهم بشكل دائم محل اللاجئين العرب.

على الرغم من ذلك كان برنادوت في الوقت ذاته مدركا بشكل تام أن الظروف التي تغيرت بشكل جذري - ومستمر - في إسرائيل (بما في ذلك تدفق المهاجرين) تحول بقوة من دون العودة الجماعية، وفي هذا الصدد كتب:

يجب عدم الافتراض أن الاعتراف بحق اللاجئين في العودة... يقدم حلا للمشكلة. فالأغلبية العظمى من اللاجئين ربما لم تعد لهم ديار يعودون إليها، كما أن إعادة توطينهم في دولة إسرائيل تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات تعقيدات خاصة⁽¹⁰²⁾.

صيغ الرد الإسرائيلي على التقرير- الذي تضمن خطوطا عامة لتسوية شاملة للصراع - بطريقة تتماشى بشكل كبير مع الموقف المحرج والهش الذي وجدت فيه الدبلوماسية الإسرائيلية نفسها. فقد أُغتيل الوسيط على يد إسرائيليين - وإن كانوا منشقين - كما أن تقريره تضمن مقترحات بغیضة بالنسبة إلى إسرائيل، من قبيل تسليم النقب إلى العرب، ومن ثم فقد تطلبت الظروف التعبير عن الأسف العميق والحذر وتجنب قول أي شيء يمكن النظر إليه فيما بعد على أنه تنازل ملموس.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وبناء عليه فإنه فيما يتصل بمسألة اللاجئين تجاهلت تل أبيب في ردها المؤرخ 23 سبتمبر دعوة الوسيط إلى الاعتراف بحقهم في العودة⁽¹⁰³⁾.

في تلك الأثناء بدأت مناشدات خاصة صادرة عن مجتمعات في الشتات تطالب بالسماح لها بالعودة تصل إلى شتريت، الذي حوّلها بشكل عام إلى بن غوريون، وقوات الدفاع الإسرائيلية، وشيرتوك لاتخاذ القرار. وبحكم طبيعته وتكوينه السياسي غير المتشدد انتهى المطاف به بحلول نهاية شهر أغسطس ليقترّب بشكل أو بآخر من رؤية كل من بن غوريون وشيرتوك. فالسماح لأي عربي بالعودة ربما يستخدم كسابقة، كما أنه قد يمثل مشكلة أمنية. وكما ذكر ماكنس (المدير العام بوزارة شتريت) «مع مرور الوقت، تغيرت الآراء وأضحت وزارة شؤون الأقليات الآن تبذل كل ما هو باستطاعتها لمنع العرب الذين رحلوا من العودة إلى البلاد»⁽¹⁰⁴⁾.

دار نقاش جدي حول وضع اللاجئين من قرية هوج، بالقرب من قطاع غزة، عادت خلاله كل الحجج للبروز إلى السطح. طرد سكان القرية في الحادي والعشرين من شهر مايو إلى دمرة باتجاه الشرق (انظر ما سبق)، ولم يبرز أي شيء يشير بشكل مقنع إلى عدم صلابة الإصرار الإسرائيلي الذي تبلور ضد العودة.

خلال شهر سبتمبر، ونتيجة لملاحظتهم استمرارية الهدنة الثانية وهدوء الأوضاع في محيط قريتهم، ناشد المشرّدون من قرية هوج إسرائيل السماح لهم بالعودة، وكما هو معتاد تم تداول الأمر في أروقة البيروقراطية للجهات المعنية - جيش الدفاع الإسرائيلي، الحكومة العسكرية، إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، ووزارة شؤون الأقليات. وقد كتب شيموني موضحاً أن مناشدة سكان هوج تستحق «معاملة خاصة» نظراً إلى أنهم كانوا «متعاونين مخلصين» ولأنهم «لم يفروا، وإنما طردوا»، وكذلك لأنهم «لم يذهبوا بعيداً وإنما بقوا على مقربة من قريتهم». وانطلاقاً من «الرأي السائد أنه جرى إيقاع الظلم بهم»، فإن إدارته تود التوصية بالسماح لقوات الدفاع الإسرائيلية لهؤلاء القرويين بالعودة إلى داخل أراضي إسرائيل، وليس بالضرورة إلى هوج ذاتها، وإنما على الأرجح إلى «قرية مهجورة أخرى».

وعلى الجانب الآخر أضاف شيموني أن ذلك يثير قضية خلق «سابقة»: فإذا ما سمحنا لهم بالعودة، فقد يعقبهم المئات وربما الآلاف - كل بأسباب جيدة - يطالبون بدورهم بالسماح لهم بالعودة، واختتم توصيته بقوله إنه «إذا ما مكنت

وزارة الدفاع من إيجاد طريقة تحول دون أن تصبح حالة أهالي هوج سابقة، حينئذ يمكننا أن نسحب معارضتنا للعودة فيما يتصل بتلك الحالة الخاصة»⁽¹⁰⁵⁾.

من جانبه، اعتبر شتريت التحفظات التي أوردها شيموني مثيرة للضيق. وكتب في هذا الصدد: «أنه لا يعتقد أن السماح للبعض بالعودة سيمثل بالضرورة سابقة»، فهناك قرار حاسم من قبل المجلس يذهب إلى أنه ما دامت الحرب مستمرة «فإنه لا يمكن أن يكون هناك حديث عن العودة». ومن ثم فإنه إذا ما وافقت إدارة الشرق الأوسط على السماح بعودة سكان قرية هوج «فلن تكون هناك معارضة من جانبنا»، وكما كانت عليه الحال بالنسبة إلى شيموني، رأى شتريت أنه يلزم توطين أولئك القرويين «داخل إسرائيل» بدلا من قريتهم الأصلية التي تقع بالقرب من خطوط المواجهة⁽¹⁰⁶⁾.

بيد أن تلك التوصيات المتكررة كانت من دون جدوى؛ فقد تخطت سلطات الدفاع توصيات كل من شيموني وشتريت ولم يتم على الإطلاق السماح لسكان هوج بالعودة سواء لأسباب أمنية أو أخرى تتصل بإيجاد سابقة. وجاء اندلاع القتال - بعد بضعة أسابيع - بين إسرائيل ومصر ليغلق هذا الملف نهائيا.

خلال الأشهر التي تلت اختفاء برنادوت عن الساحة الدولية، هيمنت أصداء تقريره أو «الخطة» التي خلفها وراءه، في وقت تزايد الإدراك لدى الرأي العام الإسرائيلي وفي الخارج لمتانة وصلابة تصميم إسرائيل على منع العودة⁽¹⁰⁷⁾. وفي هذا الإطار جاء اغتيال برنادوت لمصلحة إسرائيل: فلقد جعل برنادوت من تسوية مشكلة اللاجئين، بما في ذلك المبدأ المتصل بحق العودة، قضية وهدفا شخصيا. أما رالف بنش - الذي تولى منصب القائم بأعمال الوسيط - فقد كان أقل تصميمًا بكثير في متابعة هذه المسألة.

في السابع والعشرين من شهر سبتمبر أخطر مايكل كوماي - وهو دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى - وفد بلاده المشارك في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس بمضمون اللقاءات التي أجراها في 23 - 24 سبتمبر في حيفا مع بنش واثنين من مساعديه، ريتمان، وبول موهن، ففي حين أعاد مسؤولو الأمم المتحدة تأكيد التزام برنادوت بتأمين الحصول على الاعتراف بحق العودة، فإنهما اتفقا مع «الرأي القائل إن الجانب الكبير من العرب لا يرغب في العودة والعيش

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

تحت الهيمنة اليهودية». لم تكن الطبقة الوسطى متحمسة تماما للعودة، كما أن بعض القرويين الذين رغبوا في ذلك كان من المتوقع «مغادرتهم للبلاد مجددا عندما يشاهدون بأعينهم بعض الأشياء التي كان يتردد أنها تحدث هناك من قبيل قيام اليهود بتدمير القرى والاستيلاء على الأراضي»، وقد نقل كوماي أنه، وفقا لريدمان، فإن «برنادوت كان يسعى في البداية إلى تحقيق عودة كاملة، بيد أنه تراجع عن هذا الموقف عندما أدرك الجذور العميقة والتعقيدات المستمرة». وفي نهاية المطاف اكتفى برنادوت فقط بالسعي إلى عودة جزئية لأسباب سياسية وإنسانية - واتفق مع الرأي القائل إنه يلزم البحث عن الحل النهائي من خلال إعادة التوطين المنظمة في الدول العربية⁽¹⁰⁸⁾.

منذ ذلك الوقت فصاعدا، وعلى الرغم من أنه من وقت لآخر كان هناك تأييد كلامي للمبدأ المتصل بـ «الحق في العودة»، وعلى الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت في قرارها 194 (انظر ما يلي) حق اللاجئين في العودة، فإن المجتمع الدولي كان يركز أكثر فأكثر على ضرورة، والرغبة في، وإمكانية العودة الجزئية التي ترافقها عملية إعادة توطين للجانب الأكبر من اللاجئين في أراضي الدول العربية. وتمكنت إسرائيل بنجاح (وهو ما ستراه فيما بعد) من التصدي للضغط الرامية إلى تحقيق العودة الجماعية.

كان لحالة الحرب المستمرة أثر حاسم على الصعيد الداخلي في إسرائيل في بلورة القرار المتصل بمنع العودة، فلقد سهلت العمليات القتالية من مهمة أشخاص من هبيل بن غوريون، وبيتز، وشيرتوك، الذين أدركوا ودافعوا منذ البداية عن أنه من أجل تأسيس الدولة الوليدة واستمرار بقائها في أمان فإنه يلزم أن تكون الأقلية العربية فيها صغيرة على قدر الإمكان. وقد تلاقت في هذا الخصوص الحجة السياسية - التي عارضت أن تشكل الأقلية العربية 40 في المائة من السكان - مع تلك الإستراتيجية المناهضة للاحتفاظ بمئات الآلاف من العرب الذين يمكن أن يشكلوا طابورا خامسا داخل البلاد أو إعادتهم، كما وفر استمرار القتال كلا من الفرصة والسبب لتأسيس، أو على الأقل إبقاء، البلد خاليا من العرب.

وكان من شأن العودة الجماعية الضخمة أن تخلق مشاكل خطيرة لجميع المؤسسات الإسرائيلية التي كان متوقعا أن تكون منخرطة في العملية - قوات الدفاع

الإسرائيلية، الشرطة، الأجهزة الإدارية المدنية، والمستوطنات اليهودية - في وقت كانت طاقاتها ومواردها محدودة نتيجة لظروف الحرب وتدفق المهاجرين اليهود من الخارج.

وفضلا عن ذلك فإنه مع مرور الأسابيع والأشهر أضيفت إلى ذلك الحجج «الإيجابية» المتصلة بتدعيم أركان اليشوف وأجهزته الخاصة باستيعاب الهجرة اليهودية. ومن أجل التوسع في الزراعة - وهو ما كان مهما لمواجهة متطلبات الشعب اليهودي المتزايد العدد - كان من الضروري الحصول على الأراضي المهجورة؛ كما أن المهاجرين - الفعليين والمتوقعين - كانوا بحاجة إلى أراض ومنازل. وفضلا عن ذلك فإن بعض المهاجرين الذين جاءوا إلى البلاد في 1948-1949، والمزيد منهم في الخمسينيات، قدموا من دول عربية (اليمن، العراق، المغرب) مما مكن القادة الإسرائيليين - بقليل من التبريرات والمنطق - أن يبرزوا ما حدث على أنه «تبادل للسكان» (غير مخطط له، ومن دون تنسيق)، فمئات الآلاف من العرب غادروا فلسطين فاقدين معظم ممتلكاتهم، ومئات الآلاف من اليهود غادروا بلادهم الأصلية - الدول الإسلامية - تاركين ممتلكاتهم وراءهم، ومن ثم خلق التاريخ معادلة ساعدت إسرائيل في صد الجهود والضغط من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

إن القرار السياسي الخاص بمنع العودة قد نضج خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، ليصبح سياسة رسمية في شهر يوليو، وتم تأكيده بشكل متكرر من قبل مجلس الوزراء في شهري أغسطس وسبتمبر، كما تم تأكيده على مستويات حكومية متنوعة خلال الشهور التالية مع قيام مجتمعات متوالية في الشتات بطلب السماح لها بالعودة. وخلال النصف الثاني من العام 1948 والنصف الأول من العام 1949 أدت التطورات على الأرض إلى تثبيت الوضع القائم وتكريس وضعية اللجوء لعرب فلسطين.

إعاقاة العودة

خلال العام 1948 والنصف الأول من 1949 تضافرت مجموعة من التطورات لتغير بشكل حاسم من التشكيل الطبيعي والسكاني في فلسطين، وقد ساهمت معا بشكل مطرد في إقصاء إمكان العودة الجماعية، إلى أن أصبح هذا الإمكان بحلول منتصف العام 1949 أمرا لا يمكن حتى تصوره. تمثلت تلك التطورات في التدمير التدريجي للقرى العربية المهجورة؛ زراعة أو تدمير الحقول العربية؛ تقاسم الأراضي العربية بين المستوطنات اليهودية؛ إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي والمواقع العربية المهجورة؛ توطين المهاجرين اليهود في منازل العرب الخالية في القرى والأحياء بالمدن. وإجمالا فإن تلك العمليات ضمنت أن اللاجئين لن يكون لديهم شيء أو مكان يعودون إليه.

«مست عملية تدمير القرى لب
المعضلة السياسية التي واجهها
اليساريون في اليشوف، والذين
أولوا يؤمنون - أو على الأقل
بأملون - بإمكان تعايش سلمي
يهودي - عربي»

المؤلف

جرت العمليات المشار إليها تحت ستار من الحماية وفرتها السياسة التي أكدتها بشكل دوري الهاغاناه [قوات الدفاع الإسرائيلية] الخاصة بمنع عودة اللاجئين عبر خطوط القتال - بما في ذلك الترخيص باستخدام الذخيرة الحية - فضلا عن جولات القتال المتكررة بين إسرائيل والجيش العربي والتي قلصت بشكل فعلي من حركة المدنيين بالقرب من خطوط المواجهة المرنة. وفي الوقت ذاته مثلت تلك العمليات عناصر طبيعية، متكاملة، وجوهرية في تدعيم أركان دولة إسرائيل بشكل شامل. غير أن تلك العمليات لم تكن مُعدة - على الأقل في بداياتها - أو مُصممة بشكل أساسي لإعاقة عودة اللاجئين؛ حيث بدأت بهدف سد احتياجات أساسية للدولة الجديدة، كما أن بعضها، من قبيل تدمير القرى وإقامة مستوطنات جديدة على طول الحدود، فرضتها في معظم الحالات الاحتياجات العسكرية الفورية، في حين أن أخرى جاءت لتلبية احتياجات اقتصادية أساسية (حاجة الكيبوتسات لمزيد من الأراضي، حاجة اليشوف للمزيد من المنتجات الزراعية، حاجة المهاجرين الجدد إلى المساكن). ولكن إجمالاً، ساهمت تلك العمليات بشكل جوهري - كما فهمها قادة اليشوف على أنها تساهم - في منع عودة اللاجئين بشكل نهائي.

تدمير القرى العربية

خلال الحرب والفترة التي تلتها مباشرة أُفرغ ما يقرب من أربعمئة قرية ومدينة من سكانها. وبحلول منتصف العام 1949 أضحت أغلبية تلك المواقع في حالة دمار كامل أو جزئي، وغير صالحة للسكنى. أوقع بعض من هذا الخراب خلال عملية هجر تلك المواقع ولاحقاً بتأثير مرور الوقت، كما أن جزءاً من التدمير كان نتاجاً للحرب؛ حيث استُهدفت قرى بقذائف الهاون وقُصفت أحيانا من الجو؛ وجرى عادة تدمير المنازل بعد عملية الاحتلال للقضاء على بؤر إطلاق النار داخلها. ومع ذلك فإن القوات اليهودية بشكل عام - التي كانت تفتقر إلى المدفعية وقاذفات القنابل، خاصة قبل يوليو 1948 - أحدثت تدميراً محدوداً خلال عمليات القتال. عاد الجانب الأكبر من عمليات التدمير إلى أعمال السلب والنهب، فضلاً عن عمليات الهدم المتعمدة باستخدام المتفجرات، والجرافات، وأحيانا بالأدوات اليدوية من قبل الهاغاناه ووحدات قوات الدفاع

الإسرائيلية أو على أيدي قاطني المستوطنات اليهودية المجاورة خلال الأيام والأسابيع والشهور التي تلت الاستيلاء على تلك المواقع. وعبر الصفحات التالية سنتتبع تطور هذه العملية.

يمكن القول إن تدمير القرى بدأ ونبع بشكل طبيعي من كل من السياسة المناهضة للإرهاب التي اتبعتها الانتداب البريطاني في الفترة السابقة على الحرب، والسياسة الانتقامية التي مارستها الهاغاناه. فبمعاقبة الإرهابيين العرب والعناصر غير النظامية خلال تمرد 1936-1939، وخلال عملية العد التنازلي حتى 30 نوفمبر 1948، دمر كل من البريطانيين والهاغاناه منازل في المدن والقرى. كان ينظر إلى تدمير منزل عنصر منخرط في حرب عصابات أو إرهابي أو شركائه على أنه عقاب عادل وراذع. وقد مارس البريطانيون⁽¹⁾ هذا النوع من العقاب بأسلوب علني ومنظم، في حين لجأت الهاغاناه عادة إلى الغارات السرية خلال أوقات الليل. ففي العشرين من مايو 1947 على سبيل المثال أقدمت وحدة تابعة للبالماخ بتدمير مقهى في فجّة عقب مقتل يهوديين في بتاح تكفا؛ وخلال شهر أغسطس دمرت وحدة تابعة للهاغاناه منزلاً مشتبهاً في أنه مقر إرهابي في بيارة أبو لبن خارج تل أبيب⁽²⁾.

أثناء عملية العد التنازلي لحرب العام 1948 أضيفت الصبغة الرسمية على تدمير المنازل العربية باعتباره إجراء انتقامياً مشروعاً في خطط متتالية وضعتها رئاسة أركان الهاغاناه تضمنت مبادئ عامة للعمليات التي تُنفَّذ إذا ما تعرض اليشوف لهجمات من قبل الفلسطينيين. ويلاحظ أن خطة الهاغاناه المعروفة بـ «الخطة ب» التي انتهت إعدادها في سبتمبر 1945، أشارت بشكل غامض إلى «تخريب وتدمير الإنشاءات العربية» في الهجمات الانتقامية. (ولقد افترضت الخطة أنه كما كانت الحال خلال الثورة، سيساعد الجيش البريطاني في الدفاع عن اليشوف)⁽³⁾. أما «الخطة ج» التي تلتها في مايو العام 1946 (والتي انطلقت من فرضية الحياد البريطاني في العمليات القتالية اليهودية - العربية الوشيكة) فقد تضمنت بشكل مفصل النص على توجيه ضربات انتقامية توجه إلى الأهداف الاقتصادية والبنية التحتية («المياه، مطاحن الحبوب... الخ»)، وبشكل عام تم النص على القيام بأعمال

ضد القرى، الأحياء [المدنية]، والمزارع التي تُستخدم كقواعد

للقوات المسلحة العربية ... بتدمير أهداف تتصل بالبنية التحتية

سواء التسوية بالأرض أو التدمير، إذا ما كان الهدف هو العقاب العام؛ إشعال النيران في كل شيء يمكن حرقه، وتدمير المنازل (باستخدام المتفجرات) الخاصة بالمعرضين وشركائهم.

كما سمحت الخطة «في بعض الحالات» بـ «تدمير النوادي، والمقاهي، والصالات العامة... بعد إخراج الأفراد منها». وتلقت الهاغاناه تعليمات للقيام بعمليات تخريب «ممتلكات» القادة الفلسطينيين السياسيين والعسكريين... فضلا عن «المعرضين» والنشطاء⁽⁴⁾.

مع بداية العمليات العسكرية أضحت تدمير المنازل وأجزاء من القرى باستخدام الديناميت أحد المكونات الرئيسية لضربات الهاغاناه الانتقامية. وقد تضمنت الأوامر التنفيذية لتلك الضربات بشكل ثابت أمرا بتدمير منزل أو عدة منازل (فضلا عن قتل الذكور البالغين أو العناصر غير النظامية المسلحة). فعلى سبيل المثال أقدمت وحدات لواء غيفعاتي في التاسع من شهر ديسمبر 1947 على تدمير منزل في قرية كرتيا (كانت الأوامر تقضي «بتدمير منزلين»). وبعد مرور ليلتين على ذلك دمرت وحدات الهاغاناه منزلا في وادي رشميا المجاور لحيفا⁽⁵⁾. ولقد تضمنت أوامر البالماخ في الغارة على الخصاص - في المنطقة الداخلية بالجليل - في الثامن عشر من شهر ديسمبر 1947 تدمير منزلين على وجه التحديد، وهو ما نُفذ بالفعل⁽⁶⁾. دمرت وحدات الهاغاناه في التاسع عشر من ديسمبر - وكرد انتقامي على اغتيال يهودي - بشكل جزئي منزل عبد الله أبو صباح، مختار قرية قزازه⁽⁷⁾. وفي السادس والعشرين من ديسمبر عمد شلواء إتزيوني إلى تدمير العديد من المنازل في قرية سلوان في ضواحي القدس الشرقية، وأضاف إليها ثلاثة منازل أخرى في اليوم التالي في قرية يالو⁽⁸⁾، كما فجر اللواء في الرابع من شهر يناير فندق سميراميس في حي قطمون بالقدس⁽⁹⁾. وضعت رئاسة أركان الهاغاناه الأساس النظري لعملية تدمير مساكن الأفراد خلال العمليات الانتقامية في أمر صادر في 18 يناير 1948. استهدفت بغرض التدمير «المنازل التي تستخدم كمراكز تجمع، مخازن، ومواقع للتدريب» للعناصر غير النظامية، فضلا عن المنازل، الأهداف الاقتصادية، والمباني العامة⁽¹⁰⁾.

مع تصاعد حدة القتال تزايدت القدرة التدميرية لغارات الهاغاناه، فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1948 أقدم المٌغيرون على تدمير منازل وأجزاء من قرى

كانت تؤوي، أو تحوم حولها شبكات إيواء، مسلحين معادين أو عناصر غير نظامية. وفي إحدى العمليات الانتقامية الاستثنائية - ضد عرب صقير (انظر ما سبق) - قضت الأوامر بتدمير القرية بأكملها، وهو ما تم بالفعل⁽¹¹⁾. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي من الغارات كان تحذيريا وعقابيا، فإنها عادة ما أدت - بشكل لا يمكن تجنبه - إلى إجلاء العائلات. كان تدمير المنازل عاملا رئيسيا في إضعاف المعنويات في كل قرية جرت مهاجمتها (وفي بعض الأحيان امتد أثره إلى القرى المجاورة)، وفي يناير وفبراير دمر المغيرون من الباماخ منازل في يازور وسلمة شرقي يافا. وقد حددت الأوامر التنفيذية للإغارة على سلمة:

القرويون لا يبدون معارضة لأعمال العصابات المسلحة، كما أن أعدادا كبيرة من الشباب تبدى تعاونا نشطا مع العناصر غير النظامية... يتمثل الهدف في... مهاجمة الجزء الشمالي من القرية... وإيقاع قتلى وتدمير منازل وحرق كل ما يمكن حرقه...

ومع ذلك أضيفت تحديد ينص على ضرورة «بذل الجهود لتجنب إيذاء النساء والأطفال»⁽¹²⁾.

أغارَت الباماخ في منتصف شهر يناير على قرية منصوره الخيط، شمال بحيرة طبريا، وأحرقت «منازل وأكواخا»⁽¹³⁾. لم تكن الهاغاناه هي الوحيدة التي تتبع هذا التكتيك، ففي ليلة الرابع عشر من يناير دمرت عناصر الهستدروت ثلاثة منازل في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية⁽¹⁴⁾. وفي شهر مارس أغارت الفرقة الثالثة التابعة للباماخ على قرية الحسينية - بالقرب من بحيرة الحولة في الجليل الشمالي - ونسفت خمسة منازل وقتلت العشرات من القرويين، «وأجلى سكان القرية بأكملهم»⁽¹⁵⁾. وفي وقت لاحق من هذا الشهر دمرت وحدات الباماخ وأحرقت «عددا من المنازل» في قرية صندلة شمالي جنين⁽¹⁶⁾، و15 منزلا في قرية قاعون⁽¹⁷⁾.

شكل هدم المنازل مكونا رئيسيا للإستراتيجية الانتقامية التي اتبعتها الهاغاناه إلى الحد الذي دفع الضابط المسؤول عن التعليم والدعاية في المنظمة - في منتصف شهر فبراير - إلى اقتراح إصدار كشف لتوزيعه على جميع أعضاء الهاغاناه يُظهر منجزات المنظمة في الشهور الثلاثة الأولى من القتال، واقترح أن يشمل ذلك «ملخصا

للخسائر التي أوقعت بالعدو من أعداد القتلى والجرحى؛ و«أعداد المنازل (التي استخدمها القتلة كقواعد لهم) والجسور التي جرى تفجيرها وتدميرها»⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من رصد العرب لسياسة الهاغاناه الخاصة بتدمير المنازل، فإن رجال المفتي - طبقا لعزرا دانين- لم يعيروها كثيرا من الاهتمام مكتفين بالقول إن «اليهود لا يعرفون كيف يحاربون، ومن ثم فإنهم بدلا من ذلك يدمرون المنازل»⁽¹⁹⁾.

إن إستراتيجية الدفاع الهجومي التي تبنتها الهاغاناه، المتضمنة بشكل أساسي مواجهة المهاجمين في محيط المستوطنات مع توجيه ضربات انتقامية من وقت إلى آخر، استبدلت بها خلال شهر أبريل أخرى هجومية بما يتماشى مع الخطة دالت الخاصة بغزو واحتلال مواقع عربية بشكل دائم. ففي مقدمتها، في قسمها المعنون «تقوية نظم الدفاع والمعوقات»، نصت الخطة على «تدمير القرى (الحرق، التفجير، وزرع الألغام بعد مرحلة الانقراض) التي لم تكن الهاغاناه قادرة على السيطرة عليها بشكل دائم، ويمكن استخدامها كقواعد للقوات العربية»⁽²⁰⁾.

على غرار التعليمات الصادرة من رئاسة أركان الهاغاناه في الثامن عشر من يناير، والتي وفرت الأساس النظري لتدمير المنازل الخاصة خلال الغارات الانتقامية، قدمت الخطة دالت الأساس النظري لعملية تسوية القرى وسلاسل القرى بالأرض في الفترة التالية لشهر مارس. وقد تزامن الانتقال من تعليمات شهر يناير إلى خطة شهر مارس مع تصاعد مستوى الحرب وارتفاع مستوى العنف. فعلى حين سعت تعليمات يناير إلى الإصاغة الدقيقة للأهداف الفردية «المذبذبة» (من قبل منازل الإرهابيين)؛ اتجهت الخطة دالت إلى التدمير الجماعي لكل القرية - أو القرى - المعادية. ومع ذلك فإن تنفيذ ما نصت عليه الخطة في هذا الخصوص اعتمد - خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو 1948- على طبيعة الموقف العسكري المحلي في القطاعات الميدانية المختلفة (درجة مقاومة العرب، الطبيعة الطبوغرافية للموقع)، فضلا عن عقلية القادة الإسرائيليين الميدانيين، ودرجة توافر وحدات الهاغاناه المتخصصة في المتفجرات، والمعدات (الجرافات)، والأيدي العاملة.

أثناء الهجمات التي شنتها الهاغاناه في شهري أبريل ومايو دُمرت منظومات من القرى العربية سواء بشكل جزئي أو كامل في ممر القدس، وفي المناطق المجاورة لمشار هعيمك، وفي كل من الجليل الشرقي والغربي. وحكمت تدمير معظم المواقع

اعتبارات عسكرية مقنعة تمثلت في أنه إذا ما تُركت - هذه المواقع - سليمة فإن العناصر غير النظامية أو القوات العربية النظامية - في إطار الغزو المتوقع - يمكنها معاودة احتلالها واستخدامها كقواعد لهجوم مستقبلي. وكان ما حدث في القسطل في مطلع شهر أبريل مثلاً يتردد على الدوام (انظر الفصل الرابع)، يضاف إلى ذلك أن الهاغاناه كانت تفتقر إلى العناصر البشرية الكافية لترك حاميات عسكرية في كل قرية هجرها سكانها لمتابعة ومراقبة أنشطة المجتمعات التي تبقت على امتداد وخلف خطوط القتال.

خلال معارك شهري أبريل ومايو في ممر القدس (عمليات: نحشون، حاريل، يفوسي، مكابي)، عمدت وحدات البالماخ بشكل مُمنهج إلى تسوية قرى القسطل وقالونيا وخلدة بالأرض ودمرت بشكل كبير أو جزئي كل من بيت سوريك، بدو، شعفاط، بيت إكسا، بيت محسير، وحي الشيخ جراح في القدس⁽²¹⁾. وقد عكس تدمير تلك المواقع الموقف العسكري المتغير وما تبعه من تغير في المزاج، والإدراك، والسياسة بين قادة اليشوف. فخلال أشهر القتال الأولى حددت الهاغاناه - خلال قتالها مع العناصر غير النظامية للسيطرة على الطرق الرئيسية - إستراتيجيتها، وعملياتها، وإلى حد كبير تكتيكاتها، بما يتماشى مع الإطار السياسي ومقتضيات قرار التقسيم - والذي نص على قيام دولة يهودية، تضم أقلية عربية كبيرة في إطار الحدود التي تم توضيحها. غير أن عدم تحقق تسوية سريعة ومواتية للمعركة من أجل الطرق خلال الفترة من فبراير إلى مارس 1948، وتزايد الاقتناع بقرب قيام جيوش الدول العربية بالغزو كان من شأنهما تغيير الموقف العسكري بشكل جذري؛ فالقواعد (المقصود القرى) المملوءة بالعناصر غير النظامية أو التي آوت تلك العناصر أو من الممكن أن تقوم بذلك في المستقبل المنظور لا يمكن السماح بوجودها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية (من قبيل ممر القدس، الذي يمر خلاله طريق من تل أبيب يعد حيوا لليهود المحاصرين).

لم يتضمن الأمر التنفيذي الأولي لعملية نحشون، الصادر في 4 أو 5 أبريل، تعليمات بتدمير قرى في ممر القدس⁽²²⁾. غير أنه في وقت ما في النصف الثاني من الشهر (وكمكون من القرار الذي تم اتخاذه من حيث المبدأ بطرد السكان المعادين من المناطق الحيوية) وافق كل من بن غوريون ورئاسة أركان الهاغاناه - مدفوعين

في ذلك معركة مشمار هعيمك - على إصدار أوامر بتدمير القرى التي يتم الاستيلاء عليها لضمان أنها لن تشكل مجددا تهديدا لليشوف. وجاءت المرحلة الثانية في شكل أمر تكميلي صادر عن مركز قيادة عملية نحشون بتاريخ 10 أبريل متضمنا النص على احتلال وتدمير أو «تصفية» قرى محددة (مع استمرار الامتناع عن إعطاء أمر مطلق بتدمير كل القرى التي يتم الاستيلاء عليها)⁽²³⁾. ومع ذلك أصدر مركز قيادة عملية نحشون في الرابع عشر من أبريل مجموعة من التعليمات العامة لوحداته:

الاستمرار في عمليات المضايقة والتنظيف كمرحلة أولية

[تمهيدية] لتدمير والاستيلاء على قوات العدو وقواعده... [يجب

علينا أن] نوجه ضربات قوية للعدو وندمر قواعده الرئيسية⁽²⁴⁾.

بطبيعة الحال فإن «القواعد» المشار إليها كانت تعني القرى. وقد أتت القيادة العامة لعملية نحشون ذلك بأمر عام بتدمير القرى⁽²⁵⁾. كما تلا تلك الأوامر تعليمات خاصة للوحدات المختلفة لمهاجمة - وتدمير - قرى محددة (القباب، بيت جيز، بيت سوريك، سجد، قزاة)⁽²⁶⁾. وصدرت أوامر للوحدات في أعقاب عملية نحشون ذهبت في نفس الاتجاه المتصل بتدمير القرى كجزء من الأسلوب التنفيذي للغارات التي يشنونها. وعلى سبيل المثال أغارت وحدات البالمخ في 23 أبريل على شعفاط وبيت إكسا بهدف «تدميرهما». ففي شعفاط فُجرت ثمانية مبانٍ قبل انسحاب القوات المغيرة، وفي بيت إكسا فُجر أو حرق الكثير من مباني القرية⁽²⁷⁾.

في الوقت ذاته، وعلى إثر الهجوم الفاشل الذي قام به القاوقجي على مشمار هعيمك جنوب شرق حيفا، شنت الهاغاناه هجوما مضادا قامت خلاله - بمساعدة من المستوطنين المحليين - بالتدمير المُنهَج للقرى المجاورة. وفي التاسع من شهر أبريل أخبرت وحدات غولاني مركزي قيادة لواء غولاني وكارميلي بما يلي: «تقاتل قواتنا في المنسي... والغبية الفوقا وخربة بيت راس... ونستعد لتدمير القرى بعد إخلائها»⁽²⁸⁾. وبالفعل قامت وحدات البالمخ بتدمير الغبية الفوقا⁽²⁹⁾. وفي ليلة 11 أبريل دخلت الفرقة الأولى التابعة للبالمخ إلى الكفرين ودمرت 30 منزلا بها، فضلا عن عدة منازل في أبو شوشة المجاورة⁽³⁰⁾. وفي 15 أبريل دُمّر ما تبقى من منازل أبو زريق⁽³¹⁾، كما سويت كل من خربة بيت راس، المنسي، النغنية الواقعة إلى الجنوب الشرقي بالأرض⁽³²⁾، وإلى

الجنوب، دُمرت قرية اللجون في ليلة 16/15 أبريل⁽³³⁾. وأيضاً دُمرت قرية خالية كجزء من عملية تدريب لقوات الهاغاناه. ففي التاسع عشر من أبريل أخطر مركز قيادة البالماخ رئاسة أركان الهاغاناه بما يلي: «أمس أجري تدريب على القتال في المناطق المكتظة بالمباني جنوب وجنوب شرق مشمار هعيمك، وفي نهاية التدريب فُجرت قرية الكفرين بشكل كامل»⁽³⁴⁾. وهكذا فإن عمليات تدمير القرى الواقعة في محيط مشمار هعيمك وممر القدس كانت بمنزلة العمليات الأولى خلال الحرب، واستندت إلى خليط من الضرورات العسكرية المحلية و الإجراءات الانتقامية.

مثلت سياسة تدمير القرى جزءاً لا يتجزأ من العمليات التي قامت بها الهاغاناه خلال شهري أبريل ومايو في مناطق أخرى، وتضمنت أغلب الأوامر التنفيذية تعليمات بتدمير كلي أو جزئي للقرى المستهدفة. وعلى سبيل المثال، أمر مركز قيادة البالماخ في التاسع عشر من أبريل قائد الفرقة الأولى، دان لانر، بـ «تدمير قواعد العدو في المزار، نورس، زرعين (الواقعة في مرج ابن عامر)، وقد نص الأمر على: للسيطرة على زرعين، يجب تدمير أغلب المنازل مع الإبقاء على البعض سليماً لاستخدامه في الاستراحة وعمليات الدفاع»⁽³⁵⁾. وفي شمال النقب أفاد حاييم بارليف، قائد سرية، في الرابع من شهر أبريل، قائد لواء النقب ناحوم ساريخ عن هجوم عربي بالقنابل على دورية يهودية والهجوم الانتقامي الذي تم شنه عقب ذلك على منطقة شعث؛ حيث انتقلت وحدة تابعة للبالماخ على متني سيارتين مدرعتين ودمرت تسع خيام تابعة للبدو وكوخا من الطين (دُمر الأخير بضربة من سيارة مدرعة سارت إلى الورا، وأشار بارليف إلى أنه من الجدير بالذكر أن ذلك العمل كان شديد الفعالية حيث كانت ضربة واحدة كافية لتحطيم الكوخ).

اتبعت عملية يفتاح بدورها (نهاية أبريل - مايو) سياسة مماثلة لتدمير القرى التي يتم الاستيلاء عليها في الجليل الشرقي. وتضمنت سجلات يفتاح بتاريخ 4 مايو ما يلي: «تسير العملية وفقاً للخطة الموضوعة، ففي الساعة التاسعة صباحاً وصلت الوحدات إلى أهدافها، وفي طريقها فُجرت كل المنازل وحرقت كل خيام البدو»⁽³⁶⁾. وبعد مرور أسبوعين على ذلك أوردت السرية «د» التابعة للفرقة (11). في تقريرها: أنه تمّاشياً مع الأوامر الصادرة بـ «تدمير» قرية الزاوية، أقدم أفرادها على تفجير منزلين باستخدام المتفجرات، في حين استخدمت قنابل المولوتوف لحرق

بقية المنازل، قبل أن يبدأ جرار في إنهاء عملية التدمير... وأنجزت عملية تدمير القرية⁽³⁷⁾. كذلك أورد مركز قيادة عملية يفتاح في الرابع والعشرين من الشهر ذاته ما يلي: «لقد بدأنا في الحرق المنظم لقرى منطقة بحيرة الحولة»⁽³⁸⁾.

اتسم الاستيلاء على قرى الجليل الغربي- عملية بن عامي في منتصف ونهاية شهر مايو- أيضا بالطبيعة التدميرية نفسها، ففي مستهل العملية أورد مراقب تابع لرئاسة أركان الهاغاناه رافق القوات في تقريره ما يلي:

تهاجم سريتان قرية البصة بهدف تدميرها.. وسريتان أخريان
تهاجمان قرية الزيب للهدف نفسه... وسوف تقوم سرية أخرى
بمهاجمة السميرية بهدف تدمير القرية⁽³⁹⁾.

وفي اليوم التالي أخبر مركز قيادة لواء كارميلي عمليات رئاسة أركان الهاغاناه أنه «دُمرت كل من البصة والسميرية بشكل تام»⁽⁴⁰⁾. أما فيما يخص الأمر التنفيذي للمرحلة الثانية من العملية فقد أوضح: «يتمثل الهدف في... الهجوم بغرض الاحتلال، وقتل الذكور البالغين، وتدمير وحرق قرى الكابري، أم الفرج، النهر»⁽⁴¹⁾، وقد نفذت هذه التعليمات في الأيام التالية.

مست عملية تدمير القرى لب المعضلة السياسية التي واجهها اليساريون في اليسوف، والذين كانوا يؤمنون - أو على الأقل يأملون - بإمكان تعايش سلمي يهودي - عربي. وفي هذا الخصوص تساءلوا: هل كانت عمليات التدمير تلبية لمقتضيات الضرورة العسكرية، أم أنها كانت، على الأقل في جزء منها، نتاج دوافع سياسية بكل ما يعنيه ذلك من تبعات؟ وفي بداية شهر مايو كتب أهارون كوهين (رئيس الدائرة العربية في حزب مابام) أنه يجري بالفعل تنفيذ «سياسة طرد»، وأن اليسوف لم تتوافر لديه قوات كافية لحراسة كل قرية يُستولى عليها، ومن ثم جرى تبني سياسة «تدمير القرى حتى لا يتمكن العرب من العودة إليها»⁽⁴²⁾. وفي العاشر من الشهر أتم كوهين كتابة مذكرة من ست صفحات تحت عنوان: «سياستنا العربية في غمار الحرب»، تناولها أعضاء اللجنة السياسية لحزب مابام قبيل مناقشات اللجان لسياسة الحزب العربية، وقد هاجم من خلال هذه المذكرة ما اعتبره سياسة تحت الإنشاء للترانسفير، مضيفاً:

إن التدمير الكامل للقرى التي تم الاستيلاء عليها لم ينفذ دائما فقط بسبب «الافتقار إلى القوات اللازمة لترك حامية بها»، أو فقط «لمنع العصابات [العناصر غير النظامية] من العودة إليها» مادامت الحرب مستمرة⁽⁴³⁾.

ومع ذلك، فإن تقييم أعضاء مابام الماركسيين، الذي ذهب إلى أن تدمير القرى مثل مكونا رئيسيا لسياسة ترانسفير ذات دوافع سياسية ينفذها من قبل قادة حزب ماباي/الهاغاناه، كان على الأرجح سابقا لأوانه بعدة أسابيع، فحتى شهر يونيو كان تدمير الهاغاناه للقرى يستند إلى ضرورات إستراتيجية - عسكرية محتملة، وبما كانت هناك بعض الحالات المحلية المعزولة للتدمير في وادي بيسان على مداخل النقب الشمالي - دفعت إليها أسباب أخرى من قبيل الرغبة في تسجيل النقاط مع جيران عدائين، أو في الاستحواذ على أراض، أو رغبة سياسية في رؤية أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية الوليدة. وبالتأكيد فإن مثل تلك الاعتبارات كانت وراء الأنشطة التي قامت بها مجموعة يوسف ویتز خلال الفترة من مارس إلى مايو 1948⁽⁴⁴⁾. بيد أنه بصفة مبدئية كانت عمليات التدمير التي شنتها الهاغاناه حتى مطلع شهر يونيو تستند إلى دوافع عسكرية واضحة - حرمان العناصر غير النظامية والمسلحين من القواعد والملاذ، منع عودة العناصر غير النظامية إلى مواقع إستراتيجية، وتجنب ظهور طابور خامس في المناطق التي سبق تطهيرها من العرب. سيطر موضوع النزوح الجماعي العربي خلال شهر أبريل وبداية شهر مايو على عقول اليهود بشكل مدهش. فخلال شهر مايو بدأت تتبلور في أذهان المسؤولين الرسميين في اليشوف أفكار حول كيفية تثبيت وإضفاء الاستمرارية على النزوح الفلسطيني. وبشكل فوري نُظر إلى تدمير القرى باعتباره وسيلة أولية لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم أضحت تدمير القرى مشروعا سياسيا رئيسيا. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من استمرار العسكريين على المستوى المحلي في تدمير القرى لدواع عسكرية، فكرت شخصيات رئيسية في اليشوف في تلك العملية من منظور يتضمن هدفا سياسيا أكثر منه عسكريا. على حين كان الدافع وراء هذا المشروع هو منع العودة، فإن خطوته الرئيسية لضجت خلال مناقشات لجنة الترانسفير في اجتماعها نهاية شهر مايو وبداية شهر يونيو 1948. وتم إيضاحها في خطاب وجهه دانين إلى ویتز في الثامن عشر من

مايو⁽⁴⁵⁾. وفي الرابع من يونيو قام الأعضاء الثلاثة في لجنة الترانسفير «التي عينت نفسها» - ويتز، دانين، ساسون - بمناقشة «معجزة» النزوح الجماعي العربي. كان السؤال الرئيسي المطروح يدور حول كيفية «تحويله إلى ظاهرة دائمة». ووفقا للجنة تمثلت الإجابة في منع العودة من خلال تدمير قرى وتجديد أخرى لتوطين اليهود فيها. ولتحقيق هذا وافق ويتز على تخصيص مبلغ 5 آلاف ليرة إسرائيلية من صندوق التمويل اليهودي «للبدء في أنشطة التدمير والتجديد في وادي بيسان، بالقرب من عين هشوفيت [في منطقة رموت منشييه] وفي شارون [في السهل الساحلي]»⁽⁴⁶⁾.

في اليوم التالي، 5 يونيو، توجه ويتز - حاملا معه مقترح اللجنة المُعلنون: «الترانسفير الارتجاعي: مخطط لحل المسألة العربية داخل دولة إسرائيل» - للقاء بن غوريون، وقد كانت إحدى توصيات المقترح تتمثل في تدمير القرى المهجورة⁽⁴⁷⁾. ووفقا لرواية ويتز، وافق بن غوريون على السياسة المقترحة، بما في ذلك تدمير القرى، توطين اليهود في المواقع المهجورة، ومنع العرب من زراعة الحقول، على الرغم من تحفظاته حول لجنة ويتز المؤقتة، وقد سجل الأخير في مذكراته قيامه بإخطار رئيس الوزراء بأنه: قد أعطى بالفعل «أوامره للبدء هنا وهناك في تدمير القرى - الأمر الذي أقره بن غوريون. وقد تركت الأمر عند هذه النقطة»⁽⁴⁸⁾.

وإلى ويتز في اليوم التالي - 6 يونيو - بن غوريون بقائمة بالقرى المهجورة مشفوعة بخطاب تقديم يشير إلى أنه خلال لقائهما وافق بن غوريون على البدء في عمليات التدمير، «وتماشيا مع هذا، أعطيت أمرا بالبدء في تلك العمليات بمناطق مختلفة من الجليل، وفي وادي بيسان، وتلال إفرايم، وفي السامرة [المقصود وادي حيفرا]»⁽⁴⁹⁾.

وعلى الرغم من أنه لم يصدر عن بن غوريون أي رد فإن عدم وجود تفويض رسمي لم يردع ويتز عن الاستمرار - في هذه المرحلة - في مشروعه. ففي السابع من يونيو ناقش مع دانين الاستعدادات اللازمة وسجل في مذكراته ما يلي:

إن الاستعدادات جارية للبدء في العمل بالقرى، ولقد استعنا بزوكerman الذي سيتولى العمل في منطقتيه [المناطق المحيطة بغيديرا - جنوب شرق تل أبيب]. وهناك العديد من الأسئلة المطروحة: هل ننحي مدينة بيسان جانبا بشكل تام؟... ماذا عن عكا ويافا؟ ماذا عن قرية قاقون؟⁽⁵⁰⁾

واجه ويتز مشكلة في تنظيم مشروعه الضخم للهدم حيث كان أغلب الرجال الأقوياء مُجندين؛ كما أن أغلب المعدات اللازمة - من قبيل الجرارات - مخصصة لاستخدام الجيش أو في الزراعة؛ فضلا عن النقص في إمدادات الديناميت. وعلى الرغم من ذلك فقد كان في متناول يديه أجهزته «الخاصة» التابعة لصندوق التمويل اليهودي، وشبكة المكاتب الإقليمية والعمالة التابعة لها، فضلا عن شبكة من وكلاء الشراء والاستخبارات، بالإضافة إلى صلات المستوطنين في كل أرجاء البلاد.

في العاشر من شهر يونيو أرسل ويتز كلا من آشر بوبريتزكي وموشي بيرغر في جولة بمنطقة السهل الساحلي لتحديد القرى الخالية التي يلزم تدميرها، وتلك التي يمكن تجديدها وتوطين اليهود فيها. وقد حظيت أنشطة بيرغر بالتأييد والتنسيق من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. وأخبر زوكرمان في اليوم ذاته ويتز أنه أجرى ترتيبات لتدمير قرية المغار وهو ما سوف ينفذ في اليوم التالي⁽⁵¹⁾.

سافر ويتز، في الثالث عشر من يونيو، إلى كل من مرج ابن عامر ووادي بيسان، حيث التقى القادة المحليين وضباط قوات الدفاع الإسرائيلية، وسجل في مذكراته أن برنامجه «للتدمير، والتجديد، والتوطين» حظي بموافقتهم. ويمكن افتراض أنه «نصح» أو «أمر» أولئك الذين تحدث معهم بالسير قدما في التنفيذ⁽⁵²⁾. وفي اليوم التالي أخبره دانين بالتقدم الذي أحرز في عملية تدمير قرية فجّة، كما قدم زوكرمان تقريرا عن تطور عملية تدمير المغار⁽⁵³⁾. وحينئذ سجل ويتز الانطباعات التالية في مذكراته:

هناك ثلاثة جرارات تكمل عملها. لقد أصابتنى الدهشة من أنه لم تتحرك أي مشاعر بداخلي عندما شاهدت هذا العمل... لا ندم ولا كراهية، كأن هذا هو طريق العالم... فمن أقاموا تلك المنازل الطينية لم يريدوا لنا الوجود هنا⁽⁵⁴⁾.

استند الملخص الجزئي الذي قدمه بن غوريون، في السادس عشر من يونيو، عن تدمير القرى حتى ذلك التاريخ، بالتأكيد وبشكل رئيسي إلى التقرير المقدم من ويتز، فقد ذكر بن غوريون:

دُمرت كل من المغار، وفجّة، وبيار عدس، و[جاري تدمير] مسكة، بيت دجن، (شرق تل أبيب)، وفي وادي الحولة، وفي

الحواصة (بالقرب من حيفا)، والسميرية بالقرب من عكا، وفي جعتون [المقصود ربما خربة جعتون بالقرب من نهاريا]، والمنشية بالقرب من عكا. وقد دُمرت دالية الروحاء، كما أن العمل على وشك البدء في البطيمات وصابرين⁽⁵⁵⁾.

خلال شهر يونيو، ضغط ويتز على القيادة الوطنية كي تتبنى رسمياً مقترحاته وتقرن وضع لجنة الترانسفير. غير أن بن غوريون راوغ في ذلك. فعلى الرغم من سعادته بأن المشروع يتقدم لم يكن في إمكانه - لمجموعة من الأسباب - أن يساند علناً سياسة وأنشطة ويتز، وقد أدى ذلك إلى إصابة الأخير بالإحباط والقلق. وبنهاية شهر يونيو تحولت الرياح عن مساندة لجنته «المعينة ذاتياً». «لم تكن هناك أدوات ولا مواد» تمكنه من استمرار العمل في الهدم، وفقاً لما سجله في مذكراته⁽⁵⁶⁾.

غير أن المشكلة كانت أعمق من ذلك، حيث اتصل الأمر بكيفية تحميله هو ولجنته مسؤولية تلك الأعمال الضخمة من دون تصديق صريح من القيادة السياسية. لم يكن لدى ويتز أي مستند كتابي، مما أدى إلى تراجعهم. وفي ظل حالة الغضب والإحباط التي ألمت به أصدر أوامره بالتوقف عن العمل⁽⁵⁷⁾.

تسربت معلومات عن الأنشطة التي تقوم بها لجنة ويتز من دون علمه، مما ولد موجة غضب في الأوساط اليسارية. وفي الوقت ذاته رُصدت أنشطة الجيش - التي وإن كانت مستقلة فإنها تكاملت مع أنشطته - في مجال هدم القرى، وسرعان ما تبلورت معارضة قوية داخل كل من حزب مابام والحكومة؛ حيث ظهر بند تحت مسمى «تدمير القرى العربية» على جدول أعمال المجلس في 16، 20، 23، 27، و 30 يونيو⁽⁵⁸⁾.

تحدث وزير الزراعة سيزلينغ بطريقة مطولة حول هذا الموضوع في اجتماع يوم 16 يونيو، مفرقا بين «التدمير خلال المعركة» - من قبيل نموذج القسطل - و«التدمير بعد ذلك» - في إشارة إلى تدمير بيسان - ووفقاً له:

التدمير خلال المعركة هو شيء، ولكن إذا ما دُمر موقع بعد ذلك بشهر عن عمد ومن دون حسابات سياسية... فإن ذلك أمر آخر تماماً... إن هذا المسار [المتصل بتدمير القرى] لن يقلل من عدد العرب الذين سيعودون إلى أرض إسرائيل، ولكنه فقط سيزيد من عدد أعدائنا.

واتهم سيزلينغ بن غوريون بـ«المسؤولية» عن ذلك⁽⁵⁹⁾.
بعد مرور أربعة أيام جاء دور شترت في إثارة قضية «تدمير القبية وزرنوقة». وقد وعد بن غوريون بتقصي الأمر⁽⁶⁰⁾. تمثل الدافع وراء هذه القضية في خطاب أرسله غويرتز، مدير إدارة ممتلكات العرب (أو الغائبين)، قبل ذلك بشهر إلى لواء غيفعائي مشتكي من تدمير قريتين، وذكر فيه أن الدافع وراء ذلك هو «التخريب المتعمد».

فالآلات دُمرت، وحيوانات المزارع قُتلت، والمسكن ومخازن
الحبوب حُرقَت، في حين أنها كان يمكن أن تكون ذات نفع للجيش
ذاته ولخزانة الدولة... يجب التنبيه على الجنود أنهم حينما
يدمرون ممتلكات العرب من دون حاجة إلى ذلك فإنهم يضررون
بملكية الدولة وليس العرب...⁽⁶¹⁾

في الثالث والعشرين من يونيو طلب بن غوريون من الجيش تقصي هذا الموضوع⁽⁶²⁾، وقد أنكر الأخير أن تكون القريتان قد «سُوّيتا بالأرض»، وإن أقر بأن بعض أعمال التدمير وقعت خلال عملية الاستيلاء عليهما⁽⁶³⁾.

أيا كان الأمر، فإن تدمير القرى واجه بشكل متزايد معارضة «اقتصادية» تزعمها غويرتز الذي رأى أن ذلك لا معنى له في ضوء مشاكل الدولة الاقتصادية واحتياجاتها. وكان غويرتز قد كتب في السادس والعشرين من مايو إلى رئاسة أركان الهاغاناه ما يلي: «تعتمد مجموعات من المتخصصين في المفرقات إلى تفجير منازل العرب، أحيانا خلال عملية الاستيلاء، وأحيانا أخرى لمجرد التدريب. وربما تمثل الضرورة العسكرية مبررا في بعض الحالات»، بيد أنهم في الكثير من الحالات دمروا المنازل بلا تمييز، انطلاقا من مشاعر الانتقام، مما يحرمننا فائدة استخدام تلك المباني التي نحتاج إليها وسوف نحتاج إليها». وقد اقترح غويرتز أن يصدر الجيش أمرا يمنع تدمير المباني «في الحالات التي لا تتطلبها الضرورة العسكرية»، وأن يتشاور مع إدارته حول عمليات التدمير خلال التدريبات. وفي كل الأحوال فإنه يلزم نقل الأشياء ذات القيمة، مثل الآلات، من المباني المقرر تدميرها⁽⁶⁴⁾.

جاء رد فعل رئاسة أركان الهاغاناه في شكل إصدار تعليمات لكل اللواءات تضمنت ما يلي:

1 - إذا ما كان تفجير منازل العرب أمرا عاجلا وضروريا لأسباب تتصل بالعمليات، فإنه يلزم أن يُنفذ بشكل فوري من دون التفكير في أي اعتبارات أخرى... 2 - إذا لم يكن التدمير أمرا عاجلا فإن على القوات محاولة نقل المعدات (إذا ما وجدت) أو أي شيء آخر... يمكن أن يكون مفيدا لنا من المنازل المقرر تدميرها. 3 - يُمنع تفجير منازل العرب لمجرد الرغبة في الانتقام؛ حيث إن ذلك يضر بنا من جهات مختلفة ويؤدي بشكل أساسي إلى إهدار المتفجرات وتدمير الممتلكات من دون حاجة.

وأمرت رئاسة الأركان القوات بالتشاور مع إدارة غويرتز - عندما يكون ذلك ممكنا - فيما يتصل بتدمير المباني خلال التدريبات⁽⁶⁵⁾. بعد مرور أسبوعين أصدرت رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية - التي حلت محل الهاغاناه - أمرا إضافيا يتصل بتقليص «التوجه نحو تدمير الممتلكات العربية، خصوصا الآلات والسيارات...»، ومن المثير للانتباه أن الأمر لم يمنع بشكل صريح تدمير المنازل⁽⁶⁶⁾.

على الرغم من ذلك، استمر التخريب المتعمد للممتلكات وتدمير القرى. وفي الرابع من شهر يوليو اشتكى سيزلنغ قائلا: «لقد تلقى الجيش أوامر بتدمير مساكن في القرى العربية في منطقتي (المقصود مرج ابن عامر)»، مشيرا إلى أنه لا يعلم الجهة التي أصدرت الأوامر ومطالبها بآلا تدمير القرى مستقبلا من دون الحصول على أوامر صريحة من بن غوريون ذاته⁽⁶⁷⁾. وفي غضون ذلك أصاب غويرتز الهدف مجددا عندما تساءل: «لماذا يتم اللجوء إلى التدمير المستهتر؟ أنا على استعداد لقبول مقولة إننا لا نريد عودة العرب إلى هذه القرى، ولكن لماذا لا نحصل أولا على فائدة قبل ذلك (إزالة الأبواب، والأطر الخشبية، وأغطية الأرضيات... إلخ)»⁽⁶⁸⁾؟ ويذكر أن غويرتز كان له حليف متمثل في رئيس صندوق التمويل الوطني اليهودي (غرانوفسكي أو غرانوت) الذي وبّخ مرؤوسه ويتز على «ظاهرة تدمير القرى السلبية والخطيرة»⁽⁶⁹⁾.

أسفر الضغط المتزايد ضد تدمير القرى وما رأى فيه البعض سياسة للطرد عن قيام رئاسة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي - بناء على تعليمات من بن غوريون - بإصدار أمر شامل في السادس من يوليو تضمن ما يلي:

باستثناء أوقات المعارك الفعلية، يُمنع تدمير أو حرق أو هدم
المدن والقرى العربية وطرد السكان العرب... من دون تفويض
خاص أو أمر صريح صادر عن وزير الدفاع في كل حالة⁽⁷⁰⁾.

في ذلك الوقت كان ويتز قد علّق عمليات التدمير، بعد أن تسبب هو ورفاقه
بشكل مباشر في تدمير حفنة من القرى، وربما، عبر «النصيحة» أو «الأوامر» فيما
يتجاوز الاثنتي عشرة قرية، بيد أن محاولاته المستمرة للتأثير، والحجج التي لم
يتوقف عن تقديمها، فضلا عن أعماله، مثلت جميعا عاملا رئيسيا في تبلور سياسة
مناهضة للعودة بين قادة اليشوف، مع تركيز على ضرورة التدمير الفوري للقرى
المهجورة (أو ملئها بالمستوطنين اليهود). وفي حقيقة الأمر فإن حجج ويتز الواضحة
وأعماله السريعة وما أبداه من تصميم كانت كلها عوامل في تمهيد الطريق.

من المفارقات أن تلك الأنشطة ساهمت كذلك في وضع صعوبات أمام بن
غوريون لتنفيذ برنامج لجنة الترانسفير. فتدمير القرى خلال وبعد الاستيلاء عليها من
قبل قوات الدفاع الإسرائيلية كان يمكن دائما تفسيره على أسس تتصل بالضرورات
العسكرية، وكان من الصعب على الدوائر المدنية، أيا كانت مواقعها المهمة، مهاجمة
دوافع الجيش وأعماله، فمن يكون سيزلينغ ليقول ما إذا كان قرار قائد عسكري
محلي بتدمير قرية لم تكن له فائدة عسكرية؟ وفي المقابل فإن أنشطة متزامنة
ومشابهة من قبل جماعة مدنية مُبهمة - تبدو وكأنها ليس لديها تفويض - مدفوعة
باعتبارات سياسية، كان من شأنها أن تضع علامة استفهام حول دوافع المؤسسة
العسكرية عندما تقوم بفعل نفس الشيء.

مع ذلك، أدت الضغوط السياسية والاقتصادية - التي مارسها وزراء مابام والتي
كان يثيرها من وقت إلى آخر شتريت وآخرون، وغويرتز، والتي لاقت مساندة من
وزير المالية كابلان - والأمر العسكري الصادر في السادس من شهر يوليو، أدى كل
ذلك من دون شك إلى التقليل إلى درجة ما من عمليات الهدم. كما أن الأوامر
التنفيذية الصادرة عن قوات الدفاع الإسرائيلية من شهر يوليو فصاعدا، والخاصة
بالاستيلاء على مدن وقرى، تضمنت فقط من وقت إلى آخر أوامر بتدمير مواقع
(بشكل يختلف تماما عن الأوامر التنفيذية السابقة والتي نصت على «التدمير»
بشكل روتيني في الفترة من منتصف أبريل حتى منتصف يونيو). وفي كثير من

الأحيان لم تتناول الأوامر العامة ببساطة هذا الموضوع كما هي الحال في عمليات ديكل وداني (في يوليو) ويوآف وحيرام (في أكتوبر)⁽⁷¹⁾، وترك الأمر لتقدير القادة في الميدان للقيام بما يحلو لهم؛ حيث التزم البعض بالأمر الصادر في السادس من يوليو في حين لم يمثل البعض الآخر له وقاموا بالتدمير وطرد السكان من دون الحصول على موافقة بن غوريون المسبقة (على الرغم من ذلك يلزم التأكيد سريعا أنه لم يُعاقب على الإطلاق أي ضابط إسرائيلي بتهمة عدم التزامه بالأمر التي منعها الأمر الصادر في السادس من يوليو).

استمرت وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية في محو القرى بموافقة بن غوريون الضمنية، ومن جانبهم أطلق قادة مابام - الذين كانوا أنفسهم تحت ضغط من مؤيدي التيار اليساري - وابلا مستمرا من الانتقادات والأسئلة⁽⁷²⁾، التي تلمص منها بن غوريون عادة بادعائه عدم المعرفة بالموضوع، أو بمطالبة المنتقدين بتقديم مزيد من «الحقائق»، أو مطالبتهم بإعطائه الوقت لتحري الموضوع. وخلال اجتماع وزاري عقد في الرابع عشر من يوليو كان سيزلينغ شديد القسوة في نقده لطرد قوات الدفاع الإسرائيلية سكان اللد والرملة (انظر ما يلي)، وقد رد سيزلينغ بغضب على غير المعتاد قائلا: «أنا لن أقبل أجابتمكم بأنكم [المقصود بن غوريون] لا تعلمون من دمر بعض القرى»، وهو ما أجاب عنه بن غوريون بقوله: «لا يمكنكم أن تتوقعوا مني أن أرسل رجالا للتحقق من القرى المدمرة»⁽⁷³⁾.

خلال اجتماع مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من يوليو أسفر الضغط المستمر من قبل الوزراء المعارضين عن نتيجة مفادها إقرار المجلس لأن تكون الرقابة القانونية على القرى المهجورة، منذ ذلك التاريخ فصاعدا، بين أيدي اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة، التي أسست في وقت مبكر من الشهر نفسه، ومع ذلك أثبتت تلك الآلية - على الأقل في البداية - أنها جوفاء. وكما ذكر كابلان لرفاقه في اللجنة: «من الناحية العملية ليس لوزارة المالية وهيئة الحراسة على الممتلكات المهجورة أي سلطة أو سيطرة على الموقف؛ حيث يفعل الجيش ما يراه مناسباً»، مشيرا إلى أنه إذا كان ممثله «لا يُسمح له من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية بالدخول إلى الأراضي المحتلة، فكيف يمكن اعتباره مسؤولا عن تلك

الممتلكات...؟»⁽⁷⁴⁾ وفي واقع الأمر أمر بن غوريون بنفسه، في ذلك الصيف، رئاسة الأركان «بإعداد قائمة من 109 قرى وصي بتدميرها»، وفي نهاية المطاف أقر تدمير 76 من تلك المواقع⁽⁷⁵⁾.

استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية بعد بدء الهدنة الثانية، في 19 يوليو، في تدمير قرى في مناطق مختلفة من البلاد، ومع ذلك أصبح الأمر أكثر صعوبة بشكل متزايد؛ حيث كانت هناك لجنة وزارية مسؤولة، على الأقل رسمياً، عن القرى. وفضلاً عن ذلك فإنه مع توقف إطلاق النار - كما كانت عليه الحال حتى منتصف شهر أكتوبر - أضحت حجة الضرورات العسكرية جوفاء إلى حد كبير، وأخيراً كان من شأن تصاعد تدفق المهاجرين اليهود على البلاد أن ركز الانتباه على قضية إسكانهم والإمكانات المتاحة لذلك. وسرعان ما برز على السطح التناقض بين تدمير القرى من جانب، والحفاظ على الممتلكات للاستخدام اليهودي من جانب آخر، وهو ما أدركته حتى الوحدات العسكرية. فعلى سبيل المثال أصدر لواء غولاني تعليمات، في منتصف شهر أغسطس، إلى الوحدات الفرعية تضمنت «وقف حرق مخازن العلف في القرى العربية المهجورة نظراً إلى حاجة المستوطنات اليهودية إليها»⁽⁷⁶⁾. كما قامت مجموعات المصالح، من قبيل علماء الآثار، بالشكوى والمطالبة بتقليل عمليات التدمير التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية⁽⁷⁷⁾. ولذلك ففي السابع من شهر أكتوبر أمرت رئاسة منطقة حيفا الفرقة 123 بإيقاف عمليات الهدم في: «قيسارية، وعطيت، وكفر لام، وطبريا»، والتي حوت جميعها آثاراً رومانية أو صليبية⁽⁷⁸⁾.

شعرت قوات الدفاع الإسرائيلية آنذاك بأنها مضطرة، بين الفينة والأخرى، للالتزام بالحصول على ترخيص اللجنة لتدمير القرى. في الثالث عشر من شهر سبتمبر طلب بن غوريون ترخيص اللجنة بتدمير سلسلة من القرى في المنطقة الوسطى (على الرغم من ادعائه بأنه يقوم بذلك نيابة عن الجنرال أyalون، قائد الجبهة الوسطى) وقال إن أyalون كتب له موضحاً:

نتيجة للافتقار إلى القوة البشرية لاحتلال المنطقة [في العمق]... كانت هناك حاجة إلى التدمير الجزئي للقرى التالية: السافرية، الحديثة، عنابه، دانيال، جمزو، كفر عانة، اليهودية، برفيلية، البرية، القباب، بيت نبالا، دير شريف [المقصود دير طريف]، الطيرة، وقولة.

في ضوء خشيته معارضة هذا الطلب، خاطب بن غوريون، بدلا من تقديمه الطلب إلى اللجنة بكاملها في أثناء انعقادها، كلا من أعضائها بشكل منفرد طالبا منهم جميعا الرد كتابة: «سأنتظر ردكم خلال ثلاثة أيام... وسيعتبر عدم وصول الرد موافقة». ونظرا إلى اعتياده على التكتيكات التي يلجأ إليها رئيس الوزراء، رد سيزلينغ مصرا على عقد اجتماع للجنة بكامل أعضائها⁽⁷⁹⁾. وترتب على ذلك تراجع بن غوريون عن مطلبه وتعليق عملية التدمير. ومن جانبها قررت اللجنة زيارة المواقع المشار إليها واتخاذ القرار بالنسبة إلى كل قرية على حدة، على الرغم من إعطائها تصريحاً بالبدء في الأعمال بالنسبة إلى كل من: دير طريف، القباب، قولة، بيت نبالا، إذا ما رأى أيالون في ذلك «أمرا ضروريا وعاجلا»⁽⁸⁰⁾.

خلال العام 1948 حرص بن غوريون بشكل مستمر عن تجنب أي موقف علني له فيما يتصل بتدمير القرى، وبصفة عامة فيما يتعلق بأي صلة له بطرد العرب. كان مدفوعا في ذلك باهتمامه بصورته أمام التاريخ وصورة الدولة الوليدة أكثر من مخاوفه على تحالف الوحدة الوطنية. وفي واقع الأمر بدا وكأن بن غوريون حاول بشكل متعمد تضليل المؤرخين في المستقبل عن تعقب آثاره وسياساته. ففي السابع والعشرين من شهر أكتوبر - وهو اليوم الذي كان حافلا باللقاءات والاجتماعات - وجد الوقت لكتابة ما يلي في مذكراته اليومية: «هذا المساء دخل جيشنا بيت جبرين (غرب الخليل) وطلب إيغال ألون (قائد الجبهة الجنوبية) [الإذن] لتفجير بعض المنازل، الأمر الذي رفضته»⁽⁸¹⁾. لكن عادة ما كان يفضل بن غوريون طريقة التجاهل. فعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من طول ما كتبه في مذكراته بتاريخ الثامن عشر من أغسطس عن الاجتماع الذي دار ذلك اليوم حول مسألة عودة اللاجئين، حيث أسهب العديد من المشاركين حول الحاجة إلى تدمير القرى، فقد تجاهل ببساطة أي إشارة إلى هذا الموضوع⁽⁸²⁾.

بيد أن قادة مابام لم يُخدعوا. حيث تضمن منشور صادر عن «حركة الكيبوتس» (كيبوتس أرتزي) التابعة لحزب مابام، وموجه إلى أعضائه العاملين في قوات الدفاع الإسرائيلية النص على ما يلي:

إن أسلوب التدمير الذي يُنتهج إزاء القرى العربية المهجورة
مازال مستمرا... ومن الصعب عدم تصور وجود يد تدير ذلك الأمر،
يد لا تمثل بالنسبة إليها مشكلة ألا يكون للعرب مكان أو شيء
يعودون من أجله...⁽⁸³⁾.

وأشار أهارون كوهين إلى أن بن غوريون يأمر بتدمير
القرى من دون حاجة إستراتيجية لذلك، موضحاً أنه في الدوائر
العليا لحزب ماباي كان هناك ميل لمحو أكثر من مائة قرية
عربية... وهو ما أثار التساؤل: هل ستبنى دولتنا على أساس تدمير
التجمعات السكانية العربية؟

ومن جانبه طالب زفي لوري بإصدار تشريع يمنع هدم المنازل، مشيراً إلى
أن هناك «مجموعة من الناس داخل وزارة الدفاع منشغلين بتوسيع النطاق
الأرضي للدولة»⁽⁸⁴⁾.

خلال النصف الثاني من العام 1948 استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية - تحت
قيادة بن غوريون - في هدم القرى العربية، وعادة ما كان يتم ذلك خلال أو
بعد المعارك، وأحياناً بعد انقضاء أسابيع أو شهور على ذلك. كما أنه عادة لم يكن
يجري الاتصال باللجنة الوزارية للحصول على تراخيص⁽⁸⁵⁾. نبعت أعمال التدمير
من الاحتياجات العسكرية المباشرة، كما كانت عليه الحال في عملية داني، أو من
اعتبارات سياسية بعيدة المدى. وعلى سبيل المثال، أمرت عمليات المركز الرئيسي
لعملية داني لواء يفتاح واللواء الثامن بتفجير معظم مساكن قريتي «عنابة والطيرة،
شمال دير طريف»، مع ترك بعض المنازل سليمة حتى تقيم فيها حامية عسكرية
صغيرة⁽⁸⁶⁾. وأرسلت المراكز الرئيسية 50 من المتخصصين في المفترقات «لتدمير
القرى»⁽⁸⁷⁾. وبعد مرور ساعات قليلة ورد تقرير من لواء يفتاح يفيد بأن وحداته
«استولت على قرية خروبة وخربة الكميسة (على الأرجح المقصود هو الكنيسة)». «بعد
تدمير المنازل وتطهير القرية، استولت قواتنا على مناطق حصينة تطل على
القرية»⁽⁸⁸⁾. ومن جانبه أمر مركز قيادة داني لواء يفتاح في اليوم التالي بـ «حفر
الخنادق في كل مكان تم الاستيلاء عليه وتدمير جميع المنازل باستثناء تلك التي
لُخصص لقوات الدفاع الإسرائيلية»⁽⁸⁹⁾.

استمر الجيش في أثناء الهدنة الثانية - من 19 يوليو حتى 15 أكتوبر - في
تدمير القرى المهجورة بأسلوب تدريجي، الأمر الذي كان يجري لدواعٍ وُصفت عادةً
بأنها عسكرية. وعلى سبيل المثال فُجر أغلب المساكن والأديرة في دير رافات في
منتصف البلاد خلال شهر سبتمبر. كذلك فإنه في النقب ومداخل النقب الشمالية -

حيث كانت قوات الدفاع الإسرائيلية والجيش المصري متشابكة في إطار هدنة غير مستقرة مع وجود حفنة من المستوطنات اليهودية محاصرة خلف الخطوط المصرية - استمرت الهجمات اليهودية على القرى التي طرد سكانها ودُمرت كما حدث في قرية المحرق في السادس عشر من أغسطس⁽⁹⁰⁾، كذلك في القرى والمخيمات البدوية الصغيرة - شرقي طريق العمارة - تسليم - أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر⁽⁹¹⁾.

صادف تدمير القرى أحيانا مقاومة محلية عادة من قبل كيبوتسات هاشومير هاتزاي^(*). فعلى سبيل المثال قام كل من شعار هماكيم، وهو كيبوتسات آرون كوهين، بحملة ضد نية لواء غولاني تدمير قرية عرب الزبيدات المجاورة والصديقة⁽⁹²⁾. وقد أثار وزير العمل بنتوف القضية في مجلس الوزراء. من جانبه، أنكر بن غوريون كل ما يتصل بذلك قائلا: «لم يصدر عني أي تصريح لأي قائد عسكري لتدمير منازل»، ووعد بتقصي الأمر⁽⁹³⁾. وعلى الرغم من نجاح الصخب الذي أثاره كل من هاشومير هاتزاي ومابام في تأجيل حركة الجرافات لأشهر عديدة، فإنه لم يكن كافيا لإقناع السلطات بالسماح بعودة القرويين، الأمر الذي ترك القرية في حالة خراب فعلي⁽⁹⁴⁾.

ساندت العديد من الكيبوتسات في الجنوب موقف سكان قرية هوج الصديقة؛ حيث اعترضوا على عملية سرقة الممتلكات من منازلها⁽⁹⁵⁾. واحتج إسحاق أفيرا، الضابط القديم بجهاز استخبارات الهاغاناه ومن قاطني كيبوتس اشدوت ياكوف في وادي الأردن، أواخر شهر يوليو، على تدمير القرى والسياسة المتبعة تجاه العرب بشكل عام. وفي هذا الصدد كتب إلى عيزرا دانين ما يلي:

في الآونة الأخيرة بدأت تسود بيننا وجهة نظر مفادها أن العرب لا شيء. «كل عربي قاتل»، «يجب ذبحهم جميعا»، و«كل القرى التي تم الاستيلاء عليها يجب حرقها»... إنني أرى خطرا في تفشي السلوك الذي يقضي بأن كل ما يتعلق بهم يلزم قتله، أو حرقه أو جعله يتلاشى ويزول.

تضمن رد دانين ما يلي:

إن الحرب أمر معقد يفتقر إلى المشاعر الحساسة. وإذا ما

(*) حركة الشباب الاشتراكية الصهيونية.

اعتقد القادة العسكريون أنهم سيصلون إلى أهدافهم بشكل أسرع
عن طريق التدمير أو القتل أو المعاناة البشرية، فإنني لن أقوم
بإعاقتهم. كما أننا إن لم نسرع ولم نمارس أشياء معينة، فإن أعداءنا
سيمارسونها ضدنا⁽⁹⁶⁾.

سعى بعض أعضاء ما بام الذين كانوا يعملون في الحكومة إلى وقف المد الذي
شهدته عمليات التدمير؛ حيث حاول موشيه إيرم (عضو في اللجنة السياسية
للحزب وعمل موظفا كبيرا في وزارة شؤون الأقليات) إيقاف عملية تدمير بعض
القرى - عنابة، البرية، برفيلية - التي شملتها القائمة والتي أعدها الجنرال أيالون
في شهر سبتمبر. وعلى حين تفهم إيرم رغبة الجيش في محو المواقع من أجل «منع
عمليات التسلل»، فإنه رأى أنه من قبيل «التبسيط» افتراض أن «القرى المدمرة لن
تجذب اللاجئين ومن ثم ستخفض تدفق اللاجئين العرب... فالأرض وليست المباني
هي التي تجذبهم»⁽⁹⁷⁾.

ومع ذلك فإن الكيبوتسات المنشقة والبيروقراطيين لم يكونوا إلا استثناء؛ حيث
أيدت الأغلبية العظمى من المستوطنات والمسؤولين الحكوميين عمليات التدمير.
وقد قدم بني مارشيك (من كيبوتس غيفات هاشلوشا، وعمل ضابط تعليم في
البالماخ) مثلا رائدا في هذا الخصوص؛ حيث تحدث بشكل متكرر بلهجة مؤيدة
لتدمير سلاسل القرى المهجورة (عكست روحا عدائية) بما في ذلك تلك الواقعة في
ممر القدس⁽⁹⁸⁾. ومن جانبها، طالبت كيبوتسات أخرى - وفي بعض الأحيان نفذت
بنفسها - بتدمير القرى العربية المجاورة لأسباب محلية (أناية). ففي السابع
والعشرين من يوليو اشتكى الكسندر براغ من كيبوتس بيت زيرا تدمير لجنة تكتل
المستوطنات المحلية قرى والاستيلاء على أراض في وادي الأردن جنوبي بحيرة طبريا
لحمت قيادة إسرائيل بن صهيون⁽⁹⁹⁾. وقد وصلت تلك الشكوى إلى آذان ياكوف
بيترزيل (أحد ناشطي حزب ما بام) الذي كتب إلى كل من سيزلينغ، بينتوف، وإيرم:
«مجددا قدم الدليل على أنه تجري أعمال من وراء ظهر الحكومة، تهدف إلى تدمير
لرى العرب والاستحواذ على أراضيهم»⁽¹⁰⁰⁾.

خلال شهر سبتمبر في وادي بيسان تعاظمت الضغوط في الكيبوتسات من أجل
محو سلسلة من القرى. وفي خطاب وجهه على الأرجح إلى آهارون كوهين (القائد

المحلي القديم) ناشد ناحوم هورويتز (من كفر غلعادي) السماح بتدمير كل من: الحميدية، كوكب الهوى، جبول، والبيرة الواقعة في الأراضي المرتفعة شمال الوادي (يلاحظ أنه انتقد في الوقت ذاته التدمير المستمر لسلسلة أخرى من القرى تضم: الناعورة، الطيبة، دنه، المرصص، يبلى، وكفرة التي كانت، من وجهة نظره، مستعدة للتعاون مع الإشوف وأن «تخصص جزءاً من أراضيها لأغراض مستوطناتنا»⁽¹⁰¹⁾. كان ويتز ولجنته الخاصة بالترانسفير وراء عمليات هدم في المناطق الشمالية، وقد دلل على ذلك شكوى وصلت إلى قادة ما بام تضمنت:

استمر تدمير القرى العربية لعدة أشهر. نحن على الحدود السورية وهناك خطر من أن يستخدم العرب تلك القرى في العمليات العسكرية إذا ما سنحت لهم الفرصة للقيام بذلك. غير أنني تحدثت إلى عدد من أعضاء كيبوتس معيان باروخ والكيبوتسات المجاورة وتولد لدي الانطباع بأن هناك رغبة في تدمير القرى والمنازل [العربية] حتى يصبح من المستحيل على العرب العودة إليها. ومنذ أسبوع زار ممثل من صندوق التمويل الوطني اليهودي (ربما يكون يوسف نحمانى) المنطقة ووجد أنه مازال في قرية السنبرية منازل قائمة في أماكنها وإن كانت بلا أسقف، فطلب إلى سكرتارية الكيبوتس تدميرها على الفور، قائلاً صراحة إن ذلك سيمكننا من أخذ أراضي القرية لأن العرب لن يكون في مقدورهم العودة إلى هناك. وحقيقة أنا أشعر بالأسف من القول إن أعضاء الكيبوتس وافقوا على الفور من دون أن يفكروا فيما يفعلون⁽¹⁰²⁾.

وعلى الرغم من ذلك تابع ويتز وشركاؤه، خلال صيف وخريف 1948، أنشطتهم غير عابئين بهذا النوع من النصح، وشاركوا بشكل غير مباشر في تنفيذ المهمة التي كانوا قد تخلوا عنها نهاية شهر يونيو.

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر حدث تحول تدريجي، وإن كان مهماً، في رؤى الجهات التنفيذية التي كانت بين يديها مسؤولية تحديد مستقبل القرى. حيث بدأ التفكير أكثر في تجديد القرى وتوطين اليهود بدلاً من التدمير. وقد تضافر عاملان رئيسيان لإحداث

مثل هذا التطور، تمثل أولهما في الوعي المتزايد بأن خطر عودة اللاجئين قد تضاءل. خلال الهدنتين الأولى والثانية كانت قوات الدفاع الإسرائيلية مسيطرة بحزم على خطوط القتال وفي معظم المناطق، مما مكنها من منع أي تسلل ذي مغزى من قبل الفلسطينيين في حين تحرر اليشوف مؤقتاً من الناحية السياسية من الضغوط الدولية للسماح بالعودة. أما العامل الثاني فتمثل في تجدد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بعد رفع الحصار البحري البريطاني في مايو، لتأخذ أبعاداً ضخمة. وبحلول خريف 1948 كان من الواضح أن البلاد تواجه مشكلة سكن رئيسية مما جعل من الضروري إنقاذ المنازل بدلاً من تدميرها. بدأت الشكاوى تصل إلى الوكالات الاقتصادية وتلك الخاصة بالمستوطنات بشأن هدم الحاجة إلى تدمير المساكن، وبصفة خاصة من صغار الموظفين المسؤولين عن الممتلكات المهجورة. فقد اشتكى روفين غوردون مفتش الممتلكات المهجورة المسؤول عن أشدود في الرابع عشر من شهر ديسمبر على النحو التالي:

منذ أسبوع بدأ جنود من الجيش في تدمير المباني... وبطبيعة الحال فإن الجيش عليه تنفيذ الأوامر، لكنني أتساءل عما إذا كان يمكنهم تبني حل آخر... حيث إن تلك القرى بالقرب من روفوفوت يمكن استخدامها لإيواء المهاجرين الجدد⁽¹⁰³⁾.

بدءاً من شهري أكتوبر ونوفمبر شرع مسؤولون على مستوى عال - بمن في ذلك بعض مؤيدي الترانسفير - في المقاومة العلنية للمزيد من أعمال التدمير. وفي نهاية شهر نوفمبر سجل ويتز شكوى اثنين من موظفيه، أحدهما هو نحمان، من «استمرار الجيش في تدمير قرى في الجليل، على الرغم من أنها كانت مهمة للتوطين»⁽¹⁰⁴⁾. حتى ويتز ذاته عبر خلال زيارة أجراها الشهر التالي إلى منطقة الجليل الغربي عن أسفه لبعض أعمال التدمير قائلاً: «لقد سويت قرية الزيب تماماً بالأرض، وأتساءل الآن عما إذا كان ذلك جيداً أم أنه كان من الممكن أن نحصل على «ثأر» أفضل أن نكون قد وطننا اليهود في منازل القرية»، وقد اعتبر ويتز أن منازل القرية:

كانت جيدة لتوطين أشقائنا من اليهود الذين ظلوا عبر أجيال لاجئين... غارقين في المعاناة والأسى؛ حيث إنهم يكونون قد وجدوا في النهاية سقفاً فوق رؤوسهم... ولقد كان هذا هو السبب وراء الحرب⁽¹⁰⁵⁾.

في مطلع شهر نوفمبر أعلن وزير المالية كابلان تدمره إزاء ما أشيع حول تدمير

قرى غداة استيلاء قوات الدفاع الإسرائيلية على الجليل الأعلى والأوسط في إطار عملية حيرام. وصرح في هذا الخصوص: «يجب استثمار كل إمكانية لتوطين المهاجرين، كما أنه يلزم إصدار أمر عام للجيش بعدم تدمير منازل من دون داع»، مشيراً إلى أن هناك 20 ألف مهاجر في حاجة إلى سكن ويقطنون خياماً في معسكرات⁽¹⁰⁶⁾.

خلال النصف الثاني من الحرب والشهور التي تلت، دمرت السلطات أجزاء من ثلاثة مواقع حضرية تمثلت في: المدينة القديمة في طبريا، وبدرجة أقل في مركز مدينتي يافا وحيفا.

اشتكى شتريت في يناير 1950 من أن «طبريا القديمة دمرت من دون موافقة من المجلس»⁽¹⁰⁷⁾. وكان يشير بذلك إلى تدمير المدينة القديمة (التي كان ينتمي إليها) - التي كان يسكنها قبل الحرب. 25 ألف عربي وألف يهودي - الذي بدأ بعد بداية الهدنة الأولى بقليل وانتهى في 1949. وفي مطلع أبريل كان أغلب اليهود قد تركوا المدينة، وبعد سقوط طبريا في أيدي الهاغاناه في 18 أبريل، غادرها - بما في ذلك المدينة القديمة - كل سكانها العرب. منعت الهاغاناه آنذاك سكان المدينة القديمة من العودة إليها بحجة أنها لم تعد صالحة للسكن. وبشكل واضح نسق لواء غولاني مع السلطات البلدية اليهودية في اتخاذ قرار بتدمير المدينة القديمة انطلاقاً من الرغبة في تجديد منطقة وسط المدينة، فضلاً عن تسهيل عملية بناء طريق عسكري على درجة عالية من الأهمية يخترق المدينة ليربط بين وادي نهر الأردن الأدنى ومنطقة إصبع الجليل. شرعت قوات الدفاع الإسرائيلية، بمساعدة من الإدارة الهندسية في البلدية خلال شهر يوليو، في التدمير الممنهج للمدينة القديمة، غير أن احتجاجات اليهود الذين كانوا يقيمون في المدينة من قبل، الذين لم يحصلوا على أي تعويضات، فضلاً عن عدم توافر المواد المفجرة، أدت إلى تعليق أعمال الهدم نهاية شهر أغسطس⁽¹⁰⁸⁾. وأخيراً فإنه تحت الضغوط التي مارستها جماعة ضغط علماء الآثار (بما في ذلك إدارة الآثار المشكلة حديثاً في الحكومة الإسرائيلية) قرر ياديين في الثامن والعشرين من سبتمبر إيقاف عمليات الهدم⁽¹⁰⁹⁾. بعد بحث قسم التخطيط بقوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأشهر التالية الموضوع تقرر الاستمرار في تدمير المنازل المهجورة العربية واليهودية، التي كانت في حالة سيئة. واستؤنفت عمليات الهدم في يناير 1949. وفي شهر فبراير كتب نحمان الذي أدى دوراً قيادياً في العملية: «نفذت خطتي على الرغم من تدخلات أهل المدينة... وكان

علي أن أصدر تعليمات للقائمين بعمليات التفجير بأن يتوخوا الحذر عندما يدمرون المنازل القريبة من الكنيسة...»⁽¹¹⁰⁾، وعندما زار بن غوريون المدينة خلال شهر مارس لدر أن عمليات التدمير الجارية كانت مبالغاً فيها، حيث دُمّرت 477 منزلاً من إجمالي 698 بالمدينة القديمة.

في يوليو 1949، أثار شتريت الموضوع في مجلس الوزراء، وقد تمت طمأنته إلى أن اليهود الذين أبعادوا عن المدينة القديمة وحفنة من المهاجرين الجدد الذين أُلأموا فيها منحوا مساكن بديلة لتلك التي هجرها العرب في المناطق الأكثر حداثة في المدينة⁽¹¹¹⁾.

احتلت الهاغاناه مدينة يافا منتصف مايو 1948. قرر مجلس الوزراء مطلع شهر يونيو تدمير أجزاء من أبو كبير⁽¹¹²⁾ ومن جانبها قررت بلدية تل أبيب بعد مرور عدة أسابيع الاستكمال الفوري لتدمير المنشية، التي كانت قد تعرضت لتدمير كبير خلال هجوم الإرغون أواخر شهر أبريل، ومن ثم محيت المنازل فيها بشكل مُمنهج خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر 1948⁽¹¹³⁾. وبعد مرور عام بدأ تدمير المنازل في المدينة القديمة في يافا منتصف شهر سبتمبر 1949، وقد بدأت البلدية تنفيذ خطة التدمير نتيجة لأن «المباني نظراً إلى عدم ثباتها تعرض حياة ساكنيها للخطر، فضلاً عن تعريض صحتهم للخطر في ضوء تدهور حالتها»⁽¹¹⁴⁾. غير أن العملية واجهت على الفور معارضة من قبل إدارة حراسة ممتلكات الغائبين والآثار؛ حيث طلب مدير الإدارة (شموئيل يفين) إيقاف العملية لحين تحديد لجنة مشكلة من خبراء، بمن في ذلك علماء الآثار، ما الذي يجب أو يمكن تدميره⁽¹¹⁵⁾. وخلال الأعوام التالية ومع استمرار عملية التدمير التدريجي، راجعت لجان متتابعة مشكلة من الإدارات علميات الهدم وحددت مداها بغرض المحافظة على الآثار وتوفير المساكن للمهاجرين الجدد⁽¹¹⁶⁾.

خلال الشهور المتبقية من عام 1948 وبداية عام 1949 استمرت عملية تدمير المواقع المهجورة - التي كانت عادة مهدامة جزئياً من قبل - ومنذ ذلك الحين تراجع خطر العودة وأضحى التدمير جزءاً من عملية لتنظيف المناطق وتجديد المنازل لإسكان اليهود أكثر منها عملية موجهة ضد من يرغب في العودة من اللاجئين. يصعب تتبع وتقديم تسلسل زمني وعددي للأماكن التي دمرت في كل قرية

خلال عام 1948 والأعوام التالية. كذلك فإنه يصعب التمييز بدقة بين أعمال التدمير التي تمت لأسباب عسكرية خالصة، وتلك التي كانت وراءها دوافع سياسية أو اقتصادية، خاصة أن الكثير من تلك العمليات كانت نتاج أكثر من سبب وكانت للأطراف المشتركة فيها دوافع متنوعة⁽¹¹⁷⁾.

الاستيلاء على الأراضي المهجورة وتوزيعها

1948 - 1949

على الرغم من أن مسألة مستقبل الأراضي المهجورة كانت متصلة بتلك الخاصة بمشكلة تدمير أو تجديد القرى، فإنها كان لها وضع مستقل. أعطى بن غوريون معلومات مبكرة حول منهجه في هذا الخصوص خلال خطابه أمام مجلس ماباي في السابع من فبراير؛ حيث تحدث عن الحاجة إلى وجود يهودي قوي في ممر القدس، ورد أحد المشاركين قائلا: «ليس لدينا أراض مملوكة لليهود هناك»، وكانت إجابة بن غوريون عن ذلك ذات مغزى: «الحرب سوف توفر لنا الأرض، فالمفهوم «لنا» و«ليس لنا» يتصلان بزمان السلم ويفقدان معنيهما خلال الحرب»⁽¹¹⁸⁾.

وبالمزاج نفسه توجه بن غوريون بالسؤال إلى ويتز عما إذا كان صندوق التمويل الوطني اليهودي يمكنه أن يشتري «منه» أراضٍ مقابل 25 جنيهاً إسترلنيا للدونم، فأجاب ويتز بقوله: «إذا كان الأمر يتصل بأرض مملوكة لعرب ستسلم صكوك الملكية والحيازة، فإنه سيشتري حينئذ»، وهو ما رد عليه بن غوريون ضاحكاً بالقول: «صكوك ملكية لا، لكن حيازة نعم»، وفي اليوم التالي أطلق كل من ويتز وجرانوفيسكي مع بن غوريون خطة الأخير والمتمثلة في:

سيستولي جيشنا على النقب ويضع يده على الأرض، ثم يبيعها لصندوق التمويل الوطني اليهودي مقابل 20 - 25 جنيهاً إسترلنيا للدونم، وهناك أرصدة مالية بملايين الجنيهات... وقد عقب جرانوفيسكي على ذلك ضاحكاً بقوله إننا لا نعيش في العصور الوسطى والجيش لا يمكنه أن يسرق الأرض، فبعد انتهاء الحرب سيعود بدو النقب إلى أماكنهم - إذا كانوا قد رحلوا - ويستعيدون أراضيهم⁽¹¹⁹⁾.

بعد مرور أسبوع نصح بن غوريون ويتز بأن يتخلص من «المفاهيم التقليدية» قائلا: «في النقب لن نشترى أرضا، لكننا سنستولي عليها، أنت تنسى أننا في حرب»⁽¹²⁰⁾.

بطبيعة الحال كان بن غوريون يتطلع إلى الأمام وليس فقط فيما يتصل بالنقب. فالكتاب الأبيض للعام 1939 قد سد الطريق بشكل تام تقريبا أمام شراء اليهود للأراضي، مما خنق الكيبوتسات وأعاق النمو الإقليمي اليهودي. وفي العام 1947 امتلك اليهود (صندوق التمويل الوطني اليهودي، الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين، والمالكين من الأفراد) ما يقرب من 7 في المائة (1,775 مليون دونم) من إجمالي أراضي فلسطين البالغة 26,4 مليون دونم. أما قرار التقسيم فإنه خصص 55 في المائة من أراضي فلسطين للدولة اليهودية كان أغلبها غير مملوك لليهود. غير أن الحرب هي الحرب، والانتصار، وكما كان بن غوريون ينظر إلى الأشياء، كان يعني أنها ستحل المشكلة المتصلة بأرض الدولة.

بدأ الاستيلاء اليهودي على الأراضي العربية مع جني المستوطنين اليهود في ربيع 1948، بشكل تلقائي وغير منظم، المحاصيل من الحقول العربية المهجورة. وقد تم جني محاصيل الصيف أولا في النقب، وهناك كانت بداية عملية حصاد الأراضي العربية. وفي 21 مارس، في أول سابقة توثق، بدأ أفراد من كيبوتس كفر داروم بالقرب من غزة حصاد القمح من مناطق قريبة من حقولهم. وقد انتقم المسلحون العرب بإطلاق النار على المستوطنة مما دفع بالقوات البريطانية إلى التدخل مصدرة أوامرها للعرب بوقف إطلاق النار ولليهود بـ «بوقف عملية الحصاد»⁽¹²¹⁾.

بوصفه رئيسا للجنة النقب - التي مثلت الإدارة الفعلية للنقب - ربط ويتز بين حصاد اليهود الحقول العربية وشكاوى اليهود من خسائر الحرب. وفي هذا الصدد كتب إلى ناحوم ساريغ (قائد العمليات في لواء النقب والذي كان يتولي حراسة المستوطنات والطرق وأنابيب المياه بينها) ما يلي:

إلى أن يُتخذ قرار على [المستوى الوطني] فيما يتصل بمحصول القمح العربي في المنطقة، ترى اللجنة أن مستوطناتنا في النقب، التي دمرت حقولها من قبل جيرانها العرب، ستحصل على تعويض من خلال حصادها حقول المخربين بالقدر نفسه الذي تعرضت له حقولهم من خسائر⁽¹²²⁾.

فهم ساريغ الموضوع بشكل مختلف؛ حيث أخطر في الثامن من مايو بإخطار الكيبوتسات الواقعة في دائرة اختصاصه بأن «جميع المحاصيل التي جنتها المستوطنات ستبقى تحت ملكية كمركز قيادة اللواء، وليس للمستوطنات الحق في استخدامها». مع نضج محاصيل الصيف من جانب، وتزايد النزوح الجماعي من جانب آخر، انتشرت ظاهرة حصاد اليهود محاصيل القرى العربية وأجزاء أخرى من البلاد. فخلال شهر أبريل وبداية مايو، ومع تدفق الطلبات المقدمة من المستوطنات والمجالس الإقليمية لحصاد الحقول العربية المهجورة على لجنة الممتلكات العربية، بدأ غويرتز في تنظيم زراعتها. وبالتنسيق مع لجان كتلة المستوطنات خصص الحقول للمستوطنات. استمرت اللجنة في اعتبار المحاصيل المتروكة ملكا للدولة وباعت حق الحصاد فيها إلى مزارعي المستوطنات. الدولة في طور التكوين وفي حاجة إلى المال وكذلك إلى الحبوب الإضافية، وكان الحصاد «أمرا حيويا للمجهود العسكري» كما كتب غويرتز (123).

وُضعت وضع آليات الحصاد خلال اجتماع دار بين القادة المحليين في إصبع الجليل وماكنس وغويرتز، في الخامس من يونيو. وكان من بين القادة المحليين إيمانويل فريدمان (مانو) من روش بينا، الذي نقل ما يلي:

أخذ العرب ممتلكاتهم المنقولة معهم عندما رحلوا... وتم إجلاء جميع القرى من ميتولا حتى بحيرة طبريا. تتمثل المشكلة العاجلة الآن في الحصاد... وقد طلبنا [أي لجنة الممتلكات العربية] من المستوطنات اتباع نظام المساعدة المتبادلة... أما الآن فإنهم قد أنهوا حصاد الحقول اليهودية وخلال أيام قليلة سيتحولون إلى الحقول العربية... وباستثناء منطقة النبي يوشع - المالكية - قادش نفتالي [قَدَس]، يوجد ما يقرب من 12 ألف دونم من القمح و3 آلاف دونم من الشعير. لقد اتفق على أن من سيشتري الحبوب سيكون منظمة الشراء لمستوطنات الجليل الأعلى. وقد ثار السؤال فيما يتصل بالمستوطنات التي لحقت بها خسائر في الحرب وتطالب بتعويضها في الحقول العربية، وفي هذا الخصوص أخطروا بأن يطلبوا تعويضات من وزير المالية (124).

لم تكن الأمور منظمة بشكل جيد في جميع المناطق، فقد بادرت العديد من المستوطنات، من دون الحصول على تفويض أو إذن مؤسسي، بحصد الحقول المهجورة متجنبين السداد للحكومة. في يونيو ويوليو أرسل غويرتز الكثير من المذكرات شديدة اللهجة إلى المستوطنات طالبا من إياها التوصل إلى اتفاق مع إدارته، وذكر في تلك الموجهة إلى كيبوتس معين تسفي: «لقد علمت بذهول وحزن أن أعضاء من الكيبوتس يسرقون الخضراوات في الحقول الشرقية في الطنطورة، وأتساءل ألا توجد لدى أعضائكم وسيلة أكثر احتراما لقضاء أوقاتهم...؟»⁽¹²⁵⁾. وقد اعتبر غويرتز الحصاد غير المرخص به جزءا من أعمال السلب الواسعة الانتشار للممتلكات العربية. وبشكل كان من المتعذر اجتنابه، وقعت منازعات بين المستوطنات حول الحق في زراعة حقول مهجورة بعينها⁽¹²⁶⁾.

مع بداية شهر يوليو كان حصاد محاصيل الصيف في الحقول المهجورة يشارف على الانتهاء، وطبقا لغويرتز كانت قد تحققت عدة أهداف: (أ) لقد أضفنا من ستة إلى سبعة آلاف طن من الحبوب إلى اقتصاد اليشوف؛ (ب) حرمانا من يريدون أن يحاربونا من تلك الحبوب؛ (ج) كسبنا إضافة أكثر من 100 ألف جنيه إسترليني إلى خزانتنا⁽¹²⁷⁾. خلال شهر مايو تداخلت أعمال الحصاد المنظمة للحقول المهجورة مع إستراتيجية الهاغاناه التي بدأت في التبليور، والقاضية بمنع العرب من الحصاد فضلا عن تدمير الحقول التي لا يمكن أن يقوم المزارعون اليهود بحصادها لأسباب عسكرية أو لوجستية. وعلى الرغم من أن حرق المحاصيل العربية، قبيل شهر مايو، كان بالأساس وسيلة من الوسائل الانتقامية للهاغاناه من المهاجرين العرب، فإن المفهوم وراء تدمير الحقول العربية خلال شهري مايو ويونيو تطور ليصبح سياسة قائمة تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للقرويين، وضربهم اقتصاديا، وربما الإسراع من نزوحهم الجماعي. وبالتأكيد فإنها كانت مفيدة في فصل الفلاح - نفسيا وجسديا - عن أرضه. كما نظر قادة اليشوف إلى منع الحصاد، خاصة بالقرب من خطوط الحرب الأمامية، على أنه عنصر في المعركة ضد عودة اللاجئين. فقد وردت تقارير عن إصدار رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية الأوامر للواءاتها بمنع العرب من القيام بالحصاد مستخدمين في ذلك الأسلحة النارية الخفيفة. وقد استمرت عمليات حرق الحقول العربية التي لا يمكن للمزارعين اليهود الزراعة بها ومنع العرب من الحصاد في كل أرجاء البلاد خلال عام 1948⁽¹²⁸⁾.

في تلك الأثناء، أدت زراعة المستوطنات للأراضي العربية المهجورة، إلى بروز مطالب بالملكية، فعلى مدار عقود منع كل من الوطنيين العرب وحكومة الانتداب امتلاك اليهود للأراضي العربية، وشعرت المستوطنات بأنها مقيدة فيما يتصل بالأرض؛ غير أن التزوج الجماعي المفاجئ بدا كأنه قد حمل معه الحل لهذه المشكلة؛ حيث طالبت المستوطنات بالسماح لها بزراعة الأراضي العربية المهجورة بشكل مؤقت، وذلك كخطوة مبدئية في سبيل الحصول على الملكية الدائمة لاحقاً. وقد بدأ هذا التفكير في البروز على السطح نهاية شهر أبريل.

قدم مفهوم «التعويض» عن خسائر الحرب مدخلاً مقبولاً معنوياً للحصول على الأراضي المهجورة. وقد كتب كيبوتس مشمار هاشارون (في السهل الساحلي) مرتين للجنة الممتلكات العربية مُقدماً قوائم بخسائر الحرب التي تكبدها على أيدي العرب (3400 دونم من القمح والشعير أحرقت) ومُطالباً بالتعويض. وفي هذا الخصوص أشار الكيبوتس بشكل محدد إلى 400 دونم من الأراضي العربية تقع بين كفر يونا وغويلم، إضافة إلى 80 دونماً بالقرب من شويكة، وقد عكس ذلك رغبة في الحصول على أكثر من الحيازة المؤقتة (129).

خلال شهر مايو تم بشكل غير ملموس تجاوز الخط الفاصل بين طلب الزراعة المؤقتة من جانب، والاستحواذ الدائم لقطعة من الأرض من جانب آخر، فمجرد تقدم مستوطنة بطلب في هذا الخصوص أطلق سلسلة من الطلبات من المستوطنات المجاورة، والتي ربما كانت مدفوعة بغريزة طبيعية للمحاكاة أو بالخوف من أن تتجاوزها المؤسسات المسؤولة عن توزيع الأراضي، وهكذا فإنه على سبيل المثال اعترض كيبوتس سديه نحما (هليوت) بوادي الحولة، على مقترح بتخصيص أراضٍ اطلع سكانه عليه، وكتبوا إلى هارتسفيلد طالبين بوقاحة 1700 دونم من أراضي العباسية (130).

على حين دفعت بعض المستوطنات في ربيع العام 1948 ببطء في اتجاه فكرة الحيازة الدائمة للأرض، فإن الجانب الأكبر من المطالب الفردية والأنشطة المؤسسية خلال شهري أبريل ومايو كان يتم على أساس تحقيق غرض محدد تمثل في حصاد محاصيل الصيف الضخمة والمهجورة للاستفادة منها بدلاً من أن تفسد. وبعد إنهاء هذه المهمة بدأت كل من المستوطنات والمؤسسات الزراعية في التطلع نحو

المستقبل. وكان السؤال المتصل بمصير الأراضي المهجورة مرتبطا بشكل لا ينفصم بالمسألة السياسية الأكثر شمولاً والخاصة بعودة اللاجئين؛ حيث إن قرارا يعارض العودة كان من شأنه أن يسهل الملكية الدائمة للأرض.

أدت زراعة قطع من الأرض خلال الصيف إلى تعزيز وتقوية المقاومة لعودة اللاجئين؛ حيث تعلق المزارعون بـ «أرضهم» الجديدة، وكانت المستوطنات سعيدة بالتوسعات التي تم كسبها لأغراض اقتصادية، كما أن سكانها استمتعوا بالإحساس بالأمن الذي تولد عن الرحيل الدائم لجيرانهم الذين كانوا غالبا عدائين، ومن ثم برز المستوطنون كجماعة ضغط قوية في الكفاح ضد العودة.

شرعت بعض المستوطنات في شهر يونيو في مناشدة مؤسسات الدولة لمنحها حق إيجار رسمي لحقول مهجورة⁽¹³¹⁾، وبنهاية شهر يوليو تحول الأمر إلى مطالبة رسمية بالملكية الدائمة. كتبت لجنة كتلة مستوطنات تل موند إلى المركز الزراعي موضحة اهتمامها بأن تتسلم «إلى الأبد» قطعتين من الأراضي العربية (بالقرب من طولكرم والطيبة)، ومن جانبه طالب كيبوتس نيف يام على ساحل البحر المتوسط بأراضي صرفند المجاورة، مشيراً إلى أن «رحيل العرب فتح أمامنا إمكان حل جذري يوفر لنا إلى الأبد ما يكفي من أراضٍ لتطوير مستوطنتنا». أما مستوطنة مشمرت، في السهل الساحلي، فقد طالبت بحصولها على الملكية الدائمة لأراضٍ كانت تتبع الطيرة. وطالب كيبوتس عين حرود بأراضي قومية المجاورة. وتقدم كيبوتس شيلر بطلب للحصول على أراضي زرنوقة والمغار، جنوب شرق رحوفوت، وقد نص الطلب على أن «يتم ضمها [الأراضي المشار إليها] إلى أراضينا بشكل أبدي كإضافة للأراضي المخصصة لنا». وطالب كيبوتس غينوسار، على شواطئ بحيرة طبريا، بـ «إضافة» إلى أراضيه تشمل حقولا مجاورة كتعويضات عن الحرب، وقد أوضحت الكيبوتسات التابعة لحزب ما با م أن الأراضي التي تطالب بها لم تكن مملوكة «للفلاحين» ولكن «للأفندية». وأخيراً طالب موشاف نحلال العتيق، في مرج ابن عامر الشرقي، بـ 700 دونم من الأراضي التي تخص قرية عيلوط (والتي كانت لاتزال مأهولة). وتضمن خطاب نحلال في هذا الخصوص الإشارة إلى خطر أن تقوم قرية جديدة في وقت ما على هذه الأرض، و«يبدو لنا أن الوقت مواتٍ لنقل هذه الأرض إلى الملكية اليهودية الدائمة»⁽¹³²⁾.

على الرغم من كل ذلك، فإنه كما أوضح غويرتز لم يكن هناك - بعد - أساس قانوني لمثل هذه العمليات⁽¹³³⁾. وبتاريخ 30 يونيو أصدرت الحكومة المؤقتة ترتيبات الطوارئ (زراعة الأراضي المهجورة) خولت بها نفسها سلطة إعلان أي منطقة عربية تم الاستيلاء عليها وخالية من السكان «منطقة مهجورة»، مما يمكن الحكومة حينئذ من فرض «أي قانون قائم» عليها أو أن «تضع ما تراه مناسباً من القواعد بما في ذلك مصادرة الملكية»⁽¹³⁴⁾. بيد أن القرار - وفقاً للخبراء القانونيين - على الرغم من شموله «المصادرة» للملكية، فإنه لم يتطرق إلى مسألة الإيجار. وخلال الأشهر التالية عكفت كل من اللجنة الوزارية المختصة بالململكات المهجورة ووزارتي العدل والزراعة على صياغة الإجراء القانوني المناسب، ومالت في نهاية المطاف إلى اتباع أسلوب الأمر الإداري بدلا من التشريع. قامت الحكومة في الثاني عشر من ديسمبر بنشر «ترتيبات الطوارئ المتصلة بململكات الأشخاص الغائبين»، معطية وزارة الزراعة التحكم أو الحيازة على الأرض⁽¹³⁵⁾. وقد جلب النقص في الترتيبات وما يعنيه ذلك من إمكان وصف عدد من العمليات التي تم القيام بها بعدم المشروعية انتقادات قوية بلغت ذروتها في التحليل المفصل الذي قدمه زلمان ليفشيتز (المستشار القانوني لرئيس الوزراء) في الثامن عشر من مارس 1949⁽¹³⁶⁾، وقد امتدت المداوالات القانونية حول تلك المسائل إلى أن تم إقرار قانون ممللكات الغائبين العام 1950.

خلال صيف العام 1948 تطور خلاف رئيسي حول مصير الأراضي المهجورة بين كل من الحكومة والصندوق القومي اليهودي، والذي كان منذ ذلك الوقت فصاعدا المشتري والمالك والموزع الرسمي لكل الأراضي في اليشوف. فقد كان الصندوق هو الطرف الذي أجبر الأراضي الزراعية للمستوطنات؛ حيث إن «الضم» الوشيك لمساحات شاسعة من الأرض العربية وتوزيعها من قبل الحكومة على المستوطنات حمل في طياته تغيراً جذرياً، إن لم يكن ثورياً، هدد سبب وجود الصندوق ذاته.

على الرغم من أن ويتز كان موقفاً في منتصف شهر مايو، بأن اللاجئين «لن يعودوا»، وأن ذلك سيقود إلى «ثورة كاملة فيما يتصل بالأرض، حيث كان مقدراً أن تنزع الدولة ملكية أراضيهم»⁽¹³⁷⁾، غير أنه شعر بالتهديد على جبهتين: فداخل الصندوق القومي اليهودي كانت هناك معارضة قوية من حيث المبدأ لمصادرة الأراضي العربية. وإن مثل هذا الإجراء كان من شأنه أن يؤدي إلى إهمال الصندوق،

بل وويتز نفسه. وبناء على ذلك سعى الأخير إلى تعبئة الجهود لإقناع الحكومة بنقل الوصاية في هذا الصدد إلى الصندوق، أو إلى أن تبيعه ما يزيد على 300 ألف دونم من الأراضي العربية والتي طالما سعى إلى شرائها. وبعد شهور من المفاوضات وافقت الحكومة على أن يشرف الصندوق على هذه الأراضي، ومنحته الحق في تأجيرها إلى المستوطنات، أو على الأقل الإشراف على الاتفاقات التي تعقدها وزارة الزراعة في هذا الخصوص⁽¹³⁸⁾.

في تلك الأثناء، وعلى خلفية زيادة حدة إصرار الحكومة على عدم السماح بعودة اللاجئين نهائياً، شكلت وزارة الزراعة في مطلع شهر أغسطس 1948 لجنة تضم عدة إدارات تحت مسمى «اللجنة المختصة بزراعة الأراضي المهجورة» للإشراف على وتنسيق عملية استئجارها. وعلى حين كانت اللجنة الوزارية المشرفة على الممتلكات المهجورة قد قررت تحديد عملية زراعة الأراضي على أساس رسمي ومنظم وطويل الأمد نسبياً، اعتادت اللجنة الجديدة المختصة بزراعة تلك الأراضي على التعامل مع المجالس الإقليمية ولجان كتل المستوطنات، ونادراً ما تعاملت مع مستوطنات بشكل فردي⁽¹³⁹⁾.

مع بداية شهر أغسطس بدأت كل من وزارة الزراعة والصندوق القومي اليهودي بتأجير الحقول المهجورة للمستوطنات لمدة تراوحت بين ستة أشهر وعام. وعادة ما كانت المبادرة في هذا الشأن تأتي من قبل السلطات، أو بشكل أكبر من المستوطنات نفسها، فمجرد السماع عن تأسيس لجنة للزراعة ولّد في حد ذاته العديد من طلبات الاستئجار، كما أن بعض المستوطنات كانت في حاجة، وطلبت، تمويلاً من الحكومة لشراء البذور التي سيتم بذرها في موسم الشتاء.

وضعت اللجان الإقليمية لكتل المستوطنات مقترحات حول كيفية توزيع الحقول بين مستوطناتها، وكان من المحتم أن ترى بعض المستوطنات أن تلك المقترحات غير عادلة أو غير منطقية. فعلى سبيل المثال اعترض كيبوتس مشمار هعيمك على مقترح لجنة كتلة مستوطنات وادي يزرعيل (مرج ابن عامر)، طالباً «عدة مئات من الدوغمات الإضافية للذرة البيضاء» بحجة خسائر الحرب⁽¹⁴⁰⁾. غير أنه وبصفة عامة، على النحو الذي سبق أن رأيناه، رفض مسؤولو الحكومة خلال صيف العام 1948 حجة التعويض كأساس يرتكن إليه للمطالبة بالأرض العربية⁽¹⁴¹⁾.

تدفقت طلبات الاستئجار بغزارة على السلطات خلال شهري أغسطس وسبتمبر، وفي ضوء حداثة المشروع والآلة البيروقراطية للدولة الوليدة لم تكن المستوطنات عادة على دراية بالجهاز الذي تلزم مخاطبته والتوجه إليه: وقد انطبقت الحال على المؤسسات المعنية ذاتها في بعض الحالات⁽¹⁴²⁾.

أدت عمليات الحصاد المؤقتة، وغالبا التلقائية، للمحاصيل المهجورة في ربيع وبداية العام 1948 خلال أسابيع إلى توليد شعور بالكسب على المستويين المحلي والقومي. فالأرض التي طالما اشتهى الجميع الحصول عليها قبل الحرب أضحت من الممكن زراعتها بشكل مؤقت. وقد أدت الزراعة المؤقتة بدورها إلى تبلور الرغبة في الحياة الدائمة. ساعدت الدورة الزراعية ذاتها على تعزيز التغيير السياسي والديموغرافي، فحصاد المحاصيل الصيفية ترك الحقول جاهزة لبذر بذور المحاصيل الشتوية، بيد أن ذلك كان يعني استثمارا كبيرا للأرصدة ولأيام العمل، وهو الأمر الذي كان له مغزى فقط إذا ما كان جني المحاصيل الشتوية أمرا مؤكدا. ومثل هذا التأكيد - بالدرجة التي كان يمكن معها وجود تأكيدات في وقت الحرب - يمكن منحه فقط من خلال الاستئجار مدى طويلا. (يلاحظ أن أغلب الأراضي الزراعية في الفترة السابقة على العام 1948 كانت مؤجرة من قبل الصندوق القومي اليهودي الوطني للمستوطنات لفترة 49 أو 99 عاما). في هذا السياق مثلت عقود إيجار الأرض لمدة عام، والتي تم اتباعها في خريف العام 1949، خطوة على طريق الوصول إلى الإيجار الطويل الأجل و«معادلة» حالة الأراضي المهجورة مع أراضي الصندوق اليهودي الوطني للتمويل قبل العام 1948.

منحت السلطات عقودا لإيجار آلاف الدونومات من الأراضي المهجورة للمستوطنات والمزارعين خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وتم تنسيق ترتيبات التعاقد مع مكتب الإشراف على الأملاك المهجورة [الغائبين]، ولم تتجاوز التعاقدات أكثر من عام بسبب ميوعة الموقف السياسي، فضلا عن رغبة السلطات في الاحتفاظ بالقدرة على إجراء توزيع نهائي للأراضي لاحقا في حالة بقائها بين أيدي اليهود. يضاف إلى ذلك أنه كان على الحكومة وصندوق التمويل اليهودي البحث في توزيع عادل بين المستوطنات القائمة من جانب، والحاجة إلى تخصيص مساحات من الأراضي لبناء مستوطنات جديدة من جانب آخر.

بحلول العاشر من شهر أكتوبر كانت وزارة الزراعة قد أجرت بطريقة رسمية، أو أقرت التعاقدات الخاصة بالزراعة لـ 320 ألف دونم من الأراضي المهجورة، وتوقع سكرتير الوزارة أفراهام هانوشي أن يتم إقرار عقود زراعة 80 ألف دونم إضافية لليهود قريبا. ومع ذلك، فإنه أخطر سيزلينغ بأنه لن تُزرع كل الأراضي المؤجرة لافتقار المستوطنات إلى الأيدي العاملة والمعدات (وكان كلاهما لايزال معبأ لخدمة قوات الدفاع الإسرائيلية)⁽¹⁴³⁾.

على الرغم من التضاحم، تم استكمال عملية الإيجار للأراضي المهجورة - بالنسبة إلى الجانب الأعظم منها - بسلاسة، وبدأت الزراعة - ويُقصد بذلك عادة بذر بذور المحصول الشتوي - بشكل فوري. غير أنه في مناطق متعددة كانت هناك حالات من عدم المساواة، فضلا عن شكاوى نتجت عن مجموعة من الأسباب من قبيل التوزيع المتسرع والذي صاحبه ازدواجية المهام من قبل أجهزة الإيجار الثلاثة (وزارة الزراعة، الهيئة المشرفة على الممتلكات المهجورة، الصندوق القومي اليهودي) وممثليها المحليين، فضلا عن عدد ضخم من مؤسسات الضغط والتي حظيت بوضعية شبه رسمية (من قبيل المركز الزراعي، لجان كتل المستوطنات، اتحادات الفلاحين، وغيرها).

مثل التمييز لمصلحة الكيبوتسات والمستوطنات الجماعية أهم الشكاوى التي تقدم بها الفلاحون، سواء كانوا مستقلين أو في جمعيات. وعلى سبيل المثال اشتكى مناحيم بيرغر، المزارع في بارديس حنا، من أنه وقع عقد إيجار مع المفتش المحلي للممتلكات المهجورة (والملاحق بمكتب الإشراف) لـ 250 دونماً من الأراضي المهجورة التابعة لباقة الغربية وقال: «بعد أن علمت الكيبوتسات في المنطقة بذلك، عملت على تفعيل كل الأجهزة المعنية لطردني...»، وتحت ضغط المركز الزراعي، قررت وزارة الزراعة حرمان بيرغر من 125 دونماً مُنحت لكيبوتسات عين شيمر، غان هشومرون، ومعانيت. ووفقا لما جاء بالشكاوى لم يبق لبيرغر سوى قطعة أرض «في ركن بعيد»⁽¹⁴⁴⁾. من جانبهم، اشتكى فلاحو موشاف مغدال، إلى جوار بحيرة طبريا، على النحو التالي: «لقد عانينا بسبب نقص حاد في الأرض أعواما... نحن نعلم أن الكيبوتسات المجاورة (غينوسار، هوكوك، عين غيف) قد حصلت على مساحات كبيرة من الأراضي المهجورة المجاورة، أما نحن فقد مورس التمييز ضدنا ولم نحصل على أي قدم إضافية من الأرض»، وبعد قيامها

بتقضي الأمر وافقت وزارة الزراعة على أن تُؤجر للمستوطنة قطعة أرض (غير محددة المساحة). وفي الدورة الثانية للإيجارات تقاسمت مغدال مع غينوسار الجزء الرئيسي من أراضي غوير أبو شوشة⁽¹⁴⁵⁾.

برزت مشكلة مشابهة على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب الغربي بين موشاف إيلانيا (شجرة) وموشاف شارونا. فقد حُوصرت إيلانيا وخُربت في الشهور الأولى من الحرب، ومع طلبها تعويضا خُصص لها 350 دونماً من أرض كفر سبت («الذين دمرونا»). بيد أن مزارعي موشاف شارونا بادروا من تلقاء أنفسهم بحرث الأرض وبذر البذور... مُبدين شهوة مثيرة للحنن... واستولوا على الأرض بالقوة. وإزاء ذلك طالب موشاف إيلانيا بتدخل الوزارة؛ وأمرت السلطات مزارعي شارونا بالخروج من الأرض⁽¹⁴⁶⁾.

كان كيبوتس تل إسحاق، في السهل الساحلي، أفضل حالا من كل من مغدال وشجرة، حيث حظي بمساندة وزير الداخلية إسحاق غروينبوم (قائد الحزب الصهيوني العام). وقد أسّس تل إسحاق على أيدي منظمة العمال التابعة للحزب. خصصت لجنة كتلة مستوطنات تل موند أراضي «الوقف» القريبة لعدد من الموشافات المجاورة، وهو ما دفع كيبوتس تل إسحاق إلى مناشدة وزير الداخلية التدخل. وبالفعل بادر الأخير في 9 نوفمبر بتحذير وزارة الزراعة بأن هناك «نزاعاً على الأرض» وشيك الحدوث يمكن أن يؤثر في «الأمن العام»، وهو ما يقع في نطاق اختصاصه بصفته وزيراً للداخلية. وكان من جراء هذا التدخل أن خُصص جزء مناسب من أراضي «بركة رمضان»⁽¹⁴⁷⁾.

على الرغم من وقوع منازعات بين كيبوتسات في هذا الخصوص، فإنها تمكنت عادة من تسويتها فيما بينها من دون اللجوء إلى السلطات. وبصفة عامة يمكن القول إن الكيبوتسات تصرفت بشكل جيد. وعلى سبيل المثال، تلقى كيبوتس وادي حيفر (في منطقة حديرا) ما يقرب من 15 ألف دونم من إجمال 21 ألف دونم من الأراضي المهجورة في المنطقة (على الرغم من أن المستوطنة مثلت فقط ربع الـ 22 مستوطنة التي وُزعت بينها تلك الأراضي)⁽¹⁴⁸⁾.

انتهت المرحلة الأولى من تأجير الأراضي مع بداية العام 1949. وفي منتصف شهر مارس كان قد تم تأجير 680 ألف دونم للمستوطنات والفلاحين في الجليل، ومرج ابن عامر، السامرة، يهودا، ومداخل النقب الشمالية، وبُذر فيها ما يقارب 280 ألف دونم من المحاصيل الشتوية⁽¹⁴⁹⁾.

ومع ذلك، اتسمت آلية التأجير بالبطء، فضلا عن كونها مثيرة للجدل من الناحيتين القانونية والسياسية؛ فمصادرة وتخصيص الأراضي المملوكة للعرب - والتي وقع جانب منها في الجزء المخصص من قبل الأمم المتحدة ليكون تحت السيادة العربية - لم يتماشيا بشكل واضح مع القانون الدولي. أدت التعليمات التي جرى تبنيها في ديسمبر 1948 فيما يخص ممتلكات الغائبين إلى إزالة العقبات للتوصل إلى ترتيب أكثر فاعلية، وهو ما كان موجودا في ذهن بن غوريون منذ شهر فبراير. فلماذا لا تبيع الدولة الأرض للصندوق القومي اليهودي، ليؤجرها بدوره للمستوطنات؟ ستجني الدولة بذلك مبالغ كثيرة وتتحرر من عملية إدارة الأراضي المهجورة، تلك العملية المعقدة التي تتضمن مخاطر سياسية.

في هذا الخصوص من الجائز أن بن غوريون كان متأثرا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (149) الذي تبنى حق اللاجئين في «العودة» إذا ما رغبوا في ذلك، والذي أنشأ في الوقت ذاته لجنة الأمم المتحدة للتوفيق (PCC)، المخولة للوساطة والسعي إلى إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية، من خلال تسوية يمكن أن تتضمن عودة اللاجئين. وقد حمل القرار في طياته، على الأقل نظريا، تهديدا بفرض عودة اللاجئين أو أشار إلى ذلك، مما يكون قد دفع بن غوريون إلى التسريع من تسوية ملف القرى والأراضي العربية المهجورة⁽¹⁵⁰⁾. في الثامن عشر من شهر ديسمبر أخطر بن غوريون ويتز بأن الحكومة قررت أن تبيع للصندوق القومي اليهودي مليون دونم من الأرض بأسعار رخيصة، وستقوم بتوظيف حصيلة البيع لتشييد مستوطنات جديدة⁽¹⁵¹⁾. وبعد مرور ثلاثة أيام صاغ الفكرة بصفة أكثر رسمية خلال غداء جمعه مع كل من ويتز، غرانوفسكي، كابلان وأشكول: يشتري الصندوق القومي اليهودي مليون دونم من الأراضي من الدولة بسعر عشرة جنيهاات إسترلينية للدونم الواحد كدفعة تحت الحساب، وفي حالة دفع إسرائيل تعويضات أكثر من ذلك المبلغ، يسدد الصندوق مبلغ 20 جنيها إضافيا عن الدونم. وقد سأل ممثلو الصندوق عن قانونية هذه الصفقة وجاء رد بن غوريون بأن عليهم أن يكفوا عن التفكير بعقلية «ما قبل الدولة»، وقد انتهى المشاركون إلى الموافقة من حيث المبدأ⁽¹⁵²⁾، ولخص كل من بن غوريون وكابلان في السابع والعشرين من يناير 1949 شروط الصفقة⁽¹⁵³⁾، وفي اليوم التالي أرسلوا خطابا إلى ويتز يخطر بتنفيذها. وبدأ الصندوق القومي اليهودي في إيجار الأراضي، غالبا إلى المستوطنات الجديدة⁽¹⁵⁴⁾.

بحلول ربيع ومطلع صيف العام 1949 كانت أغلب عقود الإيجار التي وُقعت في الأعوام السابقة قد انتهت، وبدأت حملة أخرى للإيجارات شملت مليون دونم جديدة للزراعة اليهودية. وقد حثت الوزارة المستوطنات على زراعة المزيد والمزيد من الأراضي. كان هذا التوسع ممكناً نتيجة لتسريح القوات وتدفق المهاجرين، وتوقعت الوزارة تأجير مليون دونم أخرى خلال النصف الثاني من العام 1949⁽¹⁵⁵⁾. وصف ويتز توجه اليشوف بأنه ثورة زراعية تغير البلاد قائلاً إنه خلال سنوات الانتداب اشترى الصندوق القومي اليهودي الأرض بـ «القطع الصغيرة».

أما الآن فقد حدث تغير كبير أمام أعيننا. فقد اخترقت الروح الإسرائيلية العقبات، بثقة عالية، واستحوذت على مفاتيح الأرض، كما تم تحرير طريق النجاح من العقبات التي وضعها حراسه من الأعداء. الآن - وفقط الآن - حان وقت وضع خطط [إقليمية] مدروسة... لن تعود الأراضي المهجورة على الإطلاق إلى أصحابها الغائبين⁽¹⁵⁶⁾.

كانت عقود الإيجار التي وُقعت في صيف العام 1949 عادة لمدة عام. لم يكن الوضع السياسي - الجغرافي قد ترسخ بعد. أرادت السلطات الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الأراضي حتى يتم الاتفاق على ملكيتها، وإلى أن تصبح - سياسياً وقانونياً - مؤهلة لتوقيع عقود إيجار لمدة 49 أو 99 عاماً. كما أن التخطيط الإقليمي والحاجة إلى تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي للمستوطنات الجديدة مثلت اعتبارات مهمة يلزم التفكير فيها. عكست المخاطبات المتصلة بالإيجار المخاوف التي سادت بين المسؤولين من أن تتعلق المستوطنات العتيقة بشكل واضح بالأراضي التي منحت لها مؤقتاً لزراعتها⁽¹⁵⁷⁾.

إقامة مستوطنات جديدة

1948 - 1949

في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947، كانت هناك 279 مستوطنة في فلسطين، وخلال شهري ديسمبر ويناير 1948 التقى خبراء الاستيطان في حزب ماباي - لجنة شؤون الاستيطان والري - لصياغة خطة للاستيطان الزراعي والتنمية في الدولة

اليهودية الناشئة. وفي السابع عشر من شهر فبراير قدمت اللجنة إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب خطة للفترة 1949 - 1951 تستند إلى شراء 320 ألف دونم من الأراضي العربية لإقامة 162 مستوطنة جديدة بهدف تأمين الحدود الشمالية للدولة، فضلا عن تنمية الجنوب القاحل. وقد افترضت الخطة أن العرب سيبيعون أراضيهم للصندوق القومي اليهودي وأن تحديث الزراعة بين عرب إسرائيل سيتمكن العرب من البقاء على أراضٍ أقل مساحة، مما يعود بالنفع على الجميع⁽¹⁵⁸⁾.

على النحو الذي آلت إليه الأشياء، دخلت البلاد في حرب، واستولى اليشوف على كثير من الأراضي العربية، وسرعان ما صار قيد البحث مشروع استيطاني ضخم - سبق أن أجلت بدايته بسبب الحرب - يختلف بشكل كبير عن ذلك الذي وضعه مؤيدو الحزب في البداية. أقيمت ما يقرب من 135 مستوطنة جديدة في الفترة ما بين بداية القتال في نوفمبر 1947 ونهاية شهر أغسطس 1949، من بينها 112 في يونيو - 51 في الشمال (بين إجزم والحدود اللبنانية)، 27 في الجنوب، و34 في السهل الساحلي وممر القدس⁽¹⁵⁹⁾. أقيمت أغلب المستوطنات على أراض مملوكة للعرب، كما أن العشرات منها كانت في الأراضي المخصصة وفقا لقرار التقسيم للدولة الفلسطينية العربية.

تحتل إقامة مستوطنات جديدة، زراعية بشكل رئيسي، موقعا مهما في قلب الأيديولوجية الصهيونية والمشروع الصهيوني: فلقد جسدت المستوطنات الاندفاع لتحرير اليهودي الجديد من متاهات السياسات التجارية ووجود الطبقة المتوسطة الدنيا من خلال العودة مجددا إلى الربط بين اليهودي والأرض على النحو الذي كان عليه منذ 2000 عام. فالعمل في الأرض مثل الرمز والتجسيد للطموحات الوطنية اليهودية. ومع ذلك فإن الاستيطان الزراعي لم يكن فقط أمرا يتصل بالأيديولوجية، فالمستوطنات، التي كان أغلبها كيبوتسات، قد عمقت من السيطرة اليهودية على أجزاء من فلسطين، وتدرجيا جعلت من أجزاء أكثر من البلاد يهودية، أو على الأقل ليست «مطهرة من اليهود» (Judenrien). وفي خطط التقسيم المتعاقبة، حدد وجود سلاسل من المستوطنات ما ستكون عليه مناطق الدولة اليهودية المستقبلية. ففي نهاية المطاف المستوطنات كانت تعني السيادة. فكل مستوطنة جديدة أو سلسلة من المستوطنات كانت بمنزلة أساس لمطالبة بمنطقة جديدة، ويرتبط بذلك

القيمة العسكرية - الإستراتيجية للمستوطنات وقدرتها الاحتمالية، فعبر العقود صدت العناصر غير النظامية وتلك الساعية للسلب والنهب.

لم يكن هناك شيء يمكن أن يُظهر الأهمية السياسية والمغزى العسكري للمستوطنات أكثر من قرار التقسيم وأشهر القتال التي تلتها. تماشت خطة التقسيم بشكل كبير مع نموذج توزيع الاستيطان/ السكان في فلسطين، فالمناطق التي لم توجد بها، أو عمليا لم تكن بها، مستوطنات يهودية (باستثناء النقب) يتم تخصيصها بشكل تلقائي للسيادة العربية. وخلال الأشهر الأولى للحرب تداخلت مناطق القوة اليهودية مع مناطق تركيز المستوطنات.

ترك قرار التقسيم الذي قبله اليشوف على الفور - على مضض وإن كان بحماس - خارج الدولة اليهودية عدة سلاسل من المستوطنات - كتلة عتصيون جنوبي الضفة الغربية، مستوطنات الجليل الغربي، وعدة مستوطنات شمالي وشرقي القدس - ومنع، على الأقل خلال فترة انتقالية، الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المخصصة للدولة العربية. لكن مع تحول القتال إلى حرب واسعة النطاق حدث تغير في المواقف داخل اليشوف تجاه قرار التقسيم. فخطة التقسيم كانت حلا طُرح في وقت السلام للمشكلة الفلسطينية، وكان من شأن الحرب أن تقوض «قدسيتها». وكما سبق أن رأينا تحدث بن غوريون مطلع شهر فبراير عن الحاجة إلى إقامة مستوطنات في ممر القدس (منطقة يملكها ويقطنها العرب خُصصت لتكون تحت السيادة العربية) ⁽¹⁶⁰⁾. ومن جانبه دعا شكولينك (أشكول) إلى إقامة مستوطنات، خاصة في النقب، كرد على العنف العربي وكوسيلة لتقوية المطالب اليهودية في الأرض ⁽¹⁶¹⁾. ولقد وضع بن غوريون إستراتيجيته الخاصة بالعوامل الديموغرافية/ المستوطنات في خطوط عامة مستمدة من السياسة الواقعية:

اعتبارات الأمن تتطلب توزيعا [ديموغرافيا] آخر لليشوف... سننقل

عشرات الآلاف من الناس باتجاه الشمال والجنوب... ونوطنهم... لا بد

من تقوية النقب بالسكان والأسلحة والمواقع الحصينة ⁽¹⁶²⁾.

وقد أوضح بن غوريون أن المستوطنات كانت وسيلة في الصراع المسلح، وأنه يجب إقامة صف من النقاط [المستوطنات] في النقب، ووادي بيسان، والجليل. غير

أنه اعترف بوجود مشكلتين: افتقار اليشوف إلى التمويل والأيدي العاملة؛ كما أنه لم يتفهم الجميع أهمية إقامة المستوطنات في غمار الحرب⁽¹⁶³⁾. لكنه تفهم ذلك. وعلى هامش هجمات الهاغاناه في شهر أبريل 1948، ومن أجل تقوية الانتصارات المتوقعة، قال بن غوريون:

سوف ندخل إلى القرى الخالية ونستقر فيها. ستجلب الحرب معها كذلك تغيرات داخلية مواتية داخل تكوين اليشوف؛ فسيتحرك مئات الآلاف إلى المراكز الأقل سكانا [الأحياء] - إلى النقب والجليل ومنطقة القدس. وسنشفي الجسد اليهودي. أمر لم يكن في مقدورنا القيام به وقت السلام.

حدد بن غوريون خاصيتين لديناميكية الاستيطان خلال الأشهر التالية: الاستيطان في القرى المهجورة؛ والاستيطان في المناطق قليلة السكان اليهود (الجليل الغربي، الجليل الأعلى، وممر القدس)⁽¹⁶⁴⁾. وقد ذهب بن غوريون إلى القول إن النصر الحقيقي يتوقف على ديناميكية الاستيطان:

لن يكون في مقدورنا أن نكسب الحرب إن لم نتمكن خلالها من تسكين الجليل الأعلى، والأدنى، والشرقي، والغربي، والنقب، ومنطقة القدس، حتى وإن كان ذلك بطريقة مصطنعة، بطريقة عسكرية.

وقد تضمن ذلك، بالطبع، على الأقل اتخاذ إجراء يتصل بنقل السكان العرب من تلك المناطق⁽¹⁶⁵⁾.

دارت المناقشات المبدئية المتصلة بتنظيم تلك المشروعات الاستيطانية الجديدة أواخر شهر مارس⁽¹⁶⁶⁾. شكلت الهاغاناه «لجنة للمستوطنات الجديدة». وفي السابع من شهر أبريل أخطر يادين جاليلي بأن اللجنة وافقت على خطة لإقامة 34 مستوطنة في مواقع أوصى بها ويتز، 27 من بينها على أراض للصندوق القومي اليهودي واثنان على أرض مملوكة للعرب⁽¹⁶⁷⁾. بيد أن موارد اليشوف المحدودة والمعارك المستمرة (عملية نحشون والصراع حول مشمار هعيمك) وربما الاعتبارات السياسية قادت إلى تقليص الخطة، ونقل غاليلي في 12 أبريل أن اللجنة تقترح الآن 8 مستوطنات: «في بيت محسير، السريس، خربة الدوير، كفر مصر، خربة المنشية،

الطنطورة، برير، ميس [في إصبع الجليل]»⁽¹⁶⁸⁾. ولم يكن أي من تلك المواقع بعد في أيدي اليشوف، بل كان بعضها مملوكا يسكنه العرب. غير أنه في اليوم التالي استهل غاليلي الأمر بأن طلب إلى ويتز النظر في إقامة تلك المستوطنات «بأسرع وقت ممكن»⁽¹⁶⁹⁾.

من جانبها، كانت قيادة الهاغاناه واقعة تحت ضغط القادة الميدانيين. وفور علمه بقرار لجنة المستوطنات أرسل آلون بريقة إلى رئاسة أركان الهاغاناه مطالبا بـ «الإسراع في إقامة» مركز متقدم في برير من شأنه «أن يساعدنا في تأمين عملية النقل إلى النقب»⁽¹⁷⁰⁾. وقد طمأن غاليلي آلون مشيرا إلى أن ويتز «سبق أن تحدث مع سيرغي (ناخوم سريغ) في هذا الموضوع»، وأنه أخطر بالفعل المسؤولين المعنيون عن الإمدادات والتموين بهذا الشأن⁽¹⁷¹⁾. وفي ليلة 19/18 أبريل كان الموقع المتقدم - الذي سمي فيما بعد كيبوتس برور حايل - قد أنشئ بالقرب من قرية برير (التي ضاقت العمال اليهود بقذائف من الأسلحة الخفيفة)⁽¹⁷²⁾. وقامت قوات الهاغاناه بمهاجمة القرية والاستيلاء عليها بعد مرور شهر على ذلك (انظر عاليه). يذكر أنه قبل ذلك بعدة ساعات، يوم 17 أبريل، احتلت الهاغاناه مستوطنات جمعية المعبد الألمانية في فالدهايم وبيت لحم (بيت لحم الجليل)، وفي اليوم التالي دخل المستوطنون هذا الموقع ليجعلوا منه أول مستوطنة تقام أثناء الحرب⁽¹⁷³⁾. (استمر ضغط القادة العسكريين المحليين لإقامة المستوطنات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم طوال فترة الحرب. وعلى سبيل المثال، ضغطوا على يهوشوا إيشيل، خليفة مايكل شاهام ضابط المستوطنات التابع لقوات الدفاع الإسرائيلية، من أجل المساعدة في إقامة مستوطنة في ملتقى نهر الأردن و الطرف الشمالي من بحيرة طبريا بالقرب من الطابغة)⁽¹⁷⁴⁾. كما سعى القادة إلى تغيير المواقع المحددة للمستوطنات الجديدة)⁽¹⁷⁵⁾.

في الثاني والعشرين من أبريل، وافقت قيادة الهاغاناه على توفير الأيدي العاملة والمعدات اللازمة لبناء خمس مستوطنات جديدة، كلها على أراض مملوكة لليهود (أو أرض غير مملوكة للعرب) في: خربة الدوير، كفر مصر، معلول، أشرفية، ودالية الروحاء)⁽¹⁷⁶⁾.

كانت دالية الروحاء الواقعة جنوب شرقي حيفا يقطنها المزارعون المستأجرون. وقد ضغط ويتز على الهاغاناه والمستوطنين المحليين، في شهر مارس، لإزاحة هؤلاء

المزارعين عن المنطقة وإقامة مستوطنات جديدة بها. وبالتوازي مع ذلك طلب قادة الكيبوتسات في وادي بيسان إقامة مستوطنة في منطقتهم «كوسيلة لتحرير أرضنا [من العرب] ومنع عودة البدو الذين فروا إلى شرق الأردن»⁽¹⁷⁷⁾.

عينت رئاسة أركان الهاغاناه اللواء ميشائيل شيوختر (شاهام أو أزاريا) للإشراف على مشروعات الاستيطان الجديدة⁽¹⁷⁸⁾. كان عليه أن يعمل بالتنسيق مع إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية، والمركز الزراعي، والصندوق القومي اليهودي. وبمجرد توصّل تلك الأطراف إلى اتفاق لإقامة مستوطنة جديدة يتم الاتصال بحركات الكيبوتسات والموشاف لتوفير الأيدي العاملة. وقد بدأت تلك الحركات في التنافس فيما بينها على اختيار أفضل المواقع، مما أثار مخاوف الكيبوتسات القائمة بأن تخصص الأراضي الجيدة للمستوطنات الجديدة⁽¹⁷⁹⁾. وظهرت من جراء ذلك مجموعة من التوترات والصراعات الخفية.

في المقابل، كان لدى ويتز وهارتسفيلد مخاوف أخرى، فقد كانا يشعران باليأس إزاء تأخر عملية الاستيطان. مر شهر أبريل وجاء مايو، هجرت العشرات من القرى العربية ولم يحدث الكثير فيما يتصل بالمستوطنات الجديدة. شعر ويتز بأن اللاعبين الرئيسيين - من قبيل كابلان - كانوا يتجنبون اتخاذ القرارات ويفوتون فرصة كبيرة لإعادة تشكيل البلاد، وفي الوقت ذاته كان ويتز يتعرض لضغوط قوية من قبل الجماعات المحلية، من قبيل مندوبي وادي الأردن، اللذين أخبراه في الثالث من مايو أنه فرغت منطقتهم من العرب - سمخ، العبيدية، والسمرة [على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبريا]، وحثان الوقت للعمل في بناء المستوطنات، واللذين طلبا إقامتها في هربة الدوير والسمرة⁽¹⁸⁰⁾.

بمجرد انتصار الهاغاناه في عملياتها العسكرية الرئيسية خلال شهر أبريل 1948 هدد العناصر غير النظامية وجيش الإنقاذ، لقي مشروع الاستيطان زخما كبيرا. التقى كل من ويتز وهارتسفيلد بن غوريون وشكولنيك في السابع من مايو، ومجددا في التاسع من الشهر نفسه، وكان يادين حاضرا في الاجتماع الثاني. كان التركيز لا يزال على إقامة المستوطنات في الأراضي المملوكة لليهود وتلك الواقعة داخل حدود الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم، وصاغ ويتز خطة جديدة لإنشاء 42 مستوطنة، وقدمها هارتسفيلد إلى اللجنة المركزية لحزب ماباي: «يوجد الآن 24

موقعا [كلها داخل حدود التقسيم]... يمكننا إقامة المستوطنات بها غدا... فضلا عن عائد الاستيطان [الذي ستحققه تلك المستوطنات الجديدة] فهناك أيضا اعتبارات الأمن التي تحركنا وتعطينا الدافع». أما الثمانية عشر موقعا الباقية فقد طرحت لإقامة مستوطنات لأسباب أمنية، كما قال هارتسفيلد، ثمانية من بينها (في الممر، والجليل الغربي في أراض مملوكة للعرب) تقع خارج حدود التقسيم⁽¹⁸¹⁾.

في الوقت ذاته، عكف شاهام على صياغة خطة أكثر طموحا تشمل 82 موقعا بهدف «تقوية حدودنا». استندت خطته إلى «خطة التقسيم مع إدخال تعديلات ملائمة لرسم حدود أكثر موثاقاة للدفاع عن الدولة اليهودية، فضلا عن التغيرات التي وقعت نتيجة لنشاطنا العسكري وفرار السكان العرب...»، وبالنسبة إليه «كانت هناك ضرورة وفرصة لا تتكرر في المستقبل القريب لفرض حقائق على الأرض لا يمكن لأي تسوية سياسية في المستقبل أن تتجاهلها. ففرض ذلك الأمر الواقع سيكون له أكبر الأثر في تيسير عملياتنا العسكرية وتدعيم انتصاراتنا». وقد ذهب شاهام إلى التأكيد على أن الحرب قد طرحت مقتربا جديدا للحصول على الأرض، ليس من خلال الشراء كما كانت عليه الحال سابقا، لكن «عن طريق السيطرة العسكرية». وكتب شاهام أن «هدف مشروع الاستيطان هو «رسم الحدود» وفقا لقرار التقسيم وأيضا «لتصحيحها بما يتماشى مع الاحتياجات الإستراتيجية» و «إدراج كتل استيطانية تركت خارج حدود الدولة اليهودية»، فضلا عن «فتح طرق دائمة وآمنة... تهر إلى القدس». وكانت معظم المستوطنات المقترحة إقامتها على أراض مملوكة لليهود، غير أن الاقتراح تضمن أيضا بناء مستوطنات على أراض مملوكة للألمان، للدولة، وللعرب⁽¹⁸²⁾.

خلال إعدادهم تلك المشروعات الاستيطانية كان المسؤولون يفكرون من منطلق تدفق المهاجرين اليهود. وقد أوضح حاييم غفاقي، المسؤول بالمركز الزراعي، ذلك على النحو التالي:

إن إقامة الدولة وفتح الأبواب على مصراعيها أمام الهجرة الوافدة الضخمة في المستقبل غير البعيد تفرض علينا التخطيط لمستوطنات زراعية بزخم ونطاق لم يسبق لنا توقعه حتى الآن⁽¹⁸³⁾.

بيد أن اليشوف افتقر إلى الأدوات اللازمة والطاقة للانخراط في مثل تلك المشروعات الضخمة للاستيطان في وقت لاح في الأفق كل من الاستقلال والغزو العسكري العربي⁽¹⁸⁴⁾. فضلا عن ذلك، فإنه كما كان عليه الوضع بالنسبة إلى الطرد وتدمير القرى طفت على السطح سريعا الانتقادات لمشروعات الاستيطان المقترحة؛ حيث حذر ياكوف هازان (عضو ما بام) من إقامة مستوطنات على أراض مملوكة للفلاحين (رغم موافقته على إقامتها على تلك المملوكة للأفندية). وذهب قادة الحرون في ما بام بعيدا في النقد فتساءل ياكوف أميت: «هل يجب علينا أن نستفيد من تلك الفرصة المتمثلة في رحيل العرب لخلق حقائق جديدة تتمثل في إقامة مستوطنات؟»⁽¹⁸⁵⁾.

شحذت حلول الهدنة الأولى، منتصف شهر يونيو، همم جماعات الضغط في المستوطنات والقائمين على عمليات التنفيذ: فأخيرا كان من الممكن تحويل بعض موارد اليشوف عن مستلزمات الحرب. يضاف إلى ذلك أن وقف إطلاق النار زاد من احتمالية تسلل العرب للعودة إلى القرى، وكان من شأن إقامة المستوطنات المساعدة في تحييد ذلك الخطر. (كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس، كان ذلك هو الخط الذي اتبعه ويتز في حديثه مع بن غوريون، كما كان أيضا الخط الذي تبناه القادة المحليون للجماعة اليهودية في صفد، إفرايم فيجنسكي وغيره، للحديث مع أي شخص يرغب في الاستماع إليهم). على الرغم من أن بن غوريون كان يؤيد هذا الخط، فإنه أكد أن مشروع الاستيطان هذا - الذي يلزم تنفيذه بسرعة وبشكل ضخم - يلزم ألا تصاحبه دعاية كما كانت عليه الحال في الماضي: «فالمخاطر التي يمكن أن تحدثها الدعاية تفوق في وزنها المكاسب الممكنة... يجب علينا هذه المرة أن نلزم الصمت»⁽¹⁸⁶⁾.

في الحادي والعشرين من يونيو اجتمع كل من: ويتز، هارتسفيلد، يهودا هورين (مدير إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية)، ورعنان ويتز (نجل يوسف ويتز وسكرتير الإدارة) لوضع خطة بديلة مؤقتة تضمنت إقامة 19 مستوطنة، اثنتان فقط من بينها تقعان خارج حدود الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم، ومعظمها على أراض مملوكة لليهود⁽¹⁸⁷⁾.

في تلك الأثناء، بدأت أعداد المستوطنات في التزايد وإن كان ذلك ربما ليس بالسرعة وفي الأماكن التي رغب فيها كل من ويتز وهارتسفيلد، إلا أن الأمور بدأت في التحرك. فخلال شهر مايو شيدت حفنة ضئيلة من المستوطنات، عددها أقل من عدد أصابع اليد الواحدة في فالدهايم وشومرات (في الشمال) وبرير (برور حايل في الجنوب). وزاد العدد على الضعف في شهر يونيو - هاحوتريم (في نيوهيردورف 7 يونيو)، رشافيم وشلوحوث (10 يونيو)، نحشوليم (في الطنطورة 14 يونيو)، عين دور (على أراضي كفر مصر في الجليل 14 يونيو)، نيتسر سيريني (في بير سليم شرق الرملة 20 يونيو)، تيموريم (على أراضي معلول في الجليل 21 يونيو)، وفي كفر يافيتز (موشاف يقع على السهل الساحلي الذي هُجر في بداية الحرب وأعيد التوطين فيه في 29 يونيو)⁽¹⁸⁸⁾. وعلى الرغم من أنه أقيمت أغلب تلك المستوطنات على أراض مملوكة لليهود، فإنها تضمنت منذ البداية أراضي مهجورة من قبل العرب. ثلاث من بين المستوطنات الجديدة بنيت على أرض مملوكة للألمان (في بيت لحم، بير سليم، وفالدهايم)، وخمس من بين مستوطنات شهر يونيو - فضلا عن واحدة من تلك التي أقيمت في شهر مايو استوطنتها مجموعات من مابام. وخوفا من أصابتهم بالأمراض، جرى تحذير المستوطنين الجدد - وكان أغلبهم من الجنود - من الدخول إلى المنازل الموجودة بالموقع، وعدم استخدام دورات المياه المتاحة، وأن عليهم «حفر أخرى بديلة»، وأن عليهم تعقيم مياه الآبار قبل استخدامها، فضلا عن ضرورة قتل الكلاب الضالة⁽¹⁸⁹⁾. وقد حُدد موقع المستوطنات الجديدة على وجه الدقة بعد التشاور بين الجيش والوكالات المدنية المتولية التنفيذ (وبشكل أساسي يوسف ويتز) فضلا عن القادة المحليين المدنيين⁽¹⁹⁰⁾.

خلال شهر يوليو ظهرت خمس مستوطنات جديدة كلها على أراض مملوكة لليهود وتقع داخل حدود قرار التقسيم⁽¹⁹¹⁾. غير أن الضغط كان يتصاعد لبناء المستوطنات على الأراضي المملوكة للعرب فيما وراء خطوط التقسيم. فقد أسهمت انتصارات قوات الدفاع الإسرائيلية في منتصف شهر يوليو في إضافة أراض تمتد وراء خطوط التقسيم، وساد الشعور بأنه حتى يمكن الإبقاء عليها كان يلزم توطينها في أسرع وقت ممكن⁽¹⁹²⁾. وفي التاسع عشر من الشهر كتب بن غوريون في مذكراته أنه يلزم تدمير القرى الخالية، وأن المواقع الخالية يلزم توطين اليهود بها⁽¹⁹³⁾. وعقب

ذلك بيومين طالب شكولنيك بأن تؤسس - خلال يوم أو يومين - أربع مستوطنات في ممر القدس (قبل وصول مفتشي الهدنة التابعين للأمم المتحدة الذين ربما يرون في إقامة مستوطنات جديدة خرقاً للهدنة)، الأمر الذي وافق عليه كل من ويتز وهارتسفيلد، في وقت شكك فيه رئيس الوكالة اليهودية، غرانوفسكي، في «قانونية الاستيطان على الأراضي العربية». كما توقع ويتز أيضاً معارضة من قبل كل من سيزلينغ وبنيتوف⁽¹⁹⁴⁾.

خلال لقائه مع بن غوريون بعد مرور يومين، طلب ويتز اتخاذ قرارات مبدئية عما إذا كان اليشوف سيقسم مستوطنات فيما وراء حدود التقسيم، وإذا كان الأمر كذلك فهل يلزم التفرقة بين الأنواع المختلفة للأراضي المملوكة للعرب (أراض يملكها الأجانب، أو الأفندية أو الفلاحون). وفي حين تجنب بن غوريون تقديم إجابة مباشرة عن ذلك، فإنه دافع عن أهمية إقامة 10 - 12 مستوطنة جديدة بشكل فوري في الممر ومنطقة اللد - الرملة (وكلها تقع خارج حدود التقسيم). ووفقاً له فإنه يلزم «ترجمة الانتصارات العسكرية إلى إنجاز سياسي»⁽¹⁹⁵⁾.

في الثامن والعشرين من شهر يوليو قدم كل من ويتز، هارتسفيلد، وهورن إلى بن غوريون خطة معدلة (حيث إن الفتوحات الجديدة فرضت تحديث الخطط القديمة) تدعو إلى إقامة 21 مستوطنة أغلبها على أراض مملوكة للعرب في الممر، ومنطقة اللد - الرملة، والجليل الغربي⁽¹⁹⁶⁾. كما شرح ويتز في السادس عشر من شهر أغسطس الخطة لمجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي. وفي تغير مفاجئ في موقفه، أبرز غرانوفسكي الأهمية الإستراتيجية والسياسية للخطة، مركزاً على أن اليشوف سينتزع الملكية لبعض الأراضي العربية، والذي أطلق عليه «الفائض»، أما باقي الأراضي «بمنازلها وأشجارها» فلن تُمس وستترك جانباً للفلاحين والمزارعين المستأجرين «لحين عودتهم». وحينئذ سيدفع اليشوف ثمن الأراضي التي صودرت إلى العائدين، كما أنه سيساعد العرب على تحديث وسائل الزراعة والتحول من الزراعة «الممتدة» إلى تلك «المكثفة»، مما يجعل أرضاً أقل مساحة تنتج محاصيل أكثر⁽¹⁹⁷⁾.

تبنى قادة ما بام، في شهر يوليو، صيغة «الأراضي الفائضة» - التي كان ويتز أول من طرحها واستخدمها في يناير⁽¹⁹⁸⁾ - في منتصف يوليو تحدث سيزلينغ عن الحاجة

إلى مخططات «تنمية» من شأنها أن تمكن العرب من العودة. وبعد مرور أسبوعين أوضح حاييم كفري (من شخصيات مابام المحلية في وادي حيفر) أنه من خلال «إصلاح زراعي» و«تكثيف» الزراعة، يمكن في آن واحد تنحية مساحات من الأراضي المهجورة جانبا للعرب لاستخدامها لدى عودتهم، وتنفيذ مشروع استيطاني يهودي «عملاق»⁽¹⁹⁹⁾.

أدت خطة «إقامة 21 مستوطنة» إلى أن أصبح مابام مضطرا إلى مواجهة المعضلة الأيديولوجية المتمثلة في الاستيطان على أراض مملوكة للعرب وأراض مخصصة لأن تكون تحت السيادة العربية. وفي هذا الخصوص أيد الحزب استمرار التعايش السلمي العربي - اليهودي وعودة اللاجئين. غير أن كيبوتسات كل من أجنحة حزبي مابام هاشومير هاتزائير وأحدوت هعفودا، فضلت إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع تلك القائمة بالفعل، وأيضا التوسع في الزراعة اليهودية. نُظر إلى بناء مستوطنات جديدة - سواء على المستويين المحلي أو القومي - داخل أو خارج حدود التقسيم، على أنه يخدم المصالح الأمنية والإستراتيجية. وقد أوضحت صيغة «الأرض الفائضة» الطريق للحصول على كل شيء: فيمكن حماية المصالح الإستراتيجية والزراعية المتصلة بالأرض، وفي الوقت ذاته يمكن تنحية أراض جانبا لعودة ممكنة للاجئين. وفي جميع الأحوال فإنه سيتم تعويض العرب عن الأراضي التي تصادر، ومن ثم فإن الأمر يتصل، وفقا لوصف هازان، بـ «التنمية لمصلحة الشعيين»، أو كما صرح يعاري، قائد حزب مابام: «يجب علينا أن نحارب من أجل التنمية، وأن نكون في الوقت ذاته ضد الطرد (للعرب)». وهكذا بدا أن مابام قد وجد صيغة يمكنها أن تزاوج بين النفعية الإستراتيجية والاقتصادية من جانب، والتمسك بالمبادئ من جانب آخر⁽²⁰⁰⁾.

خلال الأسابيع الأولى من شهر أغسطس، أدخل كل من إيشيل وبن غوريون تغييرا جوهريا على خطة «إقامة 21 مستوطنة»، مركزين على الحاجة إلى كتلة من المستوطنات الجديدة في الجنوب⁽²⁰¹⁾. وفي العشرين من الشهر ذاته قدمت الجهات المنفذة للمستوطنات خطة معدلة تضمنت بناء 32 مستوطنة على أراض مملوكة للصندوق القومي اليهودي، والدولة، والعرب، وأكدت أن الاستيطان على الأراضي العربية سيكون فقط في المواقع التي تتوافر فيها أراض كافية لكل من المستوطنة

الجديدة وحياة السكان الأصليين في حالة عودتهم. وكانت المستوطنات الجديدة بالخطأ هي: خلدة (العربية، التي ستصبح لاحقا مشمار ديفيد)، خربة بيت فار (لل شحار)، بيت جيز (كيبوتس حاريل)، بيت سوسين (تعوز)، صرعة (كيبوتس لسورعة)، بيت محسير (بيت مائير)، ساريس (شورش)، كسلا (كسالون)، خربة دير همرو (غفعات يعاريم / إيتانيسم)، - وفي ممر القدس: فيلهما (بني أثاروت، محاني إسرائيل، بثروت إسحق)، الحديثة (بيت نحميا)، خربة زكريا / جمزو (غمزو)، خربة الكنسية / القباب (ميشمار آيلون، كفر بن نون) - وفي منطقة اللد - الرملة: لرازة / عمورية (تيروش)، الخيمة (كيبوتس ريفاديم)، بوقوسيا - صميل (سيغولا، لجالا)، زيتا (كيبوتس غالون)، حتا (رفاحا)، كرتيا (أوتزرم أو كوميميو)، الجلدية (لرحيا / شافير)، بشيت (ميشار / أسوريت / زخر دوف / شديما / كفر موردخاي) - وفي مداخل شمالي النقب: البروة (أهيهود / كيبوتس يسعور)، عمقا (عمقا)، خربة شيفيا (هين ياكوف / كيبوتس جعاتون)، خربة جليل (غورين)، إيريين، البصة (شلومي)، السميرية (كيبوتس لوحامي هاغيتاوت - ريغبا - وفي الجليل الغربي، وفي تمرين شمال غرب كيبوتس لافي) وعيلبون - في الجليل الشرقي.

لم تكن بعض المواقع المقترحة - مثل عيلبون - بعد بين أيدي إسرائيل، كما أن أهليتها وُصفت بذكاء بأنها «مواقع إستراتيجية» حيث إنها كانت تقع على امتداد خطوط الجبهة التي تكونت في نهاية صيف 1948 في مواجهة الجيوش الأردنية، اللبنانية، والمصرية. كما أن جميعها - باستثناء خمسة - تقع خارج حدود التقسيم. كانت ستبنى على 120 ألف دونم من الأرض، منها 23 ألفا مملوكة لليهود، في حين أن أغلبها كان على أراض مملوكة لعرب (58 ألف دونم) أو تابعة للأوقاف. وفقا لكابلان فإن تلك المستوطنات صُممت بشكل رئيسي لتأمين طريق القدس ولتقوية البنية الإسرائيلية على الجليل الغربي. ومن جانبه ذهب شتريت إلى أن الخطأ لا تنطوي على «إثم» حيث إن مالكي الأرض الأصليين سيعوضون. كما أيد سيزلينغ الخطأ لأسباب أمنية مؤكدا صيغة «الأراضي الفائضة»⁽²⁰²⁾.

إن التحول السياسي من مشروعات الاستيطان الجديدة التي طُرحت خلال شهري يوليو ويوليو إلى تلك التي خطط لها في شهر أغسطس كان واضحا: فالمستوطنات التي أقرت في منتصف الصيف أقيمت بشكل رئيسي على أراض مملوكة لليهود

وداخل الحدود التي تضمنتها خطة التقسيم، أما تلك التي أُقيمت خلال أغسطس - كيوتس ساعر إلى الشمال من نهاريا (6 أغسطس)؛ بئروت إسحق؛ بني أقاروت؛ محاني إسرائيل على أراضي فيلهلما (7 - 9 أغسطس)، كيوتس يفتاح على أراضي البليدة في إصبع الجليل (18 أغسطس)، نورديا في خربة بيت ليد بالسهل الساحلي (1 أغسطس)، كيوتس إسرائيل بالقرب من زرعين في مرج ابن عامر (20 أغسطس)، أوديم في وادي فالق جنوب نتانيا (29 أغسطس)⁽²⁰³⁾ - كانت في أغلبها على أراض غير مملوكة لليهود ولكنها داخل حدود الدولة وفقا للتقسيم؛ أما المستوطنات التي خطط لها في شهر أغسطس للأسابيع والأشهر التالية فقد كانت كلها تقريبا خارج حدود التقسيم واستندت بشكل كامل تقريبا إلى مصادرة أراض مملوكة للألمان والعرب⁽²⁰⁴⁾. كما أن أغلب المستوطنات الـ 32 كان من شأنهما تحصين الحدود الجديدة لإسرائيل والتأسيس لمطالبات تتصل بالمناطق التي تم الاستيلاء عليها حديثا في الجليل الغربي، ممر القدس، ومنطقة اللد - الرملة.

بيد أن المستوطنات المخطط لها لم تحل مشكلة «الفراغ» في المناطق الخلفية الناجم عن النزوح الجماعي، وهو ما أدى إلى نضوج التفكير حول «سلسلة ثانية». ففي الحادي عشر من الشهر قدم ويتز إلى بن غوريون مقترحا للتوطين في 50 قرية شاغرة بعد مصادرة الحكومة أراضيها وبيعها إلى الصندوق القومي اليهودي. وعلى الرغم من رفض بن غوريون لفكرة المصادرة الرسمية للأراضي وبيعها للصندوق باعتبارها مثيرة للجدل قانونا، فإنه لم يرفض مضمون المقترح المتعلق بتوطين القرى⁽²⁰⁵⁾. من جانبه، بدأ إيشيل في النظر في ملء الفراغات وراء خطوط القتال «من أجل تقوية نقاط الوصول إلى خطوط المواجهة»، وأعلن في مطلع شهر أكتوبر عن قائمة «تم إعدادها للاستيطان» الشهر السابق⁽²⁰⁶⁾. ومع ذلك فإن اليشوف عانى في خريف 1948 من نقص في الموارد اللازمة للتنفيذ الفوري حتى لخطة الـ 32 مستوطنة بكاملها، وقد أوضح إيشيل ذلك كما يلي:

إن حلقة الضعف في عملية إقامة مستوطنات على نطاق واسع تظل كامنة في مسألة الأيدي العاملة... ويضاف إلى ذلك أن الصعوبات في بناء التحصينات للمستوطنات الجديدة ليست بالضئيلة، بخاصة نتيجة الافتقار إلى المعدات الثقيلة⁽²⁰⁷⁾.

زادت حدة المواقف المناهضة للعودة خلال الأشهر التالية، كما أن مفهوم «الأراضي الفائضة» وفر ستارا من الدخان لأولئك الذين يعارضون العودة (بن غوريون، شاريت، ويتز، وكثير في مابام) مكنهم - من دون إخلال بالتوافق الوطني - من تنفيذ سياسة استيطانية كانت نتيجتها - وجزئيا من بين أهدافها - منع أي إمكانية للعودة. وكان ذلك أمرا مفهوما في دوائر مابام؛ حيث أقر يعاري بأن عملية التنفيذ كانت بين أيدي الأغلبية المعارضة للعودة، ومن ثم فإن صيغة «الأراضي الفائضة» كانت مجرد كلام زائف، وبالنسبة إليه فإنهم «يريدون إخفاء قضية العودة... من خلال اعتناق نظريات التخطيط والتنمية»⁽²⁰⁸⁾. ظل موقف أو مواقف مابام واضحة: من الناحية النظرية كان الحزب مضطربا ومنقسما، أما من الناحية العملية فكان مستعدا - كالآخرين - للمشاركة في زخم الاستيطان، وقد أوضح ذلك شلومو روزين - عضو كيبوتس أرتزي - «ليس أمامنا خيار؛ فعلينا الإسهام بنصيبنا في الاستيطان الدفاعي على طول الحدود، على الرغم من شكوكنا حول نوايا أولئك الذين يديرون دفعة الأمور...»⁽²⁰⁹⁾.

مثلت سياسة الاستيطان مقياسا للمواقف تجاه العودة، ففي منتصف شهر نوفمبر رصد كابلان أن معظم المستوطنات الجديدة كانت ستقام على «أراض مملوكة للعرب»، وبعضها على مواقع في القرى العربية. كما لاحظ سيزلنغ - بأسلوب نقدي شابهته مسحة من الرضوخ - أن المستوطنات قُدر إنشاؤها بالقرب من - وليس على أراضي - القرى، نظرا «إلى إمكانية عودة العرب واستقرارهم مرة أخرى هناك... أما الآن فإن هناك مشكلة [ترسيم] الحدود ومن ثم فإننا نتحدث عن التوطين في القرية العربية»⁽²¹⁰⁾.

مما لا شك فيه أن الخط الأيديولوجي لحزب مابام - الذي قدم كل من كابلان وشترت دعما له من وقت لآخر - أثر في سياسة الاستيطان وقيد بشكل مؤقت الاستيطان في مواقع القرى، مؤمنا بشكل نظري الحفاظ عليها للعودة والتوطين الممكن (على الرغم من أنه كان من المؤكد أن الحد من الاستيطان في أشهر اشتعال الحرب كان يرجع إلى النقص في الموارد). غير أن اختيار مكان وزمان إقامة المستوطنات كان متأثرا كذلك باعتبارات سياسية بشكل آخر، تتصل بتحديد الحدود النهائية للدولة. فالحديث الدولي عن قيام إسرائيل بالتخلي عن النقب - استنادا

إلى توصيات برنادوت - كان من شأنه أن جدد الاهتمام بتوطين المنطقة. فخلال شهر أكتوبر حث ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة - أبا إيبان - من نيويورك على القيام بـ «عمل [استيطاني] جاد» - على الرغم من أن آلون، الذي كان آنذاك قائد العمليات في الجبهة الجنوبية، رأى وفقا لبن غوريون أن الموقف العسكري «صعب» بما لا يسمح بالتفكير في مثل تلك الأعمال في المستقبل القريب⁽²¹¹⁾. غير أن فتوحات قوات الدفاع الإسرائيلية في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر من خلال عملية «حيرام» في الجليل وتوابع عملية يؤاف في الجنوب دفعت إلى التفكير في تلك الأمور، مما تطلب عملا فوريا لتدعيم قبضة إسرائيل على الأراضي التي جرى الحصول عليها حديثا ووضع اللمسات النهائية على الحدود. وقد ذكر كابلان أنه يلزم على الجيش أن يخصص جنودا لبناء المواقع على طول - وأسفل - الحدود اللبنانية (من قبيل تربخا، سروح)، وعلى طول خطوط القتال الجديدة في الجنوب (من قبيل بيت جبرين، هريبا)⁽²¹²⁾. وقد عكس ذلك القوة الدافعة للمذكرة التي أعدها إيشيل في مطلع نوفمبر والتي رسمت اتجاهات الاستيطان في الأشهر التالية. كتب إيشيل عن الحاجة إلى سلسلة من «10 إلى 12» مستوطنة على طول الحدود اللبنانية، ومن «5 إلى 6» أخرى في الجنوب الغربي (منطقة مجدل - هريبا)، فضلا عن مستوطنات بالقرب من التقاطعات الحيوية على طريق النقب، وفي ممر القدس⁽²¹³⁾. وعلى الرغم من أن غمار الحرب كان بالكاد قد هدأ؛ فإن القيادة الإسرائيلية كانت عازمة على ضم الأراضي التي استولت عليها أخيرا (بعضها خارج حدود خطة التقسيم) و«تهويد منطقة الحدود الشمالية»⁽²¹⁴⁾. وبهذا المفهوم لم يكن الاستيطان سوى الوجه الآخر لعمليات تطهير الحدود (انظر ما يلي) التي فرغت المناطق الحدودية من سكانها العرب الأصليين.

لم تكن مذكرة إيشيل سوى مجرد «فاتح للشهية»، أما الوجبة الرئيسية فقد تمثلت في خطة استيطان عملاقة تشمل كلا من الحدود الجديدة والمناطق الداخلية. فخلال شهر أكتوبر وبداية نوفمبر طاف كل من رعان، يوسف ویتز، إيشيل، وغيفعائي البلاد، وقدموا في 17 نوفمبر خطة لإقامة 96 مستوطنة (40 في الجليل الأعلى، 8 في «ممر القدس»، 40 في النقب ومداخله، 8 على ساحل البحر المتوسط)، وكتب كل من رعان وویتز: «أيا كانت الظروف التي تجعل من ذلك الأمر ضروريا،

فإن المستوطنة الجديدة يلزم أن تقام على مواقع القرى القائمة بالفعل - وهو السلوك الذي جرى تجنبه بشكل شبه كامل في السلسلة الأولى من المستوطنات. ولم يرد أي ذكر لفكرة «الأراضي الفائضة»⁽²¹⁵⁾.

بيد أن المعارضات السياسية والقيود المالية وتلك المتصلة بالأيدي العاملة، فضلا عن بعض التحفظات المحددة - على النحو الذي أورده يادين فيما يتصل بسبعة مواقع في الطرف الغربي من ممر القدس⁽²¹⁶⁾ - أضعفت الخطة الطموحة. فبداية، التقد سيزلينغ تجاهل وزارة الزراعة في عملية صياغة الخطة⁽²¹⁷⁾. ثم عارض كابلان، وكذلك سيزلينغ، خلال اجتماع لجنة رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الوطنية في 3 - 10 ديسمبر النص على إقامة مستوطنات في مواقع القرى العربية (التي كان بعضها لا يزال مأهولا). وأعاد كابلان التأكيد على ضرورة أن يُخصص «احتياطي أرضي» للعرب العائدين، الأمر الذي علق عليه ويتز بضيق قائلا: «كان عديد من الوزراء قلقين على إعادة توطين العرب أكثر منهم على توطين اليهود». وقد خشي وهتز من أنه في حالة تأخر التنفيذ «سيتمكن عديد من العرب من التسلل عائدين إلى قراهم». ومع ذلك خُفضت الخطة بمقدار النصف، وفي السابع من ديسمبر أقر مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي إقامة 41 مستوطنة - مع النص على أن يُخصص أراض للعائدين. وأعقب ذلك اعتماد لجنة رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الوطنية للخطة بتعديلاتها⁽²¹⁸⁾، كما اعتمدتها اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة في 17 ديسمبر وأقرت بضرورة ترك أراض للعرب العائدين وتجنب الاستيطان على مواقع القرى ذاتها، إلا إذا ما كان ذلك ضروريا لاعتبارات عسكرية تفرض العكس. وفضلا عن ذلك يلزم استثناء قطاع بعمق 8 - 10 كيلومترات على جميع الحدود من تلك الشروط⁽²¹⁹⁾.

كان ما حدث في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر انعكاسا لعلاقة تفاعل دياكتيكية بين مطالب المستوطنات القائمة بالفعل للحصول على مزيد من الأراضي، وحاجة الدولة إلى إقامة مستوطنات جديدة على طول الحدود فضلا عن ملء المناطق الشاغرة بالداخل لأسباب تتعلق باستيعاب الهجرة والأمن وترسيم الحدود؛ بالإضافة إلى المصادر المتاحة للمجتمع خلال الحرب؛ تقدم وتراجع الاعتبارات السياسية للحرب؛ الانتقادات القائمة والمحتملة للسياسات الإسرائيلية من قبل العالم الخارجي؛

ومجموعة من الضرورات الأيديولوجية المتضاربة. ومع ذلك، فإن خلاصة الأمر برزت بشكل صارخ خلال حديث دار بين يوسف ويتز وبن غوريون - مصدرى السلطة والسياسة - في 18 ديسمبر؛ حيث سأل ويتز عما إذا كان من اللازم خلال عملية التخطيط للمستوطنات تنحية «أراض فائضة» للعودة، وهو ما أجاب عنه بن غوريون بقوله: «ليس على امتداد الحدود، كما أننا سنأخذ كل شيء في كل قرية وفقا لاحتياجات مستوطناتنا. لن نسمح للعرب بالعودة»⁽²²⁰⁾. وفي نهاية المطاف، فإن شهورا من السعي إلى إضفاء الصفة الأخلاقية على الاستيطان من خلال صيغة «الأرض الفائضة» انتهت إلى لا شيء.

كان تدفق المهاجرين الجدد عاملا رئيسيا في الحث على المشروع الاستيطاني في نهاية 1948 وبداية 1949. فبمجرد أن استُنْفِدَ المتاح من أماكن الإقامة المناسبة في المدن (انظر ما يلي)، بدأ قادة البلاد ينظرون إلى المناطق الداخلية الريفية باعتبارها مركز استيعاب ضخما. وكما ذكر بن غوريون في منتصف ديسمبر 1948:

أضحت مشكلة السكن أكثر صعوبة. وأعتقد أنه سيكون علينا إيواء المهاجرين في قرى الجليل، فهذا أمر ضروري في ضوء نقص الشقق [في الحضر]... ومستوطنات الجليل يمكنها أن تستقبل عددا كبيرا من المهاجرين... وهذا الأمر مهم ليس فقط لحل مشكلة السكن، ولكنه مهم في حد ذاته. فهناك ظاهرة تسلل على نطاق واسع من قبل الجنود العرب، كما ان هناك مخاوف من أن تندلع حرب جديدة... ومن ثم فإن هناك حاجة إلى توطين الكثير من اليهود هناك وزراعة الأرض، حيث توجد مياه وفيرة في الجليل، والبلاد تحتاج إلى زيادة مصادرها [إنتاج الغذاء]. ومن الممكن توطين مئات الآلاف من اليهود في قرى الجليل... وهو ما من شأنه أن يغير الموقف بشكل كبير، من وجهة النظر الأمنية⁽²²¹⁾.

بناء على ما تقدم، أسهم توطين المهاجرين في قرى الجليل الخالية في توفير المسكن لمن لا مسكن لهم، وزيادة إنتاج الغذاء، ومنع التسلل، ووضع مزيد من العقبات أمام هجوم عربي مستقبلي.

خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 1948 ويناير 1949، تم تنفيذ الجانب الأعظم من الـ 32 مستوطنة التي جرت الموافقة عليها في شهر أغسطس (على الرغم من أن العمليات القتالية في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر قد أحدثت بعض التأخير). في شهر سبتمبر 1948 أنشئت خمس مستوطنات جديدة : كيبوتس غازيت (كيبوتس آرتزي، 10 سبتمبر) في الطيرة بشرق الجليل؛ بريا بت (هابوعيل هامزراحي، 21 سبتمبر في البرية جنوب شرق الرملة)؛ كيبوتس هاغوشريم (26 سبتمبر في الجزء الداخلي من الجليل إلى جوار قرية الخصاص المهجورة)؛ بيت مائير (27 سبتمبر في بيت محسير في الممر)؛ عميليم (30 سبتمبر في أبو شوشة جنوب شرق الرملة). وأنشئ خمس مستوطنات أخرى في شهر أكتوبر - كيبوتس جعتون (كيبوتس آرتزي 11 أكتوبر، في خربة سيفيا في الجليل الغربي)؛ كسالون (حيروت 11 أكتوبر) في كسلا، كيبوتس تسوفا (كيبوتس ميؤهاد 19 أكتوبر على أرض صوبا)؛ كيبوتس أرض إسرائيل (27 أكتوبر في بيت سوسين)؛ تل بوكر (سُمي بعد ذلك تل شاهار) (تابع لحركة الموشاف، 27 أكتوبر) في خربة بيت فار، وجميعها في ممر القدس.

خلال شهر نوفمبر أضيفت مستوطنة جديدة واحدة هي كيبوتس رافاديم (كيبوتس آرتزي، 20 نوفمبر) في الخيمة في الطرف الغربي من الممر. وفي شهر ديسمبر أسس ثلاث مستوطنات جديدة - بستان هغلل (1 ديسمبر) على أراضي السميرية في الجليل الغربي؛ كيبوتس مسغاف - ديفيد (تغير اسمه لاحقاً إلى مشمار ديفيد، 7 ديسمبر) في خلدة بالطرف الغربي من الممر؛ وكيبوتس تسورعة (7 ديسمبر في صرعة في ممر القدس).

شهد شهر يناير 1949 تأسيس 11 مستوطنة جديدة بعضها من قائمة الـ 32 والبعض الآخر من خطة جديدة تضمنت 41 مستوطنة جديدة - هبونيم (أعيد تسميتها لاحقاً لتصبح بيت هعيمك في كيبوتس ميؤهاد، 4 يناير) وأسست في كويكات في الجليل الغربي؛ ناتيفا (بوعالي أغودات إسرائيل، 4 يناير) في المخيزن جنوب رحوفوت؛ كيبوتس يسعور (في كيبوتس آرتزي، 6 يناير) وقد أسس في بروة شمال هرق حيفا؛ كفر روش هانيكرا* (هيفر هاكفتزوت، 6 يناير) - بالقرب من البصة في الجليل الغربي؛ هاشاهار (سُميت لاحقاً سيفسوف، هابوعيل هامزراحي، 11 يناير) في مصلصاف شمال غرب صفد؛ مفكعيم (هاؤفاد هاتزيوني، 12 يناير) في بربرة جنوب

المجدل (عسقلان) شمال قطاع غزة؛ كيبوتس ساسا (كيبوتس آرتزي، 13 يناير) في سعسع في الجليل الأعلى؛ كيبوتس كابري، هيفر هاكفتزوت، 18 يناير) في الكابري في الجليل الغربي؛ كيبوتس لوحامي هاغتأوت (كيبوتس ميؤهاد 27 يناير في أراضي السميرية في الجليل الغربي؛ بيت هعرافا (سُميت فيما بعد غيشر هزيف - 27 يناير) في الزيب بالجليل الغربي؛ يوسف كابلان (سُميت فيما بعد كيبوتس مجيدو، كيبوتس آرتزي 27 يناير)، في اللجون في الحافة الغربية مرج ابن عامر.

كان الجانب الأعظم من المستوطنات الجديدة من الكيبوتسات، التي أنشئ أغلبها من قبل الإسرائيليين المخضرمين، عادة من الكيبوتسات القائمة بالفعل أو بالماخ. غير أنه وبشكل متزايد كانت هناك مستوطنات أُسست من قبل مهاجرين جدد في ترشيحا؛ البصة؛ صفصاف في الشمال؛ وعافر، يافنى (يننى) والمجدل (عسقلان) في الجنوب⁽²²²⁾. وقد أُطلق على تلك المستوطنات الجديدة «مستوطنات استيعاب» كما اعتبرها إيشيل، بالنظر إلى حجمها، «العامل الرئيسي في تهويد جميع المناطق»⁽²²³⁾. وكان بعضها مستوطنات تعاونية (موشاف) وجرى تدعيمها من قبل حركة الموشاف التابعة لماباي. وقد اعتبرت تلك الحركة نفسها تقليدياً موضع التمييز بين مؤسسات الاستيطان وحركات الكيبوتسات التي كانت بشكل كبير تنتسب إلى مابام. فقد انتقدت حركة الكيبوتسات سعي مؤسسات الاستيطان إلى توطين المهاجرين الجدد - الذين لم تكن لديهم أي خبرة زراعية أو معرفة عسكرية - في مستوطنات على طول الحدود أو ليست بعيدة عنها⁽²²⁴⁾. غير أن ويتز وأشكول ظلا غير عابئين بذلك. في بداية شهر يناير 1949 وضعت وكالات الاستيطان خطة لإقامة 69 مستوطنة بحلول شهر يونيو. تقام 51 من بينها بواسطة الجنود الذين يسرحون ومجموعات المستوطنات القديمة، و18 بواسطة المهاجرين الجدد. وبالفعل فإنه بحلول ذلك الشهر أقيمت 54 مستوطنة (24 بواسطة مجموعات المستوطنين القدامى، 9 بواسطة الجنود الذين سُرحوا، 24 بواسطة المهاجرين الجدد). وفي ضوء الحقائق الديموغرافية المتغيرة مثل المهاجرون نسبة أكبر من المستوطنين الجدد بشكل فاق ما كان متوقعا في البداية. وجرى تشييد معظم المستوطنات - بشكل كامل أو جزئي - على أراض مملوكة للعرب. وقد ساعد في تسهيل هذه العملية الانتخابات العامة في شهر يناير، فقد خرج مابام من الحكومة في الائتلاف الذي

شكل في أعقابها وفقد سيطرته على وزارة الزراعة⁽²²⁵⁾. عادت الوزارة إلى سيطرة ماباي تحت رئاسة دوف يوسف. وفي منتصف يونيو 1949 كتب إيشيل مشيرا إلى تهويد الحدود الشمالية بالكامل من خلال «مستوطنات الاستيعاب» - الموشاف ومدن التنمية - من قبيل: ترشيحا؛ سحماتا؛ دير القاسي؛ تربيخا؛ ميرون؛ السموعي؛ الصفصاف؛ الرأس الأحمر⁽²²⁶⁾.

بدأت إدارة المستوطنات في الوكالة اليهودية خلال شهر أبريل 1949 في التخطيط لسلسلة جديدة من المستوطنات اعتمدت فقط على «العوليم»^(*) (المهاجرين)، حيث اختير 200 ألف للقطاع الزراعي، وجرى توطينهم غالبا في الموشاف المقامة بشكل كبير على الأراضي العربية المهجورة. وقد نُشرت الخطة في 14 يونيو تحت مُسمى: «مقترح لإقامة مستوطنات جديدة ولاستيعاب «العليا» في المستوطنات الزراعية - السلسلة «ب»». وعلى الرغم من أن المقترح تضمن التخطيط لبناء 83 مستوطنة، فإنه فقط بناء نصف هذا العدد، 42 مستوطنة، بحلول التاريخ المحدد نهاية شهر سبتمبر. وكانت المستوطنات التي أقيمت في الأشهر التالية - حتى مارس - بشكل كبير مستوطنات أسسها المهاجرون أو الجنود الذين سُرحوا بالتعاون مع عائلات المهاجرين⁽²²⁷⁾. ومع تنحية الجدل الأيديولوجي جانبا، فقد أقيم القليل من تلك المستوطنات على مواقع قرى عربية؛ واتضح خلال ذلك أن البنية التحتية الأصلية - المنازل - الطرق - مرافق المياه - غير مناسبة. واتضح أنه من الأسهل محو القرى أولا وبناء مستوطنات جديدة تماما مكانها أو بالقرب منها. وبحلول شهر سبتمبر 1949، انتقل المستوطنون إلى المبابي العربية الأصلية فقط في 27 من 131 مستوطنة أقيمت⁽²²⁸⁾.

استيعاب وتوطين المهاجرين الجدد

1948 - بداية 1949

أسست أغلب المستوطنات خلال العام 1948 على أيدي جماعات الشباب الرائدة المنبثقة عن حركات الشباب الاشتراكي في فلسطين أو المنتسبين إليها في الشتات؛ وشغل العديد منها، مثل المستوطنات الجديدة في ممر القدس وكيبوتس

(*) عوليم، أو عليا، أي الصعود بالعبرية. وهو مصطلح يشير إلى هجرة يهود الشتات إلى أرض إسرائيل ويعد من أهم مبادئ الفكر الصهيوني. ويقابله مصطلح «يريدا»، أي النزول، ويقصد به هجرة اليهود من إسرائيل إلى خارجها [المحررة].

يفتاح في الجليل، مجموعات من الجنود - غالبا من لواءات البلماخ - كجزء من /أو في نهاية خدمتهم العسكرية. كما أُقيم معظمها على نسق الكيبوتسات وظلت كذلك، وكانت تقع عادة خارج نطاق القرى المهجورة (وإن كانت غالبا على أراض مملوكة للعرب).

وقد اختلف الوضع تماما فيما يتصل بالمستوطنات المُقامة في العام 1949. وبالتأكيد أُسس عشرات من الكيبوتسات، غير أن الموارد البشرية القديمة لليشوف كانت قد استنزفت في المشروع الاستيطاني عام 1948، فضلا عن خسائر الحرب والحاجة إلى شغل الوظائف البيروقراطية في الدولة من قبل أشخاص على مستوى عال. وكما سبق أن رأينا فإن السواد الأعظم من المستوطنين عام 1949 كان من «العوليم» الذين تدفقوا على البلاد بغزارة منذ شهر مايو 1948. (خلال الفترة من 14 مايو 1948 وحتى 9 فبراير 1949 وصل 143 ألف مهاجر⁽²²⁹⁾، كما بلغ عدد الذين وصلوا في الفترة من مايو 1948 حتى ديسمبر 1951 ما يقرب من 700 ألف مهاجر). وكان هناك نوع من التبادلية في العملية؛ كانت الدولة في حاجة إلى ملء القرى الشاغرة، في الوقت الذي احتاج فيه المهاجرون إلى سقف فوق رؤوسهم - واشتغالهم بالزراعة، الذين لم يكونوا جميعا مؤهلين للعمل بها، تطلب تخصيص أقل قدر من الاستثمارات وفرصا عاجلة للعودة. كذلك كان بن غوريون، على النحو الذي سبق أن رأيناه، حريصا على نشر وتوزيع السكان اليهود؛ حيث إن خبرته في لندن أثناء الغارات الألمانية علمته قابلية تعرض التجمعات الكثيفة من السكان للخطر. وفُضلا عن ذلك فقد لزم التوسع في الزراعة لإطعام السكان المتزايد عددهم بسرعة. كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من المواقع التي جرى توطينها في عام 1949، فإن الجانب الأعظم من المواقع التي نفذت فيها خطة الـ 41 مستوطنة مملوء بالمهاجرين الجدد الآتين من أوروبا والناجين من معسكرات الموت التي أقامها هتلر، فضلا عن أولئك القادمين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بدا من الطبيعي والملائم توطين المهاجرين الجدد - الذين كانوا يتسمون بالفقر وغالبا لا يتحدثون العبرية وليس لديهم مهارات - في القرى المهجورة والضواحي الحضرية سواء مباشرة أو بعد فترة إقامة مؤقتة في مخيمات العبور (معبروت). لم

يتناسب أسلوب الحياة الجماعي والقاسي في الكيبوتسات ذات الخلفية الأيديولوجية إلا مع فئة قليلة من «العوليم»، ومن ثم جرى توطين أغلبهم في قرى زراعية شبه خاصة (موشافات) أو في المدن.

في فبراير 1948، توقعت السلطات المختصة باستيعاب الهجرة أن الموجة الأولى من المهاجرين - المنتهية في سبتمبر/أكتوبر 1949 - ستضم ما يقرب من 150 ألف فرد. ورأت أن ذلك سيتطلب «بناء ما يزيد على 60 ألف حجرة»؛ وقد ذهب التفكير آنذاك إلى البناء أكثر منه إلى الاستيلاء ومصادرة مساكن العرب⁽²³⁰⁾. غير أن التقديرات جاءت دون الواقع، فبحلول خريف 1949 كان أكثر من 200 ألف مهاجر قد وصلوا إلى البلاد. وفضلا عن ذلك فإن قيام اليشوف بتعبئة الموارد والطاقت للمجهود الحربي خلق مشكلة داخلية للمهاجرين (اليهود) أثناء القتال، وتدمير المستوطنات والمنازل خلال الحرب قد قلل من قدرة السلطات على إيواء هذا السيل من المهاجرين. وكان من بين نتائج ذلك إقامة مخيمات عبور مؤقتة ضمت (عادة في أوضاع سيئة) عشرات الآلاف من المهاجرين، أغلبهم من اليهود القادمين من البلاد الإسلامية ودول شرق أوروبا. (ظلت تلك المخيمات قائمة حتى بدايات الستينيات، على الرغم من أن معظمها كان قد جرى تفكيكه في منتصف الخمسينيات). تمثلت النتيجة الأخرى في التوطين المفاجئ للمهاجرين في القرى والمدن المهجورة.

في العام 1948 بدأت عملية إيواء المهاجرين في المساكن المهجورة في المدن أكثر منه في الريف. قد حدث ذلك غالبا فور هروب العائلات العربية من الأحياء العربية والمختلطة في المدن التي ضمت عربا ويهودا. ربما يمكن العثور على أول أثر لتلك السياسة في التعليمات التي أصدرها بن غوريون لديفيد شلتال (قائد الهاغاناه المعين حديثا في القدس في نهاية يناير 1948). فنظرا إلى أن بعض أحياء غرب القدس كانت قد هُجرت بالفعل، تضمنت أوامر بن غوريون أن يقدم شلتال على «توطين اليهود في كل منزل هُجر في الأحياء نصف العربية، مثل روميما»⁽²³¹⁾.

كانت لجنة الترانسفير الأولى التي أسسها ويتز هي أول من اقترح تبني الحكومة - كجزء من برنامج متعدد الجوانب لإعاقة عودة اللاجئين - تبني توطين المهاجرين في المنازل العربية المهجورة. في خطاب وجهه إلى ويتز، أوصي داني بـ «توطين اليهود في جميع المناطق المهجورة»⁽²³²⁾. تضمنت مقترحات اللجنة في مطلع شهر يونيو

«توطين اليهود في عدد من القرى والمدن لتجنب وجود فراغ»، وهو المقترح الذي وافق عليه بن غوريون وفقا لما أورده ويتز⁽²³³⁾. وخلال ذلك الشهر بادر الأخير أثناء جولاته عبر البلاد إلى أمر أو نصح القادة المحليين بتوطين المهاجرين في القرى الشاغرة. كما أنه ألح على الحكومة لتبني هذا التوجه⁽²³⁴⁾.

تمت أولى عمليات التوطين الضخمة للمهاجرين في المساكن العربية في وسط البلاد، في يافا وحيفا، حيث وجدت أكبر تجمعات المساكن المهجورة - وأكثرها عصرية. وكان لقرب الخدمات المحلية والبنية الأساسية من الأحياء المهجورة أثر كبير في تسهيل عملية التوطين. بدأت تلك العملية في أواخر شهر مايو؛ حيث أصدر شيرتوك (شاريت) وزير الخارجية أوامره إلى غيورا يوسفثال، رئيس قسم الاستيعاب بالوكالة اليهودية، بتجهيز المساكن في يافا (وفي قرية سلمة المجاورة المهجورة) للمهاجرين اليهود⁽²³⁵⁾.

كان من شأن الإجراء الأولي المتصل بإيواء اليهود من خطوط التماس في الأحياء والتجمعات الريفية المعرضة للخطر، والذين تركوا منازلهم نتيجة للحرب، أن يُعَبَّد الطريق أمام توطين المهاجرين في المنازل المهجورة. وفي منطقة تل أبيب شكل منزل هجره سكانه العرب في «صميل» أول منزل يصادر، في 11 ديسمبر 1947، من قبل بلدية تل أبيب لاستخدامه كمدرسة ومأوى لأطفال يهود اضطروا إلى ترك منازلهم من جراء الحرب وسُكنوا في مخيم بالقرب من القرية⁽²³⁶⁾. وفي نهاية شهر يناير نقلت عائلات يهودية من المشردين أو اللاجئين بأعداد كبيرة إلى الجماسين وصميل فور هجر سكان هاتين القريتين لهما بشكل كامل. وقد بدأ هذا التحرك قائد محلي للهاغاناه لم تكن لديه قوات كافية لترك حامية في هذين الموقعين ورأى أن إدخال اليهود إليهما يمكن أن «يسد الفجوة» في دفاعات تل أبيب، وبنهاية شهر فبراير كان في جماسين 170 - 180 عائلة يهودية⁽²³⁷⁾. وفي منتصف شهر أبريل نقلت 200 عائلة إلى داخل قرية شيخ مؤنس المجاورة والتي فر سكانها قبل ذلك بأسبوعين⁽²³⁸⁾. وبنهاية شهر مايو وُطنت 135 عائلة في سلمة⁽²³⁹⁾، التي استولت عليها قوات الدفاع الإسرائيلية في نهاية شهر أبريل. عندما تم دمج الجماسين في منطقة بلدية القدس - فبراير 1949 - كان يسكنها أكثر من ألف ساكن يهودي. كذلك أقدمت عائلات يهودية في الشهر ذاته - من دون تفويض من الوكالة اليهودية وإن كان بدعم من إدارة أملاك الغائبين - على الدخول إلى

الخيرية⁽²⁴⁰⁾، الواقعة إلى الشرق من تل أبيب، وبدأ المهاجرون في الاستقرار في يازرو في نوفمبر 1948 ليصل عددهم إلى 1700 فرد في نهاية شهر أبريل 1949⁽²⁴¹⁾. كذلك شهد شهر أبريل بدء دخول المستوطنين إلى ساقية (أو يهودا)، وفي يونيو حدث الشيء نفسه في كفر عانة المجاورة⁽²⁴²⁾. كما أنه خلال سبتمبر - أكتوبر 1948 استقر ما يقرب من 4 آلاف مهاجر في اليهودية (يهود)⁽²⁴³⁾.

كان بعض اليهود الأوائل الذين تحركوا إلى المنازل المهجورة في يافا أنفسهم من الذين شردوا من منازلهم في المدينة في بدايات القتال⁽²⁴⁴⁾.

بحلول بداية شهر مايو كان هناك 18 ألف يهودي «لاجئ» يعيشون في تل أبيب⁽²⁴⁵⁾. وفي بداية الأمر وافق بن غوريون على توطين اليهود فقط في جزء من يافا، حيث بقي ما يقرب من 4 آلاف عربي (أغلبهم في حي العجمي). في التاسع عشر من مايو، وبعد مرور ستة أيام فقط على احتلال الهاغاناه للمدينة، أصدر بن غوريون أوامره للعسكريين بترك المستعمرة الألمانية، إلى الجنوب من المنشية، لليهود المشردين. وقد أخبر مجلس الوزراء في 16 يونيو أن يافا ستصبح «مدينة يهودية»، ويلزم منع العرب من العودة إليها⁽²⁴⁶⁾. وفي بداية شهر يوليو كان قد وُطن ما يقرب من 150 عائلة مهاجرة ومشردة بالقرب، من المستعمرة الألمانية أو فيها. كما بدأت عائلات الجنود مناشدة السلطات الحصول على مأوى. وفي بداية ذلك الشهر طلب وزير الهجرة موشيه شابيرا من بن غوريون إتاحة مناطق أكثر في يافا - جباليا والمنازل شرق شارع الملك جورج - لتوطين اليهود؛ حيث إنه كان يتوقع أن يسفر إطلاق البريطانيين سراح اليهود المحتجزين في المعسكرات بقبرص عن موجة من المهاجرين الجدد. وتحدث الوزير عن تجهيز «ألفي شقة»، وهو ما وافق عليه بن غوريون⁽²⁴⁷⁾. من جانبه، تحدث وزير المالية كابلان بشكل عام عن «استثمار فرص الإسكان التي أصبحت متاحة نتيجة لتطورات الحرب» قائلا: «نريد الآن إدخال ألفي عائلة أخرى إلى حيفا وألف عائلة إلى يافا»⁽²⁴⁸⁾. وعلى الرغم من وجود مشكلة في توصيل المياه في بعض المناطق، وفر الحاكم العسكري لمدينة يافا، إسحق شيزيك، الألفي وحدة السكنية المطلوبة على الفور⁽²⁴⁹⁾. وعندئذ أضاف سكرتير مجلس الوزراء، شارييف، «600 حجرة [إضافية]» لإقامة موظفي الحكومة، وخُصص حي النزهة لهذا الغرض. استمر الجنود وموظفو الشؤون الاجتماعية في وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المختلفة - خصوصا لواء كريات- في الضغط للحصول على مساكن⁽²⁵⁰⁾. وبنهاية شهر

سبتمبر كانت قد وطنت 2400 عائلة يهودية في يافا⁽²⁵¹⁾. وفي تلك الأثناء كانت قوات الدفاع الإسرائيلية وبلدية تل أبيب قد أنهتا خلال الفترة يوليو- سبتمبر تدمير المنشية، التي لحق الدمار بمنزلها وبنيتها الأساسية خلال فترة القتال في شهر أبريل وبعده⁽²⁵²⁾. في الخامس والعشرين من شهر يوليو استقال شيزيك. وقد كان على خلاف منذ شهر مايو مع وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية والوكالات المدنية، والقائمين بأعمال السلب والنهب لحماية الممتلكات المهجورة في يافا. وربما لم يكن سعيدا بتوطين اليهود في المنازل المهجورة⁽²⁵³⁾، والذي سد بالفعل الطريق أمام عودة اللاجئين. وقد عين بن غوريون ماثير لانيادو خلفا له⁽²⁵⁴⁾، وأصدر إليه أوامر بـ «طرده العرب [المتبقين] من الأماكن التي سيُوطن اليهود بها»⁽²⁵⁵⁾.

طلب لانيادو من اللجنة العربية للطوارئ في يافا إخطار السكان بخطط التسوية، وأوضح أن هناك «العديد من الشقق الشاغرة في يافا... ونحن نحتاج إلى توطين عائلات بها... ومن المنظور الإنساني لا يمكننا أن نترك الناس [اليهود] من دون مأوى في وقت توجد فيه شقق شاغرة لا حصر لها [في يافا]». واختتم لانيادو قوله بمناشدة أعيان المدينة التعاون معه. ومن جانبهم سأل الآخرون عما إذا كان مشروع التوطين سيعتبر عليه «نقل العائلات [العربية] من مكان إلى آخر»، وهو ما رد عليه لانيادو بما يلي:

من المؤكد أنه ستكون مناطق خاصة باليهود وأخرى خاصة بالعرب، مما يعني أنه ستكون هناك عمليات نقل، غير أننا سنحرص على أن تتم تلك العمليات بالتفاهم مع الأشخاص آخذين في الحسبان عدد الأشخاص، ونوع العائلة... إلخ⁽³⁵⁶⁾.

في اليوم التالي عاد الأعيان، «وعبروا بقوة عن معارضتهم لأي نوع من التوطين [اليهودي] في يافا»، وهو ما رد عليه لانيادو بقوله إن الأوامر نهائية في هذا الصدد، ولكنه طمأنهم بأن العرب الذين سينقلون سيحصلون على إقامة تعادل، على الأقل ما يخسرونه، وفي كل الأحوال فإنه نتيجة لهذا النقل سينتهي بهم المطاف إلى العيش مع أهلهم⁽²⁵⁷⁾. عكف المسؤولون الإسرائيليون خلال الأسبوعين التاليين على التخطيط لتجميع العرب الباقين في جزء من حي العجمي، وتوطين المهاجرين في باقي المدينة، وقد جرى التنفيذ في الأسبوعين الثاني والثالث من شهر أغسطس⁽²⁵⁸⁾.

أثارت العملية انتقادات، فقد اشتكى إيرم، مدير إدارة تدعيم وتنظيم العلاقات بين اليهود والأقليات، في وزارة شؤون الأقليات، إلى شتريت من أنه يجري وضع حاجز من الأسلاك الشائكة بين المنطقة العربية والأخرى المحيطة، والمقرر أن تكون قريبا يهودية، الأمر الذي سيشترتب عليه خلق «غيتو، بما يثيره من تداعيات سيئة»؛ كما أن المنفذ من المنطقة العربية إلى البحر سيكون مغلقا «لأسباب أمنية». وذهب إيرم إلى القول بأن إسرائيل «تزرع بذورا مسمومة غير ضرورية، من دون سبب أو غاية»⁽²⁵⁹⁾.

توجه شتريت إلى يافا لمناقشة شؤون المدينة مع لانيادو والأعيان العرب، وقد اشتكى الآخرون بمرارة من خطط تجميع العرب والنقل من الديار، وهو ما رد عليه الوزير بأنه كان لدواع أمنية وأن الأشخاص الذين سيجري نقلهم سيحصلون على سكن لائق. وقد أخطر شتريت بن غوريون: «لقد نجحت في إقناعهم»، مضيفا أن «بعض المنازل يلزم الاحتفاظ بها كمخزون يمكن استخدامه لسد حاجات اللاجئين الذين قد يُسمح لهم بالعودة، كما أن عددا قليلا من كبار السن، الأعيان، وذوي الخطوة» سيُسمح لهم بالبقاء في منازل خارج منطقة التجمع. وقد كرر شتريت موقف الأعيان الذين قالوا إنهم يفضلون الموت على أن يُنقلوا للعيش

في صحبة من لا يرغبون فيهم، وإن كانوا عربا؛ حيث إن الأغلبية العظمى من الذين بقوا في يافا كانوا من بين الفقراء، ومن بينهم مصريون اتسمت عاداتهم الصحية بالسوء..⁽²⁶⁰⁾

بحلول 12 أغسطس كان قد نُقل 50 عائلة عربية إلى منطقة التجمع أو حُرِّكوا داخلها، في الوقت نفسه وُطن ما يقرب من 800 يهودي - معظمهم مهاجرون - في المدينة، أغلبهم في المنشية والمستعمرة الألمانية⁽²⁶¹⁾. وخلال الأيام التالية حُرِّكت 150 عائلة عربية إضافية إلى منطقة التجمع. وفي هذا الخصوص كتب لانيادو أن العديد من الأسر كانت سعيدة بالنقل، حيث انتهى بهم المطاف في منازل أفضل⁽²⁶²⁾.

وفي المقابل فإن 11 عائلة ظلت خارج منطقة التجمع، وداخل المناطق التي ستصبح قريبا يهودية، مما شكل مشكلة. ففي الوقت الذي طالبت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب بنقلهم، قاوم شتريت ذلك - بنجاح - قائلا إنه أعطى هؤلاء وعدا⁽²⁶³⁾.

تأخرت عملية التوطين اليهودي الضخمة نتيجة لضرورة تجميع العرب من جانب، وضعف البنية التحتية من جانب آخر، حيث كانت العديد من المنازل تتطلب التجديد. وفضلا عن ذلك ساد صراع على ثلاثة مستويات فيما يتصل بتوزيع المنازل، بين وزارة الهجرة التي مثلت احتياجات المهاجرين الجدد؛ والمؤسسة العسكرية التي سعت إلى الحصول على سكن لعائلات الجنود والوحدات العسكرية، والوكالات الحكومية الأخرى؛ والأشخاص، وبعضهم جنود أو أقارب جنود، الذين سعوا إلى الحصول على شقق ومنازل للاستخدام الخاص أو لتحقيق المكاسب. وهذا الصراع الذي انتقل إلى القدس وحيفا أدى إلى سيادة حالة كبيرة من الارتباك في يافا دامت أشهراً، حيث أضحى الوضع على أعتاب الفوضى.

في الوقت الذي كانت فيه احتياجات المهاجرين ملحة، ذهب الجيش إلى أن احتياجاته لها الأولوية وتلزم تلبيةها أولاً⁽²⁶⁴⁾. ومن ثم حجز 400 وحدة سكنية، ثم 900 وحدة إضافية للجنود وعائلاتهم، وكذلك لاستخدام الوحدات العسكرية⁽²⁶⁵⁾، غير أنه خلال الأسبوع الأول من أغسطس بدأ المهاجرون الذين نفذ صبرهم، وكانوا يقطنون المدارس وغيرها من المباني العامة، بـ «غزو» والاستيلاء على الشقق في يافا، مما أثار مخاوف الجنود الذين تلقوا وعوداً بالحصول على مسكن، وإن كان دوف شافير، المسؤول عن ممتلكات الغائبين، أصر على أن ينتظروا حتى تُخصَّص الشقق بطريقة منظمة بعد عملية التجديد، وعلى النقيض من ذلك شجعت وزارة الاستيعاب المهاجرين الجدد (العوليم) على الاستيلاء على الشقق، بما في ذلك داخل المناطق المخصصة لعائلات الجنود. وفي 1 سبتمبر نظم المسؤولون في الوزارة «غزوا» حقيقياً من قبل المئات من المهاجرين الجدد للمنازل المخصصة للقوات وعائلاتهم⁽²⁶⁶⁾. وقد حصلت عائلات المهاجرين على تراخيص من وزارة الهجرة بالاستيلاء على شقق معينة. لدى رؤيته أناساً ينقلون أشياء من مكان لآخر⁽²⁶⁷⁾، بادر عكيفا بيرستز، موظف وزارة الدفاع المسؤول عن مصادرة الممتلكات العربية، بتنظيم «هجوم مضاد» من قبل عائلات الجنود في حي جباليا. في الفترة من 8 إلى 10 أغسطس دخلت وحدات من البحرية والفرقة 34 منطقة غيتو العجمي واستولت على شقق؛ حيث إن الهدنة الثانية (19 يوليو - 15 أكتوبر) قد حررت العديد من الجنود من أعباء الخدمة على الخطوط الأمامية للقتال، وقد أثار ذلك مخاوف الضباط من أن يسفر الأمر عن صدامات بين الوحدات العسكرية

المختلفة⁽²⁶⁸⁾. ومن جانبه أرسل اللواء الثامن قواته «بكامل عتادها ومصحوبةً بسيارات مصفحة ومعدات إشارة كما هو معتاد خلال قيامه بعمليات عسكرية» لحراسة المنازل في مواجهة «غزو» المهاجرين، ولتأمين مساكن لعائلات جنوده. وقد تدخل أحد الضباط ونجح في إقناع القوات بنزع خوذاتهم والاستغناء عن السيارات المدرعة.

أطلقت القوات النيران بشكل متقطع في الهواء وفي اتجاه المقابر المجاورة، لنشر الخوف في صفوف المهاجرين الغزاة وأيضاً الوحدات المنافسة، وقد ألحق ذلك الضرر «بالصلبان وشواهد القبور»⁽²⁶⁹⁾. في تلك الأثناء بدأت عائلات المهاجرين الذين سبق أن تلقوا وعوداً بالسكن بالدخول إلى المنازل، ومنهم من لم يكن لديه ترخيص بذلك، واندلعت المناوشات بين تلك العائلات والجنود المكلفين بتأمين المباني ضد «الغزاة»، أياً كان نوعهم. بيد أن أي ضابط كان يحاول تسوية الأمور كان يُعتدى عليه بالضرب من قبل ضابط آخر دخلت عائلته إحدى الشقق⁽²⁷⁰⁾. وقد طلب شافير من يوسفثال أن يأمر المهاجرين بمغادرة المساكن⁽²⁷¹⁾، واشتكى لمجلس الوزراء من أن وزارة الهجرة قد أطلقت حملة توطين «من دون علمنا ومن وراء ظهورنا»⁽²⁷²⁾.

نتيجةً لما تقدم أمر دوري، رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية، بإجراء تحقيق داخلي حول المسؤولية العسكرية في المسألة، في الوقت الذي سعت فيه الحكومة ومسؤولو الوكالة اليهودية إلى صياغة تقسيم عادل للعقارات. قدم هوتير إيشاي، النائب العسكري العام. نتائج تحقيقاته في 15 و 17 سبتمبر في تقريرين⁽²⁷³⁾، غير أنه حتى قبل صدور التقريرين أدان بن غوريون «السلوك المتهور وإساءة استخدام السلاح من قبل القوات»، وطالب بتوقيع «عقوبة صارمة قصوى (المقصود بذلك تخفيض الرتب والسجن)» على المتهمين⁽²⁷⁴⁾. في غضون ذلك توصل المسؤولون في 12 سبتمبر إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في ترتيبات التقاسم التي سادت قبيل «الغزو»⁽²⁷⁵⁾. صدرت التعليمات إلى الجيش للقيام بتطهير يافا، الحي تلو الآخر، من كل «الغزاة» و«المناهبضون لهم»، ثم عقب ذلك إعادة توزيع المساكن وتوطين الجنود والمهاجرين والمسؤولين بما يتماشى مع الحصص المتفق عليها⁽²⁷⁶⁾. ومن جانبه أمر دوري بمحاكمة ومعاينة عدد من الضباط، بمن في ذلك نائب قائد العمليات في الكتيبة 89 باللواء الثامن⁽²⁷⁷⁾.

على الرغم من أنه استُعيدت درجة من درجات النظام، استمرت عمليات «الغزو» من قبل القوات، عائلات الجنود، والمهاجرين أشهراً؛ ولم يكن من شأن غضب بن غوريون

أو التحقيقات، أو الاتفاقيات بين الإدارات المساعدة على وقف ذلك. على سبيل المثال، استولت قوات الفرقة 89 على منزل في جباليا وطردت بالقوة مجموعة من النساء المنتسبات إلى حزب مزراحي. وفي الوقت ذاته عمدت مجموعة من جنود القوات الجوية إلى طرد قوات الكتيبة 41 من منزل آخر⁽²⁷⁸⁾. بعد مرور أسبوع التقى بن غوريون مجددا المسؤولين لمناقشة سبل كبح جماح «الغزوات»⁽²⁷⁹⁾. ومع ذلك استمرت الأمور على حالها. وقد كشف تحقيق لقوات الدفاع الإسرائيلية الشهر التالي عن أن مئات الشقق المخصصة للجنود مازال يحتلها المهاجرون، وأن الشقق المخصصة للموظفين مازال يحتلها الجيش. وقد أمرت رئاسة أركان الجيش بتصحيح الوضع⁽²⁸⁰⁾، ونجح عسائيل بن ديفيد، رئيس الشؤون الاجتماعية والثقافية بقوات الدفاع الإسرائيلية، في إخلاء العشرات من الشقق للموظفين، ولكنه اكتشف في الوقت ذاته أن المزيد من الشقق تم الاستيلاء عليها من قبل عائلات الجنود والمهاجرين. في 19 أكتوبر نظم بن ديفيد عملية مشتركة من الشرطة والجيش لطرد الأشخاص المسيطرين على شقق في بعض المباني في حي النزهة. وإزاء المقاومة التي أبدتها المسيطرون على الشقق كان على الوحدة اللجوء إلى القوة و«التحلي بالصبر». أخليت ثلاثة من أربعة مبان مستهدفة في العملية، ولكن بن ديفيد اكتشف أن الحاكم العسكري للمدينة نجح - بمساعدة الشرطة - في طرد عائلات الجنود من منازل أخرى قام بن ديفيد أخيرا بتخصيصها لهم. وعلى الرغم من إقدام الجيش على إزالة حواجز الطرق على مداخل يافا، والتي وُضعت في شهر سبتمبر، فإن ذلك لم يؤد إلى نتيجة. وقاد كل ذلك بن ديفيد إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن «تعدد السلطات يجعل من الصعب، بل ومن المستحيل، تنفيذ المهمة»⁽²⁸¹⁾. وقد كان ذلك أيضا هو نفسه رأي شارييف الذي كتب إلى كل من مجلس الوزراء ورئاسة أركان الجيش:

لقد حان الوقت لأطلعكم على فشلنا التام في حل مشكلة السكن لموظفي الحكومة ومكاتبها في يافا، وأعتقد أنه لم تعد ممكنة تسوية الأمور، ومن واجبي أن أخبر موظفي الحكومة (ما يقرب من 400 عائلة) أنه ليست هناك آفاق لحصولهم على شقق...

وذكر أن أيا من وكالات استيعاب الهجرة أو الجيش لم ينفذ وعوده، قائلا: «ليس لدي أي مقترحات أخرى؛ سبق أن تقدمت بكل ما يمكنني طرحه من مقترحات

بغير جدوى»⁽²⁸²⁾. وفي الثامن من شهر ديسمبر أصدر بن غوريون أوامره مجدداً إلى قوات الدفاع الإسرائيلية بوقف «غزو» الجنود للشقق والمنازل في المناطق المهجورة⁽²⁸³⁾. غير أنه بعد مرور يومين على ذلك قامت مجموعة من الجنود من الكتيبة 92، «مسلحة بالمدافع، والمسدسات والرشاشات» وحاصلة على تصريح من بن ديفيد، بالاستيلاء على منزل، «من أجل إيواء عائلاتهم» داخل مجموعة سكنية تحت سيطرة الكتيبة 141⁽²⁸⁴⁾. وقد ترتب على الضغط المستمر من أجل الحصول على المنازل والحجرات وإخلائها للاستخدامات والأجهزة المختلفة عمليات طرد - وإن كانت مؤقتة - للمزيد من السكان العرب المقيمين خارج «الغيتو»⁽²⁸⁵⁾.

في مارس 1949 لخص شافير، باشمئزاز، الوضع في المدينة بقوله: هكذا تم لوطين يافا بشكل فوضوي عبر «غارات وغارات مضادة» من قبل المهاجرين والجنود وغيرهم. ومن وقت إلى آخر أقدم «الغزة» على طرد العرب بقسوة، وذهبت بعض المنازل - على الأقل - إلى المستوطنين القدامى عن طريق علاقاتهم⁽²⁸⁶⁾. وفي الفترة من أبريل حتى أغسطس 1950 لم تعد يافا بلدية مستقلة، وحولت تل أبيب رسمياً اسمها إلى تل أبيب - يافا⁽²⁸⁷⁾.

كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى يافا سهل تركيز العرب المتبقين في حيفا، والذين بلغ عددهم 4 آلاف شخص، في وادي النسناس وشارع عباس، توطين المهاجرين اليهود (العوليم) في بداية شهر يوليو في الأحياء الشاغرة بالمدينة⁽²⁸⁸⁾. وفي الفترة من 1 يناير وحتى 1 أغسطس دخل البلاد 51 ألف مهاجر يهودي، ووفقاً لوزير المالية كابلان فإن الأعمال القتالية «سهلت بشكل كبير» عملية استيعابهم، لأنه «بسبب الحرب، وقعت بين أيدينا آلاف الشقق. وتحرك 12 ألفاً، أو 13 ألفاً وفقاً للبعض، من المهاجرين الجدد إلى حيفا منذ تحريرها... وتطالب سلطات المدينة بإرسال 20 ألفاً آخرين...»⁽²⁸⁹⁾. كان استيعاب المهاجرين في حيفا أكثر تنظيماً مما كانت عليه الحال في يافا، على الرغم من أنه كانت هناك - أيضاً - «غزوات» دورية من قبل الجنود - على النحو الذي حدث في 7 أبريل 1949، عندما أقدم جنود من اللواءين 7 و9 على الاستيلاء على عشرات الشقق الشاغرة في سوق شارع عباس الراقي بهدف إيواء الجنود السابقين المعاقين من الألوية السابع والتاسع والحادي عشر. وقد كان ديفيد أدلر، رئيس لجنة منطقة حيفا للمعوقين، هو من أخذ بزمام تلك المبادرة؛

حيث اتصل بالألوية المعنية طالبا مساعدتها في الحصول على مساكن لما يقرب من 150 شخصا من قدامى المقاتلين المعاقين الذين يقطنون فنادق لا يستطيعون سداد نفقات الإقامة بها. وعلى الرغم من تدخل الشرطة العسكرية بشكل سريع وإصدارها الأوامر للجنود بالمغادرة، فإن الكثير من المعاقين رفضوا الرحيل وبقوا في المكان⁽²⁹⁰⁾.

سارت عملية التوطين، في المدن وأيضاً في الريف، بشكل جاد نسبياً على خطى الفتوحات التي حققتها قوات الدفاع الإسرائيلية. فبعد مرور أقل من ستة أسابيع على الاستيلاء على الرملة سأل اللواء أفنر، رئيس عمليات الحكومة العسكرية، بن غوريون عن توطين المهاجرين الجدد في المدينة، مشتمكاً من أن كلا من شيرتوك وكابلان يعارض ذلك لأسباب سياسية⁽²⁹¹⁾. استمرت معارضة الوزراء فترة من الوقت، ودعمها بشكل واضح عزوف قوات الدفاع الإسرائيلية عن توطين المهاجرين الجدد بالقرب من الجبهة، غير أن احتياجات الدولة الوليدة كانت ملحة. وتوقع يوسف تال وقوع أزمة سكن، طالبا أن يقوم الجيش بـ «إخلاء» المساكن، ومقدراً أن ما سيكون متاحاً منها يسمح بإيواء ألفي عائلة في الرملة واللد⁽²⁹²⁾. في الخامس من شهر نوفمبر ناقشت اللجنة الوزارية المعنية بالممتلكات المهجورة الوضع في الرملة؛ حيث ذكر كابلان:

إن البلاد في وضع سيئ فيما يتصل باستمرار تدفق مهاجرين جدد. يلزم استثمار كل السبل المتاحة لإيوائهم، كما يجب إصدار تعليمات عامة للجيش بعدم تدمير منازل من دون سبب... حيث إن هناك 20 ألف شخص في مخيمات العبور⁽²⁹³⁾.

وفي 14 نوفمبر نُقل 300 من المهاجرين الجدد إلى المنازل الشاغرة في الرملة⁽²⁹⁴⁾، وبحلول شهر مارس 1950 وصل عدد اليهود فيها إلى 8600 فرد⁽²⁹⁵⁾. وخلال شهر ديسمبر 1948 رفع بن غوريون الحظر على التوطين في اللد، وبدأ المهاجرون الجدد الانتقال إليها في نهاية الشهر ذاته⁽²⁹⁶⁾. وبحلول شهر مارس 1950 بلغ عدد المستوطنين اليهود فيها 8400 مستوطن⁽²⁹⁷⁾.

جرت عملية التوطين في عكا، التي بقي بها 5 آلاف عربي، بشكل أكثر سرعة. ففي بداية الأمر قام القائد العسكري المحلي - الذي كان قلقاً على مستقبل العلاقات

اليهودية - العربية - بالتصدي لذلك، وشترت - الذي كان يخشى أن يتكرر في عكا ما حدث في يافا - نصح بالحكمة في هذا الخصوص⁽²⁹⁸⁾. وبالفعل أوصى الجيش في لحظة ما من شهر يوليو بنقل العرب المتبقين في المدينة إلى يافا، غير أن الوزراء رفضوا تلك الفكرة⁽²⁹⁹⁾. لكن بعد صدور قانون لتسوية المشاكل المتصلة بالنظام والعلاقات بين العرقيات المختلفة أعطى الوزراء (شترت، أفنر، شافير، وبن غوريون) في 18 سبتمبر إشارة البدء في التوطين⁽³⁰⁰⁾. ووصلت أول مجموعة من المهاجرين إلى المدينة في 6 أكتوبر 1948⁽³⁰¹⁾. وخلال الشهر ذاته بلغ عدد العائلات التي وُطنت في المدينة «أكثر من 100» عائلة مهاجرة. وقد أكد الحاكم العسكري للمدينة، الرائد ريخفام عامير، على ضرورة عدم إرسال المزيد من العائلات ما لم يتم الانتهاء من توفير الخدمات اللازمة وإنشاء جهاز شرطة مناسب. وقد كتب في هذا الخصوص: «إن التأخير في افتتاح المستشفى، وفي أعمال موظفي الصرف الصحي في الطرق، وافتتاح المدرسة ورياض الأطفال... كلها أمور مثيرة للقلق»⁽³⁰²⁾. ومع ذلك فإنه في 22 نوفمبر كان في عكا ألفا يهودي⁽³⁰³⁾. بيد أن الأمور لم تكن على ما يرام. اقتحم المستوطنون، وبشكل متكرر، المنازل ومكاتب قوات الفرقة 71 في المدينة لسرقة الأثاث والملابس. وكما كانت عليه الحال في يافا، أقدم المهاجرون على «غزو» المنازل بالقوة، مما حدا بعمليات الفرقة على التهديد «باتخاذ إجراءات مستقلة» إن لم يتم التعامل مع المشكلة⁽³⁰⁴⁾. وفي نهاية شهر أبريل 1950 بلغ عدد اليهود في عكا 4200 مستوطن⁽³⁰⁵⁾.

كان للالتماسات التي تقدم بها قادة الجماعة اليهودية في صفد، خلال شهري يونيو ويوليو 1948، الذين كانوا يخشون عودة العرب، أثر كبير في الإسراع في عملية توطين المهاجرين هناك⁽³⁰⁶⁾. غير أن المدينة كانت تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة وفرص العمل، مما أدى إلى تأجيل عملية التوطين. ومع ذلك فقد أفادت تقارير عن انتقال ألف مهاجر إليها مع بداية شهر نوفمبر، وبحلول شهر مارس 1950 وصل العدد إلى ثلاثة آلاف⁽³⁰⁷⁾.

في الخامس من ديسمبر 1948 أقرت اللجنة الوزارية المختصة بالممتلكات المهجورة التوطين في بئر السبع التي تم الاستيلاء عليها في 21 أكتوبر، بيد أن الجيش رفض تنفيذ القرار⁽³⁰⁸⁾، مما اضطر بن غوريون إلى التدخل مصدرا أوامره للقيادة العامة للجبهة الجنوبية بإخلاء «نصف المدينة». ومع ذلك فإن المشاكل المتصلة

بالبنية الأساسية أجلت التنفيذ، ووصلت أول دفعة مكونة من 17 عائلة مهاجرة إلى المدينة في 23 فبراير 1949، في حين تضمنت الخطط أن يصل عدد المستوطنين إلى ثلاثة آلاف بنهاية العام⁽³⁰⁹⁾.

في 31 ديسمبر 1948 اتخذت اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة قرارا بتوطين المهاجرين الجدد في مدينة مجدل (عسقلان)، التي تم الاستيلاء عليها في مطلع شهر نوفمبر وكان العرب لا يزالون يقطنونها. أوضح أفنر أنه يلزم أولا تكوين قوات الشرطة، فضلا عن قيام الوكالة اليهودية بتوفير الخدمات البلدية والاجتماعية، وعندئذ يكون في مقدور الحاكم العسكري المحلي أن يضبط إيقاع التوطين⁽³¹⁰⁾. وصلت أول دفعة من المهاجرين الذكور إلى المدينة خلال النصف الأول من شهر مارس، وبعد ذلك بأسبوعين تحركت عائلات بكاملها إليها⁽³¹¹⁾. وفي نهاية شهر أبريل بلغ عدد اليهود بالمدينة 300 مستوطن (إلى جانب العرب الذين بقوا فيها وبلغ عددهم 2500 فرد)⁽³¹²⁾. بدأت السلطات خلال شهر يوليو في توطين الجنود المسرحين من الخدمة وعائلاتهم في المدينة، وشهد شهر ديسمبر إقامة منطقة «غيتو» عربية بهدف إخلاء المزيد من المساكن لعائلات الجنود. وفي شهر يناير 1950 بلغ عدد السكان اليهود في المدينة 3 آلاف فرد من بينهم ألفان من المهاجرين الجدد⁽³¹³⁾. وكان من شأن عملية نقل العرب الباقين في المدينة إلى قطاع غزة (والقليل منهم إلى الرملة واللد) خلال عام 1950 توفير المزيد من المساكن لإيواء وتوطين اليهود (انظر ما يلي).

بدأت عملية توطين المهاجرين الجدد في بيسان لأول مرة في نهاية شهر أبريل 1949، وبحلول أبريل من العام التالي ضمت المدينة (التي سُميت بيت شيان) ألفي مستوطن يهودي⁽³¹⁴⁾.

في القدس بدأت عملية نقل العائلات اليهودية المشردة من منازلها من جراء القتال إلى المنازل العربية المهجورة منذ يناير 1948. وقد قدم أحد تقارير جهاز استخبارات الهاغاناه واقعة «دخول عديد من اليهود إلى منزل محمود» على أنها «بداية النشاط الاستيطاني اليهودي في حي روميما»⁽³¹⁵⁾. والأمر الذي يثير الدهشة أن لجنة الحي اليهودي المحلية توصلت في البداية إلى اتفاق مع أصحاب المنازل الذين رحلوا على أن تستأجر منازلهم، وبالفعل نقلت اللجنة العائلات اليهودية التي كانت قد هربت من حي نهالات إسحاق إلى هناك⁽³¹⁶⁾. غير أن

اليهود المشردين لم يكونوا دائماً سعداء بنقلهم إلى منازل العرب، والتي كانت في بعض الأحيان دون المستوى أو قريبة للغاية من الخطوط الأمامية للقتال. وعلى سبيل المثال فإنه بحلول نهاية شهر يناير 1948 اضطرت السلطات إلى نقل 35 عائلة من المشردين اليهود من نهالات إسحاق وبيت يسرائيل إلى المنازل العربية التي هجرت من فورها في الشيخ بدر⁽³¹⁷⁾. كما أنه خلال شهري فبراير ومارس أُعيد توطين اللاجئين اليهود من يمين موشيه - الواقعة على الجبهة - في منازل خالية في لفتا.

في بداية شهر يناير كان ما يقرب من 5 آلاف يهودي قد غادروا القدس في حين بلغ عدد الأشخاص المشردين 3400؛ وقد وُطن بعض هؤلاء - على الأقل بشكل مؤقت - في منازل عربية شاغرة، في حين انتقل البعض للعيش في تلك المنازل من دون ترخيص من السلطات، حاصلين في بعض الأحيان على تراخيص بأثر رجعي⁽³¹⁸⁾. وخلال شهري مايو ويونيو وُطن 1400 يهودي - سبق طردهم من الحي اليهودي في القدس على أيدي الجيش العربي بعد وقوعه تحت سيطرة الأردنيين في 28 مايو - في حي قطمون فور استيلاء الهاغاناه عليه. كما جرى كذلك توطين النساء والأطفال الذين تم إجلاؤهم (بشكل مؤقت) من الكيبوتسات في ممر القدس في الأحياء المجاورة؛ كذلك وُطن «اللاجئون» اليهود من مستوطنة عطروت - التي وقعت أيضاً في أيدي الأردنيين - في لفتا⁽³¹⁹⁾. وقد اتسمت الشهور التالية - خصوصاً خلال صيف وخريف 1948 - بعمليات «غزو» للمنازل العربية الخالية من قبل يهود القدس المشردين منذ وقت طويل وعائلات الجنود، بصفة خاصة في قطمون، وقد كان من الواضح عجز السلطات عن إيقاف هذه الأعمال مما اضطرها عادة إلى منح تراخيص في هذا الشأن بأثر رجعي. وكما كان الوضع في يافا، حظيت عمليات «الغزو» بتأييد - إن لم يكن بدفع - من قبل ضباط الشؤون الاجتماعية في قوات الدفاع الإسرائيلية الذين سعوا إلى حل مشاكل السكن لعائلات الجنود الذين لا مأوى لهم⁽³²⁰⁾.

بدأت عملية التوطين الضخمة للمهاجرين اليهود (العوليم) في الأحياء العربية من القدس بعد ما يقرب من شهرين إلى ثلاثة أشهر من بدء التوطين في يافا وحيفا، وقد عاد ذلك على الأرجح إلى خليط من الاعتبارات السياسية، والأمنية، والاقتصادية. كانت المدينة مقسمة إلى نصفين، حيث سيطرت قوات

الدفاع الإسرائيلية على الجانب الغربي والقوات الأردنية على الشطر الشرقي (مع وجود كتيبة مصرية صغيرة في الطرف الجنوبي منها). ووفقا لخطة التقسيم، كان من المفترض أن تكون المدينة منطقة دولية، ولأسباب مختلفة - بعضها ديني - ساد نوع من الحساسية الشديدة بين القوى الغربية وداخل العالم الإسلامي تجاه ما حدث في المدينة، والتي ظلت منطقة حرب يتبادل فيها الطرفان المسيطران على أجزائها إطلاق القذائف والطلقات النارية من وقت إلى آخر حتى حلول شهر نوفمبر. وقد أدت العمليات القتالية إلى إضافة مزيد من الضعف على اقتصاد المدينة، ما جعل من غير الممكن أن تتحمل توافد المهاجرين الجدد. ومن ناحية أخرى كان لدى الحكومة الإسرائيلية مصلحة في توطين أكبر عدد ممكن من اليهود في أحياء المدينة الشاغرة من السكان بهدف «تهويدها» وتأمين حصول إسرائيل عليها في إطار أي تسوية. كان من شأن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن في 30 نوفمبر 1948 أن يغير من الأمور إلى حد ما؛ حيث جعل من الممكن توطين اليهود بأعداد كبيرة في المنازل المهجورة في مناطق كانت غير آمنة لقربها من جبهة القتال⁽³²¹⁾.

خلال شهر سبتمبر، بدأت السلطات في عملية توطين المهاجرين الجدد في المنازل المهجورة بالمناطق العربية - خصوصا في المستعمرة الألمانية⁽³²²⁾. وبحلول شهر ديسمبر 1948 كان قد وُطِنَت 150 عائلة في قرية عين كارم العربية، الواقعة غرب المدينة والتي ضُمت لاحقا إلى نطاق البلدية⁽³²³⁾. وبنهاية شهر مارس 1949 كان قد تم توطين 4200 من المهاجرين الجدد في المدينة، وبشكل رئيسي في المستعمرة الألمانية؛ بقعة؛ وعين كارم⁽³²⁴⁾. أدت الاعتبارات المتصلة بترسيم الحدود دورا في عملية صنع القرار الإسرائيلية المتعلقة بالتوطين في أحياء القدس. ففي منتصف مارس 1949 طالب الحاكم العسكري للقدس اليهودية، العقيد موشيه ديان، بأن يُوطِن «المدنيون» على الفور في الأحياء الجنوبية: تلبوت ورمات راخيل (وهو كيبوتس أصابه الدمار من جراء الحرب ويقع في الطرف الجنوبي من المدينة) وأبو طور، وقد تمثل السبب وراء هذا الطلب - وفقا لديان- في أنه إذا ما زار الفريق المشترك للجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تلك الأحياء ووجدها خالية من المدنيين، فإن المنظمة ستُمارس الضغط [علينا] من أجل إخلاء المنطقة⁽³²⁵⁾.

بحلول نهاية شهر مايو كانت جميع الأحياء العربية في القدس الغربية قد جرى توطيئها - على الأقل بشكل جزئي - بيهود أغلبهم من المهاجرين الجدد (العوليم). وقد نقل مسؤول رسمي بوزارة الداخلية أن حي مصرارة (والذي سُمي فيما بعد موراشا) قد جرى توطيئنه بمهاجرين يهود قادمين من دول إسلامية، مضيفاً أنه يلزم كذلك توطيئ حي أبو طور إذا ما أرادت إسرائيل أن تحتفظ به⁽³²⁶⁾.

خلال صيف العام 1949 جرى توطيئ آلاف عدة من المهاجرين الوافدين من شرق أوروبا في دير ياسين، على الرغم من احتجاجات عدد من المثقفين المرموقين إلى بن غوريون - بما في ذلك مارتن بوبر وعكيفا إرنست سيمون. وقد كتبوا أنهم على الرغم من إدراكهم لمعاناة المهاجرين وحاجتهم إلى مأوى، فإنهم لا يعتقدون أن دير ياسين

هي المكان المناسب ... حيث إن دير ياسين تمثل نقطة سوداء في شرف الشعب اليهودي... ومن الأفضل ترك أرضها غير مزروعة وديارها غير مسكونة في الوقت الحالي، بدلا من القيام بعمل قد يتجاوز وزنه المعنوي الفائدة الفعلية له. حيث إنه إذا ما وُطئت دير ياسين بعد مرور عام على الجريمة، وفي سياق عملية الاستيطان، فإن ذلك سيشكل نوعا من الإقرار بالمذبحة.

وقد طالب المثقفون بأن تترك القرية خالية ومهجورة «كرمز مأساوي ... وكتحذير لشعبنا بأنه لا توجد ضرورات عسكرية أو عملية تبرر على الإطلاق مثل ذلك القتل الرهيب الذي لا تستفيد منه الأمة». وعلى الرغم من التذكير المستمر، لم يرد بن غوريون على هذا الخطاب، وأقيمت مستوطنة غيفعات شاؤول على الموقع نفسه وشملت مقرات لعدد من الوزراء واثنيين من كبار الرهبان، كما حضر عمدة القدس عملية تدشين البناء⁽³²⁷⁾.

بدأت عملية توطيئ العوليم في القرى المهجورة في الأشهر الأخيرة من العام 1948 في وقت بدأ فيه زخم الاستيطان من قبل المهاجرين الأوائل في التناقص وبعد استنزاف جميع إمكانيات المدن في مجال الإسكان. وقد قدمت توصية أولية إلى لجنة الحكومة العسكرية في 23 سبتمبر 1948 تقضي بتوطيئ المهاجرين الجدد في

القرى (في المساكن العربية الموجودة بالفعل). وحدد اللواء أفنر مجموعة من القرى رأى أنها مناسبة لذلك: عاقر؛ صرفند الخراب؛ بيت دجن؛ يهودية؛ زرنوقة؛ كفر عانة؛ أبو كشك (وتقع جميعا في مثلث تل أبيب/رحوفوت/الرملة)⁽³²⁸⁾.

بالقدر الذي كانت هناك حاجة ملحة إلى إيواء المهاجرين الجدد، كانت هناك أيضا الحاجة الملحة للدولة إلى ملء الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، خشية أن يكون عدم وجود سكان مدنيين سببا في تقويض المطالب الإسرائيلية للاحتفاظ بالأرض في أي مفاوضات مستقبلية. وفي هذا السياق اقترح ويتز التوطين الفوري لـ 36 موقعا مهجورا في الجليل: «إن هذا الفراغ، فضلا عن أنه يترك مساحة من الأسى [الذي يمكن نسبه إلى الجيش الإسرائيلي]، يعتبر نقطة ضعف تسمح بعودة اللاجئين العرب ... من خلال التسلل». وطبقا له فإن العوامل الطبيعية كانت تسهم في تدمير تلك القرى بشكل سريع - في وقت تواجه فيه إسرائيل مشكلة إيواء مئات الآلاف من العوليم⁽³²⁹⁾. وتبع هذا المقترح إصدار بن غوريون تعليماته في 23 ديسمبر إلى يوسفثال بإرسال «عشرة آلاف من المهاجرين الجدد» إلى قرى الجليل⁽³³⁰⁾.

صادف هذا التوجه معارضة سياسية من قبل مابام، عبر عنها بوضوح بنحاس غير (عضو كيبوتس معانيت) قائلا: «نحن كصهيونيين لم نفكر على الإطلاق في أن نووي مهاجرا يهوديا في منزل عربي طُرد صاحبه. للعرب الذين طُردوا أو فروا الحق في العودة إلى أرض إسرائيل. كما أن مشكلة «العودة اليهودية» لا يمكن حلها على حساب المساكن العربية»⁽³³¹⁾. وعندما اقترح أفنر أن يُوطن المهاجرون الجدد في قرى الحدود الشمالية: البصة؛ دير القاسي؛ ترشيحا (كان هناك ما يقرب من 700 عربي لايزالون يعيشون في الموقع الأخير)، طلب سيزلنغ تأجيل اتخاذ القرار. حيث إن توطين الرواد الأوائل المدربين عسكريا هو شيء، وتوطين مهاجرين غير مدربين هو شيء آخر⁽³³²⁾. اشتكى اللواء أفنر إلى بن غوريون من موقف سيزلنغ وتكتيكاته، ما دفع برئيس الوزراء إلى طرح الموضوع على المجلس في 9 يناير 1949، وأوضح آنذاك أن الوضع فيما يتصل بإيواء المهاجرين «كارثي»، وقد أيدت الأغلبية هذا الموقف وصوتت لمصلحة إيواء المهاجرين في القرى المهجورة في الجليل⁽³³³⁾.

ربما لم تكن معارضة سيزلينغ لتوطين المهاجرين الجدد في قرى الجليل فقط بسبب اعتبارات سياسية. فقد تكوّن تعبير عن العداء المتزايد كجمعيّتي الكيبوتسات المنتسبتين إلى مابام فيما يتصل بتوطين المهاجرين الجدد في الريف. فواقع الأمر أن الكيبوتسات لم تكن لديها أي مشكلة في توطينهم في المدن أو في استيعاب نسبة صغيرة منهم داخل الكيبوتسات ذاتها، وفي المقابل فإن التوطين الكثيف لهم في الموشافات مثل تهديدا لهيمنة حركات الكيبوتسات على الزراعة وعلى الوضع الجماعي في الإشوف. فنمو الموشاف سيكون من نتائجه التقليل النسبي لنفوذ الكيبوتسات السياسي والوطني، وربما - إذا ما حالف الموشاف النجاح - يهدد الكيبوتسات من الناحية الأيديولوجية كذلك، فضلا عن ذلك فإن الأراضي التي ستُخصص تخصيصها للموشاف، ستكون على حساب الكيبوتس.

أبدى ويتز - الذي برز بوصفه مؤيدا قويا للاستيطان الزراعي للمهاجرين الجدد - دهشته إزاء عدم قدرة أعضاء الكيبوتسات على إدراك أن إرسال المهاجرين الجدد إلى القرى المهجورة يمثل «الطريقة الرئيسية لتحويلهم إلى مزارعين». وفي هذا الخصوص شعر ويتز بأن قاطني الكيبوتسات يخشون أن يتبنى المهاجرون الجدد نموذج الموشاف للاستيطان (ما يبعدهم عن الزراعة) متسائلا: «أليس الكيبوتس هو وسيلة وأداة دولة إسرائيل؟» وأوضح أن الكيبوتسات كانت تعارض المستوطنات الجديدة للمهاجرين خوفا من أن يضطروا أنفسهم إلى مغادرة الكيبوتسات وينتقلوا إلى الموشاف. اختتم ويتز تحليله بالتعبير عن اقتناعه بأنه في جميع الأحوال ليس هناك بديل عن شغل القرى المهجورة⁽³³⁴⁾.

إن العداء الخفي بين الكيبوتسات ومستوطنات المهاجرين الجدد (العوليم) كان يطفو على السطح من وقت إلى آخر في شكل عنيف وواضح فيما يتصل بالأرض، وعلى سبيل المثال، اشتكى كيبوتس عميليم غيزر، في الطرف الغربي من القدس، في شهر يوليو 1949 من أن المستوطنين في القباب يمنعون أعضاءه من حرث الأراضي الذين حصلوا عليها من وزارة الزراعة⁽³³⁵⁾.

برزت مشكلة إضافية من جراء افتقار بعض المهاجرين الجدد إلى الدافع. فنتيجة لعدم خبرتهم في المجال الزراعي وتفضيلهم العيش في رفاة المدن، هجر بعض المهاجرين المواقع التي جرى توطينهم بها، كما كانت عليه الحال في البرية،

التي جرى توطينها في سبتمبر 1948 بالقرب من الرملة⁽³³⁶⁾. بيد أنه بشكل عام بدأت مستوطنات المهاجرين الجدد في التماسك نظرا إلى أن البديل الوحيد لأغلب قاطنيها تمثل في البقاء في مخيمات العبور.

تضمن تقرير أعده يوسف تال في أبريل 1949 الإشارة إلى أنه من بين الـ 190 ألفا من المهاجرين الجدد الذين وصلوا منذ قيام الدولة، تم توطين 110 آلاف منهم في المنازل التي هجرها العرب. أغلبهم في الأحياء العربية السابقة في يافا والمدن المختلطة؛ في حين وُطن 16 ألفا في المدن (الرملة، اللد، وعكا؛ و18,800 في القرى المهجورة)⁽³³⁷⁾. بحلول شهر مايو ارتفع عدد أولئك الذين جرى توطينهم في القرى المهجورة إلى 25 ألفا⁽³³⁸⁾. وفي 27 مايو جرى توطين مهاجرين جدد في 21 قرية هجرها العرب - بما في ذلك المسمية الكبيرة، عاقر، زرنوقة، يبنى، قطرة (في الجنوب)؛ إجزم، عين حوض (في السهل الساحلي)؛ ترشيحا، صفصاف، تريخا (في الجليل)، دير طريف، بالقرب من اللد. كما جرت الترتيبات للتوطين في ست قرى أخرى، بما في ذلك دير ياسين، في الأيام التالية⁽³³⁹⁾.

دخلت أول دفعة من المهاجرين الجدد إلى عاقر في بداية شهر ديسمبر 1948؛ وبحلول شهر أبريل 1949 بلغ عددهم ألف فرد⁽³⁴⁰⁾. وفيما يتصل ببنى المجاورة (يافني) فقد وصلها المهاجرون في نهاية ديسمبر 1948؛ وبحلول شهر يناير 1950 بلغ عدد سكانها 1500 نسمة⁽³⁴¹⁾. كما بدأ وصول أوائل المهاجرين إلى الطيرة، جنوب حيفا، في فبراير 1949 وبحلول أبريل من العام نفسه بلغ عددهم ألفي مستوطن⁽³⁴²⁾. استقرت مجموعة صغيرة من المهاجرين (الآتين من اليمن) في الخالصة خلال أغسطس 1949. وعلى الرغم من سابق تخطيط إدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية لها بأن تكون مستوطنة زراعية، فإنها أضحت مع الوقت مدينة نامية تحت اسم كريات شمونا⁽³⁴³⁾. وخلال الأشهر التالية، ومع تشبع المدن بالسكان، أعيد ملء عشرات القرى المهجورة بمهاجرين جدد، حيث كانت الدولة الجديدة تبذل كل الجهود لإيواء المهاجرين المتدفقين إليها.

الموجة الثالثة الأيام العشرة (9 - 18 يوليو) والهدنة الثانية (18 يوليو - 15 أكتوبر)

انتهت الهدنة الأولى في الثامن من شهر يوليو مع بدء الجيش المصري القتال على الجبهة الجنوبية، وفي اليوم التالي انتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى وضعية الهجوم على كل من الجبهتين الشمالية والوسطى. وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي فشل خلال هجومه المضاد في الجنوب - تحت الاسم الرمزي عملية آن - فار (عملية مناهضة فاروق) - في إقامة ممر أرضي يصل بين السهل الساحلي الواقع تحت السيطرة اليهودية والمستوطنات المحاصرة في النقب، فقد تمكن بالتعاون مع لواء النقب من مد سيطرته إلى مداخل النقب الشمالية والاستيلاء على سلاسل من القرى، بما في ذلك المسمية الكبيرة، التينة، قزازة، تل الصافي، قسطينة، الجلادية، جسير، حتا، الأمر الذي أضعف خط تحصينات

«سار عدد ضخم من السكان الواحد تلو الآخر. كانت النساء مثليات بالصرر والحقائب فوق رؤوسهن، والأمهات يجررن أطفالهن وراءهن.. ومن وقت إلى آخر سمع صفيح طلقات الرصاص التحذيرية.. وأحيانا برزت في أعين أحد الصغار نظرة حادة، وكأنه يقول: «نحن لم نستسلم بعد، وسنعود لمحاربتكم»

شماريا غوتمان
ضابط مخبرات
في جيش الدفاع الإسرائيلي

الجيش المصري بدءاً من مجدل (أشكول) حتى تلال الخليل (مرورا بالفلوجة وبيت جبرين). أما في الشمال، حيث كان تدور عملية ديكل (شجرة النخيل)، فقد استولت قوات الدفاع الإسرائيلية على أجزاء من الجليل بما في ذلك مدينتا شفا عمرو والناصرية. بيد أن النشاط الرئيسي لقوات الدفاع الإسرائيلية كان في الوسط، حيث صُممت عملية داني من أجل فتح وتأمين طريق تل أبيب/القدس بشكل كامل، ودفع الجيش العربي إلى التراجع من المناطق الواقعة إلى جوار تل أبيب عن طريق الاستيلاء على اللد والرملة، وبعدهما اللطرون ورام الله. غير أن العملية تمكنت من تحقيق أهدافها الأولى فقط بالاستيلاء على سهل اللد/الرملة بما في ذلك مطار اللد (اليوم مطار بن غوريون الدولي).

العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية في الفترة من 9 إلى 18 يوليو والتي أثارتها عدم رغبة العرب في تجديد الهدنة التي دامت لفترة ثلاثين يوماً، وذلك من خلال الهجوم الوقائي الذي شنّه المصريون في الجنوب، أسفرت عن موجة جديدة كبيرة من اللاجئين الذين فروا بشكل رئيسي إلى شرق فلسطين الواقع تحت السيطرة الأردنية، والجليل الأعلى، ولبنان، وقطاع غزة الخاضع للسيطرة المصرية.

قيل بدء هذه الجولة من القتال، التي اصطلح المؤرخون الإسرائيليون على تسميتها «الأيام العشر»، أصدر بن غوريون تعليماته إلى قوات الدفاع الإسرائيلية لتعميم أمر على كل الوحدات فيما يتصل بالسلوك تجاه التجمعات العربية، وقد تضمن الأمر، الذي وقعته اللواء أيلون «باسم رئيس الأركان»، ما يلي:

يُحظر في خارج أوقات القتال الفعلي تدمير، أو حرق، أو هدم
المدن والقرى العربية، أو طرد السكان العرب من القرى أو أحياء
المدن واقتلاع السكان من أماكنهم من دون ترخيص خاص أو أمر
صريح من وزير الدفاع في كل حالة على حدة. وسيحاكم كل من
يخالف هذا الأمر⁽¹⁾.

كان الأمر المشار إليه بمنزلة استجابة للضغوط السياسية التي مارسها الجناح اليساري، كما أنه فهم، على الأقل في الرتب العليا بقوات الدفاع الإسرائيلية، على هذا النحو أكثر منه انعكاساً لتوجه حقيقي لدى بن غوريون أو رئاسة الأركان. ومع

الموجة الثالثة

ذلك فإنه وصل إلى كل التشكيلات ومراكز القيادة، ومثل، على الأقل من الناحية الرسمية، عقبة أمام العمليات التي تهدف إلى الإسراع في الهروب الجماعي والتدمير غير المرخص به للقرى⁽²⁾.

خلال فترة «الأيام العشرة» تمتع كل من بن غوريون وقوات الدفاع بدرجة كبيرة من الحرية في وضع وتنفيذ السياسة تجاه التجمعات التي يسيطر عليها من دون تدخل أو تعليمات من قبل مجلس الوزراء. تلك السياسة، كما سنرى فيما بعد، اتسمت بالتضارب والتلقائية والتأثر بالملابسات. وتأثرت النتيجة - نتائج مختلفة باختلاف الأماكن - بمجموعة من العوامل جاء في مقدمتها الهوية الدينية والعرقية للمناطق التي جرى الاستيلاء عليها، الاعتبارات الإستراتيجية والظروف التكتيكية الخاصة بكل منطقة، آراء بن غوريون في الحالات التي عرضت عليه أو تلك التي كان مهتما بها، وحجم ونوعية المقاومة في كل منطقة، وطبيعة ونزعات بعض قادة قوات الدفاع الإسرائيلية. وبناء على ما سبق كانت المحصلة إفراغ الرملة، واللد، وتل الصافي تماما من سكانها العرب، في حين بقي السواد الأعظم من المسيحيين والدروز في الجليل الغربي والأدنى وسُمح لهم بالاستمرار في العيش هناك.

الشمال

نصت الأوامر التنفيذية لعملية ديكيل على «مهاجمة قوات القاوقجي» - وحدات جيش الإنقاذ - في الجليل الغربي وداخل وفي محيط الناصرة - و«تدميرها بالكامل». ولم يكن هناك نص صريح حول كيفية معاملة المدنيين في تلك الأماكن⁽³⁾. بيد أن المدنيين كانوا بالفعل تحت ضغط من قبل القاوقجي، قبيل بدء العملية في 9 يوليو، للقيام على الأقل بعملية إخلاء جزئية لمنازلهم. ففي 24 يونيو أمر جنود حامية معلول والمجيدل القرويين بـ «إجلاء نسائهم وأطفالهم مع كل ممتلكاتهم». كما صدرت أوامر مشابهة للقبائل البدوية عرب المزاريب وعرب الجاموس. (أيضا بأن يرسلوا شبابهم إلى معلول للانضمام إلى قوات القاوقجي، الأمر الذي «رفضوه خوفا من جيرانهم اليهود»). وبالفعل غادرت قبيلة المزاريب وقبيلة أخرى المنطقة تلك الليلة⁽⁴⁾. توقع القاوقجي نهاية الهدنة واستئناف عمليات القتال وبدأ على اقتناع بأن إجلاء الأشخاص المعالين من القرى سيساعد على تحقيق أهدافه. وقبيل

استئناف القتال بيوم أو يومين أصدر مركز قيادة القواقي تعليمات لكل سكان القرى المحيطة بالناصره بقضاء الليل خارج القرى بدءاً من ليلة 8 يوليو. ووردت تقارير عن أن سكان قرية عيلوط، غرب المدينة، بدأوا في الرحيل في السابع من الشهر، بمن في ذلك المختار والعديد من الأعيان⁽⁵⁾. كذلك فإنه في ذلك اليوم جرى ترحيل «كل نساء وأطفال» المجدل ومعلول إلى الناصرة، وحدث الشيء نفسه «في باقي قرى المنطقة»⁽⁶⁾. ولم ينفرد جيش الإنقاذ في تلك الفترة بإصدار تعليمات للسكان بإخلاء القرى في الجليل الأدنى والتي كان من المحتمل أن تكون مسرحاً للقتال: فخلال الأسبوع الأول من شهر يوليو حث أقارب سكان قريتي نين وطمرة الذين كانوا قد انتقلوا بالفعل إلى الناصرة أقاربهم على أن «ينهاوا الحصاد على الفور... ويرحلوا إلى الناصرة...»⁽⁷⁾.

شهدت المرحلة الأولى من عملية ديكيل (8 - 14 يوليو) تقدم قوات اللواء السابع والفرقة 21 التابعة للواء كارميلي باتجاه الشرق انطلاقاً من منطقة عكا - نهاريا إلى مرتفعات الجليل الغربية، واستيلاءها على قرى: عمقا (مسلمة)؛ كويكات (مسلمة)، كفر ياسيف (مسلمة ومسيحية)، أبو سنان (درزية ومسيحية)، جولس (درزية)، والمكر (مسيحية ومسلمة)، وتوغلت القوات أكثر إلى الجنوب فاستولت على إعبلين (مسيحية ومسلمة) وشفا عمرو (مسلمة، مسيحية، درزية).

قبيل ذلك كان الدروز قد قرروا بشكل جماعي أن يناوؤا بأنفسهم عن المسلمين والمسيحيين. ففي 23 يونيو قرر أعيان الدروز في أبو سنان، جولس، ويركا البقاء بعيداً عن القتال⁽⁸⁾. وتماشياً مع موقف الأعيان في القرى الدرزية الأخرى، كانوا مصممين على البقاء في أماكنهم (وهو ما كانت عليه الحال كذلك بالنسبة إلى العديد من المسيحيين، وإن بدرجة أقل من التنظيم والتماسك). في المقابل كان القرويون المسلمون مصممين بشكل عام على المقاومة وإخلاء المنطقة في حال وقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد كان من الواضح أن ذلك ما أراده قادة قوات الدفاع الإسرائيلية المشاركون في العملية. فعلى سبيل المثال ذكر دوف يرميا، قائد كتيبة في الفرقة 21، عن الهجوم على كويكات: «لا أعلم ما إذا كانت قذائف المدفعية على القرية قد أوقعت خسائر لكنها أحدثت أثراً نفسياً وهرب سكان القرية غير المقاتلين قبل أن نبدأ الهجوم». يُذكر أن عدداً قليلاً من سكان القرية كان قد شارك في معركة قافلة يحيام وما تمخضت عنها من مذبحة وقعت

الموجة الثالثة

في 28 مارس، وربما كانت تلك الواقعة المعروفة لدى القادة الإسرائيليين عاملاً وراء إطلاق العنان للقصف الشديد نسبياً على كويكات. وبالتأكيد فإن الأهالي كانوا يخشون العقاب، الأمر الذي أسهم في فرارهم المذعور. وكان بعضهم قد غادر بالفعل في يونيو في أعقاب هجوم ضعيف سابق لقوات الدفاع الإسرائيلية. من الواضح أن ضباط جيش الإنقاذ قد أخبروا القرويين خلال الهدنة الأولى بضرورة الاستعداد للدفاع عن القرية، وألا يرحلوا النساء والأطفال وكبار السن؛ حيث ساد على الأرجح الشعور بأن بقاءهم في القرية سيشجع رجال المليشيات على البقاء والدفاع عنها بقوة. في التاسع من شهر يوليو طالبت قوات الدفاع الإسرائيلية القرية بالاستسلام، الأمر الذي رفضه المختار خوفاً من اتهامه بالخيانة من قبل جيش الإنقاذ على الأرجح، وفي تلك الليلة أطلق لواء كارميلي العنان لمدفعيته، ووفقاً لما ذكره أحد سكان القرية:

استيقظنا على صوت ضجيج عال لم يسبق أن سمعناه من قبل وانفجار قنابل... كانت القرية بأكملها في حالة ذعر... فالنساء تولول، والأطفال يصرخون... وبدأ أغلب القرويين في الفرار بملابس النوم. أما زوجة قاسم أحمد سعيد فمن فرط ذعرها فرت حاملة بين ذراعيها وسادة بدلاً من طفلها.

وسرعان ما فر الرجال المسلحون بدورهم، وتوجه بعضهم إلى عمقا - التي سبق أن فر سكانها في أعقاب قذف مدفعي من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية على قريتهم. أما القلة الباقية من سكان كويكات بعد سقوطها - ومعظمهم من كبار السن - فقد طردوا إلى قرية أبو سنان المجاورة. وقد رفض دروز أبو سنان منح أغليبيتهم مأوى مما دفعهم إلى الانتقال إلى الجليل الأعلى ولبنان⁽⁹⁾.

امتنعت قوات الدفاع الإسرائيلية عن استخدام المدفعية في أماكن أخرى، كما بقي السكان المسيحيون والدروز في أماكنهم في حين هرب المسلمون. وطبقاً لكارمل، قائد العمليات في الجبهة الشمالية، ساعد الدروز الإسرائيليون على الدوام من خلال تزويدهم بمعلومات استخباراتية، كما استقبلوا الجنود المحتلين بالأغاني والرقص والأضاحي⁽¹⁰⁾. أما المسلمون فقد فر أغلبهم بشكل رهيب خوفاً من الأعمال الانتقامية الإسرائيلية بسبب تأييدهم أو مساعدتهم لقوات القواقجي.

في شفا عمرو بلغ التعاون الدرزي - الإسرائيلي ذروته في اللقاءات الدورية التي عقدت بين عناصر استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية ومبعوثين من الشيعة خلال الأيام التي سبقت الهجوم الإسرائيلي، وترتيب الطرفين لمقاومة زائفة من قبل الدروز للهجوم ثم الاستسلام. وفي 14 أبريل، وبعد قصف كثيف من قبل المدفعية على الحي المسلم والمواقع العسكرية، وجدت قوات اللواء السابع لدى دخولهم المدينة أنها خالية بشكل شبه كامل من المسلمين الذين فر أغلبهم إلى صفورية الواقعة إلى الشرق⁽¹¹⁾.

كان لوصول آلاف اللاجئين الوافدين من شفا عمرو إلى صفورية في 14 - 15 يوليو أثر كبير في إضعاف الروح المعنوية في كل أرجاء القرية المضيفة. قصف سلاح الجو لقوات الدفاع الإسرائيلية صفورية ليلة 15 يوليو مما أسفر عن مقتل عدد قليل من الأشخاص وأحدث حالة من الذعر نظرا إلى عدم استعداد السكان للضربات الجوية. فضلا عن ذلك، قصفت القرية بالمدفعية. وأدى كل ذلك إلى بدء عملية إجلاء ضخمة، حيث انتقل السكان أولا إلى البساتين والأخاديد المجاورة. لم تصل المساعدات التي طلبوها من جيش الإنقاذ مما أصاب مقاتلي صفورية باليأس فهربوا بصحبة عائلاتهم باتجاه الشمال، وبشكل رئيس إلى لبنان. لم يبق إلا عدد ضئيل⁽¹²⁾ - ما يقرب من 100 شخص، أغلبهم من كبار السن. وخلال الأيام التالية فجر خبراء المفرقات بجيش الدفاع الإسرائيلي 30 منزلا⁽¹³⁾. في وقت لاحق انضم عدد من العائدين إلى من تبقوا في القرية ليصل عددهم - وفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية - في شهر ديسمبر إلى 450 فردا في القرية⁽¹⁴⁾، وليقفز إلى 550 في بداية شهر يناير 1949. وقد طردتهم قوات الجبهة الشمالية في وقت لاحق من ذلك الشهر إلى عيلوط⁽¹⁵⁾.

طُرد السكان المتبقون في المجيدل باتجاه الناصرة⁽¹⁶⁾. ومن بين القرى التي تم الاستيلاء عليها في المرحلة الثانية من عملية ديكيل جرى فقط تفريغ المجيدل، معلول، الرويس، والدامون تماما من السكان، وفي مرحلة لاحقة سويت القرى بالأرض، مع إضافة صفورية إلى القائمة. وتجدر الإشارة إلى أن أربعة من تلك القرى كانت مسلمة تماما أو شكل المسلمون الأغلبية الساحقة من سكانها؛ كما أنه على الأقل قدمت كل من صفورية والمجيدل مساندة قوية للقواقجي وكان لها تاريخ من

السلوك المعادي لليشوف (بشكل واضح خلال 1936 - 1939). كما أن بعض تلك القرى، خاصة صفورية، أبدت مقاومة شرسة لصد تقدم قوات الدفاع الإسرائيلية. أما في كل القرى الأخرى التي تم الاستيلاء عليها في المرحلة الثانية من عملية ديكيل والتي لم تواجه فيها القوات الإسرائيلية أي مقاومة - أو أي مقاومة جادة، فقد بقي على الأقل جانب كبير من السكان (حيث فضلت بعض العشائر البقاء في حين رحل البعض الآخر) ومازالت تلك القرى موجودة حتى اليوم.

ذهب أغلب المراقبين في ذلك الوقت إلى أن قوات الدفاع الإسرائيلية قامت بميزة عملية ديكيل بين المسلمين من جانب والدروز والمسيحيين من جانب آخر. وكتب إسحاق أفيرا (الذي كان أحد مصادر جهاز استخبارات الهاغاناه لفترة طويلة، ويُنظر إليه على أنه مُستعرب) إلى داني، منتقدا «تطهير مناطق المسلمين، والأسلوب الأخف الذي اتُبع إزاء المسيحيين... والدروز». وذكر أفيرا أنه كان في زيارة إلى شفا عمرو ولاحظ أن المسيحيين والدروز «المرغوب فيهم لم يتجولوا بحرية فقط، بل بدت على وجوههم مظاهر السعادة من مصير المسلمين الذين طردوا». وقد حذر أفيرا من «خطر» افتراض أن المسيحيين والدروز «شرعيون»^(*) Kosher والمسلمين «غير شرعيين» Non - Kosher. وعلى حين أقر بأن «المسلمين هم أكثر أعدائنا خطرا، خصوصا أولئك المؤيدين للحسيني»، فإنه أضاف أن «بعض الدروز والمسيحيين أيضا خطرون ولا يمكن الثقة بهم»⁽¹⁷⁾.

حظيت الناصرة ذات الأغلبية المسيحية الساحقة منذ البداية بمعاملة خاصة أخذا في الاعتبار بأهميتها للعالم المسيحي. وفي عشية الهجوم ساد الخوف والذعر المدينة. وعلى الرغم من أن الغارة الجوية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية على المدينة لم تسفر عن أي خسائر، فإنها سببت صدمة شديدة للروح المعنوية، مما أدى إلى هروب أولئك الذين «لديهم المقدرة على ذلك»⁽¹⁸⁾. وقد أفادت التقارير بأن السكان قضوا ليلتهم نائمين «خارج منازلهم». ووفقا لمصادر استخبارات الجيش⁽¹⁹⁾ فإنه في الوقت الذي لم يكن فيه السكان راغبين في أن تتحول مدينتهم إلى ساحة قتال، كان جيش الإنقاذ يحاول منعهم من الهرب. ومع ذلك تمكن الكثيرون منهم من الرحيل⁽²⁰⁾.

(*) كوشر أو كشروت هو الطعام الموافق لأحكام الديانة اليهودية، مثله مثل «الحلال» عند المسلمين [المحررة].

لم يتضمن الأمر الاستيلاء على الناصرة (والعديد من القرى المجاورة) - والذي حمل الاسم الرمزي «عملية يعار» (عملية الغابة) - أي إشارة حول كيفية معاملة سكان المدينة⁽²¹⁾. بيد أنه في الخامس عشر من يوليو، أي اليوم الذي سبق سقوط الناصرة، أمر بن غوريون الجيش بتجهيز فريق عمل إداري خاص لإدارة المدينة بشكل سلس ولإصدار تحذيرات ضد تدنيس «الأديرة والكنائس» (لم تُذكر المساجد) وكذلك ضد عمليات النهب. كما أمر «بإطلاق النيران على الجنود الذين يضبطون في أثناء قيامهم بأعمال نهب، من دون رحمة»⁽²²⁾. وبالفعل جرى تعميم الأمر والالتزام به. بين كل الرتب. حيث أمر كارمل كلا من لواء كارميلي، وغولاني، واللواء السابع، بعدم ممارسة عمليات نهب، وعدم إحداث خسائر في الكنائس في «مهد المسيحية المقدس لدى الملايين»⁽²³⁾. ومن جانبه قدم قائد عمليات لواء غولاني، ناخوم غولاني (سبيغل) تفسيراً لذلك على النحو التالي: «بسبب أهميتها للعالم المسيحي، فإن سلوك قوات الاحتلال في المدينة يمكن أن يكون عاملاً في تحديد هوية ومكانة الدولة الشابة في الخارج»⁽²⁴⁾. وحتى ممتلكات أولئك الذين هربوا من المدينة جرى التعامل معها بتحفظ أكبر مما كان عليه في الأماكن الأخرى⁽²⁵⁾.

في السادس عشر من يوليو احتلت وحدات من لواء غولاني واللواء السابع المدينة، وتمثلت خسائرها في جندي واحد جريح (في حين تكبد العرب 16 قتيلاً)⁽²⁶⁾. ومع تقدم الجنود فرت وحدات جيش الإنقاذ - «ظهرت على الفور الأعلام البيضاء على أغلب مباني الناصرة... وسادت المدينة حالة حقيقية من السعادة اختلطت بها مشاعر الرهبة مما يمكن أن يحدث». وطبقاً لاستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، كان السكان سعداء لرحيل «الطغيان والإهانة... والضرب والسب والتعذيب وإطلاق النار والاعتقال». وكلها أمور عانوها على أيدي العناصر الفلسطينية غير النظامية والتي ترأسها توفيق إبراهيم (المعروف بأبو إبراهيم)، وفيما بعد (وإن كان بدرجة أقل) على أيدي الجنود العراقيين من جيش الإنقاذ. وفي المقابل ملأهم الرعب من أن يتأكد «ما تضمنته التقارير التي وصلت إليهم عن السلوك اليهودي في مناطق محتلة أخرى، خصوصاً فيما يتصل بـ... الاغتصاب... في كل من عكا والرملة». بيد أنه سرعان ما دخلت الطمأنينة قلوبهم من جراء السلوك الطيب من قبل الجنود. سلم المحليون أسلحتهم، وساد «مناخ من التعاون بين كل الطبقات». ولم تؤثر حالات

السرقة الضئيلة في سير العملية. وبحلول اليوم الثاني «فتحت الأسواق والمحال أبوابها وامتلات الشوارع بالمارة. وكان من الواضح أن السكان، الذين عانوا نقصا حادا في الغذاء، يأملون أن نكون منقذهم في هذا الخصوص»⁽²⁷⁾.

في مساء السادس عشر من شهر يوليو وقع من تبقى من الأعيان مع حاييم لاسكوف، قائد عملية ديكيل، وثيقة استسلام يستسلم المقاتلون بمقتضاها ويسلمون الأسلحة. وقد جرى الإبقاء على عمدة المدينة في منصبه، كما «اعترفت حكومة إسرائيل... بالمساواة في الحقوق المدنية بين جميع سكان الناصرة ومواطني إسرائيل من دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة»⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من ذلك، أصدر الجيش في اليوم التالي، 17 يوليو، أمرا بالطرد. ووفقا لبن غوريون فإن كارميل (قائد الجبهة) هو الذي أصدر الأمر «باقتلاع كل سكان الناصرة من جذورهم»⁽²⁹⁾، غير أنه طبقا للعقيد بن دنكيلمان، القائد الكندي للواء السابع، فإن الأمر صدر عن لاسكوف، رئيسه المباشر⁽³⁰⁾. وقبيل ذلك بساعات عين لاسكوف دنكيلمان حاكما عسكريا للناصره. بيد أن الأخير «أصابته الصدمة والفرع» ورفض تنفيذ الأمر⁽³¹⁾، مُجبرا لاسكوف على الحصول على موافقة على ذلك من سلطة أعلى. ومن ثم طلب لاسكوف من رئاسة الأركان قرارا في هذا الشأن: «أرجو إفادتي بشكل فوري وعاجل، هل يُطرد السكان من مدينة الناصرة؟ من وجهة نظري يلزم طردهم جميعا باستثناء رجال الدين»⁽³²⁾. وبعد إحالة المسألة إلى بن غوريون عارض الأخير القرار، وأخطر لواء غولاني في المساء بأنه: «طبقا للأمر الصادر من وزير الدفاع، فإنه يلزم عدم طرد سكان الناصرة»⁽³³⁾. وفي تلك الأثناء كان لاسكوف قد عين ضابطا آخر حاكما عسكريا للمدينة بدلا من دنكيلمان. لم يكن سكان المدينة على دراية بتلك التطورات وأجروا بشكل سريع تسوية لأمورهم المعيشية في ظل الاحتلال. كانت الأمور بالمدينة جيدة إلى الحد الذي دفع القرويين من المنطقة المحيطة إلى التدفق عليها⁽³⁴⁾. حث شيموني من وزارة الخارجية الحاكم العسكري للمدينة على أن «يطلب من قادة الكنيسة والمسلمين» إرسال برقية إلى البابا و«غيره من المواقع المعنية» تؤكد على «السلوك الجيد لليهود تجاه الأماكن المقدسة»⁽³⁵⁾. ولمنع عمليات السلب للممتلكات العربية أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية في 22 يوليو المدينة محظورة على «جميع الجنود» باستثناء أولئك الذين يحملون تصريحات خاصة⁽³⁶⁾.

في الأيام التالية للغزو كان في الناصرة 15 ألف ساكن و20 ألف لاجئ. وقد نقل مرشد عربي أنهم ذكروا جميعا أن ما يقرب من 30 ألفا قد فروا من المدينة والقرى المجاورة متوجهين في غالبيتهم إلى لبنان. وقد ترددت دعاية في بنت جبيل، جنوبي لبنان، مفادها أن المواطنين هناك يُؤجرون للاجئين الأماكن الظليلة تحت الأشجار مقابل 25 جنيها إسترلينيا. وكان وضع اللاجئين من حيث توافر الغذاء «سيئا للغاية». وحاولت السلطات اللبنانية منع دخول اللاجئين إلا إذا كان في حوزة كل منهم على الأقل 100 جنية إسترليني. ومن ثم فإن الأسابيع التالية شهدت تسلل اللاجئين بأعداد كبيرة عبر خطوط قوات الدفاع الإسرائيلية عائدتين إلى الناصرة⁽³⁷⁾، في الوقت الذي سُمح فيه للقرويين الذين هربوا في البداية إلى الناصرة - من شفا عمرو، كفر كنا، دبورية، وغيرها - بالعودة إلى قراهم.

عقب قيامه بزيارة للمدينة، قدم شتريت شرحا - بشكل غير مقصود جزئيا - للأسباب التي أدت إلى بقاء سكان الناصرة في أماكنهم على الرغم من أن المعركة كانت تدور حولهم. فلا شك في أن منع القاونجي للفرار من المدينة قبيل 15 يوليو أدى دورا في ذلك. ومما لا شك فيه كذلك أن سوء معاملة جيش الإنقاذ للسكان كان من بين العوامل التي أسهمت في ذلك. وأيضا حقيقة أن عمدة المدينة، يوسف بيك الفاهوم، ومستشارين للبلدية، فضلا عن الكثير من موظفي الجهاز الإداري للبلدية و170 من عناصر الشرطة قد بقوا في أماكنهم، مما قلل من المخاوف المتوقعة من الفظائع اليهودية. تصرفت القوات المحتلة عموما بأسلوب جيد. بشكل سريع، عُين مسؤول من وزارة شؤون الأقليات، إيلشا سولز، كحاكم عسكري للمدينة بدلا من تعيين رجل عسكري (في 18 يوليو)، وتولى شيزيك، الحاكم العسكري السابق في يافا، توجيهه حول طريقة التصرف. خلال زيارته للمدينة أصدر شتريت تعليماته إلى سولز فيما يتصل بأسلوب التعامل مع السكان: الانتهاء من البحث عن الأسلحة بشكل سريع، فتح المحال واستعادة الحياة الطبيعية بأسرع وقت ممكن. كذلك طلب الوزير تعيين قاض للمدينة وتفعيل البلدية ومكتب البريد واتخاذ الإجراءات لمواجهة انتشار الأوبئة والعدوى. وأخطر شتريت مجلس الوزراء أنه يلزم «إصدار تعليمات صارمة للجيش بضرورة الاستمرار في التعامل بشكل جيد وعادل مع سكان المدينة نظرا إلى أهميتها السياسية الكبرى في أعين العالم».

الموجة الثالثة

وفقا لشترتيت، فر الآلاف من المدينة - على الرغم من ذلك - فور احتلالها نتيجة لاعتقادهم في «الدعاية العربية الكاذبة والزائفة... حول الفظائع التي يرتكبها اليهود، الذين يقطعون الأيدي بالفؤوس، ويكسرون الأرجل ويغتصبون النساء... إلخ». كما فر 200 شخص من عشيرة الفاهوم إلى لبنان، بسبب «الخوف من اغتصاب النساء». ومن جانبه نقل سولز لاحقا أن معظم أولئك الذين فروا كانوا من المتعاونين مع القاقوجي⁽³⁸⁾. غير أنه خلال الأسابيع التالية، ووفقا لمصادر استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه في الوقت الذي نجح فيه بعض اللاجئين في الهروب من حواجز الطرق التي أقامها العرب واليهود متجهين إلى الناصرة، استمر المسلمون في مغادرة المدينة بمعدل 10 عائلات يوميا على الأقل⁽³⁹⁾.

خلال المرحلة الثانية لعملية ديكيل (15 - 19 يوليو) احتلت وحدات من اللواء السابع القرى التالية: الرويس (مسلمة)، الدامون (أغلبية سكانها من المسلمين)، كابول (مسلمة)، شعب (مسلمة)، طمرة (مسلمة)، ميعار (مسلمة)، كوكب (مسلمة)، وكفر مندا (مسلمة)، في حين استولت وحدات أخرى على قرى محيطة بالناصرة بما في ذلك: معلول (مسيحية ومسلمة)، يافة الناصرة (مسلمة ومسيحية)، عيلوط (مسلمة)، رينة (مسلمة ومسيحية)، كفر كنا (مسلمة ومسيحية)، رمانة (مسلمة)، عزيز (مسلمة)، طرعان (مسلمة ومسيحية) والبعينة (مسلمة)، بالإضافة إلى المجيدل وصفورية وكلتاها مسلمة.

اتبعت الأحداث، في تلك الحالات، نموذجا مشابها لما كانت عليه الحال في المرحلة الأولى من العملية. فإما مع اقتراب تشكيلات قوات الدفاع الإسرائيلية وإما بعد عمليات القذف المدفعي الأولية وإما خلال الاحتكاكات على الأطراف، هرب أغلب القرويين المسلمين باتجاه الشرق أو الشمال. خسارة العرب في وقت سابق لعكا والقرى الواقعة شرقها، فضلا عن الناصرة، المجيدل، وصفورية في وقت لاحق، أضعف الروح المعنوية لدى المسلمين بشكل كبير. أما في الأماكن التي وُجدت بها تجمعات مسيحية رئيسية، فقد توقعات قوات الدفاع الإسرائيلية - أو واجهت بالفعل - مقاومة أقل، ومن ثم استخدمت ليران مدفعية أقل، وبقي السكان بشكل عام في أماكنهم. كذلك فإن سكان العديد من القرى ذات الأغلبية المسلمة - مثل دبورية وإكسال - الذين لم يقاوموا وبقوا في أماكنهم لم يتعرضوا للمضايقة على أيدي القوات الإسرائيلية عند دخولها تلك القرى.

أثار احتلال مدن وقرى داخل وخارج حدود خطة التقسيم مشكلة عامة تتصل بالحكم: كيف ستتعامل إسرائيل مع المواطنين العرب؟ كيف ستتحقق الاستجابة لحاجاتهم ومتابعتهم وحكمهم؟ وفي هذا الخصوص اتبعت الحكومة حتى حلول شهر يوليو أسلوباً مؤقتاً تمثل في تعيين حكام عسكريين لكل مدينة يتم احتلالها، وهؤلاء فرضوا سلطاتهم خلال تعاملهم مع المشاكل اليومية التي ظهرت في التعامل مع السكان وأجهزة الدولة الأخرى (خاصة قوات الدفاع الإسرائيلية؛ ووزارة شؤون الأقليات). بيد أن الاستيلاء على ثلاثة مدن خارج حدود التقسيم (الناصرة، وقبلها بأيام قليلة اللد والرملة) أدى إلى إبراز الأسئلة الرئيسية التي كان بن غوريون قد صاغها قبل شهرين من ذلك:

هناك حاجة إلى وضع قواعد فيما يتصل بالمدن المحتلة...
من الذي ستؤول إليه مسؤولية الحكم: القائد [العسكري] أم
الحاكم الذي يجري تعيينه؟... ماذا ستكون سلطاته تجاه السكان
وممتلكاتهم؟... هل يجب طرد العرب؟... ما القاعدة الواجب
اتباعها فيما يتصل بالعرب الذين يبقون في تلك المناطق؟... من
الذي سيكون مسؤولاً عن تقديم الرعاية لأولئك الأشخاص؟⁽⁴⁰⁾

بناء على ما تقدم كان من الضروري صياغة سياسة - موحدة - فيما يتصل بمعاملة المجتمعات العربية في المناطق التي أدخلت في الدولة، كما كان لازماً توفير سلطة مركزية تتولى مهام الإشراف على ذلك. وفي هذا الخصوص قررت اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة إنشاء «إدارة الحكم العسكري» داخل وزارة الدفاع، كما قرر بن غوريون تعيين إيميلخ أفنر (زيليكوفتش)، الضابط المخضرم في الهاغاناه، مديراً لها برتبة لواء. وقد قضى أفنر الأسابيع التالية في دراسة الموضوع وزيارة المدن التي تم الاستيلاء عليها حيث التقى الحكام العسكريين والمسؤولين بها. وفي منتصف شهر أغسطس قبل الاضطلاع بالمهمة. في بداية الأمر كانت هناك أربع مناطق واقعة تحت الحكم العسكري خضعت لسلطاته: الجليل الغربي (عكا)، وضمت كذلك حيفا، الجليل (الناصرة)، يافا، واللد/الرملة. وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر أضيفت إليه مناطق أخرى دخلت تحت السيطرة الإسرائيلية في السهل الساحلي الجنوبي

وشمال النقب ومن بينها: المجدل والنقب (بئر السبع). وفي كل تلك المناطق أقدم الحكام العسكريون - بمساعدة وحدات قوات الدفاع المخصصة لهم - على إدارة التجمعات العربية، وفرض حظر التجوال، وإصدار تصاريح الإقامة والتنقل، وتنظيم الخدمات البلدية، وتقديم الطعام والخدمات الصحية للمحتاجين، وإقامة المدارس ورياض الأطفال، وتنظيم عمليات البحث عن اللاجئين الذين تسلكوا إلى تلك المناطق وطردهم. وباعتبارها جزءاً من وزارة الدفاع، خضعت «إدارة الحكم العسكري» بشكل مباشر لوزير الدفاع في المسائل المتصلة بالسياسات، أما فيما يتصل بالأعمال اليومية - الموارد البشرية، التجهيزات، العمليات - فإنها عملت كوحدة عسكرية تابعة لإشراف رئاسة الأركان. ونتيجة لهذا الوضع وبشكل جزئي، ولطبيعة مهامها البيروقراطية، اتسمت معاملاتها مع العرب بالافتقار إلى الوضوح طوال الأشهر التالية، مع دخولها في صدامات على السلطة ومناطق الاختصاص مع كل من قوات الدفاع الإسرائيلية، الحكومة العسكرية، ووزارة شؤون الأقليات⁽⁴¹⁾.

وجه سقوط الناصرة والقرى التابعة لها ضربة قوية لمعنويات بقية سكان الريف في الجليل الأدنى؛ وترتب على ذلك سقوط معظم القرى المحيطة في أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية من دون قتال، حيث ترك السكان في أماكنهم. ومن جانب آخر لم تتضمن الأوامر التنفيذية لعملية ديكيل تعليمات تتصل بالطرد. في السادس عشر من شهر يوليو كانت عيلوط (الواقعة غرب الناصرة) أولى القرى التي سقطت في أيدي القوات الإسرائيلية. ولا تعطي المستندات المتاحة صورة واضحة عما حدث هناك. فربما يكون القرويون قد قاوموا (أو لم يقاوموا) القوات الغازية من الفرقة 13 بلواء غولاني. بيد أنه وفقاً لتقرير من اللواء قُتل في ذلك اليوم 15 من بين السكان ثم فر الباقون. وبعد مرور يومين ورحيل القوة عن القرية بدأ السكان مجدداً في العودة، فأمرتهم إحدى الدوريات بالمغادرة. وبنهاية شهر يوليو أحاطت القوات بالقرية، وخلال عملية البحث وتحقيق الهويات أطلقت النار وقتل عشرة من السكان الذين حاولوا الهروب وفقاً لما أورده تقرير للواء غولاني⁽⁴²⁾. وقد كتب هذا التقرير رداً على شكوى أرسلت إلى بن غوريون حول «سلوك الجنود». حيث كتب المشتكي المجهول (وبشكل مشوش) أن «46 من صغار شباب القرية اعتُقلوا واقتيدوا إلى جهة غير معلومة. وعُثر على جثث بعضهم يوم 3 أغسطس في التلال من

قبل رعاة عرب. في ذلك اليوم قُتل 14 من المحتجزين في بستان زيتون بالقرب من عيلوط علي مرأى من نسائهم وأطفالهم»⁽⁴³⁾. غير أن القرويين لم يُطردوا (وما زالت عيلوط قائمة حتى اليوم ويقطنها 5800 مسلم).

شهدت قرية كفر مندا الواقعة في أطراف المنطقة، والتي تم احتلالها خلال عملية ديكيل أيضا وقوع أحد الأعمال المروعة، وقد تعاقبت على القرية القوات الإسرائيلية خلال فترة وجيزة، ففي بداية الأمر كان سلوك القوات المحتلة «جيدا» في نزاعها للسلاح. وبعد ذلك قامت دوريات من قوات الدفاع الإسرائيلية بزيارة القرية من وقت إلى آخر. وفي شهر أغسطس دخلت قوات جيش الإنقاذ القرية وأساءت معاملة سكانها مجبرة إياهم على بناء تحصينات وإمداد الجنود بالماء والطعام. وكان جيش الإنقاذ حانقا على سكان القرية لاستسلامهم لقوات الدفاع الإسرائيلية. وذات يوم هاجمت قوة تابعة للجيش الإسرائيلي القرية، الأمر الذي أدى إلى فرار عناصر جيش الإنقاذ، في حين لجأ السكان إلى الاحتباء بالمسجد. ثم «دخل ضابط يهودي، يُدعى شلومو، إلى المسجد وأخرج ما يقرب من عشرين شابا واقتادهم إلى ينبوع المياه، حيث أوقفهم في صف وأخرج منه اثنين فأعدمهما». وكان الدافع الظاهر هو غضب الإسرائيليين من المساعدة التي قدمها القرويون لجيش الإنقاذ، ثم غادرت القوة المكان، الأمر الذي أعقبته عودة جيش الإنقاذ إلى القرية إلى أن وقعت مجددا في أيدي الإسرائيليين في أكتوبر⁽⁴⁴⁾.

كانت كل من عيلوط وكفر مندا استثناء، أما أغلب القرى فقد سقطت من دون وقوع فظائع أو طرد. ففي 17 يوليو استسلمت دبورية وإكسال وكذلك قبيلة عرب الصبيح (عرب الشبلي)، جميعهم أسفل جبل طابور (الطور) من دون مقاومة وسلموا أسلحتهم⁽⁴⁵⁾، وقد اعتُقل العديد من شباب دبورية كأسرى حرب، كما فُجرت ثلاثة منازل كعمل انتقامي لمقتل شابتين يهوديتين في الفترة الأولى من الحرب⁽⁴⁶⁾. وفي اليوم ذاته أبدى القرويون في كل من طمرة، الرويس، الدامون، ميعار، شعب، ومجد الكروم رغبتهم في الاستسلام لقوات الدفاع الإسرائيلية⁽⁴⁷⁾. وفي حين احتل اللواء السابع الدامون والرويس في 18 يوليو، احتل لواء غولاني قرى طرعان، حطين، مشهد، كفر كنا وغمرين. تم احتلال طمرة وشعب من دون قتال في اليوم التالي، كما تم احتلال ميعار بعد معركة. وتم احتلال قرية عين ماهل؛ حيث وقَّع أعيان القرية

الموجة الثالثة

وثيقة استسلام وافقوا فيها على أن أولئك الذين فروا من القرية لا تحق لهم العودة إليها، وإلا تعرضوا للإعدام، فضلا عن مصادرة أملاكهم⁽⁴⁸⁾.

استسلمت قرية سخنين في 20 يوليو، وطلب أعيانها من قوات الدفاع الإسرائيلية احتلال القرية. كما سلم 15 مسدسا إلى دورية جابت القرية وغادرت بعد ذلك. ولكن قبل أن تُوضع حامية دائمة هناك، طوقت قوات القواقجي القرية وتبادلت إطلاق النار مع السكان مما أسفر عن مقتل الكثيرين منهم واستيلائهم على سخنين⁽⁴⁹⁾. وفيما يتصل بقريتي دير حنا وعرابة المجاورتين، اللتين سعتا أيضا إلى الاستسلام، فإنه لم يتم احتلالهما وبقيتا تحت سيطرة عربية حتى الاستيلاء عليهما من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في عملية حيرام في نهاية شهر أكتوبر⁽⁵⁰⁾.

الوسط

بالنسبة إلى قوات الدفاع الإسرائيلية كانت عملية داني هي المحرك الرئيس لـ «الأيام العشرة»، وقد تمثل هدفها في تخفيف الضغط عن القدس «شبه المحاصرة»، وتأمين طريق تل أبيب - القدس بكامله، فضلا عن تحييد التهديد المحتمل لتل أبيب من قبل الجيش العربي والذي كانت طليعة قواته على مسافة اقل من عشرين كيلومترا منها.

منذ بداية الحرب هاجم رجال المليشيات في الرملة واللد وسائل النقل اليهودية على الطرق المجاورة لهما. وقد استتبع ذلك ضربات يهودية انتقامية، ومن ذلك الضربة التي قامت بها الهاغاناه في 10 ديسمبر 1947، وأسفرت عن تدمير 15 سيارة خالية من الركاب، بما في ذلك حافلتان، في موقف للسيارات بالرملة فضلا عن مقتل حارسين⁽⁵¹⁾، والهجوم بالقنابل الذي نفذته الإرعون في 18 فبراير 1948 في سوق الرملة والذي أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ما يزيد على العشرين شخصا⁽⁵²⁾، وأدى كل ذلك إلى تآكل الروح المعنوية لدى العرب. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى المذبحة التي نفذها على الأرجح الإرعون في نهاية شهر فبراير 1948 في بساتين بالقرب من عرب السطرية (عرب الفضل) بالقرب من الرملة، وأودت بحياة عشرة عمال عرب (من بينهم امرأة)⁽⁵³⁾. وفي أعقاب الجولات الأولى من العنف سعى الأعيان في كل من اللد والرملة بشكل عام للحفاظ على السلام والسيطرة على

المقاتلين المحليين، غير أن مساعيهم نجحت فقط بصورة متقطعة وغير مستمرة⁽⁵⁴⁾. وفي مطلع شهر مايو كان هناك هروب جماعي من الرملة التي عانت بسبب انقطاع المياه والتيار الكهربائي من وقت إلى آخر، فضلا عن نقص في البنزين⁽⁵⁵⁾. وتردد أن رجال المليشيات في أطراف المدينة يمنعون الشباب صغار السن من مغادرتها، مع السماح للنساء والأطفال وكبار السن بالرحيل⁽⁵⁶⁾. قصفت القوات الجوية الإسرائيلية - التي كانت آنذاك في طور التكوين - الرملة واللد فترة قصيرة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 11 شخصا على الأقل بجروح⁽⁵⁷⁾. الأمر الذي أضعف الروح المعنوية بدرجة كبيرة.

حتى قبيل الهدنة الأولى بدأ كل من بن غوريون ورئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية في تكوين نظرة عدائية لكلتا المدينتين. فقد نقل لواء كيرياتي - المسؤول عن تل أبيب - في أواخر شهر مايو أن في حوزة العرب «قوة رئيسية - بما في ذلك المدرعات والمدفعية - متمركزة في الجبهة الممتدة من الرملة واللد إلى مطار بيت نبالا - ويلهلما»، وأنه يلزم الأخذ في الاعتبار احتمال «اندفاعها باتجاه تل أبيب»⁽⁵⁸⁾. وقد أخبر بن غوريون جنرالاته، في 30 مايو، أن المدينتين «يمكن استخدامهما كقواعد لشن هجوم على تل أبيب» وغيرها من المستوطنات. وأن الاستيلاء عليهما من قبل قوات الدفاع سيضيف أراضي جديدة للدولة، ويحرر قوات يجري تكريسها للدفاع عن تل أبيب والطريق الرئيسي المؤدي إلى القدس، كما أن من شأنه الإضرار بخطوط النقل العربية. وعلى حين كانت لدى الجيش العربي كتيبة واحدة بتشكيلات دفاعية (120 - 150 جنديا) في اللد والرملة معا، وكتيبة أخرى - كخط قتال ثان - في بيت نبالا إلى الشمال، اعتقد كل من جهاز استخبارات الجيش ورئيس عمليات عملية داني، إيغال آلون، أنهم سيواجهون مع بداية الهجوم قوة من الجيش العربي أكبر بكثير من ذلك تنتشر بطريقة هجومية على الأرجح وتمثل تهديدا لـ تل أبيب ذاتها⁽⁵⁹⁾.

عُين آلون رئيسا لعملية داني في السابع من يوليو، أي قبل 48 ساعة من بدء المعارك، ولم تهتم أوامر العمليات الصادرة عنه - أو تلك الخاصة بعملياتي لودار و LRLR، وهي الخطط السابقة التي استندت إليها عملية داني، بالمصير المنتظر لسكان المدينتين والقرى المحيطة بهما⁽⁶⁰⁾. بيد أنه خلال شهري مايو ويونيو كانت المدينتان تستحوذان على تفكير بن غوريون، من جانب بسبب موقعهما المهيمن

الموجة الثالثة

على طريق تل أبيب - القدس، مما يهدد في نهاية المطاف القدس اليهودية، ومن جانب آخر نظرا إلى قربهما وتهديدهما لتل أبيب. وقد كتب في مذكراته بشكل متكرر أنه يجب «تدمير» اللد والرملة⁽⁶¹⁾، كما تحدث في اجتماع لمجلس الوزراء في منتصف يونيو عن الحاجة إلى «إزالة هاتين الشوكتين» في جانب اليشوف⁽⁶²⁾.

في يوليو 1948 بلغ عدد سكان المدينتين معا ما بين 50 و70 ألف نسمة، من بينهم ما يقرب من 20 ألف لاجئ من يافا والمناطق المحيطة بها، وكان لدى السكان سبب منطقي للشعور بالاطمئنان، فالمدينتان كانتا خارج الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم؛ فضلا عن أن وجود قوات الجيش العربي عكس التزاما من الملك عبد الله بالدفاع عنهما. (وبشكل عكسي، كان لانسحاب تلك القوات في 11 - 13 يوليو أثر مدمر في معنويات السكان). وعلى العكس من حيفا ويافا (حيث ساد شعور قوي بالعزلة والحصار) فإن المدينتين كانتا مجاورتين لأراض داخلية ذات كثافة سكانية كبيرة في الضفة الغربية، كما كان هناك شهر من الهدوء أثناء الهدنة الأولى. وقد اختتم ضابط باستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية تقريراً له بتاريخ 28 يونيو بقوله: «لم يغادر المدنيون المدينتين، كما أنهم لا يعتقدون أننا سننجح في الاستيلاء عليهما لأنهما محصنتان بشكل جيد»⁽⁶³⁾.

في المقابل، كانت هناك عوامل جادة لتحطيم الروح المعنوية؛ حيث وقعت هجمتان للقوات البرية (وإن كانتا غير ناجحتين) في الرملة في ليلة 21 - 22 مايو، وليلة 24 - 25 مايو، كما قام سلاح الجو التابع للهاغاناه بقصف المدينتين بعد مرور أيام قليلة على ذلك. وكانت محصلة تلك الهجمات بمنزلة إنذار للمدينتين. وفضلا عن ذلك فإن وجود آلاف اللاجئين من مناطق سبق الاستيلاء عليها من قبل اليهود كان له بالتأكيد أثر في زعزعة الاستقرار. عانى اللاجئون من الجوع وقلة المال، وقد عرضوا أنفسهم لاحتمال قيام قوات الدفاع اليهودية بإطلاق النيران عليهم أثناء إغارتهم على الحقول في المناطق العازلة «لجمع الحطب والخضراوات». يضاف إلى ذلك أن المدينتين عانتا من بطالة شديدة منذ بدء القتال (العديد كانوا يعملون في المستوطنات اليهودية) ومن نقص في الغذاء من وقت لآخر، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار. كانت بعض العائلات الثرية قد هربت إلى منطقة المثلث أو إلى الأردن الشهور السابقة⁽⁶⁴⁾. وكان من شأن عملية داني، التي شارك فيها أربعة لواءات

إسرائيلية، في ليلة 9 يوليو إكمال عملية تدمير الروح المعنوية في المدن، وخلال يومين تمثلت النتيجة في النزوح شبه الكامل لسكانها باتجاه الشرق.

منذ البداية كانت العمليات ضد اللد والرملة مخططة لإدخال الرعب في النفوس مما يؤدي إلى الفرار - كوسيلة للإسراع في الانهيار العسكري، وأيضا يمكن اعتبار ذلك هدفا في حد ذاته. في أعقاب الضربات الجوية على المدن أخطرت القيادة العامة للعملية في الساعة 11,30 يوم 10 يوليو رئاسة الأركان لقوات الدفاع الإسرائيلية بما يلي: «يجري هروب عام وجدي للمدنيين من الرملة. ومن المفيد للغاية الاستمرار في القصف الجوي»⁽⁶⁵⁾. خلال فترة ما بعد الظهيرة طلب مركز قيادة العملية من رئاسة الأركان تجديد القصف الجوي وأصدرت تعليمات إلى أحد الألوية المشاركة نصت على أنه: «يجب تسهيل عملية هروب النساء والأطفال والشيوخ من الرملة، وفي المقابل يتم اعتقال الذكور [في سن القتال]»⁽⁶⁶⁾.

كان القصف الجوي والمدفعي يوم 10 يوليو ناجحا. وفي اليوم التالي نقل ضابط استخبارات لواء يفتاح ما يلي: «إن القصف بالقنابل من الجو وبالمدفعية على اللد والرملة أسفر عن الهروب وأحدث حالة من الذعر بين المدنيين واستعدادا للاستسلام». وفي ذلك اليوم أعاد مركز قيادة العملية طلبه المزيد من القصف الجوي «بما في ذلك القنابل الحارقة»⁽⁶⁷⁾. تدهورت الروح المعنوية بشكل كبير لدى المدنيين (وإرادة المقاومة لدى العسكريين) جراء غارة ما بعد ظهيرة يوم 11 يوليو التي شنتها الفرقة 89 (بقيادة العقيد موشيه ديان) على اللد، وعلى طول طريق اللد - الرملة. وقد دخلت كتيبتان من الفرقة محمولتان على سيارات مدرعة وجيب وعربات نصف نقل اللد من الجهتين الشرقية والغربية مطلقة نيران الأسلحة الآلية على كل شيء يتحرك، واتجهت بعد ذلك جنوبا مطلقة النيران على مواقع المليشيات على طول طريق اللد - الرملة ووصلت إلى محطة قطارات في الطرف الشمالي الشرقي بمدينة الرملة ثم عادت بعد ذلك إلى النقطة التي انطلقت منها في بن شيمون. وقد تمثلت خسائر الفرقة في 6 قتلى و21 جريحا - بينما قتلت وجرح العشرات من العرب (ربما قد يصل العدد إلى 200)⁽⁶⁸⁾. وقد وصف غديون (أحد أفراد قوات ديان) بعد مرور عدة أشهر ما رآه وشعر به ذلك اليوم على النحو التالي:

استدارت سيارة الجيب التي تقلني، وفي... مدخل المنزل المقابل كانت تقف طفلة عربية تصرخ وعيناها مملكتان بالخوف والرعب. كانت ثيابها ممزقة وتقطر دما، بالتأكيد كانت جريحة. وحولها انتشرت على الأرض أجساد عائلتها، وهي ما زالت ترتعش حيث لم يكن الموت قد خلصهم بعد من الآلام. إلى جانبها كانت هناك امرأة في ملابس بالية؛ أمها ممدودة الأيدي تحاول أن تجذبها إلى داخل المنزل. أما الطفلة فلا تفهم شيئا... هل أطلقت النار عليها؟... ولكن لماذا مثل هذه الأفكار، ألسنا في خضم المعركة، في خضم الاستيلاء على المدينة، العدو في كل ركن. كل شخص هو عدو. اقتل! دمر! وإلا فإنك ستقتل ولن تستولي على المدينة. ما هذا الشعور الذي تثيره تلك الطفلة داخلك؟ استمر في إطلاق النار! تحرك إلى الأمام! من أين تأتي تلك الرغبة في القتل؟ هل تفقد إنسانيتك لأن صديقك قد قتل أو جرح فتقتل وتدمر؟ نعم!... أنا أقتل كل شخص ينتمي إلى معسكر الأعداء: الرجل والمرأة والشيخ والطفل، وليس هناك ما يردعني⁽⁶⁹⁾.

استنادا إلى هذا الوصف، اندفعت كتيبة نشر الموت مخترقة اللد وتحمل معها مكونات معركة ومذبحة. وبعد مرور عدة أشهر قام أكثر شعراء إسرائيل شهرة: ناتان ألترمان في شهر نوفمبر بتصوير العملية في قصيدة أخلاقية تدينها⁽⁷⁰⁾. وأيا كان الأمر فإن الحملة التي قامت بها الفرقة على مدار ساعة هزت بالتأكيد المعنويات في اللد (وربما كذلك في الرملة).

ليس من الواضح عدد المدنيين الذين فروا من اللد والرملة يومي 10 - 11 يوليو وقبيل احتلال المدينتين. فقد تحدث مركز قيادة عملية داني صباح 10 يوليو عن «هروب عام جدي»⁽⁷¹⁾. وقد اكتسب الهروب زخما أثناء ليلة 11 - 12 يوليو بعد انسحاب كتيبة جيش الإنقاذ التي كانت موجودة في الرملة. وكان مركز قيادة لواء يفتاح قد بدأ في إجراء اتصالات في 10 يوليو مع أعيان الرملة للتوصل إلى وثيقة استسلام⁽⁷²⁾. وفي اليوم التالي ألقت طائرة تابعة لقوات جيش الدفاع منشورات على المدينتين تدعو إلى الاستسلام: «الذين سيقاومون سيموتون... والذين يختارون الحياة يستسلمون». تلقى أعيان الرملة تعليمات بأن يتوجهوا سيرا على الأقدام إلى

قرية البرية رافعين عاليًا العلم الأبيض، في حين كانت التعليمات الصادرة لأعيان اللد الذهاب إلى جمزو⁽⁷³⁾. وصل وفد من أعيان الرملة ليلة 11 - 12 يوليو (ضم: إسماعيل نحاس؛ حارث حجي؛ حسام الخيري؛ عماد خوري - إلى البرية حيث نقلوا إلى مركز قيادة لواء يفتاح في كيبوتس نعان، ليوقعوا صباح اليوم التالي على وثيقة استسلام رسمية⁽⁷⁴⁾. نصت الوثيقة على أن يتم تسليم «كل الأسلحة وكل الغرباء في المدينة» إلى الجيش، وأنه سيتم السماح «لجميع سكان المدينة دون سن القتال بالرحيل إذا ما رغبوا في ذلك»، فضلًا عن أنه «ستضمن حياة وسلامة السكان إذا ما تعاون ممثلهم مع الجيش»⁽⁷⁵⁾. وفي الصباح نفسه دخلت قوات الفرقة 42 التابعة للواء كيرياتي مدينة الرملة وفرضت حظر التجوال.

اتخذت الأحداث منحى أكثر عنفا في اللد، حيث لم تُوقع وثيقة استسلام رسمية. شقت الفرقة الثالثة من لواء يفتاح طريقها إلى المدينة في مساء 11 يوليو على أثر غارة الفرقة 89. مدعومة بكتيبة من الفرقة الأولى في اللواء، أقامت الفرقة الثالثة مواقع لها وسط المدينة. في حين استمرت مجموعة صغيرة من الجيش العربي والعناصر غير النظامية في التحصن في مركز الشرطة بالطرف الجنوبي للمدينة، وفي تلك الأثناء «تدفقت مجموعات من النساء والأطفال على الشوارع في مشهد خضوع حاملي الأعلام البيضاء، ودخلت بإرادتها إلى ثكنات الاعتقال التي أعدت في المسجد والكنيسة، بعد فصل المسلمين والمسيحيين عن بعضهم بعضا». وسرعان ما عجز المكان عن استيعاب الكم الهائل من البشر و«كان من الضروري ترك النساء والأطفال يغادرون، والاحتفاظ فقط بالذكور البالغين»، وفرض حظر التجوال مع الإبقاء على عدة آلاف من الذكور البالغين رهن الاعتقال⁽⁷⁶⁾.

تعكر صفو الهدوء في اللد في الساعة 11.30 من صباح 12 يوليو إثر دخول مدرعتين أو ثلاث المدينة بقيادة الملازم حمد الله آل عبدالله (ربما تكون قد ضلت الطريق، أو في مهمة استطلاع، أو في عملية بحث عن ضابط مفقود)، مما أدى إلى اندلاع معركة تم خلالها تبادل النيران وانتهت بانسحاب العربات المدرعة⁽⁷⁷⁾. بيد أن الضوضاء التي أحدثها تبادل إطلاق النار دفعت بعض رجال المدينة المسلحين إلى محاولة قنص القوات المحتلة، وقد اعتقد بعضهم أن الجيش العربي يشن هجوما مضادا الأمر الذي دفعهم إلى محاولة المساعدة⁽⁷⁸⁾.

شعر أفراد القوات الإسرائيلية، الذين تراوح عددهم بين 300 و400 فرد وانتشروا في جيوب شبه معزولة وسط الآلاف من السكان المعادين (بعضهم لا يزال مسلحا)، بالتهديد والغضب. فقد اعتقدوا أن المدينة استسلمت. أصدر قائد الفرقة الثالثة، موشيه كيلمان، أوامره للجنود بقمع عملية القنص - التي يصفها المؤرخون الإسرائيليون والعرب لأسباب مختلفة - بـ «الانتفاضة» - بأقصى درجات الصرامة، رُخص للجنود بإطلاق النار على «أي هدف واضح» أو «أي شخص يروونه في الشوارع»⁽⁷⁹⁾. وفي الساعة الواحدة والربع ظهرا قام مركز قيادة لواء يفتاح بإخطار قيادة عملية داني بما يلي: «اندلعت معارك في اللد، وأصبنا سيارة مدرعة بقذيفة من مدفع وقتل الكثير من العرب. لا يزال هناك تبادل لإطلاق النار في المدينة، وقد اعتقلنا العديد من المصابين»⁽⁸⁰⁾.

أصيب بعض سكان المدينة القابعون في منازلهم، بسبب حظر التجوال، بالهلع لسماع صوت إطلاق النار في الخارج، وربما اعتقدوا أن مذبحة ما تجري في الخارج، فاندفعوا إلى الشوارع وتعرضوا للنيران الإسرائيلية. كذلك أقدم بعض الجنود على إلقاء قنابل يدوية على المنازل المشكوك في استخدامها من قبل القناصة. وفي هذا المناخ من الارتباك، أطلق الرصاص وقتل العشرات من العناصر غير المسلحة المحتجزة في مسجد دهمش وسط المدينة. ومن الواضح أن بعضهم حاول الهرب ربما خوفا من تعرضهم لمذبحة. وقد قام جنود قوات الدفاع الإسرائيلية بإلقاء القنابل اليدوية وإطلاق صواريخ البازوكا على المسجد⁽⁸¹⁾.

بحلول الساعة الواحدة والنصف ظهرا كان الأمر قد انتهى. تمثلت خسائر قوات الدفاع الإسرائيلية في ثلاثة أو أربعة قتلى وما يزيد على عشرة جرحى، وقد وصف يروهام كوهين الذي عمل ضابط استخبارات في عملية داني المشهد على النحو التالي:

أصاب سكان المدينة الذعر. حيث خشوا من أن تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية بالانتقام منهم. وكان المشهد مروعا. فالنساء كن يندبن بأعلى أصواتهن، والشيخوخ يتلون الشهادة كما لو كانوا قد رأوا موتهم أمام أعينهم⁽⁸²⁾.

أوقعت نيران لواء يفتاح ما يقرب من «250 قتيلا... والعديد من الجرحى»⁽⁸³⁾. ولم تكن النسبة بين الخسائر العربية والإسرائيلية متناسقة مع توصيف ما حدث على

أنه «انتفاضة» أو معركة. وعلى جميع الأحوال فإن الضباط الإسرائيليين المسؤولين قد نظروا فيما بعد إلى قمع «الانتفاضة» (وما تبعه من طرد لسكان المدينة) على أنه حلقة كئيبة في تاريخ «يفتاح». وفي هذا الصدد كتب مولا كوهين، قائد العمليات في لواء يفتاح: «مما لا شك فيه أن قضية اللد والرملة، وهروب السكان، والانتفاضة والطرد الذي أعقبها تركت أثرا عميقا في كل من شارك في تلك التجربة»⁽⁸⁴⁾. وقد صاحبت كل هذه الأحداث وتبعتها عمليات سلب على نطاق واسع.

انسحبت الفرقة الثالثة من اللد ليلة 13 - 14 يوليو، وقضت اليوم التالي، إلى جانب فرق أخرى من اللواء، في غابة بن شيمون في اجتماع «لتقييم الذات»، حيث وبخهم كوهين وأجبرهم على تسليم ما نهبوه، أحرق ودُمر كل شيء⁽⁸⁵⁾. ومع ذلك استمرت عمليات سلب المنازل الخالية في الرملة واللد من قبل مجموعات من الجنود لشهور بعد ذلك⁽⁸⁶⁾.

على الرغم من أن بعض ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية كانوا قد بدأوا منذ صباح 12 يوليو في نصح سكان اللد بالرحيل⁽⁸⁷⁾، قبل بدء إطلاق النار، فإن النزوح الجماعي من المدينتين، الذي بدأ بعد مرور بضع ساعات، يجب النظر إليه على خلفية المذبحة. وفضلا عن ذلك فإن إطلاق النار وسط المدينة في اللد كان حاسما في تقرير مصير سكان الرملة كذلك. وكما أن بدء عملية القنص أخاف الفرقة الثالثة، فإنه هز كذلك عمليات مركز قيادة عملية داني، حيث ساد الاعتقاد قبل ذلك بساعات بأن المدينتين كانتا تحت قبضة قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل مُؤمّن. كان من شأن اندلاع القتال بشكل غير متوقع تركيز الضوء على خطر وقوع هجوم أردني مضاد تصاحبه انتفاضة ضخمة من قبل وجود عربي ضخم فيما وراء خطوط القتال اليهودية، في وقت استمرت فيه لواءات ألون في التقدم باتجاه الشرق لتحقيق أهداف المرحلة الثانية من العملية: اللطرون ورام الله. استحوذت عملية إطلاق النار المشار إليها على تفكير قيادة عملية داني في يازور؛ حيث كانت تسود بالفعل رغبة قوية لتفريغ المدينتين من سكانهما، وبدا كأن إطلاق النار قد وفر مبررا وفرصة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الضربات الجوية والقذف المدفعي.

تواجد بن غوريون في يازور بعد ظهيرة ذلك اليوم. وطبقا لأفضل المصادر عن الاجتماع الذي عقد آنذاك، وضم كلا من يادين؛ آيالون، ألون، إسرائيل غاليلي، والعقيد

الموجة الثالثة

إسحاق رابين رئيس عمليات عملية داني (وكذلك البالماخ) ، فإنه بعد سماعه أخبار القتال في اللد، اقترح أحد المشاركين، وربما يكون آلون، طرد سكان المدينتين، وهو ما لم يعقب عليه بن غوريون، ولم يتخذ قرار في هذا الشأن. وفي أعقاب ذلك انتحى كل من بن غوريون، آلون، رابين جانبا للتدخين، ونُقل أن آلون سأل حينئذ: «ماذا سنفعل مع العرب؟»، وهو ما رد عليه بن غوريون ملوحا بقوة بيده قائلا: «اطردوهم»⁽⁸⁸⁾.

خلال دقائق، في تمام الساعة 13:30، وفي وقت كان فيه إطلاق النار يتلاشى، أصدرت عمليات مركز قيادة عملية داني الأمر التالي إلى مركز قيادة لواء يفتاح:

- 1 - يجب طرد سكان اللد بسرعة من دون النظر إلى معيار السن. ويلزم دفعهم في اتجاه بيت نبالا. كما أنه تقع على مركز قيادة لواء يفتاح مسؤولية تحديد أسلوب التنفيذ، وأن يقوم بإخطار مركز عملية داني ومركز قيادة اللواء الثامن.
- 2 - التنفيذ فوري.

وقد حمل الأمر توقيع إسحاق رابين⁽⁸⁹⁾. ويبدو أن أمرا مشابها بخصوص الرملة قد أرسل إلى مركز قيادة لواء كيرياتي في الوقت ذاته ويمكن العثور على صدى لذلك الأمر في برقية أرسلت اليوم التالي من مركز قيادة لواء كيرياتي إلى زفي أورباخ، ضابطه المسؤول في الرملة:

- 1 - في ضوء انتشار الفرقة 42 خارج الرملة - يجب عليكم تولي [مسؤولية] الدفاع عن المدينة، ونقل السجناء [إلى معسكرات أسرى الحرب] وإفراغ المدينة من سكانها.
- 2 - يجب عليكم الاستمرار في فرز السكان، وإرسال الذكور في سن القتال إلى معسكر أسرى حرب. أما فيما يتصل بكبار السن والنساء والأطفال فإنهم ينقلون بسيارات إلى القباب ليعبروا خطوط القتال، ليكملوا طريقهم بعد ذلك سيرا على الأقدام...»⁽⁹⁰⁾.

أثناء فترة ما بعد ظهيرة يوم 12 يوليو كان ضباط لواء كيرياتي قد رتبوا وسائل لنقل سكان الرملة إلى خطوط قتال الجيش العربي. وقد اتضح أن وسائل النقل العربية التي صودرت فضلا عن تلك الخاصة باللواء لم تكن كافية، وخلال ليلة 12 - 13 يوليو أرسل

بن غال، قائد العمليات، رسالة بالراديو إلى عمليات رئاسة الأركان طالباً المزيد من السيارات⁽⁹¹⁾. وفي تلك الأثناء، في فترة ما بعد ظهرية يوم 12 يوليو - دفع بالآلاف من سكان الرملة خارج المدينة سيرا على الأقدام أو في حافلات وشاحنات. وفي اللد، حيث استفاقت القوات من عملية إطلاق النار في فترة ما بعد الظهر ودفنت الجثث، قبع السكان في ديارهم تحت وقع حظر التجوال، ولم ينفذ قرار الطرد بشكل فوري. وخلال ليلة 12 - 13 يوليو وصلت كتيبتان من الفرقة 42 التابعة للواء كيرياتي المدينة لتدعيم الفرقة الثالثة. انضم لاعب آخر في ظهرية يوم 12 يوليو، متمثلاً في شتريت، وزير شؤون الأقليات؛ حيث وصل إلى الرملة، ونجح تقريباً في إيقاف الهجرة الجماعية من المدينتين قبل أن تتخذ أبعاداً ضخمة.

يُذكر أنه لم يُخطر مجلس الوزراء بأي شيء عن أوامر الطرد السالفة الإشارة إليها. وكعادته، وصل شتريت إلى الرملة ليتفقد «دائرة اختصاصه» الجديدة، ألم يكن مسؤولاً عن الأقلية العربية؟ وقد أصيب الوزير بالصدمة لما سمعه ورآه: كانت قوات لواء كيرياتي في خضم الترتيبات لطرد السكان. ووفقاً لما أورده شتريت فقد أفاده بن غال بأنه «تماشياً مع أمر صادر عن بايكوفتش [آلون] فإن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت بصدد اعتقال كل الذكور في سن القتال، أما فيما يتعلق بباقي السكان، الرجال، والنساء، والأطفال - فإنهم سيصبحون فيما وراء الحدود وسيتركون إلى مصيرهم»، وأن الجيش «ينوي التصرف بالطريقة ذاتها» مع سكان اللد⁽⁹²⁾. وقد غادر شتريت إلى تل أبيب وهو مصاب بالامتعض والغضب وتوجه للقاء شيرتوك ناقلاً إليه ما سمع. وسارع الأخير بلقاء بن غوريون، حيث قام الرجلان بصياغة خطوط عامة لسياسة تحكم سلوك قوات الدفاع تجاه سكان اللد والرملة. ويبدو أن بن غوريون لم يقيم بإخطار شيرتوك (أو شتريت) بأنه كان وراء قرارات الطرد الأصلية، وربما أنكر صدورهما على الإطلاق.

كتب شيرتوك إلى شتريت شارحاً ما اتفق عليه. وطبقاً للخطاب الذي أرسله شيرتوك إلى شتريت في 13 يوليو، تمثلت الخطوط العامة التي تم التوصل إليها بينه وبين بن غوريون فيما يلي:

- 1 - يجب الإعلان على الملأ في المدينتين أن من يريد الرحيل سيسمح له بذلك.

- 2 - يصدر تحذير بأن أي شخص يبقى فإن ذلك سيكون على مسؤوليته الشخصية، وأن السلطات الإسرائيلية ليست مضطرة لتزويده بالطعام.
 - 3 - لا يجوز بأي حال إجبار النساء والأطفال وكبار السن والمرضى على الرحيل.
 - 4 - يجب عدم إلحاق الضرر بالأديرة والكنائس.
- اعتقد شيرتوك أنه تجنب الطرد - لكنه لم يكن متأكدا من ذلك. حيث اختتم خطابه بتوضيح دفعا لسوء التفاهم: «نعلم جميعا إلى أي مدى يصعب التغلب على الغرائز خلال الاحتلال، إلا أنني آمل في أن يتم تنفيذ السياسة المشار إليها عاليه»⁽⁹³⁾.
- التزاما بكلمته، أرسل بن غوريون (صيغا مختلفة من) تلك الخطوط العامة إلى عمليات رئاسة الأركان، التي أرسلتها بدورها إلى مركز قيادة عملية داني في الساعة 23,30 مساء 12 يوليو بشكل مختصر إلى حد ما:

- 1 - للجميع حرية الرحيل، باستثناء أولئك الذين يلزم اعتقالهم.
- 2 - التنبيه إلى أننا لسنا مسؤولين عن الطعام بالنسبة إلى أولئك الذين يبقون.
- 3 - لا يتم إجبار النساء، المرضى، الأطفال والكبار على الذهاب/ المشي [وهو غموض يمكن أن يكون متعمدا].
- 4 - عدم المساس بالأديرة والكنائس.
- 5 - تتم عمليات البحث من دون تخريب.
- 6 - عدم السلب والنهب⁽⁹⁴⁾.

من الواضح أن بن غوريون كان يقول أشياء مختلفة باختلاف الأشخاص فيما بين 12 و13 يوليو. فعلى سبيل المثال ذكر كابلان، وزير المالية، أن بن غوريون أخبره - إما في وقت متأخر يوم 12 أو في وقت مبكر يوم 13 - أن الأوامر تمثلت فيما يلي: «يُقَبَضُ على الشباب الذكور [من الرملة واللد]، أما بقية السكان فيُشَجَّعون على مغادرة المكان، على أن تتحمل إسرائيل مسؤولية رعاية من يبقى منهم»⁽⁹⁵⁾.

اعتقد شترت بعد لقائه مع شيرتوك وقراءته للخطاب الأخير في 13 يوليو أنه نجح في تجنب عملية طرد جماعية. غير أنه كان مخطئا. ففي 13 و14 يوليو تلقى سكان كل من اللد والرملة أوامر و«تشجيعا» على الرحيل. في الوقت نفسه لم تكن هناك حاجة - خاصة في اللد - إلى كثير من «التشجيع». فقد عانوا الكثير خلال

فترة 72 ساعة: صدمة المعركة والغزو غير المتوقع من قبل اليهود؛ تخطى الجيش العربي عنهم؛ مذبحة؛ حظر التجوال مصحوبا بعمليات تفتيش من دار إلى دار؛ القبض الجماعي على الشباب الأقوياء جسديا؛ والفصل بين العائلات؛ ونقص الغذاء والرعاية الصحية؛ وهروب الأقارب؛ والعزلة المستمرة داخل المنازل؛ والشعور العام بالخوف من المستقبل. كذلك فإنه على الأرجح أن أخبار ما حدث في اللد وصلت إلى الرملة، التي تبعد ثلاثة كيلومترات، بشكل شبه فوري، مما أحدث حالة من الذعر. وهكذا فإنه في أثناء ليلة 12 - 13 يوليو قرر العديد من السكان المتبقين في المدينتين أنه قد يكون من الأفضل عدم البقاء تحت الحكم اليهودي. وربما كان سقوط حصن الشرطة في صباح 13 يوليو هو ما حسم القضية بالنسبة إلى البعض.

وهكذا، تقاطعت وتشابكت مصالح ورغبات اليهود والعرب عند هذه النقطة - فقوات الدفاع الإسرائيلية كانت راغبة في وتعد العدة لطرد السكان، والسكان مستعدون، وربما حتى تواقون، للانتقال إلى إقليم تحت سلطة عربية. وعلى الرغم من ذلك بقيت هناك مشكلة عالقة تمثلت في كره العائلات في كل من اللد والرملة أن تترك وراءها شبابهم رهن الاحتجاز. ومن ثم كان المسرح مهياً لـ «الصفقة» التي تم التوصل إليها في صباح 13 يوليو والإجلاء الجماعي الذي تلاها.

تم التوصل إلى «الصفقة» عبر «مفاوضات» بين شماریا غوتمان، ضابط استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، وغيره من ضباط البالمخ من جانب، وبعض أعيان اللد من جانب آخر. وخلال تلك المفاوضات ذكر ممثلو قوات الدفاع أنهم يريدون أن يرحل الجميع. وهو ما رد عليه الأعيان بأنه لا يمكن أن يحدث ما دام آلاف من السكان (الكثير منهم كبار عائلات) استمروا في مراكز الاحتجاز، وعند هذه النقطة وافق الضباط على إطلاق سراح كل المحتجزين في حالة رحيل جميع السكان. الأمر الذي وافق عليه الأعيان. وفي أعقاب ذلك توجه غوتمان إلى المسجد معلنا أن المحتجزين يمكنهم الرحيل، وهو ما قوبل بالتهليل والفرح. وطاف الحشد الفرح بصحبة الجنود المدينة لإخطار السكان بأنهم جميعا على وشك المغادرة؛ محددين أماكن التجمع للرحيل⁽⁹⁶⁾.

حدث الجانب الأكبر من النزوح الجماعي من اللد والرملة يوم 13 يوليو. وقام لواء كيرياتي بنقل العديد من سكان الرملة بالحافلات وعربات النقل إلى القباب،

ومنها استكملوا طريقهم سيرا على الأقدام حتى اللطرون وسلييت اللتين سيطر عليهما الجيش العربي. في حين سار آخرون على الأقدام طوال الطريق. وقد وصف ضابط استخبارات الفرقة 43 المشهد على النحو التالي:

بدأت عملية نقل اللاجئين في الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر. تحرك أغلبهم على طول الشارع الرئيسي بطريق القدس... ومن هناك تم نقلهم في سيارات إلى نقطة تبعد 700 متر عن القباب، وتركوا ليسيروا على الأقدام إلى بيت تينة [التينة] وسلييت⁽⁹⁷⁾.

من جانبهم سار كل سكان اللد على الأقدام في طريقهم إلى بيت نبالا وبرفيلية. استنادا إلى اتصالات قوات الدفاع الإسرائيلية في 13 يوليو، يتضح أن القادة العسكريين المشاركين في العملية قد فهموا ما يحدث على أنه طرد أكثر منه نزوحا جماعيا تلقائيا. فقد أفاد المركز الرئيسي لقيادة عملية داني الساعة 11:35 عمليات رئاسة الأركان بما يلي: «تم الاستيلاء على مركز شرطة اللد، والقوات منشغلة في طرد السكان». وفي الوقت ذاته أخطر المركز كلا من لواء يفتاح؛ كيرياتي؛ واللواء الثامن أن «مقاومة العدو في كل من الرملة واللد قد انتهت. بدأ طرد السكان...»⁽⁹⁸⁾. ومن الواضح أن المركز الرئيسي لقيادة عملية داني يتوقع أن تنتهي عملية إبعاد السكان بحلول المساء، في الساعة السادسة والربع مساء توجه بالسؤال إلى لواء يفتاح: «هل انتهت عملية إبعاد السكان من اللد؟»⁽⁹⁹⁾.

ظل بعض جنود كل من لواء يفتاح و كيرياتي خلال الفترة من 12 - 14 يوليو على غير معرفة بأوامر الطرد، وربما اعتقدوا أن ما يشاهدونه على الواقع هو نزوح جماعي تلقائي أو شبه تلقائي. وكان من شأن الحماسة التي أظهرها السكان للرحيل أن تدعم هذا الاعتقاد لديهم. وفضلا عن ذلك فإن بيانات وإعلانات قوات الدفاع للسكان كانت بلهجة إخبارية أكثر منها جبرية: «ستتجمعون في هذه النقطة أو تلك»، «ستسيرون باتجاه بيت نبالا»... إلخ. وفي واقع الأمر لم تكن هناك حاجة لأغلب الجنود المشاركين لأن يقولوا أي شيء؛ فالسكان كانوا قد وعوا المتوقع منهم القيام به. ومع ذلك «خرج» الجنود الذين تنقلوا من منزل إلى آخر في اللد بأمر بعض السكان.

أجمع كل الإسرائيليين الذين شاهدوا تلك الأحداث على أن النزوح الجماعي تحت حرارة شهر يوليو مثل مرحلة معاناة طويلة وإضافية خاصة للاجئين اللد.

وقد جرد الجنود البعض من مقتنياتهم الثمينة عند مغادرتهم المدينة أو في نقاط التفتيش على طول الطريق⁽¹⁰⁰⁾. وقد وصف غوتمان لاحقا تلك الرحلة الشاقة كما يلي:

سار عدد ضخم من السكان الواحد تلو الآخر. كانت النساء مثقلات بالصرر والحقائب فوق رؤوسهن، والأمهات يجرن أطفالهن وراءهن... ومن وقت إلى آخر سُمع صفير طلقات الرصاص التحذيرية [من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية]... وأحيانا برزت في أعين أحد الصغار نظرة حادة، كأنه يقول: «نحن لم نستسلم بعد، وسنعود لمحاربكم».

بالنسبة إلى غوتمان، كمتخصص في الآثار، كان المشهد يستحضر في الذهن «ذكرى نفي الإسرائيليين [على أيدي الرومان قبل ذلك بألفي عام]، والمدينة بدت كما لو كانت «بعد وقوع مذبحة فيها»⁽¹⁰¹⁾.

بعد مرور أسابيع قليلة على الأحداث، سجل أحد الجنود الإسرائيليين (على الأرجح من الفرقة الثالثة) من كيبوتس عين حرود انطباعاته الحية بشأن عطش اللاجئين وجوعهم، وكيف كانوا «يفقدون أطفالهم»، وكيف وقع طفل في بئر وغرق وتم تجاهله، بينما كان الآخرون يتشاجرون بعضهم مع بعض للحصول على الماء⁽¹⁰²⁾. ووصف جندي آخر الآثار التي خلفتها الطوابير التي تجر أقدامها ببطء، «في البداية ترى أدوات المطبخ والأثاث، وفي النهاية تكون هناك جثث رجال ونساء وأطفال مبعثرة على طول الطريق». وقد مات عدد من اللاجئين في طريقهم نحو الشرق - من الإرهاق ونقص المياه والمرض - قبل وصولهم إلى مكان للراحة بالقرب من رام الله أو داخلها. واستنادا إلى شائعات تم ترديدها ذكر محمد نمر الخطيب أنه خلال الرحلة الشاقة في اتجاه الشرق قضى 335 شخصا، في حين أن جون غلوب، قائد عمليات الجيش العربي، كان أكثر حرصا في هذا الصدد عندما كتب أن «أحدا لن يعلم كم عدد الأطفال الذين قضوا»⁽¹⁰³⁾.

ربما كانت طوابير اللاجئين، التي ملأت الطرق المتجهة نحو الشرق بالزحام والضوضاء، أحد دوافع قرار الطرد. وفي هذا الصدد كان التفكير العسكري بسيطا ومُقنعا: فقد نفذت قوة الدفع لدى قوات الدفاع الإسرائيلية بعدما حققت أهدافها

الموجة الثالثة

الأساسية. كذلك كان من المتوقع أن يبدأ الجيش العربي هجوما مضادا (عبر: بدرُس؛ جمزو؛ نعلين؛ اللطرون). وكان من شأن خلق حالة من التكدر على المحاور الرئيسية في عمق الأراضي العربية من خلال تدفق بشري أن يعيق الجيش العربي، كما أنه كان من المحتمل أن تستنزف الموجة الجديدة الضخمة من اللاجئين الموارد الأردنية في لحظة حرجة. وفي هذا الصدد ذكر في أحد سجلات قوات الدفاع الإسرائيلية يوم 15 يوليو:

خلق اللاجئين من اللد والرملة مشاكل كبيرة للجيش العربي.
فهناك مشاكل حادة في الإسكان والتموين... وفي هذه الحالة كان
الجيش العربي حريصا على تقديم كل مساعدة ممكنة للاجئين؛
حيث إن الرأي العام العربي يشكك في أن الجيش لم يكن مستعدا
لتقديم المساعدة لكل من اللد والرملة⁽¹⁰⁴⁾.

نص تقرير للبالماخ، كتبه على الأرجح آلون عقب ذلك مباشرة، على أنه فضلا عن أن النزوح الجماعي قد أراح تل أبيب من تهديد على المدى البعيد، فإنه «سد الطرق أمام تقدم الجيش»، وألقى على عاتق الأردنيين مشكلة مساعدة 45 ألف شخص إضافي... والأكثر من ذلك أن ظاهرة هروب عشرات الآلاف سيكون لها تأثير معنوي سلبي في كل منطقة عربية يصلها اللاجئون... كما أن هذا النصر ستكون له أيضا آثار كبيرة في قطاعات أخرى⁽¹⁰⁵⁾. ومن جانبه أشار بن غوريون، بأسلوبه الملتوي المعتاد، إلى المزايا الاستراتيجية الناتجة عن ذلك: «الجيش العربي يشير إلى أنه يوجد على الطرق من اللد والرملة ما يقرب من 30 ألف لاجئ غاضبين من الجيش، ويطلبون الخبز، ويجب نقلهم إلى شرق الأردن؛ حيث توجد مظاهرات مناهضة للحكومة»⁽¹⁰⁶⁾.

خلال مناقشة السياسات من قبل حزب ما بام في الأسابيع التالية انتقد استخدام آلون لطوابير اللاجئين لتحقيق أهداف استراتيجية. وفي هذا الصدد ذكر مائير يعاري، الزعيم المشارك للحزب:

كثير منا يفقدون صورتهم البشرية... للنظر كيف يتحدثون
ببساطة حول أنه من الممكن والمسموح به أخذ النساء والأطفال
والشيوخ ليملاؤا بهم الطرق؛ لأن ذلك ضرورة استراتيجية. وهذا ما

نقوله نحن أعضاء هاشومير هاتزائير، الذين يتذكرون من استخدم مثل هذه الوسائل ضد شعبنا خلال الحرب العالمية الثانية... أنا أشعر بالرعب⁽¹⁰⁷⁾.

في الرابع عشر من يوليو أخطرت قوات الدفاع الإسرائيلية بن غوريون أنه «لم يعد هناك ساكن عربي واحد في الرملة واللد»، أو أن هذا ما قاله لزملائه في مجلس الوزراء في اليوم نفسه⁽¹⁰⁸⁾. غير أنه في الحقيقة بقي عدة مئات من السكان، معظمهم من المرضى، فضلا عن حفنة من المسيحيين بما في ذلك رجال الكنيسة، وقد كان الوضع في اللد - حيث بقي «ما يقرب من مائة شخص» - أسوأ بكثير مما كان عليه في الرملة؛ حيث «لم تكن هناك مياه تُرَوَّد المدينة بها، والقاذورات والأوساخ تهدد صحة كل من عناصر الجيش والسكان»، وقد أوصى مسؤول بوزارة شؤون الأقليات بتحريك السكان إلى يافا أو «تمكينهم من ممارسة حياة طبيعية»⁽¹⁰⁹⁾. خلال الأشهر التالية تسلل المئات عائدين إلى المدينتين، ليرتفع عدد سكانهما إلى ألفي نسمة بحلول منتصف أكتوبر⁽¹¹⁰⁾. وفي الوقت ذاته كانت كل من المدينتين قد وُطنتا بمهاجرين جدد، وأصبحتا ذات أغلبية يهودية ساحقة.

تحملت الوحدات العسكرية في الخط الثاني، والتي حلت محل الفرقتين الثالثة والثانية والأربعين في الأيام التي أعقبت الاحتلال، عبء تزويد العرب الباقين بالخدمات الأساسية، فضلا عن عملية دفن مئات الجثث المتناثرة في شوارع اللد والمنازل والطريق بين اللد والرملة خلال الفترة من 12 - 15 يوليو. قد مثل ملف الجثث، في البداية على الأقل، مشكلة سياسية وفقا لما أورده الحاكم العسكري (كرياتي) في الرملة حيث أوضح أن «الزيارة المقررة غدا لوفد الصليب الأحمر تأتي مبكرة للغاية ويلزم تأجيلها»⁽¹¹¹⁾. وعندما حُدد موعد جديد للزيارة، يوم 14 يوليو الساعة الثالثة بعد الظهر، تلقى كرياتي أمرا من مركز قيادة عملية داني بأن يجري بحلول هذا التاريخ «إجلاء كل السكان والتخلص من الجثث...»⁽¹¹²⁾. ومع ذلك فإن المشكلة كانت مازالت قائمة في 15 يوليو؛ حيث اشتكى الطبيب كلوس درير (ياكوف درور) العضو في الجهاز الطبي لقوات وزارة الدفاع إلى عمليات رئاسة الأركان من أنه لاتزال هناك جثث لم تُدفن في اللد و«الحقول المجاورة» وأن ذلك

يمثل مصدر خطر صحي ومشكلة «معنوية وجمالية». لم يكن لدى الجهاز الطبي الإمكانات المالية للتعامل مع الوضع، ومن ثم طلب من عمليات رئاسة الأركان أن توفر الشاحنات والأفراد، بما في ذلك «عدة عشرات من المدنيين العرب من المدن نفسها»، لحل المشكلة⁽¹¹³⁾. ومن المفترض أنه كان قد جرى دفن الجثث حينئذ.

اهتز الأردن لسقوط اللد والرملة والنزوح الجماعي لسكانهما. اندلعت مظاهرات في عمان والمدن الأخرى على جانبي النهر، وتم اتهام الجيش - خاصة قادته البريطانيين - من قبل الفلسطينيين والقادة العرب في الخارج بأنهم «تخلوا» عن المدينتين، إن لم يكونوا قد تواطأوا مع اليهود لنقل السلطة فيهما إليهم⁽¹¹⁴⁾. حتى بين صفوف رجال الميليشيات والذكور في سن القتال المحتجزين في المدينتين - الذين بلغ عددهم ما يقرب من 2400 شخص - ساد شعور بـ «المرارة الكبيرة» تجاه «الجيش» والملك عبدالله الذي «يتلقى أموالاً من البريطانيين»⁽¹¹⁵⁾. وعلى صعيد آخر كان من شأن وصول 70 ألف لاجئ إلى رام الله (التي يقطنها 10 آلاف نسمة) أن يحطم الروح المعنوية لدى المدنيين. وقد ناشد القائم بأعمال العمدة، حنا خلف، الملك عبدالله إصدار أوامره لهم بترك المدينة: «إنهم متناثرون في شوارع المدينة، أغلبهم من الفقراء، ويعانون حاجة شديدة للسلع الرئيسية والمياه، كما أنهم يمثلون تهديداً جاداً على الصحة العامة». غير أن الملك نصحه بـ «الصبر»⁽¹¹⁶⁾. ومن جانبه نقل القنصل العام البريطاني في القدس صورة مشابهة لذلك الوضع في كل من نابلس وبيت لحم⁽¹¹⁷⁾. وقد لاحق سقوط اللد، والرملة وطردهما سكانهما الملك عبدالله (وأيضاً غلوب باشا) لأشهر طويلة. وعندما استؤنفت المفاوضات الإسرائيلية - الأردنية في نهاية 1948 ومطلع 1949 تمثل أحد المطالب الأردنية الرئيسية في إعادة المدينتين إلى السيادة الأردنية، أو على الأقل أن يُسمح لسكانهما بالعودة إلى ديارهم.

خلال الفترة من 9 - 13 يوليو اجتاحت القوات المشاركة في عملية داني كذلك القرى المحيطة بكل من اللد والرملة. وكانت النية معقودة منذ البداية على إفراغها من سكانها. ففي 10 يوليو أخطر مركز قيادة لواء يفتاح قيادة عملية داني بما يلي: «تظهر قواتنا منطقة عنابة - جمزو - دانيال، وتحرق كل شيء يمكن حرقه». وبعد مرور عدة ساعات، أضافت قيادة اللواء: «جرى الاستيلاء على خروبة

وخربة الكوميسة^(*). بعد تفجير المنازل وتطهير القرى، احتل رجالنا مواقع عالية تطل على القرى⁽¹¹⁸⁾. وقبل ذلك بعدة ساعات أخطر ضابط بجهاز المهندسين في مركز قيادة عملية داني لواء يفتاح بأنه «يرسل 50 متخصصا في المفترقات لتدمير قرية عنابة». وأضاف ليفشتز أنه «يلزم تدمير أغلب مباني عنابة. والإبقاء على أقل قدر ممكن على أن يُحصَّن لكتيبتين من جيش الدفاع»⁽¹¹⁹⁾. في اليوم التالي أخطر لواء يفتاح مركز قيادة عملية داني أن قواته استولت على جمزو ودانيال، وأنها منشغلة «بتطهير القرى وتدمير المنازل»⁽¹²⁰⁾. في ذلك اليوم أصدر ليفشتز أمرا عاما للواء يفتاح: «في جميع المناطق التي استوليتم عليها يجب... تدمير كل منزل لا تنوون التحصن به»⁽¹²¹⁾. وبالتأكيد فإن التدمير كان يعني التفريع من السكان. في تلك الأثناء إلى الشرق، وكجزء من عملية داني، شن كل من لواء حاريل (من البالماخ) وعناصر من لواء إيتزيوني (المتمركز في القدس) عددا من الهجمات المحلية بهدف توسيع الممر إلى القدس، والذي كان تحت سيطرة إسرائيلية، فضلا عن تخفيف الضغط على ضواحي المدينة الغربية والجنوبية. ففي 15 يوليو استولى لواء إيتزيوني على جزء من قرية بيت صفافا، التي هُجرت (بشكل مؤقت) من قبل سكانها. وإلى الشرق، استولت وحدات من الإرغون والهستدروت في 15 - 16 يوليو على قرية المالحه، التي كانت شبه مهجورة وتسيطر عليها العناصر غير النظامية⁽¹²²⁾. أما فيما يتصل بقرية عين كارم الكبيرة، التي أجلي سكانها بشكل جزئي في شهر أبريل، في أعقاب الهجوم على دير ياسين الواقعة على بعد كيلومترين شمالا، فقد هجرها السكان المدنيون في 10 و11 يوليو، كما تركها رجال الميليشيات في الفترة من 14 - 16 من الشهر نفسه، في أعقاب استيلاء القوات اليهودية على تلين يهيمنان عليها (خربة بيت مزميل، خربة الحمامة)، وبدأت في القصف المدفعي للقرية، التي عانت في الأيام الأخيرة نقصا حادا في الطعام⁽¹²³⁾.

على بعد عدة كيلومترات باتجاه الغرب وسعت وحدت من لواء حاريل ممر القدس باتجاه الجنوب، ففي 13 و14 يوليو استولت على عدد من القرى الصغيرة: صوبا؛ صطاف؛ خربة اللوز؛ دير عمرو؛ عقور وصرعة (التي كانت واقعة تحت سيطرة المصريين)، وكذلك استولت في 17 و18 من الشهر نفسه على كسلا؛ إشوع؛

(*) وردت في الأصل الإنجليزي Khirbet al Kumeisa. وقد يكون المقصود هو قرية الكنيسة الواقعة جنوبي خروبة. [المحررة].

عسلين؛ دير رفات وعرتوف. وكان معظم سكان تلك القرى، التي كانت على خط النار منذ شهر أبريل، قد سبق أن غادروا المنطقة. والكثير ممن بقوا هربوا مع اقتراب وحدات لواء حاريل والبدء في إطلاق قذائف الهاون. أما الحفنة من الأشخاص الذين بقوا في كل موقع فقد طُردوا⁽¹²⁴⁾.

في نهاية عملية داني في التاسع عشر من شهر يوليو أصدر مركز قيادة العملية تعليماته إلى كل من لواء حاريل؛ يفتاح؛ اللواء الثامن ولواء كيرياتي بـ «منع عودة السكان العرب إلى مدنهم وقراهم المحتلة، بما في ذلك عن طريق استخدام الذخيرة الحية»⁽¹²⁵⁾.

الجنوب

استثمرت قوات الدفاع الإسرائيلية طاقاتها الرئيسية خلال «الأيام العشرة» في شمال البلاد ووسطها. أما في الجنوب، فقد حاول كل من لواء النقب ولواء غيفعاتي أن يؤمن ممرا بين مستوطنات النقب والمنطقة الخاضعة للسيطرة اليهودية في السهل الساحلي ولكن من دون جدوى. ومع ذلك نجح لواء غيفعاتي في توسيع المنطقة التي يسيطر عليها بشكل كبير باتجاه الجنوب والشرق، مستوليا على مناطق في مداخل النقب الشمالي وفي حي الخليل الغربي.

تعتمد شمعون أفيدان، قائد عمليات لواء غيفعاتي، بشكل واضح أن يسرع من عملية فرار السكان من المنطقة التي تحدها من الشرق قزازه؛ جليا؛ إدنبّة؛ مغلّس، ومن الغرب المسمية الكبيرة وقسطينة، ومن الجنوب: حتا وبيت عفا. وقد صدر أمر الاستعداد للاستيلاء على المسمية الكبيرة؛ المسمية الصغيرة؛ التينا؛ قسطينة؛ وتل الترمس من قبل الكتيبة 51 في 29 يونيو، أي خلال الهدنة الأولى. وتحدث الأمر عن «تصفية» قريتي المسمية والاستيلاء على بقية القرى و«تطهيرها»⁽¹²⁶⁾. في الخامس من شهر يوليو ناقش اللواء وحدد خطته في «الأيام العشرة»، وبعد مرور يومين أصدر أفيدان التعليمات التنفيذية. وقد تضمن الأمر الصادر التعجيل من «تصفية القرى العربية الواقعة داخل هذه المنطقة»، كذلك تلقت الفرقة 51 الأمر بالاستيلاء على قرية تل الصافي الكبيرة و«تدمير القوة القتالية للعدو... وتدمير وقتل وطرّد اللاجئين المقيمين في خيام في المنطقة من أجل منع تسلل العدو من

الشرق إلى تلك المواقع المهمة». ومن المرجح أن طبيعة الأمر - وما صاحبه من شرح شفهي - لم تترك في ذهن قادة الفرقة أي شك في أن أفيدان كان يريد تفريغ المنطقة من السكان⁽¹²⁷⁾.

شُنت عملية آن - فار (عملية مناهضة فاروق) ليلة 8 - 9 يوليو بعد مرور ساعات على قيام المصريين بخرق الهدنة الأولى. وخلال الفترة من 8 - 11 يوليو اكتُسحت المنطقة التي شملها أمر أفيدان، وفر أغلب سكانها قبل أن تصل طوابير قوات الدفاع الإسرائيلية إلى القرى. تم الاستيلاء على تل الصافي في الساعات الأولى من صباح 9 يوليو. فبعد إطلاقها ستارا من قذائف الهاون والمدافع، اقتربت الفرقة 51 من القرية من ناحيتي الشمال والغرب. وبعد استيلائها على التل نفسها، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على المنازل أسفل التل مما «زاد من الهروب الجماعي، وسط الصراخ ومظاهر الخوف...». ووفقا لمؤرخ رسمي لقوات الدفاع، فإن سقوط تلك القرية المحورية «أسفر عن هروب أكثر من 10 آلاف عربي من المنطقة، والذين وجدوا أنفسهم معزولين...» عن القوات المصرية والعناصر العربية غير النظامية في الشرق والجنوب⁽¹²⁸⁾. سقطت كل من بيت عفا؛ عبّس؛ تل الترمس وقرية عراق سويدان في 8-9 يوليو، وقد هرب القرويون بمجرد اقتراب القوات الإسرائيلية أو شروعاتها في الهجوم؛ حيث ترددت شائعة مفادها أنها تعاملت مع سكان بيت عفا «كما فعلت في دير ياسين»⁽¹²⁹⁾. تعرضت قرية كرتيا لقصف عنيف من نيران المدفعية مما أدى إلى هجر سكانها لها⁽¹³⁰⁾. أغارت وحدات لواء كيرياتي في الفترة من 12-15 يوليو وضايقت بشكل مستمر عددا من القرى، بما في ذلك: عجور؛ دير الدبان؛ صميل، كما استولت على بلعين وبرقوسية ووجدتهما خاليتين من السكان. وجرى إحراقهما «بقدر ما كان ذلك ممكنا»⁽¹³¹⁾. وقد تضمنت التقارير المتعلقة بتلك العمليات والتي قام بتحريرها الشاعر ذو الرغبة الانتقامية، أبا كوفّر (مناهض سابق للنازية ومن أعضاء هاشومير هتزازير «شباب الحركة الصهيونية») ما يلي:

فجأة، أضحت الأرض ناعمة [تحت عجلات سيارة الجيب التي
تقل وحدة مغاوير غيفعاتي «ثعالب شمشون»] - أجساد! عشرات
الأجساد تحت عجلات الجيب. وشعر السائق بالنفور: أجساد
بشرية تجثو تحت عجلات سيارته! ولكنه قال لنفسه انتظر لحظة؛

حيث تذكر [كيبوتس] نغبا وبيت دراس، [وفي كليهما قتلت القوات العربية يهودا] - فقام بدهسهم! لا تخشوا يا أبناء: كلاب قاتلة - إن عقابهم هو الدم! وكلما قمتم بدهس الكلاب الوحشية، أحببتم الجمال، والخير والحرية⁽¹³²⁾.

في السادس عشر من يوليو أخطر مركز قيادة لواء غيفعاتي عمليات رئاسة الأركان بما يلي: «لقد دخلت قواتنا إلى قرى: قزازة؛ الخيمة؛ جليا؛ إندبة؛ ومُغلس وطردت سكانها ودمرت وحرقت عددا من المنازل. والمنطقة حاليا خالية من العرب»⁽¹³³⁾. سرّعت عمليات لواء غيفعاتي خلال «الأيام العشرة» من عمليات الإجلاء النهائي لقرى المسمية الكبيرة، المسمية الصغيرة، التينة، الخيمة، إندبة، مُغلس، جليا، قزازة، سجد، تل الترمس، الجلادية، صميل، زيتة، بلعين، برقوسية وتل الصافي وعدد من القرى الصغيرة ومخيمات البدو. وقد هرب أغلب القرويين إلى تلال الخليل، في حين عبرت أقلية، من منطقة المسمية، عبر الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية إلى قطاع غزة.

العمليات العسكرية خلال الهدنة الثانية

يوليو - أكتوبر 1948

خلال الأشهر الثلاثة التي فصلت بين بداية الهدنة الثانية في 19 يوليو وتجدد القتال في 15 أكتوبر، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية عددا من العمليات التي صممت بهدف تنظيف مناطق خطوطها الخلفية والأمامية من التجمعات السكانية العربية النشطة أو تلك التي قد تكون معادية لإسرائيل.

تمثل أحد تلك التجمعات في سلسلة تقارب ست قرى على طول القطاع الشمالي لطريق تل أبيب - حيفا. وفي مطلع فترة «الأيام العشرة» قررت قوات الدفاع الإسرائيلية الاستيلاء على قرية الطيرة الكبيرة والتي تعيق حركة السير على الطريق في المنطقة الواقعة جنوب حيفا؛ وعلى الرغم من فشل محاولة سابقة لتحقيق ذلك في نهاية شهر أبريل، فإنها أدت إلى الإسراع في عملية إجلاء نساء وأطفال القرية⁽¹³⁴⁾، في حين نجح الجيش العربي في إقناع الرجال بالبقاء وحماية قريتهم⁽¹³⁵⁾. وعلى الرغم من أن أمر العمليات الصادر في يوليو تحدث عن مليشيات محلية «يزيد عددها

على 800 شخص»، فإنه لم يذكر شيئاً عن مصير السكان المدنيين⁽¹³⁶⁾. هُوجمت الطيرة مجدداً وسقطت في 16 يوليو، وفر بعض السكان إلى المنطقة العربية إلى الجنوب، والمسماة المثلث الصغير، وتضم قرى الجبعة، إجزم، وعين غزال⁽¹³⁷⁾.

خلال الفترة 17-19 يوليو هاجمت القوات الإسرائيلية واحتلت القرى شبه المهجورة جنوب الطيرة: كفر لام، صرفند، عين حوض والمزار (والتي سبق أن احتلها الجيش في نهاية مايو ثم بعد مغادرته استولت عليها المليشيات العربية والمدنيون)⁽¹³⁸⁾. وكان المثلث الصغير (الواقع على بعد 20 كيلومتراً جنوب يافا) هدفاً لعملية «تنظيف المنطقة الخلفية» خلال الهدنة الثانية. فعلى مدار أشهر كان القرويون يتصيدون السيارات اليهودية على الطريق الساحلي الحيوي (في حين أرسلوا من وقت إلى آخر من يستطلع آراء الطرف الآخر في السلام). ومع سقوط سلسلة القرى في الشمال، ظل المثلث الصغير العقبة الوحيدة التي تعيق المواصلات الإسرائيلية.

في بداية شهر مايو، كان سكان المثلث الصغير وقرية الطيرة قد قرروا أنهم «لن يتخلوا عن قراهم، وأنهم سيحاربون إلى آخر رجل لديهم...»⁽¹³⁹⁾. وعلى خلفية موسم الحصاد الصيفي أجرت بيت غزال اتصالات مع زخرون ياكوف المجاورة للتوصل إلى هدنة محلية⁽¹⁴⁰⁾. وفي واقع الأمر فإنه بحلول منتصف شهر يونيو كانت هناك فصائل مهمة في القرى الثلاث راغبة في السلام⁽¹⁴¹⁾؛ وتبلور نوع من أنواع التعايش السلمي الفعلي. ففي خلال الصيف بيعت المحاصيل الزراعية للقرى عبر القرى الدرزية في الكرمل في حيفا اليهودية (عسفا ودالية الكرمل)⁽¹⁴²⁾. وفي الوقت ذاته كان هناك ضغط من المستوطنات القريبة من أجل اقتلاع تلك القرى من جذورها⁽¹⁴³⁾. وفقاً للتقارير التي تواترت في مطلع شهر يوليو فإن سكان المثلث الصغير كانوا «يشعرون بالثقة في أنه يمكنهم الصمود إلى أن يتحقق النصر العربي»⁽¹⁴⁴⁾. واستمر رجال المليشيات التابعة لهم في قنص وسائل النقل اليهودية. وقد نفذت وحدات من كل من لواء كارميلي وإسكندروني عملية انتقامية ناجحة بشكل جزئي ضد مواقع المليشيات التي تطل على الطريق⁽¹⁴⁵⁾. وقد ناقش مجلس الوزراء بشكل مقتضب المشكلة خلال اجتماعه يوم 14 يوليو؛ حيث ضغط وزير المالية لإيجاد حل لها (لأسباب تتصل بالاقتصاد والبنية الأساسية). أما بن غوريون،

الذي كانت تشغله قضايا أكثر أهمية (عمليات داني؛ ديكيل؛ آن فار) فلم يكن قلقا. فبالنسبة إليه لم تكن هناك حاجة إلى التعجل:

إن هذه القرى في متناول أيدينا [كما قال]. نستطيع أن نتحرك
ضدها حتى بعد عودة الهدنة. حيث إن الأمر سيكون عملا شرطيا...
نظرا إلى أنه لا ينظر إليهم على أنهم قوات معادية لأنهم يوجدون
في مناطقنا [في إسرائيل] وهم سكان في الدولة... كما أن هذه القرى
لا تمثل خطرا عسكريا⁽¹⁴⁶⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه مع قرب انتهاء فترة «الأيام العشرة» وُجّه إنذار
للقرويين - إما الاستسلام وإما الإجلاء. وفي اليوم التالي وكرد فعل فوري على اعتداء
على سائقين إسرائيليين في الطريق الساحلي (عُثر على جثمان أحدهما بعد مرور
أسبوعين، في حين لم يُستعد جثمان الآخر على الإطلاق)⁽¹⁴⁷⁾ هاجمت قوات إسرائيلية
تفتقر إلى التنظيم مواقع المليشيات في المثلث الصغير في الوقت الذي قُصفت
فيه القرى بقذائف 65 ملم المدفعية والهاون. ومع ذلك مُنيت القوة المهاجمة
بالهزيمة⁽¹⁴⁸⁾. وخلال الأيام التالية تعرضت القرى لقصف متقطع من المدفعية
والطيران⁽¹⁴⁹⁾. فر عديد من السكان، وأفادت التقارير عن «انخفاض» الروح المعنوية
في صفوف الباقين⁽¹⁵⁰⁾.

في الرابع والعشرين من شهر يوليو شنت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية Mivtza
Shoter (عملية رجل الشرطة) بهدف احتلال المثلث الصغير، أو كما ورد في الأمر
التنفيذي «استعادة السيطرة» على الطريق الساحلي بين زخرون ياكوف وحيفا،
و«القضاء على جميع الأعداء في المنطقة». ولم يرد أي نص صريح حول مصير السكان
بها⁽¹⁵¹⁾. وقد انتهى الهجوم في صباح يوم 26 من الشهر نفسه. استخدمت قوات
الدفاع خلاله قاذفات القنابل وأربع كتائب مشاة ترافقها ثماني سيارات مصفحة
وأربع بطاريات من المدفعية الخفيفة والهاون (كذب وزير الخارجية شيرتوك على
القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة حينما كتب، في 28 سبتمبر 1948، أنه «لم
نُستخدم طائرات»⁽¹⁵²⁾. وعلى ما يبدو قتلت قذائف الطائرة 37 - وفي رواية أخرى
«ما يقرب من 100» - من السكان⁽¹⁵³⁾. وفي حين دارت في الجبعة وعين غزال معارك

في الشوارع يوم 25 يوليو، فإنهما كانتا خاليتين بعد إخضاعهما في صباح 26 يوليو، وفي إجزم وخربة قмбаزة المجاورتين وجدت قوات الدفاع المئات من النساء والأطفال وكبار السن، واحتجز 100 من رجال الميليشيات في حين «قتل أكثر من 100 عربي». وقد كانت القوات الإسرائيلية مندهشة من «شراسة مقاومة المدافعين»⁽¹⁵⁴⁾. ووقع محمود المهدي، مختار إجزم، وثيقة استسلام في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم 26 يوليو⁽¹⁵⁵⁾. ونجح أغلب أفراد الميليشيات في القرى الثلاث في الهروب إلى عرعة - إلى الشرق - بعد التغلب على سلسلة من الأكمنة التي أقامتها قوات الدفاع الإسرائيلية والتي خسرت من جرائها 60 قتيلًا⁽¹⁵⁶⁾.

تمكن أغلب القرويين من الوصول إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة العراقيين في وادي عارة وإلى شمال الضفة الغربية. غير أن العديد أيضا بقوا في القرى الدرزية المجاورة أو في المواقع المهجورة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. وخلال الأيام والأسابيع التالية بادرت إسرائيل إلى تجميعهم وطردهم. في صباح يوم 28 يوليو نقلت القوات الإسرائيلية «1400 عربي من النساء والأطفال وكبار السن» من إجزم إلى قرية اللجون وتركتهن هناك ليكملوا طريقهم سيرا على الأقدام باتجاه جنين⁽¹⁵⁷⁾. كما نُقل 24 شخصا آخرون إلى الضفة الغربية في اليوم التالي⁽¹⁵⁸⁾، بالإضافة إلى 480 شخصا آخرين - كانوا قد أقاموا في خيام في دالية الكرمل - نُقلوا في 31 من يوليو⁽¹⁵⁹⁾. كما نُقل 90 شخصا، أغلبهم من إجزم - 7 من الشيوخ، 44 من السيدات المتقدمات في العمر، 39 طفلا - يوم 23 أغسطس من عسفا إلى الضفة الغربية⁽¹⁶⁰⁾.

خلال الأيام التي أعقبت عملية «رجل الشرطة» دمرت قوات الدفاع الكثير في عين غزالة والجبعة. واشتكى المتحدثون باسم العرب من العنف والفظائع الإسرائيلية. وقد أرسل توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني، برقية إلى الأمم المتحدة متحدثا عن أن القرويين «يتعرضون إلى أكثر أنواع المعاملة الهمجية التي عرفت الإنسانية... وجرى إجبار تجمعات ضخمة منهم على إجلاء منازلهم...»⁽¹⁶¹⁾. وتحدث مُشتك آخر عن وجود 4 آلاف شخص قتل أو مفقود في إجزم. وفي صباح يوم 29 يوليو زار وفد من مراقبي الأمم المتحدة - بناء على تعليمات من برنادوت - القرية، غير أنه لم يجد «جثة واحدة»⁽¹⁶²⁾، بيد أنهم لم يبحثوا بجدية. حيث كانت هناك جثث في القرى تقبع تحت الحجارة في المواقع الأمامية النائية للميليشيات وفي التلال المجاورة لأولئك

الذين قضوا نحبهم من جراء القصف بواسطة المدفعية والطيران الإسرائيلي، أو قتلوا في أكملة. وطبقا لأحد تقارير قوات الدفاع الإسرائيلية، عُثر على «ما يقرب من 200 جثة» في منطقة المثلث الصغير⁽¹⁶³⁾. ودفنتها الفرق التابعة لها⁽¹⁶⁴⁾.

مثلت الرواية المتصلة بدفن قوات الدفاع الإسرائيلية 28 عربيا أحياء القصة الرئيسية عن الفضائع التي ارتكبت، والتي طفت بقوة على السطح⁽¹⁶⁵⁾. وأنكرت إسرائيل بشده هذا الادعاء. وقد تجد تلك القصة أصولها في حرق القوات الإسرائيلية 25-30 جثة عُثر عليها «في حالة تحليل متقدمة» بالقرب من عين غزال. وطبقا للشرح الذي قدمه والتر إيتان، فإنه نتيجة للنقص في الحطب، كان الحرق جزئيا، وجرى تكليف القرويين الذين قُبض عليهم بدفن البقايا⁽¹⁶⁶⁾. ذهب عزام باشا إلى أن أغلب الـ «28» جثة كانت للاجئين من الطيرة هربوا إلى المثلث الصغير. وفي 28 يوليو زار مراقب للأمم المتحدة المنطقة، ووفقا لبرنادوت، «لم يجد دليلا يؤيد الادعاءات الخاصة بوقوع مذبة»⁽¹⁶⁷⁾.

على الرغم من ذلك، أسفر الضغط العربي عن إجراء الأمم المتحدة تحقيقا شاملا في عملية «رجل الشرطة». حيث جرى إجمالا نشر خمسة فرق عمل اعتمدت بشكل رئيسي على شهادات لاجئي القرى الثلاث المقيمين في معسكرات في منطقة جنين لإيضاح ما حدث ووضع قوائم بأسماء المفقودين أو القتلى. ووفقا لما أورده برنادوت، كان الهجوم الإسرائيلي على القرى «غير مبرر ... خاصة في ضوء العرض الذي قدمته القرى العربية للتفاوض، والفشل الإسرائيلي الواضح في استكشاف هذا العرض». دان برنادوت عمليات «التدمير الممنهجة» التي قامت بها إسرائيل بعد ذلك في عين غزال والجبعة، وطالب، «في ضوء ما توصلت إليه فرق البحث»، بالسماح لسكان القرى الثلاث بالعودة، مع إعادة إسرائيل تأهيل ما دُمر وهدم من منازل. واختتم برنادوت تقريره بالقول بأنه إجمالا فإن «عدد الذين قتلوا [في القرى الثلاث] لا يمكن أن يتجاوز 130 شخصا» وأنه «لم يُعتقل عدد كبير من السكان» (في إجابة عن الادعاءات بأن 4 آلاف عربي كانوا ضحية «المذابح» أو جرى «اعتقالهم»)⁽¹⁶⁸⁾. وقد توصلت «اللجنة المركزية للإشراف على الهدنة»، التي ترأسها ديليو. إي. رايلي (عميد من مشاة البحرية الأمريكية، أصبح فيما بعد أول رئيس للجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة في الشرق الأوسط) إلى أنه «مع إتمام

الهجوم ... جرى إجبار كل السكان على الإجماع». كما أن مفتشي اللجنة لم يجدوا دليلاً على خرق القرويين للهدنة (التي بدأت في 8 يوليو) قبل الهجوم الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي المقابل، مثل الهجوم انتهاكاً لها⁽¹⁶⁹⁾.

لم يكن الإسرائيليون راضين عن تحقيقات وتوصيات الأمم المتحدة؛ حيث أصروا على أن القرويين هاجموا بشكل متكرر وسائل النقل اليهودية خلال الهدنة الأولى و«الأيام العشرة»، كما أنهم أعاقوا السير خلال الهدنة الثانية عن طريق وضع أحجار على الطريق وتفجير جسرين⁽¹⁷⁰⁾. كما أنكر شيرتوك أن يكون قد طرد القرويين، قائلاً إنه «عندما بدأت العملية في 24 يوليو لم يكن هناك سوى القليل من السكان العاديين في القرى». وأصر على أن تدمير المنازل في عين غزال والجبعة كان مقصورياً على «المباني التي تهيم على الطريق السريع، والتي أطلقت منها النيران على وسائل النقل». ومن ثم فإن ذلك تم «لمنع تكرار مثل هذه الهجمات...». كذلك رفض طلب بانث، القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة، السماح للقرويين بالعودة إلى القرى⁽¹⁷¹⁾. وقد رد الأخير، الذي كان قد خلف برنادوت، بأن الأهالي «أجبروا على الإجماع» وأن اثنتين من القرى جرى «تدميرهما بشكل مُمنهج»⁽¹⁷²⁾. في أوائل شهر أغسطس جاء المستوطنون من المناطق المجاورة على عربات تجرها أحصنة وبدأوا في عمليات نهب القرى⁽¹⁷³⁾. وبعد مرور بضعة أسابيع سمحت السلطات للعديد من العائلات العربية بقيادة محمود المهدي - والذي يُقدم في الوثائق الإسرائيلية على أنه «صديق ليشوف» والذي أقام بشكل مؤقت في مخيم في دالية الكرمل - بالعودة والإقامة في إجم. ومع ذلك فإنه في نهاية شهر ديسمبر 1948 وبداية العام 1949 طُردوا مجدداً من قبل القوات الإسرائيلية⁽¹⁷⁴⁾، وخلال الأشهر التالية جرى توطين مهاجرين يهود جدد في القرى الثلاث.

فاقمت فترة «الأيام العشرة» بشكل كبير من مشكلة اللاجئين في الضفة الغربية؛ حيث انضم العديد من الآلاف من اللاجئين الجدد إلى أولئك الذين أفرزتهم الجولات السابقة من القتال، خاصة في المنطقة جنوبي خط نابلس - طولكرم، وقد قدم شيمشون ماشبيتز، مستشار الشؤون العربية للواء إسكندورني، وصفا للموقف قائلاً: إن اللاجئين كانوا في البداية مصدراً للدخل لطولكرم، حيث أنفقوا أموالهم على شراء المؤن.

بيد أنه بعد ذلك، نفدت أموالهم أو تزايد تدفق اللاجئين المعدومين، وكان ذلك سببا في الضغط على السلطات العامة واللجنة الوطنية. فضلا عن قيام اللاجئين بسرقة أو حصد الحقول التابعة للمدينة والقرى المجاورة... وبالنظر إلى الموقف، كانت سلطات طولكرم مضطرة إلى إيواء اللاجئين في المدارس التي جرى إغلاقها قبل ذلك بشهرين، وإطعامهم من خلال توزيع حصص من الوجبات، تضمنت الحصة اليومية للفرد 400 غرام من الخبز؛ وقطعة من الجبن تزن ما بين 30 و40 غراما أو ما حصة مماثلة في الوزن من المربي أو البطاطس غير المطبوخة، وهي حصة لا تكفي في الظروف العادية كحد أدنى للمحافظة على الحياة... ومع الزيادة في عدد اللاجئين وتناقص فرص العمل - خاصة مع نهاية موسم الحصاد - انتشرت بدرجة كبيرة ظاهرة التسول من قبل النساء والأطفال، وهو أمر محبط للمعنويات، خاصة في مجتمع عربي. كما بدأت الظاهرة تمس الرجال الذين لا يمكنهم العثور على فرصة عمل أو غير المتزوجين أو الذين لا يريدون لزوجاتهم القيام بذلك. ومما زاد الوضع الاقتصادي سوءا فرار الأثرياء من المنطقة إما إلى مراكز عربية بعيدة داخل البلاد وإما خارجها. وفي ظل الظروف الطبيعية كان من المفترض أن تكون تلك فترة حرث الأراضي الزراعية والتي توفر العمل لمن يحتاج إليه. ولكن لم يكن الأمر كذلك ذلك الموسم، في ذلك العام. فقد كانت مساحات كبيرة من الأراضي العربية بمحاصيل الشتاء [مثل القمح] توجد عبر خطوطنا [المقصود في الجانب الإسرائيلي من خط المواجهة] ونقوم نحن بحصادها. أما تلك الأراضي الواقعة في مواجهة خطوطنا [في الجانب العربي] على مسافة تبعد 500-600 متر، فإننا لا نسمح لهم بالاقتراب منها... وانطبق الشيء نفسه على المحاصيل الصيفية [الذرة، البطيخ]. لم تكن العلاقة بين السكان المحليين واللاجئين جيدة نتيجة لعادات اللاجئين من البدو في الإغارة على حقول القرويين وحصد المحاصيل

لسد حاجاتهم الخاصة... والأكثر من ذلك فإنه منذ بداية الحرب انتهت تجارة الماشية مع اليهود... والسكان الذين كانوا يعيشون على ذلك فقدوا مصدر رزقهم ولم يكن بوسعهم العثور على مصدر آخر للدخل. أما فيما يتصل بالوقود فإن الموقف سيئ للغاية⁽¹⁷⁵⁾.

ترتب على التوصل إلى الهدنة الثانية، وحالة الهدوء النسبي التي خيمت على خطوط المواجهة إغراء اللاجئين بمحاولة العودة إلى ديارهم أو، على الأقل، حصاد محاصيلهم على طول تلك الخطوط وورائها. وفي مواجهة ذلك تلقت كل وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية على كل الجبهات، فور بدء الهدنة، تعليمات بسد الطريق أمام العرب الذين يسعون إلى العبور إلى داخل الأراضي الإسرائيلية - سواء كان ذلك للاستقرار أو السرقة أو التهريب أو الحصاد أو التخريب أو التجسس - حتى إن تطلب الأمر استخدام الذخيرة الحية⁽¹⁷⁶⁾. وقد أعيد التأكيد على هذه التعليمات بشكل دوري⁽¹⁷⁷⁾. كذلك تضمنت الأوامر تأمين القرى الخالية من السكان آنذاك من محاولات التسلل، وأن تقتل أو تطرد المتسللين، والخروج في دوريات على القرى التي مازال السكان يقطنونها للتعرف على المقيمين غير الشرعيين واعتقالهم، ثم طردهم. وقد طبقت الوحدات المختلفة تلك الأوامر بدرجات متباينة من الكفاءة والشدة والتماسك.

تعرضت القيادة على المستوى الوطني لضغوط حتى تتعامل بحزم ضد تسلل العرب من جهات متعددة: المستوطنات، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً، مثل السهل الساحلي والتي خشيت من أعمال الإرهاب والسرقة؛ وكبار المسؤولين، الذين كانوا يخشون على مستقبل المستوطنات الجديدة؛ ووحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول خطوط المواجهة، والتي نظرت إلى المتسللين باعتبارهم تهديداً أمنياً⁽¹⁷⁸⁾. وأيضاً الشرطة، ففي 29 أغسطس كتب مفتش الشرطة، يحزقييل سهر، لوزير الداخلية، شتريت:

توجد مجموعات عربية منظمة تتسلل بين مواقع قوات الدفاع الإسرائيلي تحت جناح الليل عبر خطوط الهدنة وتسرق الأبقار. بل إن مزارعاً قُتل في الأسبوع الماضي، ومما لا شك فيه أن نجاحهم في هذا المجال ربما يفتح الباب أمام القادة العسكريين العرب لمحاولة استثمار الوضع لأغراض تكتيكية... ومن جانبنا فإننا نرى أن الوضع خطير...

حوّل شترت الخطاب إلى بن غوريون مضيفا مخاوفه الخاصة:

يمكنكم أن تدركوا عبر قراءة كلمات سهر أن التسلل العربي...
هو ظاهرة مقلقة للغاية تعرض الأمن في البلاد للخطر... وخلال
جولاتي في البلاد واجهت شخصا هذه الظاهرة بشكل أساسي في
الجليل الأعلى وبيسان؛ حيث تسلل العرب ليلا بأعداد كبيرة وسرقوا
ونهبوا وغير ذلك من دون عقاب.

وقد أقر الوزير بأن الشرطة ليست لديها القوات أو الميزانية الكافية، كما أن
تسليحها غير كاف، والجيش فقط هو من يمكنه أن يتعامل مع هذه المشكلة⁽¹⁷⁹⁾.
على العكس مما تضمنه خطاب شترت، كان الجيش بالفعل يتعامل مع
هذه المشكلة - من دون أن يتمكن من تحقيق نصر حاسم - منذ نهاية «الأيام
العشرة». وقد قدم لواء غيفعاتي - الذي تولى خط المواجهة إلى الغرب من بيت
لحم - الخليل بمجرد بدء الهدنة - مثلاً جيداً على ذلك، فقد أمرت قيادة اللواء
فرقها «بتشكيل شبكة إشراف تقوم على أساس دوريات ومراكز مراقبة». ووفقاً
للقيادة، فإن أغلبية العرب المحليين «قد طُردوا من قراهم، ولكن أفراداً يتسللون
بالتسلل ويصلون إلى قراهم بهدف استعادة ممتلكات أو جمع الطعام وتقديم
معلومات للعدو»⁽¹⁸⁰⁾. وقد ترجمت هذه الخطوط العامة عبر سلسلة القيادة
إلى تعليمات محددة. فقد حذرت الكتيبة 51، على سبيل المثال، مرافقيها: «مع
بداية الهدنة توجد خشية من عودة القرويين إلى القرى المحتلة. ومثل هذه
العودة قد يرافقها أيضاً تسلل من قوات العدو بشكل متخف». ومن ثم تلقت
الكتائب أوامر بمنع التسلل إلى صميل؛ برقوسية؛ بلعين؛ المسمية الصغيرة؛ التينة؛
الخيمة؛ إدنبّة؛ جليا؛ قزازه؛ ومُغلس. وقد تضمنت الأوامر على وجه الخصوص
«تدمير أي قوة مسلحة» يُعثر عليها؛ و«طرد... القرويين غير المسلحين»⁽¹⁸¹⁾.
وحتى قبل صدور هذا الأمر مرت سيارة جيب لقوات تابعة للفرقة 51 في 19
يوليو على الخيمة؛ جليا؛ قزازه؛ مُغلس؛ وإدنبّة للتأكد من أنها خالية من السكان.
وقد صادفت بالقرب من الخمية مجموعة من العرب في بستان لأشجار الخروب،
وكانوا لاجئين من قرى المسمية وعجّور. «وقد حُذِّروا أن أي شخص يدخل مناطق

لسد حاجاتهم الخاصة... والأكثر من ذلك فإنه منذ بداية الحرب انتهت تجارة الماشية مع اليهود... والسكان الذين كانوا يعيشون على ذلك فقدوا مصدر رزقهم ولم يكن بوسعهم العثور على مصدر آخر للدخل. أما فيما يتصل بالوقود فإن الموقف سيئ للغاية⁽¹⁷⁵⁾.

ترتب على التوصل إلى الهدنة الثانية، وحالة الهدوء النسبي التي خيمت على خطوط المواجهة إغراء اللاجئين بمحاولة العودة إلى ديارهم أو، على الأقل، حصاد محاصيلهم على طول تلك الخطوط ووراثها. وفي مواجهة ذلك تلقت كل وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية على كل الجبهات، فور بدء الهدنة، تعليمات بسد الطريق أمام العرب الذين يسعون إلى العبور إلى داخل الأراضي الإسرائيلية - سواء كان ذلك للاستقرار أو السرقة أو التهريب أو الحصاد أو التخريب أو التجسس - حتى إن تطلب الأمر استخدام الذخيرة الحية⁽¹⁷⁶⁾. وقد أعيد التأكيد على هذه التعليمات بشكل دوري⁽¹⁷⁷⁾. كذلك تضمنت الأوامر تأمين القرى الخالية من السكان آنذاك من محاولات التسلل، وأن تقتل أو تطرد المتسللين، والخروج في دوريات على القرى التي مازال السكان يقطنونها للتعرف على المقيمين غير الشرعيين واعتقالهم، ثم طردهم. وقد طبقت الوحدات المختلفة تلك الأوامر بدرجات متباينة من الكفاءة والشدة والتماسك.

تعرضت القيادة على المستوى الوطني لضغوط حتى تتعامل بحزم ضد تسلل العرب من جهات متعددة: المستوطنات، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً، مثل السهل الساحلي والتي خشيت من أعمال الإرهاب والسرقة؛ وكبار المسؤولين، الذين كانوا يخشون على مستقبل المستوطنات الجديدة؛ ووحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول خطوط المواجهة، والتي نظرت إلى المتسللين باعتبارهم تهديداً أمنياً⁽¹⁷⁸⁾. وأيضاً الشرطة، ففي 29 أغسطس كتب مفتش الشرطة، يحزقييل سهر، لوزير الداخلية، شتريت:

توجد مجموعات عربية منظمة تتسلل بين مواقع قوات الدفاع الإسرائيلي تحت جناح الليل عبر خطوط الهدنة وتسرق الأبقار. بل إن مزارعاً قُتل في الأسبوع الماضي، ومما لا شك فيه أن نجاحهم في هذا المجال ربما يفتح الباب أمام القادة العسكريين العرب لمحاولة استثمار الوضع لأغراض تكتيكية... ومن جانبنا فإننا نرى أن الوضع خطير...

حوّل شتريت الخطاب إلى بن غوريون مضيفا مخاوفه الخاصة:

يمكنكم أن تدركوا عبر قراءة كلمات سهر أن التسلل العربي...
هو ظاهرة مقلقة للغاية تعرض الأمن في البلاد للخطر... وخلال
جولاتي في البلاد واجهت شخصا هذه الظاهرة بشكل أساسي في
الجليل الأعلى وبيسان؛ حيث تسلل العرب ليلا بأعداد كبيرة وسرقوا
ونهبوا وغير ذلك من دون عقاب.

وقد أقر الوزير بأن الشرطة ليست لديها القوات أو الميزانية الكافية، كما أن
تسليحها غير كاف، والجيش فقط هو من يمكنه أن يتعامل مع هذه المشكلة⁽¹⁷⁹⁾.
على العكس مما تضمنه خطاب شتريت، كان الجيش بالفعل يتعامل مع
هذه المشكلة - من دون أن يتمكن من تحقيق نصر حاسم - منذ نهاية «الأيام
العشرة». وقد قدم لواء غيفعاتي - الذي تولى خط المواجهة إلى الغرب من بيت
لحم - الخليل بمجرد بدء الهدنة - مثلاً جيداً على ذلك، فقد أمرت قيادة اللواء
فرقها «بتشكيل شبكة إشراف تقوم على أساس دوريات ومراكز مراقبة». ووفقاً
للقيادة، فإن أغلبية العرب المحليين «قد طُردوا من قراهم، ولكن أفراداً يتسللون
بالتسلل ويصلون إلى قراهم بهدف استعادة ممتلكات أو جمع الطعام وتقديم
معلومات للعدو»⁽¹⁸⁰⁾. وقد ترجمت هذه الخطوط العامة عبر سلسلة القيادة
إلى تعليمات محددة. فقد حذرت الكتيبة 51، على سبيل المثال، مرافقيها: «مع
بداية الهدنة توجد خشية من عودة القرويين إلى القرى المحتلة. ومثل هذه
العودة قد يرافقها أيضاً تسلل من قوات العدو بشكل متخف». ومن ثم تلقت
الكتائب أوامر بمنع التسلل إلى صميل؛ برقوسية؛ بلعين؛ المسمية الصغيرة؛ التينة؛
الخيمة؛ إدنبّة؛ جليا؛ قزازة؛ ومُغلس. وقد تضمنت الأوامر على وجه الخصوص
«تدمير أي قوة مسلحة» يُعثر عليها؛ و«طرد... القرويين غير المسلحين»⁽¹⁸¹⁾.
وحتى قبل صدور هذا الأمر مرت سيارة جيب لقوات تابعة للفرقة 51 في 19
يوليو على الخيمة؛ جليا؛ قزازة؛ مُغلس؛ وإدنبّة للتأكد من أنها خالية من السكان.
ولقد صادفت بالقرب من الخمية مجموعة من العرب في بستان لأشجار الخروب،
وكانوا لاجئين من قرى المسمية وعجّور. «وقد حُذروا أن أي شخص يدخل مناطق

تحت سيطرتنا يمكن أن يُقتل. وقد وعدوا بالطاعة وأطلق سراحهم». وأيضاً صدر تحذير مماثل إلى مجموعة أخرى عُثر عليها بالقرب من جليا. وقد وجهت دورية أخرى كانت قد تصادمت في اليوم ذاته مع متسللين مسلحين في صميل (قتلت أحدهم وجرحت آخر) التحذير نفسه لمجموعة من اللاجئين الذين صادفتهم⁽¹⁸²⁾. خلال الأيام التالية طردت دوريات لاجئين بالقرب من تل الصافي؛ التينة؛ ومُغلس، وقتلت ثلاثة من أولئك الذين سبق احتجازهم⁽¹⁸³⁾. في تل الصافي خلفت كتيبة الاحتلال السابقة لتلك التي حلت محلها (الفرقة 53) عناصر «غير مرحب بها»: «أربعة عشر من الذكور العرب فوق السادسة عشرة، أربعة منهم معاقون، وستة من النساء كبيرات السن، غير مبصرات، وثمانية أطفال صغار». وقد اشتكى ضابط استخبارات الكتيبة 53 من أنه كان من الضروري ألا يترك مثل هذا «الميراث»، واقترح استخدام «سيارة» لحل «المشكلة» (يفترض أن ذلك بغرض الطرد)⁽¹⁸⁴⁾.

بعد مرور عدة أيام نقل ضابط استخبارات الفرقة 53 معلومات عن عودة عرب إلى برقوسية وبلعين «لزراعة الذرة والعودة إلى الاستقرار هناك»، وطلب من الفرقة 54 المجاورة حرق تلك القرى. كذلك طلب من مركز قيادة اللواء السماح بحرق التينة والخيمة⁽¹⁸⁵⁾. في 6 أغسطس هُوجمت الخيمة (والمُخيزن المجاورة)، وبعد مرور أسبوع عاودت دورية تابعة للواء غيفعاتي المرور على إدنبة؛ مُغلس؛ جليا؛ قزازه وسجد، وقتلت حفنة من العرب في عدة مصادمات⁽¹⁸⁶⁾.

ربما كانت عملية «التطهير» الأكثر اتساعاً للمنطقة الخلفية خلال الهدنة الثانية هي تلك التي نفذها لواء غيفعاتي حول يبنى-عرب صقير - النبي روبين، وهي منطقة من التلال الرملية تقع إلى الشمال من تلك الواقعة تحت سيطرة الجيش المصري. يُذكر أنه كانت هناك عمليتان سابقتان خُطط لهما - في نهاية يوليو وبداية أغسطس - للغرض نفسه، إما لم تُجسداً على أرض الواقع وإما أنهما فشلتا في القيام بالمطلوب⁽¹⁸⁷⁾. في 24 أغسطس أصدر مركز قيادة لواء غيفعاتي الأمر التنفيذي لعملية «التنظيف» Mivtza Nikayon الهادفة إلى «تنظيف المنطقة بين وادي صقير ووادي روبين وساحل البحر المتوسط وممر السكك الحديدية بين أشدود ويبنى. كما يلزم «تدمير القوات العسكرية في المنطقة وطرد المدنيين»⁽¹⁸⁸⁾. تمت العملية يوم 28

أغسطس وجرى التعامل مع جزء واحد فقط من المنطقة المحددة لها نتيجة للنقص في القوة البشرية المتاحة. وقد شاركت فيها، الكتيبة 55، وحدة الخيالة باللواء، وحدة «ثعالب شمشون»، الفرقة الأولى الأرضية، ودمرت «أغلب المنازل الحجرية، كما حُرقت الأكواخ [الخشبية]، وقتل 10 من العرب وجرح 3 واحتُجز 3». كما قتلت القوات ما يقرب من 20 جملا وبقرة وبغلا. ولم تعان قوات الدفاع من أي خسائر. وصف أحد الجنود العملية بكثير من التفصيل، فكتب أنهم بدأوا العملية بشعور من «المرح»، ولاحقا قبضوا على العديد من العرب «المدعورين الخائفين» الذين كان «مظهرهم البائس يثير خليطا من مشاعر الازدراء والشفقة». وقد جلس الجنود حولهم يناقشون هل يقتلونهم أم لا؟ وفي النهاية وبعدما قرروا - بشبه سخريه - أنه لا يلزم قتلهم وإنما استخدمهم «لسحب المياه وقطع الأخشاب» - كما فعل غوشوا (يوشع) قبل ذلك بثلاثة آلاف عام مع سجنائه من جبعون - وأطعمهم الجنود خبزا وجبنا وقدموا لهم المياه. وقد كشفت تحقيقات قوات الدفاع الإسرائيلية أن المقبوض عليهم كانوا من يبنى؛ زرنوقة؛ والقبيبة وكانوا يعيشون في خيام بالمنطقة المحيطة بمجدل ويحاولون زراعة حقولهم. وقد ذهب التقرير الكامل عن العملية إلى القول بأن: «الجوع الذي ساد بين اللاجئين اضطرهم إلى تعريض أنفسهم للخطر واختراق مناطقنا»⁽¹⁸⁹⁾.

حدثت عمليات مشابهة في أماكن أخرى لتنظيف المناطق الواقعة وراء خطوط القتال. ففي الشمال نفذت الجبهة الشمالية عملية «المكنسة» Mivtza Matate التي رمت إلى احتجاز الشباب في سن القتال والمحتمل إثارته الماشاكل، وجمع السلاح من عكا والقرى التي احتُلت أخيرا في الجليل الغربي والأوسط⁽¹⁹⁰⁾. وبدأت عمليات الاحتجاز قصيرة هدفت بشكل خاص إلى إجبار القرويين على تسليم الأسلحة المخبأة⁽¹⁹¹⁾.

في مكان في الشمال، أمنت كتيبة من لواء غولاني في 8 أغسطس قرية أم الزينات والوادي إلى شرقها، في تلال ميناش، «لتعقب العدو وتدميره». واعتقدت قوات الدفاع الإسرائيلية أن اللاجئين من المثلث الصغير أقاموا خيامهم هناك⁽¹⁹²⁾. وخارج القرية، صادفت الكتيبة حفنة من العرب يهربون على طول الطريق إلى دالية الروحاء، فتعقبتهم وأطلقت النيران مما أدى إلى قتل عربي وجرح آخر. وانتقلت

الكتيبة بعد ذلك إلى تفتيش الوادي، حيث وجدت مجموعة أخرى من العرب. وقُبِضَ على رجل وجرى استجوابه بسرعة و«أطلقت النار عليه» (لم يذكر التقرير لماذا). تحركت الكتيبة إلى أم الدرج؛ حيث قابلت مجموعة أخرى من بينها امرأة. وذكروا أنهم من الدروز «و[لذلك] لم نفعل شيئاً معهم»⁽¹⁹³⁾. أقامت كتيبة أخرى تابعة للواء غولاني كمينا لمجموعة من العرب دخلت قرية حطين الخالية «لاستعادة ممتلكاتهم» وطردتهم، خلال العملية قُتل بعض الرجال وبعض الدواب⁽¹⁹⁴⁾.

في 10 سبتمبر أمنت وحدات من الفرقة 103 لمنطقة الجليل قرية القديرية الصغيرة (الشيخ الرومي) جنوب صفد؛ حيث أعاد العرب احتلال العديد من المنازل وأقاموا معسكر مخيمات. تسلل الجنود داخل الخيام مطلقين النار، مما أحدث حالة من الذعر وعددا من الخسائر. غير أن العرب بادلوهم إطلاق النيران طاردين الجنود من المنطقة، وأصيب ثلاثة منهم بإصابات خفيفة. ونقلت الفرقة 103 قتل «32» فردا⁽¹⁹⁵⁾. وبعد ذلك بثلاث ليال أرسلت الجبهة الشمالية قوة ثانية استولت على القرية ودمرتها⁽¹⁹⁶⁾.

أمن لواء يفتاح بشكل دوري القرى والمخيمات في منطقة شمال النقب. وفي 20 سبتمبر صدرت الأوامر للفرقة الثالثة بإنهاء عملية التسلل إلى كل من قرية المحرقة وكوفخة من خلال وضع كمائن وقتل أولئك الذين يحاولون الدخول إليها⁽¹⁹⁷⁾. وبعد مرور يومين فتشت الفرقة القرى واحتجزت أربعة أشخاص وفجرت منازل. في حين سُمح لعدد من «المقيمين كبار السن» - نُظر إليهم على أنهم غير ضارين - بالبقاء⁽¹⁹⁸⁾.

في أثناء الهدنة الثانية ضايق المواقع المتقدمة لقوات الدفاع الإسرائيلية ودورياتها دورية للمزارعين في المناطق الواقعة على خطوط الجبهة، وراء الخطوط وفي المناطق العازلة بعمق 500-600 متر، على الرغم من أن الظاهرة لم تكن واسعة الانتشار كما كانت عليه الحال في الهدنة الأولى، عندما كان الحصاد في ذروته⁽¹⁹⁹⁾. وغالبا ما شملت السياسة المتبعة تدمير المواقع التي يستخدمها المزارعون للتخزين أو النوم.

في بداية شهر أغسطس أوصى أحد ضباط المخابرات في الشمال بوضع ألغام في طريق بالقرب من كفر مصر و«تدمير» المواقع منحدرية الأسطح التابعة لقبيلة السبارجة، والتي يستخدمها المتسللون الساعون «لجمع القليل من الذرة أو القمح»

الموجة الثالثة

من حقول كفر مصر (وموليديت اليهودية)⁽²⁰⁰⁾. وبعد ذلك بأيام قليلة أفادت فرقة يزراغيل (من لواء غولاني) بأن إحدى دورياتها صادفت مجموعة من النساء العرب تعمل في حقول بالقرب من قرية المُجيدل المهجورة: «لقد أمرت [المقصود ليبمان، قائد عمليات الدورية] المدفعية بإطلاق ثلاث قذائف من فوق رؤوسهن لطردهن، وبالفعل هربن باتجاه بستان الزيتون...». غير أنه بعد مغادرة الدورية رجع العرب من جديد، ومع عودة الدورية قابلت «مجموعة من النساء والرجال العرب... فتحت النار عليهم وكانت النتيجة قتل رجل وجرح رجل وسيدة. وفي المرتين أطلقت 31 طلقة». وفي اليوم التالي، 6 أغسطس، قابلت الدورية نفسها جنازتين عربيتين. وقد افترض قائدها أن «أحد جرحى أمس قد مات». وعقب ذلك بيوم أو يومين عثرت الدورية على مجموعة كبيرة من النساء في حقول المُجيدل. وعندما اقتربنا منهن لطردهن، عثرنا على رجل عربي مختبئاً بالقرب منهن فقتلناه. كما حذرنا النساء من مغبة العودة إلى المُجيدل. وقد تضمن تعليق قائد الدورية والمرفق بالتقرير: «حاولت النسوة العرب بشكل متكرر العودة إلى المُجيدل»، وكنَّ عادةً بصحبة رجال، وأعطيت أمراً قاطعاً بإحباط أي محاولة للعودة إلى منطقة القرية والتعامل معها بحسم»⁽²⁰¹⁾. وفي يوم 2 أغسطس قابل كمين أقامته الكتيبة «سي» التابعة للفرقة 13، بالقرب من صفورية مجموعة من العرب - ربما كانوا ينوون الزراعة - وفتح النار عليهم، مما أسفر عن قتل «أربع نساء وثلاثة رجال»⁽²⁰²⁾. تضمنت التقارير الإشارة إلى عملية إعدام أخرى بعد مرور أسبوعين نفذتها دورية في النقب. فقد زرعت قوة، تابعة على الأرجح للواء النقب، ألغاماً على الطريق شرقي وجنوبي جسر ركيك، بالقرب من كيبوتس مشمار هنيغيف، ثم ظهرت قافلة عربية بجمال على الساحة. «فتحنا النيران على الطرف القريب منا، مما أسفر عن قتل عدد من الجمل، في حين هرب العرب مستترين بالظلام». كما أوقعت الدورية لاحقاً قافلتين في كمين، وتم قتل مزيد من الجمل - إجمالاً 20 جملاً وكانت كل القوافل تحمل قمحا وشعيراً. واحتجزت الدورية «عربياً مشتبهاً فيه». لم يتمكن من شرح ماذا كان يفعل في المنطقة، مدعياً أنه جاء من نابلس. وأعدم لعدم وجود إمكان لنقله إلى القاعدة⁽²⁰³⁾. وعلى بعد عدة أميال إلى الشمال نقلت الفرقة 52 من لواء غيفعاني أنها أرسلت دورية إلى الحقول في القرى المهجورة (السوافير؛

الجلادية؛ بيت عفا) حيث «شوه عدد كبير من العرب يزرعون... أغلبهم من النساء والشيوخ». قتلت الدورية ثمانية من العرب واحتجزت ثلاثة - رجلين وطفلا - «لاستجوابهم»⁽²⁰⁴⁾.

أجرت قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة من 18 يوليو إلى 15 أكتوبر عمليات «تطهير» متفرقة لطرد تجمعات من اللاجئين خيمت بشكل مؤقت بالقرب من خطوط الجبهة. وعلى سبيل المثال، فإنه فور الانتهاء من عملية داني، في 21 يوليو، طرد جنود لواء كيرياقي في الموقع المتقدم رقم 219، على الطرف الشرقي من المنطقة المحتلة، «جماعات من اللاجئين»⁽²⁰⁵⁾.

في تلك الأثناء استمر لواء النقب، داخل جيوب مستوطنات التجمع اليهودي وعلى أطرافها، في مضايقة السكان العرب والقبائل البدوية. ففي 16 أغسطس أجرى اللواء عملية «تنظيف» واسعة النطاق في منطقة كوفخة - المحرقة. حيث «فُرق سكان القرى وتجمعات البدو بها وطُردوا. كما فُجرت عدة منازل. زُرعت الألغام في المحرقة ومنازل الشيخ العقبي»⁽²⁰⁶⁾. وفي غير ذلك من مناطق النقب تلقت الفرقتان 51 و53 أوامر من لواء يفتاح «بتنظيف المناطق [بين موشاف تكوما والعمارة - تسليم، وكذلك بين علوميم وبئر السبع، وأيضاً بين هاتساريم ومشمار هنيغيف] من العدو [المقصود بذلك القبائل البدوية غير الصديقة] وتدمير ممتلكاته من خلال الحرق والتخريب وتجميع أنصاره في العمارة، وكذلك تدمير آباره في المنطقة شمالي هاتساريم». ولقد جرى التخطيط للعملية بسبب إغارة عرب على وتدمير أنبوب مياه وزرع ألغام في الطرق⁽²⁰⁷⁾. وبعد مرور أيام قليلة أفادت الفرقة الأولى على نحو وافي بأن «جميع العرب [في تلك المناطق] طُردوا، باستثناء قبيلة واحدة صديقة»⁽²⁰⁸⁾. كما صُودرت مواشيهم ودواجنهم.

على غير المعتاد، تعرضت عمليات «التطهير» تلك لانتقادات من كل من وزير الخارجية وبعض قادة المستوطنات المحليين. وقد وصف شميوني تلك العمليات بأنها «تخالف تعليمات وزير الخارجية»، الذي، لأسباب سياسية، كان يحث على استثمار إسرائيل لبدو النقب. يُذكر أنه قبل ذلك ببضعة أسابيع تقدم عمد كل من كيبوتس دوروت؛ نير عام؛ وروحاما بالشكوى إلى بن غوريون من أن الجيش «دمر منازل، وسرق أغناما وماشية وأحصنة، وحرق حقولا». تعود إلى بدو محليين

الموجة الثالثة

«التزموا طوال الوقت بالحياد وساعدونا بجدية في الحرب من خلال تزويدهم لنا بالمعلومات»⁽²⁰⁹⁾. كذلك كانت هناك تحركات سياسية (غير مجدية). حيث توجه شتريت بالسؤال التالي إلى بن غوريون في اجتماع لمجلس الوزراء: «هل صحيح أننا نطرد البدو إلى خارج حدودنا في النقب؟». وقد أجاب الأخير متهرباً: «يلزم عليك أن تطرح هذا السؤال خلال وقت الأسئلة، ولكن بما أنك قد أثرت الموضوع، يجب علي القول إنه على العكس من ذلك هناك خطط لتجنيد البدو في قوات الدفاع الإسرائيلية»⁽²¹⁰⁾.

اشتكى الحاج أمين الحسيني، بشكل يتماشى مع ولعه بالمبالغة والكذب، في 4 أغسطس، بعد مرور أكثر من أسبوعين على الهدنة قائلاً: «استمر اليهود لمدة أسبوعين حتى الآن في هجماتهم على القرى العربية والمواقع المتقدمة في كل المناطق، ومازالت تدور معارك ضارية في: صطاف؛ دير أبان؛ بيت جمال؛ راس أبو عمرو؛ عقور وعرتوف...»⁽²¹¹⁾. ومع ذلك كان هناك جانب من الحقيقة في الاتهام، فبشكل دوري أغارت قوات الدفاع الإسرائيلية - خلال الهدنة الثانية - على القرى العربية عبر خطوط القتال في الأراضي التي يسيطر عليها العرب، وكانت القوات تدخل إلى تلك المناطق وتقتل رجال الميليشيات المحلية المسلحة والمدنيين، وتفجر المنازل ثم تنسحب بعد ذلك، وهو الأمر الذي شرحه إيغال يادين على النحو التالي: «إن عدم قيامنا بعمليات خلال الهدنة شجع العناصر العربية غير النظامية على القيام بأعمال سرقة وتسلب وغيرها، وبالتالي فإنه يلزم وضع كمائن والتخطيط لغارات خفيفة ضد القرى الحدودية»⁽²¹²⁾. وكما هو معتاد كان الهدف هو الانتقام والردع.

وقعت تلك الغارات بشكل رئيسي في منطقة الجبهات الشمالية والجنوبية. وفي الجنوب، على سبيل المثال، أغير على قرية زكرين، في 6 أغسطس، حيث قذفت سريتان من الفرقة 53 قنابل يدوية وحرقت ثلاثة أو أربعة منازل. وقتل خلال الغارة قرابة عشرة من الرجال وطفلان وامرأة (كان قتل الطفلين والمرأة غير مقصود)؛ وفي المقابل أصيب جندي إسرائيلي بجروح خفيفة⁽²¹³⁾. وإلى الجنوب من ذلك سبق أن أغار لواء النقب في 22 يوليو على قرية شعث التي كان يقطنها آنذاك فقط قوة صغيرة من رجال الميليشيات، وكانت الغارة بهدف تدمير المنازل وقتل السكان كعمل انتقامي لقتل ستة إسرائيليين على أيدي القرويين في ديسمبر 1947⁽²¹⁴⁾. بعد مرور

شهرين، أغار لواء يفتاح على القرية ذاتها، حيث قتل «عدد من العرب» وفُجّر «ما يقرب من 30 منزلاً»⁽²¹⁵⁾. من جانبها أغارت قوات لواء كارميلي في الشمال، في مطلع سبتمبر، على قرية هونين شبه المهجورة - وهي أكبر القرى الشيعية السبع في الجليل- ونُقل أنه قتل ما يقرب من 20 شخصاً وفُجّر ما يصل إلى 20 مبنى، بما في ذلك المسجد⁽²¹⁶⁾. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها - في الشهر الذي سبق ذلك - الأعيان المحليون من أنهم راغبون في العيش في سلام كأقلية تحت حكم يهودي⁽²¹⁷⁾. وطرد السكان الباقين في القرية (400 شخص) إلى لبنان خلال النصف الثاني من أغسطس، وبشكل نهائي خلال الغارة التي وقعت في مطلع شهر سبتمبر⁽²¹⁸⁾. استولت قوات الجبهة الشمالية في ليلة 17-18 سبتمبر على قرية ماروس، شمال صفد، حيث قُتل وجرح العديد من العرب، ودُمرت القرية بشكل كامل، في الوقت الذي تكبدت فيه قوات الدفاع قتيلاً واحداً وجريحاً⁽²¹⁹⁾.

وفي حين ساد هذا النمط، الخاص بـ«تطهير» المناطق الخلفية على طول الطرق الاستراتيجية أو القرية من خطوط القتال، هو السائد خلال الهدنة الثانية، كانت هناك استثناءات لحفنة من التجمعات والتي تركت لتعيش في أماكنها مثل: أبو غوش، غرب القدس، الفريديس وعرب الغوارنة (جسر الزرقاء في السهل الساحلي)⁽²²⁰⁾. وفي الشمال، وعلى الرغم من نقل بعض البدو (مثل عرب الهيب) إلى الداخل، فإن التجمعات العربية القريبة من خطوط الجبهة لم تُنقل أو تُطرد بشكل عام خلال الهدنة الثانية. إجمالاً، ترتب على الهجمات الإسرائيلية خلال «الأيام العشرة» وعمليات «التطهير» التي أعقبها إرسال ما يقرب من 100 ألف عربي إلى المنفى، سواء في الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أو قطاع غزة، أو لبنان والجيب المتبقي تحت سيطرة جيش الإنقاذ التابع للقاوقجي في الجليل الأعلى.

الموجة الرابعة المعارك والنزوح الجماعي (أكتوبر - نوفمبر 1948)

دفع تقرير برنادوت في السادس عشر من شهر سبتمبر، المتضمن اقتراحاً بمنح النقب إلى العرب في مقابل السيادة اليهودية على الجليل الغربي، إلى تركيز اهتمام القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية على الجنوب، حيث توجد منطقة يهودية تحصل على إمدادات محدودة، محاطة بالعرب وتضم أقل من 24 مستوطنة تقطعها عن قلب الإشبوف القوات المصرية التي تسيطر على محور: مجدل - الفالوجة - بيت جبرين - الخليل. وعلى خلاف ما تضمنته شروط الهدنة، رفض المصريون السماح بالإمدادات الإسرائيلية لتلك المنطقة عبر الطرق الأرضية. إن خطر منح النقب للعرب، والوضع الجيو - عسكري الذي لا يمكن احتمالاه، فضلاً

«تظل التفاصيل عن الفظائع التي ارتكبت هزيلة؛ حيث إن أغلب الوثائق المتصلة بذلك، سواء لدى قوات الدفاع الإسرائيلية أو وزارة العدل، بما في ذلك تقارير لجان التقصي المختلفة، لاتزال سرية»

المؤلف

على محنة المستوطنات المحاصرة، كلها عوامل جعلت من انهيار الهدنة - في ظل غياب تسوية سياسية - أمراً محتوماً. في مطلع شهر أكتوبر وافق مجلس الوزراء على قيام إسرائيل بهجوم يهدف إلى الربط مع المنطقة المحاصرة، فضلاً عن إلحاق الهزيمة النكراء بالجيش المصري. ونشرت قوات الدفاع الإسرائيلية عناصر من أربعة ألوية (ما يقارب من 12 - 14 فرقة)، وفي 15 أكتوبر أرسلت قافلة إمدادات. وكما كان متوقعا، فتحت القوات المصرية النيران مما قدم مبررا للحرب. شنت القوات الإسرائيلية على الفور عملية يوآف Yoav، وكان اسمها الأصلي «الطواعين العشرة»، التي استمرت - بتوابعها - حتى 9 نوفمبر. وخلال ثلاثة أسابيع من القتال استولت قوات الدفاع الإسرائيلية على مناطق كثيرة من القطاع الساحلي، بما في ذلك مدن صغيرة: أسدود؛ حمامة؛ مجدل؛ بئر السبع (عاصمة النقب)؛ بيت جبرين (على سفح تلال الخليل)؛ عجور (في تلال يهودا أو تلال الخليل)؛ وعدة عشرات من القرى الصغيرة، بما في ذلك: بيت طيما؛ كوكبا؛ بربرة؛ هربيا؛ القبيبة؛ الدوايمة، الواقعة بين البحر المتوسط ومدينة الخليل. وقد فر السكان أو طُردوا بشكل رئيسي إلى قطاع غزة، وكذلك باتجاه الشرق داخل تلال الخليل. بشكل متزامن، وفي سلسلة من الهجمات المتكاملة، استولى كل من لواء حاريل ولواء إيتزيوني (خلال عمليتي يكياف وهامار، 19 - 22 أكتوبر) على سلسلة من قرى تلال يهودا التي كان يسيطر عليها المصريون جنوبي طريق تل أبيب - القدس - بيت نتياف؛ زكريا؛ دير آبان؛ بيت جمال وغيرها - مما وسع الممر إلى المدينة المقدسة والذي سيطر عليه اليهود. وقد فر آلاف السكان إلى تلال الخليل. بشكل مماثل كان من شأن جيش الإنقاذ برئاسة القاوقجي في الشمال أن يُثير الغزو الإسرائيلي لما تبقى من الجليل عندما هاجمت قواته، في 22 أكتوبر، موقع الشيخ عباد، الواقع على قمة التلال والمهيمن على كيبوتس منارة - وفتحت النار على وسائل النقل الإسرائيلية. دفع ذلك بعناصر من أربعة ألوية ووحدات مساندة، بإجمالي 11 - 12 فرقة، إلى الرد في 28 أكتوبر، وخلال 60 ساعة، في إطار عملية حيرام، استولت على الجيب الواقع في الجليل الأعلى والمحاط بقرى: يانوح ومجد الكروم، في الغرب، عيلبون؛ ودير حنا وسخنين في الجنوب، وفراضية وقديتا وعلما والمالكية في الشرق، والحدود اللبنانية في الشمال. وقد كان يقطن الجيب، وفقا

للتقديرات الإسرائيلية، ما بين 50 ألفاً و60 ألف عربي، بمن في ذلك السكان المحليون واللاجئون من مناطق أخرى⁽¹⁾. هرب منهم عشرات الآلاف، أغلبهم إلى لبنان، خلال الهجوم وما أعقبه.

بعيد بدء القتال في الجنوب، وقبل شن الهجوم في الجليل، وجه ريفتن - أحد أعضاء السكرتارية السياسية لحزب ما بام - سؤالاً إلى بن غوريون عن المصير الذي ينتظر العرب إذا ما سيطرت القوات الإسرائيلية على مناطق إضافية أهلة بالسكان. قال ريفتن: «لقد أُخبرت بأن أوامر صارمة صدرت بعدم التسبب في أي «خروقات غير سارة» وأن هناك ترتيبات لإقامة إدارة [إدارات] محلية»⁽²⁾. غير أن رد بن غوريون كان غامضاً ومضللاً؛ حيث أخبر مجلس الوزراء، في 26 سبتمبر، أنه إذا ما تجدد القتال في الشمال، سيصبح الجليل «نظيفاً وخالياً من العرب»، ملمحاً إلى أنه تلقى تأكيدات في هذا الصدد من الجنرالات. وكان رئيس الوزراء يرد على كلمة / سؤال وجهها شاريت في أثناء تناوله لمقترح برنادوت المتضمن تخصيص الجليل لإسرائيل، مشيراً إلى أنه قد يكون من الأفضل لإسرائيل عدم الاستيلاء على جيب الجليل؛ حيث إنه «مملوء بالعرب» - «من المؤكد أننا لن نحصل على الجليل خالياً من السكان، بل إننا سنأخذه مملوءاً بهم» - بمن في ذلك لاجئون من الجليل الشرقي والغربي يرغبون في العودة إلى قراهم⁽³⁾. في 21 أكتوبر عندما وضع عيزرا دانيان على الطاولة - في لقاء منفرد مع بن غوريون - المشروع المفضل للمستعربين في وزارة الخارجية والخاص بإقامة «دولة فلسطينية كدُمية» في الضفة الغربية، أوضح رئيس الوزراء متبرماً أنه ليس مهتماً بـ «مغامرات» جديدة، وأن «هناك خياراً واحداً فقط متبقياً أمام عرب أرض إسرائيل [فلسطين] - هو أن يفرّوا بعيداً»⁽⁴⁾. بعد مرور عشرة أيام ونهاية عملية حيرام زار بن غوريون الجليل وتحدث مع قائد عمليات الجبهة الشمالية، اللواء موشيه كارميل. وفي مذكراته وصف بن غوريون النزوح الجماعي من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها أخيراً في جيب الخليل، وكتب: «... والكثير سيفرون». ومن غير الواضح ما إذا كان بن غوريون ينقل عن كارميل أم أنه هو الذي تنبأ بذلك - ولكن، من دون شك، كلا الرجلين كان يحدوهما الأمل نفسه⁽⁵⁾. بل كان ذلك توجهها يتقاسمه العديد من الشخصيات الرئيسية في البيروقراطية العسكرية والمدنية الإسرائيلية. على سبيل المثال، أخبر شيموني، من وزارة الخارجية، شركة سياحة في تل

أبيب ذلك الشهر بما يلي: «نحن ننظر إيجابيا لهجرة العرب خارج البلاد، ويمكننا أن نوصي بمساعدتهم بقدر الإمكان لتسهيل الأمر عليهم». ومن جانبه، كتب ويتز في 29 أكتوبر، بمجرد سماعه من موشيه بيرغر ببدء عملية حيرام إلى يادين يحث الجيش على طرد «اللاجئين» من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها أخيرا⁽⁶⁾.

بيد أن هذا المسلك لم يُترجم أو يُضمّن في سياسة رسمية من قبل الحكومة أو حتى رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية. فلم يتخذ مجلس الوزراء - أو أي من لجانه - سواء قبل أو في أثناء أو حتى فور عمليتي يوآف وحيرام قرارا أو يصدر تعليمات بطرد السكان العرب من المناطق التي كانت إسرائيل على وشك احتلالها، أو التي احتلتها فيما بعد. وينطبق الشيء نفسه على قادة المؤسسة العسكرية، بن غوريون، دوري رئيس الأركان، أو يادين. حيث لم يصدر أحدهم أي أوامر عامة للألوية التي تطرد أو تضرر بالسكان المدنيين.

في المقابل كان من الواضح أن الأمل كان يحدو قادة العمليات في الجبهتين الشمالية والجنوبية، موشيه كارميل وإيغال آلون، على التوالي، وعملا على تنظيف مناطقهم من العرب. ففي الشمال، ومع قرب بدء وقف إطلاق النار المقرر في الساعة الحادية عشرة، أصدر كارميل في السابعة والنصف يوم 31 أكتوبر أوامره لقادة عمليات لوائه «بالاستمرار في عمليات التطهير من السكان في المناطق داخل الجليل»⁽⁷⁾. وبعد مرور بضع ساعات، عزز كارميل في الساعة العاشرة من أمره على النحو التالي: «ابذلوا كل ما هو في وسعكم للتطهير السريع والفوري للمناطق المستولى عليها من كل العناصر المعادية، بما يتماشى مع الأوامر التي صدرت... كما يلزم مساعدة سكان تلك المناطق على الرحيل»⁽⁸⁾. ويبدو أن الأمر قد صدر في وقت كان كارميل يجتمع فيه مع بن غوريون في الناصرة، أو بعد دقائق من انتهاء اللقاء؛ وقد يذهب المرء إلى الاعتقاد أن الأمر كان بتصديق من رئيس الوزراء إن لم يكن قد صدر عنه شخصيا⁽⁹⁾. وبعد مرور عشرة أيام كرر كارميل هذا الأمر، وإن كان بشكل مخفف نوعا ما: «يجب علينا مواصلة مساعدة السكان الذين يرغبون في مغادرة المناطق التي استولينا عليها. هذا أمر عاجل ويلزم تنفيذه بسرعة»⁽¹⁰⁾.

أما في الجنوب فلم يصدر آلون، سواء خلال عملية يوآف أو بعدها، مثل هذه الأوامر العامة كتابة (وفي كل الأحوال لم يظهر أي منها في الأرشيف). ولكن من

الموجة الرابعة

المؤكد أنه أعطى إرشادات تتعلق بالطرد شفاهة - وفي واقع الأمر لم يبق أي من العرب في المدن والقرى التي احتلت خلال تلك العملية. وعلى حين تصرف آلون بتصميم وبشكل متناسق وبنجاح تام إلى حد كبير، فإن كارميل - الذي أعاقته ربما اعتبارات أخلاقية وسياسية، فضلا عن وجود مرؤوسين صعبى المراس معه - أظهر ترددا وتلكؤا، كما أن كثيرا من التجمعات العربية التي جرت السيطرة عليها في عملية حيرام بقيت في أماكنها.

على كلتا الجبهتين كان من المؤكد أن معظم جنود وضباط قوات الدفاع الإسرائيلية في تلك المرحلة كانوا سعداء - لأسباب عسكرية وسياسية - برؤية العرب يفرون مع تقدمهم. وكان العديد منهم أيضا مستعدا لطرد التجمعات السكانية وبعضهم - كما سنرى فيما بعد - كان مستعدا لارتكاب أعمال وحشية، ربما للحث على الهرب. وقد فهم الجميع أن النزوح الجماعي يُسهل الأشياء بشكل كبير. غير أن الوحدات المختلفة تصرفت بطرق متنوعة - كما سنرى فيما بعد - وقد حكم هذا التباين في السلوك النظرة السياسية وشخصية قياداتهم، فضلا عن نظرتهم الجماعية، والظروف الطبوغرافية للمعركة، والدين، والانتماءات السياسية أو العسكرية للتجمعات التي جرى التعامل معها.

الجنوب

في كل حملاته السابقة لم يترك آلون وراءه أي مجتمعات عربية في أماكنها: وهو الأمر الذي قام به في عملية يفتاح في الجليل الشرقي في الربيع، وكذلك في عملية داني في شهر يوليو. ولم يرد بأمر العمليات لعملية يوآف شيء عن المصير المحتمل للتجمعات التي جرت السيطرة عليها ⁽¹¹⁾ - لكنه مما لا شك فيه أن آلون قد جعل ضباطه يعلمون ما يريد، كما أن هؤلاء على أكثر ترجيح قد علموا (واتفقوا معه في الرأي) من دون تعليمات صريحة.

قبييل بدء المعركة كان سكان المناطق التي خضعت في حالة من التوتر وانخفاض كبير في الروح المعنوية. وكانوا من المسلمين من دون استثناء. كما أن المدن الصغيرة (أو القرى كبيرة الحجم) مثل إسدود؛ مجدل وحمامة كنت تضم عددا كبيرا من اللاجئين الذين فروا من مناطق في الشمال خلال فصلي الربيع والصيف، وكانوا

يعيشون منذ شهر مايو تحت حكم عسكري مصري عنيف غير متعاطف. لم يكن المصريون فعالين، وافتقروا غالباً إلى البراعة، كما كان يُنظر إليهم من قبل السكان المحليين كمحتلين أجانب؛ وقد كانوا يعانون بشكل دائم نقصاً في الإمدادات، ويفتقرون إلى الكرم مع المحليين، الذين دُمرت حقولهم أو أضحى من الصعب الوصول إليها نتيجة للقتال. وفضلاً عن ذلك شعر المحليون بأن مأزقهم سيزداد سوءاً في أثناء الهدنة الثانية الطويلة، حيث سيصبحون في خط النار، وأن الجيش المصري ضعيف. ومن ثم خشوا تبعات الحرب واحتلال اليهود وحكمهم، خاصة أنهم كانوا قد سمعوا كذلك عن دير ياسين.

كانت قوات الدفاع الإسرائيلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر مختلفة تماماً عما كان عليه الجيش الإسرائيلي قبل ثلاثة أشهر من ذلك. حيث توافر لديها عدد صغير من قاذفات القنابل والمقاتلات - وقامت بنشرها بكفاءة مشهودة - وبطاريات مدفعية ميدانية، ومدافع هاون، ودبابات (وإن كانت محدودة العدد). وقد بدأت عملية يوآف في 15 و16 أكتوبر بقذف بالقنابل وهجوم عنيف على بئر السبع، غزة؛ مجدل؛ حمامة؛ بربرة؛ إسدود؛ بيت حانون؛ دمرة؛ هربيا؛ الجورة؛ دير سنيد؛ الفالوجة وبيت جبرين. وفي حين أن تلك الهجمات لم تكن قوية بمعايير الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، فإن معظم التجمعات التي أصيبت لم تكن لديها خبرة في مجال الهجوم الجوي ولم تُعدّ لهذا سواء من الناحية النفسية أو فيما يتصل بالمخابئ والدفاع الأرضي. كذلك استُخدمت المدفعية بشكل أكثر كثافة من أي عملية سابقة للقوات الإسرائيلية، على الرغم من أنها كانت موجهة بشكل عام باتجاه المواقع المصرية وأماكن تحصن الميليشيات.

ترتب على القصف الجوي والمدفعي والهجمات الأرضية في الفترة من 15 - 19 أكتوبر في المنطقة الوسطى، التي تمكن خلالها الجيش الإسرائيلي من اختراق خطوط الدفاع المصرية الحصينة والوصول إلى منطقة المستوطنات المحاصرة، ترتب حدوث (على الأقل بشكل مؤقت، ووفقاً لاستخبارات اللواء الخامس) هروب ضخم للمدنيين من الفالوجة وعراق المنشية⁽¹²⁾. كما حدث كذلك عمليات فرار من بيت طيما؛ حليقات وكوكبا (التي كانت خالية من السكان بشكل كبير من قبل). وبصفة عامة لم تكن هناك حاجة إلى الطرد؛ فقد فر المحليون ببساطة مع اقتراب طوابير القوات الإسرائيلية.

في موجة الزحف الثانية، خلال الفترة من 19 - 24 أكتوبر، استولى لواء حاريل - في إطار عملية هاهار - على: دير آبان؛ بيت عطاب؛ سفلى؛ بيت جمال؛ بيت نتيف؛ زكريا والبريج⁽¹³⁾. وقد فر أغلب السكان ناحية الجنوب باتجاه بيت لحم والخليل. وفيما يتصل بقرية بيت نتيف - «القرية التي كان منها قتلة الـ 35 [عضوا في طابور النجدة التابع للبالماخ الذي كان قد أرسل إلى كتلة عتصيون في يناير 1948]، ومهاجمو كتلة عتصيون، ومدمرو مستوطنة هار - توف اليهودية - ووفقا لتقرير صادر عن البالماخ فإن السكان «هربوا بحياتهم»، وفُجرت القرية وأيضاً قرية دير الهوا إلى الشمال منها⁽¹⁴⁾. وتُظهر الرواية التي قدمتها أفيفا رابينوتز - وهي جنديّة في البالماخ من كيبوتس كابري، وكانت في دورية في مرتفعات الخليل بالقرب من الجبعة في أعقاب عملية حاريل - المصير الفوري والظروف التي عاش اللاجئون من تلك القرى في شمال التل:

كان هناك العشرات من اللاجئين المبعثرين في الأخدود، الجالسين في الحفر والكهوف... وقد فوجئوا بوجودنا. وانتشرت صرخة خوف في الفضاء... وبعدئذ بدأوا في الإطراء علينا وعلى الجيش اليهودي ودولة إسرائيل. ما هذا الخنوع؟! الشيوخ يحنون، يحنون الركبة احتراماً ويقبلون أقدامنا متوسلين الرحمة؛ والشباب يقفون وقد أحنوا رؤوسهم يائسين... حاولنا إقناعهم بالهرب باتجاه الخليل. وأطلقنا عدة طلقات في الهواء - غير أنهم لم يبالوا: «من الأفضل أن نموت هنا عن العودة [إلى الأراضي التي يسيطر عليها المصريون] لنموت هناك على أيدي المصريين»، وأطلقنا النار مجدداً. ولم يتحرك أحد. إن الإرهاق والتعب قد سلبهم أي رغبة في الحياة وأي كرامة إنسانية. هؤلاء هم العرب من جبال الخليل، ومن الممكن أن يكون هذا الشاب أو ذلك الرجل هو من سفك دماء الـ 35 أو نهب عتصيون [بعد سقوطها في مايو] - لكن هل يمكن للمرء أن يأخذ بالثأر هنا؟ قد يُمكنك أن تحارب أناساً لهم قيمتك نفسها، ولكن هل يمكن ذلك ضد هذا «التراب البشري»؟ غادرنا المكان ورجعنا [إلى قاعدتنا]... هذا المساء، وللمرة الأولى طوال الحرب كلها، شعرت بأنني متعبة وأن روحي قد سئمت الحرب⁽¹⁵⁾.

في تلك الأثناء، واصل لواء غيفعاتي تقدمه نحو الشمال مستوليا على قرى كدنة؛ ذكرين؛ رنة؛ دير الدبان؛ عجور على سفوح تلال الخليل ويهودا. وهنا أيضا هرب معظم السكان قبل وصول القوات؛ وأولئك الذين بقوا طُردوا باتجاه الشرق. وساد الأردن الخوف من أن تتقدم القوات الإسرائيلية أكثر باتجاه الشرق، في المرتفعات، مما يُعجل ببروز «كتلة أخرى من اللاجئين، لا تقدر البلاد على إيوائها أو إطعامها... وكان الناس في غاية الرعب»⁽¹⁶⁾.

في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر استولت الفرقة 89 من اللواء الثامن والفرقتان 7 و9 من لواء النقب على مدينة بئر السبع. وقد تضمن أمر العمليات النص على «الاستيلاء على بئر السبع، واحتلال المواقع المتقدمة حولها، وتدمير معظم المدينة» - غير أنه لم ينص صراحة على كيفية التصرف مع السكان⁽¹⁷⁾. وكان الهروب الجماعي من المدينة قد بدأ بالفعل في 19 أكتوبر، إما سيرا على الأقدام وإما بالحافلات، أساسا باتجاه الخليل، وذلك في أعقاب عمليات قصف جوي متكررة ليلتي 18 و19 أكتوبر⁽¹⁸⁾. وعاد القصف في الليلة التالية⁽¹⁹⁾، مما عجل بمزيد من الهروب⁽²⁰⁾.

كان العديد من السكان الأكثر ثراء قد غادروا المدينة قبل ذلك بأسابيع أو شهور بدءا من أبريل - مايو⁽²¹⁾. واستمر النزوح خلال عملية الاستيلاء على المدينة وفور ذلك، وقد هرب البعض باتجاه غزة. كما صاحبت العملية إعدام حفنة من أسرى الحرب المصريين⁽²²⁾، وسادت حالة من النهب على نطاق واسع من قبل الأشخاص والوحدات العسكرية⁽²³⁾.

في بئر السبع ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على 120 جنديا مصرية. جرى إيواء السكان المتبقين بالمدينة (200 رجل، 150 سيدة وطفلا) بشكل مؤقت في مركز شرطة المدينة. وبعد أيام قليلة، في 25 أكتوبر على ما يبدو، نقل النساء والأطفال «مع العشرات من الشيوخ والمعاقين» بحافلات إلى الحدود مع غزة ودُفع بهم إليها⁽²⁴⁾. أما فيما يتصل بسجناء الحرب المصريين، فقد نُقلوا إلى المعسكرات المخصصة لذلك في الشمال، في حين جرى تشغيل الرجال الأقوياء الباقين، وعددهم 120، في أعمال التنظيف وغيرها من الأعمال الوضيعة، وعُوملوا مثل أسرى الحرب. وجرى إيواؤهم في المسجد⁽²⁵⁾. إلى حين وصلت شكاوى إلى رئاسة أركان الجيش

تفيد بأنهم يزودون الجيش المصري بمعلومات استخباراتية، فأمر يادين بإبعادهم عن بئر السبع⁽²⁶⁾. وقد نُقل بعضهم إلى معسكرات سجناء الحرب، والبعض الآخر إلى المناطق الخاضعة للسيطرة المصرية في مجدل أو غزة. على صعيد آخر كان كل من بن غوريون وشافير (المشرف على ممتلكات الغائبين) قلقين بسبب أعمال النهب⁽²⁷⁾. في 30 أكتوبر زار بن غوريون المدينة، ووفقا لما أورده غاليلي، سأل آلون رئيس الوزراء (أو ربما غاد ماكنس) (المدير العام لوزارة شؤون الأقليات الذي رافق بن غوريون) «لماذا أتيتم؟» - مضيفا: «لم تعد هناك أقليات [عرب] في بئر السبع»، وهو ما رد عليه ماكنس - وفقا لغاليلي - «لقد جئنا لنطرد العرب يا إيغال، اعتمد عليّ»، وهو ما علق عليه آلون بالإشارة إلى «أن العرب قد رحلوا من قبل»⁽²⁸⁾. رحل العديد من اللاجئين إلى غزة، وقد قدم مراقب أمريكي بعد مرور شهرين على ذلك وصفا لأوضاعهم هناك على النحو التالي:

غزة هي مدينة صغيرة غير جذابة يقدر عدد سكانها الأصليين بـ 25 ألفا. وتضم الآن، بالإضافة إلى ذلك 60 ألف لاجئ، يقيمون على أرصفة الشوارع، والأراضي الفضاء، والأسواق العامة، ويحتلون ساحات المخازن، وبشكل عام يبدو أنهم يشغلون أي مكان فارغ في المدينة، فيعيشون في الكنائس، والمساجد، والمدارس، والمباني العامة... وهؤلاء الأشخاص لا يتلقون أي مساعدة غذائية... [حيث إنهم] وصلوا أخيرا...

وعلى بعد عدة كيلومترات زار المراقب الأمريكي البريج وكتب ما يلي: معسكر سابق للجيش البريطاني يقطنه الآن 13,500 لاجئ... جميعهم... تؤويهم إما خيام الأمم المتحدة أو أكواخ للجيش جرى ترميمها على عجل. ولقد دخلنا أحد مباني الجيش... عرضه 50 قدما وطوله 120 قدما، وكان هناك حتما 500 شخص داخله. وقد أعدوا مكانا للنوم لأنفسهم من الصفيح المسطح والأقمشة البالية... الجميع قذر ويشعر بالبرد. وفي أحد تلك الأماكن المخصصة للنوم كانت هناك مجموعة من عشرة أشخاص تتراوح أعمارهم بين سن

الطفولة والسبعين من العمر، ينظرون إلى امرأة مُسجاة على الأرض
ماتت لفورها... ويتلقى كل فرد في البريج الآن كيلوين ونصف
الكيلو من الدقيق كل عشرة أيام⁽²⁹⁾.

في الثالث والعشرين من أكتوبر سككت المدافع في الجنوب مع دخول فترة وقف إطلاق النار التي فرضتها الأمم المتحدة حيز التنفيذ. غير أنه خلال أيام أثارت خروج الهدنة سلسلة من «القضات» الإسرائيلية الصغيرة في الأراضي تحت الاحتلال المصري، لتحتل قوات الدفاع قرى جديدة، بما في ذلك: بين جبرين، القبية والدوايمة، في سفوح تلال الخليل، وإسدود وحمامة على الساحل. وقد حدد يادين أهداف تلك العمليات في «إضعاف القوات المعادية المحيطة»، و«تحقيق مزايا تكتيكية». كما أمر بشن «عمليات حرب نفسية»، وأمر القوات بـ «التعامل مع السكان المدنيين»⁽³⁰⁾. ولم يطرح يادين مزيداً من التفاصيل، لكنه يفترض أن النية كانت ترويع التجمعات المدنية بما يدفعها إلى الفرار. ومع ذلك فإنه مع بداية تلك العمليات «التكتيكية» أصدر آلون تعليمات إلى ألويته وضباط قطاعاته حول السلوك الذي يجب إتباعه في المناطق التي جرى احتلالها أخيراً: «لا تؤذوا السكان في المدن والقرى العربية التي جرى الاستيلاء عليها... لا تشاركوا في عمليات النهب... يجب عدم إلحاق الضرر بالأماكن المقدسة (دور العبادة، الأديرة، المقابر، وغيرها)»⁽³¹⁾.

في الشرق، كانت عملية الفرار المذعور قد بدأت بالفعل في 19 أكتوبر في بيت جبرين وبيت نثيف في أعقاب القصف الجوي من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية⁽³²⁾، واستمرت تلك العملية في أعقاب الغارة على مركز الشرطة المجاور في ليلة 24 - 25 أكتوبر. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه استولت قوات الدفاع على بيت جبرين ومركز الشرطة بها. وفي الوقت ذاته وعلى بعد عدة كيلومترات إلى الشمال طلب القرويون في قرية عجور، التي سبق الاستيلاء عليها في 24 أكتوبر، السماح لهم بالعودة، تمشياً مع المنشورات التي سبق إلقاؤها جواً بواسطة الطيران الإسرائيلي على المنطقة والملتزمة وعداً بأن «العرب المحبين للسلام سيُسمح لهم بالبقاء، كما هي الحال بالنسبة إلى العرب في حيفا والناصرة». وقد أخبروا من قبل الفرقة 54 من لواء غيفعاتي أنه سيُسمح لهم بالعودة إذا ما سلموا «40» مسدساً و«200» بندقية، ومُنحوا مهلة حتى الثلاثين من الشهر للرد على العرض⁽³³⁾. ومع فشل القرويين في تقديم الأسلحة المطلوبة لم يُسمح لهم بالعودة.

كان هناك كذلك فرار من قرية ترقوميا - التي كان من المتوقع أن تهاجمها قوات الدفاع - باتجاه الخليل. وفي الخليل ذاتها شاعت حالة من الذعر، وقد أصدر الملك «عبدالله» تأكيدات بأنه على عكس ما كانت عليه الحال في الرملة واللد فإنه سيدافع عن المدينة. وقد نقل كيركبرايد، الوزير البريطاني في الأردن، أن الخوف «الرئيسي» تمثل في أن تغرق موجة جديدة من اللاجئين الوافدين من الخليل وبيت لحم والقرى المجاورة (شرق) الأردن. ومن ثم أرسل عبدالله وحدات من الجيش العربي إلى كل من بيت لحم والخليل، حيث كانت الوحدات المصرية المعزولة نتيجة فقدان بئر السبع وقطع طريق المجدل - بيت جبرين على وشك الانهيار، وإذا لم يكن قد فعل ذلك - وفقا لما أورده، كيركبرايد - «فأغلبية السكان المحليين... كانوا سيتركون ديارهم». وقد سبق أن علق الوزير البريطاني قائلا: «إن عدد اللاجئين... الذين يعتمدون على شرق الأردن كان كارثيا بقدر هزيمة عسكرية»⁽³⁴⁾. ووفقا لمصادر استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، كان أثرياء الخليل يفرون نتيجة عدم ثقتهم بقدرة الجيش على الدفاع عن المدينة⁽³⁵⁾، وبالفعل وردت معلومات في 30 أكتوبر أن الجيش قد أغلق مدخل الخليل أمام اللاجئين الفارين من منطقة بيت جبرين - ترقوميا⁽³⁶⁾، وبعد أيام قليلة نُقل أن اللجنة الوطنية في الخليل بدأت في اتخاذ إجراءات لردع الهروب من المدينة⁽³⁷⁾.

كان المئات من اللاجئين الذين ارتقوا التلال باتجاه الخليل من الدوايمة، قرية كبيرة شكلت هديب عشيرتها الرئيسة، والتي ترجع أصولها إلى الغزو الإسلامي لفلسطين في القرن السابع الميلادي. وقبل العام 1948 كانت العشيرة متحالفة مع «المعارضة»؛ واعتبر جهاز استخبارات الهاغاناه آنذاك القرية أنها «صديقة جدا»⁽³⁸⁾. كانت وحدات من الفرقة 89 (اللواء الثامن) قد استولت على الدوايمة في 29 أكتوبر بعد «مقاومة خفيفة»⁽³⁹⁾. وفي البداية قصفت القوات، التي كانت على متن سيارات نصف نقل، المدينة بالمدفعية والهاون واقتحمتها بعد ذلك مطلقة النار من المدافع الرشاشة⁽⁴⁰⁾. أطلقت النيران على القرويين داخل منازلهم، وفي الأزقة والمنحدرات المحيطة في أثناء فرارهم:

عندما اعتلينا الأسطح شاهدنا عربا يجرون في الأزقة [أسفلنا].

فتحنا النيران عليهم... ومن موقعنا المرتفع شاهدنا سهلا واسعا يمتد

باتجاه الشرق... وكان يغص بالآلاف من العرب الفارين... بدأت المدافع في القصف، وتحولت عملية الفرار إلى فوضى⁽⁴¹⁾.

كذلك كتب أحد مخضرمي الفرقة 89:

كانت المساكن في الدوايمة ممتلئة بما نهب من «غوش عتصيون»... كما أن المحاربين اليهود الذين هاجموها كانوا يدركون أن دم أولئك الذين ذبحوا ينادي بالانتقام؛ وأن الرجال في الدوايمة هم من بين أولئك الذين شاركوا في تلك المذبحة... في عتصيون⁽⁴²⁾.

وفقا للمعلومات الاستخباراتية للواء يفتاح، أخبر اللاجئون الذين وصلوا إلى الخليل مراقبي الأمم المتحدة أن «اليهود كرروا ما فعلوا في دير ياسين بالدوايمة»، ومن جانبهم طالب المسؤولون العرب بإجراء تحقيق في هذا الخصوص⁽⁴³⁾. كما أبرقت الحامية المصرية في بيت لحم إلى مصر بأن «اليهود ذبحوا 500 رجل وامرأة وطفل»⁽⁴⁴⁾. ونقل القنصل العام الأمريكي في القدس أن هناك تقارير تشير إلى أن «500 - 1000 شخص وضعوا في صفوف وقتلوا بنيران المدافع بعد الاستيلاء على القرية»⁽⁴⁵⁾. وصلت أخبار المذبحة بسرعة إلى مسمع السلطات الإسرائيلية. أشار بن غوريون باختصار، مقتبسا من الجزال أفتر في مذكراته، إلى «شائعات بأن الجيش ذبح (?) ما بين 70 و80 شخصا»⁽⁴⁶⁾ وقد قدم جندي إسرائيلي رواية لما حدث إلى عضو بحزب مابام الذي نقلها بدوره إلى إيعازر بيري، رئيس تحرير جريدة الحزب Al Hamishmar والعضو في لجنته السياسية، وقد قدم عضو الحزب «ش» (ربما يكون المقصود شبتاي) كابلان الشاهد على أنه «أحد رجالنا، مثقف، وموثوق به مائة بالمائة». وكتب كابلان أن القرية التي كانت تسيطر عليها عناصر عربية «غير نظامية» جرى الاستيلاء عليها من قبل الفرقة 89 من دون قتال. «وقتل الموجة الأولى من المهاجمين ما بين 80 و100 رجل وامرأة وطفل عربي. وقد قُتل الأطفال عن طريق كسر رؤوسهم بالعصي. ولم يكن هناك منزل واحد من دون أن يكون فيه قتيل». وقد أوضح الشاهد، الذي وصل بعد ذلك مباشرة مع الموجة الثانية، أن الرجال والنساء المتبقين حبسوا في منازلهم «من دون طعام أو ماء».. في وقت وصل فيه المتخصصون في المفرقات لتفجير المنازل.

أمر أحد القادة العسكريين المتخصص في المفترقات بوضع امرأتين عجوزين في بيت محدد... ثم تفجيره... وقد رفض المتخصص... وعندئذ أمر القائد رجاله بالقيام بذلك، وأنجز العمل الشرير. كما تباهى أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة ثم أطلق النار عليها. وكلفت امرأة تحمل رضيعا بين ذراعيها بتنظيف الفناء حيث يأكل الجنود. وعملت هناك يوما أو اثنين، وفي النهاية أطلقوا النار عليها وعلى رضيعها.

ووفقا لكابلان أضاف الجندي:

تحول الضباط المثقفون إلى قتلة ولم يكن هذا في قلب المعركة... لكن نتيجة لنظام من الطرد والتدمير. فكلما بقي عدد أقل من العرب، كان ذلك أفضل. وقد مثل هذا المبدأ المحرك السياسي لعمليات الطرد والفظائع.

أدرك كابلان أن حزب ما بام في مازق. فالأمر لا يمكن نشره على الملأ؛ حيث إنه يمكن أن يضر بالدولة، الأمر الذي سيُلَام الحزب عليه. ولكنه طلب أن «يُطلق الحزب صرخة» في إطار النقاش الداخلي، وأن يُشرع في التحقيق ووضع آلية تأديبية في الجيش⁽⁴⁷⁾.

كان كابلان يجهل أن عددا من التحقيقات المتوازية كانت تجري آنذاك، أحدها أمر آلون نفسه بإجرائه. ففي 3 نوفمبر أبرق آلون إلى قائد عمليات اللواء الثامن، الجنرال إسحاق ساديه - مُعلمه ومؤسس وأول قائد للباوماخ - طالبا التحقق من صحة «الشائعات» بأن الفرقة 89 «قتلت العشرات من السجناء يوم الاستيلاء على الدوايمة، والإبراق بالرد»⁽⁴⁸⁾. (بعد مرور يومين، وربما نتيجة لقلقه من تحقيق تجريه الأمم المتحدة، أمر آلون الجنرال ساديه بإصدار تعليماته للوحدة «المتهمة بقتل المدنيين العرب في الدوايمة بالتوجه إلى القرية وأن يدفن أفرادها بأيديهم جثث أولئك الذين قُتلوا»)⁽⁴⁹⁾. في 4 نوفمبر أخطر دوري من قبل يادين بأنه أخيرا هناك «عدد من الأحداث تماثل ما وقع بدير ياسين» - ومن الواضح أنه ذكر بالاسم الدوايمة - موصيا بإجراء تحقيق في هذا الخصوص⁽⁵⁰⁾. وفي اليوم التالي عين دوري



إيسار بئيري، قائد جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية - وهو الجهاز الذي حل محل استخبارات الهاغاناه - للتحقيق، والذي قدم تقريره، المرحلي في 13 نوفمبر والنهائي في 18 نوفمبر، وتوصل إلى أن 80 شخصا عربيا قد قتلوا خلال عملية استيلاء الفرقة 89 على الموقع، و22 آخرين أُلقي القبض عليهم بعد ذلك وقتلوا. وقد أوصى الجنرال بأن يُحاكم قائد الفصيلة التي نفذت المذبحة (واعترف بذلك)⁽⁵¹⁾. (يُذكر أن التقارير العربية قد اتجهت إلى التقليل من مستوى المذبحة: فعلى سبيل المثال، أخطر الحاج أمين الحسيني، في السابع من شهر نوفمبر، من قبل كل من مسؤولي اللجنة العربية العليا في الضفة الغربية، رفيق التميمي، ومنير أبو فضل، بأن التقارير الأولية كان «مبالغاً فيها»؛ فقد تحدث أحد التقارير عن أنه قُتل 27 قرويا فقط من عشيرة واحدة في الدوامة)⁽⁵²⁾.

في السابع من شهر نوفمبر زار فريق من مراقبي الأمم المتحدة الموقع. وجد الفريق العديد من المباني المدمرة وجثة واحدة، لكنه لم يعثر على دليل على وقوع مذبحة. ومع ذلك فقد افترض أعضاؤه - غالبا على أساس الشهادات التي سبق سماعها من العرب الناجين - أن مذبحة قد وقعت⁽⁵³⁾. ومع كل ذلك يبدو أن أحدا لم يُحاكم أو يُعاقب على الرغم من توصيات بئيري⁽⁵⁴⁾. ومما لا شك فيه أن وصول الأخبار عن المذبحة إلى المجتمعات والقرى في الخليل الغربية وسفوح تلال يهودا قد أدى إلى المزيد من الهروب.

في الغرب، على ساحل البحر المتوسط، هرب الجانب الأعظم من سكان إسدود (أشدود) مع القوات المصرية المتقهقرة قبل الاجتياح الإسرائيلي للمدينة في 28 أكتوبر. ويبدو أن المصريين قد أمروا أو نصحووا السكان بقوة بالرحيل، غير أن عدة مئات من بينهم فضلوا البقاء. واستقبل هؤلاء القوات الغازية بالأعلام البيضاء. ومن جانبها قامت قوات الدفاع الإسرائيلية على الفور بتعيين ساسون غوتليب حاكما عسكريا. وقد «طلب السكان من القوات الإسرائيلية الإذن لهم بالبقاء»⁽⁵⁵⁾. ومُنحوا الإذن، بيد أنه سرعان ما تغير القرار من قبل مركز قيادة الجبهة الجنوبية، وطُرد السكان باتجاه الجنوب⁽⁵⁶⁾. وفي اليوم ذاته دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية قرية حمامة الكبيرة، والتي أفادت التقارير بأنها كانت «ممتلئة باللاجئين» من أسدود وغيرها⁽⁵⁷⁾. وعلى الأرجح طُرد السكان واللاجئون باتجاه الجنوب. وقد نقلت

الموجة الرابعة

دورية استطلاع تابعة ل سلاح الجو الإسرائيلي مشاهدتها «سيلا ضخما من اللاجئين يصطحبون الأبقار والأغنام والبغال والعربات ويتحركون على طول الطريق الساحلي بين أسدود وغزة»⁽⁵⁸⁾.

لخص ضابط استخبارات لواء يفتاح الأحداث في القرى والمدن على امتداد الساحل في الثاني من نوفمبر موضحا أن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية بثت «اليأس بين السكان المحليين»، الذين كانوا متأكدين من أن الغلبة ستكون لليهود. «لقد أحدثت قوتنا الجوية تأثيرا هائلا، فقد كان مفاجئا لهم أن يروا أسرابا من الطائرات اليهودية تجوب السماء». وأوضح الضابط أنه مبدئيا، بعد الغارات الجوية، كان السكان في غزة يهربون إلى التلال والشواطئ ليعودوا مجددا بعد بضعة أيام⁽⁵⁹⁾. وقد تزايد الهروب من المدن الساحلية في أعقاب القصف البحري لغزة (17 أكتوبر) ومجدل (21 أكتوبر)، حيث أفادت التقارير بأن المئات قد أصيبوا في غزة بالقرب من محطة القطارات. أما مجدل فقد قُصفت مرتين ليلة 19 - 20 أكتوبر⁽⁶⁰⁾. وحقيقة الأمر أن الهجمات على «مجدل» قد أشعلت المظاهرات الشعبية ضد الجيش المصري. في العشرين من أكتوبر، أصدر مصطفى الصواف، مسؤول مصري كبير عن الإدارة المدنية في المناطق تحت السيطرة المصرية، نشرة شجب خلالها ميل الفلسطينيين إلى الهرب:

لماذا أجد الناس مشوشين في أفكارهم، يجمعون حاجاتهم ليرحلوا،
يهيمون مسافات طويلة للوصول إلى بلاد ليست بلادهم، يتركون
مدنهم على عجل... يندفعون للهرب، تاركين وراءهم أرضهم ومدنهم
وديارهم وأقاربهم متجهين إلى الجنوب حيث لا يوجد ملاذ أو جنة...
أليس في مقدوركم، أيها العرب الشهام، أن تنهوا هذا التشرذم؟ تذكروا
المصير المر في الشتاء، عندما يحل البرد وتهطل الأمطار.

وأوضح الصواف، الذي وجه النشرة إلى سكان غزة، أن الجيش المصري سيحميمهم⁽⁶¹⁾. وبشكل واضح أصدر عمدة غزة بيانا مشابها، دعا فيه السكان إلى البقاء في أماكنهم حتى لو احتل جيش الدفاع الإسرائيلي المدينة⁽⁶²⁾. غير أنه لم تُحتل غزة.

غير أنه احتلت مجدل الواقعة على بعد أميال قليلة إلى الشمال. حيث قام أغلب السكان بالجلاء بعد بداية عملية يو - آف نتيجة التأثير القوي للقصف الجوي والبحري⁽⁶³⁾. كما أن مركز قيادة اللواء المصري كان قد انتقل إلى غزة في 19 أكتوبر، وغادر جزء من حامية المدينة في 30 من الشهر ذاته. ومما لا شك فيه أن تلك الانسحابات قد ساعدت على إضعاف الروح المعنوية للمدنيين. ففي 31 أكتوبر، على سبيل المثال، نقل ضابط استخبارات الفرقة 55 أن «293» حافلة - منها «62» «ممتلئة عن آخرها بالمدنيين» - وسبع سيارات أجرة، و21 سيارة جيب، و9 دراجات بخارية رحلت في ذلك اليوم باتجاه الجنوب⁽⁶⁴⁾. وغادرت آخر القوات المصرية المتبقية بعد ظهر يوم 4 نوفمبر. وبعد مرور ساعات قليلة، في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً، دخلت وحدة استطلاع تابعة للواء غيفعاتي إلى مجدل⁽⁶⁵⁾. نصت الأوامر التنفيذية للواء غيفعاتي على الاحتلال والتفتيش، من دون أن تتضمن أي شيء عن مصير السكان المدنيين⁽⁶⁶⁾. وقد قام 12 من كبار رجال القرية باستقبال القوات وتحيتهم عارضين استسلام المدينة؛ وجرى اصطحاب خمسة منهم إلى المركز الرئيسي للقيادة حيث خضعوا للاستجواب ثم أعيدها إلى منازلهم⁽⁶⁷⁾. وكان هناك ما يقرب من 200 شخص - أغلبهم من النساء والأطفال - قد بقوا في الوقت الذي انتظر ألف آخرون في التلال الرملية المحيطة، آملين أن يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم⁽⁶⁸⁾. دخلت القوات الرئيسية التابعة للواء غيفعاتي إلى المدينة صباح اليوم التالي، 5 نوفمبر، وقامت «بالتصرف بشكل طيب»، وفقا لما أورده ضابط استخبارات كان بصحبته؛ لم تكن هناك عمليات سلب أو اعتداءات على السكان. كما وضعت لافتات كبيرة على الجدران «باللغتين العبرية واليديشية» محذرة من أي سلوك غير لائق. أما فيما يخص السكان، فقد نقل ضابط استخبارات أنه «وكما هي الحال في مثل تلك الظروف اتسم سلوك السكان بالتملق والتذلل». وأرسلت القوات مُنادين إلى التلال الرملية لحث السكان المختبئين هناك على العودة إلى ديارهم⁽⁶⁹⁾. وشهدت الأيام التالية تدفق المئات العائدين إلى المدينة. وفي 28 يناير أمر يادين الجبهة الجنوبية بتنظيم إحصاء رسمي للسكان لتحديد من له الحق القانوني في الإقامة، و«إخلاء المكان [المقصود طرد] من أي شخص لم يكن هناك يوم الاستيلاء على

الموجة الرابعة

المدينة»⁽⁷⁰⁾. وقد نفذت الجبهة الجنوبية الأمر في 1 ديسمبر من خلال تحديد وطرد «ما يقرب من 500 لاجئ» من مجدل إلى قطاع غزة⁽⁷¹⁾. تمثلت النتيجة الرئيسية لمعارك شهري أكتوبر ونوفمبر في الجنوب، في أن عدد اللاجئين بقطاع غزة قفز من أقل من مائة ألف إلى مائتين وثلاثين ألفاً، وفقاً لأف جي بيرد، المسؤول في برنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين. وقد أورد أف. جي. بيرد أنه «يصعب وصف الظروف التي عاش فيها أولئك اللاجئون... تقريباً كلهم كانوا يعيشون في العراء... ولا يتلقون أي حصص من الغذاء... كما أنه لم يكن هناك صرف صحي... وسادت حالة من القذارة المروعة». وأضاف بيرد أن الجيش المصري والمجلس العربي الأعلى للاجئين «كانوا مهملين بشكل كبير في تعاملهم مع الموقف»⁽⁷²⁾.

في الشمال

عجلت حملة الستين ساعة لقوات الدفاع الإسرائيلية - عملية حيرام - بحدوث الهروب الضخم للمدنيين من جيب الجليل الأعلى الذي كان تحت سيطرة قوات القاوقجي. فقد فر العديد قبل بدء المعركة؛ والبعض الآخر طرد؛ في حين فضل آخرون الابتعاد عن أذى القتال فغادروا قراهم إلى الأودية والبساتين والكهوف المجاورة. وفي حالات كثيرة منعت القوات الإسرائيلية عودتهم وشجعت الكثير منهم على الانتقال إلى لبنان. كذلك ربما قرر البعض عدم العودة إلى العيش تحت الحكم الإسرائيلي. وفي تلك المنطقة التي كان يقدر عدد سكانها (محلين ولاجئين) قبل 28 أكتوبر 1948، ما بين 50 و60 ألفاً، أكثر من نصف هذا العدد انتهى به المطاف في لبنان. وفي 31 أكتوبر سجل بن غوريون أن ما يقرب من نصف سكان ذلك الجيب قد هربوا، وبعد مرور عدة أيام قدر الجيش أن عدد السكان الذين بقوا يتراوح ما بين 12 و15 ألف شخص⁽⁷³⁾، مضيفاً مصداقية على التقارير الأخيرة التي أشارت إلى أن 50 ألف لاجئ جديد وصلوا إلى لبنان جراء عملية حيرام⁽⁷⁴⁾.

انطلقت العملية في ليلة 29/28 أكتوبر؛ حيث أرسلت الجبهة الشمالية إلى الميدان عناصر من لواء كارميلي (اللواء الثاني) غولاني (اللواء الأول) اللواء السابع، ولواء «عوديد» (اللواء التاسع) للتعامل مع الجيب الواقع تحت سيطرة جيش الإنقاذ

وسط وشمال الجليل، الذي انضمت إليه فرقة من الجيش السوري (شملت كتيبة من متطوعي الجيش المغربي). وقد تضمن الأمر التنفيذي هدف «تدمير العدو في الجيب الواقع وسط الجليل»، «احتلال الجليل بأكمله ووضع خط دفاع على الحدود الشمالية للبلاد». ولم يرد نص عن المصير المحتمل للسكان واللاجئين المقيمين في مخيمات تلك المناطق كما أنه لم تكن هناك تعليمات بطرد أي شخص⁽⁷⁵⁾.

سبق الهجوم قصف جوي متقطع بدءاً من 22 أكتوبر، مع هجمات مكثفة قامت بها بي - 17، وسي - 47 على القرى الرئيسية: ترشيحا، الجش، وسعسع. وكانت أكثر جولات القصف كثافة في ليلة 29 - 30 أكتوبر، التي شملت 13 مهمة باتجاه سبع قرى، قصف خلالها 21 طناً من القنابل⁽⁷⁶⁾. وقد أسفر القصف على ترشيحا تلك الليلة عن مقتل 24 شخصاً، كما دُفن 60 شخصاً تحت الأنقاض، مما أطلق العنان لهروب جماعي⁽⁷⁷⁾.

قام اللواء السابع بعملية التقدم الرئيسية الأولى منطلقاً من صفد باتجاه الشمال، في وقت مبكر يوم 29 أكتوبر، مستولياً على قديتا؛ ميرون ثم صفصاف والجش⁽⁷⁸⁾. وانطلاقاً من الجش تقدمت الفرقتان 72 و 79 نحو الغرب مستولية على سعسع، ثم بعد ذلك نحو الشمال لتستولي على كفر برعم وصلحة، وبعد ظهيرة يوم 30 أكتوبر على المالكية، أما الفرقة الثالثة - رقم 71 - فقد تقدمت باتجاه الغرب واستولت على الرأس الأحمر؛ الريحانية؛ وعلماً لتنتهي بعد ظهيرة يوم 30 أكتوبر بالسيطرة على ديشوم⁽⁷⁹⁾. وقد وصف تقرير الفرقة 79 المعارك في صفصاف والجش بأنها كانت «صعبة» و«قاسية»⁽⁸⁰⁾. وأورد غيرشون غلعاد، ضابط استخبارات الجبهة الشمالية، أن «150 - 200 عربي بمن في ذلك عدد من المدنيين» قضاوا في معركة الجش⁽⁸¹⁾. وفي الوقت ذاته تقدمت وحدات لواء غولاني باتجاه الشمال انطلاقاً من لوبيا، في وقت مبكر من يوم 30 أكتوبر، مستولية على عيلبون وألمغار ثم تحولت جهة الغرب لتستولي على الرامة؛ بيت جن وسحماتا، حيث تلاقت مع الفرقة 123 (منطقة حيفا) القادمة من الغرب في مجد الكروم⁽⁸²⁾. إلى الشمال. تمكن اللواء التاسع (الفرقة 11، 91، 92) في صباح 30 أكتوبر من الاستيلاء على ترشيحا⁽⁸³⁾، حرفيش؛ فسوطة⁽⁸⁴⁾؛ منصور؛ تريبخا وإقرت، ليلتقي مع قوات اللواء السابع في سعسع⁽⁸⁵⁾. عبر لواء كارميلي، الذي احتفظ به كاحتياطي في إصبع الجليل، في 30

- 31 أكتوبر الحدود الدولية الواقعة إلى الغرب واستولى على سلسلة من 15 قرية جنوب شرقي لبنان، بدءا من بليدة إلى كفر كيلا والقنطرة.

أصدرت قيادة الجبهة الشمالية خلال المعركة وبشكل متكرر تعليمات صارمة تمنع السلب والنهب⁽⁸⁶⁾. ومع ذلك فإنه لم تصدر تعليمات مماثلة فيما يتصل بالطرد (أو قتل المدنيين أو سجناء الحرب)⁽⁸⁷⁾. فيما يتصل بموضوع الطرد كان الوضع على العكس، على النحو الذي رأيناه: في 31 أكتوبر أصدرت قيادة الجبهة الشمالية تعليمات إلى كل الوحدات «لمساعدة» السكان على «الرحيل». غير أن ذلك الأمر كان متأخرا حيث وصل إلى معظم الوحدات بعد أن كانت قد أتمت عملياتها (كذلك فإن أمر المتابعة الذي صدر في 10 نوفمبر جاء أكثر تأخرا. كان يلزم التمييز بين أمرين، الأول هو أن تصدر أوامر للوحدات قبل أن تشرع في العمل، قبل أن تغزو القرى وتطرد السكان وسط المعركة والغزو، أما الأمر الثاني فهو إصدار التعليمات لها - بعد أن توقف إطلاق الرصاص - بالعودة وطرد التجمعات التي سبق أن قاموا بغزوها وتركوها في أماكنها. فضلا عن ذلك، صيغ الأمر الصادر في 31 أكتوبر بمصطلحات مرنة وليست آمرة، تجنبت الفعل «يطرد»، وقد ترك هذا القادة بقدر كبير من حرية التصرف. وكما أنه لم يُقبض على أحد بعد ذلك لمحاسبتة على طرد أحد، فإنه لم يُحاكم كذلك أو يُوبخ أحد لم ينجح في القيام بالطرد (وذلك بالقدر الذي تظهره السجلات المتاحة)⁽⁸⁸⁾.

اتبعت النتيجة الديموغرافية للعملية بشكل واضح نموذجاً دينياً - إثنيا، وإن لم يكن منهجياً: هرب أغلب المسلمين في الجيب إلى لبنان، في حين أن أغلب السكان المسيحيين بقوا في أماكنهم⁽⁸⁹⁾. كذلك فإن أغلبية الدروز والشركس استمروا في البقاء. ومن ثم فإنه على الرغم من حقيقة أنه لم تُصدر خطوط عامة واضحة لقادة الطواير العسكرية المتقدمة حول كيفية التعامل مع كل ديانة أو مجموعة إثنية، فإن ما برز تماشياً تقريبا مع نموذج كما لو كانت مثل تلك الخطوط العامة «الغريزية» قد أُتبعَت من قبل كل من قوات الدفاع الإسرائيلية والمجتمعات المختلفة التي جرى الاستيلاء عليها.

في الوقت ذاته، تماشت النتيجة الديموغرافية أيضاً مع الظروف التي أحاطت بالعملية العسكرية. فتقريباً يمكن القول إن القرى التي أبدت مقاومة عنيفة لقوات

الدفاع الإسرائيلية أُفرغت من السكان: فنتيجة لخوفهم من العقاب، أو لرفضهم العيش تحت الحكم اليهودي قرروا الهروب أو، في بعض الحالات، طردوا. أما سكان القرى الذين استسلموا بهدوء فإنهم بصفة عامة بقوا في أماكنهم وعادة لم ينالهم أذى أو يطردوا من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم يخشوا (أو خشوا قليلا) من العقاب. وقد كان هذا بشكل ظاهر السبب وراء قرار السكان من قرية فسوطة (الذين كانوا مناصفة مسلمين ومسيحيين) البقاء: «فلقد ذهبت الأغلبية إلى أنه ليس لدى اليهود سبب ليصبوا جام غضبهم على فسوطة»، التي لم تحارب ضد الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية. ومن ثم فر القليل فقط من سكان القرية إلى لبنان⁽⁹⁰⁾. فضلا عن ذلك فإن الحقائق المتصلة بالمقاومة أو الاستسلام السلمي تماشى مع التقسيم الديني - الإثني. فبشكل عام، كل أو أغلب القرى المسلمة مالت إلى القتال أو ساندت وحدات جيش القاقوجي التي دخلت الحرب. ومع ذلك كانت هناك أيضا قرى مسلمة استسلمت من دون قتال. وفيما يتصل بالقرى المسيحية فإنها مالت إلى الاستسلام من دون قتال أو لم تساند قوات القاقوجي. أما في القرى المختلطة التي واجهت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية مقاومة، كما كانت الحال في ترشحا والجش، فإنه بشكل عام بقي المسيحيون في أماكنهم في حين فر المسلمون أو أجبروا على الرحيل. وأخيرا فإن القرويين من الدروز والشركس لم يقاوموا في أي مكان تقدمت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية (باستثناء قرية يانوح الدرزية).

تبرز قائمة صريحة أعدتها وزارة شؤون الأقليات في ذلك الوقت عن «القرى التي استسلمت وتلك التي غزونها [بعد مقاومة] خارج دولة إسرائيل [المقصود خارج حدود التقسيم]»، تلك الصلة بين المقاومة والتفريغ من السكان خلال عملية حيرام. فالقرى التي أدرجت تحت توصيف «الاستسلام» هي: البعنة (مسلمة)؛ كوكب (مسلمة)؛ كفر مندا (مسلمة)؛ سخنين (مسلمة)؛ عرابة (مسلمة)؛ دير حنا (مسلمة)؛ المغار (دروزية)؛ الجش (مسلمة - مسيحية)؛ الريحانية (شركسية - مسلمة) وعلما (مسلمة). ومن بين تلك القرى فقط علما التي أقتلع سكانها من جذورهم وطردوا. في حين أن الكثير من سكان باقي القرى (أكثرهم مسلمون) فروا باتجاه الشمال، أما من تبقي منهم في كل قرية فقد تركوا في الموقع ولم يُطردوا، وتلك القرى - باستثناء علما - توجد حتى اليوم. أما فيما يتعلق بالقرى التي قاومت فقد تضمنت القائمة عيلبون (غالبيتها مسيحيون)؛ فراضية

الموجة الرابعة

(مسلمة)؛ ميرون (مسلمة)؛ السموعي (مسلمة)؛ صفصاف (مسلمة)؛ والمالكية (مسلمة). وقد فرغت جميعا من سكانها - سواء من خلال الهروب أو الهروب الجزئي بالإضافة إلى الطرد. وأيا منها - باستثناء عيلبون التي سُمح لسكانها بالعودة - لا يوجد اليوم⁽⁹¹⁾.

بعيدا عن هذه الأنماط العامة، اتسمت الحملة العسكرية بالتقلب في الوقت والمكان. اعتمد الكثير على الظروف التي أحاطت بالاستيلاء على قرية معينة وعلى شخصية قادة قوات الدفاع الإسرائيلية في الدرجات المتوسطة. كذلك فإن تاريخ كل قرية، سواء كانت في الماضي ذات توجهات «صديقة» أو معادية إزاء اليشوف، أثر في سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية (وكذلك سلوك القرويين ذاتهم) كما كانت الحال كذلك بالنسبة إلى سلوك القرية عقب الاستيلاء عليها: ففي كل القرى، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بتجميع القرويين، وفرزت المحليين عن غيرهم، والشباب عن الشيوخ، والنساء والأطفال، وأرسلت عادة الذكور المحليين وغير المحليين في سن القتال إلى أماكن الاستجواب أو معسكرات سجناء الحرب. كما جمعت الوحدات الأسلحة من القرى، وكانت بعض القرى أكثر تعاوناً من غيرها في تلك العمليات المتصلة بالاحتجاز وجمع السلاح.

بعد مرور أيام قليلة قدم شيموني توصيفا لما حدث في الجليل على النحو التالي:

كان السلوك الذي جرى تبنيه تجاه السكان العرب في الجليل واللاجئين [هناك] غير مقصود/كيفما اتفق ومختلفا من مكان إلى آخر بما يتماشى مع مبادرة القائد الميداني هذا أو ذاك، أو المسؤول هذا أو ذاك... فهنا طُرد السكان، وهناك تركوا في أماكنهم؛ هنا قبل استسلام القرية، وهناك رفضت قوات الدفاع الإسرائيلية قبول الاستسلام؛ هنا قامت القوات بتمييز المسيحيين، وهناك تصرفت بالطريقة نفسها مع المسلمين والمسيحيين؛ هنا سُمح للاجئين الذين فروا في اللحظة الأولى تحت تأثير صدمة الغزو بالعودة إلى أماكنهم، وهناك لم يُسمح لهم بذلك.

لم يكن شيموني على ما يبدو على علم بأمر الطرد الصادر عن كارمل 31 أكتوبر، كما أن الوصف الذي قدمه لم يعط وزنا كافيا للتمييز العام لمصلحة القرى المسيحية والدرزية، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات.

قبيل عملية حيرام، نصحت إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية قوات الدفاع الإسرائيلية بأن:

تسعى خلال الغزو إلى [التأكد] من أنه لن يبقى سكان عرب في الجليل وينصرف ذلك بالتأكيد على اللاجئين هناك. ولقول الحق، فإنه فيما يتصل بالسلوك تجاه المسيحيين [العرب] والمشكلة المتصلة بما إذا كان هناك تمييز لمصلحتهم وتركهم للعيش في قراهم، لم تُعط تعليمات واضحة [من قبل قائد القوات؟] ولم نعبر عن رأي.

اشتكى شيموني من أن إدارة الشرق الأوسط ببساطة لم تُخبر بأن العملية على وشك البدء، وأنها لم يكن لديها وقت لإعداد «خطة دقيقة»⁽⁹²⁾. وبعد مرور أيام قليلة كتب شيموني في تقرير، تشوبه نبرة الحزن، أُعد بعد زيارة إلى الجليل والحديث مع قادة عملية حيرام - ووجه إلى إيتان، سكرتير عام وزارة الخارجية:

لقد سمعنا من كل القادة الذين تحدثنا معهم أنه خلال العمليات... لم تكن لديهم تعليمات واضحة، أو خط واضح فيما يتصل بالتعامل مع العرب في المناطق التي يتم الاستيلاء عليها - طرد السكان أم تركهم في مكانهم؛ معاملة قاسية أم «لطيفة»؛ تمييز للمسيحيين أم لا؛ سلوك خاص تجاه الأقليات؛ سلوك خاص تجاه المتأولة [الشيعة].

أضاف شيموني أنه ليس لديه شك في أن بعض الفظائع التي ارتكبت لم تكن لتحدث «إذا ما كان لدى الجيش الغازي خط سلوكي واضح وإيجابي». وبشكل عام اشتكى شيموني من أن رأي الوزارة لم يُظهر غالباً من قبل قوات الدفاع، وفي بعض الحالات فشلت في الوصول إلى القائد المعني، وغالباً لم يكن يؤخذ بذلك الرأي في أثناء العمليات⁽⁹³⁾.

بعد انتهاء عملية حيرام ظلت درجة كبيرة من العشوائية تشوب سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية في الجليل. على سبيل المثال، فإن الرامة، قرية مسيحية في أغلبها، بها أقلية درزية ذات ثقل وبعض المسلمين، تم اجتياحها من دون مقاومة من قبل

لواء غولاني في 30 أكتوبر. وفي اليوم التالي دخلت وحدة أخرى - على الأرجح الفرقة 91- القرية وطردت أغلبية سكانها (1000 من المسيحيين والمسلمين) تحت التهديد بالقتل، في حين سُمح للدروز بالبقاء⁽⁹⁴⁾. وبقيت الوحدة في القرية حتى 5 نوفمبر. وفي اليوم التالي لرحيلها عاد المسيحيون، الذين كانوا قد أقاموا في الكهوف والأودية المجاورة للقرية، إلى ديارهم. ومن دون شك فإن بن دنكيلمان (بنيامين بن ديفيد)، قائد اللواء السابع، قد لعب دورا في تسهيل تلك العودة؛ حيث كان قد أبرق إلى كارميل صباح يوم 2 نوفمبر قائلا:

أحتج على طرد المسيحيين من قرية الرامة والمناطق المجاورة لها. لقد رأينا مسيحيين في [المقصود من] الرامة في الحقول عطشى ويعانون من السرقة. لقد قامت ألوية أخرى بطرد مسيحيين من قراهم التي لم تقاوم، بل استسلمت لقواتنا. أقترح أن تصدر أمرا بعودة المسيحيين إلى تلك القرى⁽⁹⁵⁾.

في هذه الحالة فإن أمر الطرد كان قد صدر على الأرجح نظرا لقيام أحد القادة المسيحيين في القرية، الأب يعقوب الحنا، بالجهر بمساندته للقاوقجي. كذلك ربما كان هناك ضغط محلي مارسه الدروز على قوات الدفاع الإسرائيلية لطرد المسيحيين. في العديد من القرى، فصلت قوات الدفاع الإسرائيلية اللاجئين المقيمين عن القرويين وطردهم. وكان ذلك أيضا هو مصير مجموعة منهم من غوير أبو شوشة، الذين فروا إلى الرامة في نهاية شهر أبريل⁽⁹⁶⁾. وبعد مرور عقود روى أحد أبناء غوير، الذين كانوا يقيمون في الرامة في نهاية شهر أكتوبر، واصفا ما حدث على النحو التالي:

تلقى السكان في الرامة أمرا بالتجمع في وسط القرية. وقف جندي على قمة مكان مرتفع ليتحدث إلينا. أمر الدروز الحاضرين بالعودة إلى ديارهم... ثم أمر الباقين منا بالرحيل إلى لبنان... وعلى الرغم من أنني كنت قد حصلت على ترخيص بالبقاء من صديقي، أبو موسى [ضابط يهودي]، فإنه لم يكن بإمكاننا البقاء من دون باقي أفراد قبيلتي الذين كانوا مكرهين على الفرار.

على خلاف مسيحيي الرامة فإن أولئك غير المقيمين لم يبقوا في المنطقة، بل توجهوا إلى لبنان⁽⁹⁷⁾.

وقعت أحداث مشابهة في البعنة المجاورة لقرية مجد الكروم. حيث تخلى جيش الإنقاذ عن كل من البعنة (التي مثل المسلمون ثلثي سكانها، والمسيحيون الثلث الآخر)، وقرية دير الأسد المجاورة (مسلمة) في 29 أكتوبر. وفي اليوم التالي استسلم وفد من نبلاء كلتا القريتين بشكل رسمي إلى قوات الدفاع الإسرائيلية. احتلت قوات لواء غولاني القريتين في صباح 31 أكتوبر. جرى تجميع السكان في ميدان البعنة وسلموا مائة قطعة سلاح. وأعقب ذلك اختيار أربعة من الشباب بطريقة عشوائية، اثنان من البعنة والآخران من دير الأسد. جرى اقتيادهم إلى بستان زيتون مجاور حيث أُعدموا. وفي حين أرسل 270 من الرجال إلى معسكر أسرى الحرب، طُرد باقي السكان بشكل مؤقت، باتجاه الرامة، وشهدت القرستان عمليات نهب على مستوى واسع. بعد مرور عدة أيام سُمح للقرويين بالعودة. غير أنه في الخامس من نوفمبر وصلت وحدة من قوات الدفاع فجرت ثلاثة منازل في دير الأسد وحرقت منزلا في البعنة⁽⁹⁸⁾.

يبد أنه قبيل إبعاد القرويين مؤقتا، جرى تحديد اللاجئين وعزلهم وطردهم بشكل نهائي، ووفقا للرواية التي قدمها لاحقا أحد اللاجئين من شعب:

جمعنا اليهود مع قرويين آخرين [من البعنة]، وفصلونا [نحن فقط] عن نساءنا. بقينا طوال اليوم في ساحة المدينة ... وكنا نتضور جوعا وعطشا... وعندما حل المساء... طلب مختار البعنة من اليهود السماح لنا بقضاء الليل في القرية ... بدلا من الرحيل [باتجاه الشمال] في أثناء الليل مع شيوخنا ونساءنا وأطفالنا. رفض اليهود طلب المختار، ومنحونا [المقصود اللاجئين] نصف ساعة للرحيل ... وبعد مرور نصف ساعة... بدأ اليهود في إطلاق النار في الهواء... وجرحوا ابني البالغ من العمر تسعة أعوام في ركبته. سرنا بضع ساعات حتى وصلنا إلى سجون ... كان الرعب يملؤنا، والطريق يعج بالناس الذين يتحركون في كل الاتجاهات ... كان الجميع متعجلا للوصول إلى لبنان.

وبعد بضعة أيام، وإقامة مؤقتة في قرية بيت جن الدرزية، وصلوا إلى لبنان⁽⁹⁹⁾. يُلاحظ أن بعض القرى المسلمة ذات التاريخ المناهض لليشوف، مثل مجد الكروم، لم تُقتل من جذورها. فقد تم الاستيلاء على مجد الكروم في 30 أكتوبر، وكان ما يقرب من ثلث سكانها قد رحل خلال الليلة التي سبقت وصول الفرقة 123 من قوات الدفاع الإسرائيلية، مع بدء انسحاب الحامية التابعة لجيش الإنقاذ. وعلى ما يبدو، نصح قائد جيش الإنقاذ شباب القرية، رجالا ونساء، بالرحيل معه. ووفقا لرواية أحد السكان فإن 100-120 عائلة رحلت تلك الليلة: «لم نكن نرغب في أي مخاطرة، وقررنا الرحيل إلى لبنان». أما أولئك الذين بقوا، وفقا لما أورده نزال^(*)، فقد فعلوا ذلك «لأنهم كانوا متقدمين في السن، ويخشون الموت في أرض غريبة... أو لأنهم خشوا الموت جوعا... أو كان ذلك بدافع من التسليم بالقدر»⁽¹⁰⁰⁾. فُرض حظر التجوال، وسلم السكان، على مضض، ما يزيد على 20 بندقية، وبعد «ممارسة الجنود مزيدا من الضغط والتهديد» سلموا 15 أخرى. وقد نقلت وحدة الاحتلال أن الحاج عبد، مختار القرية، «أبدى الكثير من الوقاحة خلال عملية تسليم السلاح... وكان هناك الكثير من العرقلة المتعمدة...»، وكان بعض الشباب قد فر إلى التلال. وفي اليوم التالي استُبدلت الفرقة 123 بالفرقة 122⁽¹⁰¹⁾. كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تشك في أن القرويين يخبثون أسلحة. وفي الخامس من شهر نوفمبر أمرت المختار بتسليم باقي السلاح، وهو ما أجاب عنه بأنه ليس هناك سلاح آخر، وأنه في كل الأحوال فإن المهلة التي حُددت له (25-35 دقيقة) كانت غير كافية. أعقب ذلك اختيار الجنود خمسة من الرجال، ووفقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة، «وضعوا في صف أمام الحائط المجاور لمضخة المياه وأعدموها». وتبع ذلك قيام الجنود بتفتيش المنازل، وهي العملية التي قُتل خلالها أربعة آخرون من السكان، بمن في ذلك سيدتان. كما صادروا 275 رأس غنم وماعز وفجروا دار المختار قبل أن يغادروا القرية⁽¹⁰²⁾. ومع ذلك فإن القرويين لم يرحلوا كما أنهم لم يُطردوا.

تبرز العشوائية بشكل واضح فيما حدث في حالة قرية معليا، وهي قرية مسيحية حاربت مليشياتها جنبا إلى جنب مع جيش الإنقاذ في مواجهة لواء عوديد.

(*) المؤرخ الفلسطيني نافذ نزال، الذي قدم كتابا مهما ومرجعيا حول هجرة العرب من الجليل في 1948، [انظر المراجع].

فخلال الأشهر السابقة كان القرويون قد قرروا عدم السماح لأي منهم بالفرار إلى لبنان. وعندما خسروا المعركة، في 31 أكتوبر، غادر معظم السكان، وعبر بعضهم الحدود إلى لبنان. غير أنه خلال الأيام التالية سمح القادة المحليون لجيش الدفاع الإسرائيلي بعودة أولئك الذين فروا، وهي حالة من الحالات القليلة المماثلة خلال حرب 1948⁽¹⁰³⁾.

كان سكان ترشيحا يخشون لفترة طويلة العقاب الإسرائيلي، نظرا إلى دورهم في تدمير قافلة يحيام في 28 مارس، والتي قُتل فيها 47 من رجال الهاغاناه. سبقت الهجوم الأرضي على القرية، والذي جرى في التاسع والعشرين من أكتوبر، عملية قصف جوي قصيرة، فضلا عن القصف المدفعي، وفي ذلك الصباح، وقبل وصول قوات لواء عوديد، هرب أغلب المسلمين بصحبة الحامية التابعة لجيش الإنقاذ. وإجمالا فإن سكان القرية من المسيحيين لم يُطردوا⁽¹⁰⁴⁾. ومع ذلك فإن ما أثار استياء الجيش أكثر هو أنه بعد مرور بضعة أسابيع كان السكان يتسللون عائدين إلى القرية، مما دفع الرائد عامير، الحاكم العسكري للجليل الغربي، إلى أن يحذر من ذلك الموقف قائلا: «ترشيحا تضيع من بين أيدينا كمستوطنة خالية جاهزة لاستيعاب [المستوطنين] اليهود»⁽¹⁰⁵⁾.

بصفة عامة، تُركت القرى المسيحية، سواء المعروفة تقليديا بأنها صديقة لليشوف أو تلك التي لم تكن كذلك. غير أن عيلبون، القرية التي شكل المارونيون سكانها الرئيسيين، مثلت استثناء لهذه القاعدة. فقد سقطت عيلبون في أيدي الفرقة 12 من لواء غولاني في الثلاثين من أكتوبر بعد معركة في ضواحيها مع جيش الإنقاذ أصيب خلالها 6 جنود إسرائيليين ودمرت أربع سيارات مدرعة⁽¹⁰⁶⁾. رفعت القرية الأعلام البيضاء، كما رحب أربعة قساوسة بالإسرائيليين. واحتشد السكان داخل الكنائس في وقت كان فيه القساوسة يعلنون استسلام القرية. بيد أن القوات كانت غاضبة من تأثير المعركة والتقارير عن موكب نُظم بالقرية قبل ذلك بشهر شارك فيه عدد كبير من السكان، وجاب خلاله المشاركون الشوارع حاملين رؤوس جنديين إسرائيليين فُقدوا خلال هجوم يوم 12 سبتمبر في قمة تل مجاور «موقع 213»⁽¹⁰⁷⁾، فضلا عن العثور على أحد هذين الرأسين في أحد المنازل.

تضمن خطاب من شيوخ القرية موجه إلى شترتيت وصفا لما حدث بعد ذلك: تلقى القرويون أمرا بالتجمع في الميدان، وفي أثناء قيامهم بذلك قُتل أحدهم وجُرح آخر بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية.

بعد ذلك انتقى القائد اثني عشر شاباً⁽¹⁰⁸⁾ وأرسلهم إلى مكان آخر، ثم أمر باقتياد السكان المتجمعين إلى المغار [القرية المجاورة]، رافضا طلب القس ترك النساء والرضع واصطحاب الرجال فقط. واقتيد السكان - ما يقرب من 800 شخص - إلى المغار في موكب سبقتهم سيارات عسكرية.. وقد بقي القائد مع جنديين حتى قاما بقتل الاثني عشر شاباً في شوارع القرية، ثم لحقوا بالقوات المتجهة إلى المغار... وقادهم إلى فراضية. وعندما وصلوا إلى كفر عنان لحقت بهم سيارة مدرعة فتحت النيران عليهم... وقُتل أحد الشيوخ، سمعان الشوفاني، البالغ من العمر 60 عاماً، وجُرحت ثلاث نساء... وفي فراضية سرق الجنود من السكان 500 جنيه إسترليني كما أخذوا حلي النساء، واقتيد 42 من الشباب إلى معسكر اعتقال، أما الباقون فقد اصطحبوا اليوم التالي إلى ميرون ومنها إلى الحدود اللبنانية. وطوال هذا الوقت جرى إعطاؤهم الطعام مرة واحدة فقط. ويمكن للمرء أن يتخيل كيف كان بكاء الرضع وصرخات النساء الحوامل والمُرضعات.

وتلا ذلك قيام الجنود بنهب عيلبون⁽¹⁰⁹⁾.

لم يُقَتَدْ كل القرويين في رحلة الهجرة إلى لبنان. حيث سُمح للقساوسة الأربعة بالبقاء. في حين هرب المئات إلى الأخاديد والكهوف والقرى المجاورة، وخلال الأيام والأسابيع التالية تسللوا عائدين إلى القرية. وقد أزعجت تلك القضية البيروقراطية الإسرائيلية بأنواعها المختلفة لأشهر، جزئياً بسبب دفاع الإسرائيليين ورجال الدين المسيحيين اللبنانيين المستمر عن حالة عيلبون. وقد طلب القرويون السماح لهم بالعودة والحصول على الجنسية الإسرائيلية، منكرين أي مسؤولية لهم في موضوع رؤوس الجنود، ومتهمين جندياً من جيش القاوقجي، يدعى فوزي المنصور، بالمسؤولية عن ذلك⁽¹¹⁰⁾.

أثارت القضية نوعاً من تأنيب الضمير والتعاطف داخل المؤسسة الإسرائيلية. ورأى شتريت ضرورة السماح للسكان السابقين الذين لازالوا يعيشون داخل أراض تحت السيطرة الإسرائيلية بالعودة إلى ديارهم، غير أن الرائد سولز، الحاكم العسكري في الناصرة، أفاده بأن الجيش لن يسمح لهم بذلك، مؤكداً بشكل غامض، أن «عيلبون جرى إجلاؤها إما بشكل طوعي أو بإجراء قسري». وبعد مرور أسبوعين ذكر كذباً «أن القرية جرى الاستيلاء عليها بعد قتال ضار، وأن سكانها قد هربوا». ومن جانبه رأى وزير الخارجية أنه حتى إن كان قد ارتكب «ظلم»، فإن «مظام الحرب لا يمكن تصحيحها خلال الحرب ذاتها»⁽¹¹¹⁾.

بيد أن شتريت، مدعوماً من قادة مابام ومدفوعاً من قبل أعيان القرية وقساوستها، أصر على موقفه. وفي هذا الصدد اقترح سيزلنغ أن تُناقش القضية في اجتماع مجلس الوزراء. وتمثل موقف شتريت في أن يُمنح القرويون المواطنة الإسرائيلية (مما يريحهم من مخاوف الطرد باعتبارهم متسللين غير شرعيين) وأن يُفرج عن المعتقلين من عيلبون، فضلاً عن تزويد القرية بالموثون⁽¹¹²⁾. وخلال أسابيع حصل شتريت على مساندة اللواء كارميل، الذي كتب: «في ضوء الحجج المقدمة [عن المعاملة السيئة التي يتعرضون لها]، وحقيقة أن المنطقة لم تكن مخصصة للاستيطان اليهودي، فإنه يلزم ترك السكان في أماكنهم، والقبول بهم كمواطنين»⁽¹¹³⁾. وبالفعل، بعد مضي عدة أسابيع حصل السكان على المواطنة والموثون، كما أطلق سراح المعتقلين منهم. وفي الوقت نفسه تمكن شتريت، كوزير لشئون الأقليات، من إقناع ياديين بالشروع في إجراء تحقيق عن «المذبحة»⁽¹¹⁴⁾. خلال صيف 1949 سُمح للمنفيين من قرية عيلبون في لبنان والراغبين في العودة بالقيام بذلك، وذلك كجزء من اتفاق جرى التوصل إليه بين بالمون، رئيس القسم العربي بالإدارة السياسية بوزارة الخارجية، ورئيس الأساقفة حكيم، حول عودة عدة مئات من مسيحيي الجليل، في مقابل ود الأساقفة في المستقبل تجاه الدولة اليهودية. ومن ثم عاد المئات إلى عيلبون⁽¹¹⁵⁾.

بشكل مثير للغرابة، أطلق الهجوم الفاشل على «الموقع 213» شرارة فظاعة أخرى بعد مرور أربعة أيام فقط على المذبحة الأولى، ففي 2 نوفمبر أرسلت سريتان من الفرقة 103 في مهمة تفتيش بخربة الوعرة السوداء، وهي قرية يسكنها بدو عرب المواسي تقع على بعد ثلاثة كيلومترات شرق الموقع 213. وفي الوقت الذي

تولت فيه سرية مهمة مراقبة السكان، قامت الأخرى، بقيادة المقدم حاييم حايون الذي كان من بين المشاركين في هجوم سبتمبر، بالتسلق إلى الموقع، حيث وجد «عظام الجنود الذين فقدوا خلال العملية السابقة». وكانت الجثث «مقطوعة الرؤوس». وقام الجنود بعد ذلك بحرق القرية (ويفترض أنهم طردوا سكانها)، واصطحبوا معهم إلى مركز قيادتهم في المغار 19 شابا. حيث جرى فرزهم وصُنف 14 من بينهم على أنهم «يشاركون في أنشطة العدو ضد جيشنا. واقتيدوا إلى مكان ناء وجرت تصفيتهم». أما الخمسة الباقون فقد نقلوا إلى معسكر لسجناء الحرب⁽¹¹⁶⁾.

مثلت وقائع كل من عيلبون وعرب المواسي اثنتين فقط من الفظائع التي ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية في حرب 1948. وبعض تلك الفظائع ساعد في التعجيل وزيادة عملية الهروب، والبعض الآخر، مثل عيلبون، كان جزءا لا يتجزأ من عملية طرد؛ غير أنه في أماكن أخرى، بقي السكان في الموقع، ولم يستتبع ارتكاب الفظائع عملية طرد. تظل التفاصيل عن الفظائع التي ارتكبت هزيلة؛ حيث إن أغلب الوثائق المتصلة بذلك، سواء لدى قوات الدفاع الإسرائيلية أو وزارة العدل - بما في ذلك تقارير لجان التقصي المختلفة - لا يزال سريا، بيد أن بعضها متاح، مثل توثيق المدنيين - والقليل من الوثائق العسكرية التي نجت من مصفاة الرقابة. وتظهر تلك الوثائق أن الفظائع الرئيسية ارتكبت في صلحة؛ صفصاف؛ الجش، وقرية الحولة (لبنان)، في الفترة ما بين 30 أكتوبر و2 نوفمبر⁽¹¹⁷⁾. في حالة القرى الثلاث الأولى كانت قوات اللواء السابع هي المسؤولة.

فيما يتعلق بصلحة، يبدو أن القوات فجرت منزلا، يمكن أن يكون مسجد القرية، مما أسفر عن مقتل 60-94 شخصا كانوا بداخله⁽¹¹⁸⁾. أما في صفصاف، فقد أطلقت القوات الرصاص على 50-70 قرويا وأسير حرب، ثم ألقت بهم في بئر⁽¹¹⁹⁾. وقتلت القوات في الجش، على ما يبدو، 10 من أسرى الحرب المغاربة (الذين كانوا يخدمون مع الجيش السوري) وعددا من المدنيين، بمن في ذلك، على الأرجح، أربعة من المسيحيين المارونيين وامرأة ورضيعها⁽¹²⁰⁾. وفي الحولة، غربي إصبع الجليل، أطلق قائد كتيبة ورقيب من الفرقة 22 من لواء كارميلي النار على ما يزيد على ثلاثين من الجنود اللبنانيين والفلاحين الذين أسروا ثم دمرا منزلا على رؤوسهم فقتلوا جميعا⁽¹²¹⁾. ويبدو كذلك أنه جرى قتل مدنيين أيضا في سعسع⁽¹²²⁾.

بشكل واضح، أخرجت تلك الفظائع قوات الدفاع الإسرائيلية والمسؤولين المدنيين الذين كانوا مضطرين للرد على اتهامات العرب والأمم المتحدة في محافل مختلفة. وقد تمثل الرد الرئيسي في الرفض التام أو المبرر بان تكون مثل تلك الفظائع قد وقعت⁽¹²³⁾. غير أن ذلك لم يكن دائماً كافياً. وكما ذكر العقيد باروخ كوماروف، مسؤول الاتصال لقوات الدفاع الإسرائيلية مع هيئة مراقبي الأمم المتحدة:

لم تتم التغطية على الفظائع التي ارتكبت في الجليل، وما زالت مرئية في أعين الزائرين. ففي عدد من المواقع لم تدفن الجثث⁽¹²⁴⁾. ويترك هذا انطباعاً سيئاً لدى مراقبي الأمم المتحدة، والذين سيشوّهون بالتأكيد صورتنا في مجلس الأمن. ويبدو أنه كان هناك إهمال في هذا الصدد من قبل الجبهة الشمالية ... ففي [بعض] القرى تجرأ السكان على اتهامنا [في حضور مراقبي الأمم المتحدة] بالقتل والسرقة⁽¹²⁵⁾.

وعلى الأرجح فإن باروخ كان يفكر في حالة مجد الكروم؛ حيث اتهم السكان، خلال زيارة مراقبي الأمم المتحدة في 11 نوفمبر، قوات الدفاع الإسرائيلية بارتكاب فظائع [تتضمن] السرقة والقتل⁽¹²⁶⁾.

مما لا شك فيه أن تلك الفظائع، التي كانت تُرتكب في أغلبها ضد المسلمين، قد سرعت من هروب التجمعات السكانية التي كانت على طريق قوات الدفاع الإسرائيلية خلال تقدمها. تجمعات كانت في حالة عصبية إزاء إمكانية الهجوم عليها والاحتياح المحتمل، مما خلق حالة من الذعر، خاصة مع المبالغات فيما يتصل بالفظائع التي ارتكبت في قرى مجاورة. فمما لا شك فيه أن ما حدث في صفصاف و الجش قد بلغ القرويين في الرأس الأحمر، وعلماء، وديشوم والمالكية قبل وصول طوابير اللواء السابع بساعات. وقد بدت تلك القرى، باستثناء علماء، خالية تماماً أو بشكل كبير لدى وصول قوات الدفاع الإسرائيلية. وإذا ما صدقنا ما تذكره أحد السكان السابقين في سعسع، فإن الفظائع التي ارتكبت في صفصاف كانت وراء الإسراع في عملية النزوح الجماعي من القرية أكثر من المعركة التي دارت عند الاستيلاء عليها⁽¹²⁷⁾.

بيد أن الفظائع كانت محدودة من حيث الحجم والمدة والزمان، ومع تقييد حركة السكان بين القرى بعد انتهاء عملية حيرام فإن الأخبار عن المذابح انتقلت ببطء، يضاف إلى ذلك أنه لم ترتكب فظائع في العديد، وربما أغلب، القرى التي جرى الاستيلاء عليها، ففي أغلب الأحيان كانت الأسباب الرئيسية في فرار القرويين هي نفسها تلك التي أحدثت الموجات السابقة للفرار: الخوف من التواجد في قلب المعركة، الخوف من المحتل وانتقامه لأعمال سيئة ارتكبت في الماضي أو في ضوء الانتماءات السابقة للسكان، خوف عام من المستقبل والعيش تحت الحكم اليهودي؛ الارتباك والصدمة.

وبعد مرور عام على عملية حيرام، وصف موشيه كارميل الفرار المذعور لبعض القرويين على النحو التالي:

إنهم يهجرون قرى أجدادهم التي ولدوا بها ويذهبون إلى المنفى... النساء، الأطفال، الرضع، الحمير كل شيء يتحرك، في صمت وحزن، باتجاه الشمال، من دون أن ينظروا يمينا أو يسارا. الزوجة لا تجد زوجها، الطفل لا يجد والده... لا أحد يعلم هدف رحلته. والعديد من الممتلكات الشخصية مبعثرة على الطرق؛ فكلما سار اللاجئون لمسافة أطول، زاد التعب - فيقومون بالتخلص مما حاولوا إنقاذه وهم يأخذون طريق المنفى. وفجأة، بدا كل شيء لا قيمة له، وغير ضروري، وغير مهم بالمقارنة بالخوف وضرورة إنقاذ الحياة والجسد.

لقد رأيت ولدا يبلغ الثامنة من العمر يمشي باتجاه الشمال يدفع أمامه حمارين طوال الطريق. لقد قُتل كل من والده وأخيه خلال المعركة، وفقد أمه. كما رأيت سيدة تحمل رضيعا يبلغ من العمر أسبوعين في ذراعها الأيمن، وآخر في الثانية من عمره في ذراعها الأيسر، في حين تتبعها طفلة في الرابعة تتشبث بثوبها.

وفجأة [بالقرب من سعسع] شاهدت على جانب الطريق رجلا طويل القامة منحنيا يحفر بأظافر أصابعه في الأرض الصلبة. فتوقفت ورأيت حفرة صغيرة في الأرض، تحت شجرة زيتون، تم شقها بالأيدي، بأظافر اليد. وضع فيها الرجل جسد رضيع مات بين

ذراعي أمه، وغطاها بالأرض والحجارة الصغيرة. [وقد رأى كارميل بالقرب من ترشيحا شابا يبلغ من العمر ستة عشر عاما] جالسا على جانب الطريق عاريا تماما، وابتسم عند مرور سيارتنا.

وقد وصف كارميل كيف كان بعض الجنود الإسرائيليين ينظرون إلى طوابير اللاجئين بدهشة وصدمة وأيضا «بحزن شديد»، وأنهم نزلوا إلى الوادي لإعطائهم الخبز والشاي. «لقد علمت أن وحدة لم يأكل فيها أحد الجنود أي شيء ذلك اليوم؛ حيث أرسل مطعم الكتيبة كل الطعام إلى الوادي للاجئين»⁽¹²⁸⁾.

ولكن، على ما يبدو، كان سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية عادة فيما بعد عملية حيرام أقل إنسانية. وبشكل عام، كانت الوحدات على طول الحدود اللبنانية تتأكد من أن طوابير اللاجئين تواصل طريقها إلى لبنان، وغالبا ما كانت تمنع محاولاتهم للعودة إلى أراضيهم من خلال استخدام الذخيرة الحية. كذلك فإن القوات داخل الجليل حرصت على التأكد من أن القرى التي فرغت من السكان ستبقى خالية، وعلى سبيل المثال في 3 نوفمبر نقلت الفرقة 11 إن سربا من سياراتها المدرعة قابل «طوابير من اللاجئين العائدين [إلى إسرائيل] من لبنان» على طريق سعسع - المالكية. «أطلق عدد من القذائف عليهم فاخفتوا عقب ذلك»⁽¹²⁹⁾. وفي اليوم التالي وصفت الفرقة 14 من لواء غولاني دورية شكلت أسطولا من سيارات الجيب على طريق عيلبون - المغار، وقد وجدت الدورية معسكرا من 15 خيمة للبدو:

عندما اقتربنا من الخيام، شاهدنا العديد من العرب يفرون إلى الأودية المجاورة. ولم نعثر إلا على نساء وشيوخ... وقد بدا الأمر كما لو كانت المجموعة قد وصلت إلى ذلك المكان في اليوم ذاته. وتماشيا مع الأمر القاضي بعدم السماح للسكان المسلمين بالعودة، أخبرناهم أن عليهم الرحيل. ولم نستخدم القوة.

واتجهت الدورية بعد ذلك إلى فراضية إلى الشمال من المغار، فاكشفت مجموعات من «النساء والشيوخ» يحملون مقتنياتهم على حمير ويغادرون القرية. «وقالوا إنهم متجهون إلى لبنان»، غير أنه من الممكن أنهم كانوا في طريقهم للقاء ذويهم من الرجال في التلال. وفي داخل فراضية ذاتها صادفت الدورية ثلاثة من

الجنود الدروز «يجمعون غنائم». وأعتقد أنهم كانوا السبب وراء الرحيل المفاجئ [للمسلمين] من القرية...»⁽¹³⁰⁾. ومن جانبها، التقت دورية تابعة للفرقة 91 يوم 10 نوفمبر بمجموعة من اللاجئين تسير باتجاه لبنان في المنطقة بين دير القاسي ومنصورة. وقد رفض أحد أفرادها الإفصاح عن موطنه الأصلي - وجرى «إطلاق النار عليه وهو يحاول الهرب فقتل»⁽¹³¹⁾. وقد وجدت الدورية التابعة للفرقة 11 أيضا في اليوم ذاته في الرأس الأحمر «عددا من النساء والأطفال». وجرى توجيههم إلى الطريق إلى لبنان «وتحذيرهم من العودة»⁽¹³²⁾. وفي اليوم التالي قابلت دورية أخرى تابعة للفرقة 11 مجموعة تضم «30» لاجئا في طريق العودة إلى صلحة وجرى «طردهم باتجاه الشمال»⁽¹³³⁾. وعندما تولت الفرقة 103 مسؤولية منطقة المغار-عيلبون، قرابة 12 نوفمبر، كانت لديها تعليمات تقضي بـ «القيام بعمليات مضايقة» - وهو ما يعني بشكل واضح تجاه التجمعات السكانية العربية⁽¹³⁴⁾. وقد كانت السياسة الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر متضمنة في مذكرة غير موقعة مرفقة بتقرير للفرقة 11 تنص على: «يجب عليكم طرد وإيذاء اللاجئين العائدين»⁽¹³⁵⁾.

بيد أن السلوك إزاء القرى المأهولة كان مختلفا. ففي هذا الخصوص قامت وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية بتجميع واحتجاز الذكور في سن القتال، وجمع السلاح؛ وعلى غير المعتاد لم تكن هناك عمليات طرد. على سبيل المثال، في 9 نوفمبر أحاطت فصيلة مكونة من 40 رجلا من الفرقة 123، ثم دخلت قرية كفر مندا بحثا عن السلاح وأفراد «العصابات». وألقت القبض على خمسة من الشباب:

في بداية الأمر أبدى المحتجزون وقاحة وأنكروا [أنهم أفراد «عصابات» أو أنهم يخبئون أسلحة]. لكن تحت الضغط والتهديد تحدث المختار إليهم [المحتجزون] ومن ثم أظهر القليل منهم استعدادا لإرشاد قيادتنا إلى المكان الذي يخبئون فيه السلاح. وأرسل العديد منهم تحت حراسة، وبحلول الساعة الثامنة مساء عادوا ومعهم ست بنادق وذخيرة... وقد قُتل أحد العرب... عندما حاول الهرب.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تطرد، أو على ما يبدو، لم تعاقب القرويين الذين قاموا بإيواء العناصر غير النظامية وأسلحتهم⁽¹³⁶⁾.

وبحلول منتصف شهر نوفمبر وهدوء غمار المعركة كانت الحكومة العسكرية في الأراضي المحتلة تطالب الجبهة الشمالية بتسليمها السيطرة على المناطق الداخلية في الجليل. وقد كتب اللواء أفنر أنه سبق أن أكد اللواء يادين له في 11 نوفمبر أن «تلك المناطق ستسلم خلال الأيام المقبلة». وكان من شأن الأحداث التي شهدتها مجد الكروم أن أكدت الحاجة إلى نقل السلطة من الجيش النظامي إلى الحكومة العسكرية. وكما كتب كوماروف: «الوضع في الجليل الأوسط مروع، ويُسبب لنا أذى كبيرا [ديبلوماسيا وسياسيا]. ولا يزال مراقبو الأمم المتحدة هناك يتصيدون لنا. يرجى الإسراع بنقل الحكم». وقد أشر يادين على ذلك: «يُكتب إلى الحكومة العسكرية أنه يمكنها أن تتسلم فوراً السلطة على مناطق الجليل بالتنسيق مع قائد المنطقة الشمالية»⁽¹³⁷⁾.

غير أن ذلك الموقف المشوش على وجه التحديد - ارتكاب قوات الدفاع الإسرائيلية للفظائع؛ خروج السكان من البلاد والتسلل مجدداً إلى إسرائيل؛ عناصر غير نظامية فارة ومختبئة في القرى؛ مخابئ سلاح لم تكتشف بعد في العديد من الأماكن - هو الذي منع كارميل من تسليم المنطقة، كما أوضح لاحقاً في ذلك الشهر. وقد أوضح كارميل أنه سيكون سعيداً بتسليم السيطرة على المنطقة «في الوقت الذي يكون فيه ذلك ممكناً، في ضوء الاعتبارات الأمنية»⁽¹³⁸⁾.

وقد كان كارميل يرد على احتجاج شديد من قبل أفنر في أعقاب توزيع الجبهة الشمالية خطاباً على الحكام العسكريين والوحدات يوضح السلوك المطلوب اتباعه تجاه السكان المسيحيين والدروز. وقد نص الخطاب على أنه اتخذ القرار بالسماح للدروز بالاحتفاظ بأسلحتهم وإن كان يلزم تسجيلها. كذلك أوضح الخطاب أنه يلزم إبلاغ المسيحيين والدروز الذين نُقلوا من قراهم إلى الداخل بأن ذلك «إجراء مؤقت لاعتبارات أمنية» وعندما «تتحسن الأمور سيُنظر في عودتهم إلى قراهم». وأخيراً أوضح الخطاب أن السكان الذين غادروا البلاد سيُمنعون من العودة. وعلى وجه الخصوص أوضحت الجبهة الشمالية أن الحكام العسكريين مسؤولون عن تنفيذ هذا الأمر⁽¹³⁹⁾. وقد كان أفنر حانقاً على وجه الخصوص من إصدار كارميل تعليمات للحكام العسكريين - الذين كانوا تحت سلطته (المقصود أفنر)⁽¹⁴⁰⁾.

مما لا شك فيه أنه في خلفية ذلك الموقف كان غضب أفنر من تأجيل نقل السلطة في الجليل الأوسط إلى يديه، وأيضاً غضبه من المذكرة المُعنونة «تنظيم الإدارة في المناطق

المستولى عليها: خطوط عامة»، والصادرة في 16 نوفمبر عن اللواء التاسع - من دون شك بموافقة صريحة من كارميل - التي تضمنت تعليمات للحكام العسكريين حول السلوك المطلوب في الأراضي المحتلة. يُذكر أنه كان قد جرى تكليف اللواء التاسع - وتعاونته الفرقتان 122 و 123 - منذ بداية نوفمبر بتسليم المناطق في الجليل الأوسط التي كان كل من اللواءين السابع والأول على وشك الخروج منها. كذلك تضمنت المذكرة النص على موضوعات من قبيل إجراء تعداد؛ وضع قواعد تتصل بتحركات السكان؛ وتنظيم حمل السلاح؛ وعمليات البحث والاعتقال، وفرض حظر التجوال؛ وإقامة الحواجز على الطرق. أيضا تلقى الحكام العسكريون والوحدات تعليمات مفادها «التقييد إلى أقصى حد» من تحركات السكان من مكان إلى آخر؛ و«إطلاق النار على كل مواطن» يخرق حظر التجوال؛ ومنع حمل السلاح⁽¹⁴¹⁾.

في نهاية المطاف سُلمت إدارة الجليل الأوسط إلى الحكومة العسكرية في النصف الأول من شهر ديسمبر. وقبل قبوله المنصب المعروف عليه حاكما عسكريا للمنطقة، أجرى العقيد إيمانويل ماركوفسكي (مور) جولة في المنطقة التقى خلالها الحكام العسكريين الإقليميين وقادة وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية. ونقل ما وجده هنا (على ما يبدو إلى دوري) على النحو التالي:

لقد تزايد عدد السكان بشكل كبير في العديد من الأماكن منذ نهاية القتال [نتيجة لعمليات التسلل والعودة]... لم تُتبع أي وسائل فعالة... لمنع التسلل وزيادة عدد السكان... في المناطق الريفية، لا يشعر السكان بوجود حكومة منظمة يمكنها أن تمنعهم من التصرف كما يشاءون.

اختتم مور قائلا إن الحكام العسكريين يسيطرون فقط على مدينتي عكا والناصرة، أما فيما يتعلق بـ «كل الجليل فهو من الناحية العملية لا يخضع لحكومة فعالة». ومن وجهة نظره، تمثلت مهمته الرئيسية في «منع زيادة حجم السكان من خلال منع إمكانية التسلل والرقابة الفعالة [المقصود منع] لإعادة التوطين في القرى المهجورة أو شبه المهجورة»⁽¹⁴²⁾.

كانت آراء بن غوريون كذلك واضحة بكل ما في الكلمة من معنى. ففور انتهاء عملية حيرام، سافر إلى طبريا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وقد كتب في مذكراته:

«... الأمر لا يمكن تصديقه: في الطريق من تل أبيب إلى طبريا تقريبا لا يوجد عرب»⁽¹⁴³⁾. وقد رددت تلك الفقرة، تقريبا كلمة كلمة، أصداء أفكاره في شهر فبراير (انظر ما سبق)، حينما سافر من تل أبيب عبر القدس الغربية إلى مبنى الوكالة اليهودية، ولم يقابل في طريقه عربا. وإذا كانت ملاحظته آنذاك قد عكست خليطا من الدهشة والرضا؛ فإنها في هذه المرة كانت تعبيرا عن رضا تام.

ومثل حرائق الأحراش، أطلقت الفظائع التي ارتكبت خلال عملية حيرام العنان للشائعات والأخبار، سواء كانت دقيقة أو غير دقيقة، لتنتشر بسرعة في كل مستويات سلسلة القيادة بقوات الدفاع الإسرائيلية، وأيضا في اتجاهات جانبية، مرورا بالعرب الذين نجوا منها أو الجنود الذين تأثرت ضمائرهم، وانتهاء بالمسؤولين المدنيين والسياسيين في الأحزاب. وكان للإذاعات المسموعة العربية دور رئيسي في نشر تلك الشائعات والأخبار، فضلا عن مصادر المعلومات القديمة لجهاز استخبارات الهاغاناه، وعمد الكيبوتسات في الجليل من قبيل: إيمانويل فريدمان (كيبوتس روش بينا)، وبنيامين سابيرا (كيبوتس عمير)⁽¹⁴⁴⁾. وبحلول 4 نوفمبر كان يادين قد سمع عن الفظائع التي ارتكبتها الفرقة 89 في الدوايمة، واللواء السابع في الجليل، وطلب إجراء تحقيق داخلي⁽¹⁴⁵⁾. وأسندت المهمة إلى حفنة من مفتشي الجيش، وسرعان ما تبع ذلك تعيين ما اعتبر لجنة تحقيق خارجية رئيسية من قبل النائب العام، ياكوف شمشون شابيرا. حتى ذلك التاريخ كان بن غوريون يحمي ويدافع بشكل مستمر عن رجال الجيش وأعمالهم في مواجهة أي انتقادات أو تحقيقات خارجية (باستثناء ما اتصل بالسلب والنهب)، وعادة ما كانت الأمور المتعلقة بالمعاملة السيئة للمدنيين وأسرى الحرب تمر من دون تحقيق أو مساءلة: فقد تعلق الأمر بحرب من أجل البقاء، وكان من الضروري السماح للهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية بالتقدم في عملها. كذلك فإن الجميع كان يعلم أن العرب، الذين كان يُنظر إليهم على أنهم همجيون وكثيرو الكذب، قاموا بالآتي: (1) شن الحرب؛ (2) ارتكبوا أنفسهم فظائع لا تحصى قبل 1948 وعددا من الفظائع الكبرى خلال الحرب (ولا حاجة للتذكير بأنهم لم يعتذروا عنها، أو يحققوا فيها، أو يكفروا عنها من خلال معاقبة المذنب). لذلك فإنهم هم الذين يجب أن تقع عليهم اللائمة فيما حدث.

بيد أنه بعملية حيرام لم يعد الأمر يتعلق بشكل ملموس بحرب من أجل البقاء من المنظور الإسرائيلي؛ فالخطر على وجود الدولة - على الأقل في المدى القصير - كان

قد انتهى. كما أن فظائع أكتوبر ونوفمبر كانت بكل بساطة مركزة من حيث الفترة الزمنية وواسعة الانتشار وعنيفة بما لا يمكن تجاهله. حتى بن غوريون لم يكن في استطاعته أن يغض الطرف عنها. في 12 نوفمبر عُين الرائد إيمانويل يالان (فيلنيسكي) من قبل بنيري (بناء على أمر من دوري) للتحقيق فيما حدث في صفصاف؛ الجيش؛ سعسع؛ وعيلبون (فضلا عن كفر برعم الذي كان سكانه على وشك أن يطردوا). وقبل ذلك بأسبوع كان حاييم لاسكوف، مدير التدريب الجديد بقوات الدفاع الإسرائيلية، قد بدأ تحقيقا حول ما حدث في صلحة؛ وقد شرع منذ 7 و8 نوفمبر في استجواب ضباط الفرقة 79⁽¹⁴⁶⁾. وفي الوقت ذاته تقريبا حققت وحدة من استخبارات الجيش متخصصة في الأمن الميداني في الفظائع، وقدمت تقريرا عن ذلك. في 16 نوفمبر قدم لاسكوف إلى رئيس الأركان دوري «ملفا» - يتضمن على ما يبدو شهادات، وربما كان يتضمن أيضا تقريرا وتوصيات - يتصل بما حدث في صلحة، وحولته رئاسة الأركان إلى وزير الدفاع⁽¹⁴⁷⁾. وفي تلك الأثناء كان يالان يستجوب كبار ضباط الفرقة 79⁽¹⁴⁸⁾، وقدم في 18 من الشهر تقريرا مشوشا وغير نهائي، حيث توصل إلى أن هناك فظائع أرتكبت بشكل متعمد ومُدبر بشكل رئيسي لتشجيع الهروب، وثانويا تعبيرا عن الانتقام. وربما كان عدم كفاية تقرير يالان سببا وراء تعيين كارميل فريق تحقيق آخر، في 20 نوفمبر، للنظر في فظائع الجبهة الشمالية. وقد ضم الفريق: الكابتن ناخوم سيغال؛ الكابتن موشيه تفلس؛ والملازم أول إيسار برمان. وتلقى الفريق التعليمات ببدء مهمته في 22 نوفمبر، وتقديم نتائجه - حول مدى دقة الشائعات المتصلة بالفظائع التي أرتكبت في أثناء عملية حيرام، كما ذكر التقرير - بحلول الخامس والعشرين من الشهر⁽¹⁴⁹⁾. استجوب الفريق في 24 نوفمبر ضباط الفرقة 79 حول الفظائع التي أرتكبت في الجيش وصلحة⁽¹⁵⁰⁾. وبنهاية شهر نوفمبر قدم تقريرا مرحليا حدد، طبقا لكارميل، أن هناك «أساسا لاتهام جنود وضباط بارتكاب أعمال قتل غير مبررة خارج إطار الضرورة العسكرية في صفصاف؛ الجيش وصلحة». وتبع ذلك إصدار كارميل أوامره إلى مساعد قائد الجبهة الشمالية بتحويل الأشخاص المعنيين بشكل فوري إلى المحاكمة - كما أخطر رئاسة الأركان بأن أحد الضباط، قد يكون الكابتن شموئيل لاهيس، وهو قائد كتيبة سيحاكم في 2 ديسمبر عن مذبحة الحولة. وفي تلك الأثناء استمر فريق التحقيق في عمله⁽¹⁵¹⁾.

بشكل لا يمكن تجنبه، ترتب على الفظائع التي أرتكبت، سواء بسبب عددها أم طبيعتها الفتاكة، انعكاسات سياسية، من دون أن تُنشر كلمة عنها في الإعلام، ربما بسبب تضافر الرقابة الداخلية والخارجية⁽¹⁵²⁾. وقد اقتضت تلك الانعكاسات على الاجتماعات المغلقة للهيئات السياسية العليا من قبيل مجلس الوزراء واللجنة السياسية لحزب مابام. كان جانب كبير من اجتماعات مجلس الوزراء خلال شهري نوفمبر وديسمبر مخصصا لمناقشة تلك الفظائع وتبعاتها⁽¹⁵³⁾. وخلال اجتماع المجلس يوم 7 نوفمبر استهل وزير الهجرة والصحة شابيرا النقد، وتبعه كل من وزير الداخلية غروينبوم، ووزير العدل روزنبلوت. كما تحدث كذلك وزير العمل والبناء بنتوف. ومن جانبهم التزم وزراء مابام الهدوء، غير أن بن غوريون تراجع تكتيكيا عن مواقفه، وعين المجلس لجنة وزارية ثلاثية (بنتوف؛ روزنبلوت؛ شابيرا) للتحقيق في «أعمال الجيش في الأراضي المستولى عليها». وقد أوضح بنتوف لاحقا أن «بن غوريون» وشاريت هما فقط من بدوا غير «مصدومين» بما حدث⁽¹⁵⁴⁾.

ناقشت الأجهزة التنفيذية بحزب مابام في 11 نوفمبر ملف الفظائع والتحقيق الوزاري. وقد واجه الحزب مشكلته المعتادة: من الناحية الأيديولوجية كان لدى الحزب الدافع لقيادة حالة التذمر؛ غير أنه من الناحية العملية كان يلزم التزام الحذر، حيث إن جنرالي الحزب، ساديه وكارميل، كانا متورطين في الأمر. وقد طالب أهارون كوهين بأن يُشكل الحزب لجنته الداخلية للتحقيق. كما دعا بيني مارشك إلى أن يمتنع أعضاء الحزب في السلطة التنفيذية - في إشارة إلى سيزلينغ - عن استخدام عبارة «أعمال نازية»، قائلا إن البالماخ سبق أن حاکمت عددا من الجنود لقتلهم عربا في غير أوقات المعركة. ومن جانبه أكد ريفتن أنه «لم تكن هناك أي صلة» بين الفظائع وطرده العرب (وهو ما يعني من الناحية الفعلية تبرير الطرد وإدانة الفظائع). وطالب بتطبيق عقوبة الإعدام على أولئك الذين يثبت أنهم مذنبون في تلك الفظائع. أما غاليلى فقد حذر من «التسرع في تحميل رفاقنا الضباط المسؤولية» قبل الانتهاء من التحقيق، بيد أن بنتوف كان يخشى من أن يرفض الجنود الشهادة أمام اللجنة الوزارية، وأن يفتقر الوزراء إلى جهاز فعال للتحقيق. وعلى هذه الخلفية قررت اللجنة السياسية للحزب أن تعقد جلسات رسمية مع ضباط الحزب المتورطين، «للتوضيح» وحث أعضائه على الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة الوزارية⁽¹⁵⁵⁾.

شغلت أعمال «اللجنة الثلاثية» الوزارية - أو بشكل أدق عدم قيامها بأعمال - مجلس الوزراء وبعض الأحزاب السياسية لأسابيع. وفي 12 نوفمبر حث كابلان الوزراء الثلاثة - في ضوء التفاصيل التي سمعها عما حدث في الجليل - على الإسراع في عملهم⁽¹⁵⁶⁾. بيد أن اللجنة واجهت مراوغة وتأخيرا وصمتا من قوات الدفاع الإسرائيلية؛ حيث رفض الضباط التعاون معها والشهادة أمامها. وقد اشتكى كل من روزنبلوت وشابيرا إلى بن غوريون وطالبا بسلطات أوسع، غير أن الأخير رفض⁽¹⁵⁷⁾. وعندئذ أثارت اللجنة الموضوع أمام مجلس الوزراء في 14 نوفمبر؛ حيث طلب روزنبلوت تخويل اللجنة سلطات أكثر، وأن تُضمّن في لوائح طوارئ جديدة؛ ومن جانبه اقترح غروينبوم أن يُضاف ضابط رفيع المستوى إلى عضوية اللجنة، وأن يُصدر وزير الدفاع أمرا يُجبر جميع الضباط المطلوبين على المثول أمام اللجنة «والإجابة عن كل أسئلتها». وقد تفادى بن غوريون الموضوع ببراعة موبخا اللجنة لعدم قيامها بفعل شيء وإضاعتها أسبوعا مضيئا أنه «بعد مرور أسبوع أصبح التحقيق أصعب عما إذا كان قد أجري بشكل فوري عقب الحدث». كما رفض الاقتراح المقدم من روزنبلوت بأن تخول اللجنة سلطات قضائية، وفضلا عن ذلك فإنه تجنب الاقتراح المتعلق بإصداره أمرا يُجبر الضباط على التعاون. وقد أدى تبادل الآراء إلى فقدان أسبوع آخر⁽¹⁵⁸⁾. بعد مرور ثلاثة أيام، وخلال اجتماع المجلس في 17 نوفمبر، أوضح سيزلينغ أنه خلال نصف عام تجنب بن غوريون مشكلة السلوك اليهودي ضد العرب، مدعيا عدم علمه بالانتهاكات، وعمل على الدوام على إبعاد النقد عن الجيش. وأشار سيزلينغ إلى خطاب تلقاه حول الفظائع - قد يكون من شبتي كابلان عن الدوايمة - مُعلنا: «لم أتمكن من النوم طوال الليل... هذا أمر يُحدد طبيعة الأمة... اليهود أيضا ارتكبوا أعمالا نازية». وعلى الرغم من أن سيزلينغ أقر بأن إسرائيل يجب ألا تقر بشيء أمام الآخرين، وللمحافظة على اسمها وصورتها الجيدة، غير أنه أصر على ضرورة التحقيق في الأمر بشكل شامل. كذلك ذكر سيزلينغ أن دوري قد أجل بشكل متكرر الحضور أمام اللجنة الثلاثية بحجة أنه لم يتلق بعد المعلومات المطلوبة، في حين أن أحد الضباط التابعين له أجل لقاءه مع اللجنة على أساس أنها يجب أن تلتقي أولا رئيس الأركان⁽¹⁵⁹⁾.

إزاء إلحاح بن غوريون، رفض المجلس زيادة سلطات اللجنة، الأمر الذي دفع شابيرا إلى الاستقالة منها. وعندئذ اقترح بن غوريون أن يحل محل اللجنة تحقيق

يجريه شخص واحد، وفي الوقت ذاته ألقى خطبة هدد فيها على ما يبدو، أو تضمنت ما يوحي بالتهديد، باستقالته من وزارة الدفاع إذا ما لم يُقر ذلك. وانتهى الوزراء بالتسليم وصوتوا لمصلحة أن «يحقق رئيس الوزراء في الاتهامات المتصلة بسلوك الجيش...»⁽¹⁶⁰⁾. تبع ذلك تعيين بن غوريون ياكوف شمشون شايرا (النائب العام) محققا وحيدا، مقترحا أن يعاونه ثلاثة من ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد تضمن خطاب التكليف الصادر من بن غوريون إلى شايرا التعليمات التالية:

بموجب هذا الخطاب يجري تكليفكم... بالتحقيق فيما إذا كانت هناك عمليات سلب ونهب... نفذها الجيش ضد السكان العرب في الجليل والجنوب، لا تماشى مع قواعد الحرب المتعارف عليها... ما الهجمات التي وقعت خلالها مثل تلك الأعمال؟... إلى أي مدى تقع على قيادة الجيش - أيا كان مستواها صغيرا أو عاليا - المسؤولية عنها؟ وإلى أي درجة يمكن نسبة تلك الأعمال إلى النظام المطبق حاليا في الجيش؟ وما الذي يجب عمله لتصحيح هذه الأمور ومعاينة المذنب؟

أضاف بن غوريون أنه ستُصدر تعليمات للقوات بتقديم جميع الأدلة والمساعدة اللازمة للتحقيق⁽¹⁶¹⁾. وماشيا مع ذلك أصدر كارميل أمرا صارما إلى قواته يحذر من أي فظائع أخرى، كما أمر «قائد كل فرقة» بالمساعدة في «الكشف عن الفظائع وتقديم المتهمين إلى المحاكمة»، قائلا إن قادة الفرق «مسؤولون شخصا» عن تقديم المتهمين إلى العدالة⁽¹⁶²⁾.

في تحرك سياسي بارع انتقل بن غوريون حينئذ من الأسلوب الدفاعي القائم على المراوغة والسعي للتأجيل إلى الأسلوب الهجومي متفاديا حزب مابام. ففي 21 نوفمبر كتب ممتدحا شاعر الأمة الكبير، ناتان ألترمان، ممتدحا قصيدته «Al Zot» (حول هذا)، وهي القصيدة المنتقدة للفظائع والتي نشرتها الصحيفة اليومية للهستدروت Davar قبل يومين، طالبا إذن الشاعر في أن تُعيد وزارة الدفاع طبع القصيدة وتوزيعها على عموم قوات الدفاع الإسرائيلية. وبالفعل طُبعت القصيدة التي كانت تتحدث بشكل واضح عن غارة الفرقة 89 خلال شهر يوليو على اللد، ووُزعت برفقة خطاب التكليف الموجه من بن غوريون إلى ألترمان، كما قرأ في وقت لاحق القصيدة خلال اجتماع

للمجلس المؤقت للدولة. تصف القصيدة جنديا شابا على متن سيارة جيب يختبر مدفعه على عجز عربي في شارع داخل مدينة تم الاستيلاء عليها. وبشكل عام فإن القصيدة - التي مثل نشرها في الجريدة «حدثا» كبيرا⁽¹⁶³⁾ - تنتقد بقسوة الافتقار إلى الحساسية لدى الرأي العام الإسرائيلي إزاء الفظائع.

في الخامس من ديسمبر قدم بن غوريون تقرير النائب العام (تقرير رقيق ولا يلقي الكثير من الضوء) إلى مجلس الوزراء، واعداد في الوقت ذاته بأن تستمر قوات الدفاع الإسرائيلية في تحقيقاتها. وقد شكل المجلس لجنة دائمة من خمسة وزراء للتحقيق في الأعمال السيئة السابقة لقوات الدفاع، والنظر فيما قد يستجد منها إذا ما حدث ذلك. وأيضا شُكلت لجنة أخرى تتولى صياغة سياسات تهدف إلى تجنب وقوع مثل تلك الفظائع⁽¹⁶⁴⁾.

تمثلت النتيجة الرئيسية للتحقيقات المتزامنة التي أجراها كل من ما بام، قوات الدفاع الإسرائيلية، وشابيرا في نشر قواعد صارمة لقوات الدفاع الإسرائيلية فيما يتصل بالتعامل مع المدنيين⁽¹⁶⁵⁾. وقد أصدر بن غوريون في 23 ديسمبر تعليماته إلى اللواء أفنر باتخاذ إجراءات صارمة لحماية المدنيين في قطاع غزة - الذي اعتقد رئيس الوزراء آنذاك أنه كان على وشك الوقوع في أيدي إسرائيل - وأن يتجنب الطرد («تتمثل السياسة الواجب اتباعها في ترك السكان في أماكنهم، ومنع أي محاولة للسرقة»)⁽¹⁶⁶⁾. قبل ذلك ببضعة أيام، في 17 ديسمبر، أصدر آلون، قبل أن تبدأ عملية حوريف التي تولى قيادتها، واستولى خلالها على أبو عجيلة ووصل إلى ضواحي العريش، ملحقا مفصلا للأوامر التنفيذية للعملية يضم أسسا لمعاملة الجنود الأسرى والمدنيين الذين يقعون في المناطق التي تجري السيطرة عليها. وقد أشارت مقدمة الملحق إلى «الأحداث الشائنة» التي وقعت في الماضي. كما نص الملحق على أنه يجب على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تلقى القبض على أسرى كلما كان ذلك ممكنا (بدلا من قتلهم)؛ وأن «القتل غير المبرر للمدنيين سيُنظر إليه على أنه جريمة قتل... وأن تعذيب المدنيين المسلمين سيجري التعامل معه بحسم؛ يجب عدم طرد السكان العرب إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من قيادة جبهة القتال». وقد أمر الملحق قادة الألوية والمناطق بإصدار «أوامر خاصة» لكل الوحدات في هذا الخصوص. كذلك صدرت الأوامر لكل قادة الفرق بالتوقيع على استمارة خاصة يعلنون من خلالها أنهم «تسلموا هذه الأوامر وسيلتزمون

بها». كما تلقى قادة الألوية والمناطق تعليمات بالتعامل بشكل علني وبقسوة مع أي خرق للتعليمات. وبحلول الشتاء كانت تعليمات مشابهة قد وصلت إلى جميع التشكيلات الكبيرة بقوات الدفاع الإسرائيلية⁽¹⁶⁷⁾.

خاتمة

تمثلت الأهداف الرئيسية لعمليتي يوآف وحيرام في تدمير تشكيلات العدو - الجيش المصري (في الجنوب) وجيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي في الجليل الأوسط - والاستيلاء على مزيد من الأراضي مما يوفر للدولة اليهودية عمقا إستراتيجيا أكبر. وكما كانت عليه الحال تقريبا في كل هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية، لم تشر الأوامر التنفيذية للعمليات إلى السكان العرب. وقد افترض الجنرالات والقادة العسكريون على الجبهتين أنه سيكون هناك مجددا موجات تلقائية من الفرار الجماعي. ولكن بحلول أكتوبر ونوفمبر، ساد بين قادة الألوية والفرق والكتائب بشكل عام اقتناع بأنه من الأفضل أن تضم الدولة أقل عدد ممكن من العرب، كما كان كل من قائدي الجبهتين يميل إلى دفع العرب إلى خارج المنطقة الذي يسيطر عليها. وفي الوقت ذاته كان العرب في كلتا المنطقتين يعيشون منذ أشهر حالة من الخوف من الهجوم الإسرائيلي الوشيك وما قد ينتظرهم من معاملة على أيدي الإسرائيليين. وربما توقع العديد منهم أن يُبعد عن المنطقة، أو ربما ما هو أسوأ من ذلك.

ومن ثم فإنه عندما بدأت الهجمات الإسرائيلية، كان هناك تطابق بين التوقعات اليهودية والعربية، الأمر الذي أدى - خاصة في الجنوب - إلى هروب تلقائي من قبل أغلب السكان العرب. كما أنه في كلتا الجبهتين «دفعت» القوات الإسرائيلية العرب إلى الفرار أو طردت التجمعات السكانية.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك اختلافات جوهرية بين الجبهتين. في الجنوب، عُرف عن قائد الجبهة ألون، رغبته في خلق «مناطق نظيفة من العرب» على طول خطوط تقدمه؛ وهي السياسة التي سبق أن تبناها في الجليل الشرقي خلال شهري إبريل - مايو، وأيضا في اللد والرملة في شهر يوليو. وكان مرؤوسوه يتصرفون عادة وفقا لهذا التوجه. وفضلا عن ذلك فإن طبيعة المعركة في الجنوب، التي شارك فيها جيشان كبيران، واستخدمت خلالها قوة نارية كبيرة نسبيا، أثرت في الروح المعنوية للمدنيين.

الموجة الرابعة

كان السكان، في أغلبهم من المسلمين، قد عانوا على مدى شهور متاعب مادية حادة، وقضوا أوقاتا عصيبة تحت سيطرة المصريين. كما أن الصدمة التي ولدها الانهيار المفاجئ للجيش المصري وانسحابه كانت أكبر بكثير من تلك التي صاحبت اندحار جيش الإنقاذ في الجليل (الذي لم يمثل في نظر أحد - يهود أو عرب - قوة حقيقية). وفي بعض المناطق حثت الوحدات المصرية المنسحبة التجمعات السكانية على الرحيل معها. وبناء على تلك العوامل كان النزوح إلى قطاع غزة، وإلى حد أقل إلى تلال الخليل، خلال عملية يوآف تقريبا كاملا (اقتصر بقاء المدنيين العرب على مجدل؛ الفالوجة؛ وعراق المنشية).

كانت الصورة في الجليل أكثر تفصيلا وتعقيدا. لم تكن هناك سياسة واضحة لقوات الدفاع الإسرائيلية، في وقت أظهر فيه كارميل ترددا وغموضا. وهو ما شعر به ضباطه. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كارميل كان قد ترك من قبل - في حيفا وعكا خلال شهري أبريل ومايو؛ وفي الناصرة في شهر يوليو - الآلاف من العرب في أماكنهم. يضاف إلى ذلك أن الجليل ضم خليطا من المجتمعات، بما في ذلك العديد من الدروز والمسيحيين، الأمر الذي جعله مختلفا عن الجنوب. فخلال شهر أكتوبر تصرفت تجمعات سكانية مختلفة، وأيضا قيادات مختلفة داخل قوات الدفاع الإسرائيلية، بطرق متباينة. فبشكل عام، لم تبد القرى الدرزية والمسيحية مقاومة، أو أظهرت مقاومة ضئيلة، كما أنه لم يكن لها تاريخ نشط في معاداة اليهود، أو القليل منه إذا ما وجد، وبالتالي توقعت، وحصلت بالفعل، على معاملة «أفضل». وفي المقابل فقد انطلقت القرى المسلمة من خلفية تاريخية في مساندة الحسيني، ومن ثم فإنها توقعت في العام 1948، وحصلت على، معاملة «أسوأ». وفيما يتصل بالقرى ذات التركيبة السكانية المختلطة، مثل ترشيحا؛ الجش، بقي السكان المسيحيون بها في حين فر المسلمون. وعادة ما بقي سكان القرى المسلمة التي لم تبد مقاومة في أماكنهم وتركوا يعيشون في سلام (كما كانت عليه الحال في عربا ودير حنا). أما الأماكن التي وقعت فيها عمليات طرد، فإن ذلك كان عادة بناء على مبادرة من القادة المحليين، وكان مرتبطا بالمقاومة التي أبدتها القرى خلال عملية حيرام. وعلى الرغم من أن كارميل أصدر في النهاية أمرا بالطرد عبر كلمات مخففة: «مساعدة السكان على الرحيل»، فإن ذلك قد جاء متأخرا، مما أفقده القدرة على التأثير فيما لمس من نتائج منهجية.

يضاف إلى ما تقدم «عامل الفظائع»، والذي أدى دورا رئيسيا في تسريع هروب السكان من عدة سلاسل من القرى في الجليل ومن الدوايمة في الجنوب. وقد بدت

الفضائح في الشمال مُتعمدة أكثر منها نتاجا لتلقائيا لرغبة في الانتقام من قبل قوات خارجة عن النظام؛ حيث أعطى قادة الكتائب، وربما قادة الفرق، أوامر في هذا الشأن. وبدت القوات كما لو أنها قد شعرت بأنها تنفذ بذلك رغبات قيادة الجبهة الشمالية. كما أن تلك الفضائح كانت مقصورة إلى حد كبير على المسلمين. ومع ذلك فإنه ما بين 30 و50 في المائة من سكان الجيوب في الجليل بقوا في أماكنهم خلال عملية حيرام وفور انتهائها. على الجانب العربي توافرت عدة عوامل ساعدت على توليد «قوة دافعة على البقاء» في الجليل أكبر منها في الجنوب. أولا: عدم وجود عداوة تقليدية من قبل المسيحيين والدروز تجاه اليشوف مما أدى إلى شيوع درجة أقل من الخوف من الغزو. ثانيا: لم تكن الحرب قد أثرت بشكل حاد على حياة السكان في الفترة التي سبقت شهر أكتوبر 1948. حيث كان هناك قدر محدود من المضايقات من قبل الهاغاناه/قوات الدفاع الإسرائيلية، كما أنه في أغلب الأماكن لم يكن هناك نقص حاد في الطعام. كما أن وجود قوات القاوقجي في الجليل ربما كان أقل إزعاجا (باستثناء القرى المسيحية) مما كانت عليه الحال بالنسبة إلى وجود المصريين في الجنوب. ومن المرجح كذلك أن غزو الجيوب السكانية في الجليل كان متوقعا من قبل الأهالي، مما قلل من تأثير الصدمة، على خلاف الأثر الكبير على السكان من جراء الهزيمة النكراء للجيش المصري وغزو النقب الشمالي والجزء الجنوبي من السهل الساحلي في إطار عملية يوآف. ويضاف إلى ذلك أن عملية حيرام كانت سريعة للغاية، امتدت إلى ما هو أقل من ستين ساعة، الأمر الذي يعني أن الكثيرين من السكان قد وجدوا أنفسهم تحت سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية قبل أن يكونوا قد حسموا أمرهم فيما يتصل بالفرار من عدمه. كذلك فإن الفرار من قرى الجليل إلى لبنان كان يشير عادة إلى رحلة طويلة غير سارة عبر أراض وعرة - جبال، صخور وغيرها - بعكس ما كانت عليه الحال في الجنوب من أرض سهلة مسطحة⁽¹⁶⁸⁾. وأخيرا، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية استخدمت في الجليل قوة نارية أقل مما كانت عليه الحال في الجنوب.

وإجمالا، فإن عمليتي حيرام ويوآف وتوابعهما قد أسفرت معا عن هروب ما يقرب من 200 ألف إلى 230 ألف عربي.

تنظيف الحدود: طرد السكان ونقلهم (نوفمبر 1948-1950)

خلال الأسابيع والشهور التي أعقبت انتهاء القتال، تبنت السلطات الإسرائيلية سياسة تنظيف الحدود الجديدة من التجمعات السكانية العربية. وعلى حين نُقل بعضها إلى الداخل في القرى الإسرائيلية والعربية؛ فإن البعض الآخر طُرد عبر الحدود. وكانت الاعتبارات العسكرية بالأساس هي الدافع إلى نضج تلك السياسة، التي بدأت بشكل مؤقت وعشوائي: كانت الحدود طويلة وقابلة للاختراق. وعلى امتداد حدود الأراضي المحتلة حديثاً، لم يكن هناك سوى عدد محدود، إن وجد، من المستوطنات اليهودية. كما أمكن استخدام القرى العربية الحدودية كمحطات وسيطة وقواعد للعناصر غير النظامية المعادية، والجواسيس، فضلاً عن

«باستثناء بدو النقب، يمكن القول بأن عدد العرب الذين طردوا أو أقنعوا بمغادرة البلاد، في أثناء عمليات تطهير الحدود والعمليات الموجهة ضد التسلل خلال الفترة من 1948 حتى 1950 بلغ نحو 20 ألف شخص. وإذا ما أضفنا إلى ذلك بدو شمال النقب الذين طردوا فإن الإجمالي ربما يصل إلى ما بين 30 ألف شخص و40 ألفاً»

المؤلف

العائدين غير الشرعيين. كما أنها مثلت نقاطا رخوة لدخول القوات الغازية في حالة تجدد القتال.

في الوقت ذاته، كررت قوات الدفاع الإسرائيلية، والشرطة، والوحدات التابعة لرئاسة الأركان المرور على القرى المأهولة أو شبه المأهولة أو الخالية في الداخل بغية استئصال المتسللين غير الشرعيين والعائدين. حيث إن بعض تلك القرى، مثل فراضية، التي تطل تقريبا على كل الطرق الرئيسية؛ بالنظر إلى حجم الدولة وشكلها، كانت كلها تقريبا قريبة من الحدود. وفي حالة أو حالتين - انظر: الفالوجة وعراق المنشية في الجنوب - طردت السلطات قرى كاملة في مواقع بالداخل. وبشكل عام، فإنه طوال تلك الفترة تناغمت الرغبة السياسية في وجود أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية، والحاجة إلى إفراغ القرى من سكانها لتوطين المهاجرين الجدد، مع الرغبة الاستراتيجية للوصول إلى وضعية «الحدود الخالية من العرب» وتأمين خطوط الاتصالات الداخلية. وكانت قوات الدفاع الإسرائيلية هي التي نفذت تلك السياسة، بالتعاون مع السلطات المدنية والسياسية التي أقرتها حتى وإن كان ذلك بعد التنفيذ.

الشمال

بعد مرور أسبوع على عملية حيرام قرر كارميل، بموافقة من رئاسة الأركان، تطهير القرى الواقعة على الجانب الإسرائيلي على الحدود مع لبنان. وفي 10 نوفمبر أصدر تعليمات إلى اللواءين التاسع والثاني تضمنت «يلزم إخلاء قطاع بعمق خمسة كيلومترات خلف الحدود مع لبنان من السكان [العرب]...»⁽¹⁾.

كانت عملية تطهير الحدود قد بدأت بالفعل قبل ذلك بعدة أيام. ففي 7 نوفمبر أمر اللواء التاسع «جميع السكان في... إقرت...»، الواقعة على ما يقرب من ثلاثة كيلومترات جنوب الحدود، «باستثناء القس»، بحلول يوم 8 نوفمبر بالتحرك إلى الرامة، وذلك «لأسباب تتصل بالأمن العام»⁽²⁾. كما أخطر السكان بأن نقلهم سيدوم لمدة خمسة عشر يوما⁽³⁾. وبالتزامن مع ذلك صدرت أوامر إلى السكان الباقين في قرية طربخا (الشيوعية) المجاورة وقريتين صغيرتين تابعتين لها، سروح (سُنية)، والنبي روين (سُنية) بالرحيل إلى لبنان، وفعل أغلبهم ذلك. بدأ سكان

تنظيف الحدود: طرد السكان

إقرت، البالغ عددهم 600 شخص⁽⁴⁾، بالتحرك في اتجاه الرامة، الواقعة على بعد 20 كيلومترا باتجاه الجنوب الشرقي داخل إسرائيل، بعد بضعة أيام بمساعدة من قوات الدفاع الإسرائيلية. وكان يسكن القرية فقط مسيحيون أرثوذكس استسلموا لقوات لواء عوديد من دون قتال، بل ورحبت بهم بالخبز والملح، باعتبارهم «مُحررين»⁽⁵⁾. في الثلاثين من أكتوبر⁽⁶⁾.

في العاشر من نوفمبر أرسلت الجبهة الشمالية الأمر الشامل لتطهير الحدود اللبنانية، وخلال الأشهر التالية جرى تطبيق تلك السياسة في نمط متعاقب على طول الحدود الأخرى. ومن غير الواضح ما إذا كان كارميل قد حصل على تأييد مسبق من بن غوريون لتلك السياسة، أم أنه بنى على التصريح الشامل الذي تلقاه على ما يبدو من رئيس الوزراء خلال لقائهما يوم 31 أكتوبر. وقد أقر مجلس الوزراء في 24 نوفمبر، بأثر رجعي، عملية تطهير الحدود اللبنانية⁽⁷⁾.

على خلاف عمليات النقل السابقة، جرت عمليات الطرد تلك بطريقة رقيقة: أمهل السكان أياما للتحرك، وُسِّم لهم عادة بأخذ ممتلكاتهم معهم، وجرى ذلك بطريقة منظمة. وفي بعض الحالات، كما كان بالنسبة إلى مسيحيي إقرت، نُقِلوا إلى الأراضي الداخلية بدلا من طردهم عبر الحدود (وبطبيعة الحال فإن ملء مساكن المسلمين الخالية في الرامة خدم هدفا إضافيا تعلق بمنع عودة المسلمين إلى القرية).

ولكنه كان نقلا على أي حال. وبحلول يوم 12 نوفمبر كانت عمليات التطهير على طول الخط الممتد من رأس الناقورة إلى المالكية في تقدم. وفي هذا الخصوص أوردت استخبارات الجبهة الشمالية ما يلي: «جار استكمال عملية إجلاء القرى في الجليل على امتداد خط مواز للحدود»⁽⁸⁾. وفي اليوم التالي، 13 نوفمبر، تلقى سكان كفر برعم (مارونيون) والمنصورة (مارونيون)، شرقي إقرت، أوامر بالرحيل إلى لبنان⁽⁹⁾، ومُنِحوا مهلة يومين. كما أُخطِر اللواء التاسع بأن يتوقع «موجة كبيرة» من اللاجئين في الخامس عشر من الشهر، وصدرت التعليمات للفرق بـ «التأكد من أن تلك الموجة ستتحرك فقط باتجاه الشمال [المقصود لبنان]، لا إلى داخل الدولة»⁽¹⁰⁾. وتلقى كذلك من تبقى من سكان الجش (مارونيين) أوامر بالرحيل، غير أنهم تمكنوا، من خلال تدخل شتريت وإسحاق بن زفي، عضو بارز في حزب ماباي، من إلغاء الأمر⁽¹¹⁾.

أخطر سكان برعم أنه سينتقلون إلى خارج قريتهم بشكل مؤقت، وسيُسمح لهم على الأرجح بالعودة. وربما تعلق الأمر بحيلة لتسهيل إتمام عملية رحيل سريعة من دون مقاومة⁽¹²⁾. (على الرغم من أن صغار الضباط الذين تعاملوا مع الأهالي ربما لم يكونوا على علم بذلك)؛ كما أن الأمر الشامل الصادر عن كارميل كان مفتوحاً في مداه الزمني. وقد تضمنت التعليمات الصادرة للسكان بأن يأخذوا معهم بعض الممتلكات وإمدادات الطعام، وأن يتركوا الباقي مكانه. كما سُمح في البداية لحفنة من الشباب بالبقاء بالقرية لحماية الممتلكات. في حين عبر ما يقرب من 300 قروي إلى رميش في لبنان، بقي 700 آخرون في مخيمات في الكهوف والأودية المجاورة على الجانب الإسرائيلي. وفي الأيام التالية قُتل ثلاثة من القرويين كانوا يعبرون إلى لبنان على الأرجح بواسطة رجال تابعين لجيش الإنقاذ، كما قضى سبعة أطفال متأثرين بالظروف الجوية⁽¹³⁾.

بدأت عملية الإجلاء من برعم في 13 نوفمبر. وكان هناك بشكل واضح بعض مظاهر الارتباك؛ فالعديد «لم يدروا أين يذهبون» وطلبوا مساعدة دورية مارة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية⁽¹⁴⁾. وحتى يوم 23 نوفمبر كان هناك في برعم سكان ينتظرون النقل⁽¹⁵⁾. وكما كانت الحال في أغلب القرى خلال العام 1948، بقي في إقرت؛ سروح؛ تربيخا؛ والنبي روين بعض السكان - «نساء ورجال كبار في السن وأطفال» غير قادرين على المشي - وفي 22 ديسمبر قررت قوات الدفاع الإسرائيلية «تطهير» تلك القرى بشكل نهائي. فانتقلت وحدات من الفرقة 92. اللواء التاسع، من منزل إلى آخر وتجميع ونقل القرويين الباقين في شاحنات، بما في ذلك «نساء زادت أعمارهن على مائة عام»⁽¹⁶⁾.

في 20 نوفمبر زار وزير شؤون الأقليات، شتريت، المنطقة، حيث ناشده لاجئون من برعم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم: وقد أمر بالسماح لأولئك المقيمين في الأودية المحيطة بالقرية بالانتقال مؤقتاً إلى الجش ليقيموا في منازل المسلمين الذين رحلوا. وبعد مرور أيام قليلة سمحت قوات الدفاع للاجئي برعم في لبنان بالعودة إلى الجش⁽¹⁷⁾، وقد نظم مانو فريدمان «عودتهم» إلى الجش. غير أنه نتيجة لعدم توافر وسائل النقل والإقامة فقد ترك بعضهم وراءه، على الأقل مؤقتاً، في رميش⁽¹⁸⁾.

وبشكل فجائي، توقفت عمليات الطرد في 15 و 16 نوفمبر - حتى قبل أن يُنتهى من تفريغ كل القرى المُحددة⁽¹⁹⁾. ففي 15 نوفمبر أمر مركز قيادة منطقة الجليل فرقه بـ «الوقف الفوري لطرد السكان من القرى المحتلة وتجميد الوضع القائم»⁽²⁰⁾. التقى كل من بن غوريون ودوري وكارميل في اليوم التالي، وطبقا لما ورد في مذكرات بن غوريون، شرح كارميل أنه كان عليه أن «يطرد سكان القرى الحدودية باتجاه الجنوب لأسباب أمنية... غير أنه الآن مستعد لتجميد الوضع - ألا يُطرد أي شخص آخر، وألا يُسمَح [لأولئك الذين طُردوا] بالعودة...». ووافق بن غوريون، مُضيفا: «فيما يتصل بالمسيحيين في «كفر برعم» والقرى الأخرى، يلزم [على كارميل] أن يُعلن أننا سنكون على استعداد لمناقشة عودتهم، عندما تُؤمن الحدود»⁽²¹⁾. أما فيما يتصل بمعرفة السبب وراء إيقاف بن غوريون العملية التي كانت تقوم بها الجبهة الشمالية لتأمين الحدود، ولماذا تم ذلك على وجه التحديد في 15 و 16 نوفمبر، فإن الأمر ليس واضحا، وبطبيعة الحال، فإنه بحلول ذلك التاريخ كان قد نُفذ أغلب ما خُطِّط له تقريبا، ولم يتبق سوى فسْوَطة (المسيحية)؛ الجش (المارونية)؛ الريحانية (الشركسية)؛ معليا (المسيحية)؛ الجردية (المسلمة) في القطاع الممتد بعمق 5-7 كيلومترات من الحدود لم تُقتلَع، وقد عاد سبب الإبقاء على القرية الأخيرة (الجرديّة) إلى أن سكانها البدو من عرب العرامشة كان ينظر إليهم على أنهم «ودودون». ربما أدى الجدل المستمر حول «فضائع» شهري أكتوبر ونوفمبر، التي كانت مرتبطة - بطرق مختلفة - بعمليات الطرد، إلى غل يد بن غوريون؛ فقد كان يواجه ما يكفي من النقد في مجلس الوزراء. وكان قلقا بوجه خاص من ضغوط حزب ماابام الذي كانت تسوده حالة من الهياج الشديد فيما حول «الفضائع»، فضلا عن قلقه من وزير الهجرة شايبيرا⁽²²⁾. يضاف إلى ذلك مجموعات الضغط المؤيدة للمسيحيين، شتريت، وبن زفي، والضغوط التي مارسها رجال الدين في لبنان، وكل تلك القوى وقفت ضد الطرد (بعد مرور بضعة أيام اشتكى شتريت من أن الجنرال أفزر لم يفعل شيئا لمنع ارتكاب الفضائع - وربما عمليات الطرد)⁽²³⁾.

خلال تنفيذها لعملية تنظيف الحدود لم تفرق قوات الدفاع الإسرائيلية، في بداية الأمر، بين المسيحيين والمسلمين⁽²⁴⁾؛ فالجميع (باستثناء الدروز والشركس)

تلقوا أوامر بالرحيل. وقد استفسرت قوات الدفاع عن رأي وزارة الخارجية في هذا الصدد- غير أنه قبل تلقي الرد على هذا الطلب كان الجيش قد سار في طريقه وطرّد مسيحيين ومسلمين من دون تمييز (ذهب شيموني إلى أنه إذا ما كان من الضروري ترحيل المجتمعات المارونية، فإنه يلزم نقلهم إلى أماكن أخرى في الداخل وليس إلى لبنان)⁽²⁵⁾. مع تكشف العملية للعيان، وإبداء ضباط - من قبيل دنكيلمان - تعليقات عليها، وتوسط رجال الدين المسيحي، اتجهت إدارة الجبهة الشمالية تدريجياً إلى اتباع أسلوب أكثر تمييزاً لمصلحة المسيحيين. ومن ثم أوقفت عملية الطرد من الجش، وسُمح للمنفين من برعم (وعيلبون) في لبنان بالعودة مجدداً؛ وصدرت تعليمات من الجبهة الشمالية في 18 نوفمبر متضمنة أسس السلوك تجاه سكان الجليل. وهي التعليمات التي تركت الباب مفتوحاً أمام إمكان عودة القرويين المسيحيين (والدروز) الذين نُقلوا إلى مناطق داخل البلاد إلى ديارهم؛ في حين لم تتضمن أي نص عن المسلمين⁽²⁶⁾.

خلال الأشهر الأخيرة من العام 1948 وبداية 1949 كانت هناك عمليات تسلل مستمرة من قبل اللاجئين في لبنان باتجاه قراهم. وكما كانت الحال في مواقع أخرى، خشيت السلطات من أن يؤدي ذلك في برعم إلى امتلاء القرية من جراء ذلك، مما يعني أنها لن تصبح «مهجورة»⁽²⁷⁾. وفي شهر يونيو أزالّت السلطات العرب المتبقين في برعم - الأشخاص العشرة الذين تركتهم في بداية الأمر للقيام بأعمال الحراسة، وحفنة الأفراد الذين لحقوا بهم- ونقلتهم إلى الجش⁽²⁸⁾. في الوقت ذاته نُقلت مجموعة من اليهود الذين أقاموا في منازل برعم (في شهر أغسطس 1950، انتقلوا إلى موقع دائم أطلق عليه كيبوتس برعم ويقع على أرض القرية)، مما حدا بالقرويين الأصليين على الشكوى لاحقاً: «أعضاء هذا الكيبوتس يتصرفون بممتلكاتنا وأراضينا كما لو كانوا الملاك الحقيقيين لها»⁽²⁹⁾.

في السابع والعشرين من شهر أبريل 1949 أصدرت الحكومة تعليمات - استناداً إلى تعليمات الطوارئ - تخول وزير الدفاع بإعلان منطقة حدودية «منطقة أمنية»، مما يمكنه من منع أي شخص من الدخول إليها. وبالفعل أعلنت الحدود اللبنانية في شهر سبتمبر «منطقة أمنية»⁽³⁰⁾. الأمر الذي أضفى الصفة القانونية على العمليات التي تمت خلال الشهر الذي سبق ذلك.

على مدار عقود واصل لاجئو برعم (سواء في الجش أو في لبنان)، ولاجئو إقرت (في الرامة) وأولئك من المنصورة (في لبنان) مناشدة إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وأيدهم في ذلك شتريت وبن زفي، رئيس إسرائيل في الفترة من 1952 حتى 1963. كما لجأوا إلى المحكمة العليا، التي قضت في 31 يوليو 1951 بعودة لاجئي إقرت إلى قريتهم. غير أن قوات الدفاع استمرت في منع تلك العودة. وفيما يتصل ببرعم، كان قرار المحكمة العليا الصادر في 25 فبراير 1952 لمصلحة الدولة، بالرغم من أنها أقرت بأن الطرد في البداية لم يكن قانونياً تماماً. وهنا كذلك استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية في اتباع سياسية منع العودة وأنشئت مستوطنات جديدة على أراضي القريتين. وانضمت تلك المستوطنات إلى الجيش ورئاسة الأركان في الضغط باتجاه عدم السماح بالعودة. وقد دفعت المؤسسة العسكرية بأن السماح بتلك العودة سيضر بأمن الحدود، ويُهدد الطريق للمتسللين، كما أنه سيشكل سابقة؛ أما المستوطنات فقد ذهبت إلى أن العودة أو قبول ادعاء اللاجئين بأحقيتهم في الأرض سيقوض وجودهم. خلال الفترة 1949-1953، ونتيجة لتأثير عوامل التآكل الطبيعية ودور المستوطنين وقوات الدفاع الإسرائيلية، تمت تسوية تلك القرى تدريجياً بالأرض. ففي الرابع والعشرين من ديسمبر 1951 - عشية احتفالات عيد الميلاد المسيحي - محت قوات الدفاع الإسرائيلية ما تبقى من إقرت مستخدمة في ذلك المتفجرات، كما استخدمت في 16 و17 سبتمبر 1953 الطائرات الحربية والمتفجرات لمحو برعم. وعلى حين أبقى فقط على الكنيسة في إقرت، وبقي فقط المعبد اليهودي القديم في برعم قائماً. ومنذ ذلك الحين لم يعد أحد إلى الموقعين.

جسدت حالات إقرت؛ برعم؛ والمنصورة مدى عمق تصميم قوات الدفاع الإسرائيلية، منذ نوفمبر 1948 فصاعداً، على إقامة «حزام أمني» والحفاظ عليه خالياً من العرب على الجبهة الشمالية. وسرعان ما امتد هذا التصميم إلى المؤسسات المدنية في الدولة، خاصة تلك المعنية باستيعاب المهاجرين وتوطينهم. ففور انتهاء عملية حيرام شرع ويتز وغيره من القائمين على العمليات التنفيذية في التخطيط لمستوطنات في القطاع الحدودي وأعقوها من شرط «الأراضي الفائضة»، بل أنهم اتجهوا في مخططاتهم إلى «توسيع» القطاع الحدودي ليكون بعمق 10-15 كيلومتراً. وعلى الرغم من قبولهم للدوافع المقدمة من قوات الدفاع الإسرائيلية، شدد كل من كابلان وسيزلينغ على

ضرورة توطين المطرودين بشكل مناسب ومريح. واقتصرت المعارضة لمبدأ إقامة حدود خالية من العرب على ماكنس المدير العام لوزارة شؤون الأقليات⁽³¹⁾.

أسفرت عمليات الطرد والنقل خلال النصف الأول من شهر نوفمبر عن تطهير القطاع جزئياً فقط. غير أن قوات الدفاع كانت ترغب في أن تكتمل العملية وأن يصبح القطاع مأهولاً باليهود فقط، وفي 15 يناير 1949 أخطرت الجبهة الشمالية رئاسة الأركان أن فسوطة، والجش، وبرعم - حيث بقي «20 فرداً» - مازالت قائمة، قائلة: «نحن ننظر اليوم في إمكان نقلهم إلى الجليل الأوسط، ونطلب الموافقة على هذه العملية»⁽³²⁾. وهو الطلب الذي رُفض. وأوضحت الحكومة العسكرية أنه في 21 نوفمبر 1948 عين مجلس الوزراء لجنة مكلفة باتخاذ القرار المتصل «بتحريك العرب من مكان إلى آخر»؛ ومن ثم فإن اتخاذ مثل هذا القرار لم يعد - منذ ذلك الحين - من اختصاص قوات الدفاع الإسرائيلية⁽³³⁾. وقد واجه الطلب «العاجل للغاية» المقدم من الحاكم العسكري في الجليل الغربي، في أكتوبر 1949، والمتصل بطرد سكان الجردية، على اعتبار أن «أغلبهم موافق على التحرك إلى لبنان»، واجه الطلب المصير نفسه⁽³⁴⁾.

على مدار أشهر تركز اهتمام قوات الدفاع ورئاسة الأركان على ترشيحها، القرية الأكبر حجماً في المنطقة (على الرغم من أنها كانت خارج المشهد لوجودها على مسافة 9-10 كيلومترات جنوب الحدود). وقد فر أغلب سكانها الأصليين (4 آلاف - 5 آلاف شخص مثلاً المسلمون 80 في المائة منهم) في أثناء عملية حيرام. وبحلول شهر ديسمبر 1948 كان يقطنها 700 شخص، ستمائة منهم مسيحيون، من بينهم أقلية متسللة (سكان هربوا من البلاد ثم تسللوا عائدين بعد ذلك). كانت السلطات المختصة بالتوطين ترغب في الحصول على المنازل المهجورة لتوطين المهاجرين الجدد؛ ومن جانبها نظرت المؤسسة العسكرية إلى ذلك التوطين في القرية على أنه «مهم للغاية»، حيث مثّل اليهود آنذاك فقط 12 في المائة من سكان الجليل⁽³⁵⁾. وقد تمثلت مخاوفها الرئيسية في أنه مع ترك القرية خالية جزئياً، فسوف تملأ بالعائدين. أما القرويون أنفسهم فقد عاشوا في حالة خوف مستمرة من الطرد، وأرسلوا بشكل دوري وفوداً للدفاع عن قضيتهم أمام المسؤولين الإسرائيليين. وتدخل شتريت بشكل متكرر لدى بن غوريون لـ «إنقاذهم»⁽³⁶⁾.

تنظيف الحدود: طرد السكان

قام الجيش بغارات متكررة على القرى المهجورة أو نصف الشاغرة بهدف طرد العائدين بطريقة غير شرعية، مطلقا عليهم صفة «المتسللين». لم تعترف السلطات بشرعية إقامة أي شخص غير مسجل في تعداد السكان في أكتوبر - نوفمبر 1948 وليس بحوزته تحقيق شخصية أو تصريح مرور عسكري. وكان يُنظر إلى أي شخص غادر البلاد قبل التعداد، ولم يكن مسجلا فيه، ويحمل بطاقة أو تصريحاً، على أنه «غائب». ومن ثم إذا ما تسلل إلى داخل البلاد (بما في ذلك إلى قريته الأصلية) فإنه كان يُعتبر «غير شرعي» ويمكن طرده على الفور. وخلال عام 1949 كانت قوات الدفاع تغيّر بشكل متكرر على القرى وتفرض المقيمين الشرعيين عن أولئك غير الشرعيين، وعادة ما كانت تطرد العائدين.

كانت الغارة على ترشيحا بتاريخ 16 يناير تتماشى مع هذا المنطق:

فرض الجيش نطاقاً أمنياً حول القرية، كما فرض حظر التجوال. ثم جرى تجميع كل الذكور ما فوق السادسة عشرة في ميدان القرية. واستجوبوا هناك من قبل لجنة مشكلة من ثمانية إسرائيليين... وإجمالاً، قبض على 33 من رؤساء العائلات، و101 من أفرادها وجرى ترحيلهم.

وعلى ما يبدو، أخطر الضباط بشكل غير رسمي المقيمين الشرعيين بأنه قد يكون من مصلحتهم المغادرة أيضاً. وقد ذهب ممثلو منظمة الكويكرز في إسرائيل، دون بيريز وراي هارتسو، الذين زاروا ترشيحا بعد ذلك بقليل، إلى أن الحملة الإسرائيلية «المتفق عليها» ضد المتسللين وأولئك الذين يقومون بإيوائهم بدت كأنها موجهة إلى تحقيق هدف «تهيئة مكان للمهاجرين اليهود الجدد، وأنهم يعتقدون أن خطة اليهود هدفت إلى أن تجعل من ترشيحا مدينة يهودية خالصة». فقد انتقل نحو 300 مهاجر يهودي ليقطنوا المنازل المهجورة في القرية خلال شهري فبراير ومارس، في وقت جرى فيه تجميع العائلات العربية المتبقية في منطقة واحدة⁽³⁷⁾.

في أعقاب عملية 16 يناير «توصلت السلطات إلى أنه يلزم نقل جزء من السكان [في ترشيحا] إلى قرى معلية المجاورة، وأغليبتهم إلى مجد الكروم، و[تمنوا] تفريغ المكان بالكامل». بيد أن توسط كل من الأمم المتحدة ورجال الدين

المسيحي حال دون إتمام عملية الطرد⁽³⁸⁾. وقد أشار أحد ضباط استخبارات قوات الدفاع إلى ظاهرة مقلقة: سلم المحليون (الذين أظهروا الخضوع حتى ذلك الوقت) السلطات التماسات «صيغت... من قبل عناصر شيوعية...» هددوا فيها بتنظيم «مقاومة سلبية في حالة نقلهم. وكانت تلك هي المرة الأولى - حتى الآن - التي يجري فيها الإعلان عن مقاومة منظمة من قبل السكان العرب في منطقتنا»⁽³⁹⁾.

في الحادي والعشرين من يناير، اقترح الجنرال أفنر أن يُنقل سكان ترشيحا إلى معليا، بيد أنه نتيجة للمعارضة السياسية لم يصدر قرار نهائي في هذا الشأن. أدى ذلك إلى تأخير الأمور، وخلال شهر مارس عبر ويتز عن حزنه إزاء هذا الموقف: «لو كان فقط ممكنا» إخلاء القرية حتى يمكن إدخال «ألف عائلة يهودية» إليها. غير أن ذلك لم يكن في الإمكان: ولقد أوضح زلمان ليفشتر، أحد مساعدي بن غوريون، أن «رئيس الوزراء يعارض في الوقت الحالي التعامل مع ملف النقل، لاعتبارات دولية [سياسية]»، مقترحا «محاولة إقناع [السكان] بالرحيل»⁽⁴⁰⁾. فضلا عن ذلك، كانت هناك معارضة داخلية. فقد أوضح أحد المسؤولين، في خطاب شخصي بعث به إلى ريحافام عمير: ليست لدينا أي سلطة لتأمر قاطني المكان بالرحيل (إلا إذا وافقوا على ذلك بمحض إرادتهم، وهذا غير وارد). إنهم «مواطنون» ومن ثم «على الدولة أن تحمي حقوقهم». فضلا عن أنه لا توجد حجج «أمنية» أو «أخلاقية» يمكن أن تبرر مثل هذا النقل. وأضاف «أنه يعتقد أن كل أو أغلب زملائه من أعضاء لجنة نقل العرب من مكان إلى آخر يشاطرونه ذلك الرأي»⁽⁴¹⁾.

بيد أن المؤسسة العسكرية أرادت تطهير ترشيحا. وفي ضوء الاعتراضات السياسية، لجأت إلى اتباع الإقناع بدلا من الإجبار. تزايد الضغط على السكان العرب مع وصول أولى العائلات اليهودية للقرية. وفي 5 يونيو التقى مسؤولون يهود مع قادة عرب محليين، وأخبروهم، وفقا لما أورده ممثلو الكويكرز، أن على العرب الرحيل. «رفض العرب ذلك». ورد المسؤولون اليهود بالقول إنه «سيُطرد السكان غير الشرعيين في القرية والبالغ عددهم «115» من البلاد، إلا إذا وافق المتسللون والمقيمون الشرعيون في القرية على الانتقال إلى قرى أخرى بالقرب من عكا»⁽⁴²⁾. ومع ذلك أصر السكان على البقاء.

تنظيف الحدود: طرد السكان

على مدار شهور، استمرت المؤسسة العسكرية في سعيها إلى ترجمة فكرة إنشاء قطاع على الحدود الشمالية خال تماما من العرب. وقرب نهاية عام 1949 طفت خطة جديدة على السطح تهدف إلى طرد سكان: «فسوطة، ترشيحا، معليا، الجش، حرفيش والريحانية» (وكذلك زكريا ومجدل في الجنوب). بيد أن معارضة وزارة الخارجية (وربما آخرين) حالت دون إقرار الخطة وتنفيذها⁽⁴³⁾.

في المقابل لم تحظ سلسلة أخرى من القرى الحدودية الشمالية باهتمام وحماية المتطولين الأجانب، مما ترتب عليه نقل سكانها باتجاه الجنوب إلى داخل الجليل. وقد أثار هذا النقل الذي تم منتصف عام 1949 مراسلات بين الإدارات المعنية، وكذلك - وللمرة الأولى - انتقادا علنيا (لفترة قصيرة) ونقاشا. ففي منتصف ليلة 6/5 يونيو 1949 طوقت القوات الإسرائيلية قرى الخصاص، وقيطية في الطرف الشمالي لإصبع الجليل، والجاعونة، بالقرب من روش بينا، وإجبار المتبقين من سكانها على الصعود إلى حافلات، مستخدمة «العنف، والركل والسب والمعاملة السيئة» (وفقا لكلمات عضو بالكنيست عن مابام وما أورده إلعازر بيري (محرر صحيفة هاميشمار)، ثم ألقى بهم في سفح تل تغمره الشمس الحارقة بالقرب من عكبرة، جنوبي صفد. وقد اشتكى الـ 55 قرويا من الخصاص من أنهم «أُجبروا على هدم منازلهم بأيديهم» وأنهم عوملوا كـ «الدواب» في الوقت الذي كان فيه نساؤهم وأطفالهم «يهيمون في البرية [بالقرب من عكبرة] يتضورون جوعا وعطشا»⁽⁴⁴⁾.

كان الضغط لطرد العرب المتبقين في الخصاص يتزايد خلال الشهور. وذلك على الرغم من أن عشيرة عطية الجويد قدمت، على مدار سنوات، خدمات لجهاز استخبارات الهاغاناه والصندوق القومي اليهودي، كما أن العرب من قيطية المجاورة كانوا بشكل واضح في خدمة الصندوق. بدأ المستوطنون وضباط قوات الدفاع بمنطقة الجليل (الفرقة 102) خلال شهري فبراير ومارس 1949 في الدفع باتجاه الطرد، متعللين بأسباب تتصل بالأمن العام في المنطقة وتسرب معلومات استخباراتية إلى الطرف السوري. وفي هذا الصدد كتب أفراهام فينغراد، سكرتير كيبوتس معيان باروخ المجاور، للجيش ما يلي:

إن وجود تلك القرية إلى جوار الحدود مع سورية ووجود العرب هناك يُهدد بشكل جدي أمن مستوطنتنا. كما أنهم يمثلون

تهديدا دائما لحركة النقل... بناء على ذلك، فإننا نطالبكم ببذل كل ما في وسعكم لطردهم من هذه القرية⁽⁴⁵⁾.

وعلى الرغم من تعاطف الفرقة 102، فإنها أخلت مسؤوليتها عن ذلك: «أمل أنه من خلال تدخلكم يمكننا أن نقلل من تحركات العرب في منطقتكم، وأن نساعد السلطات على التعامل مع هذه المشكلة بشكل مناسب»⁽⁴⁶⁾. وفي أبريل تدخلت استخبارات اللواء التاسع في القضية: «... إن القرويين يرون كل حركة من تحركات جيشنا [في المنطقة]... ولا أرى أي سبب جيد لعدم نقلهم إلى منطقة بالداخل، فليس هناك من شك في أن هذه القرية تشكل مصدر معلومات لعدونا»⁽⁴⁷⁾.

تحركت قوات الدفاع الإسرائيلية في 5 يونيو⁽⁴⁸⁾. وأثارت عمليات الطرد الناجمة عن ذلك غضبا في العديد من الأوساط، وكتب يوسف نحمان في مذكراته اليومية: «هذا الأمر مشين ومخز... إنها الوحشية.. ويل لدولة تتبع مثل هذا الطريق الفاسد»⁽⁴⁹⁾. يُذكر أن نحمان، وهو صديق لبن غوريون منذ عقود، كانت له صلات طيبة مع عرب الخصاص الذين ساعدوه على شراء أراض⁽⁵⁰⁾. انتقدت العملية كذلك من قبل قادة المابام، وتمثل رد بن غوريون على ذلك بقوله إنه وجد الأسباب التي ساقها العسكريون للطرد «كافية». من جانبه انتقد رئيس الكنيست يوسف شبرينتسك (من حزب ماباي) سائرا من العملية وتبريراتها اللاحقة⁽⁵¹⁾. أما صحيفة هآرتس، الصحيفة المستقلة اليومية الرائدة، فقد انتقدت بدورها التبريرات التي قدمها بن غوريون ورأتها «غير مقنعة تماما». وعلى حين اتفقت الصحيفة مع حق الجيش في نقل العرب إلى خارج «مناطق الحدود»، فإنها أوضحت أن هؤلاء المطرودين يلزم توطينهم بشكل مناسب ومنحهم الأرض والمنازل والطعام. كما دفعت افتتاحية الصحيفة إلى أن ذلك هو مجرد انعكاس لحسن الفطرة والإنسانية، حيث إن إيجاد طبقة من العرب المحرومين والمجردين من ممتلكاتهم هو تصرف من شأنه أن يعود بالفائدة على المخربين الراغبين في تدمير الدولة»⁽⁵²⁾. دفعت عمليات الطرد خلال شهر يونيو القائم بأعمال السفير الأمريكي بالإنابة في تل أبيب، ريتشارد فورد، إلى النظر بشكل متشائم إلى مصير الأقلية العربية في إسرائيل: «يظهر المشهد التعيس نفسه في آلاف من

الأشخاص الهائمين يشون في حقول شائكة» ليقروا إما أن ينفضوا تراب أرض أجداد إسرائيل من أقدامهم (الرحيل) أو أن ينتهي بهم المطاف ببساطة إلى الموت»⁽⁵³⁾. وسوف تظل الظروف في عكبرة، نقطة تفريغ «المتبقين» من مختلف قرى الجليل الشرقي، سيئة لأعوام⁽⁵⁴⁾.

بقيت مشكلة أخيرة تتصل بالحدود في الشمال: مجموعة من القرويين في شرق الجليل بالمنطقة التي أضحت منزوعة السلاح على طول الحدود الإسرائيلية - السورية، الذين كان وجودهم وممتلكاتهم يحظيان بحماية رسمية وفقا لشروط اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلية - السورية (المادة الخامسة) بتاريخ 20 يوليو 1949⁽⁵⁵⁾. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لمجموعة من الأسباب العسكرية والاقتصادية والزراعية كانت إسرائيل تريد أن يرحل أو ينتقل إلى سورية سكان كل من: كراد البقارة؛ كراد الغنامة؛ النقيب؛ السمرة؛ الحمراء والبالغ عددهم الإجمالي 2200 شخص. حيث اشتبه العسكريون في قيامهم بتقديم معلومات للاستخبارات السورية. وقد ظل سكان تلك المنطقة منزوعة السلاح وموالين لسورية، كما رفضوا - تحت الضغط السوري - الاعتراف بشرعية الحكم الإسرائيلي. في حال تجدد القتال، كان يمكنهم أن يمثلوا فائدة إستراتيجية كبيرة للسوريين. كما اشتبه المستوطنون والشرطة اليهودية في سرقة أولئك القرويين الماشية وممارسة التهريب وغيرها من السلوكيات المزعجة⁽⁵⁶⁾. وبالطبع، طمع المستوطنون ووكالات الاستيطان في أراضي تلك المنطقة.

كانت غالبية القرويين، بما في ذلك في السمرة⁽⁵⁷⁾ والنقيب⁽⁵⁸⁾، قد فروا أو طُردوا إلى سورية خلال شهر أبريل ومطلع مايو 1948. بيد أن بعضهم عاد في أعقاب الغزو السوري في 16 مايو. كما عاد الكثيرون بعد توقيع اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية. وخلال الأشهر التالية تمكنت إسرائيل تدريجيا، مُتبعة سياسة العصا والجزرة، عبر ممارسة ضغوط اقتصادية وبوليسية وعمليات «اضطهاد مزرية» ومحفزات اقتصادية، من طرد السكان في السمرة وخربة الدوير. أما القليل من البدو الذين بقوا في مخيماتهم، مثل تلك التي وُجدت في خربة المنطار شرقي روش بينا، فقد توالى مرور دوريات قوات الدفاع الإسرائيلية عليهم وانتهى بهم المطاف إلى الطرد⁽⁵⁹⁾. وعلى الرغم من تعرض كل من كراد البقارة وكراد الغنامة للمعاملة

نفسها، فإنهما حظيتا بحماية الأمم المتحدة ولم ينقل سكانهما إلى سورية إلا خلال حرب العام 1956، وإن كان بعضهم قد جرى ترحيله وتوطينه بشكل دائم في شعب، بالقرب من عكا⁽⁶⁰⁾.

بالتوازي مع عمليات تطهير الحدود، وضعت السلطات الإسرائيلية فور انتهاء عملية حيرام نصب أعينها مشكلة القرى العربية المأهولة؛ أو شبه المأهولة؛ أو الشاغرة داخل الجليل، التي كان يعود إليها اللاجئين. سادت الخشية من أن الأوضاع الجوية المتردية في فصل الشتاء⁽⁶¹⁾، واستمرار حالة الفقر بين اللاجئين، قد يدفعان إلى تزايد تدفقهم على القرى الشاغرة وشبه المأهولة بالسكان مجدداً، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة نسبة الأقلية العربية في الدولة وما يتبع ذلك من مشاكل أمنية. وفي هذا السياق سمح بن غوريون شخصياً، خلال اجتماع جمعه مع أفنر مطلع العام 1949، بطرد العائدين المتسللين⁽⁶²⁾. وقد ذكر بن غوريون لاحقاً أنه نظر إلى مشكلة التسلل «عبر ماسورة السلاح»⁽⁶³⁾.

بدءاً من منتصف شهر ديسمبر فصاعداً نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل دوري هجمات ضخمة على قرى الجليل لطرد العائدين. وربما كانت «عملية المغرفة» Mivtza Magrefa أولى تلك الهجمات، وقد خطط لها خلال اجتماع ضم ضباط من اللواء التاسع (مركز قيادة منطقة حيفا)؛ والحكومة العسكرية للجليل الغربي، والإدارة الثالثة بجهاز الاستخبارات. طالب الأمر التنفيذي للعملية، في 21 ديسمبر بتأمين 25 قرية «مهجورة»، بعضها على طول الحدود اللبنانية (إقرت؛ تريخا؛ سروح؛ النبي روبين؛ فسوطة)، والبعض الآخر داخل الجليل الغربي (الغابسية، كويكات، عمقا، البروه، شعب، ميعار) بهدف «التأكد من أن العرب لم يتسللوا عائدين إليها. وفي نهاية العملية يلزم أن تظل تلك القرى مهجورة تماماً»⁽⁶⁴⁾. نظف اللواء التاسع خلال الأيام التالية 17 من تلك القرى؛ وكانت إحداها (شعب) يقطنها سكان «طردوا سيرا على الأقدام، على الرغم من أنه يمكن افتراض أنهم سيعودون مجدداً»، أما باقي القرى فقد كانت شاغرة، باستثناء الحرس الذين يحملون تراخيص وسبق تركهم لحماية الممتلكات⁽⁶⁵⁾.

تلقى اللواء التاسع في الوقت ذاته تعليمات للقيام بعملية مماثلة في شفا عمرو. وتضمنت الأوامر محاصرة القرية وفرض حظر التجوال وتجميع السكان وتحديد

المتسللين والقبض عليهم ثم طردهم، مع «إحداث الحد الأدنى من الإزعاج للسكان [الدائمين]. أيضا تلقت الوحدة القائمة على تنفيذ العملية (الفرقة 92) أوامر بالعثور على مخابئ السلاح و«طرد [العديد من] السكان المحليين عبر الحدود على النحو الذي وجهت به إدارة جهاز الاستخبارات رقم 3»⁽⁶⁶⁾. وقد نفذت الفرقة، بمساندة من ضباط من الحكومة العسكرية وجهاز الاستخبارات، العملية في 27 ديسمبر. وجرى التعرف على 42 متسللا وطردوا إلى الضفة الغربية، فضلا عن 5 «مشتبه بهم» نُقلوا إلى معسكر أسرى الحرب للمزيد من الاستجواب⁽⁶⁷⁾. وفي إطار عمليات مماثلة خلال شهر يناير 1949 طردت قوات الدفاع الإسرائيلية ما يقرب من ألف عربي ونقلت 128 آخرين إلى قرى أخرى داخل البلاد⁽⁶⁸⁾.

سبق لقرية أم الفرج في الجليل الغربي، التي كانت من بين القرى المراد تطهيرها في إطار عملية «المغرفة»، أن اجتاحتها قوات الهاغاناه في مايو 1948 وأخرجت سكانها منها. وعلى ما يبدو فإن اللواء التاسع لم يدخلها خلال عملية شهر ديسمبر، وبحلول فبراير 1949 كانت القرية ممتلئة بالعائدين⁽⁶⁹⁾. أقلق ذلك السلطات المدنية، خاصة أن الموقع كان قد حُصص للاستيطان الفوري، ومن ثم طلبت من الجيش «اتخاذ الخطوات اللازمة لتطهير القرية»⁽⁷⁰⁾. جرت العملية في نهاية شهر مارس حيث قامت وحدة الدروز، الفرقة 300، بتجميع وطرد 62 شخصا إلى الضفة الغربية، في حين نُقل 10 من الذكور البالغين وبصحبتهم عدد غير معلوم من المُعالين إلى المزرعة، وهي القرية الواقعة إلى الجنوب من نهاريا التي أصبحت نقطة تجميع «المتبقين» من قرى الجليل الغربي المفرغة من السكان. في حين تُركت عائلة واحدة (عائلة أصلان) للعناية بالقرية⁽⁷¹⁾. ومع ذلك، استمر المتسللون في العودة. وخلال عملية متابعة بتاريخ 28 يوليو، أغارت الفرقة 300 على القرية وطردت 60 شخصا إلى الضفة الغربية. ومجددا، سُمح لعائلة أصلان، وربما لآخرين لديهم تراخيص، بالبقاء⁽⁷²⁾، بيد أنه أُزيل الجميع بعد مرور بضعة أشهر.

برزت مشكلة مماثلة بالقرب من الزيب الواقعة شمالي نهاريا. كانت هناك أيضا عائلة - مكونة من 13 شخصا - تُركت لحراسة الممتلكات. غير أنه، وكما أوضح مسؤول إسرائيلي، كان يلزم «نقلها في أقرب فرصة إلى منطقة تجمع عربية، وإلا فإنها ستمثل نواة... لمجموعات من المتسللين الذين قد يتوافدون نتيجة لتحسن الظروف

الجوية»⁽⁷³⁾. وقد انضمت جماعة ضغط تمثل مستوطني كيبوتس غيشر هزيف الجديد (الذي أقيم على أراضي الزيب) إلى هذا المطلب:

بالنسبة إلينا فإن الوقت قد حان لإنهاء مسألة [المقصود مشكلة] العرب في منطقتنا. حتى قبل أن نصل إلى هنا، أوضحنا للحاكم العسكري في عكا الخطر الناجم عن بقاء العرب في قرية الزيب، والواقعة على مسافة قصيرة من الحدود [اللبنانية] - ما يقرب من ستة كيلومترات - وعلى الرغم من الوعود المتكررة التي قطعها مكتب الحاكم العسكري، فإنه لم ينفذ أي شيء حتى الآن لإخراج العرب من المنطقة⁽⁷⁴⁾.

في نهاية المطاف، نُقل السكان ومُحيت القرية.

تلت عملية «المغرفة» هجمات متقطعة استهدفت القرى بشكل فردي. ففي 6 يناير هاجمت القوات دير الأسد وبعنة وطردت منهما على التوالي 62 شخص وأربعة متسللين؛ وفي 15 يناير طرد 28 شخصا من معليا، وفي 20 فبراير 32 من الطمرة، وفي 1 مارس 250 من كفر ياسيف، وفي 8 مارس 79 من شعب، وفي 10 مارس 62 من نحف، وفي 25 مارس طرد 27 من الذكور البالغين وعدد من أفراد العائلات من الرامة، وفي 29 مارس طرد 250 من أبو سنان، وفي 31 مارس طرد 43 من الذكور البالغين وعدد من المُعالين من كابول⁽⁷⁵⁾. وقد نُقل المطرودون بشاحنات إلى الضفة الغربية.

ولكن، سرعان ما برزت مشكلة لاحظها ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية بسرعة: تسلل العديد من المطرودين بعد تركهم في الضفة الغربية مجددا. وفي هذا الخصوص ذكر ضابط عمليات اللواء التاسع:

... إن النظام المُتبع حاليا لطرد المتسللين إلى منطقة المثلث ليس فعالا... فالوحدة التي تنقل المطرودين تنزلهم من السيارات وترسلهم باتجاه الحدود، تاركة إياهم في مكانهم، ولا يتبقى أحد للتأكد من عدم عودتهم. وفي أغلب الأحوال يسير اللاجئون عدة كيلومترات عبر الحدود وينتظرون غروب الشمس ليتسللوا عائدين في أثناء الليل⁽⁷⁶⁾.

من جانبه، اقترح ضابط آخر حلاً لهذه المشكلة، فبعدما أشار إلى أن «أغلب» أولئك الذين طُردوا - كلهم من الذكور البالغين - من قرية واحدة، إعلين، قد عادوا إلى ديارهم، فإننا: «لم نسمع بعد عن أي حالة عادت فيها عائلة كاملة من المطرودين. ومن ثم فإنه من الواضح أن طرد العائلات الكاملة يشكل ضماناً أفضل لعدم عودتهم مجدداً»⁽⁷⁷⁾.

شكلت حالة الغابسية أكثر الحالات التي دام فيها هذا النوع من المشاكل فترة طويلة في منطقة الجليل الغربي، وقد سبق احتلالها في مايو 1948 خلال عملية بن عامي. وعلى حين فر بعض السكان، طُرد البعض الآخر⁽⁷⁸⁾. وخلال أشهر الحرب الأولى ساعد القرويون الهاغاناه بالسلح والذخائر والمعلومات، على الرغم من أن السلطات كانت قد توصلت إلى أن بعض القرويين شاركوا في الهجوم على قافلة يحيام في أواخر شهر مارس 1948⁽⁷⁹⁾. وجرى توطين السكان بشكل مؤقت في القرى المجاورة: أبو سنان، يركا، وكفر ياسيف؛ حيث سُجلوا في تعداد أكتوبر - نوفمبر. وناشدوا بعد ذلك السلطات السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وعلى حين حصل بعضهم على تراخيص، تسلل البعض الآخر عائداً بشكل غير شرعي. وفي 24 يناير 1950 أمرت الحكومة العسكرية القرويين بالرحيل خلال ثمان وأربعين ساعة، وهو ما أذعنوا له. لم تكن السلطات قد وفرت لهم أماكن إقامة بديلة، فانتقلوا بشكل مؤقت إلى منازل مهجورة في قرية الشيخ داوود المجاورة. وفي نهاية المطاف وُطن العديد منهم في المزرعة.

أثارت عملية الطرد احتجاجات صاخبة من حزب ما بام أدانت كلا من بن غوريون والجيش⁽⁸⁰⁾. بيد أن لجنة كتلة المستوطنات اليهودية الإقليمية، التي كان يهيمن عليها مجموعة كيبوتسات ما بام، وافقت علنياً على الطرد: «إن ما قامت به الحكومة العسكرية كان عملاً روتينياً ومفهوماً للغاية، وليس هناك ما يبرر ما تضمنته التقارير الصحافية من إشارات إلى «تعاسة المستوطنات» إزاء ذلك الموضوع». كما سارع الكابتن كرانسناسكي إلى الإشارة إلى أن أحد أعضاء كيبوتس إيفرون - التابع لما بام - كان يزرع 1500 دونم من أراضي الغابسية. وقد انتهت اللجنة إلى اتخاذ قرار يقضي بأنه «يجب عدم السماح لعرب الغابسية بالعودة إلى قريتهم بأي حال من الأحوال». ومع ذلك فإنها انتقدت بيانها الصحافي، وإن كان ذلك بلطف «توقيت

العملية... نظرا إلى الأحوال الجوية السيئة في فصل الشتاء...»⁽⁸¹⁾. وقد أربك نشر آراء اللجنة قادة مابام وكذلك محررو الصحيفة اليومية للحزب، هاميشمار، الذين انتقدوا عملية الطرد، مما أدى إلى مشاحنة قصيرة مع صحيفة حزب ماباي اليومية، دافار، التي ذهبت إلى أن حزب مابام يتصرف بطريقة هستيرية⁽⁸²⁾. بعد مرور أشهر قليلة عاد بعض لاجئي الغابسية إلى الإقامة بالقرية، وقُبض عليهم وقُدِّموا إلى محاكمة عسكرية أصدرت أحكاما بالحبس لعدة أشهر وبغرامات مالية⁽⁸³⁾.

إلى الشرق، تعاظمت الضغوط خلال ديسمبر 1948 ويناير 1949 لطرده السكان المتبقين في صفورية، بالقرب من الناصرة، وفراضية، وكفر عنان، جنوب غرب صفد. وفي هذا الصدد ذكر شاريت أن التسلل عودة إلى القرى قد تزايد، وأنه إذا لم تتوقف تلك الظاهرة فإنه سيكون على إسرائيل «احتلال الجليل من جديد». وقد اقترح الرائد سولز، الحاكم العسكري للإقليم، نقل العائدين إلى فراضية وكفر عنان إلى طرعان، في حين يُنقل أولئك في صفورية إلى الرينة المجاورة، وهو المقترح الذي وافقت عليه، في 15 ديسمبر، لجنة نقل العرب من مكان إلى آخر، غير أن عملية التنفيذ واجهت بطئا بيروقراطيا⁽⁸⁴⁾.

تم تفريع قرية صفورية، وهي قرية مسلمة كبيرة ذات تاريخ من النشاط المعادي لليشوف، من سكانها بشكل شبه تام في يوليو 1948؛ وربما ترك بها فقط ما يقرب من 80 شخصا من كبار السن⁽⁸⁵⁾. وفي حين طُرد بعض من أولئك الذين بقوا خلال شهر سبتمبر، فإن الشهور التالية شهدت عودة مئات المتسللين إلى القرية، مما أثار مخاوف السلطات اليهودية من أن بقاء أولئك بالقرية من دون المساس بهم سيؤدي إلى استعادة القرية سريعا لتعدادها قبل الحرب والذي بلغ 4000 نسمة. يضاف إلى ذلك أن المستوطنات المجاورة كانت تطمع في أراضي القرية. وقد أوضح مسؤول رفيع المستوى الأمر بشكل صريح خلال شهر نوفمبر قائلا: «إلى جوار الناصرة توجد قرية نحتاج إلى أراضيها الواسعة لمستوطناتنا، ربما يمكن منح سكانها أماكن أخرى». وفي مطلع يناير 1949 كان هناك ما يقرب من 550 عربيا في القرية أمرت الجبهة الشمالية بطردهم⁽⁸⁶⁾، وبالفعل، في السابع من الشهر تم طرد 14 عبر الحدود، أما الباقون فقد تلقوا أمرا بالرحيل إلى عيلوط⁽⁸⁷⁾. وعلى ما يبدو فإن الكثيرين انتقلوا إلى الناصرة وعيلوط، في حين توجه الباقون إلى الرينة وكفر

تنظيف الحدود: طرد السكان

كنا. وبحلول شهر فبراير كانت أراضي القرية قد وزعت بين المستوطنات المجاورة: كيبوتس سديه ناحوم (1500 دونم)؛ كيبوتس هفتزي باه (1000 دونم)؛ كيبوتس هاسوليليم (3,795 دونما)⁽⁸⁸⁾.

شهدت كل من فراضية وكفر عنان مواقف مماثلة، فعلى غرار صفورية كانتا قد وُصِّفتا «قرى مهجورة» غير أنه جرى ملؤهما تدريجيا. وفي يناير طردت قوات الدفاع الإسرائيلية 54، ونقلت 128 آخرين من السكان إلى قرى أخرى داخل إسرائيل⁽⁸⁹⁾. وعلى الرغم من ذلك امتلأت القريتان مجددا. وفي 4 فبراير أحاطت وحدات من الفرقة 79 بالقريتين وطردت 45 متسللا إلى الضفة الغربية، ونقلت ما يقرب من 200 شخص - بحوزتهم تراخيص إقامة «وأغلبهم من الشيوخ والنساء والأطفال» - إلى مجد الكروم⁽⁹⁰⁾. بيد أن البعض عاد مجددا. ووفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية، فإنه بحلول منتصف فبراير كان هناك ما يقرب من 100 شخص عائد، مما استدعى تطهير القريتين مرة أخرى وتفريغهما من السكان؛ حيث ذهب البعض إلى قرى أخرى داخل إسرائيل في حين توجه الباقون إلى الضفة الغربية⁽⁹¹⁾. وقد أوضحت الحكومة العسكرية أن عمليات الطرد كانت ضرورية لضمان «الأمن، والقانون، والنظام»⁽⁹²⁾.

استمرت عمليات التفتيش والطرد من الجليل خلال الشهور التالية⁽⁹³⁾. وضغطت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل متزايد على السكان المقيمين بصفة دائمة، خاصة المخاتير، للكشف عن المتسللين والمساعدة في التعرف عليهم، الأمر الذي أذعن له المخاتير بشكل روتيني⁽⁹⁴⁾.

الجنوب

غداة عملية يوآف جمعت عمليات الجيش في الجنوب بين هديفي تطهير الحدود والتطهير الداخلي. ولم يكن ذلك واضحا في أي مكان أكثر من المنطقة الواقعة بين مجدل والطرف الشمالي لقطاع غزة. وكما سبق أن رأينا، فإن نهاية عام 1948 شهدت طرد ما يقرب من 500 لاجئ من مجدل ذاتها إلى قطاع غزة⁽⁹⁵⁾. وفي الوقت ذاته قامت قوات قطاع السهل الساحلي بمهامات للقوى المحيطة وإلى الجنوب من مجدل. وتضمنت الأوامر الصادرة للفرق والأطقم الهندسية طرد «العرب اللاجئين»

من «حمامة، الجورة، خربة الخصاص [التي كُتب اسمها بشكل خاطئ خربة خزاز]؛ نعليا؛ الجية؛ بربرة؛ بيت جرجة؛ هربيا؛ دير سنيد» إلى غزة، فضلا عن «الحيلولة دون عودتهم من خلال تدمير القرى». على أن يتم تدمير الطرق المؤدية للقرى. كما طُلب من القوات تنفيذ العملية «بعزم ودقة وقوة» مع تجنب «أي انحرافات غير مرغوب فيها» عن القواعد المتعارف عليها⁽⁹⁶⁾.

تم تنفيذ العملية في الثلاثين من شهر نوفمبر. ولم تجد القوات «أي شخص» في أسدود، حمامة، الجورة، بيت جرجة وهربيا ووجدت «نحو 150 شخصا في نعليا وخربة الخصاص المجاورة، «ونحو 40 شخصا في بربرة والجية من «الشيوخ والنساء والأطفال» الذين لم يبدوا أي مقاومة. تم طردهم إلى بيت حانون الواقعة تحت السيطرة المصرية شمالي قطاع غزة، على الرغم من السماح «لعدة عشرات من الشيوخ، والنساء الكفيفات، وأطفالهم» بالبقاء (وإن كان من غير المعلوم أين على وجه التحديد). كذلك عثرت القوات على ثمانية من الشباب أرسلوا إلى معسكر أسرى الحرب. غير أنه لم يستكمل تدمير القرى، بسبب رطوبة المنازل الطينية وعدم توافر المتفجرات بشكل كاف. وقد وعد مركز قيادة المنطقة الساحلية الجبهة الجنوبية باستكمال العملية وتفتيش دير سنيد في وقت لاحق⁽⁹⁷⁾.

شهدت المنطقة الشرقية عملية مماثلة نفذتها القوات التابعة لمنطقة السهل الساحلي في نطاق اختصاصها. وتضمن الأمر التنفيذي المطالبة بـ «تنظيف المنطقة الواقعة غرب طريق بيت جبرين - هار توف... من السكان العرب». على أن يتم «تفريق» العرب الموجودين أو أسرهم⁽⁹⁸⁾.

على بعد عدة كيلومترات شمالا، أغارت الفرقة الرابعة التابعة للبالماخ (لواء حاريل) على المنطقة الواقعة جوار بيت نتيف. حيث قابلت سرية تابعة لها في خربة أم لوز عشرات من اللاجئين يصطحبون قطعانا من الحيوانات باتجاه الشمال إلى داخل إسرائيل. وقد «أمرتهم السرية بـ «الخروج من المنطقة»، وصادرت قطيعا من 65 معزة وجملا وحمارا. وفي اليوم التالي عثرت سرية أرسلت «لطردهم اللاجئين» على ما يقرب من 150 شخصا في خربة أم برج. حيث طردت ما يقارب المائة منهم وأصابت بعضهم بجروح. وقد تضمن تقرير الفرقة الرابعة أن اللاجئين لم يستجيبوا للتهديدات ورفضوا التوجه نحو الشرق، بل ذهب بعضهم إلى المطالبة بالبقاء «تحت

حكم شيرتوك». بيد أن الغارات التي تم تنفيذها أثبتت قدرتها على إقناع اللاجئين بالرحيل في النهاية. أسفرت غارة على الجبعة في ليلة 5 - 6 نوفمبر (تم خلالها تدمير 15 منزلا) عن الإجلاء المؤقت للقرية. وعلى بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب، أغار اللواء الخامس على ثلاث قرى حدودية في الضفة الغربية - إذنا؛ خربة بيت عوا؛ خربة السكة - بهدف دفع سكانها نحو الشرق. في إذنا، فجر الغازون بيتنا واحدا، وفي خربة السكة، فجروا 20 منزلا بعد أن طردوا السكان. وفي خربة بيت عوا أخرج المغيرون من القرية، ولكنهم فجروا بعض المباني في خربة بيت الميس المجاورة⁽⁹⁹⁾.

نجحت الجبهة الجنوبية خلال الأشهر التالية في منع اللاجئين من العودة إلى القرى. فعلى العكس مما كانت عليه الحال في الجبهة الشمالية، تمكن إيغال آلون، قائد الجبهة الجنوبية، تماما من طرد السكان المحليين خلال عملية يوآف، ولم يترك وراء خطوط القتال قرى ممتلئة أو شبه ممتلئة بالسكان (باستثناء مجدل، والفالوجة الواقعة تحت السيطرة المصرية، وعراق المنشية في جيب الفالوجة). ولم يكن هناك تكرار لعمليات القط والفار على نطاق واسع كما كانت عليه الحال في الجبهة الشمالية. ومن ثم فإنه في الوقت الذي استمر فيه التسلل على نطاق واسع - بهدف استعادة الممتلكات، أو التهريب، أو السرقة أو ما شابه ذلك - فإن المتسللين وجدوا أنه من المستحيل العودة للإقامة الدائمة في القرى والحصول على موطن قدم فيها؛ حيث لم يكن هناك سكان محليون يمكن أن يمدوا لهم يد المساعدة أو يكون من السهل الاختفاء بينهم. وعندما نفذت قوات المنطقة الساحلية، بعد مرور خمسة أشهر وخلال شهر أبريل 1949، مdahمات لما يزيد على عشرة قرى فإنها وجدت خالية تماما، أما في بقية القرى فإنها صادفت فقط حفنة من المتسللين من الذكور البالغين ولم تجد عائلات كاملة. وبالتالي لم تكن هناك حاجة للقيام بعمليات معقدة تتضمن عددا كبيرا من القوات وعمليات طويلة للتحقق من الهويات، فكل من صُودف كان من المفترض أنه متسلل. ففي دير الدبان قتلت القوات ثلاثة من العرب «أثناء محاولتهم الهروب»، في حين اعتقلت اثنين. كما قتلت أيضا بعض الجمال والحمير. وعلى الرغم من ذلك، نجح عربيان في الهرب إلى ذكرين، كما قُتل عربي آخر بنيران القوات في سجد. وكانت هذه كل الحالات التي وقعت. وبشكل رئيسي، كانت القرى شاغرة من دون أن تثير مشاكل⁽¹⁰⁰⁾.

بيد أن هذه لم تكن الحال بالنسبة إلى المنطقة الرمادية على طول الحدود الجنوبية للضفة الغربية؛ حيث كانت الحدود الإسرائيلية والأردنية غير محددة بشكل واضح، وناورت الدولتان للحصول على مزايا خلال الاندفاع لتوقيع اتفاق الهدنة العامة وتقسيم الحدود المستقبلي. ففي تلك المنطقة كانت توجد تجمعات من اللاجئين المقيمين بشكل مؤقت في خيام والذين سبق طردهم من القرى الواقعة في الغرب، فضلا عن تلك التي أرادت إسرائيل اقتلاعها من جذورها. وقد وصف أحد تقارير مخابرات قوات الدفاع الإسرائيلية الوضع كما يلي:

وفرت الحرب الكثيرة في المناطق المتنازع عليها شرقي طريق بيت جبرين - عَجُور أماكن للاختباء للاجئين والمتسللين. كما أن مرشدي العدو استخدموها كنقاط للمراقبة ومخابئ...⁽¹⁰¹⁾.

استولت قوات اللواء الثالث في ليلة 8/7 مارس 1949 على سلسلة من المواقع على قمم التلال شمال شرق، وجنوب غرب بيت جبرين بما في ذلك خربة أم برج؛ وقمم تطل على خربة السكة وخربة بيت مرسوم⁽¹⁰²⁾. ووفقا لتقارير استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، «فر العديد من القرويين من المنطقة لينجوا بحياتهم [باتجاه الخليل ودورا]»⁽¹⁰³⁾. وبطريقة أكثر طموحا، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية في 11 مارس سلسلة من عمليات التقدم باتجاه الشرق «لخلق وقائع على الأرض» قبيل العملية الاستكشافية التي كان من المقرر أن ينفذها فريق الأمم المتحدة في وقت لاحق من اليوم ذاته للمواقع الأردنية والإسرائيلية⁽¹⁰⁴⁾. وقد تمثلت الأهداف الإسرائيلية في الحصول على مزيد من المزايا التكتيكية على الأرض والدفع بالتجمعات السكانية العربية باتجاه الشرق. ومع ذلك حرص ضباط الاتصال الإسرائيليون على إقناع مراقبي الأمم المتحدة بأن الاحتكاكات العسكرية كانت نتاجا للغارات والهجمات العربية:

يتوجه المدنيون العرب بقطعانهم إلى الوادي حيث العشب الجيد... على مسافة خمسة كيلومترات غرب صوريف. وقد دخل بعضهم إلى المواقع الإسرائيلية بقطعانهم. وبشكل طبيعي، أمر القائد العسكري المحلي بإطلاق نار محدود في الهواء فوق رؤوسهم

لتخويفهم ودفعهم إلى الرحيل. ومع بقائهم على مقربة من المواقع الإسرائيلية أرسل القائد المحلي دوريات للقبض على الرجال في سن القتال... ولهذا السبب جرى احتجاز تسعة مدنيين عرب في معسكر السجناء في 11 مارس... وقد أفاد القائد المحلي بأنه في الحادي عشر من شهر مارس تسلمت عناصر غير نظامية عربية... إلى خربة النقار جبيل، وصوبوا أسلحتهم النارية باتجاه موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية كما أطلقت دفعتين من قذائف الهاون باتجاه الموقع الإسرائيلي من قبل خربة علين، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه تقدمت مجموعة من العناصر غير النظامية من [خربة] غرابة باتجاه موقع إسرائيلي في خربة الحمام⁽¹⁰⁵⁾.

أما من الناحية الفعلية، فكانت القوات الإسرائيلية قد تلقت أوامر في إطار عملية متناسقة وعلى مستوى عال من التنظيم للاستيلاء على القبو، خربة سناسين (جنوب غرب وادي فوكين)، الجبعة، وخربة الحمام، حتى إن تطلب الأمر الدخول في قتال مع الأردنيين⁽¹⁰⁶⁾. وقد استولت قوات اللواء الرابع على العديد من تلك المواقع على قمم التلال (بالإضافة إلى واحد أو اثنين إضافيين، بما في ذلك خربة النقار جبيل، والشيخ مذكور)⁽¹⁰⁷⁾ وتابعت تقدمها في اليوم التالي لتستولي على سلسلة من المواقع على قمم التلال شمال شرق وجنوب شرق الدوامة (بما في ذلك منطار اليوزا^(*))، وإلى الشرق من دير نخاس احتلت خربة السكة في 16 مارس، وخربة بيت عوا في 20/19 مارس، وقد استخدمت القوة، التي تضمنت شاحنات نصف نقل، المدفعية والهاون وقتلت «ما يقرب من 10 عرب وخمسة جمال»، كما طردت مجموعات من العرب وصادرت قطعانا من الماشية⁽¹⁰⁸⁾. كانت التعليمات الصادرة للقوات تنص على «استهداف أي عربي [ذكر بالغ] يكتشف بالمنطقة، من دون إيذاء النساء والأطفال»⁽¹⁰⁹⁾. تضمن تقرير صادر عن الأمم المتحدة، استنادا إلى شهادات المطرودين، وصفا لما حدث في خربة بيت عوا على النحو التالي:

في 19 مارس سمعوا أصوات مدافع من كل الاتجاهات... وبدأ النساء والأطفال في الصراخ... وأمسك رقيب [بقوات الدفاع

(*) وردت في الأصل Muntar al Joza.

الإسرائيلية] وبصحبتَه 25 جنديا بثلاثة من الأعيان... وأخبرهم بأنه سيجري الترخيص [السماح] لسكان [خربة] بيت عوا بالبقاء في أماكنهم وزراعة جزء من حقولهم إذا ما قدموا أبقارا وأغناما للقوات اليهودية، وهو ما وافق عليه الأعيان الثلاثة... غير أنه [في اليوم التالي] وصل الرقيب اليهودي ذاته وبصحبتَه 50 جنديا وأمر السكان بالرحيل خلال ساعتين... غادر 1800 من المدنيين العرب، بما في ذلك الشيوخ والنساء، القرية حاملين فقط جزءا من مقتنياتهم... وفي الوقت الحالي يقطن جزء منهم الكهوف بين بيت عوا ودورا، والبعض الآخر فر إلى الخليل.

وإجمالا، فقد اكتسحت قوات الدفاع الإسرائيلية، وفقا للأمم المتحدة، 35 أو 36 خربة ومخيما للبدو في أنحاء المنطقة المتنازع عليها طاردة السكان باتجاه الشرق. ويقدر أحد تقارير المنظمة الدولية عدد المطرودين باتجاه دورا خلال شهر مارس بـ «7 آلاف» شخص⁽¹¹⁰⁾. غير أنه خلال أيام نجح تدخل الأمم المتحدة في إقناع إسرائيل بالانسحاب من بعض الخرب، بما في ذلك خربة السكة وخربة عوا، وبدأ السكان العودة شيئا فشيئا.

في أعقاب التوقيع على اتفاقية الهدنة في 3 أبريل برز سؤال حول عدد من القرى على الطرف الجنوبي لممر القدس؛ حيث عاد اللاجئون تدريجيا إلى كل من الولجة والقبو الواقعتين في أراضي إسرائيل، ورغبت قوات الدفاع في إخلائهما. وقد أغارت بالفعل عليهما في 1 مايو، مما دفع سكانهما إلى الفرار في حين دمرت القوات بتدمير منازلهم⁽¹¹¹⁾. وبعد مرور أسابيع قليلة أغارت القوات الإسرائيلية على قرية وادي فوكين، على الجانب الأردني من الحدود وطردت سكانها. وقد سبق أن هجرها سكانها جزئيا خلال الحرب وكانت على مدار شهور أرضا متنازعا عليها، وادعى كل من الطرفين أن قوات الطرف الآخر أقدمت على احتلالها أو تنظيم دوريات عسكرية بها خلال شهري مارس وأبريل 1949⁽¹¹²⁾. ووفقا لأحد مراقبي الأمم المتحدة، أضحت القرية مسكونة جزئيا خلال أشهر الشتاء، و«بشكل كامل» في الربيع، بيد أن أغلب منازلها قد دمر⁽¹¹³⁾. وقرابة الرابع عشر من شهر أبريل، وتمشيا مع نصوص اتفاقية الهدنة، انسحب الأردنيون من وادي فوكين مع بقاء السكان في أماكنهم⁽¹¹⁴⁾. وبادرت

تنظيف الحدود: طرد السكان

القوات الإسرائيلية بطرد السكان خلال شهر يوليو بدعوى أنهم متسللون⁽¹¹⁵⁾. وفي 31 أغسطس قررت لجنة مراقبة الهدنة أن على إسرائيل السماح للسكان بالعودة، وانتقد رئيس اللجنة الأصوات التي عارضت ذلك⁽¹¹⁶⁾. وبالفعل عاد السكان ونُقلت القرية في نهاية المطاف إلى السيادة الأردنية.

مثلت منطقة زكريا، جنوبي ممر القدس، أكثر مناطق التجمعات العربية التي ظلت قائمة فترة طويلة. وقد كانت الفرقة 54 التابعة للواء الأول قد احتلت القرية في 23 أكتوبر 1948؛ وكانت آنذاك «خالية بشكل شبه كامل»، حيث فر أغلب السكان بشكل مؤقت إلى التلال المجاورة⁽¹¹⁷⁾. وأعدم الجنود اثنين من السكان⁽¹¹⁸⁾. وفي ديسمبر اكتسحت قوات الدفاع الإسرائيلية مجددا القرية، وطردت ما يقرب من 40 شخصا «من الرجال والنساء» الذين وجدوا في الموقع إلى الضفة الغربية⁽¹¹⁹⁾. غير أن السكان سرعان ما عادوا ملء القرية مرة أخرى. وخلال شهر مارس 1949، ضغط مسؤول في وزارة الداخلية عن منطقة القدس لطرد السكان هناك والبالغ عددهم ما يقرب من 145، مشيرا إلى أنه «يوجد في القرية العديد من المنازل الجيدة يمكن إيواء العديد من المهاجرين الجدد فيها»⁽¹²⁰⁾. في شهر يناير 1950. وخلال إجازة كان يقضيها في طبريا، التقى بن غوريون كلا من شاريت، ويتز، وغيرهما من المسؤولين، وقرر طرد السكان العرب من زكريا (فضلا عن أولئك المقيمين في العديد من المواقع الأخرى) و[لكن] «من دون إكراه». حيث يُشترى ما يخص ملاك الأراضي الذين يرغبون في الرحيل بشكل كامل⁽¹²¹⁾. وقد جاء ذلك القرار في وقت كانت فيه الأحوال الصحية والغذائية في القرية سيئة للغاية⁽¹²²⁾. وفي هذا الصدد تضمن تقرير استخباراتي النص على أنه: «من بين سكان القرية حاليا، والبالغ عددهم 160 شخصا، فقط ما يقرب من 20 قادرين على العمل، أما الباقون فإنهم مرضى أو مصابون بالعمى أو موبوءون؛ حيث تنتشر القاذورات في القرية ويصعب وصف الوضع الصحي فيها». وأوصى الضابط الذي أعد التقرير بنقل السكان المسجلين إلى موقع آخر داخل البلاد، أما فيما يتصل بالمتسللين ومن يُعتقد أنهم مثيرو القلاقل فيُنقلون إلى الضفة الغربية⁽¹²³⁾. أقرت عمليات رئاسة الأركان في التاسع عشر من شهر مارس «نقل عرب قرية زكريا إلى مدينتي اللد والرملة»⁽¹²⁴⁾. وبحلول 9 يونيو كان ذلك قد تم

بالفعل، وقد فضل البعض الإقامة في الرملة واللد في حين توجه البعض الآخر، ربما الأغلبية، إلى الضفة الغربية، حيث انتهى بهم المطاف في مخيم الدهيشة للاجئين الواقع بالقرب من بيت لحم⁽¹²⁵⁾.

باتجاه الجنوب، بقيت ثلاث مشاكل رئيسية قائمة، تمثلت إحداها في جيب الفالوجة (المعروف اليوم بمدينة كريات غات الإسرائيلية)؛ حيث كان ما يقرب من 4000 فرد من القوات المصرية محاصرين من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة من أواخر أكتوبر 1948 وحتى أواخر فبراير 1949. وداخل هذا الجيب كانت هناك قريتان كبيرتان يسكنهما مديون، الفالوجة وعراق المنشية، وبلغ إجمالي عددهم 3100 نسمة: أكثر من 2000 منهم من السكان المحليين، والبقية، لاجئون من مناطق أخرى في فلسطين. بعد مرور يومين من توقيع كل من مصر وإسرائيل على اتفاقية الهدنة في 24 فبراير، رحلت القوات المصرية المحاصرة (التي كان من بين صفوفها الرئيس المصري المقبل جمال عبد الناصر)، بالإضافة إلى بعض اللاجئين المتجهين إلى مصر. غير أن أغلب المدنيين بقوا ووضّعوا تحت سلطة الحكومة العسكرية، بما تضمنه ذلك من فرض حظر التجوال ليلا وقيود قاسية على التحرك. وقد أصر المصريون على أن تضمن اتفاقية الهدنة بشكل صريح أمن هؤلاء السكان⁽¹²⁶⁾. ففي الخطابات المتبادلة الملحقة بالاتفاقية وافقت إسرائيل على أن:

يُسمح للسكان المدنيين الذين يرغبون في البقاء في الفالوجة وعراق المنشية بذلك... وكل هؤلاء المدنيين سوف تؤمّن أرواحهم ومساكنهم وممتلكاتهم ومتعلقاتهم الشخصية⁽¹²⁷⁾.

بيد أن إسرائيل تراجعت بعد أيام عن تعهداتها، حيث نظمت الجبهة الجنوبية حملة قوية وقصيرة ومتناسقة تتضمن مستوى منخفضا من العنف والكثير من الحرب النفسية من أجل تخويف السكان ودفعهم إلى الفرار. ووفقا لشهادة أحد القرويين: «خلق اليهود حالة من الرعب، واقتحموا المنازل ليعتدوا على السكان بأعقاب البنادق»⁽¹²⁸⁾. دعمت وثائق كل من الأمم المتحدة والكويكرز في تلك الفترة هذا الوصف. فقد اشتكى رالف بانش، وسيط الأمم المتحدة، استنادا إلى ما أورده مراقبو الأمم المتحدة في الموقع، من أن «المدنيين العرب في الفالوجة تعرضوا للضرب

والسرقة من قبل الجنود الإسرائيليين... كما أنه كانت هناك العديد من الحالات لمحاولات الاغتصاب»⁽¹²⁹⁾. فيما يتصل بفريق الكويكرز (راي هارسو وديلبرت ريبلوغل) الذي كان في الفالوجة خلال الفترة من 26 فبراير إلى 6 مارس لتقييم احتياجات المدنيين الغذائية والطبية، فقد سجل يوميات. وقد نص ما تم تسجيله بها يوم 3 مارس على ما يلي: «أن ما يقرب من نصف سكان الفالوجة ينوي البقاء». أما في عراق المنشية، فقد قال القائم بأعمال المختار إن المدنيين تعرضوا للكثير من المضايقات والإزعاج من جراء إطلاق النار المتكرر، وإخبارهم بأنهم سيتعرضون للقتل إن لم يرحلوا إلى الخليل. فضلا عن اقتحام اليهود منازلهم وسرقة ممتلكاتهم». وفي الساعة الثانية والنصف فجرا يوم 4 مارس سجل الفريق في المذكرات: «لقد سمعنا أسوأ أصوات إطلاق النار خلال أسبوع - ما يقرب من 300 قذيفة مدفعية من مسافة مائة ياردة من المكان الذي ننام فيه...»، وتضمنت السطور المدونة في الساعة السادسة والنصف: «أحضر الطفل الذي يقيم في إحدى غرف بنايتنا رجلا إلى داخل الغرفة التي أنام فيها، كانت عينه تنزف دما، بالإضافة إلى جروح أخرى في وجهه وأذنه... لقد أصيب بمدفع الجاهودي». وقد اشتكى كل من الكويكر ومراقبي الأمم المتحدة لضابط اتصال يهودي، فأجاب: «هناك بعض المجندين الجدد في المنطقة... وهذه حال المجندين الجدد في كل مكان في العالم، فعندما يكون السلاح بين أيديهم يرغبون في إطلاق النار مرارا وتكرارا». في الساعة التاسعة من اليوم نفسه تضمنت اليوميات العبارات التالية:

قامت جين سميث [من جماعة الكويكرز] بتضميد جروح ستة رجال. وكانت أسوأ الحالات لرجل بعينين دامتيتين وأذن ممزقة ووجه أزرق من كثرة الضربات... وقد ذكر لي شاب عربي: «لم نتمكن من النوم الليلة الماضية بسبب إطلاق النار الكثيف، وبسبب دخول الجنود الإسرائيليين إلى المنازل ومحاولة «اغتصاب» النساء. وسألته: «هل نجحوا في ذلك؟»، فأجاب: «لا، لأن النساء كان يمكن سماعهن وهن يصرخن، فيسارع الرجال لطرد الجنود الإسرائيليين... لقد سألوا: متى ستذهب الحافلات إلى الخليل لأن الكل في الفالوجة يريدون الذهاب إلى الخليل»⁽¹³⁰⁾.

وذهب فريق الكويكرز إلى القول بأن العرب أرادوا الرحيل، ولكن التأكيدات المخلصة من قبل المسؤولين الإسرائيليين كان بإمكانها أن تقنعهم بالبقاء. بيد أن مثل تلك التعهدات لم تقدم⁽¹³¹⁾. وقد تولى رابين، الذي كان رئيس العمليات تحت إمرة آلون، تنسيق عملية الترويع والتخويف⁽¹³²⁾. ومن جانبه رفض يادين شكاوى الأمم المتحدة حول عمليات الترويع الإسرائيلية واصفا إياها بأنها «مبالغ فيها»⁽¹³³⁾. ولكن شاريت، الذي كان قلقا من التبعات الدولية، خاصة التأثير المحتمل على العلاقات الإسرائيلية - المصرية، وغاضبا من الأعمال التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية من وراء ظهره، ومن دون تفويض من مجلس الوزراء، ولم يكن من السهل تهدئته في هذا الخصوص. وقد هاجم رئيس أركان قوات الدفاع، دوري، بلغة عنيفة غير عادية في رسالة وجهها له، كتب فيها:

لقد ترتب على الأعمال التي قامت بها قوات الدفاع أن جعلت مصداقينا كطرف في اتفاقية دولية محل تساؤل... وفي هذا الخصوص يمكن تصور أن مصر ستُظهر حساسية خاصة؛ حول هذا الموضوع؛ حيث ترى قواتها نفسها مسؤولة عن مصير أولئك السكان المدنيين. فضلا عن ذلك فإن هناك ما يدعو إلى الخوف من أن قيامنا بأي هجوم على سكان هاتين القريتين ربما ينعكس على سلوك حكومة القاهرة إزاء اليهود في مصر.

وأشار وزير الخارجية إلى أن إسرائيل تواجه صعوبات في الأمم المتحدة؛ حيث كانت تسعى إلى الحصول على العضوية،

نتيجة للمسألة المتصلة بمسؤوليتنا عن مشكلة اللاجئين العرب، نحن ندفع بعدم مسؤوليتنا عن ذلك... ومن هذه الزاوية، فإن مصداقية الآراء التي نجاهر بها هي موضع اختبار من خلال سلوكنا تجاه هاتين القريتين... إن كل ضغط مقصود يهدف إلى اقتلاع هؤلاء [العرب] منهما هو بمنزلة عملية طرد مخطط لها من جانبنا.

أضاف شاريت أنه فضلا عن العنف الصريح الذي أظهره الجنود، انشغلت قوات الدفاع الإسرائيلية خفية

بشن حملة دعائية واسعة النطاق بين العرب، مهددة إياهم بهجمات وأعمال انتقامية من قبل الجيش ستعجز السلطات المدنية عن منعها. إن حملة الإشاعات هذه لم تنطلق من تلقاء نفسها. فمما لا شك فيه أن هناك عملا محسوبا ومخططا له يهدف إلى زيادة عدد أولئك الذين يتوجهون إلى تلال الخليل كأن ذلك كان بإرادتهم المستقلة، وإلى إجلاء كل السكان المدنيين من ذلك الجيب إذا كان ذلك ممكنا.

ووصف شاريت أعمال الجيش بأنها «مبادرة غير مرخص بها من قبل القائد المحلي، متصلة بموضوع يخص سياسة الحكومة الإسرائيلية»⁽¹³⁴⁾. من جانبه، أقر آلون ليادين فقط بأن قواته «تعدت بالضرب على ثلاثة من العرب... وأنه لا صحة لإعلان المراقبين عن سوء المعاملة/العنف...»، وأضاف: «تحرير الأمر بنفسه»⁽¹³⁵⁾. إن القرار المتعلق بترويع المدنيين في القريتين، مما يدفعهم إلى الفرار، قد اتخذ على الأرجح من قبل آلون بعد لقائه مع ويتز في الثامن والعشرين من شهر فبراير (ومن المرجح كذلك أن يكون عقب الحصول على موافقة من بن غوريون)⁽¹³⁶⁾. قبل ذلك بعدة أشهر كان كل من بن غوريون وويتز قد اتفقا على الحاجة إلى إخراج التجمعات العربية على طول محور الفالوجة - مجدل عن طريق التخويف⁽¹³⁷⁾. وربما كان بن غوريون قد أقر كذلك تلك الأعمال نظرا إلى أن الفالوجة قد أضحت رمزا لصلابة وشجاعة الجيش المصري؛ فطرد السكان الذين تولى ذلك الجيش حمايتهم سيؤثر سلبا في سمعته⁽¹³⁸⁾. في الثامن والعشرين من شهر فبراير طلب آلون من رئاسة الأركان الترخيص له بطرد السكان، موضحا أن القريتين تقعان على مقربة من حدود الضفة الغربية ويمكن استخدامهما كمحطات للمتسللين، والجواسيس، والعصابات، كما أنهما تقعان على تقاطعات الطرق الإستراتيجية. «أنا متأكد من أنه من خلال استخدام الحجج الصحيحة، وتقديم المساعدة الحقيقية من جانبنا في نقل ممتلكاتهم عبر الحدود، يمكننا أن نقنعهم بإجلاء القريتين بشكل طوعي (بشكل نسبي بطبيعة الحال)»، وأوضح أنه «إذا ما تقرر، لأسباب دولية - سياسية، أن «لا نشجعهم» على الرحيل من أراضي إسرائيل، فإنني أوصي بنقلهم إلى داخل أراضينا...»، وأضاف آلون أن الموضوع «عاجل»⁽¹³⁹⁾. في اليوم ذاته، أصدر آلون أمرا

معلنا القريتين منطقة مغلقة أمام الأشخاص غير المرخص لهم بالوجود، الأمر الذي عزل المنطقة بشكل حقيقي عن الفضوليين⁽¹⁴⁰⁾. ومن الواضح أن رئاسة الأركان قد وافقت على طلب آلون، وأضافت على الأرجح تحفظا يتعلق بضرورة وضوح الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك⁽¹⁴¹⁾.

كان الرعب الذي لحق بالسكان المدنيين في الجيب خلال الأيام الأولى من شهر مارس كافيا لاقتناع أغلبهم بترجيح «الحل الأردني». حيث غادروا إلى الخليل في سلسلة من القوافل نظمها الصليب الأحمر. ويبدو أن كل سكان الفالوجة رحلوا في النصف الأول من شهر مارس، أما أولئك في عراق المنشية فقد رحلوا في الأسابيع التالية. وكان هناك العديد من الحوادث التي حفزتهم على اتخاذ هذا القرار. ففي الثامن عشر من مارس اعترضت دورية من قوات الدفاع مجموعة من العرب الذين تسللوا إلى الفالوجة لجمع حبوب تركوها وراءهم، وقتلت اثنين من أفرادها. وفي الليلة التالية قابلت القوات مجموعة أخرى من العرب وأطلقت النار عليهم، «وأصابت عددا من بينهم على الأرجح». كما شهد يوم 19 مارس إطلاق الحرس التابعين للجيش النار على عربيين خارج عراق المنشية، مما أسفر عن مقتلهم⁽¹⁴²⁾. وفي 27 مارس سرق جنديان عجلا من امرأة عربية، واشتكت الأخيرة إلى مراقبي الأمم المتحدة قائلة إن أم العجل ستموت ما لم تتم إعادته. وتلا ذلك إجراء ضابط في قوات الدفاع الإسرائيلية تحقيقا في هذا الاتهام، وانتهى إلى أنه صحيح، الأمر الذي دفعه إلى التوصية بمعاقة الجنديين «بقسوة»⁽¹⁴³⁾. رحل آخر السكان المتبقين في عراق المنشية - البالغ عددهم 1160 نسمة، وبصحبتهم 86 حمارا و 22 بقرة وحصانان - في ست قوافل في الفترة 21-22 أبريل⁽¹⁴⁴⁾. وبعد مرور خمسة أيام أمر رابين بتدمير الفالوجة وعراق المنشية فضلا عن سلسلة من القرى الأخرى⁽¹⁴⁵⁾.

وخلال الفترة التي تلت ذلك لم يكن المسؤولون الإسرائيليون واضحين تماما في تناولهم لما حدث، وأبدوا في بعض الحالات غضبا مُتصنعا. وعلى سبيل المثال أفاد المدير العام لوزارة الخارجية إيتان السفير الأمريكي ماك دونالد بأن إسرائيل أذاعت «بشكل متكرر نشرات مطمئنة» تطلب من العرب في الفالوجة وعراق المنشية البقاء. ومع ذلك فإن السكان المحليين تصرفوا «كأنها راودهم الشك»، وهجروا ديارهم، وفي هذا الخصوص وصف إيتان العرب بأنهم «بدائيون وتسيطر

عليهم الإشاعات»؛ وعندما كان المسؤولون يقرون بوقوع عمليات التخويف فإنهم كانوا يلقون بالمسؤولية على المبادرات المحلية والقادة المحليين الذين لم يلتزموا بالقواعد⁽¹⁴⁶⁾.

من المنظور الإسرائيلي مثلت القبائل البدوية المتركة شمالي النقب مشكلة رئيسية ثانية. وقد انقسمت القيادة الإسرائيلية حول هذا الموضوع. حيث كان هناك مقتربان رئيسيان للتعامل معه. استند مقرب الجيش، على الأقل في البداية، إلى أن البدو بطبيعتهم الفطرية لا يمكن الاعتماد عليهم، كما أنهم غير منضبطين، ووقفوا مع العرب خلال الحرب، وفي حال مُنحوا الفرصة، فقد يقومون بذلك مجدداً، كذلك نظر الجيش إليهم على أنهم مهربون وسارقون، ومن ثم فإن من الأفضل أن يتركوا المنطقة أو يتم إخراجهم منها؛ وفي المقابل قدم المستعربون مقرباً أكثر تمييزاً، يفرق بين البدوي «الجيد» و«السيئ»، حيث يلزم طرد «السيئين»، أما البدو «الجيدون» فيمكن تسخيرهم لخدمة الدولة، وبصفة خاصة في شكل حرس حدود في موضعهم الأصلي (أشار أنصار هذا المقرب إلى أن البدو بطبيعتهم يميلون إلى قبول وإظهار الولاء تجاه أولئك الموجودين في السلطة)⁽¹⁴⁷⁾.

أثناء عملية يوأف انتقل الكثيرون، البعض إلى داخل سيناء، حتى يكونوا في منأى عن الأذى. وبعد ذلك، ولمدة تزيد على شهر، علقت السلطات المشكلة من دون اتخاذ قرار. وبحلول نهاية أكتوبر، في أعقاب النصر الواضح لقوات الدفاع الإسرائيلية، طلب عدد من شيوخ القبائل - بقيادة الشيخ سلمان الهزيل - مقابلة الحاكم العسكري للنقب المُعين حديثاً مايكل هنجبي⁽¹⁴⁸⁾؛ لمعرفة «ماذا ينتظرهم في المستقبل»⁽¹⁴⁹⁾. أبلغ بن غوريون زملاءه الوزراء أنه كان يفضل «اتفاق سلام مع كل القبائل»، بما يعنيه ذلك ضمناً من السماح لهم بالبقاء، غير أنه أضاف أن «المحليين» - غالباً كان يتحدث عن المستوطنين ووحدات قوات الدفاع في المنطقة - يعارضون ذلك. ولذلك فإنه في الوقت الحاضر لن يُسمح للبدو «بالعودة إلى أماكنهم»⁽¹⁵⁰⁾. في الثالث من شهر نوفمبر أصدرت الجبهة الجنوبية أوامر بطرد البدو الموجودين في نطاق عشرة كيلومترات حول بئر السبع؛ حيث كانت قوات الدفاع قلقة بشأن التسلل إلى داخل المدينة، وكذلك من المعلومات الاستخباراتية التي ربما يزود البدو المصريين بها؛ فضلاً على أعمال القنص ضد المواصلات اليهودية على الطريق المؤدي

إلى الجنوب في المنطقة الواقعة بين بئر السبع وبير عسلوج⁽¹⁵¹⁾. وقد نفذت الفرقة التاسعة في اليوم التالي عملية «تنظيف»، قتلت خلالها عددا من «العرب المشتبه فيهم»، وطردت قبيلة⁽¹⁵²⁾. غير أنه فيما وراء حد العشرة كيلومترات، وربما حتى داخل هذا المدى، تزايد عدد البدو بشكل مستمر نتيجة لعودة العديد منهم وفقا لما أورده هنجبي⁽¹⁵³⁾.

في الثاني من نوفمبر التقى هنجبي وعدد من الضباط بالهزيل وعدد من شيوخ القبائل الصديقة. كان من الواضح أن الجيش يرغب في أن «يدفع البدو إلى الورا» قدر الإمكان بعيدا عن منطقة بئر السبع باتجاه الصحراء». وقد اقترح بعض الضباط أن تنتقل القبائل طواعية إلى «شرق الأردن»⁽¹⁵⁴⁾. أما وزارة الخارجية، التي اتخذت في السابق موقفا توفيقيا، فقد أضحت تميل إلى موقف المؤسسة العسكرية، ومع ذلك اقترحت أن تعرض إسرائيل تعويضات للراجلين⁽¹⁵⁵⁾. في المقابل، ذهب ممثل وزارة شؤون الأقليات في المنطقة، ياكوف برديشفسكي، إلى أنه قد يكون من المفيد تحويل تلك القبائل إلى حرس للحدود⁽¹⁵⁶⁾.

مع ملاحظة البيروقراطية الإسرائيلية تدهور الوضع الاقتصادي للقبائل. حيث لم يكن بمقدورهم الوصول إلى مخازنهم للحبوب والتي كانت على مقربة من بئر السبع. وكانت هناك حالة من «الجوع» الحقيقي أدت إلى التسلل إلى بئر السبع لـ «سرقة الطعام». وفي حين طلبت بعض القبائل أن «تعترف إسرائيل بهم كمواطنين داخل الدولة»، قام هنجبي وضباطه «بصرفهم من خلال تقديم الوعود [الجوفاء]». ومع ذلك اتفق هنجبي مع حقيقة أن أغلب البدو كانوا محايدون خلال الحرب ورفضوا الضغوط المصرية لمساعدتهم؛ كما أن بعضهم قد ساعد اليهود بنشاط. ومن ثم بدأ هنجبي في تشكيل قوة للضغط على إسرائيل من أجل وضع البدو تحت رعايتها. وقد دفع بأنه كان هناك فقط من 8 إلى 10 آلاف⁽¹⁵⁷⁾ من «الأصدقاء» مبعثرون في منطقة واسعة، و«لا يمثلون أي خطر على خططنا سواء من حيث الأمن أو التنمية». كذلك فإن قبولهم كمواطنين سيكون له مردود طيب بالنسبة إلى العالم الخارجي. من جانبها غيرت وزارة الخارجية من موقفها وبدأت في الانحياز إلى تفكير هنجبي: فقد شرعت في تصور حفل يُعطي إعلاميا بشكل جيد يُعلن خلاله شيوخ البدو ولاءهم للدولة اليهودية، الأمر الذي سيقدم دعما قويا لجهود إسرائيل

لتجنب المطالب الدولية بالتخلي عن مطالبها في النقب (الذي كان أغلبه لا يزال في قبضة العرب) ⁽¹⁵⁸⁾. كذلك بدأ قائد لواء النقب أيضا في تغيير وجهة نظره. ففي 25 نوفمبر أخبر قائد العمليات، ناخوم سريغ، الفرقة السابعة أن «رغبة شيوخ القبائل في القبول بالحماية الإسرائيلية... أمر مهم من الناحية السياسية» وطلب من الفرقة عدم إيذاء أفراد القبائل أو ممتلكاتهم ⁽¹⁵⁹⁾.

في الثامن عشر من نوفمبر نُظم لقاء تعهد فيه 16 شيخ قبيلة بالخضوع للحكم اليهودي، وطلبوا رسميا السماح لهم بالبقاء في أماكنهم. ولم يرد المسؤولين على ذلك واكتفوا بالمطالبة بتقديم هذا الطلب كتابة ⁽¹⁶⁰⁾. ومن جانبه كان ويتز يخشى التضحية بمصالح استيطانية وزراعية مهمة مقابل الحصول على مكسب سياسي على المدى القصير. وفي هذا الصدد كتب إلى بن غوريون موضحا أنه من الأفضل ألا يتم الإبقاء على البدو في المنطقة. أما «إذا ما اضطررنا الاعتبار السياسية إلى الإبقاء عليهم في إسرائيل، فيلزم حينئذ تجميعهم في منطقة محددة ومعروفة» ⁽¹⁶¹⁾.

في نهاية المطاف كان الخط الذي اقترحه ويتز هو ما جرى تبنيه. ففي 25 نوفمبر التقى بن غوريون مع كبار مستشاريه للشؤون العربية والعسكرية، بمن في ذلك يادين وأفنر. وعلى حين فضل آلون وهنغي السماح للبدو الموالين بالبقاء - مع تجميعهم في منطقة شرق بئر السبع، بعيدا عن الحدود - تساءل شيموني قائلا: «إذا ما افترضنا أن تقليل عدد العرب [داخل إسرائيل] جيد بالنسبة إلينا، فلماذا نستثني البدو؟». من جانبه، ذكر ويتز أن ترك البدو في مكانهم سيؤدي إلى عدد ضخم من المشاكل («سيكون علينا الاعتناء بمأكلهم وجمالهم وأرزهم. وسيكون علينا تدبير أمر حمايتهم... وإذا أعددنا خطة لتنمية النقب، فإنهم سيمثلون عائقا أمامنا»). في نهاية المطاف قرر بن غوريون أن الاعتبار العسكرية - وليست السياسية أو الزراعية - هي التي يجب أن تحدد السياسة التي يلزم اتباعها. ومن ثم ترك التعامل مع هذا الموضوع بين أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية ⁽¹⁶²⁾.

بعد مرور خمسة أيام، في الثلاثين من نوفمبر، أصبح مقرب آلون/ ويتز هو السياسة الرسمية. قررت رئاسة الأركان - بالتنسيق مع ويتز وآلون - ترك «البدو الأصدقاء» في ثلاثة تجمعات قبلية، يقع اثنان منها بين بئر السبع والدوامة، والثالث شمال نيفاتيم - الكرنب. ويُلاحق شباب البدو بقوات الدفاع الإسرائيلية ⁽¹⁶³⁾.

قبل أن ينقل «البدو الأصقاء» إلى مناطق التجمعات الجديدة (التي عُرفت باسم المناطق المحدودة المحاطة بسياج eizor hasayig) شنت إسرائيل عملية حوريف. ففي الفترة من 22 ديسمبر إلى 7 يناير، تمكنت قوات الدفاع الإسرائيلية من طرد الجيش المصري من النقب الغربية وأطبقت على معظمه في قطاع غزة. وقد حال دون تدميره في أيام، تدخل ديبلوماسي بريطاني - أمريكي قوي، أدى إلى وقف إطلاق النار والموافقة المصرية على الدخول في محادثات حول اتفاقية هدنة مع إسرائيل والتي كانت أمرا محرما أو محظورا قبل ذلك.

أسفرت الانتصارات الجديدة عن ضم آلاف من البدو الإضافيين وتجديد تحرك البدو من سيناء إلى داخل النقب. وقامت قبائل إضافية، بما في ذلك قبيلة العزازمة، ساند أغلبها المصريين خلال الحرب، بطلب الحماية الإسرائيلية متعهدة بالولاء⁽¹⁶⁴⁾. وبعد ذلك بفترة أشهر، في أثناء تنفيذ عملية عوفدا أوائل شهر مارس 1949 - تقدم طابوران من قوات الدفاع الإسرائيلية باتجاه الجنوب انطلاقا من بئر السبع، واحتل وسط وجنوب النقب حتى خليج العقبة (خليج إيلات)، وتلقت القوات أمرا «بتردد البدو الذين لم يقبلوا بحماية القوات الإسرائيلية»⁽¹⁶⁵⁾. ومن غير المعروف ما إذا كان قد طرد أي منهم، وإن كان من المؤكد أن المزيد من البدو قد أصبح تحت السيطرة الإسرائيلية.

خلال العام 1949 نقل آلاف البدو المقيمين جنوب وغرب بئر السبع إلى مناطق تجمعات شرق وشمال شرق المدينة⁽¹⁶⁶⁾. بيد أنه في المناطق الأخرى من النقب كان من شأن قلة قوات الأمن المتوافرة؛ والاتساع النسبي للمنطقة؛ فضلا عن عادات التنقل المستمر للبدو، أن تخلق مشكلة رئيسية ومستمرة لإسرائيل. وفي شهر يناير أفاد رئيس الحكومة العسكرية بحدوث «تدفق ضخمة» من البدو باتجاه الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، قائلا: «لقد شعر البدو بأنه لا توجد حكومة أو مراقبة»⁽¹⁶⁷⁾. وقد مارس البعض عمليات التهريب والسرقة⁽¹⁶⁸⁾، كما حدثت هجمات متبادلة بين القبائل وعمليات تخريب من وقت إلى آخر⁽¹⁶⁹⁾. وقد أعقب مثل تلك الأحداث قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل دوري باكتساح أجزاء من شمال النقب وتدمير المنازل والخيام⁽¹⁷⁰⁾، وطرد قبائل وعشائر⁽¹⁷¹⁾. وقعت عملية طرد كبيرة إلى الضفة الغربية مطلع شهر نوفمبر شملت ما بين 1500 و2500 بدوي دُفع بهم عبر الحدود جنوبي الخليل. وقد كانت الشرارة التي أطلقت هذه العملية

تنظيف الحدود: طرد السكان

مقتل خمسة من أعضاء كيبوتس مشمار هنيغيف قبل ذلك بـ عدة أيام. وقد قامت القوات أولاً بفصل الرجال عن النساء، والتفتيش عن الأسلحة، ثم أخبرت القبيلة أن إسرائيل ترفض منحهم الحماية، ومن ثم عليهم مغادرة البلاد خلال أربع وعشرين ساعة⁽¹⁷²⁾. وقد وقعت عملية طرد مماثلة في 2 سبتمبر، عندما دفع ما يقرب من 4000 بدوي إلى سيناء المصرية، وفقاً للأمم المتحدة، أما إسرائيل فقد ذكرت أن الرقم الحقيقي هو «مئات» من «المتسللين»⁽¹⁷³⁾.

خلال العام 1949 ظل وضع البدو الذين منحوا الحماية - وكان عددهم في البداية 10 آلاف شخص - غير مستقر. فالعديد مُنحوا المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية، وآخرون لم يحصلوا على شيء. واستمر عددهم في التزايد. فوفقاً لقوات الدفاع الإسرائيلية، كان هناك في منتصف العام 1950 نحو 35 ألف بدوي في النقب منهم 20 ألفاً ظلوا تحت الحماية الإسرائيلية⁽¹⁷⁴⁾. وقد كان مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، جشوا بالمون، يرغب في تقييد عدد الذين مُنحوا المواطنة، وكتب في هذا الخصوص ما يلي: «في رأيي يجب التقليل قدر الإمكان عدد الأشخاص الذين يحملون هويات دائمة، وأن يُمنح أغلبية أولئك الذين سجلوا أخيراً فقط تصاريح إقامة مؤقتة»⁽¹⁷⁵⁾. بيد أن العسكريين في النقب، تحت تأثير من هنغبي، من دون شك، سعوا إلى توضيح الموقف ووضع حد للمشكلة. وفي هذا الصدد، كتب مركز قيادة منطقة النقب: كل البدو الذين منحوا الحماية يجب معاملتهم كـ «مواطنين إسرائيليين»⁽¹⁷⁶⁾. وهو ما تم بالفعل لأغلبهم.

شكل التجمع العربي في المجدل (عسقلان) المشكلة الرئيسية الأخيرة في الجنوب، وقد بلغ عدد سكانها قبل الحرب نحو 10 آلاف نسمة، هرب أغلبهم خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1948. غير أنه في أوائل العام 1949، وبسبب العائدين المتسللين واللاجئين من المنطقة، كانت المدينة تضم 2000 نسمة، وهو العدد الذي ارتفع نهاية العام إلى 2600 نسمة⁽¹⁷⁷⁾. وضع السكان العرب تحت الحكم العسكري في منطقة تجمع صغيرة تحيطها الأسلاك الشائكة وحراس من قوات الدفاع الإسرائيلية عرفت باسم «الغيتو»⁽¹⁷⁸⁾. وعلى حين أقرت السلطات في شهر ديسمبر توطين 3000 يهودي في المدينة، وانتقلت بالفعل مئات العائلات للعيش فيها خلال العام 1949، استبعدت فكرة الطرد الصريح للعرب لأسباب سياسية، وفي المقابل كان المستوطنون في حاجة إلى مساحة أكبر والمزيد من المنازل⁽¹⁷⁹⁾.

منذ شهر يناير حث آلون رئاسة الأركان على الموافقة على نقل السكان العرب المسجلين في المدينة إلى أسدود أو بينا، والباقي إلى قطاع غزة. كانت المدينة «قريبة للغاية من خطوط المواجهة [مع المصريين]... وكان يجري استخدامها كقاعدة لتسلل العدو ولأعمال معادية محدودة...»⁽¹⁸⁰⁾. وهو الطلب الذي رفضه بن غوريون «في الوقت الحالي»⁽¹⁸¹⁾. مع تولي ديان قيادة الجبهة الجنوبية، مطلع نوفمبر 1949، جدد الطلب في هذا الخصوص. ففي 14 نوفمبر قدم مقترحاً مفصلاً لنقل العرب إلى مواقع داخل إسرائيل، مكرراً الحجج التي سبق أن ساقها آلون، ومضيفاً أن مدينة ساحلية للنقب ستبنى في مجدل⁽¹⁸²⁾. وقد وافقت رئاسة الأركان على الطلب مضيفاً أن المدينة أضحت محطة انتقال للعرب المتسللين إلى يافا والرملة، كما أن «السكان العرب في مجدل يتطلعون إلى عودة الحكم العربي للمدينة»⁽¹⁸³⁾. حظي الطلب بموافقة بن غوريون في شهر ديسمبر⁽¹⁸⁴⁾. وفي 14 يناير 1950 حسم الموضوع مع النص على أن «ينفذ النقل من دون إكراه»⁽¹⁸⁵⁾.

لم يعرض الموضوع على مجلس الوزراء، وليس من الواضح متى وكيف غيرت قيادة الجبهة الجنوبية الجهة التي ينقل اللاجئون إليها من مواقع داخل إسرائيل إلى قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية. لكن الأمر الواضح هو أنه خلال الأشهر التالية استخدمت السلطات الإسرائيلية - وعلى رأسها الرائد جشوا فربن، الحاكم العسكري في مجدل - أسلوب العصا والجزرة، ولجأت إلى ممارسة ضغوط مهذبة وغير مهذبة، كما عرضت محفزات لتحقيق إجلاء السكان. وقد حاول كل من اتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهستدروت) والحزب الشيوعي - من دون أن يحالفهما النجاح - الحد من، أو إيقاف، عملية النقل. فالكثير، وربما أغلب، عرب مجدل الذين تركوا معزولين كانوا يرغبون في اللحاق بعائلاتهم التي سبق أن فرت خلال العام 1948 إلى قطاع غزة. وقد شجع الإسرائيليون على ذلك من خلال فرض قيود صارمة على حركة السكان، وإبداء استعدادهم لتحويل النقود الإسرائيلية إلى الجنيحات الفلسطينية (المستخدمة في قطاع غزة) بأسعار تفضيلية. على الرغم من أنه نقل خلال شهري فبراير ومارس 1950 أكثر من مائة عربي من مجدل إلى القطاع، فإن النقل بدأ بشكل رسمي في 14 يونيو، عندما قامت حافلات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بنقل 38 من السكان إلى حدود غزة. وخلال الأشهر التالية نُقل عرب مجدل تدريجياً إلى القطاع؛ وفي الوقت ذاته نُقل

يقرب من 400 لاجئ ينتمون أصلاً إلى قطرة داخل الأراضي الإسرائيلية، في الرملة. وقد غادرت آخر رحلات النقل إلى غزة واللد في 12 و13 أكتوبر. وفي نهاية المطاف تمكن كل من ديان وفربن من إخلاء مجدل من العرب (أو عسقلان كما سُميت فيما بعد). وتكونت آخر مجموعة نقلت من عائلات كانت تسعى إلى البقاء في إسرائيل، وهو ما تطلب استخدام بعض وسائل الضغط - الشبيهة بتلك التي سبق اللجوء إليها في كل من الفالوجة وعراق المنشية - من قبيل إطلاق النار في الليل؛ واعتقالات انتقائية للقادة المحليين، وطرق الجنود على الأبواب بمؤخرة البنادق صائحين «اخرجوا... اذهبوا إلى غزة»⁽¹⁸⁶⁾. وقد مثلت مجدل آخر عملية لإخلاء موقع كبير بعد العام 1948.

الوسط

عندما انتهت الجولات الرئيسية للقتال وسط فلسطين منتصف العام 1948 كان قد ترك القليل من القرويين العرب على الجانب الإسرائيلي من خطوط وقف إطلاق النار التي تفصل بين الدولة الجديدة والأراضي التي سيطرت عليها القوات الأردنية والعراقية في منطقة المثلث. وقد دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية أغلب القرى العربية التي كانت هناك قبل العام 1948 وأضحت فارغة من السكان حتى لا تمثل نقاط جذب للراغبين في العودة. أما على طول خطوط الجبهة فقد استمر الجيش في مضايقة المزارعين بشكل مستمر، فضلاً عن منعه المتسللين؛ فقد رغبت إسرائيل، لأسباب سياسية وعسكرية، في أن يكون العرب داخل البلاد ووراء خطوط القتال أقل ما يمكن، حيث كانت تخشى من المخرين والجواسيس. تمثلت أهداف أغلب المتسللين في الزراعة أو العودة إلى الديار أو السرقة؛ في حين كان القليل منهم ذوي أهداف إرهابية⁽¹⁸⁷⁾. ومع ذلك كانت هناك عمليات إرهابية من وقت إلى آخر، فقد كان تسلسل مجموعة من الإرهابيين نهاية العام 1948 سبباً في إطلاق أولى الضربات الانتقامية لقوات الدفاع الإسرائيلية بعد الحرب، في ليلة 2 - 3 يناير 1949، ضد قرية الطيرة، شمال شرق قلقيلية، الواقعة تحت سيطرة القوات العراقية، والمواقع العسكرية المجاورة لها⁽¹⁸⁸⁾.

نصت اتفاقية الهدنة الإسرائيلية-الأردنية في الثالث من أبريل على تغيرات محدودة على الحدود، مع نقل مناطق صغيرة (في وادي بيسان وجنوب غرب مرتفعات الخليل) من السيطرة الإسرائيلية إلى الأردنية، بينما ترك قطاعان أكثر اتساعاً على امتداد وادي

عارة وبين باقة الغربية وكفر قاسم لإسرائيل. خلال المفاوضات السرية بين عبد الله ومبعوثيه طلبت إسرائيل أن يتنازل العرب عن الأرض من أجل توسيع منطقة «وسط» السهل الساحلي الهشة والمهددة صراحة بشن عمليات عسكرية إذا لم توافق الأردن على ذلك. وقد خشي عبدالله من أن يؤدي تجدد القتال على مستوى شامل إلى خسارته الضفة الغربية كلها. وقد قارن القائم بالأعمال البريطاني في عمان، كريستوفر بيرن غوردن، تنازل عبدالله عن أراض تحت التهديد العسكري باستسلام الرئيس التشيكي هاخا أمام هتلر في مارس 1939⁽¹⁸⁹⁾. ولقد خشي كل من عبد الله والبريطانيين من أن هذا التنازل، الذي شمل تسليم 15 - 16 قرية إلى الحكم الإسرائيلي، سيؤدي إلى انطلاق موجة جديدة من اللاجئين يتراوح قوامها بين 12 ألفا و13 ألف شخص. وتحسبا لذلك نصت المادة الخامسة/ الفقرة 6 من اتفاقية الهدنة الإسرائيلية - الأردنية صراحة على حماية القرويين ضد الطرد أو مصادرة الممتلكات⁽¹⁹⁰⁾.

على الرغم من ذلك ساورت كلا من الأمريكيين والبريطانيين والأردنيين شكوك في أن تخطط إسرائيل، بعيد انسحاب العرب من المناطق المتنازل عنها المقرر في مايو، لرحيل القرويين (وفقا للنموذج الذي سبق اتباعه في الفالوجة وعراق المنشية). وعلى سبيل المثال، رأى القنصل العام البريطاني في القدس، سير هيو داو، أنه سيكون من المفيد «أن تستعد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لاستقبال 20 ألف لاجئ إضافيين... حيث إنه من شبه المؤكد أن يطردها خارج المنطقة لسبب أو آخر»⁽¹⁹¹⁾. من جانبه أصدر دين أتشيسون، وزير الخارجية الأمريكي، تعليماته إلى ماكدونالد بأن يقترح على الحكومة الإسرائيلية إصدار تلميحات علنية للقرويين بأنهم سيعاملون بشكل جيد⁽¹⁹²⁾. وفي الوقت ذاته، اتخذت القوات الأردنية المنسحبة خطوات لتهدئة مخاوف القرويين. حيث ناشد أحمد بيك خليل، الحاكم العسكري الأردني لمنطقة المثلث (ولحيفا سابقا)، ممثلي إسرائيل بأن تذيب تل أبيب تلميحات «من خلال الأجهزة اللاسلكية تتضمن أن المدنيين لن يصابوا بأذى إذا ما بقوا في إسرائيل... وترجى ألا تقع أي حادثة يكون من شأنها إثني العرب عن البقاء في إسرائيل». وقد نقل عن جهاز استخبارات قوات الدفاع منتصف أبريل أن «العرب يعيشون في خوف كبير من «وحشيتنا» ولن يحتاج الأمر إلى الكثير لإقناعهم بمغادرة الأرض»⁽¹⁹³⁾.

طمأنت إسرائيل الولايات المتحدة إلى أن شيئا لن يحدث للقرويين. لم ترغب تل أبيب في أن تعرض عملية التنازل للخطر أو أن تسيء للعلاقات مع واشنطن. ومن ثم أوضح إيتان لماكدونالد أن إسرائيل «توافق بشدة» لبقاء القرويين فيها، وأنها لا ترغب في مفاقمة وضع اللاجئين، كما أنه إذا ما بقي هؤلاء القرويون فإن ذلك سيقدم «دليلا للعالم على أن النزوح الجماعي من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها سابقا كان نتيجة لخطأ العرب الذين انتابتهم حالة هستيرية... أكثر منه خطأ القوات المحتلة»، وأضاف إيتان أن القوات التي ستوكل إليها المنطقة المتنازل عنها قد زودت بالتعليمات حول كيفية التعامل⁽¹⁹⁴⁾. بعد مرور أسبوعين على ذلك نقل ماكدونالد إلى شاريت مباشرة مخاوف أتشيسون وترومان في هذا الصدد مطالباً بأن تطمئن إسرائيل الأهالي، ومحذرا من أن إيذاءهم ربما يضر بمفاوضات السلام السرية الجارية بين إسرائيل والأردن. وهو ما رد عليه شاريت بقوله إن الأمور ستكون على ما يرام⁽¹⁹⁵⁾. بيد أن تفكير شاريت كان يتجه وجهة أخرى تماما:

لقد ورثنا عددا من القرى المهمة في شارون وشومرون، وأتصور
أن النية ستتجه إلى التخلص منهم [المقصود السكان]، حيث إن
هذه المواقع على الحدود. المصالح الأمنية تقضي بالتخلص منهم،
[ولكن] المسألة [في ضوء التحذيرات الدبلوماسية الأمريكية]
معقدة للغاية⁽¹⁹⁶⁾.

جرت عملية التنازل بشكل سلس نسبيا. لم تقع عمليات طرد أو نقل أو ضغوط قاسية تقريبا. وفي حقيقة الأمر أصدر الجنرال كارميل قائد الجبهة الشمالية - المسؤول عن وادي عارة - بإصدار تعليماته للقوات مسبقا، والتي نصت على ما يلي: «أن الرغبة الصريحة لدولة إسرائيل هي ألا يصاب السكان العرب بأذى... الجميع... عليه أن يلتزم بالحرص وحسن التصرف... في المناطق التي تنتقل إلى سيطرتنا... سوف يعاقب المخالفون بقسوة»⁽¹⁹⁷⁾. كما صدرت أوامر مماثلة من قائد اللواء 16 الذي استولى على منطقة كفر قاسم⁽¹⁹⁸⁾.

بدأت القوات في دخول المنطقة في السادس من شهر مايو؛ واستقبلهم السكان بشكل عام «بفرح وترحاب»⁽¹⁹⁹⁾. وفي قلنسوة «ترددت إشاعات» عن أن الحاكم

العسكري الجديد هدد السكان «بالطرد» في حال رفضهم تسليم عدد معين من البنادق والمدافع. وهو ما دفع القرويين المذعورين إلى التوجه إلى طولكرم لشراء بعض الأسلحة، بيد أن دورية عسكرية تابعة للجيش صادفتهم في طريقهم للعودة، تابعة «للفيلق» وقُتل عدد منهم خلال المناوشات. وقد طردت القوات الإسرائيلية، على ما يبدو، عددا من العائلات من المنازل المنعزلة في الجنوب الشرقي من قلقيلية (باردز هوتزار^(*) والنبي يامين) ومن شمال الطيبة (فرديسية)⁽²⁰⁰⁾.

بيد أن ذلك لم يكن سوى استثناءات، حيث طغت الاعتبارات السياسية - النابعة من التحذيرات الأمريكية المتكررة على خلفية إخفاق مؤتمر لوزان - على رغبة المؤسسة العسكرية في خلق مناطق حدودية خالية من العرب. وبشكل واضح كان هناك شعور بأنه لا توجد طريقة «نظيفة» يمكن من خلالها «إقناع» العرب بالرحيل. فسكان القرى الرئيسية (باقة الغربية، قلنسوة، كفر قاسم، الطيرة، ووادي عارة) لم يتزحزحوا من أماكنهم وسمح لهم بالبقاء. وكما أوضح شاريت في 28 يوليو:

هذه المرة... تعلم العرب الدرس؛ فهم لا يفرون. وليس من الممكن تنفيذ ما خطط له بعض شبابنا في الفالوجة في كل مكان؛ حيث طردوا العرب بعدما كنا قد وقعنا التزاما دوليا... ففي هذا الخصوص كانت هناك تحذيرات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة... وكان هناك على الأقل 25 - 30 ألفا... لم نستطع اقتلاعهم من جذورهم⁽²⁰¹⁾.

غير أنه كان هناك استثناء بالنسبة إلى اللاجئين المقيمين داخل القرى وفي المناطق المحيطة بها. فعلى سبيل المثال، في ليلة السابع والعشرين من يونيو دُفع ما بين 1200 و1500 من هؤلاء اللاجئين⁽²⁰²⁾ المقيمين داخل وحول باقة الغربية عبر الحدود إلى داخل منطقة المثلث «بقوة وخشونة» (وفقا لكلمات شاريت)⁽²⁰³⁾.

كانت تلك الواقعة محل تحقيق خلال الأشهر التالية من قبل اللجنة المشتركة للهدنة الإسرائيلية - الأردنية والتي رأستها الأمم المتحدة، وقد تحججت إسرائيل بأن اتفاقية الهدنة تحمي السكان المحليين فقط، وليس اللاجئين المقيمين بشكل مؤقت في الأراضي المتنازل عنها، وأنه في كل الأحوال كان مختار باقة الغربية، وليس الإسرائيليون،

هو من أمر بخروجهم. وفي سبتمبر كان قرار اللجنة [المقصود رئيسها التابع للأمم المتحدة] لمصلحة التفسير الإسرائيلي (باستثناء ما تعلق بـ 36 من المطرودين، الذين كانوا من السكان المقيمين بشكل دائم وطُردوا بطريق الخطأ).

ولم يكن غريبا أن يؤكد مختار القرية الحجج الإسرائيلية، أخذا في الاعتبار علاقته بالسلطات الإسرائيلية. وقد تضمنت شهادته ما يلي:

قرر مجلس القرية، لأسباب اقتصادية، أن القرية لا يمكنها تحمل إعاشة اللاجئين الكثيرين... ومن ثم طلب منهم الرحيل. ولم يتم تلقي أي أمر في هذا الخصوص من الحاكم العسكري الإسرائيلي أو أي مسؤول إسرائيلي آخر وفي بعض الحالات، عندما رفض اللاجئين الرحيل كان المختار يخبرهم بأن ذلك كان أمرا من الحاكم [الإسرائيلي]... (على الرغم من أن هذا الأمر لم يصدر عنه) ⁽²⁰⁴⁾.

في وقت لاحق أوضح محلل إسرائيلي أن اللاجئين قد رحلوا تحت «ضغط من السكان المحليين»، لأنهم كانوا عبئا عليهم فيما يتعلق بالإقامة والعمل، «لقد أقدموا على السرقة من السكان المحليين، وكذلك من الجيران اليهود [في المستوطنات المجاورة]، كما كانوا متورطين في أعمال تهريب». ووفقا لأعيان باقة الغربية فإن بقاء اللاجئين أضر بجهود إقامة علاقات جيدة بين قريتهم والسلطات الإسرائيلية ⁽²⁰⁵⁾.

في الوقت الذي كان قرار اللجنة لا يزال معلقا، أوضحت إسرائيل أنه إذا ما تم إجبارها على استقبال اللاجئين العائدين، فإنهم «سيندمون على ذلك» (وفقا للجملة التي استخدمها ديان): وقد وصف الجنرال رايلي، رئيس مراقبي الأمم المتحدة، ذلك بأنه «نموذج» لاستخدام إسرائيل التهديدات خلال المفاوضات ⁽²⁰⁶⁾. وفي الوقت ذاته نفذت الاستخبارات الإسرائيلية سرا حملة لإقناع المطرودين - الموجودين في منطقة المثلث - بعدم الموافقة على العودة. وفي هذا الخصوص كتب ديان لشاريت: «نحن مشغولون بنشر إشاعات بين اللاجئين العرب مضمونها:

أن من سيقدم على العودة لن يحظى بمساعدة من الصليب الأحمر... وستكون عودته ضد رغبات الحكومة الإسرائيلية [ومن ثم] لن تكون هناك فرصة أن يعود يوما ما إلى أرضه [الأصلية]، وبالتالي نحن نأمل... أن يرفض أغلبهم العودة.

بعبارة أخرى، نشرت استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية إشاعة مفادها أنه يوماً ما ستكون هناك عودة ضخمة للاجئين إلى وطنهم، بيد أن أولئك المطرودين من باقة الذين سيعودون بشكل سابق للأوان، وعلى عكس رغبة إسرائيل، سوف «يعانون من جراء ذلك». وبناء على ذلك أخبر المطرودون بالفعل مندوبي الأمم المتحدة أنهم غير راغبين في العودة. وفي هذا الخصوص لاحظ فريدلندر، نائب ديان في اللجنة المشتركة للهدنة، أن «تلك الإشاعات... قبلها العرب بسهولة...»⁽²⁰⁷⁾.

كان التصويت لمصلحة إسرائيل في اجتماع اللجنة المشتركة للهدنة في يومي 15 - 16 سبتمبر متأثراً - على الأقل بشكل جزئي - بتهديد إسرائيل بإساءة معاملة اللاجئين إذا ما أعيدوا إلى إسرائيل⁽²⁰⁸⁾. غير أن الأمر لم ينته هنا، فقد قامت الحكومة الأردنية التي وقع عليها عبء استضافة اللاجئين، بالدفاع عن قضيتهم. وكلفت لجنة خاصة إسرائيلية - أردنية بمواصلة النقاش حول هذا الموضوع، وفي نهاية المطاف وافقت إسرائيل على أن تستقبل عدة عشرات من اللاجئين المعنيين. وتذرعت بأن سكان باقة كانوا مستائين من عودتهم مرة أخرى⁽²⁰⁹⁾.

لم تكن حالة لاجئي باقة فريدة (على الرغم من أنها استفادت من تكريس قدر كبير من الوثائق لها وحدها)، فخلال عملية الاستيلاء على المنطقة الوسطى المتنازل عنها، طردت السلطات إلى الضفة الغربية آلاف من اللاجئين الإضافيين الذين كانوا يعيشون بشكل مؤقت داخل أو على مقربة من القرى الرئيسية. وكما كانت الحالة في باقة، فإن عمليات الطرد تمت من خلال السيطرة من بعد أو عبر وسيط؛ حيث عمدت الحكومة العسكرية:

إلى إبلاغ السكان المحليين أن عليهم عدم تشغيل اللاجئين، وأن يضعوا الصعوبات أمامهم فيما يتصل بالسكن، وأن يرفضوا قبول أطفالهم في المدارس... وسوف تقدر الحكومة بشكل إيجابي تمكنهم [المقصود السكان] من إقناعهم بمغادرة المنطقة. وقد تلقى السكان الرسالة وتصرفوا بموجبها، وخلال أسبوعين غادر المنطقة ما يقرب من 8500 لاجئ⁽²¹⁰⁾.

بعد كل ذلك تبقى أمر آخر تعلق بعشرات من المواقع الحدودية الصغيرة المأهولة في وادي عارة والمثلث الصغير (كما سُميت المنطقة المتنازل عنها من باقة

الغربية إلى كفر قاسم). وقد تراوح عدد السكان في كل موقع ما بين 13 و 250 شخصا. وفي الفترة الممتدة بين شهري مايو ونوفمبر 1949 تمكنت السلطات بشكل تدريجي ومنهجي من نقل أغلب السكان في المواقع في المنطقة الجنوبية (كفر قاسم - باقة الغربية) إلى القرى الكبرى المجاورة (داخل إسرائيل). ووفقا لما أورده الرائد غويل ليفتزي، تم تنفيذ العملية بشكل رئيسي «لأسباب أمنية»⁽²¹¹⁾.

أقرت عمليات رئاسة أركان قوات الدفاع عملية إخراج السكان من تلك المواقع الحدودية، ولكنها أمرت «ببذل الجهد لتنفيذ الطرد من دون استخدام القوة». أما إذا كان من الضروري اللجوء إلى القوة فإن الحكومة العسكرية ترخص بذلك⁽²¹²⁾. وبحلول شهر ديسمبر لم يبق هناك إلا ما يزيد على عشرين من تلك المواقع الحدودية (بإجمالي عدد سكان يبلغ 1500 نسمة) - اثنان بالقرب من جلجولية (كفر برا؛ خربة خريش)؛ ثمانية بالقرب من باقة الغربية وقاقون (وتشمل: خربة الجلمة؛ خربة عشاير؛ خربة إبثان؛ خربة الشيخ ميسر؛ خربة بير السير؛ خربة يمة)، واثنان بالقرب من عارة، وأحد عشر حول أم الفحم (وتشمل: خربة سام؛ عين إبراهيم؛ عراق الشباب؛ خربة البيار؛ قصر شراي). اقترح ضباط الحكومة العسكرية الإقليمية أن يُنقل سكان تلك المناطق، بالإضافة إلى نصف سكان قرية برطعة (450 نسمة) إلى القرى الكبرى المجاورة (أم الفحم؛ باقة الغربية) على مرحلتين، تشمل الأولى المواقع الأقرب إلى الحدود، وتتضمن الثانية تلك الموجودة في الداخل. وقد كان الضباط قلقين بسبب تسهيل تلك المواقع لعمليات «التسلل والتجسس»⁽²¹³⁾. وخلال الأشهر التالية تم تفريغ معظم تلك المواقع من سكانها. كانت خربة الجلمة واحدا من أكبر تلك المواقع وقد تم تفريغها من سكانها (قرابة 225) في 1 مارس 1950، غير أنهم لجأوا إلى المحكمة العليا، التي أصدرت حكما في يونيو 1952 لمصلحتهم بما يسمح لهم بالعودة. ولكن قبل أن يتمكنوا من ذلك بادر أعضاء كيبوتس ليهافوت هفيفا (مابام) - الذين استوطنوا أراضي الموقع - بتفجير المنازل العربية المتبقية في 11 أغسطس 1953، وذكروا أنهم تلقوا أوامر من الجيش بتنفيذ تلك التفجيرات، وأن قوات الدفاع زودتهم بالأموال لهذا الغرض، الأمر الذي أنكره الجيش. وعلى أي حال فإن عملية التدمير حققت الهدف من عدم عودة السكان إلى الموقع إلى الأبد⁽²¹⁴⁾.

بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية في عمليات تطهير الحدود من المجتمعات العربية عقب انتهاء القتال ولكنها، كما كانت عليه الحال في عمليات الطرد في الأشهر السابقة، خضعت لقيود فرضتها القيادة المدنية، ولم تنفذ على الإطلاق بشكل متكامل أو شامل.

وحتى عملية تطهير الحدود الأولى والتي نُفذت في الشمال خلال شهر نوفمبر 1948، وتحدد هدفها بإيجاد قطاع خال من العرب بعمق خمسة كيلومترات على الأقل، جرى تنفيذها من دون أي تناسق أو منطق سياسي؛ حيث طردت التجمعات المارونية - مثل كفر برعم ومنصورة - في حين سُمح للمسلمين في ترشيحا وفسوطة بالبقاء. وقد أدى تدخل بعض القادة الإسرائيليين «ذوي القلوب الرحيمة»، من قبيل شريت وبن زفي، إلى وقف بعض عمليات الطرد، وفضلاً عن ذلك فإن اعتبارات تتصل بالعلاقات المستقبلية بين اليهود والدروز؛ اليهود والشركس؛ واليهود والمسيحيين، والخوف على صورة إسرائيل في الخارج، كلها اعتبارات مارست دوراً حاسماً في تعبئة الأجهزة البيروقراطية المدنية ضد عمليات طرد واسعة النطاق والتي لا تستند إلى أي معيار للتمييز، وفي بعض الحالات، أدت تلك الاعتبارات إلى تغيير القرار من الطرد إلى لبنان إلى التوطين داخل إسرائيل.

فيما يتصل باستقلالية الجيش فيما يتصل بطرد التجمعات العربية، مثل شهر نوفمبر 1948 حداً فاصلاً. فقد نُفذت عملية الحدود اللبنانية بأمر من قيادة المنطقة الشمالية، وعلى الأرجح بعد الحصول على موافقة من بن غوريون، ولم تناقش قبل التنفيذ من أي كيان سياسي. وبعد ذلك، لم تتصرف قوات الدفاع الإسرائيلية على الإطلاق، في أغلب الأحوال، بمفردها وباستقلالية، فكان عليها أن تسعى إلى الحصول على موافقة وقرارات من السلطات المدنية العليا، سواء كان ذلك مجلس الوزراء مجتمعاً بكامل أعضائه، أو لجنة أو أكثر من اللجان الوزارية، أو تلك التي تضم ممثلين للإدارات المختلفة، وعلى الرغم من أن آراء قوات الدفاع واحتياجاتها - والتي ترجمت إلى حد كبير المتطلبات الأمنية الإسرائيلية - ظلت ذات ثقل كبير في مجالس صناعة القرار، فإنها لم تكن دائماً حاسمة، كما أن الجيش توقف عن التصرف بشكل منفرد.

لقد أراد الجيش إقامة قطاعات خالية من العرب على طول خطوط الحدود، ولكنه فشل في تحقيق ذلك على الحدود اللبنانية (حيث بقيت كل من: الريحانية؛ الجش؛

حرفيش؛ فسوطة؛ ترشيحا؛ معليا)، كما أنه فشل كذلك - بشكل أكثر وضوحا - على طول خط الهدنة مع الأردن غرب المثلث. وفيما يتصل بالقرى التي تنازل الأردن عنها في ربيع وصيف عام 1949، طغت الاعتبارات السياسية الدولية على الحجج الأمنية. فأخذا في الاعتبار حالة العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة، وإسرائيل والولايات المتحدة علي خلفية محادثات لوزان، قدر قادة إسرائيل أنهم لا يمكنهم أن يسمحوا باحتكاكات جديدة يمكن أن تنجم عن موجه إضافية من اللاجئين. فالتحذيرات الأمريكية في هذا الصدد كانت صريحة. فضلا عن ذلك، فإن حقيقة أن محادثات السلام كانت قائمة بوتيرة متقطعة مع الملك عبد الله، والأمل المستمر لدى إسرائيل في أن تحقق اختراقا مهما، مثلت بلا شك عاملا مؤثرا في صنع القرار.

في هذا الاتجاه، كان مجرد نجاح عملية التخويف في الفالوجة وعراق المنشية في مطلع شهر مارس 1949 - والتي أسفرت عن الإسراع بفرار ما يقرب من 3000 قروي - له تأثير عكسي؛ حيث إنه وضع كلا من العرب والولايات المتحدة والأمم المتحدة في حالة استنفار لمواجهة أداء مماثل على طول الحدود مع المثلث، حيث كان هناك عرب أكثر بكثير.

أما في الحالات التي لم تتدخل فيها السياسة، فكانت رغبة الجيش في إقامة قطاع خال من العرب حاسمة. فالقرى العربية على طول الحدود كانت تعني مشاكل تتصل بالتسلل والتجسس والتخريب. وعندما كانت القرى شبه مهجورة - كما كانت عليه الحال بصفة عامة - فإن ذلك كان يعني عودة مستمرة واستقرارا في المنازل الخالية، مما يؤدي ليس فقط إلى تدعيم الوجود العربي في المنطقة، بل وأيضا زيادة أعدادهم في البلاد. وقد أضيفت إلى ذلك مصالح الهيئات الزراعية والاستيطانية في الحصول على المزيد من الأراضي والمواقع لإقامة المستوطنات، ومصالح الوزارات المتعددة (الصحة، المالية، شؤون الأقليات) من أن تتخلص من عبء قرى مثيرة للمشاكل اقتصاديا وكثيية وشبه مهجورة. وقد تلاقت كل هذه المصالح بشكل عام. شهدت الفترة من نوفمبر 1948 حتى مارس 1949 تحولا تدريجيا من التركيز على الطرد خارج البلاد إلى الطرد من موقع إلى آخر داخل إسرائيل. ما كان يمكن عمله من دون عقوبة خلال القتال أضحي من الصعوبة بمكان التخطيط له في أشهر الهدنة التي تلت ذلك. وقد استمرت الرغبة في رؤية العرب يغادرون البلاد، وهو

ما تحقق من وقت إلى آخر (كما كانت عليه الحال في الفالوجة ومجدل)، حتى وإن كان ذلك من خلال الإقناع أو الترهيب الانتقائي أو الضغط النفسي أو الإغراء المالي. اتبع طرد اللاجئين من باقة الغربية نموذجاً تقليدياً، من خلال إيصال الأمر عن طريق مختار القرية. غير أنه بشكل عام، كانت الاعتبارات السياسية تحول دون عمليات الطرد العنيفة. وفي هذا السياق كان يُنظر إلى طرد أو نقل التجمعات السكانية من موقع إلى آخر داخل إسرائيل على أنه أكثر تقبلاً وسهولة في تحقيقه. جنباً إلى جنب مع عمليات تطهير الحدود، نفذت إسرائيل عمليات اكتساح متكررة للقري في الداخل بهدف اقتلاع العائدين غير الشرعيين، وحتى «تغلق أبواب» القرى على عدد محدود من السكان، (كما كانت عليه الحال في أم الفرج وبرعم فيما بعد نوفمبر 1948)، ومثل الهدف في التقليل من السكان العرب والحد من مختلف أنواع الاضطرابات التي ينفذها المتسللون. وبمعنى دقيق، بدا أن الاعتبارات السياسية والديموغرافية والزراعية والاقتصادية أدت دوراً أكثر حسماً من الاحتياجات العسكرية. وفي ضوء الظروف التي سادت، كان بقاء العرب في قرية نصفها فارغ يعني أن تلك القرية ستصبح على الأرجح ممتلئة بالعائدين، وفي المقابل فإن تفريغ القرية من سكانها بشكل كامل وتسويتها بالأرض، أو ملء المنازل بالمستوطنين اليهود كان يعني أن الأماكن المتاحة أمام المتسللين للعودة إليها ستكون أقل، وبأسلوب مكمل، فإن ملء القرى العربية نصف المأهولة (كما حدث في طرعان؛ المزرعة؛ شعب) بالسكان المطرودين من قرى أخرى كان يعني أن تلك القرى المضيفة ستصبح «ممتلئة تماماً» وغير قادرة على استضافة متسللين كثيرين. باستثناء بدو النقب، يمكن القول إن عدد العرب الذين طُردوا أو أُقنعوا بمغادرة البلاد خلال عمليات تطهير الحدود والحملات الموجهة ضد التسلسل خلال الفترة من 1948 حتى 1950 بلغ نحو 20 ألف شخص. وإذا ما أضفنا إلى ذلك بدو شمال النقب الذين طردوا فإن الإجمالي ربما يصل إلى ما بين 30 ألف شخص و40 ألفاً.

تسوية مشكلة اللاجئين (ديسمبر 1948 - سبتمبر 1949)

لجنة التوفيق الفلسطينية ومعضلة لوزان (1):
طريق مسدود

سارت الجهود الدولية نهاية عام 1948 وخلال النصف الأول من عام 1949 لتسوية مشكلة اللاجئين على مسارين متقاطعين: الأول سلكته وكالات الأمم المتحدة، وبشكل رئيسي لجنة التوفيق الفلسطينية؛ والثاني سارت فيه القوى العظمى وبشكل أساسي الولايات المتحدة الأمريكية. واسترشد كلا المسارين إلى حد كبير بوصية برنادوت - التقرير المرحلي منتصف سبتمبر 1948- ومقولته الرئيسية أن حق اللاجئ في العودة إلى داره وأرضه هو حق مطلق يلزم الاعتراف به من قبل جميع الأطراف. وقد ضمنت هذه المقولة - بعد شهرين من وفاة الوسيط- في قرار الجمعية العامة للأمم

«أدى التدفق الضخم للمهاجرين اليهود على إسرائيل إلى الاستبعاد المتزايد لأي إمكان لعودة اللاجئين. فلن تكون العودة الحقيقية والضخمة للاجئين أمراً ممكناً إلا بتدمير الدولة اليهودية وموت أو طرد سكانها»

المؤلف

المتحدة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948. نص القرار على أنه «يلزم السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم بالقيام بذلك، في أقرب موعد ممكن» (وقد قدم القرار كذلك لأولئك الذين قرروا عدم العودة بديل التعويض). وقد كُلفت لجنة التوفيق الفلسطينية التي أنشئت بموجب القرار، بتسهيل «إعادة» الراغبين في العودة إلى وطنهم.

ارتبطت الطبيعة المطلقة لنص العودة - بشكل فوري وشبه عالمي- في عقول المراقبين الغربيين، بإدراك حقيقة أن إسرائيل لن تسمح بعودة ضخمة، وأن الكثير من اللاجئين ربما لا يرغب في العودة إلى العيش تحت حكم يهودي. وكان من المفهوم لدى القوى العظمى، وأيضاً من قبل برنادوت نفسه منذ أواخر صيف عام 1948، أن الجانب الأكبر من اللاجئين لن يعود إلى وطنه. ومن ثم تمثل الحل للمشكلة أساساً في «التوطين» المنظم لهم في مناطق وبلاد خارج إسرائيل، وهو الأمر الذي جرى التعرض له بشكل غامض في القرار 194.

زاد القرار، الذي اتخذ من حيث المبدأ في تل أبيب في صيف 1948 بعدم السماح بالعودة، صلابة خلال الأشهر التالية ليصبح تصميمًا قويا. فإلى جانب دفعها بالضرورة الإستراتيجية وراء مطالباتها (المعقولة إلى حد كبير) بأن عودة اللاجئين ستخلق «طابورا خامسا» داخل البلاد، أشارت إسرائيل من دون خجل إلى تغير الحقائق الملموسة على الأرض. وفي تقديمهما لحل التوطين في الدول العربية، كتب مسؤولان على مستوى عال (مايكل كومي وزلمان ليفشيتز) في شهر مارس 1949: «خلال الحرب والنزوح الجماعي للعرب، انهارت الأسس الاقتصادية لحياتهم؛ حيث اختفت الممتلكات المنقولة، وذبحت الحيوانات أو بيعت، كما دمرت آلاف الآبار في المدن والقرى سواء خلال المعارك أو من أجل حرمان قوات العدو من إمكانية استخدامها... وأغلب المنازل التي بقيت في حالة قابلة للسكن جرى استخدامها كمنازل مؤقتة للمهاجرين [اليهود]»⁽¹⁾.

بعد ذلك بوقت قصير نحا إيتان، مدير عام الخارجية الإسرائيلية، المنحى نفسه في كتابه الموجه إلى كلود دو بواسنغيه، الرئيس الفرنسي للجنة التوفيق الفلسطينية:

كانت الحرب التي دارت في فلسطين مريعة ومدمرة، وسوف يكون من قبيل الإساءة إلى اللاجئين تركهم على اعتقادهم أنهم.

في حالة عودتهم سيجدون منازلهم ومتاجرهم وحقولهم سليمة.
في بعض الحالات، سيكون من الصعب عليهم حتى التعرف على
المواقع التي كانت عليها قراهم.

وأضاف إيتان أن كميات ضخمة من المهاجرين تدفقت على البلاد وأن:
عملية استيعابهم ربما كانت مستحيلة تماما إذا لم تكن المنازل
التي هجرها العرب قد تركت فارغة. وفي ضوء ما كانت عليه
الأوضاع، استفادت الحكومة من أماكن الإيواء الخالية هذه...
وبشكل عام يمكن القول إن أي منزل عربي ظل قائما في مكانه بعد
الحرب ... يؤوي الآن عائلة يهودية، ولا يمكن أن تكون هناك عودة
للموضع القائم فيما قبل الحرب⁽²⁾.

من جانبها، رفضت الدول العربية استيعاب اللاجئين. وخلال النصف الثاني من
العام 1948 أجمع العرب على الدفع بمشكلة اللاجئين إلى قمة أجنداتهم، مطالبين
بإعادتهم إلى وطنهم ورابطين أي تقدم تجاه تسوية الصراع بموافقة إسرائيل على
العودة. وكانت نتيجة ذلك أن تحطمت الجهود المبذولة من قبل كل من الأمم
المتحدة والولايات المتحدة على صخور الإصرار العربي على عودة اللاجئين، والمقاومة
الإسرائيلية لها. استندت السياسة العربية في هذا الخصوص إلى عدم قدرة اقتصادية
حقيقية على استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين، فضلا على الخوف من أن يشكل
هؤلاء عامل تخريب محتمل للنظم القائمة. من جانبهم فإن الحكومات الغربية،
انطلاقا من معلومات تحذيرية من دبلوماسيها العاملين في الخارج، ونتيجة
لمخاوفها من الحرب الباردة الشاملة توافقت على أن الجموع الضخمة من اللاجئين
الناقمين يمكن أن توفر أدوات محتملة قد تستخدمها الشيوعية، مما قد يشكل
تهديدا للحكومات الموالية للغرب والمستقبلية للاجئين.

بدت الدول العربية كأنها في وضع لا تخسر فيه شيئا، فالرفض الإسرائيلي للسماح
بعودة اللاجئين وتركهم في وضع تعيس قد يؤلب الرأي العام العالمي، وربما مواقف
الحكومات الغربية، ضد الدولة اليهودية انطلاقا من اعتبارات إنسانية. وفي المقابل
فإن موافقة إسرائيل على عودتهم جميعا أو الكثير منهم سيسفر عن حالة اضطراب

سياسية وديموغرافية للدولة اليهودية، بما يتضمنه ذلك من بعد عسكري واضح. ومن ثم أجمع كل القادة الإسرائيليين على أن «اللاجئين قد أصبحوا سلاحا سياسيا ضد اليهود»⁽³⁾.

غير أنه بشكل عكسي، شكل اللاجئون أيضا بالنسبة إلى تل أبيب أداة سياسية يمكن من خلالها أن تحظى إسرائيل بالسلام وبالاقرار من العالم العربي الراض لها والكاره لذلك. فمع مرور الشهور وتزايد غموض احتمالات السلام، لوحث إسرائيل بشكل متدد بملف اللاجئين كـ «جزرة» خلال المفاوضات متعددة الأطراف. (وفي واقع الأمر، لم يكن لدى إسرائيل الكثير لتعرضه في مقابل السلام، باستثناء الأراضي التي جرى الحصول عليها بمشقة). ومن ثم فإن تل أبيب كان من الممكن أن تقبل بعودة عدد قليل من اللاجئين إذا ما وافق العرب على إجراء مفاوضات مباشرة تقود إلى السلام.

على هذه الخلفية من السياسة والحسابات يلزم النظر إلى جهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة في النصف الأول من العام 1949 لحل صراع الشرق الأوسط بشكل عام، ومشكلة اللاجئين بشكل خاص.

أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 1948 «حق العودة»؛ وسبق أن أصر برنادوت عليه؛ أما العرب فإنهم لن يوافقوا على ما هو دون ذلك، في وقت أيدت فيه القوى الغربية القرار. ولكن، هل يمكن إقناع إسرائيل بالموافقة؟ بالإجمال ذهب الدبلوماسيون الغربيون في المنطقة إلى أن ذلك غير ممكن. فقد رأى ويليام بيرديت، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في القدس، أن إعلان تل أبيب عن قانون ملكية الغائبين في ديسمبر 1948 يمثل فعليا رداً على القرار.

وبالإضافة إلى توطين مهاجرين جدد ... فقد اعتبر هذا الأمر الجديد كأنه بمنزلة مؤشر إضافي على أن الحكومة الانتقالية في إسرائيل تنوي عدم السماح بعودة عدد ضخم من اللاجئين العرب.

وقد حذر بيرديت من أن ذلك سوف يحل مشكلة الأقلية العربية في إسرائيل، إلا أنه سيؤدي كذلك إلى «إدامة مشكلة اللاجئين»⁽⁴⁾. من جانبه فإن سير رفائيل سيلنتو، مدير برنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، وهو ما تطور فيما بعد إلى الأونروا،

تسوية مشكلة اللاجئين

ذكر للمسؤولين البريطانيين الشيء نفسه. لم تكن إسرائيل راغبة في استعادة أغلب أو عدد كبير من اللاجئين، والتوطين في الدول العربية هو الخيار الواقعي الوحيد⁽⁵⁾. وقد اتفق السفير الأمريكي في جدة (المملكة العربية السعودية) مع هذا الرأي، وإن كان قد توصل إلى استنتاجه بطريقة مختلفة:

ليس هناك مجال لعودة أعداد كبيرة من العرب إلى الأراضي الإسرائيلية. فمن المحتمل أنهم سيعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ... وبالتأكيد فإن إيجاد أقلية مشاكسة جديدة في دولة شرق أوسطية هو شيء يجب عدم السعي وراءه.

وقد ذهب جي رايفز تشايلدرز، وإن كان بشكل مستقل، في الاتجاه نفسه الذي تبناه قادة إسرائيل، والذي يقضي بأن توطين اللاجئين «وبشكل رئيسي في العراق وربما سورية» سيكون أفضل حل⁽⁶⁾.

بيد أن العرب رفضوا استيعاب المطرودين. وقد دفع هذا المأزق الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية باتجاه حل يقوم على موافقة العرب - بمساعدة غربية- على استيعاب أغلب اللاجئين، في حين تقوم إسرائيل باستقبال مئات الآلاف الباقين. غير أنه منذ البداية رأى كل من السفير ماكdonالد وبيريت أن احتمال موافقة إسرائيل على مثل هذه العودة الضخمة - وإن كانت جزئية- للاجئين أمر غير محتمل. وفضلاً على ذلك، شكك بيريت في إمكانية أن تقوم إسرائيل، في ضوء مشاكلها الاقتصادية الضخمة، بدفع تعويضات ضخمة للاجئين. وبناء على ذلك، فقد مثل توطين اللاجئين في البلاد العربية، وبصفة خاصة الأجزاء الفلسطينية في شرق الأردن، من الناحية السياسية، أفضل الطرق لخدمة الأمن في الإقليم، وفي هذا الشأن كتب ما يلي:

بما أن الولايات المتحدة قد ساندت قيام دولة يهودية، فإنها يجب أن تصر على أن تكون دولة متناسقة يكون لديها أفضل الفرص للاستقرار. إن عودة اللاجئين ستؤدي إلى خلق «مشكلة أقلية مستمرة»، مما يعني وجود إغراء دائم سواء للقيام بانتفاضات أو تدخل من قبل الدول العربية المجاورة.

والمقرب الذي انتهجته واشنطن، خاصة فيما يتعلق باتصالاتها مع إسرائيل؛ حيث جرى التخلي مؤقتاً عن الخط «الناعم» الذي تبناه السفير ماكدونالد.

بدا الخطاب المشترك الذي أصدره كل من أثيريدج وجورج مكغي (المساعد الخاص لأتشييسون) في 29 مارس، حاسماً فيما يتصل بموقف كل من ترومان ووزير خارجيته. وقد عكس هذا الخطاب، الذي صدر عقب الاجتماع مع القادة العرب في بيروت، اليأس المتزايد بين صفوف صناع القرار الأمريكيين. فقد اتفق كل من إثيريدج ومكغي بقوة على أنه من دون «الحد الأقصى الممكن من عودة اللاجئين» ليس هناك أمل في استيعاب العرب لعدد كبير منهم. فعملية التوطين في البلاد العربية ستكون طويلة وصعبة، وعلى خلاف ما ترغب فيه الدول المضيفة واللاجئون أنفسهم، ستبذر بذور صعوبات اقتصادية وسياسية وستترك في نهاية المطاف «آثاراً ضخمة ودائمة على فشل الأمم المتحدة والولايات المتحدة». من جانب آخر فإن عودة اللاجئين يمكن تنفيذها بسرعة وبتكلفة أقل بكثير. ومع ذلك فإنه، ومع الأخذ في الاعتبار الاعتراضات العسكرية والسياسية والاقتصادية لإسرائيل، اختتم المسؤولان خطابهما بالقول إنه يلزم الضغط على إسرائيل لقبول عودة «250» ألف شخص على الأقل من المناطق التي استولت عليها قوات الدفاع الإسرائيلية خارج حدودها وفقاً لقرار التقسيم. أما باقي اللاجئين، فإنه كان من المفهوم ضمناً أن يوطنوا في الدول العربية⁽¹²⁾.

اندفعت الولايات المتحدة في طريق التنفيذ، وحث ماكدونالد إسرائيل بشكل «غير رسمي» على الموافقة على عودة الـ 250 ألف لاجئ من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها⁽¹³⁾. وخلال اللقاء الذي جمع كلا من أتشييسون وشاريت في نيويورك في الخامس من أبريل، لجأ الأول لأسلوب خشن غير معهود مستخدماً «سلاح» عدم رضا الرئيس، حيث ذكر أن ترومان قلق للغاية بشأن محنة اللاجئين الذين وصل عددهم، كما قال، 800 ألف شخص...

في حين أنه يمكن تفهم أن عودة كل هذا العدد من اللاجئين لا تمثل حلاً عملياً، فإننا نتوقع مع ذلك أن يعاد عدد يُعتد به منهم إذا ما تم التوصل إلى تسوية. إن الرئيس قلق بشكل خاص من أن يصل هذا الأمر إلى طريق مسدود، يرفض فيه طرفُ التفاوض على تسوية نهائية حتى يتم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، ويرفض

طرف آخر اتخاذ خطوات لحل مشكلة اللاجئين إلا بعد التوصل إلى تسوية نهائية.

أضاف أتشيسون أن الرئيس يشعر بأن الوقت مناسب لتقديم إسرائيل «إملاءة» - تصريحاً يتضمن استعدادها للسماح بعودة «دعنا نقل: ربع اللاجئين». إن مثل ذلك التصرف «سيمكن الرئيس من المضي في مساندته القوية والحميمة لإسرائيل والجهود المبذولة من قبل حكومتها لوضع هيكل سياسي واقتصادي جديد على أساس صلب». وقد كان التهديد الذي تضمنته هذه العبارة واضحاً. وجاء رد شاريت على ذلك مشككاً بعدد اللاجئين الذي طرحه أتشيسون، ورفضاً التمييز بين حدود قرار التقسيم لعام 1947 وتلك التي رسمتها قوات الدفاع الإسرائيلية، ورفضاً كذلك عودة ضخمة للاجئين باعتبار أنها تمثل تهديداً ل تماسك وتجانس إسرائيل⁽¹⁴⁾.

غير أن الضغط الذي مارسته كل من لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة أسفر تدريجياً عن تليين العناد الإسرائيلي، وبرز مؤشر مبكر على ذلك خلال الاتصالات التي أجراها شيرتوك خلال شهري فبراير ومارس 1949 مع «لجنة النقل» الثانية (التي ضمت كلا من ويتز؛ دانين؛ ليفشيتز)، والتي عينها بن غوريون في نهاية أغسطس 1948 لتتولى مسؤولية التخطيط لعملية التوطين المنظم لليهود في الدول العربية. وفي 11 فبراير 1949. أخطر شيرتوك اللجنة بأنه أبلغ لجنة التوفيق الفلسطينية بأن إسرائيل لن تسمح بعودة اللاجئين، مضيفاً أنه يتفق مع الرأي القائل إن على إسرائيل أن تقنع الرأي العام الأمريكي والعربي بأنه لن تكون هناك عودة. غير أنه بعد مرور شهر على ذلك، وفي الوقت الذي طلب فيه من اللجنة تقديم مقترح مفصل حول إمكانات تمويل وتوطين اللاجئين في البلاد العربية، طلب من أعضائها إعداد:

خطة سرية للغاية يمكن اللجوء إليها إذا ما شعر مجلس الوزراء بأنه مضطر إلى الموافقة على عودة جزء من اللاجئين إلى إسرائيل، على أن تحدّد هذه الخطة الحد الأقصى للعدد الذي يمكن السماح بعودته... وأسلوب انتقاء العائدين... فضلاً على المناطق التي يمكن توطينهم فيها.

وعلى ما يبدو فإنه قد أعدت بالفعل خطة في هذا الشأن⁽¹⁵⁾.

خلال اجتماعه مع لجنة التوفيق الفلسطينية في 7 أبريل بتل أبيب أُلح بن غوريون نفسه إلى المرونة الجديدة؛ حيث ذكر: «... من المرغوب فيه أن يتم توطئ اللاجئين في الدول العربية، غير أنني لا أستبعد إمكان أن نساوهم ربما [في الحل] بتوطين جزء منهم في بلدنا». بيد أنه نفى «بشكل قاطع أن تكون إسرائيل قد طردتهم من البلاد... إن دولة إسرائيل لم تطرد أحدا، ولن تقوم أبدا بذلك»، كما قال. وبدأ أن رئيس لجنة التوفيق الفلسطينية، بواسنغيه، اتفق معه في الرأي مشيرا إلى أنه «لم يشتك عربي أمام اللجنة من أنه طُرد من البلاد. بل إن اللاجئين ذكروا أنهم فروا نتيجة الخوف، أو بسبب الاستعدادات للحرب، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى آلاف من الفرنسيين الذين هربوا من البلاد في عام 1940». وقد شكر بن غوريون رئيس اللجنة على «إقراره» بأن اليشوف لم يطرد العرب أو يضايقهم ليرحلوا، موضحا أن القادة العرب كانوا مسؤولين عن النزوح الجماعي:

لقد تعلق الأمر بخطة معدة مسبقا، جزء من الهجوم العربي،
أعدها القادة العرب والعملاء البريطانيون وغيرهم... لقد نصحو
العرب بالرحيل لتسهيل تنفيذ الخطط التي أعدوها ضدنا: انظر
إلى طبريا على سبيل المثال. لقد هوجمنا، وردت الهاغاناه على ذلك،
ومع ذلك طلبت من العرب الذين كانوا هناك البقاء، غير أنهم
رحلوا. نحن لم نطلب منهم الرحيل، ولم نطردهم، كما أننا غير
مستعدين لتحمل مسؤولية رحيلهم، فهذه هي مسؤولية الدول
العربية وقادتها⁽¹⁶⁾.

ساعدت البيانات الغامضة عن الاستعداد لاستقبال بعض اللاجئين على تحقيق هدف عملي تمثل في صد الضغوط التي مارستها كل من لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة. غير أن رغبة اليشوف في استقبال اللاجئين لم تتزايد بأي شكل من الأشكال؛ فإذا كان الأمر يتوقف على تل أبيب فإنه لن يكون هناك عائدون.

في تلك الأثناء سيطرت على لجنة التوفيق الفلسطينية حالة من الكآبة المتزايدة، ففي أواخر مارس وأوائل أبريل توصل كل من دو بواسنغيه وأثريدج وحسين كايت

يالتشن، المندوب التركي في اللجنة، إلى نتيجة مفادها أن الزيارات المكوكية في الشرق الأوسط غير مثمرة، وكان يالتشن ساخطا بشكل رئيسي على الولايات المتحدة، الأمر الذي أوضحه على النحو التالي:

لم يكن هناك شخص قوي بدرجة كافية أو لديه التصميم
الكافي لردع اليهود عن القيام بأي شيء يرغبون في القيام به...
الديبلوماسيون والمسؤولون [الأمريكيون] بدوا وكأنهم [ليست]
لديهم الشجاعة على قول الحقيقة عن اليهود إلا إذا كانوا على
وشك التقاعد.

وأضاف يالتشن أنه قبل انضمامه إلى اللجنة كان موقفه «متعاطفا تجاه اليهود...
كشعب مضطهد في العالم». أما الآن، ووفقا لمسؤول بريطاني تحدث معه، فقد أصبح
«معاديا للسامية بشكل مطلق»⁽¹⁷⁾.

أقدمت اللجنة على اتخاذ خطوتين بغية الخروج من المأزق: أنشأت لجنة
فنية للاجئين لوضع «إجراءات... لتنفيذ نصوص قرار الأمم المتحدة [الصادر في 11
ديسمبر 1948]»، وهو ما يعني معرفة عدد اللاجئين، وكم من بينهم يرغبون في
العودة، وكم عدد أولئك الذين يفضلون البقاء حيث هم في البلاد العربية، وكيف
يمكن «إعادة تأهيلهم» اقتصاديا؛ أما الخطوة الثانية فتمثلت في الدعوة إلى عقد
مؤتمر دولي في لوزان تحت رئاسة لجنة التوفيق الفلسطينية يناقش خلاله الأطراف
قضايا عدة - اللاجئين، القدس، الحدود، الاعتراف - وصياغة تسوية سلمية شاملة⁽¹⁸⁾.
وبعد مرور أشهر من العمل غير المثمر، أدركت اللجنة أنه ليس هناك ما يمكن
خسارته إذا ما عُقد هذا المؤتمر الذي ربما يدفع العرب واليهود إلى التوصل إلى حل
وسط، فلم يرغب أي من الطرفين في أن يجد نفسه متهما بإفساد الاجتماع. ومن
جانبه طالب أثيريدج بممارسة ضغط أمريكي قوي على إسرائيل.

اجتمع صناع السياسة الإسرائيلية لتحديد مواقف بلادهم في هذا الشأن، وحضر
الاجتماع كل من بن غوريون؛ شاريت؛ يادين؛ إيتان (الذي كان يرأس الوفد في
لوزان)؛ وأعضاء لجنة النقل، فضلا عن كبار المسؤولين ومن بينهم ساسون، الذي
كان مناوبا في رئاسة الوفد. حظيت مشكلة اللاجئين باهتمام ضئيل، وتوقع قلة من

المشاركين أن تدفع بها الوفود العربية على الفور إلى قمة جدول الأعمال. وعندما علق شلواح، مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية، على المناقشات بقوله: «إننا لم نتعامل حتى الآن مع مسألة اللاجئين»، لم يلق ذلك التعليق اهتماما، واستمرت المناقشات حول المشاكل المتعلقة بالحدود. فقط ليو كوهين (المستشار السياسي لشاريت)، الذي لم يشارك في الاجتماعات، تنبأ بأن العرب سيطالبون بشكل قاطع بأن يحظى ملف اللاجئين بالأولوية. وقد نصح كوهين بأن يؤكد وفد بلاده على التهديد الأمني الذي يمكن أن تمثله العودة الضخمة، واسترشد في هذا الخصوص بمشكلة «السوديت»^(*) كمثال واضح ومفيد في المقارنة: «الآن وقد وقع النزوح الجماعي للعرب من بلدنا، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة الحق الأخلاقي لدى أولئك الذين أيدوا بشكل كامل طرد الألمان «السوديت» من تشيكوسلوفاكيا، ليطالبونا بأن نعيد استقبال أولئك العرب؟»⁽¹⁹⁾.

رفض يادين، وأيضا بن غوريون بشكل ضمني، أي حلول وسط فيما يتعلق بموضوع العودة. وقد جمع يادين بين «مشكلة اللاجئين والحدود النهائية للدولة»:

في رأيي أن علينا أن القول، بكل قسوة، إن مشكلة اللاجئين لا تخص أرض إسرائيل... يجب أن نقول علنا: إذا ما كانوا [العرب] يريدون الحرب، فدعوهم يستمروا في الضغط [علينا] حول مشكلة اللاجئين... ويمكن أن نشرح لهم أن وجود اللاجئين في بلادهم سيعود عليهم بالفائدة.

أما بن غوريون فقد كان أكثر التفافا حول الموضوع؛ حيث أكد أن اهتمام واحتياج إسرائيل الأساسي في هذه اللحظة ينصب على استيعاب المهاجرين اليهود الجدد: «إن هذا الاهتمام يجسد كل الاحتياجات التاريخية للدولة». فالمهاجرون واستيعابهم يمثلون المفتاح لأمن إسرائيل. وفي هذا السياق فإن النتيجة هي أن إعادة العرب ستجعل من استيعاب اليهود أمرا مستحيلا.

من جانبه وصف ليفشيتز وكومي لقاءهما الأخير مع أثريدج. فذكر الأول أن أثريدج عبر عن اعتقاده بأن إسرائيل طردت العرب. كما أخبر المتحدثين الإسرائيليين

(*) الإقليم المتنازع عليه بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا قبيل الحرب العالمية الثانية [المحررة].

بأنه صادف طابورا يضم ما يقرب من 200 لاجئ دفعت بهم إسرائيل عبر الحدود مع لبنان، مُحذرا من تكرار مثل تلك العمليات. كما ناشد أثريدج إسرائيل بإعادة 250 ألفا من اللاجئين. فرد كومي بأن إسرائيل لديها ما يكفي من العرب (130 ألفا). وقد توصل أثريدج، بشكل صحيح، إلى نتيجة مفادها أن «إسرائيل لا تنوى السماح بعودة لاجئ واحد، إلا إذا كانت مكرهة على ذلك».

شعر أثريدج بالسخط الشديد إزاء إنكار بن غوريون وكومي لأي مسؤولية إسرائيلية عن مشكلة اللاجئين، «على الرغم مما حدث في يافا ودير ياسين وحيفا وما تتضمنه كل التقارير الواردة إلينا من المنظمات المعنية باللاجئين عن استمرار تحويل السكان إلى لاجئين يوميا من خلال القمع والإرهاب». وأضاف أن الدعاية العربية كانت غير فعالة بالمقارنة بألة العلاقات العامة الإسرائيلية، وأنه كان في مقدور العرب «بقدر ضئيل من العبقرية التأثير في الرأي العام إلى الحد الذي يغرق إسرائيل في موجة من الاستهجان والتنديد».

تمثلت خلاصة الاجتماعات التشاورية في تل أبيب في التأكيد على الخط التقليدي - عدم السماح بعودة جوهرية أو مؤثرة للاجئين، عدم تقديم «إملاءة»، وعدم إصدار بيانات عن عدد العائدين الذين قد تكون إسرائيل مستعدة لعودتهم في إطار تسوية⁽²⁰⁾.

وُضِّحت حقيقة عدم التغير في موقف إسرائيل إلى أثريدج في لقاء جمعه مع بن غوريون في طبريا (التي سماها أثريدج في برقيته «سباريا» Siberias) في 18 أبريل. حيث قدم بن غوريون شرحا مطولا للأعمال السيئة التي ارتكبتها بريطانيا في الشرق الأوسط منذ عام 1917، فضلا عن محاضرة حول «ضرورة إعلان الولايات المتحدة استقلالها الثاني عن وزارة الخارجية البريطانية». وفيما يتصل باللاجئين لم يتنازل بن غوريون قيد أملة. ولم يشر إلى إمكان تقديم إسرائيل لـ «إملاءة» في هذا الخصوص. وبالنسبة إليه فإن إعادة التوطين في الدول العربية مثلت «الإجابة الوحيدة المنطقية لهذه المسألة»؛ حيث إن إسرائيل «لا يمكنها، ولن تقبل عودة اللاجئين العرب إلى أراضيها» لأسباب سياسية واقتصادية، مضيفا أن بلاده ستعوض اللاجئين الفلاحين عن أراضيهم، وستقدم النصح حول توطينهم في البلاد العربية، كما أنها ستسمح بعودة عدد قليل من اللاجئين في إطار عملية لم شمل العائلات.

جاء هذا اللقاء ليتوج أشهراً من الجولات المكوكية غير المثمرة للجنة التوفيق الفلسطينية، مما دفع أثيريدج إلى المسارعة بإرسال برقية إلى أتشيسون، طالبا إعفاءه من منصبه. وفي هذا الخصوص كتب أن لجنة التوفيق الفلسطينية لا يمكنها حل مشكلة اللاجئين، وأن الضغط الأمريكي فقط هو ما من شأنه تسهيل التوصل إلى هذا الحل. كما أوضح أنه لا يُعلق على المؤتمر المُزمع عقده في لوزان آمالاً كبيرة⁽²¹⁾. أسفر تهديد أثيريدج بالاستقالة عن تأكيد للموقف الأمريكي المؤيد لعودة جوهرية كبيرة للاجئين، كما التمس كل من وزير الخارجية والرئيس من أثيريدج مواصلة عمله، على الأقل فترة أطول. كما كتب أتشيسون أن «حكومة الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تغير سياستها بسبب عناد إسرائيل»؛ ومن جانبه كتب ترومان معبراً عن «سخطه من الطريقة التي يتعامل بها اليهود مع مشكلة اللاجئين». وخلال شهر أبريل عمد كل من ترومان وأتشيسون إلى الضغط على المسؤولين الإسرائيليين بشكل شخصي لتخفيف موقفهم⁽²²⁾. ومن جانبه وافق أثيريدج على البقاء في منصبه، آملاً على الأرجح أن تضغط الولايات المتحدة خلال مؤتمر لوزان بثقلها كاملاً على إسرائيل.

عشية انعقاد المؤتمر أصدر أتشيسون تعليماته للبعثات الدبلوماسية الأمريكية في العالم العربي بممارسة ضغوط للحصول على مزيد من المرونة في المواقف، وطلبت واشنطن من لندن بذل جهد مماثل لدى الحكومات العربية. وقد أكد أتشيسون المساندة الأمريكية لـ «مبدأ العودة»، بالتوازي مع الحاجة إلى الحصول على موافقة العرب على «توطين أولئك الذين لا يرغبون في العودة»⁽²³⁾.

اجتمعت الوفود في لوزان في نهاية شهر أبريل، بيد أن جهود لجنة التوفيق الفلسطينية لجمع الطرفين في مفاوضات رسمية وجها لوجه باءت بالفشل نتيجة لرفض العرب (على الرغم من أن المسؤولين العرب واليهود التقوا كثيراً وبشكل سري لإجراء مناقشات غير رسمية). وقد مثلت مشكلة اللاجئين العقبة الرئيسية التي لا يمكن تذليلها.

كانت الوفود العربية منذ وصولها إلى المؤتمر موحدةً في مطالبتها بأن تعلن إسرائيل موافقتها، من حيث المبدأ، على عودة اللاجئين قبل موافقتهم على التفاوض حول السلام. أما إيتان، فإنه ردد فقط دعوة زائفة «للتوطين الدائم

تسوية مشكلة اللاجئين

للاجئين وتأهيلهم». وأوضح أن الوفد الإسرائيلي حضر إلى المؤتمر «مستعدا للتعامل بصدق وإخلاص مع مشكلة اللاجئين، وبروح واقعية»، وكانت «الواقعية» تعني عدم العودة.

ومع ذلك فقد اعترف إيتان، على المستوى الشخصي، بأن مواقف إسرائيل الأولية لم تكن ملائمة. وفي هذا الخصوص كتب إلى شاريت:

أعتقد أن الوقت قد حان لأن ندرك أن مجرد الكلمات لن
تقربنا كثيرا من السلام... فتصريح من قبيل ما أدليت به [في المؤتمر
الصحافي] بعد ظهر اليوم فسرّه الجميع على أنه محاولة أخرى من
جانبنا للتهرب من القضايا الحقيقية.

من وجهة نظر أثريدج، اكتسبت إسرائيل «غطرسة متزايدة» بسبب النجاحات العسكرية والسياسية، وكانت «غير مستعدة للتفاوض [بجدية]». كان أثريدج متشائما، ورأى أن بن غوريون هو من يشكل وحده سياسة إسرائيل، وأن موقف بن غوريون كان «سلبيا تجاه لجنة التوفيق الفلسطينية [وتجاه أثريدج ذاته]، وأيضا إزاء المفاوضات والمشاكل المختلفة التي كان يلزم حلها»⁽²⁴⁾.

عكفت لجنة التوفيق الفلسطينية والوفود وممثلو القوى الكبرى على العمل؛ حيث التقت اللجنة هذا الوفد أو ذاك، ثم التقت بعد ذلك الطرف الآخر، ناقلة آراء الوفد الأول. وفي أعقاب ذلك نُقلت ردود الفريق الثاني إلى الفريق الأول وهلم جرا. أما فيما وراء الستار، فقد كان أعضاء اللجنة وممثلو القوى العظمى يلتقون إما للتملق أو للضغط على أعضاء الوفود. ومن وقت لآخر كان ساسون يلتقي (عادة في باريس) هذا المسؤول العربي أو ذاك. وقد وصف إيتان في وقت سابق الدور المتوقع لساسون، وكان هو وشلواح يعارضان المقترح الأصلي الذي كان يقضي بتعيين ساسون رئيسا للوفد. وفي هذا الصدد كتب إيتان:

نحن نرى دوره على أنه ضابط اتصال مثالي بين وفدنا والعرب،
حيث يجري اتصالات ويتحدث بكلمات معسولة في أذن العرب،
ويصوغ المسائل المعقدة بطريقة ربما قد تجعل من السهل على
العرب ابتلاعها، وهلم جرا...⁽²⁵⁾.

خلال الربيع والصيف، أجرت إسرائيل والأردن مفاوضات موازية. التقى شاريت الملك عبد الله في الخامس من مايو 1949، وناقش الطرفان المسائل المتصلة بالحدود، والاعتراف، وملف إيجاد منفذ للأردن على البحر المتوسط، واللاجئين. ربطت عمان بين مسألتَي اللاجئين والأرض، فعلى قدر ما تكون إسرائيل راغبة في التنازل عن أراض، سيكون الأردن قادراً على استيعاب لاجئين وتوطينهم. وقد كان عبد الله مهتماً بشكل مبدئي باللد والرملة، غير أن إسرائيل لم تكن راغبة في التخلي عن الأرض. بل إنها كانت تفكر في الحصول على مزيد منها (طولكرم وقلقيلية). ومن ثم لم تسفر المحادثات عن شيء، على الرغم من أنه وفقاً لوجهة النظر التي سادت تل أبيب كان الأردنيون «متحمسين للغاية» للتوصل إلى السلام⁽²⁶⁾.

عقد ساسون في الوقت ذاته محادثات غير رسمية في لوزان مع وفد من اللاجئين الفلسطينيين ترأسه محمد نمر الهواري، المحامي اليافاوي الذي قاد فصائل «النجادة». وقد اقترح الأخير أن توافق إسرائيل على عودة 400 ألف شخص يرغبون في العيش في سلام مع إسرائيل ويشكلون «جسر سلام» بين إسرائيل والدول العربية. ومن ناحية أخرى دفع بأنه إذا ما استمرت كتل اللاجئين تعيش من دون دولة، متناثرة على طول الحدود الإسرائيلية، فإنهم سيمثلون كارثة بالنسبة إلى إسرائيل. وذهب الهواري إلى القول بأن هذا الوضع - المقصود عدم العودة - كان على وجه التحديد ما يريده المفتي وعبدالله. فالدول العربية لا تريد اللاجئين ولن تستوعبهم. بيد أن تلك المحادثات لم تسفر عن شيء، وعاد الهواري إلى رام الله مصاباً بـ «الإحباط واليأس»⁽²⁷⁾.

لم يُحرز أي تقدم في لوزان خلال شهر مايو، حيث أصبح الطريق أكثر انسداداً. فقد طلب العرب أن توافق إسرائيل على مبدأ العودة الكاملة وبداية للعودة الحقيقية قبل البدء في إجراء محادثات سلام جوهرية. ومن جانبها أصرت إسرائيل على أن توطين اللاجئين في البلاد العربية هو جزء جوهري من التسوية، وأنها يمكنها أن تقبل بعدد قليل غير محدد منهم ولكن في إطار تسوية سلمية نهائية. رفضت إسرائيل تحديد عدد بعينه. وقد وصف إيتان الموقف في لوزان على أنه «دائرة مفرغة ضخمة». ولن يتوافر مخرج لذلك الموقف إلا بإدخال «عنصر جديد تماماً»⁽²⁸⁾.

وسواء كان الأمر نتاجا لخطة إسرائيلية أو عدم فهم الولايات المتحدة وتفاؤلها، (أو لخليط من كليهما كما هو محتمل) فإنه في الوقت الذي كانت فيه الأمور في لسوزان جامدة في مكانها، قام الديبلوماسيون الإسرائيليون في الولايات المتحدة بالتلميح بموقف أكثر اعتدالا. ففي الخامس من مايو أخبر أبا إيبان، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، لجنة سياسية خاصة (في «ليك سكسيس» Lake Success في نيويورك) أن إسرائيل «لا ترفض» مبدأ عودة اللاجئين⁽²⁹⁾.

في ضوء تلهفهم على مثل هذه الإشارة إلى المرونة فيما يتصل بذلك الموضوع الجوهري، شعر صناع السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية بفرحة غامرة. وقد فسر أتشيسون تصريح إيبان على أن إسرائيل قد قبلت رسميا بمبدأ العودة، وسارع بالإبراق بذلك إلى الجميع قاطبة ومن دون استثناء⁽³⁰⁾. وقد قدم إياهو إيلات، السفير الإسرائيلي في واشنطن، أسسا إضافية للتفاؤل من خلا

إن إسرائيل تشعر بأن «كلا من العودة للوطن، والتسوية مطلوبة لحل المشكلة». غير أن الإسرائيليين رفضوا الحديث عن أرقام. وقد اعتقد اتشيسون أن إسرائيل ستكون أكثر تحديدا بعدما تجري طمأنتها بأن العرب سيستوعبون الجزء المتبقي من اللاجئين، وأن تخصص مساعدة مالية «خارجية» لعملية إعادة التوطين⁽³¹⁾.

بيد أنه بالطبع لم تكن إسرائيل قد قبلت بمبدأ العودة، أيا كانت الإيماءات التي كان يرسلها مبعوثوها، أو كيفما فهمت. ومع ذلك، وعلى مدار أسابيع أعقبت ذلك، أشار صناع السياسة الأمريكيون إلى قبول إسرائيل لمبدأ العودة، وقد وجد المسؤولون الإسرائيليون، مثل إيبان، ذلك مسليا ويصب في صالح إسرائيل⁽³²⁾.

غير أنه سرعان ما ثبت أن الأمر مجرد فاصل مؤقت شبه هزلي. وفي حقيقة الأمر، فهم صناع القرار الأمريكيون، باستثناء اللحظات العابرة من خداع الذات، أن إسرائيل ظلت تعارض عودة اللاجئين إلى وطنهم، وإن ذلك يمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق التقدم. ومن ثم تدخل ترومان شخصيا في نهاية شهر مايو مرسلا خطابا قويا تهديديا إلى بن غوريون يعبر عن القلق الأمريكي «البالغ». وذكر ترومان في رسالته أن واشنطن طالبت إسرائيل بشكل متكرر - ومن دون جدوى - بقبول «مبدأ عودة جوهريّة للاجئين، والبدء الفوري في ذلك على مستوى معقول»، وكتب ترومان أن «حكومة الولايات المتحدة لا ترى... أن السلوك الحالي للحكومة الإسرائيلية يتماشى

مع المبادئ التي استند إليها تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل»، إن موقف إسرائيل يعرض للخطر إمكانيات تسوية الصراع: «وسلوكلها هذا سيقود حتما إلى فشل محادثات لوزان»⁽³³⁾.

قام شاريت بالرد على لسان بن غوريون قائلا إن «واشنطن أساءت فهم موقف إسرائيل»، فقد قبلت إسرائيل بمبدأ السلام الذي يجري التفاوض عليه والذي تضمنه القرار 194، بيد أن العرب رفضوا التفاوض بحسن نية - بل رفضوا مقابلة الإسرائيليين للتفاوض حول السلام. أما فيما يتصل باللاجئين فإن اليهود لم تكن لديهم النية في طردهم أبدا:

إن الحرب على إسرائيل هي ما أدى إلى النزوح الجماعي للعرب. فالنزوح الجماعي كان في جزء منه تلقائيا، وفي جزء آخر نتيجة أوامر صادرة من القادة العرب وقادتهم العسكريين ... إن اللاجئين هم أعضاء في مجموعة عدوانية لحقت بها الهزيمة في حرب قامت هي بصناعتها. ولم يسجل التاريخ أي حالة لعودة على نطاق واسع بعد خبرة مماثلة.

إن الظروف الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في فلسطين تغيرت أثناء ذلك: ... «لا يمكن أن تعود عجلة التاريخ إلى الخلف ... إسرائيل لا يمكنها أن تدفع بنفسها إلى الانتحار باسم الإنسانية» على الرغم من أنها كانت مستعدة للإسهام في إعادة توطين اللاجئين في أماكن أخرى، وأن تقدم لهم تعويضات، وأن توحد العائلات التي فرقت الحرب بين أعضائها... ومادام العرب مستمرين في عدم إبداء أي مؤشر على استعدادهم حتى لمناقشة السلام، فإن أي إجراء ذي مغزى للعودة هو أمر غير قابل للتنفيذ⁽³⁴⁾.

تزايدت الضغوط الأمريكية وتلك التي مارستها لجنة التوفيق الفلسطينية مع أقول آفاق التسوية. وقد عكست استقالة أثيريدج بدقة حقيقة الموقف، فضلا عن شعوره الشخصي بالإحباط. أما من وجهة نظر الإسرائيليين، فقد رأوا أن أثيريدج ولجنته سيطرت عليهم «نقطة واحدة، ونقطة واحدة فقط» تمثلت في الرفض الإسرائيلي للقبول بمبدأ عودة اللاجئين إلى وطنهم. وقد وصف إيتان أثيريدج بأنه

«شخص مهذب للغاية، وعادل في تفكيره، وأفضل نموذج لليبرالي الجنوبي». غير أن أثيريدج شعر بأنه كان يُعامل معه بـ «ازدراء» في تل أبيب، كما أنه نظر إلى الإسرائيليين على أنهم مخادعون، غير أخلاقيين، متشددون قانونياً. وقد عاد أثيريدج إلى الولايات المتحدة وهو «ناقم بشكل تام»، وقد توقع إيتان أن ينقل هذا الشعور إلى ترومان. كما نظر أثيريدج إلى رد إسرائيل المداهن، في 8 يونيو على رسالة ترومان بتاريخ 29 مايو، باعتباره رداً «وقحاً»، وممنزلة «إعلان حرب فكرية على الولايات المتحدة». كما لم تعجبه إشارة إسرائيل إلى إمكانية الموافقة على عودة «ذات مغزى» بعد موافقة العرب على السلام. ووفقاً لإيتان، ظل أثيريدج «غير متحيز بشكل كاف» ليرى أن العرب «كانوا غير واقعيين» فيما يتصل بالعودة. غير أن إيتان رأى أن قناعة أثيريدج تمثلت في أن تحقيق السلام الفوري كان يتطلب موافقة إسرائيل على عودة 200 ألف لاجئ، وأن تعطي العرب «جزءاً من النقب الجنوبي»⁽³⁵⁾.

بنهاية شهر يونيو عُُلِّقت أعمال محادثات لوزان لمدة ثلاثة أسابيع، وكانت اللجنة تهدف من وراء ذلك إلى أن تمكن الطرفين من استغلال هذا التوقف لبحث المآزق والفشل المحتمل، وأن تعود بتنازلات حول اللاجئين والأرض.

خلال شهر يونيو ومطلع يوليو شعر صناع السياسة في تل أبيب بالقلق نتيجة لفهمهم أن الاستمرار في المحاولات الصريحة والشاملة لإعاقة أعمال المؤتمر ستؤدي حتماً إلى انهياره، مع إمكانية إظهار إسرائيل على أنها المتهم الرئيسي. وفي هذا الصدد كتب تيدي كولاك، أحد مساعدي بن غوريون، أن مشكلة اللاجئين: «أصبحت، وبطرق عديدة، المشكلة الرئيسية لسياستنا الخارجية». (وقد كان كولاك في لندن، يحاول، من بين أشياء أخرى، الحصول على موافقة رجال الأعمال البريطانيين، بما في ذلك السير ماركوس سبيف، على تمويل مشروعات تنمية في الشرق الأوسط يمكنها أن توفر وظائف للاجئين). وقد حث كولاك تل أبيب على تنفيذ «عمل إيجابي» يمكن أن يفسر على أنها ستوافق على العودة في حدود ضيقة⁽³⁶⁾. ولقد تمثلت المشكلة في تقديم تنازل أو «إملاء» قد يؤدي تنفيذها إلى إحداث أقل ضرر بإسرائيل، في حين تكفي لرفع أو تقليل الضغط الأمريكي وذلك الذي تمارسه لجنة التوفيق الفلسطينية، ونقل الكرة إلى ملعب العرب. وقد أقر هذا الحل من خلال «عرض الـ 100 ألف».

خطة غزة

قبل أن تقدم إسرائيل «عرض الـ 100 ألف» برز على السطح حل آخر ممكن، وهو الحل الذي استحوذ على الجهد الدبلوماسي، وإن كان بشكل متقطع، على مدار شهور. أخذاً في الاعتبار الحقائق في منتصف عام 1949 كانت «خطة غزة» مجرد سراب، غير أنها استحوذت على اهتمام صانعي القرار في واشنطن وإلى حد أقل بكثير في كل من تل أبيب ولندن، وحملت في طياتها وعداً بإمكانية حدوث معجزة الخلاص.

تمثلت الخطة، ببساطة وبشكل مبدئي، في أن يُنقل قطاع غزة - الذي احتله الجيش المصري منذ مايو 1948 - إلى السيادة الإسرائيلية بما يشمل من عدد ضخم نسبياً من سكان محليين ولاجئين. وفي حين تكتسب إسرائيل قطعة إستراتيجية من الأرض، فإنه يمكن اعتبار أنها قد أدت دورها فيما يتصل بإعادة اللاجئين. وفقاً لأغلب القراءات الأمريكية والبريطانية للخطة، فإن اللاجئين في القطاع، بعد أن تُنقل السيادة، سيُسمح لهم بالعودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية. كما تضمنت نسخة منقحة للخطة النص على أنه فضلاً عن قيام إسرائيل باستيعاب سكان قطاع غزة، فإنه كان متوقعاً أن تقدم أراضي في النقب الجنوبي على الأرجح، كتعويض عن القطاع، إما لمصر أو الأردن (أو كليهما). على الرغم من تلاشي كل الآمال في تطبيقها، استمرت المناقشات حول الخطة خلال موسم الصيف، الأمر الذي جعل منها نقطة موازية للجهود التي مارستها لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة لترغيب إسرائيل في الموافقة على عودة جوهريّة للاجئين، وترغيب العرب في عملية إعادة توطين منظمة للاجئين في بلادهم.

خلال عملية حوريف (Operation Horev)، فيما بين 22 ديسمبر 1948 و6 يناير 1949، حاولت قوات الدفاع الإسرائيلية تدمير الجيش المصري في القطاع والاستيلاء على المنطقة. وقد شملت العملية الدفع بطوابير من المدرعات الإسرائيلية إلى عمق سيناء، بيد أن العملية قد صادفها نجاح جزئي فقط؛ حيث أدى فرض وقف إطلاق النار دولياً في 7 يناير، إلى وقف عملية الانقضاض، والتي كانت تتقدم بشكل سريع. وقد تمكنت القوات المصرية (بشق الأنفس) من التمسك بأغلب أراضي القطاع. ومع انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من سيناء

إلى الحدود الدولية، تحت ضغط القوى العظمى، أعاد المصريون مد خطوطهم للاتصالات والإمداد مع القطاع الذي بقي بين أيديهم.

بيد أن وضع الجيش المصري شبه المحاصر لمدة طويلة ظل غير مريح خلال الأشهر التالية. وعلى الرغم من جهود الإغاثة الدولية، ظل لاجئو القطاع (200 ألف إلى 250 ألفاً) الذين لم ترغب مصر في استيعابهم، ورفضت إسرائيل عودتهم إليها، عبئاً ثقيلاً على كاهل السلطات المصرية. هل كان التمسك بالقطاع يستحق كل هذا؟ وفقاً للمسؤولين الإسرائيليين فإنه بحلول شهر مارس كان المصريون يرون أنه لا يستحق. وقد اعتقد ساسون، الذي كان على اتصال مستمر معهم في باريس، أن مصر أرادت الجلاء عن القطاع. وفي هذا الخصوص كان شاريت قلقاً من أن يحاول المصريون نقل القطاع للأردنيين. ومن جانبه اقترح ديفيد هوكوهين، عضو الكنيست عن حزب ماباي، أن الأمر يستحق أن تستولي إسرائيل على المنطقة، حتى وإن كان ذلك يعني زيادة حجم الأقلية العربية في الدولة. ومن جانبه، وعلى الرغم من إدراكه للثمن، ذهب شاريت إلى أن إسرائيل ستحصل في تلك الحالة على قطعة أرض إستراتيجية، كما أنه يمكنها «تقديم استيعابها لـ 100 ألف لاجئ على أنه مساهمة جوهرية من جانبها ... لحل مشكلة اللاجئين بأكملها، وتخلص نفسها بشكل نهائي من جميع ضغوط الأمم المتحدة في هذا الخصوص»⁽³⁷⁾.

نوقشت الفكرة بشكل رسمي خلال الاجتماعات التشاورية في شهر أبريل، والتي اتصلت بالإعداد لمؤتمر لوزان. وفي 12 أبريل ذهب ساسون إلى أن عدد سكان القطاع يبلغ إجمالاً ما يقرب من 140 ألف عربي؛ أما الرقم الشائع الذي يقدر العدد بـ 240 ألفاً فإنه مبالغ فيه. ورأى يادين أن الاستيلاء الإسرائيلي على القطاع في ظل الظروف السائدة سيكون بمنزلة «كارثة»، ووفقاً له فقد كانت هناك ثلاثة احتمالات: تحويل القطاع إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي تحت حماية مصرية - إسرائيلية، والذي مثل في رأيه «الحل الأمثل»؛ أو استيعاب القطاع داخل إسرائيل؛ أو أن «يذهب العرب القاطنون في المنطقة إلى مكان آخر وتحصل إسرائيل على الأرض»⁽³⁸⁾.

لم تسفر المناقشات عن قرار. وفي تقرير له من القدس بتاريخ 13 أبريل، عبر أثريدج عن اعتقاده بأن إسرائيل لن تستولي على القطاع - الذي يقطنه وفقاً له 240 ألف لاجئ و100 ألف محلي - إذا ما كان ذلك يعني أن تستوعب كل سكانه. غير

أنه علم بعد أيام قليلة أن بن غوريون أيد فكرة استيعاب إسرائيل للقطاع بسكانه (على الرغم من ذلك). وبدا أنه قد اقترح كذلك السماح للاجئي غزة بالعودة إلى قراهم الأصلية⁽³⁹⁾.

تناغمت فكرة خطة غزة مع خطة السلام التي كان يجري التفاوض حولها سرا آنذاك مع الملك عبدالله. حيث أكد الأخير على حاجة الأردن إلى منفذ على البحر عبر غزة أو عكا. وفي هذا السياق فإن نقل مصر - التي لم تكن على علاقة صداقة بالأردن - غزة إلى إسرائيل يمكن أن يُسهل من التوصل إلى صفقة يمكن أن تشمل توفير منفذ للأردن على البحر، ومع ذلك فقد كانت هناك مدرسة فكرية في إسرائيل تعارض «التآمر» مع عبدالله ضد مصر⁽⁴⁰⁾.

اتضحت الأمور إلى حد ما يوم 22 أبريل خلال الاجتماع التشاوري الأخير قبيل انعقاد مؤتمر لوزان. كان ساسون متحمسا للتوصل إلى صفقة مع عبدالله، وأيد فكرة نقل قطاع غزة إلى الأردن، ومن جانبه دعا بن غوريون لتوخي الحذر من التسرع في اتخاذ قرار، وهو ما عقب عليه شلواح قائلا إن المسألة ستُطرح بالتأكيد خلال المفاوضات الوشيكة. وقد رد بن غوريون على ذلك قائلا بأنه إذا ما نُقل القطاع إلى إسرائيل «فإننا لن نرفض ذلك، وحينئذ سنأخذه بالتأكيد بكل سكانه. ولن نطردهم». لكن شلواح، وعلى خلاف ما ذهب إليه ساسون، كان متخوفا من أن تنقل مصر غزة إلى السيطرة الأردنية من خلال صفقة لن يكون لإسرائيل أي قدرة على منعها. وقد عارض شلواح تلك الصفقة لأنها - إذا ما رُبِطت الضفة الغربية بالقطاع عبر ممر أرضي على النحو الذي تطالب به الأردن - سوف «تعزل» النقب عن باقي إسرائيل. ومن جانبه ذهب شاريت إلى أن الحرب جعلت قادة اليسوف يفكرون كثيرا فيما يتصل بالأرض، وقليلًا فيما يتعلق بالسكان: «لقد أسكرنا النصر والتوسعات الأرضية». وعارض فكرة الإقدام على «ابتلاع 150 ألف» عربي رافضا لكل من دمج القطاع في إسرائيل أو الهيمنة المشتركة المصرية - الإسرائيلية عليه. فوفقا له فإنه في اللحظة التي ستصبح فيها إسرائيل مسؤولة عن القطاع سيضغط لاجئوه من أجل السماح لهم بالعودة إلى منازلهم الأصلية. كذلك عارض ليفشيتز، عضو لجنة النقل، دمج إسرائيل القطاع، في الوقت الذي كان يضغط فيه من أجل ضم كل من قلقيلية وطولكرم، اللتين

تضمن فقط «20 ألف عربي». وأخيرا فإن شاريت عارض - مثله في ذلك مثل شلواح - فكرة سيطرة الأردن على القطاع⁽⁴¹⁾.

كان أثيريدج متحمسا لفكرة غزة وبدأ في وصفها بـ «خطة»؛ حيث رأى فيها بابا خلفيا لتنفيذ درجة ما من العودة للوطن، والإبقاء على محادثات السلام في لوزان جارية. وقد أخطر أثيريدج إيتان بأنه كان متأكدا

أن المصريين لا يرغبون في الاحتفاظ بها، وأنه شخصيا كان من مؤيدي منح غزة لإسرائيل... إذا ما كان ذلك يشمل اللاجئين. وأنه يشعر بأنه بقبول إسرائيل لهؤلاء اللاجئين، المقدر عددهم ما بين 150 ألفا و200 ألف، فإنها تكون قد قدمت إسهامها تجاه حل لمشكلة اللاجئين⁽⁴²⁾.

ولكن هل كان من الممكن انقياد المصريين بسهولة وراء ذلك؟ توافر مؤشر مبدئي على الإجابة مطلع شهر مايو. ذكر مسؤول أردني في لوزان أن مصر كانت تفضل إعطاء القطاع إلى إسرائيل بدلا من الأردن، غير أنه كان من الأرجح أن مصر كانت تفضل البقاء في القطاع «وَألا تعطيه لأحد»⁽⁴³⁾.

كان من شأن البرقية التي أرسلها إيتان إلى تل أبيب في 2 مايو أن تحرك الموضوع. اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي وقرر أنه «في حالة اقتراح دمج قطاع غزة بكل سكانه في إسرائيل، فإن ردنا سيكون إيجابيا». وقد كان شاريت معارضا لذلك حيث قال إن إسرائيل «لم تنضج بشكل كاف يسمح لها باستيعاب ثلاثمائة ألف عربي، أنا أرى في ذلك كارثة». غير أن بن غوريون استند إلى أسباب جيوبوليتيكية لجمع الأغلبية حول القرار، وقد امتنع شاريت عن التصويت⁽⁴⁴⁾. وفي 20 مايو، عقب إخطار أثيريدج بأن إسرائيل «ستطالب» بالقطاع ولكنها لن تضغط في هذا الاتجاه في حال «رفضت مصر» - اقترحت إسرائيل رسميا على لجنة التوفيق الفلسطينية أن تُمنح القطاع قائلة: «نحن سنكون مستعدين لقبول... كل العرب الموجودين في منطقة غزة، سواء كانوا لاجئين أم سكانا محليين، كمواطنين في إسرائيل». وقد ألزمت إسرائيل نفسها بـ «إعادة توطينهم وتأهيلهم»، وأعادت التأكيد على هذا المقترح مجددا في 29 و31 مايو⁽⁴⁵⁾.

لقد شعرت إسرائيل بأنها بقبولها بالسكان المحليين واللاجئين في غزة، فضلا على حفنة من اللاجئين تحت مسمى «جمع شمل العائلات»، إلى جانب المواطنين العرب الموجودين بالفعل، سيكون لديها أقلية عربية تقارب إلى حد كبير الأقلية العربية التي كانت ستوجد فيها وفقا لقرار التقسيم في العام 1947، وبذلك ستكون قد «أوفت بالتزاماتها كاملة» إزاء تسوية مشكلة اللاجئين. وفي هذا الصدد كتب إيتان إلى دو بواسنغيه: «يعتبر هذا المقترح علامة على المدى البعيد الذي تعتمزم حكومة إسرائيل الذهاب إليه للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين التي تشكل محور كل مناقشاتنا». ولقد ربطت إسرائيل قبولها بغزة ولاجئها بوجود مساعدة دولية على نطاق واسع لتغطية النفقات الناجمة عن ذلك⁽⁴⁶⁾.

بيد أنه من منظور واشنطن، التي أخذت في الاعتبار الحساسيات العربية المتصورة، لم تكن خطة الدمج الإسرائيلي للقطاع بسيطة. فعلى حين نظرت الولايات المتحدة إلى مشكلة اللاجئين وإمكانية حلها باعتباره «العامل المهيمن في تحديد الوضع المحتمل لقطاع غزة»، فإن واشنطن كانت جاهزة لإقرار الدمج فقط إذا ما تحقق برضاء مصري كامل، كما أنها اشترطت «تقديم تعويضات أرضية لمصر... إذا ما كانت مصر ترغب في مثل هذه التعويضات». وأضافت واشنطن أنه سيكون على إسرائيل أن تقدم تأمينا صارما و ضمانات بأن سكان ولاجئي غزة سيحظون بحقوق كاملة في الحماية؛ حيث ساد الخوف من تكرار نموذج الفالوجة. وكان هناك أيضا حذر أمريكي يتصل بتغطية نفقات عملية إعادة توطين لاجئي غزة.

تمثل انطباع السفارة الأمريكية في القاهرة في أن الحكومة المصرية «ربما تكون راغبة في التنازل عن قطاع غزة» إذا ما تحملت إسرائيل «عبء اللاجئين»، وقد ذهب الأمين العام لجامعة الدول العربية في الاتجاه نفسه، ومع ذلك فإنه من وجهة نظر السفارة أن المصريين «سيحتفظون بالأحقية في اتخاذ قرار نهائي» بهذا الصدد حتى تبدأ مفاوضات سلام رسمية، يقومون خلالها باستخدام غزة كنقطة للمساومة⁽⁴⁷⁾.

كان أثيريدج وحده هو من استطاع فهم الموقف الإسرائيلي بشكل صحيح؛ حيث رأى أن الخطة كانت العرض الوحيد الجاد، وربما الأخير لدى إسرائيل: «إذا لم يكن في إمكانها الحصول على قطاع غزة، فإنها ستأخذ فقط عددا صغيرا من اللاجئين».

وبالنسبة إلى أثيريدج فإن خطة غزة وحدها هي التي تحمل في طياتها وعدا بقبول إسرائيل بعودة ضخمة للاجئين⁽⁴⁸⁾.

حرصت الحكومة الإسرائيلية على إعطاء قدر ضئيل من العلنية لقرارها المتصل بدمج القطاع بسكانه. فقد خشي مجلس الوزراء من رد فعل عام معارض للخطة خاصة من أوساط اليمين. أقرت الخطة على مضض، وتحت تأثير اعتقاد خاطئ بأن القطاع يضم بشكل أساسي أقل من 200 ألف إلى 250 ألف لاجئ⁽⁴⁹⁾. وقد أدى عدم وجود رد فعل مصري إيجابي بعد 20 مايو إلى تآكل الحماس الإسرائيلي.

امتد التكتّم الرسمي حول قبول إسرائيل بالخطة إلى حد التعتيم على مصدرها، وهو الأمر الذي أضحى بؤرة عراك دبلوماسي طفيف وغريب. أثير العراك بشكل غير مقصود من قبل ماكدونالد، الذي أبرق في 31 مايو، ناقلا عن مسؤول بوزارة الخارجية الإسرائيلية قوله إن الخطة «اقترحها» في بداية الأمر أثيريدج على إيتان. غير أنه بعد عدة أيام صرح إيبان بأن محمد عبدالمنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري في محادثات الهدنة، كان هو «أول من أثار مسألة استيلاء إسرائيل على قطاع غزة» خلال لقاءات رودس في نهاية شهر فبراير؛ بعد ذلك - في 30 أبريل - قدم أثيريدج المقترح إلى إيتان في لوزان. وفي الوقت ذاته، وفقا للسفير البريطاني في تل أبيب، نوكس هلم، أنكرت الحكومة الإسرائيلية أن تكون قد أطلقت أي مقترحات رسمية حول غزة، قائلة إن لجنة التوفيق الفلسطينية هي التي قدمت هذا المقترح. من جانبهم، أنكر المصريون أنهم كانوا أول من طرح الفكرة.

لم يكن أثيريدج راغبا في أن يتحمل مسؤولية رعاية الفكرة. وفي هذا الخصوص، كتب: «من الواضح من واقع محضر الاجتماع» أن بن غوريون هو أول من وضع نواة خطة غزة في اجتماعهم في طبريا في 18 أبريل (وقد أنكر شاريت لاحقا أن تكون الخطة قد وضعت ملامحها في طبريا). وخلال شهر يونيو، فعل أثيريدج كل ما بوسعه لكي ينكر صياغته للخطة. واعتقد أن نشر إيتان المقترح رسميا في 20 مايو قد «نسف» أي إمكانية لتحقيق تقدم في هذا الخصوص⁽⁵⁰⁾.

لم يكن الخلاف حول أصل الخطة مدفوعا بالرغبة في التدقيق، بقدر ما كان مدفوعا بالحسابات السياسية. فمصر التي خسرت لفورها حربا مع إسرائيل لم يكن في إمكانها أن تبدو متلهفة على، أو راغبة في، التنازل عن القطعة الوحيدة التي كسبتها إلى اليهود

وأن تساعد إسرائيل على النجاة من الشرك الذي يمثله موضوع اللاجئين. أما إسرائيل فإنها، لأسباب تتصل بالوحدة الداخلية والديبلوماسية، فلم يكن في مقدورها أن تظهر نفسها على أنها مصدر الفكرة أو أنها تواقه بشدة لوضع يديها على القطاع، خشية من أن يؤدي ذلك إلى نفور المصريين. وفضلا عن ذلك فإن طرح إسرائيل للخطة وتحمسها لها كان يتضمن في ثناياه استعدادها وقدرتها على استيعاب ما يقرب من 200 ألف لاجئ إلى 250 ألفا. وإذا ما فشلت الخطة فإنه من المتوقع أن تتجدد الضغوط من قبل الأمريكيين والأمم المتحدة عليها للقيام بـ «إملاء» أو خطوة في طريق إعادة التوطين، مستندة في ذلك إلى ما أبدته إسرائيل من حماس وقدرة على إعادة عدد كبير من اللاجئين (الأمر الذي حدث بالفعل). من جانبه، لم يرغب أثيريدج بشكل ظاهر في أن يُنظر إليه على أنه مَنْ أعد خطة وعدت بتوسيع دولة إسرائيل، أو خطة فاشلة. وفي مطلع شهر يونيو، وبالإضافة إلى إنكاره إعداد الخطة، بدأ أثيريدج يربط ما بين التنازل المصري عن القطاع والحصول على تعويضات في مجال الأرض من إسرائيل⁽⁵¹⁾. وقد تزايد نفور أثيريدج من لصق الخطة به مع تبلور المعارضة المصرية لها وتساؤل احتمالات تنفيذها. لا أحد يرغب في الربط بينه وبين شيء لن يبدأ أبدا.

خلال الاتصالات الأولية متعددة الأطراف حول هذا الموضوع لم يكن واضحا الربط الأمريكي بين تنازل مصر عن القطاع وحصولها على تعويضات في أرض النقب (من الممكن أن تكون في الطرف الشمالي من خليج العقبة)، وكان ظهوره في نهاية مايو ومطلع أبريل يعود بشكل كبير إلى عدم الاهتمام المصري الواضح بالمقترح الأصلي. وربما يرجع كذلك إلى المؤشرات الصادرة عن بريطانيا، التي كانت تشجع مبدأ «المعاملة بالمثل»، الأمر الذي نبع من رغبة بريطانيا في الحصول على ممر أرضي بين قناة السويس - تحت الإدارة البريطانية - وكل من الأردن والعراق اللذين وُجِدت فيهما قوات بريطانية وارتبطتا بمعاهدة دفاع مع لندن⁽⁵²⁾. وقد اتفقت واشنطن مع وجهة النظر البريطانية الخاصة بأنه من مصلحة الغرب إيجاد تواصل أرضي بين العالم العربي وإقامة ممر أرضي عبر النقب بين مصر والأردن.

عارضت مصر منذ البداية خطة غزة: ففي الظروف التي سادت آنذاك كان الأمر يتضمن إقامة سلام منفصل مع إسرائيل. وقد أخبر رئيس الوفد المصري في لوزان، عبد المنعم مصطفى، ساسون في الأول من يونيو أن «مصر لن ترفض التخلي

عن غزة فقط، بل إنها ستطلب بحسم الحصول على النقب الجنوبي»⁽⁵³⁾. وقد أخطرت القاهرة بعد أيام قليلة «أن الحكومة المصرية ترى المقترح على أنه مقايضة رخيصة». وقد وصف السفير المصري في واشنطن العرض بأنه «تبادل حياة الناس مقابل الأرض»، أو كما أوضح المندوبون العرب للمسؤولين البريطانيين في لوزان من «أنه من الخطأ مقايضة الأرض باللاجئين»، وأنه إذا ما أراد الإسرائيليون القطاع فإن عليهم تعويض العرب بالطريقة نفسها (الأرض)⁽⁵⁴⁾.

على الرغم من عدم تحمس مصر للخطّة، فإن ذلك لم يعن القضاء عليها، حيث كانت الشيء الوحيد المتاح خلال شهري مايو ويونيو. وانطلاقاً من الرد المصري وافق بن غوريون، في 6 يونيو، على تعويض مصر بقطاع أرضي بالحجم نفسه على طول الحدود في النقب الشمالي. ومع ذلك تشكك بن غوريون في إمكانية «أن يحظى هذا المقترح بموافقة عربية».

أوضح إيتان أنه عندما تقدم بالمقترح إلى عبد المنعم مصطفى بعد مرور أيام قليلة، فإن الأخير «لم يهتم كثيراً للفكرة». وأضاف إيتان: «أنا كذلك لم أكن أعتقد أن الحكومة المصرية ستتوقف كثيراً أمام المقترح. فما الذي يدعو مصر إلى التنازل عن ساحل قطاع غزة الخصب في مقابل صحراء تقع في منطقة ما بين رفح والعوجة؟!»⁽⁵⁵⁾. غير أن الولايات المتحدة استمرت في اعتقادها أن الخطّة «ربما مثلت المفتاح الذي يمكن من خلاله تسوية المشكلة»، ومن ثم فإنها فكرت في الإعداد لمفاوضات رسمية إسرائيلية - مصرية مباشرة، تطرح خلالها صورة من صور خطة غزة بشكل موسع. وعلى حين وافقت إسرائيل على الفكرة، مقترحة أن تجرى المفاوضات في نيويورك⁽⁵⁶⁾، اعترضت مصر، مما دفع بالولايات المتحدة إلى طلب مساعدة بريطانيا في إقناع مصر بالتفاوض⁽⁵⁷⁾.

عُيّن إيبان لقيادة المفاوضات التي أُعد لها مع المصريين. ووفقاً له فإن النتيجة الإيجابية لتلك المفاوضات سيكون من شأنها «توجيه ضربة قاسية لمشكلة اللاجئين» التي رأى فيها الجميع «لعنة لوزان»، بيد أنه اعترف بأن مصر ربما تواجه مشكلات داخلية وعربية إذا ما وافقت على التنازل عن أرض إلى إسرائيل. وبشكل ظاهر، فإنه كان يسعى إلى أن تؤدي الولايات المتحدة نوعاً من دور الوساطة، غير أن أتشيون رفض الفكرة⁽⁵⁸⁾.

وقد فسرت واشنطن التأخر المصري في قبول الخطة بقولها إن إسرائيل تعاملت مع الأمر بطريقة خرقاء، «مركزة دائما على الجانب المتصل بالأرض وليس على اللاجئين، وهو ما جعل الأمر أكثر صعوبة من أن يقبله المفاوضون المصريون»، وقد اتفق إيبان مع هذا التفسير⁽⁵⁹⁾.

هدف الطرح الأمريكي لفكرة «التعويض» الأرضي من قبل إسرائيل بشكل كبير، إلى موازنة صورة مقايضة «الأرض مقابل اللاجئين» التي تضمنها المقترح الأصلي. ولقد دفع الأمريكيون بفكرة التعويض إلى الحد الذي دفع المصريين إلى الاعتقاد - أو أنهم ادعوا الاعتقاد - أن الولايات المتحدة لن تسمح بانسحاب مصر من القطاع من دون الحصول على تعويض. أما على الجانب الإسرائيلي فقد ذهب الفكر السائد إلى أن الاتفاق على استيعاب مئات الآلاف من العرب مثل تعويضا كافيا مقابل الحصول على القطاع، ومع ذلك فقد أبدت استعدادا لتعويض مصر بشريحة من صحراء النقب القاحلة إذا كان ذلك ثمن السلام وتجاوز مصر لمسألة الكرامة⁽⁶⁰⁾.

خلال شهر يوليو، وفي وقت تعرضت فيه أعمال مؤتمر لوزان إلى الركود، وبناء على تعليمات بيفن، أعدت إدارة الشرق بوزارة الخارجية البريطانية خطة معدلة للتوصل إلى تسوية شاملة مثلت «خطة غزة» أحد عناصرها البارزة؛ كما تضمنت فكرة التعويض. فمن وجهة النظر البريطانية، شكل تحقيق اختراق فيما يتصل بغزة أمرا أساسيا لتحقيق النجاح في لوزان. ووفقا للخطة المعدلة فإن إسرائيل يمكن أن تحصل على غزة إذا ما قامت بتعويض «العرب» بالأرض، وضعت «ضمانات» تتصل بمعاملة إسرائيل المستقبلية مع لاجئي غزة، بما في ذلك السماح لهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية.

مزج البريطانيون في خطتهم بين الفكرة الإسرائيلية الرئيسية وأفكار أخرى طرحت في لوزان للتوصل إلى حل سياسي يتصل بالأرض. وتمثل جوهر الخطة البريطانية في ضمان مصالح الدولة الهاشمية الموالية لها، الأردن، أكثر منه لضمان مصالح مصر، فوفقا للخطة: «إذا ما اتخذ التعويض شكل مكافأة للأردن أو الأردن ومصر بجزء من، أو كل، النقب الجنوبي، مما يوفر جسرا أرضيا بين مصر والأردن»، يلزم أن تحصل إسرائيل على حرية الوصول إلى البحر الأحمر. وبشكل مماثل، يلزم أن يكون للعرب طريق للوصول إلى البحر المتوسط عبر غزة وحيفا. «أما إذا ما

تسوية مشكلة اللاجئين

جرى تبني حل آخر فيما يتصل بالنقب الجنوبي، فإنه يلزم مع ذلك ضمان حرية الاتصال والتواصل بين مصر والأردن». ونادت الخطة كذلك بدمج الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش العربي في الأردن، وتقسيم القدس مع وجود إشراف دولي على الأماكن المقدسة، وتقاسم إسرائيل والدول العربية لمياه نهري الأردن واليرموك، وإقامة ميناء حر في حيفا يمكن من خلاله تصدير البترول العراقي⁽⁶¹⁾.

وافق أتشيون على الجانب الأكبر من المقترح البريطاني. أدركت الخارجية الأمريكية أن «الاتصال الأرضي» بين الأردن ومصر كان ذا أهمية كبرى للدول العربية، كما وافقت على كل من تقسيم القدس و«الرغبة في ضم فلسطين العربية [الشرقية] إلى الأردن». (يُذكر أن أثريدج كان قد ركز لفترة طويلة على أنه بالنسبة إلى العرب مثل النص على أن يكون هناك جسر أرضي بين مصر والأردن نقطة سياسية كبرى وليس مجرد إشباع «للمفاهيم الإستراتيجية». فالعالم العربي يريد استمرارية أرضية؛ وأن «إسفينا» في شكل السيطرة اليهودية الكاملة على النقب قد يتسبب في «احتكاك أبدي» في الإقليم). كذلك فهمت واشنطن أن إنشاء ممر أرضي بين الأردن ومصر شكل مصلحة بريطانية كبرى. واتفقت واشنطن على أن خطة غزة تحمل في طياتها، أكثر من أي شيء آخر، الأمل في تحقيق إنجاز جوهري في لوزان. وفي هذا الخصوص قال مكغي: دمج إسرائيل لقطاع غزة ولاجئيه الـ 230 ألفا هو «أكثر الأشياء أهمية التي يمكن السعي إلى تحقيقها». فهو أكثر أهمية حتى من طبيعة التسوية المتصلة بالأرض [بين إسرائيل والدول العربية]»، وفي حالة الاتفاق بين مصر وإسرائيل فإنه يمكن «دفع العرب إلى توطين ما تبقى من لاجئين»⁽⁶²⁾.

كان لدى سير جون تروتيك، رئيس مركز الاستخبارات البريطاني الإقليمي في القاهرة (المكتب البريطاني للشرق الأوسط)، اعتراض واحد على الموقف البريطاني - الأمريكي المشترك، فقد رأى أن التعويضات الأرضية يجب تقديمها لمصر وليس للأردن:

يلزم علينا الأخذ في الاعتبار الحساسية [المصرية] التي وإن كانت طفولية، فإنها حقيقة قائمة... فقطاع غزة يمثل الرصيد الوحيد الذي حصلوا عليه من الحملة العسكرية... ولن ينظروا إلى ذهاب جنوب النقب إلى الأردن باعتباره تعويضا⁽⁶³⁾.

وهكذا فإن ما بدأ على أنه مبادرة إسرائيلية محدودة سرعان ما أضحي مساراً مشتركاً بريطانيا - أمريكية للتوصل إلى تسوية شاملة. فأقدمت كل من القوتين الغربيتين بشكل منفصل، وإن كان متزامناً، على التقرب من الحكومة المصرية لعرض المقترح، وقد شعر القائم بالأعمال الأمريكي، جيفرسون باترسون، بأنه إذا ما عُرض «تعويض أرضي مناسب» فإن «المصريين ربما يكونون قادرين على التماشي معه». وأضاف أن القوات المصرية في القطاع كانت «عصبية إلى حد ما» وتشعر بأنها مكشوفة من الناحية الإستراتيجية ومعزولة، الأمر الذي «ربما يجعلهم يميلون إلى التخلص من القطاع في مقابل تعويضات أرضية». فضلاً على أن القاهرة لم تكن ترغب في اللاجئين.

من جانبهم، سلك المصريون طريق التشدد. فعلى حين اشتكى رئيس الوزراء المصري عبء اللاجئين، فإنه رد «بشيء من القسوة على المقترح الأمريكي بالتنازل عن قطاع غزة لإسرائيل»⁽⁶⁴⁾. وقال المصريون في لوزان إنه «لا يمكنهم مناقشة مقترح غزة، وأبدوا عدم مبالاة تامة حول مصير اللاجئين الذي هو مسؤولية دولية ويهودية». وفي القاهرة شجب المصريون الخطة باعتبارها «نذيراً للعدوان الإسرائيلي على غزة، وعبر العرب عن دهشتهم من أن تتماشى الولايات المتحدة مع مثل هذه المشروعات». وفي حين تساءل المصريون حول الحيادية الأمريكية تولد لدى باترسون الانطباع بأنه إذا استمرت الولايات المتحدة في «التركيز على مزايا خطة غزة، وهي المزايا التي لا يراها العرب، فرمياً تبدأ مصر في النظر إلى الولايات المتحدة على أنها شريك في العدوان الإسرائيلي». رفضت مصر رسمياً في التاسع والعشرين من شهر يوليو الخطة. وأوضح وزير خارجيتها أنها يمكن أن تخدم فقط مصالح إسرائيل، والمتمثلة في «استغلال» مسألة اللاجئين لتوسيع حدودها. وتجاهل المصريون عرض التعويض الأرضي وأكدوا على حق اللاجئين في العودة⁽⁶⁵⁾.

بحلول شهر يوليو كانت إسرائيل قد أجرت إعادة نظر عميقة في الخطة، ليس فقط بسبب العنصر المتصل بالتعويض. من الناحية الرسمية ظلت إسرائيل مستعدة للمضي قدماً فيها على النحو الذي خطط له في البداية - الدمج «في مقابل» الموافقة على استيعاب سكان القطاع. غير أنه على مدار الشهور غلب التشكك على الموقف. فوفقاً لشاريت، وافقت إسرائيل على مقايضة الأراضي - السكان في ظل فرضية أن القطاع يضم ما بين 150 ألفاً و180 ألف عربي. غير أن «هذه الفرضية

لم تكن صحيحة». حيث تعتقد إسرائيل الآن أن هناك ما يقرب من 211 ألف لاجئ بالإضافة إلى 65 ألف ساكن أصلي في القطاع؛ ولا يمكنها أن تستوعب مثل هذا الرقم الإجمالي. وفضلا على ذلك كانت إسرائيل تخشى من أن ينتقل لاجئون آخرون، موجودون في لبنان وسورية والضفة الشرقية، إلى القطاع قبل دمجهم على أمل استخدامه كنقطة انطلاق للعودة إلى ديارهم. وأضاف شاريت أنه يلزم على إسرائيل أن تحدد العدد الأقصى من العرب الذين يمكنها استقبالهم مع القطاع، وإلا فإنه، من الناحية العملية، سيصبح الالتزام من دون قيد. وحول هذه النقطة اجتمع كل من شاريت، وبن غوريون، وكابلان، وليفشيتز في مطلع شهر أغسطس ووضعوا الحد الأقصى عند «200 ألف». كما صدرت التعليمات للديبلوماسيين بأن «يذكروا» في لقاءاتهم أن إسرائيل لن تأخذ «عددا غير محدد» من لاجئي غزة⁽⁶⁶⁾.
أما فيما يخص التعويض الأرضي، فقد تضمنت تعليمات شاريت لديبلوماسيه رفض الفكرة «بقوة»، غير أنه أضاف:

إذا ما وصلت الأمور إلى مرحلة التطبيق العملي، وبدا من الضروري التخلي عن الموقف الرافض تماما، فسيكون من الممكن مناقشة تعديلات/تغيرات في الحدود في النقب الشمالي، في كل من الشرق والغرب، وذلك لمصلحة كل من شرق الأردن ومصر، ولكننا لن نكون مستعدين لمناقشة أي تنازلات بأي حال من الأحوال في النقب الجنوبي، بما في ذلك إيلات.

(وقد اعترض إيتان على ذلك، مؤيدا تقديم تنازل في النقب الجنوبي، إذا ما كان ذلك سيحقق السلام مع مصر، واستخف بالأهمية الإستراتيجية لإيلات). وذهب شاريت إلى أنه يتعين على إسرائيل اتخاذ قرار إما بالموافقة على استيعاب كل سكان غزة العرب الـ 300 ألف «في مقابل» دمج القطاع، ولكن من دون تقديم أي تنازلات أرضية؛ أو أن تقبل باستيعاب جزء من سكان القطاع وتقدم تنازلات أرضية. وفي النهاية رأى شاريت أنه ربما يكون من الأفضل ترك الوضع القائم في غزة على ما هو عليه⁽⁶⁷⁾.

على مدار شهر يوليو استمر المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون في مناقشة الخطة. غير أنها من الناحية العملية كانت قد ماتت نتيجة لـ «الفيديو» المصري. وما

تلا ذلك لم يكن سوى نوع من أنواع الملاكمة الوهمية. وخلال الأسابيع التالية ألمح الأمريكيون من وقت إلى آخر إلى الخطة خلال لقاءاتهم مع المسؤولين المصريين، غير أن المعارضة المصرية بقيت على حالها. ومن ثم ماتت خطة غزة⁽⁶⁸⁾.

لجنة التوفيق الفلسطينية ولوزان 2:

عرض الـ «100 ألف» وانهايار المحادثات

أثناء لقاء بين أثريدج وإيتان في لوزان نهاية شهر مايو أعاد الأخير تأكيد استعداد إسرائيل لدمج القطاع واستيعاب سكانه، ورد أثريدج على ذلك بقوله إن لجنة التوفيق الفلسطينية لم تتلق إيضاحات حول عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يمكن أن تكون إسرائيل مستعدة لقبول عودتهم «إذا لم تحصل على قطاع غزة»⁽⁶⁹⁾.

منذ خريف 1948، أشارت إسرائيل بشكل متقطع، وفي المحادثات الخاصة، إلى أنها ربما توافق على عودة عدد كبير من اللاجئين في إطار تسوية سلام نهائية، وبشرط أن تلزم الدول العربية أنفسها باستيعاب وإعادة توطين الجانب الأعظم من اللاجئين. وكان المطلوب، وفقا للولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، هو إعلان نوايا إسرائيليا واضحا بخصوص العودة، يحدد الأعداد التي يمكن للدولة اليهودية أن تكون على استعداد لعودتهم، يتزامن معه، إذا كان ذلك ممكنا، البدء الفوري في العودة. شعر الأمريكيون ولجنة التوفيق الفلسطينية بأن مثل هذه «الإيماءة» قد يكون من شأنها تليين مواقف العرب، وربما تشجعهم على التزام مماثل باستيعاب الجانب الأعظم من اللاجئين.

خلال شهر مايو مارست الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل لتقديم «الإيماءة» المطلوبة. وقد تحمس مسؤولو وزارة الخارجية، من أمثال مكغي، بما تضمنه التقرير المرحلي من أن قادة إسرائيل يدرسون جدية إعادة عدد كبير من اللاجئين يقدر بما بين «300 ألف و350 ألفا»، وعبر السفير ماكدونالد عن اعتقاده أن «هناك بحثا مكثفا لهذا الموضوع يجري في تل أبيب حول إعادة عدد كبير من العرب اللاجئين». غير أن بيرديت وأثريدج، اللذين كانا يعتبران ماكدونالد متعاطفا مع الصهيونية، لم يكونا مقتنعين بذلك، بل اعتقدا أن تل أبيب ستقاوم العودة بأقصى ما تستطيع⁽⁷⁰⁾.

مع التلاشي السريع لبارقة الأمل التي أشاعتها خطة غزة، دخلت محادثات لوزان في طريق غير مبشر بالنجاح، الأمر الذي دفع بالأمريكيين إلى مضاعفة إلحاحهم على المطالبة بـ «إيماءة»، واستندوا في ذلك إلى استعداد إسرائيل لدمج غزة:

تشعر حكومة الولايات المتحدة بانزعاج كبير من السلوك الإسرائيلي الحالي إزاء مسألة اللاجئين... وهو السلوك الذي يصعب فهمه في مقترح قطاع غزة، والذي يمثل اعترافا واضحا من قبل إسرائيل بقدرتها على تحمل مسؤولية 230 ألف لاجئ، فضلا على 80 ألف مقيم في المنطقة.

وإذا ما كانت إسرائيل مستعدة لاستيعاب 300 ألف عربي في غزة، فكيف يمكنها الدفع بعدم قدرتها أو عدم استعدادها لاستيعاب عدد أقل من اللاجئين بعيدا عن سياق خطة غزة؟⁽⁷¹⁾.

ألقى أثيريدج، الذي انسحب من النزاع، باللوم بشكل رئيسي على إسرائيل فيما يتصل بالمأزق الذي وصل إليه مؤتمر لوزان. فقد رفضت إسرائيل «بشكل مستمر» تقديم تنازلات. وتحدث أثيريدج من زاوية أخلاقية قائلا:

تم إنشاء إسرائيل على مفهوم أخلاقي، ويتعين عليها البقاء على أساس أخلاقي. إن سلوكها إزاء اللاجئين يعكس مسؤولية أخلاقية وسياسة قصير النظر. حيث إنها لن تنعم بالأمن في حالة عدم إبقائها على علاقات ودية مع جيرانها.

ولقد عبر أثيريدج في النهاية عن اعتقاده أنه «لم تكن هناك لحظة طوال فترة عمل لجنة التوفيق الفلسطينية اتبع خلالها اليهود مسلكا سخيا وبعيد النظر، بشكل يسمح بإزالة العقبات أمام السلام»⁽⁷²⁾.

وفقا لمصادر ديبلوماسية إسرائيلية في الولايات المتحدة، أثر موقف إسرائيل كذلك على الرأي العام الأمريكي الذي كان حتى ذلك الوقت مساندا بقوة لإسرائيل. فقد نقل القنصل العام لإسرائيل في نيويورك، آرثر لوري، صورة من خطاب وجهه درو بيرسون، الصحافي الأمريكي، وصفه آرثر بأنه «تعبير عن المخاوف التي تنتاب قطاعا عريضا من الرأي العام الأمريكي والذي كنا حتى الآن قادرين على الاعتماد على تأييده». فقد كتب بيرسون أنه «يمنع اللاجئين العرب من العودة إلى أراضيهم الأصلية، يصبح اليهود موضع الانتقادات نفسها التي وجهتها، مع آخرين، إلى المتعصبين من غير اليهود... حيث نحن الآن إزاء موقف سلك خلاله اليهود، بشكل ما، المسلك ذاته الذي سبق أن اتبعه هتلر تجاههم!»⁽⁷³⁾. ومن جانبه قدر إيبان في 22 يونيو أن هذا المأزق سيقود إلى شرح كبير في العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية:

إننا نواجه أزمة لا يمكن مقارنتها بما حدث سابقا. إن المحاولة الماهرة التي تجري لإبعاد الرئيس عنا هي أقرب ما تكون إلى النجاح من أي وقت مضى، بسبب الجانب الإنساني لوضع اللاجئين، فضلا على اعتقاده القوي بأن «إيلاء» من جانبنا تمثل شرطا ضروريا لاقتناع العرب بالموافقة على إعادة التوطين ولإقدام الكونغرس على التصويت لمصلحة التمويل. وربما كان علينا أن نواجه الاختيار بين بعض التعديل لمبدأ عدم العودة قبل السلام، وصدع واسع النطاق في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁴⁾.

لم يختلف تقييم ساسون للموقف من لوزان بشكل كبير عن تقييم أثيريدج؛ حيث كتب في منتصف شهر يونيو أنه كان يشعر بالأسف على قدومه. وعلى الرغم من جمال المدينة واعتدال الطقس وفخامة الفندق (البوريفاج)، فإن الوفد كان قد جاء لصنع السلام، وبعد مرور شهرين لم يتمكن من التقدم «خطوة واحدة» لتحقيق هذا الهدف. وفضلا على ذلك، كتب ساسون: «لا توجد أي فرصة لتحقيق مثل هذا التقدم في المستقبل، حتى لو قررنا البقاء في لوزان عدة أشهر ... فمحادثات لوزان غير مثمرة ومحكوم عليها بالفشل».

وقد شرح ساسون أسباب ذلك - وتجدر ملاحظة ترتيبه للأولويات - على النحو التالي:

أولا، يعتقد اليهود أنه من الممكن تحقيق السلام من دون دفع أي ثمن، كبير أو صغير، حيث إنهم يرغبون في تحقيق: (أ) تنازل العرب عن كل المناطق التي تحتلها إسرائيل اليوم؛ (ب) موافقة العرب على استيعاب كل اللاجئين في الدول العربية المجاورة؛ (ج) الموافقة العربية على تعديل الحدود الحالية في الوسط والجنوب ومنطقة القدس لمصلحة إسرائيل فقط... الخ.

وكتب ساسون أن اللاجئين أصبحوا:

كبش فداء. لا يعيرهم أحد اهتماما، ولا يستمع أحد إلي مطالبهم، أو تفسيراتهم أو مقترحاتهم. ولكن الجميع يستغلون مشكلتهم لأهداف لا صلة لها غالبا بمطالب اللاجئين أنفسهم.

تسوية مشكلة اللاجئين

وعلى سبيل المثال، عندما طالبت كل الدول العربية بإعادة اللاجئين، فإنه من حيث الواقع، «وباستثناء لبنان»، لم تكن أي دولة منها ترغب في ذلك. فالأردن وسورية أرادت أن التمسك باللاجئين لديهم من أجل الحصول على مساعدات الإغاثة الدولية، والمصريون أرادوا بقاء مشكلة اللاجئين بهدف زعزعة استقرار الأردن وإسرائيل.

كما لم تكن إسرائيل بدورها منشغلة باللاجئين، وفقا لما قاله ساسون، وكانت «مصممة على عدم قبول عودتهم... بأي شكل من الأشكال». وقد اعتقد ساسون نفسه أن هذا السلوك، في جوهره، كان صحيحا، ولكنه رأى أن على إسرائيل أن تبرز مرونة وحكمة في التعامل من خلال النظر بإيجابية إلى مقترح قدمه إليه في لوزان ممثلون عن اللاجئين يدعو إسرائيل إلى ضم قطاع غزة والمنطقة المعروفة تحت مسمى «الضفة الغربية»، وأن تمنح تلك المناطق حكما ذاتيا وتستوعب في إسرائيل ذاتها 100 ألف لاجئ. وذهب ساسون إلى أن مثل هذه الخطة من شأنها أن تحقق لإسرائيل الانسحاب الكامل للجيش العربي من فلسطين و«التسوية الشاملة للمسألة الفلسطينية»، وربما أيضا تُعجل من التوصل إلى سلام بين إسرائيل والدول العربية⁽⁷⁵⁾.

أثر الضغط المكثف على إسرائيل من قبل الأمريكيين ولجنة التوفيق الفلسطينية خلال فترة الصيف الأولى نتيجة أخذت شكل «برنامج لم شمل العائلات»، والذي أعلنه شاريت أمام الكنيست في 15 يونيو. تضمن ذلك أن «تنظر إسرائيل بشكل إيجابي» في طلبات المواطنين الإسرائيليين العرب بالسماح بعودة «زوجاتهم وأطفالهم الصغار» - المقصود «الأولاد تحت 15 سنة والبنات غير المتزوجات». واقترحت إسرائيل إقامة مراكز خاصة على الحدود مع كل من مصر، والأردن، ولبنان (في ذلك التاريخ لم تكن هناك اتفاقية هدنة موقعة مع سورية) يتم فيها لم الشمل.

روج المسؤولون الإسرائيليون بشكل واسع لهذا المخطط وقدموه على أنه «إجراء مهم لتخفيف معاناة العائلات العربية المتضررة من الحرب». غير أن المخطط، في الواقع، لم يخفف المعاناة إلا عن حفنة من العائلات. وخلال الشهور التالية، وفقا لإحصائيات وزارة الخارجية الإسرائيلية، تم التقدم بـ 1329 طلبا بخصوص 3957 لاجئا. وأصدرت تل أبيب 3113 تصريح دخول. وبحلول 20 سبتمبر 1951 استفاد 1956 شخصا من تلك التصاريح وعادوا إلى أراضي إسرائيل⁽⁷⁶⁾.

وإذا كان المقصود منه تهدئة ضغوط كل من الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، واستخدامه كوسيلة لتحديد الضغوط الغربية حول مسألة العودة، فإن

برنامج «لم شمل العائلات» لم يحقق نجاحا كبيرا⁽⁷⁷⁾. فلقد أرادت الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية «إملاء» كبيرة، وليس حفنة من العائدين. وفي هذا الخصوص نقل القائم بأعمال رئيس الوفد الأمريكي في لوزان، ريموند هير، يوم 23 يونيو إلى إيتان تصريحاً شفهياً قويا «من الحكومة الأمريكية» يعبر عن خيبة أمل واشنطن من عدم التزام إسرائيل بالنص المتصل باللاجئين في القرار 194. وتشدد الولايات المتحدة على أن «تسوية مشكلة اللاجئين تقع بشكل متساو على إسرائيل والعرب... وأن إسرائيل قد عطلت حل تلك المشكلة»⁽⁷⁸⁾. وأن الولايات المتحدة مازالت تنتظر منها «إملاء» في هذا الصدد.

كانت بذور تلك «الإملاء» كامنة في التربة بتل أبيب منذ فترة. ففي أغسطس 1948 كان ساسون قد أوصى بأن تنظر إسرائيل في إمكان السماح بعودة «40-50 ألف» لاجئ، وأن تبدأ في تنفيذ ذلك «على الفور». (وأوضح ساسون أنه يسعى بهذا المقترح إلى تحييد الضغوط المتوقعة على إسرائيل خلال الاجتماع الوشيك للجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس)⁽⁷⁹⁾. ومع المطالبة الأمريكية لإسرائيل بالموافقة على السماح بعودة 250 ألف لاجئ، في منتصف شهر أبريل 1949، ألمح ساسون إلى أنه ربما يمكن لإسرائيل استقبال 150 ألف شخص⁽⁸⁰⁾.

لاقت النصائح التي قدمها ساسون في هذا الخصوص، حتى حلول صيف 1949، رفضاً مستمراً. غير أنه منذ أواخر يونيو، وفي وقت أضحى فيه الضغط الأمريكي لا يقاوم، أجبر شاريت بن غوريون على الموافقة على التصريح بشكل علني بأن إسرائيل ستقبل «25 ألف» لاجئ من خلال برنامج لم شمل العائلات. وبالإضافة إلى ذلك، أخبر شاريت إيبان في 25 يونيو: «أتساءل عما إذا كان حث الحكومة على الموافقة على إضافة 50 ألفاً كمساهمة إضافية من جانبنا في حل المشكلة، من دون الحديث عن غزة، يمكن أن يهدئ الولايات المتحدة، ويحول الموقف إلى مصلحتنا»⁽⁸¹⁾.

في الخامس من شهر يوليو، اقترح شاريت على مجلس الوزراء أن تعلن إسرائيل استعدادها لاستيعاب «100 ألف» لاجئ في مقابل السلام. وقال إن هذا العدد يتضمن «25 ألف» لاجئ عادوا إلى البلاد بطريقة غير شرعية و«10 آلاف» ممن قد يعودون ضمن برنامج لم الشمل. وقد أيد معظم الوزراء المقترح، في حين عارضه بن غوريون معللاً ذلك بأن هذا العدد لن يخفف من موقف واشنطن أو يرضي العرب. وفضلاً على ذلك أوضح أنه، استناداً إلى الاعتبارات الأمنية، يعارض إعادة استيعاب مثل هذا العدد

الكبير. وكان وزير الزراعة، دوف يوسف، أكثر تشددا في موقفه حيث ذكر: «أنا أعارض العودة حتى للاجئ واحد». وفي هذا السياق اقترح شاريت، الذي لم يكن يرغب في الدفع باتجاه قرار محوري يعارضه رئيس الوزراء ورجال حزب ماباي، صيغة توفيقية تتمثل في أن يفوضه المجلس لجس نبض الأمريكيين حول ما إذا كان إعلان إسرائيل استعدادها لاستقبال 100 ألف لاجئ يمكن أن يحد أو يخفف من الضغط على تل أبيب. وقد لاقت هذه الصيغة موافقة الوزراء، وتم تخويل شاريت لطرح عرض الـ 100 ألف إذا ما كشفت الاتصالات مع واشنطن عن رد مشجع⁽⁸²⁾.

توصلت القيادة الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أنه يلزم «إعطاء» شيء ما لتجنب شد العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية إلى نقطة الانكسار. وقد شرح شاريت لاحقا تصويت المجلس في هذا الخصوص على النحو التالي:

إن محاولة إحياء مؤتمر لوزان ضرورية أيضا بسبب الحاجة الملحة إلى تخفيف التوتر الذي نشأ بيننا وبين الولايات المتحدة. وقد برز هذا التوتر على السطح بشكل خاص حول مشكلة اللاجئين، التي شكل عدم حلها عقبة أمام مفاوضات لوزان بأكملها⁽⁸³⁾.

على مدار الأيام التالية استطلعت آراء وزارة الخارجية والبيت الأبيض، بشكل غير مباشر ثم بعد ذلك بطريقة مباشرة، حول الإعلان الإسرائيلي المحتمل عن الاستعداد لاستقبال 100 ألف لاجئ. وقد أبلغت الولايات المتحدة في البداية في 15 يوليو بقرار إسرائيل، من حيث المبدأ، السماح بعودة عدد محدد. وأوضح السفير ماكدونالد أنه سبق أن سمع أن مجلس الوزراء «يدور حول فكرة عرض يتضمن عودة 100 ألف لاجئ»⁽⁸⁴⁾. في 27 يوليو أخطر شاريت لجنة النقل بقرار المجلس، مطالبا إياها بتقديم خطة لاستيعاب وإعادة توطين اللاجئين في إسرائيل. وقد عارض كل من ويتز ودانين القرار، ووصفاه بـ «الكارثة». في حين ساند ليفشيتز موقف شاريت. وقد أضاف الأخير أنه إذا ما درست اللجنة الموضوع وتوصلت إلى أنه ليس هناك من سبيل يمكن البلاد من استيعاب اللاجئين، حينئذ «سيقبل المجلس آراءها». وفي ضوء ذلك قبل ويتز ودانين وليفشيتز المهمة شريطة موافقة المجلس على ألا يقرر شيئا من دون الاطلاع على آرائهم أولا⁽⁸⁵⁾.

التقى الأشخاص المكلفون بجس النبض حول «عرض المائة ألف» جهات مختلفة في واشنطن. واستنادا إلى محادثاته مع مكغي وهير، ذهب إيبان يوم 8 يوليو إلى أن الإعلان عن «المائة ألف» سيكون من شأنه خلق «تأثير مهم». بيد أن أندرو كوردييه، مساعد رفيع المستوى في مجال الإغاثة للأمين العام للأمم المتحدة، اعتبر الرقم المطروح «ضئيلاً للغاية»⁽⁸⁶⁾. وفي السادس والعشرين من يوليو أعاد أتشيسون التشديد على الطلب الأمريكي لإسرائيل باستيعاب «250 ألف» لاجئ - مما يرفع عدد السكان العرب في إسرائيل إلى 400 ألف، أو ما يقارب عدد العرب الذين كانوا سيوجدون في الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم للعام 1947⁽⁸⁷⁾.

بيد أن رد فعل الرئيس ترومان كان الأكثر حسماً. ففي أعقاب حديثه مع الرئيس في 18 يوليو نقل جون هيلدرينغ، أحد مساعدي ترومان، أن الرئيس كان «سعيداً للغاية... ويرى أن عرض المائة ألف يمكنه أن يحل المعضلة»⁽⁸⁸⁾.

في الثامن والعشرين من يوليو جرى إبلاغ الولايات المتحدة رسمياً باستعداد إسرائيل السماح بعودة 100 ألف لاجئ في حالة وجود خطة شاملة لإعادة توطين اللاجئين وبعد وجود «دليل» على «تقدم حقيقي» باتجاه تسوية سلمية. وذكر إيلاث في ذلك اليوم أن إسرائيل اتخذت هذا القرار من أجل «إظهار تعاونها مع الولايات المتحدة»، ولتحمل نصيبها في تسوية مشكلة اللاجئين، «على الرغم من حقيقة أن خبراء الأمن والاقتصاد الإسرائيليين وصفوا القرار بأنه كارثي». وأضاف إيلاث أن القرار يشمل «المتسللين» الموجودين بالفعل داخل إسرائيل وكذلك العائدون في إطار برنامج لم يشمل العائلات. ومن جانبه شدد شاريت، خلال إبلاغه ماكدونالد بالقرار، على أن الـ «مائة ألف» يمثل الحد الأقصى، وأنه يرفع حجم الأقلية العربية إلى مستوى «أبعد من هامش السلامة بكل مقاييس الأمن المتعارف عليها»⁽⁸⁹⁾.

لم تصدر وزارة الخارجية الأمريكية رد فعل فورياً على عرض الـ «مائة ألف». وربما أرد أتشيسون التعرف على رد فعل العالم العربي أولاً. وكما كان متوقعا، رفض العرب العرض بشكل فوري وصريح. لكن بعض المسؤولين العرب ألمحوا بشكل غير رسمي، في لوزان، إلى استعداد للموافقة على مستوى أقل من العودة الكاملة، وأوضحوا أنه على إسرائيل أن تعيد «340 ألف» لاجئ نزحوا من الأراضي التي جرى

تسوية مشكلة اللاجئين

الاستيلاء عليها (خارج حدود التقسيم)، بالإضافة إلى «100 ألف» إلى المناطق داخل حدود إسرائيل وفقا لخطة التقسيم، على أن تقوم الدول العربية آنذاك - بمساعدة دولية- باستيعاب الـ 410 آلاف المتبقين⁽⁹⁰⁾.

في غضون ذلك تسبب الإعلان عن عرض الـ «مائة ألف» في انفجار سياسي في تل أبيب. كانت هناك معارضة ضخمة له داخل حزب مباي. كما عارضته أحزاب هابوعيل هامزراحي، والصهيوني العام، وحירות بقوة، وفي هذا الصدد نقل شاريت:

كان التقدميون صامتين، وقد فسرت الصحافة صمتهم على أنه احتجاج صامت... وتلاشى ودُفن تماما اعتراف لمباي، بلغة ضعيفة، بعدالة القرار في خضم السخط الذي تعرضت له الحكومة لاستسلامها «للضغط الإمبريالية».

من جانبه، شعر إيبان بأن العرض «يمثل جهدا ضخما للغاية بالنظر إلى الرأي العام في إسرائيل». وقد تطابقت وجهة نظر أتشيرون معه في هذا الخصوص: «لقد سمحت إسرائيل للرأي العام بالنمو والتطور... إلى الحد الذي أضحى فيه تقريبا من المستحيل على الحكومة الإسرائيلية تقديم تنازلات جوهرية تتصل باللاجئين والأرض»⁽⁹¹⁾.

جرى نقاش رئيسي داخل صفوف مباي في الثامن والعشرين من شهر يوليو حول هذا الموضوع. لخص مائير غرابوفسكي (أرعوف)، زعيم كتلة الحزب في الكنيست، الموقف المعارض للعرض بشكل مختصر على النحو التالي: «لم يكن أحد يرغب في... أو يتوقع أن يرحل العرب»، إلا أن الأحداث أدت إلى إنتاج «دولة [يهودية] متجانسة إلى حد ما، مضاعفة عدد العرب الآن، من دون الحصول على أي تعويض مؤكد... [يجب النظر إليه على أنه] أحد الأخطاء المصرية التي تدمر أمن الدولة... سوف نواجه طابورا خامسا» كما أن إسرائيل ستكون لديها مشكلة أقلية شبيهة بتلك التي تعرفها «البلقان». اعتبر شاريت الهجوم الذي شنّه غرابوفسكي «غير منطقي». فقد سبق لغرابوفسكي أن ساند فكرة دمج قطاع غزة بسكانه؛ فكيف يمكنه الآن معارضة استيعاب «65 ألف إلى 70 ألف» لاجئ؟! وفي نقطته الثانية لتفنيد الموقف أوضح شاريت أن عرض الـ «مائة ألف» لم يكن في حقيقة الأمر على النحو الذي يبدو عليه. إن إسرائيل تنوي أن تقتطع

منه المتسللين «غير الشرعيين» والعائدين «الشرعيين» (لم شمل العائلات، والاتفاقات الخاصة من قبيل تلك التي عُقدت مع القرويين في عيلبون وكفر برعم). كان هناك ما يقرب من 25 ألف متسلل فضلا على آلاف إضافية من العائدين ذوي الحالات الخاصة، ومن ثم فإن العرض وفقا لشاريت اتصل بـ «65 ألفا إلى 70 ألفا».

بيد أن الدفاع الرئيسي الذي قدمه شاريت كان ذا طابع تاريخي. ففي البداية قال مشيرا إلى ربيع عام 1948:

ساد بيننا آنذاك افتراض بأن اقتلاع أولئك العرب كان أمراً مؤقتاً ... وكان [مقبولاً] أنه من الطبيعي أن يعود العرب إلى قراهم ... وعندما بدأت وزارة الخارجية تتحدث بشكل علني ضد العودة ... كان ذلك يهدف أولاً إلى محاولة تقوية الرأي العام [الإسرائيلي] ضد هذه العودة ... ومع مرور الوقت فهم العامة أنه ستكون هناك كارثة إذا ما سُمح بالعودة، مما أدى إلى تبلور السياسة [المعارضة للعودة]، التي أفرزت نتائج حاسمة. وإذا كان الحديث الآن في إنجلترا والولايات المتحدة عن إعادة توطين اللاجئين في دول أخرى، فإن ذلك هو بمنزلة نتيجة لهذا التأكيد المطلق من جانبنا.

ولكن مسيرة لوزان في مازق الآن، ويُطلب من إسرائيل إخراجها منه: مثل عرض الـ «100 ألف» الثمن لذلك⁽⁹²⁾.

استمرت المناقشات داخل ماياي حتى 1 أغسطس (قبيل الجلسة العامة للكنيست لمناقشة العرض مباشرة). كانت المعارضة عنيفة. ذكر عضو الكنيست أساف فيلكوميتز (عامي) أنه: «ستكون هناك أقلية عربية كبيرة للغاية». بينما وصف شلومو لافي (ليفكوفيتش) ذلك بأنه «خطأ جسيم». من جانبه ذهب عضو الكنيست إياهو كارميلي (لولو) إلى أن «إعادة اللاجئين ستؤدي إلى إيجاد طابور أول وليس طابورا خامسا... وأنا لست مستعدا لقبول عودة عربي واحد، ولا حتى شخص واحد غير يهودي. وإنما أريد أن تكون الدولة اليهودية يهودية بالكامل». كذلك أعلن شمويل ديان (والد موشيه ديان وأحد قدامى أعضاء ماياي) معارضته لأي عودة. حتى وإن كان ذلك «في مقابل السلام. فما الذي سيقدمه هذا السلام لنا؟!». وقال

تسوية مشكلة اللاجئين

عضو الكنيست زائيف هيرنيغ إن السماح بعودة «100 ألف» سيولد المزيد من الضغط ويسفر عن موجات من العائدين.

تألم شاريت بشكل كبير لعدم وجود مساندة قوية للعرض، وفي هذا الصدد وجه حديثه إلى كارميلي قائلا إنه «يحسده» على استعداده للعيش «في عزلة، ليس فقط عن الشرق [المقصود داخل الشرق الأوسط] لكن أيضا عن العالم بأسره». وأكد شاريت أن مسائل من قبل السلام والرأي العام العالمي والعلاقات مع الدول الأخرى أمور مهمة، وأن عرض الـ «100 ألف» يؤدي دورا مهما في هذا الخصوص. وذكر: «الرفيق كارميلي يعرف شيئا واحدا، ألا وهو أن العرب شعب مزعج ويلزم علينا اقتلاعهم من جذورهم».

أعلن شاريت أنه على الرغم من أنه لن يكون هناك تصويت من قبل الكنيست على العرض، فإن الحكومة «يجب أن تكون مهتمة لكونها تتعرض للهجوم في الكنيست حول هذا الموضوع ... ومن المهم أن يعبر أعضاء ماباي عن عدم ارتياحهم في هذا الصدد». وحقيقة الأمر أن تفكير شاريت كان واضحا: كلما كانت المعارضة الداخلية واسعة النطاق وقوية، كان من الأكثر سهولة لإسرائيل «تسويق» المقترح للولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية باعتباره نهائيا ويمثل «الحد الأقصى لتنازل محتمل». وبالفعل، أصدر شاريت تعليماته لديبلوماسيه بأن يوضحوا الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تسويق «العرض» لشركائها وللرأي العام الإسرائيلي. وأن عرض الـ «100 ألف» يمثل الحد الأقصى⁽⁹³⁾. وخلال المناقشات الحامية في الجلسة العامة للكنيست التي أعقبت ذلك طمأن شاريت الأعضاء إلى أن «العرض» لن يكون ملزما لإسرائيل إلا كجزء من تسوية سلام شاملة.

أرسل شاريت برقية إلى روفين شلواح، رئيس الوفد الإسرائيلي الجديد لمؤتمر لوزان، تضمنت النص على ما يلي: «يلزم أن يتم إخبار بول بورتر [الذي خلف إثيريدج كممثل للولايات المتحدة في لجنة التوفيق الفلسطينية] أنه لا يمكن توقع شيء أكثر من ذلك... عليك أن تشرح له أن مقترحنا واجه معارضة داخلية قوية، بما في ذلك في صفوف ماباي، وقد نجحنا بالكاد، بعد خمس ساعات من المناقشات، فقط في تهدئة العاصفة ... وأن أي تنازلات إضافية ستدمر موقف الحكومة». وأضاف شاريت أنه إذا فشل العرب في «التعلق» بالعرض الإسرائيلي فورا، فستتزايد الضغوط لسحب

المقترح ولن يكون في مقدور المجلس أن يتحملها. وقد وضع المقترح في شكل «خذه أو ارفضه»، واقترح شاريت أن توصي الولايات المتحدة العرب بالموافقة عليه، مشيراً بشكل مستمر إلى مزاج الرأي العام الإسرائيلي الراض للعرض⁽⁹⁴⁾.

على الرغم من أن العاصفة التي دارت حول العرض قد أثرت في وضعه السياسي شخصياً؛ اعتقد شاريت أنها ساعدت في الوقت ذاته على «تسويق» المقترح خارجياً. وعلى أي حال، فإنه ألمح إلى اعتقاده بأن محادثات لوزان سيكون مآلها الانهيار، وهو ما يعني أن عرض الـ «100 ألف» لن يدخل حيز التنفيذ على الإطلاق⁽⁹⁵⁾. ولا حاجة للقول إن رفض العرب لمقترح الـ «100 ألف» لم يغضب إسرائيل كثيراً. فبشكل عام، لم يكن قادتها منزعجين من وضعية اللاسلم واللاحرب. وفي منتصف شهر يوليو لخص بن غوريون تفكير إيبان في هذا الخصوص على النحو التالي:

إنه يرى أنه ليس هناك حاجة للهث وراء السلام. فالهدنة كافية بالنسبة إلينا؛ وإذا ما سعينا وراء السلام فإن العرب سيطلبون منا الثمن [فيما يتصل] بالحدود [المقصود تعديلها]، أو اللاجئين، أو كليهما. ومن هذا المنطلق فإننا [يمكننا أن] نتحمل الانتظار عدة سنوات.

بدا بن غوريون وهو يُسَطر هذه الكلمات في يومياته كأنه يعبر كذلك عن تفكيره الخاص⁽⁹⁶⁾.

وكان ذلك أيضاً هو تقييم أتشيون للتفكير الإسرائيلي:

تفضل إسرائيل... الوضع القائم ... حيث تبدو أهداف حكومة تل أبيب على أنها: (1) استيعاب الدول العربية لجميع اللاجئين العرب تقريباً؛ (2) الاعتراف واقعياً بخطوط الهدنة على أنها حدود⁽⁹⁷⁾.

في الثالث من شهر أغسطس أخطرت إسرائيل لجنة التوفيق الفلسطينية رسمياً باستعدادها لقبول عودة «100 ألف» لاجئ، مشترطاً لذلك «إبقاءها على كل أراضيها الحالية» وحريتها في توطين العائدين حيثما ترى ذلك مناسباً. وعلى الرغم من أن اللجنة رأت أن العرض «غير مرض» فإنها نقلته بشكل غير رسمي إلى الوفود العربية. وجاء رد الفعل العربي كما كان متوقعاً؛ فقد أخبر أحد الدبلوماسيين العرب بورتر أن

تسوية مشكلة اللاجئين

العرض لم يكن سوى «برنامج دعائي، وأن اليهود إما أن تخضعهم أو يخضعوك». رفض العرض باعتباره «أقل من أن يكون رمزيا»، والتزم العرب بموقفهم القائل إن هناك مليون لاجئ ولا يمكن لليهود «أن يعارضوا عودة الجزء الأكبر منهم لأسباب اقتصادية في الوقت الذين يشجعون فيه الهجرة الجماعية لليهود [إلى إسرائيل]». من جانبها، وفي إطار تقديم تنازلات، أخبرت الأردن وسورية لجنة التوفيق الفلسطينية أنهما ستكونان قادرتين على استيعاب «اللاجئين الذين ربما لن يعودوا إلى ديارهم». من جانبها قالت مصر ولبنان بشكل غامض إنهما يمكنهما استيعاب «أعداد من اللاجئين».

كما كانت حال العرب في لوزان، رفض بيرديت على الفور المقترح الإسرائيلي، فضلا عن برنامج لم شمل العائلات، باعتبار أن ذلك يمثل «خدعة» تهدف إلى إفشال جهود الولايات المتحدة والأمم المتحدة للحصول على موافقة إسرائيلية على عودة كبيرة للاجئين. وكان في اعتقاده أن مناقشات الكنيست والحملة الصحافية ضد مقترح الـ «100 ألف» كانت «في جانب كبير منها» موجهة للاستهلاك الخارجي. من جانبها أكدت السفارة الأمريكية في تل أبيب على «صدق» المعارضة الداخلية للعرض، وذلك على النحو التالي:

نتيجة لتشكيل المواقف من خلال التراكم المستمر في الصحافة
العبرية، والكنيست، من قبل قادة الحكومة أنفسهم، باتجاه عدم
الرغبة التامة في إعادة اللاجئين العرب على الإطلاق، فإن الشعب لم
يكن مهيا لتغيير في السياسة.

فلا يوجد إسرائيلي، «بدءا من رئيس الوزراء إلى من هو أدنى يرغب في رؤية عربي واحد يعود إذا كان من الممكن تجنب ذلك»⁽⁹⁸⁾.

من جانبها، لم تعتقد الولايات المتحدة أن العرض الإسرائيلي «قدم أساسا مناسباً للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين العرب». وأضاف أتشيسون أن «العرض لم يكن مرضيا»⁽⁹⁹⁾.

غير أن إسرائيل ظلت متمسكة بموقفها: عرض الـ «100 ألف» هو الحد الأقصى. ومنتصف شهر أغسطس توصل المشاركون في لوزان إلى قناعة بأن المؤتمر قد فشل. حتى شلواح كان «منزعجا ومتوترا»، وعمل شاريت على تهدئته قائلا إن العرض الإسرائيلي أدى إلى «تحسن كبير في موقف إسرائيل التكتيكي إزاء الأمم المتحدة

والعرب». بيد أن شلواح، شأنه في ذلك شأن إيتان وساسون قبله، أصبح يدرك أن لوزان لن تقود إلى شيء. فقد أدى رفض العرب لكل من خطة غزة و«عرض الـ 100 ألف»، ورفض إسرائيل العودة التامة والانسحاب إلى حدود خطة التقسيم، أسفر كل ذلك، وفقا لما ذكره أتشيسون إلى «عدم توافر أساس حقيقي للتوفيق». وبنهاية شهر أغسطس كان كل شيء قد انتهى. فتوقف المشاركون عن العمل من دون تحقيق شيء علقت أعمال المؤتمر إلى تاريخ غير محدد. عادت الوفود إلى بلادها في سبتمبر، أما لجنة التوفيق الفلسطينية فقد استمرت في كتابة تقارير عن مشكلة لاجئي فلسطين خلال الخمسينيات⁽¹⁰⁰⁾.

في تلك الأثناء أقدمت كل من الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، في نوع من التنسيق، في شهر أغسطس على بذل مسعى أخير. فمع فشل السياسة بشكل واضح حاولا اللجوء إلى مقرب غير مباشر يتصل بالاقتصاد. ومثلت «خطة مكغي» الأمريكية وبعثة لجنة التوفيق للمتابعة الاقتصادية خلاصة هذا التحرك؛ حيث اتفق الطرفان على السعي إلى إيجاد حل اقتصادي لمشكلة اللاجئين. وفي هذا الصدد ركز صانعو السياسة الأمريكيون على نموذج تنمية اقتصادية ضخمة في الشرق الأوسط أو «خطة مارشال» إقليمية من شأنها أن تدخل العرب في فلك السياسة الأمريكية على خلفية الحرب الباردة الدائرة آنذاك، وتعطي دفعة قوية لهذه الدول، وربما تتمكن من حل مشكلة اللاجئين من خلال عملية توطين منظمة في الدول العربية، ثمّول بشكل جيد، وقد عرف هذا النموذج تحت مسمى «خطة مكغي».

في الفترة ذاتها، قدمت اللجنة الفنية حول اللاجئين، التي شكلتها لجنة التوفيق الفلسطينية في 14 يونيو 1949 لتقديم تقارير حول مدى وطبيعة مشكلة اللاجئين، نتائج عمليات التقصي التي قامت بها في 20 أغسطس 1949، وتضمنت: أن هناك «711 ألف» لاجئ أصلي وأن العدد الأكبر من ذلك الذي تقدمه منظمات الإغاثة الدولية (الذي يقارب المليون) يعود إلى «ازدواجية بطاقات التموين» و «ضم أشخاص على الرغم من أنهم غير مبعدين فإنهم معوزون». وقد أوصت اللجنة في هذا الصدد بأن يجري تعداد شامل. وفضلا على ذلك، كشفت أبحاث اللجنة عن أن «الأغلبية الساحقة» من اللاجئين كانوا راغبين في العودة إلى ديارهم، في حين أن إسرائيل كانت تمنع العودة. ومن وجهة نظر اللجنة فإنه «لا يمكن إعادة عقارب

تسوية مشكلة اللاجئين

الساعة إلى الوراء» خاصة في ضوء زيادة عدد السكان في يشوف بنسبة 50 في المائة منذ النزوح الجماعي الفلسطيني؛ حيث تدفق المهاجرون إلى إسرائيل بمعدل «800 فرد يوميا». كما بحثت اللجنة في إمكانيات توفير فرص العمل وناقشت فرص القيام بمشروعات تنمية إقليمية لمصلحة اللاجئين⁽¹⁰¹⁾.

حتى قبل صدور تقرير اللجنة الفنية، قامت لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية بطرح فكرة إنشاء «بعثة متابعة اقتصادية» تكون مهمتها الرئيسة التركيز على مشاريع التنمية الإقليمية التي يمكنها أن توفر وظائف للاجئين. وقد أنشئت بالفعل تلك البعثة رسميا في 23 أغسطس وترأسها غوردن كلاب، باعتبارها لجنة فرعية (شأنها في ذلك شأن اللجنة الفنية) للجنة التوفيق الفلسطينية تحت القرار 194. وقد وعدت الولايات المتحدة أن تمويل مثل تلك المشروعات سيكون أمريكيا بشكل رئيسي، وأن الفرضية الرئيسية التي تستند إليها تتمثل في توفير حل يقوم على توطين اللاجئين في البلاد العربية عوضا عن عودتهم إلى ديارهم⁽¹⁰²⁾. أجرت بعثة المتابعة الاقتصادية، التي اتخذت من بيروت مقرا لها، زيارات للإقليم منذ منتصف شهر سبتمبر، وقدمت تقريرا مرحليا عن أعمالها إلى لجنة التوفيق الفلسطينية والجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر من العام نفسه.

كانت بعثة المتابعة الاقتصادية مجرد واحدة من بين العديد من الأجهزة الاقتصادية الدبلوماسية التي أسست خلال الفترة من عام 1949 حتى عام 1956 بهدف الإبقاء على مشكلة اللاجئين حية وموضع اهتمام دولي. وكما كانت الحال بالنسبة إلى اللجنة الفنية، لم يكن لنتائج عمليات التقصي التي قامت بها بعثة المتابعة الاقتصادية وتوصياتها أي تأثير على الإطلاق. فقد استمرت مشكلة اللاجئين كما كانت عليه، مشكلة سياسية، والتحسن الاقتصادي في هذا الصدد كان لا بد أن يسبقه التوصل إلى تسوية سياسية.

مع مرور الوقت واستمرار الوضع على ما هو عليه، ازدادت السياسات العربية والإسرائيلية تشددا. كما أدى التدفق الضخم للمهاجرين اليهود على إسرائيل إلى الاستبعاد المتزايد لأي إمكان لعودة اللاجئين. فلن تكون العودة الحقيقية والضخمة للاجئين أمرا ممكنا إلا بتدمير الدولة اليهودية وموت أو طرد سكانها، وفي المقابل ظل احتمال إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية إمكانية مطروحة على مدار الأعوام،

على الرغم من أنه يتطلب مبالغ ضخمة من الغرب. ومع ذلك عارضت الدول العربية مثل هذه العملية أساساً لأسباب سياسية؛ حيث نظرت إلى عودة اللاجئين على أنها حل «عادل»، كما أنه حل يمكن أن يساعد في إضعاف الدولة العبرية التي استمر العرب في معارضتهم لوجودها. وفضلاً عن ذلك كانت الدول العربية راغبة في التخلص من عبء اللاجئين لأسباب داخلية، حيث كانوا يخافون من إمكانية تحول اللاجئين إلى طابور خامس مضطرب. كذلك فإنه في الوقت الذي أعاقته فيه إسرائيل العودة، مثل بقاء اللاجئين في ظروف مزرية سلاحاً سياسياً ضد إسرائيل.

بالعودة إلى الوراء، يمكن القول إن أفضل الفرص، وربما الفرصة الوحيدة، لحل مشكلة اللاجئين، إن لم يكن للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، قد ضاعت في لوزان. غير أن التعارض الجوهرى بين المواقف المبدئية، فضلاً على عدم استعداد الطرفين للتحرك، والتحرك بسرعة، تجاه حل وسط (وهو الأمر الذي نتج عن الموقف العربى الرافض والشعور بالمهانة؛ وثمل إسرائيل بنشوة النصر واحتياجاتها المادية التي نبعت بشكل كبير من تدفق المهاجرين اليهود إليها)، كل ذلك ألقى على المؤتمر بظلال قائمة منذ البداية. أما الضغط الأمريكى على كلا الطرفين، الذي افتقر إلى القوة والتصميم، فإنه فشل في تحريك موقف اليهود أو العرب. وفيما يتصل بعرض الـ «100 ألف» فإنه كان نموذجاً تقليدياً لما يعرف بـ «القليل جداً الذي يتم عرضه بشكل متأخر جداً». أما خطة غزة فإنها لم يكن من الممكن البدء فيها، أخذاً في الاعتبار هزيمة مصر في الحرب، والتوسع الذي انتهت الدولة اليهودية للتو من تحقيقه، فضلاً عن التنافس المصرى - الأردنى. وربما كان من الممكن أن توافق على الخطة مصر وحدها، وهو الأمر الذي كان من المستحيل لها القيام به وهي جزء من تحالف عربى تديره عادة المكونات الأكثر تطرفاً فيه (وكان ذلك هو مفتاح التحركات العربية).

وهكذا، انتهى مؤتمر لوزان في 12 سبتمبر من دون التوصل إلى نتيجة، مما أدى إلى إغلاق ملف اللاجئين بشكل محكم. وكان مؤتمر لوزان على الأرجح آخر فرصة لتسوية صراع الشرق الأوسط سلمياً.

الخاتمة

شن العرب الفلسطينيون الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام 1948، بعد رفضهم قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة واندفاعهم في عمليات عسكرية هدفت إلى منع قيام دولة إسرائيل. كانت هذه الحرب. وليس أي مشروع يهودي أو عربي، هي التي ولدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

بيد أن تشريد العرب من فلسطين أو المناطق التي كانت مخصصة منها لقيام الدولة اليهودية، كان أمراً متضمناً في الأيديولوجية الصهيونية أو راجعاً، بشكل مصغر، إلى التطبيق الصهيوني العملي منذ انطلاق المشروع. فالطرد التدريجي للمزارعين المستأجرين، على الرغم من أنه كان بأعداد صغيرة نسبياً، خلال العقود الخمسة الأولى لشراء الصهاينة للأراضي واستيطانهم فيها، نبع بشكل طبيعي من -

«إن ذكريات العام 1948 والعقود التالية من الإذلال والحرمان في مخيمات اللاجئين ستقود في نهاية المطاف إلى تحويل أجيال من الفلسطينيين إلى إرهابيين ناشطين أو محتملين»

المؤلف

وبشكل ما ألمح إلى - الاندفاع الموجود في أعماق الأيديولوجية، نحو تحويل أرض يسكنها العرب إلى دولة تقطنها أغلبية يهودية ساحقة. وكان تفكير القادة الصهاينة، ومصادقاتهم من وقت إلى آخر، على «النقل» - الطوعي والمتفق عليه إن أمكن، أو الجبري في الحالة العكسية - يتضمن استعدادا كاملا لتسوية العام 1948 ونتائجها المباشرة، والتي أسفرت عن تشريد 700 ألف عربي من ديارهم (على الرغم من أن غالبيتهم بقوا في فلسطين).

لم تكن هناك خطة صهيونية مسبقة لطرد العرب من فلسطين أو مناطق الدولة اليهودية في طور التكوين؛ كما أن اليشوف لم يدخل الحرب مستندا إلى خطة أو سياسة للطرد. وأيضا لم يترجم على الإطلاق التفكير السابق على الحرب والمتعلق بـ «النقل» إلى سياسة منهجية متفق عليها للطرد، ومن ثم لم تكن هناك خلال الأشهر الأربعة الأولى من القتال (نهاية نوفمبر -1948 نهاية مارس 1948) أي استعدادات لعملية طرد جماعي، ولم تكن هناك في الأغلب حالات طرد أو تسوية قرى بالأرض، وخلال الأشهر العشرة التالية كانت وحدات الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية تعمل بشكل غير متناسق. فعلى حين قامت أغلب الوحدات بدفع العرب إلى الخارج كأمر طبيعي ومتوقع، تركت وحدات أخرى قرى ومدنا (مسلمة وكذلك مسيحية - ودرزية) في أماكنها، الأمر الذي أسفر عن بروز إسرائيل في نهاية الحرب بأقلية عربية كبيرة قوامها 150 ألف نسمة (أقلية يبلغ تعدادها الآن مليوناً، ومازالت تمثل خمس سكان الدولة. وهي أقلية مضطربة وقابلة للانفجار).

في الوقت ذاته، فإنه منذ مطلع أبريل 1948 فصاعداً، ونتيجةً لميل العرب إلى القتال وشعور اليشوف بالحصار والهشاشة والعزلة، كان موضوع «النقل» ذائعا؛ وسادت الرغبة في رحيل العرب على المستويات المحلية والوطنية بين أغلبية سكان اليشوف، بدءاً من بن غوريون ونزولا إلى قاعدة الشعب. وفي حين لم تترجم هذه الإرادة العامة إلى سياسة منهجية، طُرد عدد كبير من العرب، وقد تزايدت معدلات الطرد وقوى تصميم القوات على ذلك في أعقاب الغزو العربي في منتصف مايو 1948 الذي هدد اليشوف بالزوال. ومع ذلك فإنه في يوليو، وبعد ذلك في أكتوبر ونوفمبر، استمرت القوات في ترك تجمعات عربية في أماكنها، وتوقف الأمر بدرجة كبيرة على الملابس المحلية وعلى التصرفات الفردية لقادة الوحدات والفرق والألوية.

إذا كانت تصرفات الهاغاناه/ قوات الدفاع الإسرائيلية قد غلبت عليها سمة التضارب والارتباك خلال عملية الاستيلاء على الأرض والفترة التي أعقبتها مباشرة، فإنه لم يكن هناك أي غموض فيما يتصل بالسياسة الإسرائيلية منذ صيف العام 1948 إزاء أولئك الذين سُردوا بالفعل وأُضحوا لاجئين، أو تجاه من كان سيُشرد في العمليات التالية: وقد تمثلت تلك السياسة، التي نُفذت بشكل عام بتصميم، وغالبا بقسوة، في منع عودة اللاجئين بأي ثمن. وإذا ما نجح اللاجئون في العودة بطريقة ما فكان يجري تجميعهم وطردهم بشكل دوري (على الرغم من أن عشرات الآلاف من المتسللين نجحوا في نهاية المطاف في البقاء وأضحوا مواطنين إسرائيليين). وفي هذا الخصوص ربما يمكن القول من دون تحيز إن كل الـ 700 ألف الذين انتهى المطاف بتحويلهم إلى لاجئين جرى تشريدهم أو طردهم من خلال الإجبار.

فضلا على ذلك، يجدر التذكير بأن نسبة كبيرة من أولئك الذين أصبحوا لاجئين فروا من مدنهم وقراهم تحت ضغط أو إكراه إسرائيلي مباشر. فعشرات الآلاف - أغلبهم من الموسرين والنخبة - غادروا المدن في الأشهر الأولى للحرب بسبب انسحاب الإدارة البريطانية، وحالة الاضطراب التي أعقبت ذلك، فضلا على الحكم اليهودي المرتقب. وفي الأشهر التالية فر مئات الآلاف ليس بأوامر يهودية أو إكراه مباشر، على الرغم من أنه من المؤكد أن أغلبهم سعى إلى الابتعاد عن الأذى مع استيلاء القوات الإسرائيلية على مدينة تلو الأخرى وحي تلو الآخر، واعتقد أغلبهم على الأرجح أنهم سيعودون إلى ديارهم خلال أشهر إن لم يكن أسابيع، ربما بعد نجاح الجيوش العربية في سحق إسرائيل.

منذ البداية، عارضت اللجنة العربية العليا واللجان المحلية النزوح، خاصة من قبل الذكور في سن القتال، وبذلوا جهودا لمنعهم من القيام بذلك، غير أنها لم تكن فعالة، وكانت في بعض الأحيان فائرة أو تعوزها الحماسة. وفي الوقت ذاته قاموا بتشجيع عملية إخلاء القرى والمدن؛ حيث رحل عدة آلاف من العرب - من النساء والأطفال وكبار السن - من القرى المحيطة بالقدس، والسهل الساحلي، وكل من مرج ابن عامر ووادي الأردن، ومدن مختلفة - قبيل فترة قصيرة من بدء المعركة بناء على نصح وأوامر من القادة العسكريين العرب والمسؤولين المحليين، والذين كانوا يخشون على سلامتهم من أن بقاءهم سيعيق رجال الميليشيات خلال القتال.

وفي واقع الأمر صادقت كل من الدول العربية واللجنة العربية العليا، قبل أشهر من بدء القتال، على إبعاد المعالين من مناطق المعارك الفعلية أو المحتملة. وبدءاً من ديسمبر 1947 أصدر الضباط العرب أوامرههم بالإجلاء الكامل لقرى محددة في بعض المناطق، خشية من أن يقبل سكانها «غدرًا» بالحكم اليهودي أو خوفاً من أن يعيق وجودهم انتشار القوات العربية. وليست هناك أي مبالغة في القول بأهمية مثل هذه الإخلاءات المبكرة - التي بادر بها العرب - في إضعاف الروح المعنوية وزيادة احتمال إقدام سكان الريف والحضر المتبقين على الرحيل.

إلى حد كبير، كان خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أمراً متعذراً اجتنابه، بالنظر إلى التداخل الجغرافي للسكان العرب واليهود في دولة صغيرة جداً (10 آلاف ميل مربع)، وتاريخ العداء العربي - اليهودي خلال الفترة من 1881 إلى 1947، والمعارضة الساحقة لدى كل من الطرفين لفكرة قيام دولة مزدوجة القوميات، فضلاً عن اندلاع واستمرار الحرب حول مولد دولة إسرائيل وبقائها، والضعف الهيكلي الرئيسي للمجتمع الفلسطيني العربي، وعمق العداوة العربية ضد اليسوف، وكذلك مخاوف العرب من الخضوع للإدارة اليهودية، ومخاوف اليسوف مما يمكن أن يحدث إذا ما انتصر العرب أو ماذا يمكن أن يصيب الدولة اليهودية الوليدة مع وجود أقلية عربية كبيرة ومعادية داخلها.

جرى النزوح الجماعي على أربع مراحل أو أربع مراحل ونصف المرحلة ارتبطت بشكل وثيق بتطورات الحرب ذاتها. فقد بدأ في الفترة من ديسمبر 1947 حتى مارس 1948 (المرحلة الأولى) مع رحيل العديد من عائلات الطبقتين العليا والمتوسطة، خاصة من مدينتي حيفا ويافا اللتين كان من المقرر أن تكونا تحت سيطرة الدولة اليهودية في طور التكوين، وكذلك شملت هذه المرحلة النزوح من ضواحي القدس الغربية. وثبت أن الفرار كان مُعدياً. أسرة تلتها أسرة، وجار تبعه جار، وشارع وراءه شارع، وضاحية وراءها ضاحية، (لاحقاً، قرية تبتعتها قرية مجاورة مثل قطع الدومينو). وكان الأغنياء يخشون الموت أو الإصابة خلال أعمال القتال التي يمكن أن تنتشر في أي وقت، والفوضى التي صاحبت الانسحاب التدريجي للإدارة وقوات الأمن البريطانية، وأعمال السلب والترهيب التي مارستها المليشيات العربية والعناصر غير النظامية، وكذلك المستقبل الغامض والمجهول.

وإن كان على الأرجح مظلما، الذي ينتظرهم سواء تحت إدارة اليهود أو الحسيني. وقد ترتب على بعض من هذه الاعتبارات - فضلا على الضغط العسكري المباشر وغير المباشر - أن شهدت تلك الأشهر إجلاء أغلبية التجمعات السكانية العربية الريفية في منطقة السهل الساحلي ذات الأغلبية اليهودية.

اعتقدت أغلب عائلات الطبقة العليا والمتوسطة، والتي انتقلت من يافا وحيفا والقدس والرملة وعكا وطبريا إلى دمشق ونبلس وعمان وبيروت وغزة والقاهرة، أن مفاهيم سيكون مؤقتا، وكانت بحوزتهم القدرة المالية للتغلب على الصعاب التي واجهتهم؛ كما أن الكثيرين منهم كان له أقارب أثرياء وأماكن للسكنى خارج البلاد. وفي المقابل فإن الجماهير في المدن والفلاحين لم تتوافر لديهم أماكن يذهبون إليها، وبالتأكيد فإنها لن تكون مريحة إن توافرت، كذلك فإن الفرار كان يعني بالنسبة إلى غالبيتهم العوز والفقر المدقع، ومن ثم فإنه لم يتم تبني هذا الخيار بشكل سريع. بيد أن المشهد اليومي لرحيل من هم «أفضل حالا» وما رافق ذلك من الإغلاق التدريجي للأعمال والمتاجر والمدارس ومكاتب المحاماة والعيادات الطبية، وكذلك ترك الموظفين لمواقعهم في أجهزة الخدمات العامة، كل هذا قاد إلى تأكل مستمر للروح المعنوية والمزيد من إضعاف الإيمان والثقة بالعالم من حولهم: فقادتهم كانوا يرحلون أو رحلوا بالفعل، والبريطانيون كانوا يستعدون للإقدام على ذلك، ومن ثم فإنهم سيتركون «بمفردهم» لمواجهة العدو اليهودي.

بشكل يومي، وعلى مدار الأسابيع خلال ديسمبر 1947 ويناير وفبراير ومارس 1948، وقعت صدامات على طول «نقاط التماس» بين التجمعات السكانية العربية واليهودية في المدن المختلطة، وكانت كمائن تنصب في الحقول وعلى الطرق، فضلا عن عمليات القنص والقصف بالمدفعية والهجمات بالقنابل، ومن وقت إلى آخر قذائف الهاون. تزايدت المشاكل المتصلة بالانتقال والتحرك من مكان إلى آخر والاتصالات والبطالة وتوزيع الغذاء، خاصة في المدن، مع اندلاع القتال. لا يوجد على الأرجح تفسير للنزوح الجماعي الذي أعقب ذلك من دون فهم لمدى انتشار، وعمق الشعور العام، بالانهيار والتهايي وعدم قدرة المركز على الصمود، والذي ساد فلسطين العربية، خاصة في المدن، بحلول شهر أبريل 1948. وفي أماكن عديدة، لم يكن الأمر ينقصه إلا دفعة صغيرة حتى تقدم الحشود على جمع مقتنياتها والفرار.

نتيجة الهجمات والهجمات المضادة التي شنتها الهاغاناه (والإرغون والهستدروت) خلال الفترة من أبريل إلى يونيو تغلب الشعور المتراكم بالخوف والحرمان والوحدة والتعرض للسلب والنهب على مدار الشهور السابقة - سواء في المدن أو القرى - على النفور الطبيعي والمبدئي من فكرة التخلي عن الديار والممتلكات والهرب. ومع تحطم القوة العسكرية الفلسطينية بشكل سريع ومفاجئ، وإثبات الهاغاناه في المعارك المتتالية أن لديها التفوق الذي لا يمكن تحديه، تحطمت الروح المعنوية لدى العرب، مما فتح الباب - وفقا لما أورده أحد تقارير وكالة استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية - أمام حالة من الارتباك الأعمى و«هوس الفرار»⁽¹⁾. وكانت هذه هي المرحلة الثانية والحاسمة في النزوح الجماعي. وساد خلالها توافق وتزامن تاريخي بين كل واحدة من الهجمات اليهودية من جانب، وفرار جانب كبير من السكان من كل مدينة وحي تجري مهاجمته من جانب آخر.

عادة ما كان يؤدي سقوط القرى إلى إضعاف القوة المعنوية في المدن المجاورة (انظر سقوط خربة نصر الدين وعرب طبريا). وبطريقة مشابهة، ولد سقوط المدن - طبريا، حيفا، يافا، بيسان، صفد - وفرار سكانها حالة من الذعر في المناطق الداخلية المجاورة: فبعد سقوط حيفا كان الفرار من بلد الشيخ، والحواسة؛ وبعد يافا كان الفرار من قرى سلمة والخيرية ويازور؛ وبعد صفد فر سكان الظاهرية التحتة والسموعي وميرون. وإذا كان القرويون تطلعوا على مدار عقود لقيادة المدن، فإنهم أضحوا الآن يقتفون أثرها إلى المنفى.

إذا كان الهجوم اليهودي قد أثار بشكل مباشر أو غير مباشر النزوح الجماعي حتى شهر يونيو 1948، فإن هناك شريحة صغيرة ولكنها مهمة من النازحين أقدموا على ذلك بناء على أوامر طرد مباشرة أو آليات الحرب النفسية (دعاية «الهمس» أو «الإشاعات») والمصممة لترهيب السكان ودفعهم إلى الفرار. فقد تلقى سكان عشرات من القرى أوامر أو «نصائح» من الهاغاناه بالجلء خلال الفترة ما بين أبريل ويونيو. أما عمليات الطرد، فكانت دائما من مناطق نُظر إليها على أنها ذات أهمية إستراتيجية حيوية، وفي سياق تنفيذ الخطة دالت، التي قضت بإخلاء الطرق الرئيسية للاتصالات والمناطق الحدودية. غير أنه بشكل عام لم يكن قادة الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية مضطرين إلى مواجهة المعضلة الأخلاقية التي تفرضها

عملية الطرد؛ حيث إن أغلب العرب كانوا قد فروا قبل أو أثناء المعارك، وقبل أن تصل القوات الإسرائيلية إلى منازلهم، الأمر الذي يعني تجنيب القادة العسكريين مواجهة هذه المعضلة الصعبة.

يضاف إلى ما تقدم أنه خلال الفترة من أبريل إلى يونيو أصدر القادة العسكريون العرب واللجنة العربية العليا أوامر بإجلاء العشرات من القرى وإبعاد الأشخاص المُعالين من عشرات القرى الأخرى. كما أصدرت الجيوش العربية الغازية بدورها، من وقت إلى آخر، أوامر لقرى بأكملها كانت تقع في طريقها بالرحيل.

خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، ثم مجدداً من أكتوبر إلى نوفمبر، لعب «عامل الفظائع» دوراً رئيسياً في فرار السكان من بعض المناطق. خشي القرويون من أن يقدم اليهود، في حال انتصارهم، على فعل ما كان يمكن على الأرجح أن يقدم عليه المقاتلون العرب المنتصرون، في الحالة العكسية، إزاء اليهود (بل أقدموا عليه فعلاً من وقت إلى آخر، كما كانت عليه الحال في مستوطنات عتصيون في شهر مايو)⁽²⁾. ولقد عززت الفظائع الفعلية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية (أساساً في دير ياسين) من تلك المخاوف كثيراً، خاصة مع تضخيمها بشكل كبير ومستمر من قبل الإعلام العربي على مدار الأسابيع التي تلتها. وفضلاً على 20 حالة ونيف اتصلت بمذابح، قتلت القوات الإسرائيلية بشكل عشوائي عدداً من سجناء الحرب، وعمال الزراعة في الحقول وفي بعض الأحيان قرويين بقوا في قراهم. ولم يكن من شأن مثل هذه الأعمال إلا تضخيم صفوف الفارين. يضاف إلى ما تقدم العشرات من حالات الاغتصاب، وهي جريمة تثير الكثير من الرعب والاشمئزاز في المجتمعات العربية والإسلامية. فقد خيم الخوف من الاغتصاب بشكل كبير على مخيلة العرب، وربما كان ذلك، بشكل جزئي، أحد الأسباب وراء إبعاد النساء والفتيات عن المناطق التي تشهد معارك أو تلك التي من المحتمل أن تكون مسرحاً للقتال، وإلى حد ما في الفرار المتهور لسكان القرى وضواحي المدن بدءاً من شهر أبريل.

إلى أي مدى كان النزوح الجماعي حتى شهر يونيو نتاجاً لسياسة اتبعتها **اليشوف** تجاه العرب؟

من المؤكد أن تبني الهاغاناه وتطبيقها، خلال الفترة من ديسمبر 1947 حتى مارس 1948، إستراتيجية انتقامية ضد قواعد الميليشيات - والمقصود بذلك **القرى**

وضواحي المدن - أديا إلى فرار المدنيين، بيد أن هذه الإستراتيجية، استنادا إلى المستندات المتوافرة، كانت مصممة لمعاقبة وإيذاء وردع رجال الميليشيات، وليس بغرض التعجيل بحدوث النزوح الجماعي.

في مطلع شهر مارس، أدت احتمالية الغزو العربي للبلاد إلى وضع الخطة دالت، والتي خولت قادة الألوية والفرق «سلطات مطلقة» من أجل تنقية المناطق الحيوية من السكان العرب. فقد استُخدمت العديد من القرى قواعد لعصابات من العناصر غير النظامية، كما أن أغلب القرى كانت لديها ميليشيات تمديد العون للعناصر غير النظامية في هجماتها على المستوطنات والقوافل. نفذت وحدات الهاغاناه خلال شهري أبريل ومايو، بأوامر من رئاسة الأركان، أجزاء من الخطة دالت، بيد أن كل وحدة قامت بتفسير وتنفيذ الخطة وفقا لما اعتبرته مناسبة للظروف المحلية. وكانت هجمات الهاغاناه، إلى حد كبير، ردا على الهجمات العربية. وبشكل عام، فضل القادة العسكريون اليهود تنقية الطرق الحيوية والمناطق الحدودية من المجتمعات العربية - آلون في الجليل الشرقي؛ كارميل في المنطقة المحيطة بحيفا والجليل الغربي؛ أفيديان في الجنوب. وفر أغلب القرويين قبيل أو خلال المعارك. أما أولئك الذين بقوا، فقد طُردوا بشكل متكرر.

خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 1948 لم تتخذ أي من القيادة العسكرية أو السياسية قرارا بطرد «العرب». وعلى القدر الذي تظهره الأدلة المتاحة، فإن الموضوع لم يناقش من قبل مؤسسات صنع القرار العليا، غير أنه كان مفهوما من قبل جميع المعنيين، وفي إطار الصراع من أجل البقاء، أنه عسكريا: كلما كان العرب الباقون وراء خطوط القتال وعلى طولها أقل، كان ذلك أفضل، وسياسيا: كلما كان عدد العرب الباقين في الدولة اليهودية أقل، كان ذلك أفضل. خلال تلك الشهور التي كان فيها مصير الدولة على المحك، «أدرك» ضباط الهاغاناه على كل مستويات القيادة والتنفيذ، ما هو مطلوب من أجل البقاء. حتى أغلب الضباط المنتسبين إلى ما بام - المؤمنين أيديولوجيا بالتعايش السلمي مع العرب - عجزوا عن «الالتزام» بتوجه الحزب: فالظروف في الميدان، على المستوى التكتيكي والإستراتيجي، أعطت أولوية للسعي إلى المحافظة على البقاء، في الوقت الحالي، على الرغبة في تحقيق قيم التعايش على المدى البعيد.

الخاتمة

ساعدت القيادة العربية، داخل فلسطين وخارجها، على الأرجح في التعجيل من الهرب، فعلى الرغم من معارضتها العقائدية أو المبدئية للنزوح الجماعي، فإنها كانت غير موحدة وغير فعالة، كما أنها منذ البداية لم تتخذ قراراتها بشكل يستند إلى سياسة محددة أو متناغمة، ولم تقدم للجماهير إرشادات عامة للسلوك الذي يلزم اتباعه، خاصة خلال شهر أبريل الحاسم. وعلى الرغم من أن السجلات غير مكتملة في هذا الصدد، فإنها تُظهر ارتباكاً واسع النطاق وأهدافاً متباينة، و«سياسة» متغيرة من أسبوع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. لم تكن هناك سلطة مركزية تدير هذا الملف، ولم تظهر بشكل واضح أي «سياسة» عامة.

خلال الأشهر التي سبقت أبريل، خاصة مارس، أثار فرار الطبقات المتوسطة والعليا من المدن موجة تنديد من قبل اللجان الوطنية المحلية، فضلاً على اللجنة العربية العليا (في حين كان أعضاء في اللجان أنفسهم، وعائلاتهم، يفرون من ديارهم أو كانوا بالفعل يعيشون في الخارج). غير أنه لم يُبذل إلا القليل لمنع عملية الفرار. كانت الحال كذلك بالنسبة إلى الدول العربية المحيطة والتي لم تقم إلا بالقليل، قبل نهاية شهر مارس، لإعاقة دخول الفارين إلى أراضيهم. فقد تسرب أفراد الطبقة الغنية والمتوسطة إلى نابلس، عمان، بيروت، القاهرة شيئاً فشيئاً ولم يكونوا من المعوزين؛ وبدا الأمر على أنه تكرار للنزوح الذي حدث في الفترة من 1936 - 1939. ولم تُقدم أي دولة عربية بشكل عملي على إغلاق حدودها، على الرغم من أنه في نهاية شهر مارس عملت كل من سورية ولبنان على تقليص حاد لعدد التأشيرات التي يجري إصدارها. ومن جانبهم كان آل الحسيني على الأرجح سعداء لرؤية العديد من العائلات المرتبطة بالمعارضة ترحل من فلسطين. كما أن اللجنة العربية العليا، التي كان أغلب أعضائها مبعثرين في الخارج، لم تصدر أي إدانات قوية وصريحة وعلمية لهذا النزوح الجماعي، على الرغم من مناشدتها بين الفينة والأخرى الذكور في سن القتال البقاء، أو العودة والانخراط في القتال⁽³⁾. على المستوى المحلي حاولت بعض اللجان الوطنية (على سبيل المثال في حيفا والقدس) فضلاً على عدد من القادة العسكريين المحليين وقف النزوح الجماعي، ووصل الأمر إلى حد تشكيل محاكم شعب لمعاقبة المخالفين، فضلاً على التهديد بمصادرة

أملك من رحل. ومع ذلك بدت هذه الجهود لفرض وضع معين ضعيفة وعشوائية، كما ثبت إلى حد كبير أن الإجراءات التي اتُخذت لا طائل من ورائها؛ حيث مكنت الرشوة من التغلب على كل التعليمات. كانت لدى رجال الميليشيات والعناصر غير النظامية مصلحة في تشجيع عمليات الفرار - كانوا في حاجة إلى المنازل كمقاراً لهم، كما أن تلك العمليات كانت مصدراً للحصول على الأموال (دفع الراحلون أموالاً من أجل «حماية» منازلهم الخاوية، في وقت تم فيه نهب المنازل المهجورة وابتزاز الأموال من الراحلين).

فيما يتصل بالفترة الممتدة طوال شهري أبريل ومايو، والتي شهدت بداية المرحلة الرئيسية في الرحيل الجماعي، لم أجد أي دليل يُظهر أن اللجنة العربية العليا أو القادة العرب خارج فلسطين أصدرت تعليمات صريحة للسكان، سواء عبر المذيع أو غير ذلك من السبل، تحثهم على الفرار، ومع ذلك استمر إجلاء النساء والأطفال وكبار السن من بعض المناطق، كما صدرت التعليمات لقرى بعينها بالرحيل برمتها. فضلاً على ذلك يبدو أن مؤيدي المفتي قد أمروا أو شجعوا على الفرار تنفيذاً لحسابات سياسية، معتقدين أنهم كانوا يقومون بما كانت اللجنة العربية العليا ترغب في أن يقوموا به. وقد قدمت حيفا مثلاً موضحاً على ذلك. فعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يكون الحسيني أو أعضاء اللجنة العربية العليا خارج فلسطين قد أعطوا أوامر للقيادة العربية في حيفا في 22 أبريل بتفضيل الرحيل على الاستسلام، فإن المؤيدين المحليين للحسيني بقيادة الشيخ مراد بادروا بالتأكيد بإصدار تلك الأوامر، وكانوا على الأرجح مدفوعين في ذلك بالخوف من أن البقاء في يافا يمكن أن يتم تفسيره على أنه قبول بالحكم اليهودي وأنه «خيانة»، كما قدروا أن الوضع الفلسطيني المزري الذي سينتج عن النزوح الجماعي، قد يزيد من الضغط على الدول العربية للتدخل. لقد اعتقد القادة المحليون وأعضاء اللجنة العربية العليا أن الإجلاء كان أمراً مؤقتاً ستعقبه سريعا عودة ضخمة. وعلى أي حال، فإن اللجنة العربية العليا شجعت النزوح الجماعي المستمر بعد وقوعه. وقد قدمت حالة حيفا من نهاية شهر أبريل إلى أوائل مايو مثلاً واضحاً على تضارب وتأرجح موقف القيادات المحلية والوطنية تجاه النزوح الجماعي.

باستثناء مناشدة الدول العربية لبريطانيا التدخل لوقف هجمات الهاغاناه، متهمة اليهود بطرد عرب فلسطين، يبدو أنها أخذت أسابيح لهضم وفهم ما كان يحدث. وعلى الرغم من أنها لم تطلب من الجموع الفلسطينية المغادرة، فإنها لم تطالبهم علناً في شهر إبريل بالثبات في أماكنهم. وربما كان الساسة في دمشق والقاهرة وعمان، على غرار الحسيني، قد أدركوا أنهم سيكونون في حاجة إلى تبرير تدخلهم العسكري وأن النزوح الجماعي الذي قُدِّم على أنه عملية طرد صهيونية مخططة، يوفر مثل هذا التبرير.

بيد أن أبعاد وأعباء المشكلة التي نجمت عن النزوح الجماعي، والتي وقعت بالضرورة وبشكل رئيسي على عاتق الدول المضيفة، سرعان ما أقنعت الدول العربية - وبصفة أساسية الأردن - أنه من الأفضل وقف موجة النزوح. كذلك أُصيبت اللجنة العربية العليا بالصدمة إزاء سهولة وشمولية النزوح الجماعي. ومن ثم كان هناك فيض من المناشدات الموجهة إلى الفلسطينيين في مطلع شهر مايو من الأردن، واللجنة العربية العليا وجيش الإنقاذ للبقاء في أماكنهم أو - إذا ما كانوا بالفعل قد رحلوا - العودة إلى ديارهم. غير أنه أخذاً في الاعتبار استمرار العمليات القتالية والتوقعات بزيادة كبيرة في الحرب على طول خطوط المواجهة، لم يكن لتلك المناشدات سوى تأثير محدود: فاللاجئون الذين غادروا على الفور مناطق المعارك الساخنة كان من الصعب عليهم التفكير في العودة خاصة عشية الغزو. يضاف إلى ذلك أن الهاغاناه عملت بشكل ملموس في أغلب المناطق على صد وإعاقة العودة. أما بعد 15 مايو فإن بدء الغزو العربي وانتشار العمليات القتالية جعل أي تفكير في العودة أمراً غير عملي، كما عزز الغزو من جاهزية قادة الهاغاناه لتنظيف المناطق الحدودية من المجتمعات العربية (وأخذاً في الاعتبار الهيكل الضيق والنحيل للدولة الجديدة، فإن كل منطقة كانت من الناحية الفعلية منطقة حدودية).

كان قادة اليسوف قد بدأوا بالفعل خلال شهري أبريل ومايو في تأمل مشكلة العودة: هل يلزم السماح للاجئين بالعودة؟ وكان من شأن اقتراب التوصل إلى الهدنة الأولى في مطلع شهر يونيو أن يرتقي بالمشكلة إلى مستوى الموضوعات السياسية والإستراتيجية الجوهرية التي تواجه الدولة الجديدة. فالدول العربية،

على المستوى المحلي في كل الجبهات وكذلك في المحافل الدولية، بدأت في الضغط على إسرائيل للسماح بعودة اللاجئين. كما أيد وسيط الأمم المتحدة برنادوت بقوة هذه القضية.

بيد أنه كان من الواضح لأغلب الإسرائيليين أن العودة ستكون كارثة سياسيا وعسكريا. فعسكريا - ومع تفهم الجميع لحقيقة أن الحرب بعيدة عن أن تضع أوزارها - كان ذلك يعني إدخال طابور خامس محتمل كبير الحجم إلى البلاد؛ أما سياسيا، فإنه يعني إعادة أقلية عربية كبيرة ومثيرة للاضطراب. وفي حين قدم القادة العسكريون الحجج المعارضة للعودة، كانت تلك هي حال الإدراك السياسي السليم. ودعم كل هذا جهود ضاغطة عالية الصوت من قبل المستوطنات في أرجاء البلاد.

كان على قادة التيار السياسي السائد في البلاد، بقيادة بن غوريون، التعامل مع الموضوع في سياق إطارين سياسيين مثيرين للجدل: الإطار الدولي المتصل بمستقبل العلاقات الإسرائيلية مع العرب والأمم المتحدة والولايات المتحدة، والإطار المحلي المتعلق بالحكومة الائتلافية، التي تدعو فيها وزراء مابام (وبدرجة أقل إصرارا وزراء آخرون) إلى مفهوم التعايش السلمي اليهودي - العربي كأساس للعلاقة المستقبلية ومن ثم عودة اللاجئين «المؤيدين للسلام» بعد الحرب. وفي هذا الإطار جاء توافق مجلس الوزراء في الفترة من يونيو إلى أغسطس 1948 على أنه لن تكون هناك عودة خلال الحرب وأن الموضوع سينظر فيه بعد انتهاء العمليات القتالية. وكان من شأن هذا التوافق أن يترك هامشا للمناورة من قبل الدبلوماسيين الإسرائيليين، كما أنه كان مرنا بما فيه الكفاية لتمكين حزب مابام من الاستمرار في الحكومة، مما يعني الإبقاء على الوحدة الوطنية سليمة.

على الصعيد العملي، فإنه منذ ربيع 1948 حدثت تطورات على الأرض كان من شأنها أن تحول بشكل متزايد دون إمكانية عودة اللاجئين. كان هناك مزيج من العمليات «الطبيعية» والخطوات العملية التي صُممت لتأمين استحالة العودة، وتضمن ذلك التدمير التدريجي للقرى المهجورة، تدمير الحقول العربية أو زراعتها والاستيلاء عليها؛ إقامة مستوطنات جديدة على أراض عربية، وتوطين مهاجرين يهود في القرى وضواحي المدن المهجورة.

الخاتمة

اتسمت الأشهر التي فصلت بين نهاية الهدنة الأولى (8 يوليو) وتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية في ربيع - صيف 1949 بشن إسرائيل هجمات قصيرة وقاسية تخللتها فترات طويلة من وقف إطلاق النار. وخلال تلك الهجمات هزمت قوات الدفاع الإسرائيلية جيوش كل من الأردن ومصر، فضلا على جيش الإنقاذ في الجليل، واستولت على أجزاء واسعة من الأراضي التي خصصها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لدولة فلسطين العربية. وأثناء وبعد تلك المعارك في يوليو وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر 1948 إلى يناير 1949 أضيف ما يقرب من 300 ألف فلسطيني إلى صفوف اللاجئين.

مجددا لم يكن هناك قرار بالطرد سواء من مجلس الوزراء أو على مستوى رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي واقع الأمر فإن معارك شهر يوليو («العشرة أيام») - المرحلة الثالثة من النزوح الجماعي - سبقها صدور أمر من رئاسة الأركان لجميع الوحدات والتنظيمات بالامتناع عن تدمير القرى وعمليات الطرد من دون ترخيص مسبق من وزير الدفاع. صدر الأمر نتيجة الضغوط السياسية التي مارسها خلال صيف ذلك العام العديد من الوزراء ذوو المواقف اللينة على بن غوريون، وربما لم تكن هناك نية على الإطلاق لأخذه على محمل الجد، فجرى تجاهله على نطاق واسع.

على الرغم من أن الأوامر التنفيذية الشاملة لعمليات ديكيل وداني ويواف وحيرام - وهي الهجمات الرئيسية في الفترة من يوليو إلى نوفمبر، والتي نتج عنها نزوح العرب - لم تتضمن أي نصوص تتصل بالطرد، فإنه منذ يوليو فصاعدا رُصد استعداد متزايد في صفوف وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لتنفيذ عمليات طرد. رجع ذلك جزئيا إلى الشعور، الذي دعمه النزوح الجماعي من الأراضي التي سيطر عليها اليهود حتى ذلك التاريخ، بأنه من الممكن من الناحية الواقعية الوصول إلى تحقيق دولة يهودية خالصة. كذلك كانت هناك دوافع انتقامية قوية - انتقاما للهجوم الذي شنه الفلسطينيون على اليشوف في الفترة من ديسمبر 1947 حتى مارس 1948. انتقاما للغزو العربي في مايو - يونيو، والخسائر اليهودية الضخمة. وباختصار، عوقب الفلسطينيون لإجبارهم اليشوف على الدخول في حرب طويلة وضارية أسفرت عن مقتل واحد وإعاقة اثنين من بين كل مائة من السكان اليهود.

لقد رفض العرب قرار التقسيم ودقوا طبول الحرب. ومن ثم فإنه قد يكون من المفهوم أن تصل القيادة الإسرائيلية - بيسارها ووسطها ويمينها - إلى الاعتقاد بأن ترك أقلية عربية كبيرة (أو أغلبية) تعيش في سلام داخل دولة إسرائيل سيكون عملاً انتحارياً. وفي المقابل، تبين أن إخراج العرب كان أمراً سهلاً، حيث إنهم فروا بشكل عام، وراء أعيانهم وقادتهم العسكريين، مع الطلقات الأولى في القتال. وقد علق بن غوريون على ذلك بقوله إن ذلك عكس افتقاراً جماعياً إلى العزيمة. بشكل عام، أعفيت وحدات الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية المتقدمة من مواجهة معضلة اتخاذ قرارات مؤلمة من الناحية الأخلاقية والمعنوية تتضمن طرد المجتمعات السكنية المقيمة؛ فقد أعفى فرار العرب القادة العسكريين من المسؤولية الأخلاقية إلى حد كبير، على الرغم من أن العديد منهم قد أزعجهم فيما بعد، وإن كان على مستويات أقل، اضطراهم إلى مواجهة وصد الراغبين في العودة.

تزايد توجه وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لطرد المدنيين مع تصاعد الضغوط التي مورست على العرب المتبقين في البلاد من قبل قادتهم داخل فلسطين وخارجها للبقاء، وأيضاً مع تزايد دوافعهم للصمود. فخلال الصيف سعت الحكومات العربية بشكل متقطع إلى منع دخول لاجئين جدد إلى أراضيها، بل جرى تشجيع الفلسطينيين على البقاء في فلسطين أو العودة إليها، وفي الوقت ذاته فضل أولئك الذين ظلوا في قراهم، ومع سماعهم عن الفاقة التي يعيشها المنفيون، البقاء في أماكنهم على الرغم من احتمال امتداد الحكم الإسرائيلي ليشمل مواقعهم. بعد شهر يوليو أضحت مقاومة العرب لظاهرة الفرار أكثر وضوحاً مما كانت عليه في الأيام التي سبقت هذا الشهر. تضاءلت ظاهرة «الهروب التلقائي» وأضحى القرويون يفضلون الصمود في أماكنهم أو الرحيل فقط تحت الإكراه.

أراد بن غوريون، بشكل واضح، أن يكون هناك أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية. ومنذ وقت مبكر كان يأمل في أن يقوموا بالفرار. وإذا كان قد اقتصر على التلميح إلى ذلك في فبراير 1948، فإنه قال ذلك صراحة في اجتماعات خلال شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر. ومع ذلك، فإنه لم يعلن على الإطلاق سياسة طرد، بل امتنع عن إصدار أوامر واضحة أو مكتوبة في هذا الخصوص؛ وكان يُفضل أن «يفهم» جنالاته ما يريد. وبتبنيه مثل هذا الموقف فإنه أراد على الأرجح أن

يتجنب ذكر اسمه في التاريخ باعتباره «الطارد الكبير» Great expeller، أو أن توصم حكومته بانتهاج سياسات هي موضع خلاف من الناحية الأخلاقية أو المعنوية. فضلا على أنه سعى إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية في وقت الحرب.

على الرغم من أنه لم تكن هناك «سياسة طرد»، فإن الهجمات التي شنت خلال شهر يوليو اتسمت بكثرة عمليات الطرد واللجوء إلى العنف مقارنة بالوضع خلال النصف الأول من فترة الحرب. غير أن الأحداث اختلفت من مكان إلى آخر. فإذا كان بن غوريون قد أقر عملية الطرد الأكثر اتساعا خلال الحرب، في اللد والرملة، فإن الجبهة الشمالية أبقت - بترخيص منه - على سكان الناصرة، وأغلبهم من المسيحيين، في أماكنهم؛ حيث لم يكن «العامل المسيحي» من مصادر القلق الأمني والديموغرافي. كذلك فإنه في وسط البلاد سُمح ببقاء ثلاث قرى عربية تطل على محاور رئيسية في أماكنها لأسباب عاطفية أو اقتصادية (الفريديس، جسر الزرقاء، أبو غوش).

مجددا اتسمت هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر - أي في المرحلة الرابعة للنزوح الجماعي - بدرجة من درجات التضارب في كل ما تعلق بكيفية تعامل القوات مع السكان المدنيين في المناطق التي فرضت سيطرتها عليها. ففي الجنوب (مسرح عملية يوأف) حيث تولى آلون زمام القيادة، لم يتبق تقريبا مدنيون عرب، فقد فضل آلون إيجاد مناطق خلفية خالية من العرب، وترك لمن عمل تحت إمرته استشفاف ما يريده. أما في الشمال (مسرح عملية حيرام) حيث تولى كارميل قيادة العمليات فقد تنوعت الصورة، فعلى خلاف توقعات بن غوريون، رفض العديد من العرب أن يتزحزحوا عن أماكنهم. رجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أنه في الفترة التي سبقت شهر أكتوبر لم يتأثر القرويون هناك بالحرب أو الحرمان إلا بالقدر اليسير. كما أسهم في ذلك صدور أوامر غير صريحة - في ضوء تردد كارميل - بطرد السكان بعد انتهاء المعارك. إضافة إلى التعديلات الديموغرافية التي أدخلت على جيب الجليل الأوسط والشمال. وعموما، تعاملت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل أكثر لطفا مع المسيحيين والدروز مما كان عليه الوضع بالنسبة إلى المسلمين؛ فقد سمح لأغلبية المسيحيين والدروز بالبقاء في أماكنهم. أما فيما يتصل بالقرويين المسلمين فقد فر الكثير منهم؛ في حين طرد آخرون. ومع ذلك، بقي العديد

منهم - في دير حنا، عرابة، سخنين، مجد الكروم وغيرها من القرى - في أماكنهم، وُسِّمَ لهم بذلك. وقد اعتمد الأمر في جانب كبير منه على الاعتبارات المحلية الخاصة بكل منطقة.

خلال الشهور التالية، ونتيجة للتزايد التدريجي في قناعة مجلس الوزراء في تل أبيب بالخطاب والتصرفات العربية التي أشارت إلى أن الصراع سيظل ملمحا رئيسيا للموقف في الشرق الأوسط لسنوات طويلة قادمة، رُخص لقوات الدفاع الإسرائيلية بإخلاء الخطوط الحدودية لإسرائيل - التي اتسمت بطولها وتعرجها وسهولة اختراقها - من التجمعات العربية بعمق يتراوح ما بين 5 و15 كيلومترا. ويُمكن النظر إلى النتيجة المترتبة على ذلك على أنها تمثل المرحلة «الرابعة والنصف» من النزوح الجماعي الفلسطيني. وقد تمثل أحد الأهداف التي سعت تلك العمليات إلى تحقيقها في منع عمليات تسلل اللاجئين للعودة إلى ديارهم. فضلا على ذلك، كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تخشى عمليات التخريب والتجسس. وشهدت بداية شهر نوفمبر قيام قوات الدفاع بعلميات واسعة من الطرد والنقل إلى المناطق الداخلية للقرويين، الذين وُجدوا على امتداد الحدود الشمالية. وقد أنقذ البعض منهم الذين تلقوا أوامر بالرحيل في اللحظة الأخيرة نتيجة لتدخل بعض الساسة الإسرائيليين المعتدلين، كذلك شهدت الشهور والأعوام التالية عمليات إخلاء بعض المناطق الحدودية الأخرى كليا أو جزئيا من السكان العرب.

خلال عملية البحث في الأسباب وراء النزوح العربي من فلسطين في الفترة من 1947 إلى 1949 تبدو عملية القياس والتحديد مستحيلة. حاولت إبراز أن النزوح حدث على مراحل، وأن الأسباب وراء ذلك كانت متعددة الأبعاد: ففي حيفا لم ترحل شريحة التجار فقط نتيجة لعمليات القنص والقصف على مدار أسابيع أو شهور؛ أو نتيجة لتردي الأعمال؛ أو بسبب عمليات التخويف والابتزاز التي مارستها العناصر غير النظامية؛ أو في ظل الخوف من انهيار القانون والنظام غداة رحيل البريطانيين، أو الخشية من آفاق العيش في ظل الإدارة اليهودية، بل إنها رحلت نتيجة لتراكم كل العوامل السالف ذكرها. كما أن جماهير حيفا التي فرت في أعقابها - في نهاية شهر أبريل وبداية شهر مايو 1948 - لم تقدم على ذلك فقط نتيجة انهيار المليشيات والهجمات والانتصارات التي حققتها الهاغاناه في 21 - 22 أبريل،

بل بسبب الأثر التراكمي لرحيل النخبة، وعمليات القنص والقصف المدفعي، فضلا عما ترتب من نقص في المؤن وانتشار البطالة والاضطراب خلال الشهور السابقة؛ كذلك بسبب التعليمات الصادرة عن قادتهم المحليين في الثاني والعشرين من شهر أبريل، وما تلاها من أوامر اللجنة العربية العليا المطالبة بالاستمرار في الرحيل، وكانت هناك أيضا الأنشطة والضغط التي مارستها الإرعون والهاغاناه خلال الأيام التي جرى خلالها الاستيلاء على المدينة وفي أعقاب ذلك، ويضاف إلى ذلك التوقعات بشأن العيش في ظل الإدارة اليهودية.

كان الموقف واضح المعالم إلى حد ما في الريف، ومع ذلك تعددت أسباب الفرار هناك أيضا. لننظر على سبيل المثال إلى حالة قالونيا، بالقرب من القدس؛ حيث دارت معارك في المنطقة على مدار أشهر؛ وحدث نقص بشكل متقطع في الإمدادات وانقطاع في الاتصالات مع القدس العربية؛ وافتقرت القرية إلى القيادة أو لتعليمات محددة حول ما يجب القيام به أو المتوقع القيام به، كما انتفت المساعدة من الخارج في وقت انتشرت فيه الشائعات حول هجوم يهودي وشيك، ومهاجمة اليهود بالفعل القرى المجاورة وما صاحب ذلك من تقارير حول الفظائع التي ارتكبتها اليهود، وأخيرا كان الهجوم اليهودي على قالونيا ذاتها (بعد أن رحل أغلب سكانها). ومجددا كان الإجلاء هو النتيجة النهائية لعملية تراكمية.

حتى في حالة صدور أمر من الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية بالطرد، فإن الرحيل الفعلي كان نتاج عملية تراكمية أكثر منه نتيجة مباشرة لهذا الأمر. ولناخذ مثلا اللد التي لم تُمس إلى حد كبير خلال المعارك التي سبقت شهر يوليو 1948؛ حيث ساد فيها خلال الأشهر التي سبقت الحرب ارتفاع صارخ في الأسعار وبطالة، فضلا على ما مثله وجود العناصر غير النظامية من عبء. وخلال شهري أبريل ومايو توافد الآلاف من اللاجئين الوافدين من يافا والمناطق الداخلية المحيطة بها على المدينة وخيموا في تخومها حاملين معهم عوامل إضعاف الروح المعنوية فضلا عن الأمراض. كان عدد من العائلات الثرية قد رحل. وأقدمت الهاغاناه على القيام بمضايقات في شكل غارات. ساد الشك حول وفاء الملك عبد الله بتعهده بالدفاع عن المدينة. وخلال شهر يونيو، ساد شعور بأن الدور سيحل بشكل وشيك على اللد.

وبالفعل بدأ الهجوم بعمليات قصف جوي ومدفعي، وانسحب الجيش العربي وانهارت المقاومة، وانتشرت عمليات القنص والمذابح، فضلا عن أوامر الطرد. وفي ضوء كل ذلك جرى إجلاء سكان اللد.

إن ما حدث في فلسطين/ إسرائيل خلال الفترة من 1947 حتى 1949 كان معقدا ومتنوعا للغاية، كما تغير الموقف بشكل جذري من يوم إلى آخر ومن مكان إلى آخر، مما يجعل تقديم سبب واحد للنزوح الجماعي أمرا غير ممكن. يمكن القول إن بعض الأسباب كانت مهمة في مناطق معينة وأوقات محددة، مع وجود تحول عام في ربيع العام 1948 من صدارة العوامل الداخلية العربية التراكمية - الافتقار إلى القيادة، المشاكل الاقتصادية، انهيار القانون والنظام - إلى أولوية الأسباب الخارجية الملزمة: هجمات الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية، عمليات الطرد، الخوف من الهجمات والفظائع اليهودية، الافتقار إلى المساعدة من العالم العربي واللجنة العربية العليا، وسيادة شعور العجز والتخلي، فضلا على الأوامر الصادرة عن مسؤولين عرب وقادة عسكريين بالرحيل. بشكل عام، تمثل العامل النهائي والأكثر حسما في الإسراع من عملية النزوح أو الفرار خلال الحرب، في أغلب الأماكن، في هجمات الهاغاناه والإرغون والهستدورت، أو خوف السكان من هجوم وشيك.

تزايد القلق الدولي بشأن مشكلة اللاجئين خلال النصف الثاني من العام 1948، وهو القلق الذي تُرجم في شكل ضغوط استهلها برنادوت والدول العربية في صيف 1948، وتزايدت عبر الأشهر التالية مع تضخم أعداد اللاجئين، وحدة أزمتهن المادية، فضلا على تنامي عدم رضاء الدول العربية المضيفة لهم. أضحت المشكلة في مقدمة كل المناقشات المتصلة بالشرق الأوسط، كما ربط العرب موافقتهم على تسوية، بل على مفاوضات ذات مغزى، بالتزام إسرائيل بحل المشكلة من خلال العودة.

منذ صيف 1948 حث برنادوت إسرائيل، وتبعته في ذلك الولايات المتحدة منذ خريف العام نفسه، على الموافقة على عودة كبيرة للاجئين كجزء من تسوية شاملة ليس فقط لمشكلة اللاجئين بل للصراع أيضا. ومن جانبها أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 «حق العودة» للاجئين (المنفتحين على

السلام). بيد أنه أخذ في الاعتبار أن القرى المهجورة كانت في حالة متردية أو أُزيلت وسُويت بالأرض، ومع تدفق المزيد من المهاجرين اليهود على البلاد وإيوائهم في المنازل العربية المهجورة، تضاءلت الإمكانية المادية لعودة اللاجئين بشكل أكبر. وفضلا على ذلك، دفعت إسرائيل بأن السماح بعودة اللاجئين العرب سترتب عليه بالدرجة نفسها إضعاف قدرة البلاد على استيعاب اللاجئين اليهود القادمين من أوروبا والشرق الأوسط. وفي حين لم يكن عامل الوقت يفيد مصلحة العودة، أراد كل من برنادوت والولايات المتحدة أن تقدم إسرائيل على إبداء «إيماءة» فيما يتصل بالعودة من أجل إطلاق مفاوضات سلام.

خلال ربيع 1949 نضج التفكير حول قيام إسرائيل بـ «إيماءة» في هذا الخصوص، واتخذ الأمر شكل مطالبة أمريكية لإسرائيل بالموافقة على عودة 250 ألف لاجئ على أن يوطن الباقيون في الدول العربية المجاورة. وذهبت الولايات المتحدة إلى حد استخدام التهديد والترغيب، ولكن ليس بالدرجة الكافية من القوة أو الإقناع للحصول على موافقة تل أبيب.

في مسعى رئيسي أخير خططت كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة خلال الربيع لعقد مؤتمر «لوزان» للسلام. غير أنه بعد مرور أسابيع من الجدل حول جدول الأعمال والمشاكل الثانوية لم يحدث أي تقدم في أعمال المؤتمر؛ حيث ربط العرب إحراز أي تقدم بموافقة إسرائيل على عودة ضخمة للاجئين. وتحت الضغط الأمريكي وافقت إسرائيل على مضمض، خلال شهر يوليو، على عودة 65 ألفا إلى 70 ألف لاجئ (المقصود هنا هو «عرض المائة ألف») كجزء من تسوية سلام شاملة. بيد أنه خلال صيف 1949 كان الرأي العام الإسرائيلي، وأيضا الآراء الحزبية، قد بلغ مرحلة من التصلب - جزئيا نتيجة لتوجيه الحكومة - ضد العودة، بل، حتى هذا العرض الضئيل (عرض «المائة ألف») قوبل بعاصفة من الاعتراض من قبل الرأي العام وبصخب داخل حزب ماباي. وعلى كل الأحوال، لم يُوضع على الإطلاق العرض الإسرائيلي قيد الاختبار؛ حيث رفضه العرب على الفور في حين نظرت إليه الولايات المتحدة على أنه غير كاف، وضئيل، ومتأخر.

إن عدم كفاية عرض «المائة ألف»، واستمرار الرفض من قبل الدول العربية وعدم رغبة الأخيرة في تقبل هزيمتها والتصريح علنا بقبولها استيعاب أو إعادة

توطين أغلب اللاجئين في حالة الموافقة الإسرائيلية على عودة الباقين؛ فضلا على الرفض المصري لـ «خطة غزة»؛ وعدم رغبة - أو قدرة - الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط بطريقة كافية ومقنعة على كل من إسرائيل والدول العربية للتوصل إلى حل وسط، كلها عناصر كانت تشير إلى أن المأزق العربي - الإسرائيلي سيستمر، وأن عرب فلسطين المشردين سيظلون لاجئين، ليُستغلوا في الأعوام التالية من قبل الدول العربية كأداة سياسية ودعائية قوية في مواجهة إسرائيل.

إن ذكريات العام 1948 والعقود التالية من الإذلال والحرمان في مخيمات اللاجئين سوف تقود في نهاية المطاف إلى تحويل أجيال من الفلسطينيين إلى إرهابيين ناشطين أو محتملين، كما أنها ستجعل من «المشكلة الفلسطينية» واحدة من أكثر مشاكل العالم صعوبة في المعالجة. وسيظل اللاجئون يمثلون جوهرها.

الملحق الأول

عدد اللاجئين الفلسطينيين

على مدار الأعوام أوضحت النقطة المتعلقة بعدد العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين خلال حرب 1948 ونتيجة لها موضع خلاف بين إسرائيل والدول العربية. فمنذ العام 1949 فصاعدا تحدث المسؤولون العرب عن إجمالي يصل إلى 900 ألف أو مليون؛ ومن جانبهم اعتاد المتحدثون الرسميون الإسرائيليون أن يشيروا، في العلن، إلى ما يقرب من 520 ألفاً⁽¹⁾. أما الأمم المتحدة للتقييم الاقتصادي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فإنهما تطرحان رقم 726 ألف لاجئ⁽²⁾.

تراوحت تقييمات أخرى بين الأرقام المطروحة من قبل كل من الإسرائيليين والعرب. على سبيل المثال، ذهب البريطانيون في فبراير 1949 إلى أن الرقم يصل إلى 810 آلاف من

بينهم 210 آلاف في قطاع غزة و320 ألفا في الضفة الغربية و280 ألفا في لبنان و سورية والأردن (الضفة الشرقية)⁽³⁾. وعلى الرغم من أن الأمين العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والتر إيتان، قد أشار في خطاب شخصي صادر عنه أواخر العام 1950 إلى تسجيل الأونروا العام 1949 لعدد 726 ألفا على أنه «دقيق»، غير أنه عبر عن اعتقاده أن «الرقم الحقيقي اقترَب من 800 ألف»⁽⁴⁾. أما على الصعيد الرسمي، فقد تمسكت إسرائيل بالرقم الأقل الذي تراوح بين 520 ألفا و530 ألفا، وكان السبب وراء ذلك بسيطا:

إذا ما اعتاد الناس... على الرقم الكبير، وأصبحنا في وقت ما مضطرين لقبول عودة اللاجئين، فرمّا نجد صعوبة، عندما نواجه بسيل من المطالبين بالعودة، في إقناع العالم بأنهم ليسوا جميعا ممن سبق لهم رسميا العيش في أراضي إسرائيل... وقد يبدو، على أي حال، من المرغوب فيه تقليل الأعداد... بدل العكس⁽⁵⁾.

اعتقدت إسرائيل بصدق أن الأرقام المقدمة من العرب (وكذلك الأمم المتحدة) «ضُخمت». وقد نبع هذا التضخيم وفقا لما اعتقده شاريت من دمج «الأشخاص المعوزين» الذين فضلوا الانضمام إلى من يتلقون الغوث من الأمم المتحدة على البقاء في الفاقة بالديار. من جانبهم سعى اللاجئون أنفسهم إلى المبالغة في الأرقام (على سبيل المثال من خلال عدم تسجيل الوفيات) للحصول على حصص أكثر من المساعدات⁽⁶⁾. أصدر شاريت خلال شهر أغسطس 1948 تعليمات لمسؤولي الوزارة للحصول على مساعدة الخبراء من أجل التوصل إلى معرفة الرقم الحقيقي للاجئين، الأمر الذي رد عليه المسؤولون بقولهم إن الإحصائيين في حالة من الارتباك فيما يتصل بأسلوب التوصل إلى الأعداد، بل إنهم توجهوا إلى وزارة الخارجية طالبين أن تزودهم بأرقام⁽⁷⁾.

في منتصف العام 1949 طلب شاريت من المكتب المركزي للإحصاءات الإسرائيلي تقديم تقدير رسمي في هذا الخصوص، وذهب الرد الذي أعده رئيس المكتب، د. هيلمت ميزام، إلى أن عدد اللاجئين يقارب 577 ألفا. وقد توصل المكتب إلى هذه النتيجة من خلال اتباع التحليل التالي: طبقا لتقديرات الانتداب

البريطاني بلغ عدد غير اليهود الذين كانوا يقيمون في المناطق التي أصبحت دولة إسرائيل 722 ألف شخص (بما في ذلك القدس الغربية). كانت 6 في المائة من هذا التقدير مبالغاً فيها. ومن ثم فإن العدد الحقيقي كان على الأرجح 679 ألفاً. بيد أنه في نهاية الحرب بقي ما يقرب من 102 ألف عربي في إسرائيل - ومن ثم فإن العدد أصبح 577 ألف لاجئ⁽⁸⁾. (واستناداً إلى هذا التقييم توصلت وزارة الخارجية إلى التقدير القائل إن عدد اللاجئين يتراوح بين 520 ألفاً و530 ألفاً، موضحة أن ما يقرب من 30 ألفاً إلى 40 ألف لاجئ تسللوا إلى داخل إسرائيل منذ تعداد نوفمبر 1949، مما يعني وجود 102 ألف عربي في البلاد يلزم أن يحذفوا من رقم الـ 577 ألفاً الذي توصل إليه المكتب). وقد وصف ميزام التقدير الذي قدمه بقوله إنه لم يأخذ في الاعتبار خلال تقييمه عدد العرب الذين وُجدوا في المناطق التي أضحت أراضي إسرائيل (679 ألفاً) المهاجرين «غير الشرعيين» المقيمين في فلسطين أو تجمعات البدو في النقب، سواء من بقي منهم في مكانه أو من ذهب إلى المنفى.

أخذ البريطانيون بعين الاعتبار النقاط السابقة (إلى جانب غيرها) خلال تحليلهم للوضع في سبتمبر 1949. حيث توصلت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن عدد اللاجئين «تراوح بين 600 ألف و760 ألفاً». وحقيقة الأمر أن تلك النتائج غير الحاسمة، التي سعت إلى التوفيق بين الحد الأقصى في كل من تقديرات إدارة البحوث التابعة لوزارة الخارجية (600 ألف) وتلك الصادرة عن اللجنة الفنية التابعة للجنة التوفيق الفلسطينية (679 ألفاً)، استندت إلى الانتقادات التالية للتقديرات الرسمية الإسرائيلية: أن الأخيرة لم تأخذ في الاعتبار الزيادة الطبيعية بين عرب فلسطين منذ 31 ديسمبر 1947 (التي جرت موازنتها جزئياً نتيجة الخسائر البشرية للحرب)؛ وأنها لم تكن سليمة لدى استقطاعها نسبة 6 في المائة من تقديرات سلطة الانتداب، التي بلغت 725 ألفاً؛ كما أنها تجاهلت الرقم البالغ 95 ألفاً من البدو الذين أصبح الكثيرون منهم لاجئين. وفي ضوء ذلك تمثل جوهر التحليل البريطاني في أنه كان هناك 711 ألف لاجئ حقيقي⁽⁹⁾.

أدرك كل من ميزام والبريطانيين أنه لا توجد وسيلة تسمح بتقييم دقيق لعدد العرب الذين كانوا يعيشون في فلسطين بشكل غير قانوني إبان اندلاع

الحرب، أو لتقدير الفارق الواضح بين المواليد والوفيات خلال القتال (يُذكر أن عدد الوفيات بين الفلسطينيين خلال الحرب لم يكن واضحا). كما ألمح ميزام، على حق، إلى أن التقدير الدقيق لعدد البدو الذين أصبحوا في عداد اللاجئين أمر مستحيل.

في ضوء هذه العوامل، يبدو واضحا استحالة التوصل إلى تقدير نهائي ومقنع في هذا الصدد، ومن جانبي فإنني أميل إلى الصيغة البريطانية المعاصرة والفضفاضة، التي قدرت عدد اللاجئين «ما بين 600 ألف و760 ألفا»؛ أما في حال التعرض لضغوط، فإن رقم 700 ألف فيبدو تقديرا مناسباً.

الملحق الثاني

السير الذاتية

آلون (بيكوفيتش) إيغال (1918-1980): ولد في كفر تافور بفلسطين. وتولى قيادة قوات البالمخ في الفترة من 1945 إلى 1948، وكان قائدا لكل من عملية يفتاح (أبريل-مايو 1948) وعملية داني (يوليو 1948) وعملية يوآف (أكتوبر 1948). كما قاد الجبهة الجنوبية لمدة عام (سبتمبر 1948 - سبتمبر 1949). عين وزيراً للعمل في الفترة من 1961 حتى 1968، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الفترة من 1974 إلى 1977.

عبد الله بن حسين (1882-1951): ولد في مكة. وكان أمير (1921-1946) ثم ملك (1946-1951) شرق الأردن (الضفة الشرقية لنهر الأردن).

بن غوريون، دافيد (1886-1973): ولد في بولندا واستقر في فلسطين عام 1906. وشغل

منصب السكرتير العام للهستدروت (1920-1935)، وتولى رئاسة الوكالة اليهودية (1935-1948) منتصف مايو 1948. وكان زعيم حزب ماباي، كما شغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لإسرائيل (1948-1954 و 1955-1963).

كارميل (زليتسكي)، موشيه (1911-2002): ولد في مينسك ببولندا، واستقر في فلسطين عام 1924. وكان عضواً في كيبوتس نعان. قائد للواء حيفا عام 1947، وللواء كارميلي (أبريل-مايو 1948)، ثم قائد للجبهة الشمالية (عمليات «ديكيل» و«حيرام» في الفترة من يوليو 1948 حتى 1950)، وكاتب افتتاحيات لجريدة أهدوت هاعافودا اليومية في الفترة من 1960-1965. تولى منصب وزير النقل (1955-1956 و 1965-1969).

سيزلينغ، أهارون (1901-1964): ولد في روسيا واستقر في فلسطين عام 1904. عضو في كيبوتس عين حارود، وزعيم حزب أهدوت هاعافودا. تولى منصب وزير الزراعة (عن حزب مابام) في الفترة 1948-1949.

كوهين، أهارون (1910-1980): ولد في بيسارابيا (ملدوفيا حالياً) واستقر في فلسطين عام 1937. وكان عضواً في كيبوتس شعار هعاماكيم بشمال إسرائيل ورئيس الدائرة العربية بحزب مابام وعضو اللجنة السياسية بالحزب في الفترة 1948-1949. كانيغهام، الجنرال/سير ألان غوردون (1887-1983): ولد في دبلن وتولى قيادة الجيش الثامن 1941، وهو آخر مفوض سام بريطاني في فلسطين في الفترة من 1945 حتى مايو 1948.

داني، عيزرا (1903-1985): ولد في يافا. شغل منصب ضابط رفيع في جهاز استخبارات الهاغاناه في الفترة من 1936 إلى 1948، وكان عضواً في لجنة الشؤون العربية في المؤسسات الوطنية خلال الأربعينيات. عضو في كل من اللجنة الأولى والثانية للترانسفير، وعمل مستشاراً رفيع المستوى للشؤون العربية بوزارة الخارجية عامي 1948 و1949. وهو من أصحاب بساتين البرتقال.

أشكول (شكولينك) ليفي (1895-1969): ولد في روسيا. عمل أمين صندوق الهاغاناه في الأربعينيات، كما شغل منصب نائب وزير الدفاع عام 1948. مدير إدارة توطین الأراضي بالوكالة اليهودية في الفترة من سبتمبر 1948 حتى يونيو 1963، ووزير المالية (1952-1963)، ورئيس الوزراء (1963-1969).

إيتان، إيتنغهاوزن والتر (1910-2002): ولد في ميونخ واستقر في فلسطين عام 1946. شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية (1948-1959)، وكان أول رئيس للوفد الإسرائيلي لمؤتمر لوزان عام 1949، وخدم سفيراً بفرنسا (1959-1970).

غاليلي، إسرائيل (1910-1986): ولد في أوكرانيا واستقر في فلسطين عام 1914. عضو مؤسس لكيبوتس نعان وزعيم حزب أحدوت هاغافودا. تولى قيادة الأفراد المحليين في الهاغاناه في الفترة من 1946 حتى مايو 1948، وكان زعيم حزب مابام في الفترة من 1948 حتى 1954. كما شغل منصب وزير دولة ممثلاً لحزب العمل في الفترة من 1966 إلى 1977 (من دون حقيبة، للإعلام).

هازان، (ياكوف) (1899-1992): ولد في بولندا. وكان عضواً في كيبوتس مشمار هعيمك، وكان قائداً في كيبوتس أرتزي وحزب مابام (1948 - 1970). وعضواً في الكنيست (1949 - 1974).

عبد القادر الحسيني (1907-1948): ولد في القدس^(*)، وقاد عناصر المقاومة غير النظامية في منطقة القدس في الفترة من 1936 إلى 1939، كما ترأس فصائل الجهاد المقدس عامي 1947 و1948. قُتل في أبريل 1948 في معركة القسطل.

الحاج محمد أمين الحسيني (1895-1974): ولد في القدس وتولى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى (1921-1937). المفتي «الكبير» للقدس (1921-1948)، ورئيس اللجنة العربية العليا (1936-1937). تعاون مع ألمانيا النازية (1941 - 1945) كما ترأس اللجنة العربية مجدداً في 1946-1948، وكان زعيم عرب فلسطين في الفترة من 1947 إلى 1949.

جمال الحسيني (1893 - 1982): ولد في القدس وكان عضواً في اللجنة العربية العليا (1936-1937)، وممثلاً لها في الأمم المتحدة (1947-1948). رشيد الحاج إبراهيم (؟ - ؟): رئيس اللجنة الوطنية في حيفا (1947-1948).

(*) وفقاً لما ورد في مقابلة لابنه غازي مع قناة الجزيرة، فإن عبد القادر الحسيني ولد في اسطنبول عام 1910. [المترجم].

كابلان، إيلعازر (1891-1952): ولد في روسيا واستقر في فلسطين عام 1923. تولى رئاسة الصندوق في الوكالة اليهودية (1933-1948) وأصبح وزير المالية (عن حزب ماباي) في الفترة من مايو 1948 حتى 1952.

الحاج محمد فخر الخطيب (؟-؟): واعظ وقائد جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وعضو في اللجنة الوطنية في حيفا (-1947 مطلع 1948).

د. حسين فخري الخالدي (1894-1962): ولد في القدس، وكان عمدة المدينة (1934-1937). أسس حزب الإصلاح عام 1935، وكان عضواً في اللجنة العربية العليا (1936-1937 و 1946-1948). وكان العضو الوحيد في اللجنة الذي ظل مقيماً في فلسطين عام 1948. تقلد منصب وزير دولة في الأردن في الخمسينيات. ماركس، غاد (1893-1954): ولد في بتاح تكفا بفلسطين، وكان من ملاك بساتين البرتقال، شغل منصب مدير عام وزارة شئون الأقليات (1948-1949).

ماريوت (سيرل هيربرت ألفريد) (1897 - ؟): عضو بالسلك القنصلي البريطاني. قنصل عام في حيفا (مايو -1948 أغسطس 1949).

مائير (ميرسون)، غولدا (1898-1975): ولدت في كييف (الاتحاد السوفيتي السابق). تولت منصب مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية (في القدس عام 1948)، عضو في الكنيست عن حزب ماباي، وزيرة العمل (1949-1956)، وزيرة الخارجية (1956-1965)، رئيسة الوزراء (1969-1974).

رابين، إسحاق (1922-1995): ولد في القدس. تولى منصب نائب قائد قوات البالماخ (1947-1948)، قائد عمليات لواء هاريل (أبريل - يونيو 1948)، قائد عملية داني (يوليو 1948)، قائد عمليات الجبهة الجنوبية (سبتمبر -1948 مارس 1949)، رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية (1964-1968)، رئيس وزراء (1974-1977)، وزير دفاع (1984-1990)، رئيس وزراء (1992-1995).

ساسون، إلياس (إلياهو) (1902-1978): ولد في دمشق واستقر في فلسطين عام 1927. مدير القسم العربي بالإدارة السياسية في الوكالة اليهودية (1933-1948). مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية (1948-1950). عضو في لجنة الترانسفير الأولى (1948). دبلوماسي (سفير في إيطاليا، وسويسرا) 1950-1961. وزير شؤون البريد (1961)، ووزير الشرطة (1966-1969).

شاريت (شيرتوك)، موشيه (1894-1965): ولد في أوكرانيا، واستقر في فلسطين عام 1906. شغل منصب مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية (-1933 مايو 1948)، ثم وزير خارجية (عن حزب ماباي) (مايو 1948-1954)، ثم رئيس وزراء (1954-1955)، ووزير خارجية (1955-1956)، ثم رئيس للوكالة اليهودية (1960-1965).

شلواح (زاسلاني)، روفن (1909-1959): ولد في القدس. عمل ضابطا في جهاز استخبارات الهاغاناه، وموظفا في القسم العربي بالإدارة السياسية في الوكالة اليهودية ليتولى بعد ذلك رئاسة القسم. عمل في وزارة الخارجية (1948-1959) وكان ثاني رئيس للوفد الإسرائيلي في مؤتمر لوزان (1949)، وهو مؤسس جهاز استخبارات الموساد. عمل دبلوماسيا.

شيموني، ياكوف (1915-1996): ولد في برلين، واستقر في فلسطين عام 1935. عمل موظفا في القسم العربي بالإدارة السياسية للوكالة اليهودية (1941-1948). شغل منصب نائب مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية ثم مدير الإدارة بالإنابة (1948-1949).

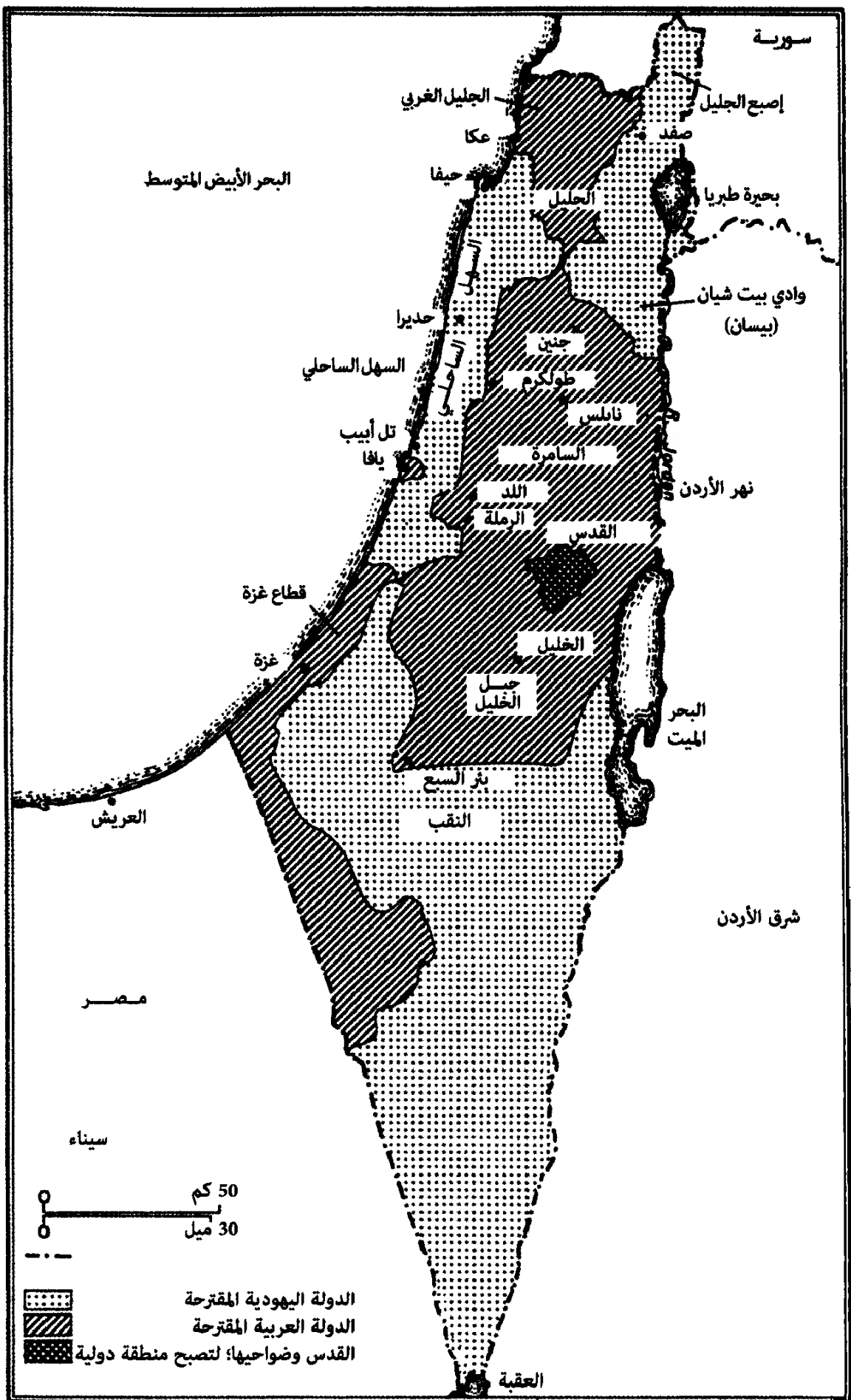
شتريت بيخور شالوم (1895-1967): ولد في طبريا. عمل ضابط شرطة في ظل الانتداب ثم كبير قضاة اللد (1945-1948)، ثم وزيرا لشؤون الأقليات والشرطة (مايو 1948-أبريل 1949).

رفيق تميمي (1890-1957): ولد في نابلس، عمل ناظر مدرسة في يافا، وكان عضوا في اللجنة العربية العليا (1947-1948)، ورئيسا للجنة الوطنية في يافا (1948). **ويتز، يوسف (1890-1972):** ولد في بولندا، واستقر في فلسطين عام 1908. عمل مديرا لإدارة الأراضي بالصندوق القومي اليهودي (1932-1967)، وعضوا في لجنة الشؤون العربية في المؤسسات الوطنية خلال الأربعينيات. كان ممثل الصندوق القومي اليهودي في لجنة مديري تلك المؤسسات في الفترة ذاتها، وترأس كلا من لجنة الترانسفير الأولى والثانية (1948-1949)، كما شغل منصب رئيس لجنة النقب (1948)، فضلا عن كونه عضوا في إدارة الصندوق القومي اليهودي (1950-1967).

يادين (سوكنيك)، إيغال (1917-1985): ولد في القدس. عمل قائد عمليات الهاغاناه عام 1944 و1947 ومايو 1948. عمل قائد عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي (يونيو 1948-1949). رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي (1949-1952)، أستاذ في الحفريات الأثرية بالجامعة العبرية (1963-1977)، ونائب رئيس الوزراء (1977-1981).

الخرائط

withe

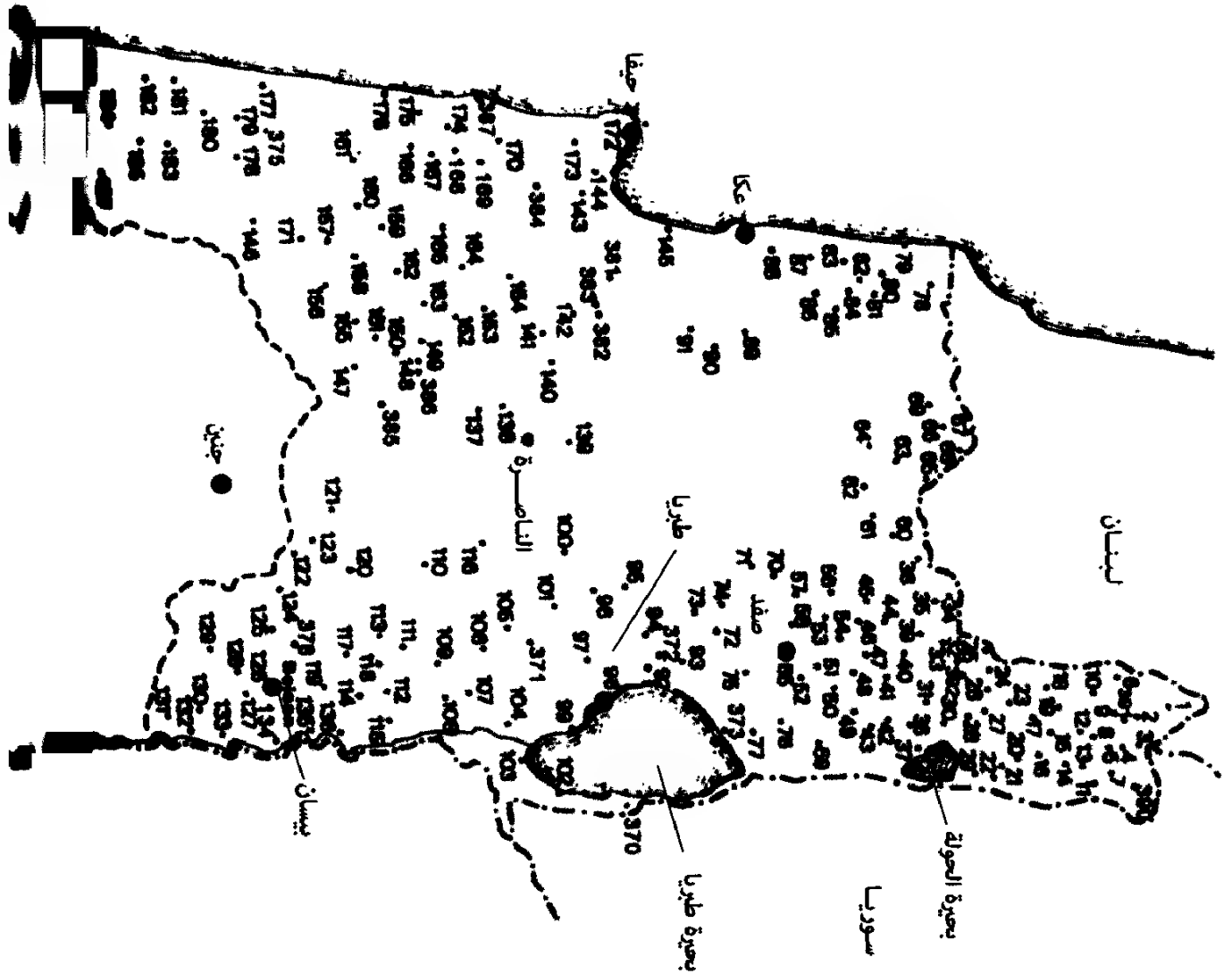


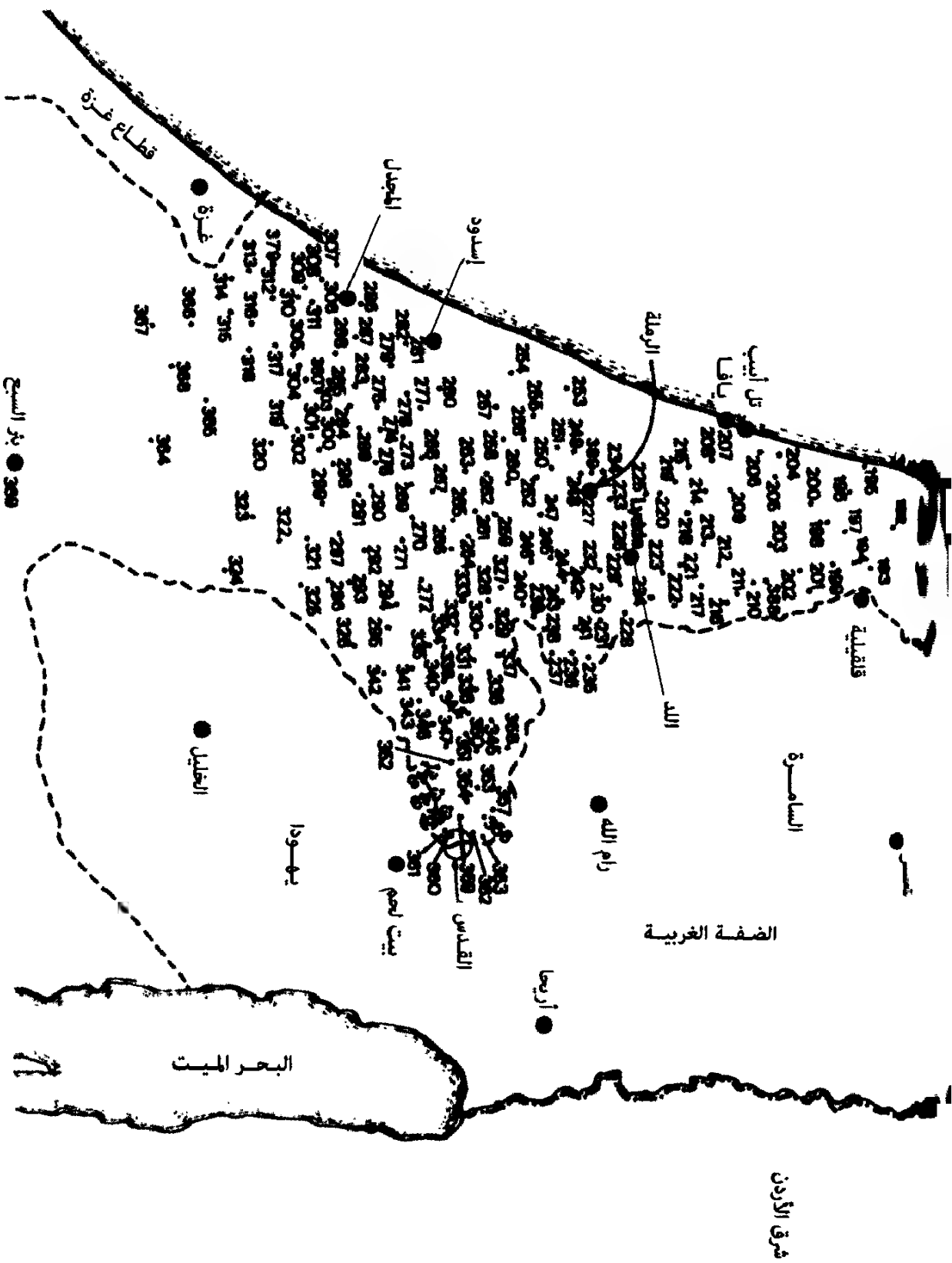
الخريطة 1

خطة الأمم المتحدة للتقسيم 1947



البحر الأبيض المتوسط





مفتاح الخريطة 2

تستخدم الرموز التالية للإشارة إلى الأسباب الحاسمة وراء النزوح.

ع - بناء على أوامر عربية.

ج - بتأثير سقوط قرى مجاورة.

هـ - طرد من قبل القوات اليهودية.

خ - الخوف (من التورط في القتال الدائر).

س - هجوم عسكري على المنطقة.

ش - حملة الإشاعات - الحرب النفسية من قبل الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية.

الحدود بين ج، وخ، وس ضبابية إلى حد ما. فمن الصعوبة في أغلب الحالات

التمييز بين فرار القرويين بسبب الأخبار عن هروب أو سقوط القرى المجاورة، الفرار

خوفاً من أن يأتيهم الدور، أو الفرار بسبب اقتراب أحد طوابير الهاغاناه وقوات

الدفاع الإسرائيلية.

وقد عزوت هروب السكان على طريق تقدم القوات الإسرائيلية في أغلب

الأحيان إلى س، على الرغم من هروب سكان بعض القرى بمجرد سماع أخبار سقوط

القرى المجاورة (مما قد يندرج تحت ج أو خ).

وبالمثل، فإن الحدود ضبابية كذلك بين س وهـ

إصبع الجليل

1 - آبل القمح - هـ ج، 10 مايو 1948.

2 - الزوق الفوقاني - ش، س، 21 مايو 1948.

3 - الشوكة التحتا - خ، 14 مايو 1948.

4 - السنبرية - مايو 1948 (?).

5 - الخصاص - ش، ج، هـ - 25 مايو 1948 / يونيو 1949.

6 - هونين - خ، هـ 3 مايو 1948 / سبتمبر 1948.

7 - المنصورة - ش، 25 مايو 148.

8 - لزاة - ش، 21 مايو 1948.

9 - الزوق التحتاني - ج، 11 مايو 1948.

- 10 - الخالصة - ج، ش، 11 مايو 1948.
- 11 - المداحل - خ، 30 أبريل 1948.
- 12 - قيطية - ش، هـ، 19 مايو 1948 / يونيو 1948.
- 13 - العابسية - ج، 25 مايو 1948.
- 14 - الدوارة - ش، 25 مايو 1948.
- 15 - الصالحية - خ، ش، 25 مايو 1948.
- 16 - المفتخرة - خ، 16 مايو 1948.
- 17 - الزاوية - س، هـ، 24 مايو 1948.
- 18 - البويزية - ج، 11 مايو 1948.
- 19 - الناعمة - ج، 14 مايو 1948.
- 20 - الحمراء - خ، س، 1 مايو 1948.
- 21 - الغرابة - خ، 28 مايو 1948.
- 22 - خربة خيام الوليد - خ، 1 مايو 1948.
- 23 - جاحولا - مايو 1948 (?).
- 24 - قدس - ج، 28 مايو 1948.
- 25 - المالكية - س، 28 مايو 1948.
- 26 - النبي يوشع - س، 16 مايو 1948.
- 27 - بيسمون - ش، 25 مايو 1948.
- 28 - الملاحة - ش، 25 مايو 1948.
- 29 - الدرباشية - مايو 1948 (?).
- 390 - خان الدوير - غير معروف.
- 391 - المنشية (قرب الخالصة) - غير معروف.

الجليل الأعلى

- 30 - العلمانية - س، 20 أبريل 1948.
- 31 - عرب Zubeih - خ، 20 أبريل 1948.
- 32 - ديشوم - س، 30 أكتوبر 1948.

- 33 - علما - س، 30 أكتوبر 1948.
- 34 - الصالحة - س، 30 أكتوبر 1948.
- 35 - فارة - س، 30 أكتوبر 1948.
- 36 - الحسينية - ج، 21 أبريل 1948.
- 37 - تليل - أواخر أبريل 1948.
- 38 - كفر برعم - هـ، أوائل نوفمبر 1948.
- 39 - الرأس الأحمر - س، 30 أكتوبر 1948.
- 40 - دلّاته - غير معروف.
- 41 - ماروس - ج، 26 مايو 1948 وس، 30 أكتوبر 1948.
- 42 - كراد الغنامة - ج، 22 أبريل 1948 (إعادة توطين هـ 1956).
- 43 - كراد البقارة - ج، 22 أبريل 1948 (إعادة توطين هـ 1956).
- 44 - طيطبا - مايو 1948 (?).
- 45 - صفصاف - س/خ، 29 أكتوبر 1948.
- 46 - قديتا - ج، 11 مايو 1948.
- 47 - عموقة - س، 24 مايو 1948.
- 48 - قباعة - س، 26 مايو 1948.
- 49 - الويزية - مايو 1948 (?).
- 50 - مغر الخيط - س، 2 مايو 1948.
- 51 - فرعم - س، 26 مايو 1948.
- 52 - الجاعونة - ج، 9 مايو 1948.
- 53 - عين الزيتون - ج، 2 مايو 1948.
- 54 - بيريا - س، 2 مايو 1948.
- 55 - صفد (العربية) - س، 10 - 11 مايو 1948.
- 56 - ميرون - (?) ج، ظ 10 - 11 مايو 1948.
- 57 - السموعي - ج، 12 مايو 1948.
- 58 - الظاهرية التحتا - ج، 10 مايو 1948.
- 59 - منصوره الخيط - س، 18 يناير 1948.

- 60 - سعسع - س/هـ 30 أكتوبر 1948.
- 61 - قباطية - (?)، 30 أكتوبر 1948.
- 62 - سبلان - (?)، 30 أكتوبر 1948.
- 63 - دير القاسي - س، 30 أكتوبر 1948.
- 64 - سحماتا - س، 30 أكتوبر 1948.
- 65 - المنصورة - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 66 - تريخا - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 76 - سروح - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 68 - النبي روبين - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 69 - إقرت - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 70 - الفراضية - هـ فبراير 1949.
- 71 - كفر عنان - هـ فبراير 1949.
- 72 - الشونة - غير معروف.
- 73 - ياقوق - مايو 1948 (?).
- 74 - القديرية - س/هـ 4 مايو 1948.
- 75 - عرب السياد - س/هـ 4 مايو 1948.
- 76 - الزنغرية - س/هـ 4 مايو 1948.
- 77 - عرب الشمالنة (الطابغة) - س/هـ 4 مايو 1948.
- 392 - هراوي - غير معروف.

الجليل الغربي

- 78 - البصة - س/هـ 14 مايو 1948.
- 79 - الزيب - س، 14 مايو 1948.
- 80 - التل - س، 21 مايو 1948.
- 81 - الكابري - خ، س، 5، 21 مايو 1948.
- 82 - النهر - س، 21 مايو 1948.
- 83 - أم الفرّج - س، 21 مايو 1948.

- 84 - الغابسية - هـ مايو 1948، هـ 1949.
- 85 - عمقا - س، 10 - 11 يوليو 1948.
- 86 - كويكات - س، 10 يوليو 1948.
- 87 - السميرية - س، 14 مايو 1948.
- 88 - منشية (قرب عكا) - س، 14 مايو 1948.
- 89 - البروه - س، 11 يونيو 1948 (؟).
- 90 - الدامون - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 91 - الرويس - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 381 - وعرة السريس - غير معروف.
- 382 - هوشة - س، منتصف أبريل 1948.
- 383 - خربة الكسائر - س، منتصف أبريل 1948.

الجليل الأسفل، والأردن، ووديان مرج ابن عامر وبيسان

- 92 - مجدل - س، ج، 22 أبريل 1948.
- 93 - غوير أبو شوشة - س، ج، 21 و 28 أبريل 1948.
- 94 - حطين - خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.
- 95 - نمرين - (؟) خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.
- 96 - لوبيا - خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.
- 97 - خربة نصر الدين - س، ج، هـ 12 و 23 أبريل 1948.
- 98 - طبريا (العربية) - س، 18 أبريل 1948.
- 99 - المنارة (المنارة العربية) - س، بداية مارس 1948.
- 100 - الشجرة - س، 6 مايو 1948.
- 101 - كفر سبت - ج، 22 أبريل 1948.
- 102 - السمرة - ج، 21 أبريل 1948.
- 103 - سمخ - س، 28 أبريل 1948.
- 104 - العبيدية - خ، 5 مارس 1948.
- 105 - معذر - ع، 6 أبريل 1948.

- 106 - حدثا - ع، 6 أبريل 1948.
- 107 - عوالم - ع، 6 أبريل 1948.
- 108 - سرين - ع، 6 أبريل 1948.
- 109 - الطيرة - ش، 15 أبريل 1948.
- 110 - إندور - ج، س، 24 مايو 1948.
- 111 - دنه - هـ، 28 مايو 1948.
- 112 - البيرة - ج، 16 مايو 1948.
- 113 - يبلى - ج، 16 مايو 1948.
- 114 - جبول - ج/خ، 18 مايو 1948.
- 115 - كوكب الهوا - س، 16 مايو 1948.
- 116 - عرب الصبيح - ج، 19 أبريل 1948.
- 117 - المرصص - ج، 16 مايو 1948.
- 118 - كفرة - ج، 16 مايو 1948.
- 119 - الحميدية - ج، 12 مايو 1948.
- 120 - قومية - خ، 26 مارس 1948.
- 121 - زرعين - س، 28 مايو 1948.
- 122 - المزار - س، 30 مايو 1948.
- 123 - نورس - س/خ، 29 - 30 مايو 1948.
- 124 - خربة الجوفة - ج، 12 مايو 1948.
- 125 - تل الشوك - (?) ج، 12 مايو 1948.
- 126 - بيسان - س، ج، هـ، مايو 1948.
- 127 - الأشرفية - (?) ج، 12 مايو 1948.
- 128 - فرونة - س، 11 مايو 1948.
- 129 - السامرية - س، 27 مايو 1948.
- 130 - العريضة - ج، 20 مايو 1948.
- 131 - عرب الخنيزير - ج، 20 مايو 1948.
- 132 - عرب الصفا - ج، 20 مايو 1948.

- 133 - عرب الزرّاعة - (؟) ج، 20 مايو 1948 .
- 134 - عرب الغزاوية - (؟) ج، 20 مايو 1948.
- 135 - عرب البواطي - (؟) ج، 16 أو 20 مايو 1948.
- 136 - عرب البشاتوة - ج، 16 مايو 1948.
- 137 - المجيدل - س، 15 يوليو 1948.
- 138 - معلول - س، 15 يوليو 1948.
- 139 - صفورية - س، هـ 16 يوليو 1948 / يناير 1949.
- 140 - بيت لحم - س، أبريل 1948.
- 141 - والدهيم (أم العمد) - س، أبريل 1948.
- 142 - خربة راس علي - غير معروف.
- 143 - ياجور - س، ج، 25 أبريل 1948.
- 144 - بلد الشيخ - س، ج، 25 أبريل 1948.
- 145 - عرب غواريني - (؟) ش، س، منتصف أبريل 1948.
- 370 - نقيب (عرب الرجيبات) - هـ 14 مايو 1948.
- 371 - خربة صارونة (عرب المشرقة) - غير معروف.
- 372 - عرب المواسي (خربة الوعرة السودا) - غير معروف.
- 373 - عرب السمكية (سمكية/تلحوم) - غير معروف.
- 374 - عرب الساخنة - غير معروف.

تلال افرايم (رموت منشي) ومنطقة مشمار هعيمك

- 146 - وادي عارة - خ، 27 فبراير 1948.
- 147 - لجّون - س، 30 مايو 1948 (؟).
- 148 - المنسي (عرب بنينها) - س، 12 - 13 أبريل 1948.
- 149 - النغنية - س، 13 - 14 أبريل 1948.
- 150 - الغبيّة الفوقا - س، 8 - 9 أبريل 1948.
- 151 - الغبيّة التحتا - س، 8 - 9 أبريل 1948.
- 152 - أبو شوشة - س، 9 - 10 أبريل 1948.

- 153 - أبو زريق - س، هـ 12 - 13 أبريل 1948.
- 154 - قيرة وقامون - ش، (?) أواخر مارس 1948.
- 155 - الكفرين - س، 12 - 13 أبريل 1948.
- 156 - البطيمات - خ، (?) مايو 1948.
- 157 - أم الشوف - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 158 - خبيزة - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 159 - صبارين - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 160 - السنديانة - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 161 - بريكة - ج، 5 مايو 1948.
- 162 - دالية الروحاء - س/ش، أواخر مارس 1948.
- 163 - الريحانية - غير معروف.
- 164 - أم الزينات - خ، مايو 1948.
- 165 - خربة قمبازة - مايو 1948 (?).
- 166 - عين غزال - س، 24 - 26 يوليو 1948.
- 167 - إجزم - س، 24 - 26 يوليو 1948.
- 168 - الجبعة - س، 24 - 26 يوليو 1948.
- 169 - المزار - س، 15 يوليو 1948.
- 170 - عين حوض - س، 15 يوليو 1948.
- 171 - قنير - ج، خ، 25 أبريل 1948.
- 384 - خربة الدامون - خ، س، أبريل 1948.
- 385 - خربة لد العوادين - غير معروف.
- 386 - عين المنسي - س، منتصف أبريل 1948.

شمال السهل الساحلي (الشارون)

- 172 - حيفا (العربية) - س، ع، 21 أبريل - 1 مايو 1948.

- 173 - الطيرة - س، 16 يوليو 1948.
- 174 - الصرفند - س، ج، 16 يوليو 1948.
- 175 - كفر لام - س، ج، 16 يوليو 1948.
- 176 - الطنطورة - هـ 21 مايو 1948.
- 177 - قيسارية - هـ فبراير 1948.
- 178 - خربة السركس - هـ 15 أبريل 1948.
- 179 - الدميرة - هـ 10 أبريل 1948.
- 180 - عرب الفقراء - هـ 10 أبريل 1948.
- 181 - عرب النفيعات - هـ 10 أبريل 1948.
- 182 - وادي الحوارث - س، خ، 15 مارس 1948.
- 183 - رمل زيتة - غير معروف.
- 184 - خربة المنشية - خ، 15 أبريل 1948.
- 185 - خربة زلفة - خ، 15 أبريل 1948.
- 186 - وادي قباني - غير معروف.
- 187 - قاقون - س، 5 يونيو 1948.
- 188 - أم خالد - غير معروف.
- 189 - خربة بيت لد - خ، 5 أبريل 1948.
- 190 - بركة رمضان - غير معروف.
- 191 - مسكة - هـ 15 أبريل 1948.
- 192 - تبصر (خربة عزون) - خ، هـ 3 أبريل 1948.
- 193 - كفر سابا - س، 15 مايو 1948.
- 194 - بيار عدس - س، 12 أبريل 1948.
- 195 - الحرم (سيدنا علي) - خ، 3 فبراير 1948.
- 196 - جليل (جليل أو إجليل القبلية وجليل أو إجليل الشمالية) - خ، آخر مارس - 3 أبريل 1948.

- 197 - عرب أبو كشك - خ، ج، 30 مارس 1948.
- 198 - عرب السوامة - خ، ج، 30 مارس 1948.
- 199 - المر - خ، فبراير أو مارس 1948.
- 200 - الشيخ مؤنس - س/خ، 30 مارس 1948.
- 201 - راس العين - س، 13 يوليو 1948.
- 202 - مجدل يابا - س، 13 يوليو 1948.
- 203 - فجّة - ش، 15 مايو 1948.
- 204 - الجماسين - خ، 17 مارس 1948.
- 205 - المسعودية (صميل) - خ، 25 ديسمبر 1947.
- 206 - سارونا - غير معروف.
- 207 - يافا - س، أواخر أبريل وأوائل مايو 1948.
- 208 - بيارات حنون - خ، هـ أوائل أبريل 1948.
- 375 - عرب البرة (برة قيسارية) - خ، هـ منتصف أبريل 1948.
- 376 - عرب النصيرات - غير معروف.
- 387 - عتليت - غير معروف.
- 388 - مجدل يابا (مجدل الصادق) - س، 10 يوليو 1948.

السهل الساحلي الأسفل وقرب النقب الشمالي

- 208 - سلمة - س، 25 أبريل 1948.
- 209 - الخيرية - س، 25 أبريل 1948.
- 210 - المزيرعة - غير معروف.
- 211 - قولة - س، يوليو 1948.
- 212 - رنتية - س، 28 أبريل 1948؛ س، 10 يوليو 1948.
- 213 - اليهودية (العباسية) - س، 4 مايو 1948.
- 214 - ساقية - س، 25 أبريل 1948.

- 215 - يازور - ج، س، 1 مايو 1948.
- 216 - الطيرة (طيرة دندن) - س، 10 يوليو 1948.
- 217 - ولهلما - س، 10 يوليو 1948.
- 218 - كفر عانة - س، 25 أبريل 1948.
- 219 - بيت دجن - ج، 25 أبريل 1948.
- 220 - السافرية - غير معروف.
- 221 - دير طريف - س، 10 يوليو 1948.
- 222 - بيت نبالا - ع، 13 مايو 1948.
- 223 - جنداس - غير معروف.
- 224 - الحديثة - س، 12 يوليو 1948.
- 225 - صرفند العمار - غير معروف.
- 226 - اللد - ه/س، 10 - 13 يوليو 1948.
- 227 - الرملة - ه/س، 10 - 13 يوليو 1948.
- 228 - دير أبو سلامة - س، 13 يوليو 1948.
- 229 - خربة الزهيرية - س، 10 يوليو 1948.
- 230 - جمزو - س، 10 يوليو 1948.
- 231 - خربة زكريا - س، ج، 12 - 13 يوليو 1948.
- 232 - دانيال - س، 10 يوليو 1948.
- 233 - أبو الفضل (عرب السطرية) - ج، 9 مايو 1948.
- 234 - صرفند الخراب - خ، 20 أبريل 1948.
- 235 - شلثة - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 236 - البرج - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 237 - بئر ماعين - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 238 - بيت شنه (?) - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 239 - سلبيت - س، 15 - 16 يوليو 1948.

- 240 - الفباب - س، 15 مايو 1948.
- 241 - برفيلية - س، 14 يوليو 1948.
- 242 - خروبة - س، 12 - 15 يوليو 1948.
- 243 - خربة الكنسية - س، 10 يوليو 1948.
- 244 - عنابة - س، 10 يوليو 1948.
- 245 - البرية - س، 10 - 13 يوليو 1948.
- 246 - أبو شوشة (قرب الرملة) - س، 14 مايو 1948.
- 247 - نعاانا - خ، 14 مايو 1948.
- 248 - بئر سالم - س، 9 مايو 1948.
- 249 - وادي حنين - ج، 17 أبريل 1948.
- 250 - زرنوقة - هـ، 27 - 28 مايو 1948.
- 251 - القبيبة - هـ، 27 - 18 مايو 1948.
- 252 - عاقر - س، 6 (؟؟) مايو 1948.
- 253 - النبي روبين - هـ، 1 يونيو 1948.
- 254 - عرب صقير (عرب أبو سويرح) - س، 25 مايو 1948.
- 255 - بينا - س/هـ، 4 يونيو 1948.
- 256 - المغار - س، 18 مايو 1948.
- 257 - بشيت - س، 13 مايو 1948.
- 258 - قطرة - س/هـ، مايو 1948.
- 259 - صيدا - غير معروف.
- 260 - المنصورة - س، 20 أبريل 1948.
- 261 - خُلدة - س، 6 أبريل 1948.
- 262 - شحمة - ج، 14 مايو 1948.
- 263 - المخيزن - س، 20 أبريل 1948.
- 264 - سجد - غير معروف.

- 265 - قزاة - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 266 - جليا - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 267 - الخيمة - غير معروف.
- 268 - حورانية - غير معروف.
- 269 - التينة - س، 8 - 9 يوليو 1948.
- 270 - أذنة - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 271 - مُغلس - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 272 - البريج - غير معروف.
- 273 - المسمية الكبيرة - س، 8 - 9 يوليو 1948.
- 275 - قسطينة - س، ج، 9 يوليو 1948.
- 276 - تل الترمس - خ، يوليو 1948.
- 277 - ياسر - س، 11 يونيو 1948.
- 278 - البطاني الشرقي - س، 13 مايو 1948.
- 279 - البطاني الغربي - (؟) س، 13 مايو 1948.
- 280 - برقة - س، 13 مايو 1948.
- 281 - اسدود - س/هـ 28 أكتوبر 1948.
- 282 - بيت دراس - س، 11 مايو 1948.
- 283 - السوافير الشمالية - خ، 18 مايو 1948.
- 284 - السوافير الغربية - خ، 18 مايو 1948.
- 285 - السوافير الشرقية - (؟) خ، 18 مايو 1948.
- 286 - حمامة - س، 4 نوفمبر 1948.
- 287 - جولس - س، 11 يونيو 1948.
- 288 - عبدس - س، 8 - 9 يوليو 1948.
- 289 - الجَلدية - غير معروف.
- 290 - بلعين - غير معروف.

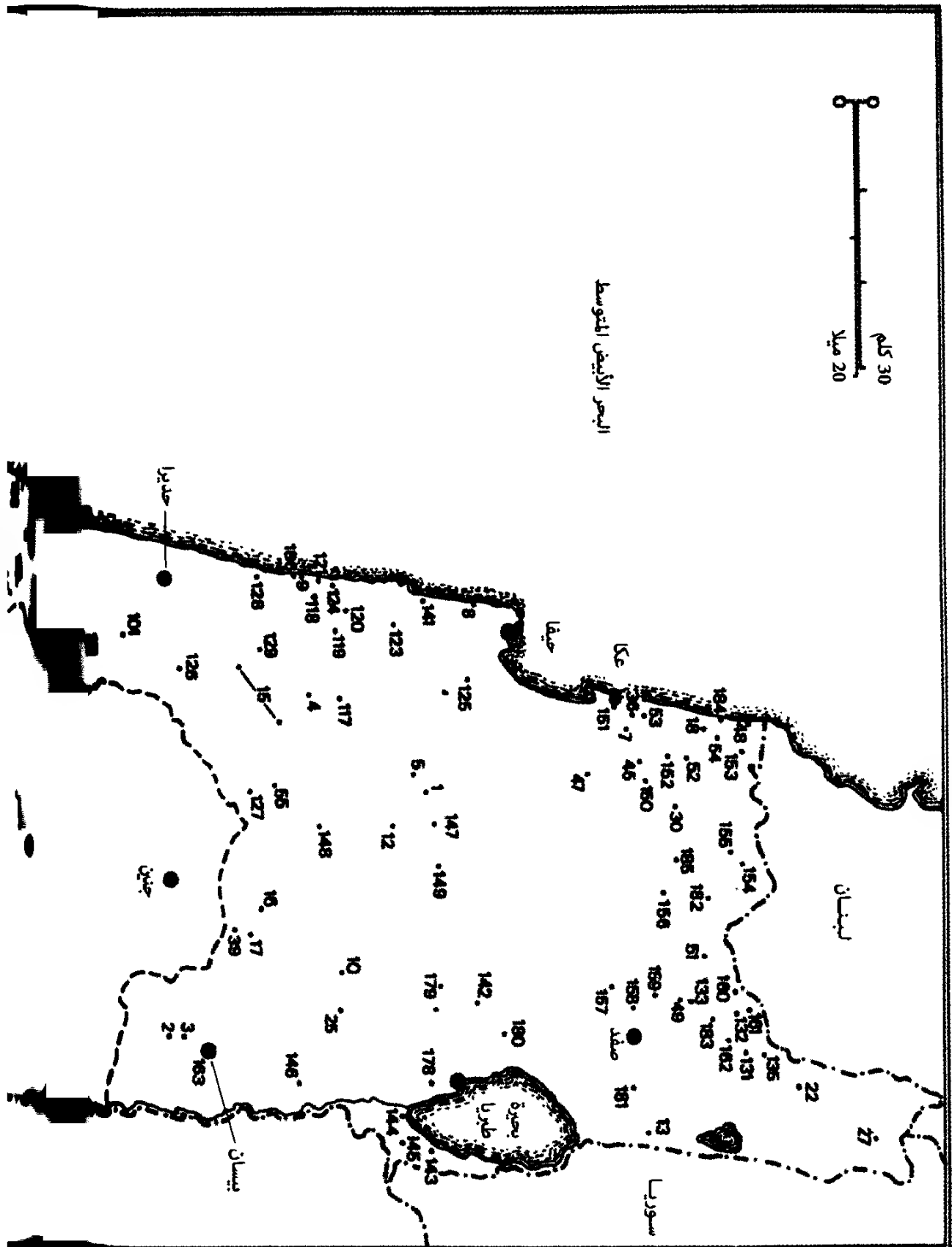
- 291 - برقوسية - غير معروف.
- 292 - تل الصافي - س، 9 - 10 يوليو 1948.
- 293 - دير الدبان - س، 23 - 24 أكتوبر 1948.
- 294 - عَجُور - س، 23 - 24 يوليو 1948.
- 295 - زكرية - هـ يونيو 1950.
- 296 - رعة - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.
- 296 - ذكرين - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.
- 298 - صميل - س، منتصف يوليو 1948.
- 299 - زيتا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 300 - جُسير - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 301 - حتا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 302 - كرتيا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 303 - بيت عفا - غير معروف.
- 304 - كوكبة - ج، 12 مايو 1948.
- 305 - بيت طيما - س، 18 - 19 أكتوبر 1948.
- 306 - المجدل (عسقلان) - س، هـ 4 - 5 نوفمبر 1948/أكتوبر 1950.
- 307 - الجورة - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 308 - خربة الخصاص - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 309 - نعليا - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 310 - بربرة - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 311 - الجية - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 312 - بيت جرجا - غير معروف.
- 313 - دير سُنيِد - غير معروف.
- 314 - دمره - خ، أوائل 1948.
- 315 - نجد - هـ 12 مايو 1948.

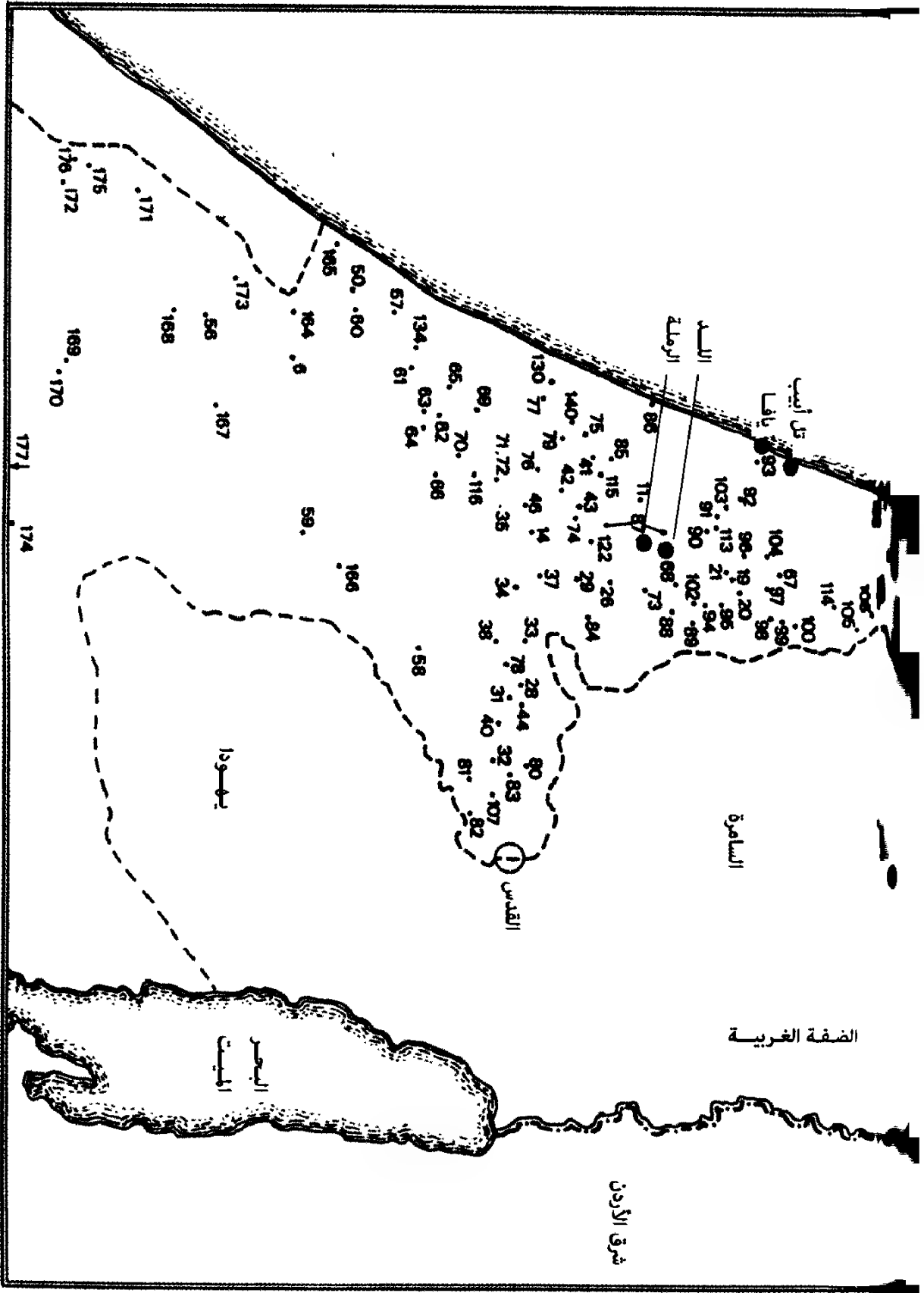
- 316 - سمس - هـ 12 مايو 1948.
317 - حليقات - ج، 12 مايو 1948.
318 - برير - س، 12 مايو 1948.
319 - الفالوجة - هـ فبراير - مارس 1949.
320 - عراق المنشية - هـ فبراير - يونيو 1948.
321 - كدنة - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.
322 - بيت جبرين - س، 29 أكتوبر 1948.
323 - القبيبة - س، 28 أكتوبر 1948.
324 - الدوامية - س، 29 أكتوبر 1948.
325 - دير النخاس - س، 29 أكتوبر 1948.
326 - خربة أم برج - غير معروف.
379 - هربيا - س، هـ أواخر أكتوبر - أوائل نوفمبر 1948.
380 - عراق السويدان - س، 8 يوليو 1948.
389 - عرب أبو زريق - خ، مارس - أبريل 1948.

ممر القدس

- 327 - دير محيسن - س، 6 أبريل 1948.
328 - بيت جيز - س، 20 أبريل 1948.
329 - بيت سوسين - س، 20 أبريل 1948.
330 - عسلين - س، 18 يوليو 1948.
331 - أشوع - س، 18 يوليو 1948.
332 - صرعة - س، 18 يوليو 1948.
333 - دير رفات - س، 18 يوليو 1948.
334 - عرتوف - س، 18 يوليو 1948.
335 - ديرابان - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.

- 336 - بيت محسير - س، 10 - 11 مايو 1948.
- 337 - دير أيوب - س، أبريل 1948.
- 338 - كسلا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 339 - دير الهوا - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.
- 340 - سفلى - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.
- 341 - جرش - س، 21 أكتوبر 1948.
- 342 - بيت نثيف - س، 21 أكتوبر 1948.
- 343 - بيت عطاب - س، 21 أكتوبر 1948.
- 344 - بيت أم الميس - (?) س، 21 أكتوبر 1948.
- 345 - ساريس - س، 16 - 17 أبريل 1948.
- 346 - علار - س، 22 أكتوبر 1948.
- 347 - راس أبو عمار - س، 21 أكتوبر 1948.
- 348 - القبو - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.





(ملاحظة: العديد من المستوطنات التي أقيمت في 1948 - 1949 جرى تفكيكها بعضها تغيير اسمها، والبعض الآخر انتقل لاحقاً من موقعه الأصلي إلى مواقع قريبة)
المصدر: مسح لخريطة فلسطين العام 1946 مع إضافات من قبل إدارة المساحة/إسرائيل، أقيمت من قبل قسم الجغرافيا ومجموعة الخرائط التابعة للجامعة العبرية في القدس.

مفتاح الخريطة 3

يقدم الاسم العبري للمستوطنة ويتبعه الاسم العربي السابق للموقع وتاريخ إنشاء المستوطنة.

- 1 - بيت لحم الجليل - بيت لحم - أبريل 1948.
- 2 - شلحوت - الأشرفية - يونيو 1948.
- 3 - رشافيم - الأشرفية - يونيو 1948.
- 4 - راموت مناشي - دالية الروحة - يوليو 1948.
- 5 - (مآفاك، ألوني آبا) - فالديهايم - مايو 1948 .
- 6 - برور هایل - برير - مايو 1948.
- 7 - شومرات - جنوب السميرية - مايو 1948.
- 8 - حاوتريم - شمال الطيرا - يونيو 1948.
- 9 - نخشوليم - الطنطورة - يونيو 1948.
- 10 - عين دور - كفر مصر - يونيو 1948.
- 11 - نيشر (سيرين) - بئر سليم - يونيو 1948.
- 12 - تيموريم (شمرون) - معلول - يونيو 1948.
- 13 - هابونيم (كفار هاناسي) - منصوره الخيط - يوليو 1948.
- 14 - يسودوت - أم كلخه - يوليو 1948.
- 15 - ريجافيم - البطيمات (يوليو 1948)، انتقلت إلى قنير - 1949.
- 16 - إسرائيل - زرعين - أغسطس 1948.
- 17 - فقوعة - زرعين - يوليو 1948.
- 18 - ساعار - الزيب - أغسطس 1948.
- 19 - بئروت إسحق - فيلهيلما - أغسطس 1948.
- 20 - بني عطروت - فلهيلما - أغسطس 1948.
- 21 - محاني إسرائيل - فلهيلما - أغسطس 1948.
- 22 - يفتاح - قرب جاحولا - أغسطس 1948.
- 23 - نورديا - خربة بيت لد - أغسطس 1948.
- 24 - عوديم - وادي الفالق - أغسطس 1948.

- 25 - غازيت - الطيرة - سبتمبر 1948.
- 26 - العزريّة - البرية - سبتمبر 1948 (أعيد تأسيسها 1949).
- 27 - هجوشريم - المنصورة - سبتمبر 1948.
- 28 - إيليشاماع (بيت مئير) - بيت محسير - سبتمبر 1948 (أعيد تأسيسها 1950).
- 29 - أميليم - أبو شوشة - سبتمبر 1948.
- 30 - جاتون - خربة جدين - أكتوبر 1948.
- 31 - كسالون - كسلا - أكتوبر 1948 (أعيد تأسيسها 1952).
- 32 - تسوفا - صوبا - أكتوبر 1948.
- 33 - هاريل - بيت جيز - أكتوبر 1948.
- 34 - تل شاحار - خربة بيت فار - أكتوبر 1948.
- 35 - ريفاديم - الخيمة - نوفمبر 1948.
- 36 - بستان هجليل - السميرية - ديسمبر 1948.
- 37 - مشمار ديفيد - خُلدة - ديسمبر 1948.
- 38 - دبور - صرعة - ديسمبر 1948.
- 39 - نوريت - نورس - 1948.
- 40 - رامات رازيثيل - بيت أم الميس - 1948.
- 41 - جاليا - شمال بينا - 1948.
- 42 - بيت آزاري - جنوب عاقر - 1948.
- 43 - كفر عقرون - عاقر - 1948.
- 44 - شوريش - ساريس - 1948.
- 45 - بيت هعيمك - كويكات - يناير 1949.
- 46 - ناتيفا - المخيزن - يناير 1949.
- 47 - يسعور - البروة - يناير 1949.
- 48 - بيتسيت بيت (كفار روش هانكرا) - قرب البصة - يناير 1949.
- 49 - صفصوفة - صفصف - يناير 1949.
- 50 - مفكعيم - بربرة - يناير 1949.
- 51 - ساسا - سعسع - يناير 1949.

- 52 - كابريتا (كابري) - الكابري - يناير 1949.
- 53 - وحوماي حيروت - السميرية - يناير 1949.
- 54 - بيت هعرفاه (غشير حازي) - الزيب - يناير 1949.
- 55 - الإرغون كابلان (المجيدو) - اللجون - يناير 1949.
- 56 - تكوماه - المحرقة - 1949.
- 57 - مجدال جاد (عسقلان) - المجدل - 1949.
- 58 - بيت نتيف - بيت نتيف - 1949.
- 59 - القبيبة - القبيبة - 1949 (أعيد تأسيسها لاختيش، 1955).
- 60 - غيا - الجية - 1949.
- 61 - هوديا - جولس - 1949.
- 62 - عين تسوريم (ديغانيم) - السوافر الغربية - 1949.
- 63 - مشوؤت اسحق - (عين تسوريم) - السوافر الشرقية - 1949.
- 64 - شافير - (مشوؤت إسحق) - السوافر الشمالية - 1949.
- 65 - جفعاتي - بيت دراس - 1949 - 50.
- 66 - أرجوت - تل الترمس - 1949.
- 67 - نيهام - جنوب شرق بتاح تكفا - 1948.
- 68 - جيناتون - شرق اللد - 1949.
- 69 - عزريقام - البطاني الغربي - 1949 - 50.
- 70 - يحيئيل (كفار أحيم) - قسطينة - 1949.
- 71 - كيرن - رعيم (بني رعيم) - المسمية الكبيرة - 1949.
- 72 - مسمية بت (مسمية شالوم) - المسمية الصغيرة - 1949.
- 73 - كفار دانيال - دانيال - 1949.
- 74 - جاني - يونا - شرق عاقر - 1949.
- 75 - يفنه - بينا - 1949.
- 76 - قدرون - قطرة - 1949.
- 77 - نتيفوت - عرب صقرير - 1949.
- 78 - أشتأول - عسلين/إشوع - 1949.

- 79 - بنايا - شمال بشيت - 1949.
- 80 - بيت نقوفا - بيت نقوبا - 1949.
- 81 - أور - الجورا 1949 - 50.
- 82 - مناحات - المالحه - 1949.
- 83 - بيت زايث - خربة حريش - 1949.
- 84 - ماشعن (مشار ايالون) - القباب - 1949.
- 85 - كفار هاناجنيد - القبيبة - 1949.
- 86 - هتسوفيم دالت - النبي روبين - 1949.
- 87 - ستريا - أبو الفضل - 1949.
- 88 - حديد - الحديثه - 1949.
- 89 - نبالات (بيت نحميا) - بيت نبالا - 1949 - 50.
- 90 - تسافريا - شمال الصافرية - 1949.
- 91 - بيت داغان - بيت دجن - 1948.
- 92 - أزور - يازور - 1948.
- 93 - أبو كبير - أبو كبير - 1949.
- 94 - بيت عارف - دير طريف - 1949 (أعيد تأسيسها في 1951).
- 95 - تيرات - يهودا - الطيرة - 1949.
- 96 - يهود - اليهودية - 1948.
- 97 - رنتية - رنتية - 1949.
- 98 - مازور - المزيرية - 1949.
- 99 - ناهشونيم - مجدل يابا - 1949.
- 100 - مجدال يافو - مجدل يابا - 1949.
- 101 - لحافوت حافيفا - غرب جت - 1949.
- 102 - كفار ترومان - غرب بيت نبالا - 1949.
- 103 - مشمار هاشفعا - بيت دجن - 1949.
- 104 - مجشيم - غرب رنتية - 1949.
- 105 - يرحيف - شرق جلعولية - 1949.

- 106 - هاكراميم - كفر سابا - 1949.
- 107 - عين كيرم - عين كارم - 1949.
- 108 - رشاف - الحرم (سيدنا علي) - 1949.
- 109 - تبصر (خربة عزون) - 1949.
- 110 - نيفي يامين - شمال كفر سابا - 1949.
- 111 - أوميتس - قاقون - 1949.
- 112 - عولش - جنوب قاقون - 1949.
- 113 - شريز - السافرية - 1949.
- 114 - حاجور - جنوب جلعولية - 1949.
- 115 - زرنوقة - زرنوقة - 1949.
- 116 - تلمي يحيئيل - المسمية الكبيرة/قسطينة - 1949.
- 117 - الياكم - أم الزينات - 1949.
- 118 - عين أياالا - عين غزال - 1949.
- 119 - كيرم ماهرال - إجزم - 1949.
- 120 - جيفا - كرم - الجبعة - 1949.
- 121 - هابونيم - كفر لام - 1949.
- 122 - راموت مثير - غرب النعاني - 1949.
- 123 - عين هود - عين حوض - 1949.
- 124 - تسروفا - الصرند - 1949.
- 125 - تل حنان - بلد الشيخ - 1949.
- 126 - بركائي - وادي عارة - 1949.
- 127 - جفعات أوقية - زلفة - 1949.
- 128 - معجمان ميخائيل - كباره - 1949.
- 129 - ألونا (عميكام) - السنديانة - 1949 - 50.
- 130 - نير جاليم - عرب صقير - 1949.
- 131 - ديشون - ديشوم - التاريخ غير مؤكد، لكن ربما في 1949 (أعيد تأسيسها في 1953).
- 132 - بورات - الفارعة - 1949.

- 133 - شاهار - قرب صفصاف - 1949.
- 134 - نير إسرائيل - غرب جولس - 1949.
- 135 - مالكية - المالكية - 1949.
- 136 - بيروتانيم - خربة بيورين - 1949.
- 137 - برجتا - خربة البرج - 1949.
- 138 - ايال - خربة حانوتا - 1949.
- 139 - غان يوشيا - جنوب قاقون - 1949.
- 140 - بيت جمليئيل - جنوب شرق بينا - 1949.
- 141 - مجاديم - بير بدوية - 1949.
- 142 - لافي - لوبيا - 1949.
- 143 - هاؤون - السمرة - 1949.
- 144 - ماجن - سمخ - 1949.
- 145 - بيت كتسير (نل كتسير) - شرق سمخ - 1949.
- 146 - بشاتوة (نفيه - أور) - البشاتوة - 1949.147 - هاسوليليم - غرب سفورية - 1949.
- 148 - هايوغيف - خربة بيت ليد - 1949.
- 149 - تسيبوري - صفورية - 1949.
- 150 - عمقا - عمقا - 1949.
- 151 - حتسريم - المنشية - 1949.
- 152 - بن عامي - النهر - 1949.
- 153 - بتست (شلومي) - البصة - 1949 - 50.
- 154 - شوميرة - طبريخا - 1949.
- 155 - يوغرات - أقرات - 1949.
- 156 - حوسن - سحماتا - 1949.
- 157 - فرود - فراضية - 1949.
- 158 - كفار شمائي - السموعي - 1949.
- 159 - ميرون - ميرون - 1949.

- 160 - برعام - كفر برعم - 1949.
- 161 - نير - أون - صلحة - 1949 - 50.
- 162 - علما - ألما - 1949.
- 163 - بيت شيعان - بيسان - 1948.
- 164 - إيرز - دمرة/نجد - 1949.
- 165 - زيكيم - هربيا - 1949.
- 166 - بيت جفرين - بيت جبرين - 1949.
- 167 - بيت كاما - جنوب شرق الجمامة - 1949.
- 168 - بيت هاجدي - جنوب المحرقة - 1949.
- 169 - جيلات - القديرات - 1949.
- 170 - تيفراح - جنوب شرق أم الكروم - 1949.
- 171 - بيت ريعيم - عرب الحناجرة - 1949.
- 172 - ماجن - الشيخ نوران - 1949.
- 173 - مفالسيم - جنوب شرق بيت حانون - 1949.
- 174 - عومر - شرق خربة عمرة - 1949.
- 175 - عين هاشلوشة - شرق خان يونس - 1949.
- 176 - نيريم - شرق خان يونس - 1949.
- 177 - مشآفي ساديه - شرق بئر عسلوج - 1949.
- 178 - بوريا - جنوب طبريا - 1949.
- 179 - سديه إيلان - كفر سبت - 1949.
- 180 - أربل - خربة اربد - 1949.
- 181 - اليفلط - عرب الزنغرية - 1949.
- 182 - الكوش - دير القاسي - 1949.
- 183 - كيرم بن زمرة - راس الأحمر - 1949.
- 184 - تساهال - شمال الزيب - 1949.
- 185 - معونا - ترشيحا - 1949.
- 186 - دور - الطنطورة - 1949.

الهوامش

الفصل الخامس

(1) انظر على سبيل المثال ما كتبه ويتز في مذكراته:

Entry for 26 Mar. 1948, Weitz, Diary, III, 257

ويتناول بالوصف لقاء تم بين يوسف ويتز والقادة المحليين في وادي بيت شيان ومرج ابن عامر الذي ظهر فيه توافق مناهض للعودة.

(2) Unsigned, 'Summary of the Meeting of the Arab Affairs Advisers in Dora Camp 6.4.48', IDFA 2506\49\91; and unsigned 'Summary of Meeting of the Arab Affairs Advisers, Camp Dora 13.4.1948', IDFA 433\49\125.

(3) Protocol of meeting of JAE, 6 May 1948, CZA 45\2.

(4) Protocol of meeting of Mapai Central Committee, 11 May 1948, LPA 48\23 aleph.

(5) Entry for 1 May 1948, DBG-YH I, 382; and Ben-Gurion, As Israel Fights, 68-69, text of 7 Feb. 1948 speech at Mapai Council.

هناك دلائل على أنه خلال زيارته لمدينة حيفا في الأول من شهر مايو ذهب بن غوريون إلى أبعد من ذلك، كذلك فإنه عند سماعه بأن رئيس الهاباي موجود في المدينة سعى أبا خوشي لإقناع العرب بالبقاء، وقد نقل عن بن غوريون قوله: «ألا يوجد لديه شيء أكثر أهمية للقيام به؟». انظر:

Nimrod, 'Patterns ...', 268

(6) Shertok to Zaslani (Shiloah), 25 Apr. 1948, Political and Diplomatic Documents, 674.

(7) Cohen, 'Our Arab Policy in the Midst of the War', 10 May 1948, HHA-ACP 10.95.10 (4).

(8) 'A Call from His Majesty King Abdullah to the Arab People of Palestine in Behalf of the Arab League', as carried in Al Nasr, an Amman Daily, 5 May 1948, NA Record Group 84, US Consulate General, Jerusalem, Classified Records, 1948, 800-Political Affairs.

(9) Middle East Department, Israel Foreign Ministry, 'In the Arab Public', 28 May 1948, IDFA 4944\49\504.

(10) Protocol of meeting in Haifa, 6 Jun, 1948, ISA MAM 303\41.

(11) Danin to Weitz, 18 May 1948, Yosef Weitz Papers, Institute for the Study of Settlement (Rehovot).

ومن أجل بحث كامل لأنشطة ويتز في هذا المجال وأيضا حول دور "اللجان الخاصة بالترانسفير" انظر:

Morris, "Yosef Weitz....".

- (12) 'M.S', 'Moshe Shertok), 'Talk with Yosef Weitz', 28 May 1948, ISA FM 2564\20.
- (13) Entry for 30 May 1948, Weitz Diary, III, 294.
- (14) Weitz, Sasson, Danin, 'Retroactive Transfer ...', undated but from early June, ISA FM 2564\19.
- (15) Entry for 5 June 1948, CZA A246-13, 2411.
- (16) Entry for 5 June 1948, DBG-YH II, 487.
- (17) Weitz to Ben-Gurion, 6 June 1948, ISA FM 2564\19.
- (18) Protocol of Cabinet meeting of 23 May 1948, ISA.
- (19) Hiler, Birth, 192.
- (20) Shertok to Eytan, 6 June 1948, ISA FM 2444\19.
- (21) Shetrok to Eytan, 6 June 1948, ISA FM 2444\19.
- (22) Entry for 1 June 1948, DGB-YH II, 477.
- (23) Protocol of Cabinet meeting, 1 June 1948, ISA.
- (24) Levi, IDF OC Jezreel Valley District, to area commanders, 9 June 1948, HHA-ACP 10.95.10 (5); and Ya'akobi to Ephraim, Gershon, 11 June 1948, IDFA 410\54\104.
- (25) Oded\Operations to Battalions, 13 June 1948, IDFA 6309\49\2.
- (26) Kaddar to Sharef, 3 June 1948, ISA FM 2345\10; unsigned, 'Report on a Visit to Safad of the Committee for Abandoned Property, 5 July 1948', ISA AM aleph\19\aleph; and Safad Workers Council, 'Memorandum for Consolidating Safad after Its Liberation', undated, IDFA 782\65\1189.
- (27) Entry for 3 June 1948, Weitz, Diary, III, 297.
- (28) Vizhensky to Cisling, 3 June 1948, ISA AM 5\kof.
- (29) Protocol of meeting of Mapai Secretariat, statement by Shertok, 13 June 1948, LPA.
- (30) Zagrosky to Harzfeld, 2 June 1948, LA 235 IV, 2251 bet. See also unsigned, 'The visit of the Minister of Minority Affairs and Police in Kfar Gil'adi, 29.7.48', HA 105\260.

(31) IDF GS\Operations logbook, entry for 2 June 1948, IDFA 922\75\1176.

(32) IDF GS\Operations logbook, entry for 8 June 1948, IDFA 922\75\1176.

(33) OC, IDF Intelligence Service, to Shiloah, 16 June 1948, ISA FM 2426\9.

(34) انظر على سبيل المثال:

Oded\Opeations to battalions, 13 June 1948, IDFA 6309\49\12.

(35) Israel Foreign Ministry Middle East Department, 'In the Arab Public', 11 June 1948, ISA FM 2570\6.

(36) Shetok (Tel Aviv) to Goldmann (London), 15 June 1948, ISA, Documents I, 163.

وقد أدلى شيرتوك بكلمات مماثلة اليوم التالي في جلسة مجلس الوزراء، انظر: Protocol of Cabinet meeting, 16 June 1948, ISA

كذلك عرف النزوح الجماعي العربي على أنه «الشيء الأكثر مفاجأة» الذي حدث طوال فترة الحرب. من جانبه ذكر بن غوريون أنه لم يفاجأ بالنزوح الجماعي، بل فوجئ به بـ «القصور الأخلاقي» لليشوف (مشيرا في ذلك إلى أعمال السلب والنهب).

(37) Shertok to Goldmann, 15 June 1948, ISA, Documents, I, 162-63.

(38) Protocol of the meeting of Mapam Political Committee, 15 June 1948, HHA 66:90 (1); and Secretariat of Mapam Centre, 'Our Policy Towards the Arabs During the War (Decisions of the Political Committee of 15.6.48)', 23 June 1948, HHA-ACP 10.95.11 (11).

(39) النسخة الكاملة لتلك الخطبة المهمة غير متاحة، وفي النسخة الموجودة تم إخفاء ست فقرات طويلة من قبل الرقابة الداخلية، وعلى مدار سنين نشر بن غوريون نفسه نسختين مختصرتين في:

As Israel Fights, 127 - 31; and in The Resurgent State of Israel, I, 165 - 68.

في عام 1982 تم نشر نسخة ثالثة مختصرة من قبل كل من: غيرشون ريفلن، والهنان أورين، انظر: 26-DBG-YH, II, 524، وتجدر الإشارة إلى أن النص المقتبس في هذه الفقرة يمازج بين النسخ المختصرة. وفقط عندما يتاح النص الكامل يمكننا معرفة كل شيء عما قاله بالترتيب الصحيح.

(40) Morris, Righteous Victims, 44-45.

(41) Ben-Gurion's Diary, 11 July 1936, quoted in Segev, One Palestine, Complete, 383

(42) Protocol of Cabinet meeting, 16 June 1948, ISA.

(43) Protocol of Cabinet meeting, 16 June 1948, ISA.

(44) على الرغم من أنه تم حذف هذه الفقرة بواسطة الرقابة من محضر الاجتماع فإنه يظهر في مستندات أخرى، انظر:

KMA, 9\9\3

(45) انظر على سبيل المثال:

Nahum [Golan], OC Golani, to 'Shimon', 'Binyamin', and 'Levi', 16 June 1948, IDFA 1096\49\51

وتضمنت النص على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال السماح للعرب، خلال فترة الهدنة، بالعودة إلى المناطق التي طردوا منها».

(46) انظر على سبيل المثال:

Rabin, Operation Dani HQ, to Harel, Yiftah, Kiryati, and 8th brigades, 19 July 1948, KMA-PA 141-419; and Giv'ati to battalions, 24 July 1948, IDFA 922\75\899.

(47) Yadin to Shertok, 14 Aug. 1948, ISA FM 2444\19.

(48) Protocol of Cabinet meeting, 20 June 1948, IDA.

(49) Eytan, 'Meetings: M. Shertok-Count Bernadotte and Assistants, Tel Aviv, 17 and 18 June, 1948', ISA 2466\2.

(50) Ya'ari, "If You Go to War", Speech delivered on 14 June 1948 at seminar for IDF recruits), 'Kibbutz Artzi Movement Fact-Sheet', No. 274\43, 8 Aug. 1948, HHA.

(51) Secretariat of Mapam Centre, 'Our Policy Towards the Arabs During the War (Decisions of the Mapam Political Committee, 15 June 1948)', 23 June 1948, HHA-ACP 10.95.11 (1).

(52) Salomon, 'Details of a Conversation with Archbishop Georgius Hakim on Saturday, 26 June 1948', and Shitrit to Ben-Gurion, 6 July 1948, both in ISA FM 2563\21; and protocol of Cabinet meeting, 2 July 1948, ISA.

(53) 'Instructions to Arab Population by the Commander of the Haganah, Tel Aviv District, Given on 13th May 1948', and appended 'Agreement', 13 May 1948, signed by Michael Rabinovich (Ben Gal), OC Haganah Tel Aviv District, and Ahmed Effendi Abu Laban, Salah Effendi Al Nazar, Amin Effendi Andraus, and Ahmad Effendi Abdul Rahim, HA 55\31.

يلاحظ أنه بسبب هذه الاتفاقية حث دانيين قوات الدفاع الإسرائيلية على التوقف عن توقيع اتفاقيات استسلام مع المجتمعات التي يتم الاستيلاء عليها، انظر:

Danin to Shertok, 28 July 1948, ISA FM 2564\5.

(54) Nicola Saba, Jaffa Emergency Committee, to representative of OC Haganah (sic), Tel Aviv District, 26 June 1948, ISA FM 2566\15.

(55) Chizik to Shitrit, 27 June 1948, ISA FM 2566\15.

(56) Shitrit to Ben-Gurion and Shertok, 30 June 1948, ISA MAM 307\49.

(57) Kaddar to Shitrit, 5 July 1948, ISA MAM 307\49.

(58) Palmon to Shertok, 6 July 1948, ISA FM 2566\15.

(59) Shimoni to Shertok, 'Comments on the Attached Memorandum by Yehoshua Palmon, in Answer to Letter by Mr Shitrit on the Jaffa [Emergency] Committee Regarding the Return of Jaffa's Arab Residents', 7 July 1948, ISA FM 2566\15.

(60) Shimoni to Palmon and Shiloah, 12 July 1948, quoting Shertok's minuted reaction to Palmon's proposals.

(61) 'Appendix' to Bernatdote (Rhodes) to Shertock, 27 June 1948, Documents I, 230-34.

وقد اقترح برنادوت كذلك أن تكون صحراء النقب - كلها أو جزء منها - داخل المنطقة المخصصة «للأراضي العربية»، على أن يصبح الجليل الغربي ضمن «الأراضي اليهودية». ويلاحظ أن خطاب برنادوت وملحقه - بشكل غير ديبلوماسي - لم يشر في أي مكان منه إلى «إسرائيل» أو «حكومة إسرائيل»، أو «دولة إسرائيل»، وإنما فقط إلى «فلسطين» و«حكومتكم».

(62) Shertok to Bernadotte, 5 July 1948, Documents I, 262-64.

وفي مقابلة صحافية مع نيويورك هيرالد تريبيون في الحادي والعشرين من يونيو ذكر ساسون أنه لن تكون هناك عودة للاجئين إلا كجزء من اتفاق سلام مع الدول العربية؛ وإعادة الممتلكات العربية المصادرة يجب أن ترتبط بإعادة الممتلكات اليهودية المصادرة في البلاد العربية؛ وأن أي عودة ستكون انتقائية، وفضلا عن ذلك فإن العرب الذين بقوا في إسرائيل لديهم الحرية في الرحيل. وكانت تلك البنود صياغة جديدة للموقف الإسرائيلي. وقد طلب الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة - تحت ضغط الأمريكيين - توضيحات من تل أبيب حول تلك الصياغة الجديدة، انظر: Comay to Shertock, 19 July 1948, Documents I, 353 and footnote 2.، وجزئيا بسبب الرغبة في وضع نهاية لمثل تلك الإجابات غير المصرح بها أو «الشاذة» من قبل الدبلوماسيين الإسرائيليين، قرر مجلس الوزراء ذلك الشهر الاجتماع لوضع سياسة نهائية ورسمية حول قضية اللاجئين.

(63) Shertok to Comay, 22 July 1948, Documents I, 274.

(64) أقيمت الرابطة بين مستقبل اللاجئين وذلك الخاص بالمجتمعات اليهودية في العالم العربي للمرة الأولى خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم 2 يوليو 1948؛ حيث ذكر وزير العدل أنه إذا ما اقترح «تبادل للسكان» من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا (الفلسطينيون العرب ينتقلون إلى الدول العربية، واليهود يخرجون من الأخيرة إلى إسرائيل) فإن ذلك سيكون أمرا «رائعا»، ولكن إذا ما لم يتم الاتفاق على ذلك، فإن إسرائيل «يجب ألا تتبع سياسة منع اللاجئين من العودة». ومن جانبه رأى شترت أن تبادل السكان يمكن أن يكون «جيذا للعرب» وأيضا لإسرائيل، انظر: Protocol of Cabinet meeting of 2 July 1948, ISA مع ملاحظة أن الرقابة قد حجت جزءا كبيرا من خطاب شترت. وأضاف شترت بعد مرور يومين: إن مثل هذا التبادل «سيحررنا من أقلية كبيرة ويوفر لنا كذلك إمكانية استقدام اليهود من الدول الشرقية»، انظر: Protocol of Cabinet meeting, 4 July 1948, IDA.

(65) Kohn to Shertok, 22 July 1948, ISA FM 2444\19.

(66) 'Meeting: M. Shertok- Count Bernadotte and Assistants, Tel Aviv, 26 July 1948', Documents I, 409-14.

(67) Protocol of Cabinet meeting, 28 July 1948, ISA.

يلاحظ أن المقترحات التي تقدم بها شابيرا غير واضحة نتيجة لقيام الرقابة بحجب الفقرة الخاصة بما قاله.

- (68) Bernadotte, "Note from the Mediator to be Submitted to the Consideration of the Provisional Government of Israel on the Subject of Arab Refugees", 28 July 1948, ISA FM 2444\19.
- (69) Kohn, 'Lines for a Reply to Mediator on Return of Refugees', undated, ISA FM 2444\19.
- (70) Kohn, 'Note on Walter Eytan's Memorandum', 27 July 1948, Documents I, 415-16.
- (71) Shertok to Bernadotte, 1 Aug. 1948, Documents I, 441-44.
- (72) 'Meeting: M. Shertok and Members of the Staff of the Ministry for Foreign Affairs with Count Bernadotte and His Associates', Tel Aviv, 5 Aug. 1948, Documents I, 465-87.
- (73) Khon to Shertok, 5 Aug. 1948, ISA FM 2444\19.
- (74) Ross (New York) to Secretary of State, 27 July 1948, NA RG 84, Consulate General Jerusalem, Classified Records 1948, 800- Refugees.
- (75) MacDonald to Secretary of State, 30 July 1948, NA RG 84, Consulate General Jerusalem, Classified Records 1948, 800- Refugees.
- (76) Patterson to Secretary of State, 29 July 1948, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 1948, 800 - Political Affairs.
- (77) Protocol of meeting of Mapai Central Committee, 24 July 1948, LPA48|23.
وقد كشفت خطبة بن غوريون عن طبيعة توجهه نحو العرب: «أشك في أنهم يستحقون الاحترام كما هي الحال بالنسبة إلينا، فنحن لم نهرب بشكل جماعي، وحتى الآن لم يظهر أنيشتين عري، كذلك فإنهم لم يقوموا بشيء مما فعلناه في هذا البلد، ولم يحاربوا كما حاربنا ... نحن نتعامل هنا مع قاتل جماعي».
- (78) Patterson (Cairo) to Secretary of State, 5 Aug. 1948, NA 501 BB. Palestine\8-548.
- (79) David Horowitz, 'Meeting: D. Horwitz-J. Reedman, Tel Aviv, 8 August 1948', ISA FM 2425\1.
- (80) 'Meeting: M. Shertok-Count Bernadotte, Jerusalem, 10 August 1948', Documents I, 501-506.
- (81) Protocol of Cabinet meeting, 11 Aug. 1948, ISA.
- (82) Precis of a letter from Sasson (Paris) to Shertok (Tel Aviv), 13 Aug. 1948, ISA FM 2451\13

- (83) Shimoni (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 16 Sep. 1948; and Sasson (Paris) to Danin, 29 Nov. 1948, both in ISA FM 3749\1; and entry for 14 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 365.

وفيما يتصل بأنشطة ساسون في باريس، انظر:

Cohen-Shany, Operation Paris, 73-120.

- (84) Shimoni (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 19 Aug. 1948, ISA FM 2570\11.

- (85) Shimoni, 'Précis of Things Said at a Meeting in the Office of the Prime Minister about the Problem of the Arab Refugees and their Return, 18 August 1948', ISA FM 2444\19. كذلك رظنا: Entry for 18 Aug. 1948, DBG-YH II, 652-54. Entry for 18 Aug. 1948, Weitz, Diary, III, 331; and Shimoni to Sasson, 19 Aug. 1948, ISA FM 2570\11.

- (86) Shimoni to Sasson, 19 Aug. 1948, ISA FM 2570\11.

- (87) Shimoni, 'Precis ...', 18 Aug. 1948, ISA FM 2444\19.

- (88) Danin (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 22 Sep. 1948, ISA DM 2570\11.

- (89) Entry for 18 Aug. 1948, Weitz, Diary, III, 331.

(90) انظر:

Morris, 'Yosef Weitz...'

- (91) Yadin to brigades, 18 Aug. 1948, IDFA 2687\49\35.

- (92) Shertok (Tel Aviv) to Weizmann (Montreaux), 20 July\22 August 1948, Documents I, 369.

- (93) Epstein (Washington) to Shertok, 24\26 Aug. 1948, Documents I, 549-551.

- (94) Entry for 20 Aug. 1948, DBG-YH III, 657.

- (95) Protocol of Cabinet meeting, 1 Sep. 1948, ISA.

سأل شيرتوك إيلات: «هل أجريت مقارنة بين اللاجئين اليهود واللاجئين العرب؟ ... هل أشرت إلى المساحات الخالية في البلاد العربية فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين؟»، أجاب «إيلات»: «قلت إن لاجئين هم ضحايا «هتلر» في حين أن لاجئينهم هم ضحايا قاداتهم، لقد أخبرتهم بما حدث في حيفا وغيرها من الأماكن ... ولقد رأيت أنه لن يكون من الحكمة الحديث عن المساحات الخالية من السكان في الدول العربية».

- (96) Protocol of Cabinet meeting, 5 Sept. 1948, ISA.
- (97) 'Statement delivered by James McDonald at a meeting with M. Shertok. Tel Aviv, 6 September 1948', Documents I, 570-71.
- (98) Entry for 8 Sep. 1948, DBG-YH II, 677.
- (99) Protocol of Cabinet meeting, 8 Sep. 1948, ISA.
- (100) Foreign Minister to Cabinet members, 'Instructions to the Isrqli Delegation to the UN General Assembly', 10 Sep, 1948, appended to protocol of Cabinet meeting, 12 Sep. 1948, ISA. See also Shimoni (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 16 Sep. 1948, ISA FM 3749\1.
- (101) Protocol of Cabinet meeting, 12 Sep. 1948, ISA.
وقد ذكر بن غوريون أن الاتفاق حول السماح بعودة كل اللاجئين في إطار تسوية سلام شاملة يجب النظر إليه على أنه موقف تكتيكي، وخلال شهر سبتمبر 1948 كان يعتقد أنه من غير المرجح على الإطلاق أن يوافق العرب على مثل هذا الاتفاق.
- (102) Bernadotte, 'Progress Report of the UN Mediator on Plaestine', 16 Sep. 1948, ISA FM 2527\9.
- (103) 'Statement by the Spokesman of the Government of Israel', Tel-Aviv, 23 Sep, 1948, Documents I, 626-27.
- (104) Protocol of Meeting of Ministerial Committee on Abandoned Property, 27 Aug. 1948, ISA FM 2564\13. See also Shitrit to Ben-Gourion and Shertok, 16 Aug. 1948; Shimoni to Foreign Ministry Middle East Affairs Department, 26 Sep. 1948- all in ISA FM 2564\18.
- (105) Shimoni to Foreign Ministry Political Dvision, 26 Sep. 1948, ISA FM 2564\18.
- (106) Shitrit to Foreign Ministry Middle East Affairs Department, 26 Sep. 1948, ISA FM 2564\18.
- (107) حتى وايزمان - صاحب المواقف التقليدية غير المتشددة - وافق، أو تم إقناعه للموافقة، على الموقف المعارض للعودة وغير القابل للتغير الذي تبناه ويتز، انظر:
- Entry for 9 Dec, 1948, Weitz, Diary, III, 363.

- (108) M. Comay, 'Note on Discussions of M.S Comay with Bunche, Reedman and Mohn - Haifa, 24th September 1948', to Israel Delegation to UN General Assembly, Paris, 27 Sep. 1948, Documents I, 640-44.

الفصل السادس

(1) للتفاصيل عن عمليات هدم المنازل من قبل البريطانيين انظر:

Eyal, Arab Revolt, 109-13, et al.

- (2) STH III, part 2, 1333-36.
- (3) Messer, Plans, 104.
- (4) Messer, Plans, 118-20.
- (5) Unsigned list of Haganah operations, entries for 9 and 11 Dec. 1947, IDFA 6127\49\93.
- (6) 'Pinhas' to 'Ali', 'Report on the Khisas Operation', 22 Dec. 1947, and entry for 18 Dec. 1947, Palmah Third Battalion Logbook, both in IDFA 922\75\1224.
- (7) '01227' to HIS-AD, 'Reprisal Against the Village of Qazaza', 22 Dec. 1947, IDFA 481\49\62.
- (8) Unsigned, 'Our Reprisal Operations', undated but from January 1948, IDFA 481\49\62.
- (9) HGS\Operations, 'Report on Operations', undated but from mid-January 1948, IDFA 481\49\23.
- (10) HGS\Operations to OCs brigades city HQs, and Palmah, 'Instructions For Planning Operations', 18 Jan. 1948, IDFA 1196\52\1.
- (11) 'Uri' to sub-commanders, 'Operational Order', undated but from early Jan. 1948, and unsigned, 'Report on Salama Operation', 3 Jan. 1948, both in IDFA 922\75\1213.
- (12) Battalion OC to platoons, etc., 'Operational Order', undated but from early Jan. 1948, and unsigned, 'Report on Salama Operation', 3 Jan. 1948, both in IDFA 922\75\1213.
- (13) Page ('5') from Palmah HQ logbook, entry for 17 Jan. 1948, IDFA 661\69\36.

- (14) 'Hashmonai' to 'Shadmi', 'Information Wrap-Up', 20 Jan. 1948, IDFA 500\48\60.
- (15) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 13 Mar. 1948, IDFA 922\75\1066; and Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 17 Mar. 1948, HA 105\62.
- (16) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 28 Mar. 1948, IDFA 922\75\1066.
- (17) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 24 Mar. 1948, IDFA 922\75\12'4.
- (18) 'Information' (Zeevi) to Galili, 16 Feb. 1948, IDFA 481\49\35.
- (19) Entry for 19 Feb. 1948, DBG-YH I, 253-55.
- (20) HGS\Operations, 'Plan D- 10 March 1948', IDFA 922\75\595.
- (21) Unsigned, 'Report on the Conquest of Qaluniya', 11 Apr. 1948, IDFA 922\75\1233; Palamh HQ to HGS, 'Daily Report', 20 Apr. 1948, IDFA 922\75\1066; Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 21 Apr. 1948, IDFA 922\75\1214; entry for 21 Apr. 1948, DBG-YH I, 361; entry for 20 Apr. 1948, 6th Airborne Division Logbook, PRO WO 275-54; D Company to First Battalion, 'Report - Shu'fat', 26 Apr. 1948, KMA-PA 130-76; Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 23 Apr. 1948m KMA-PA 109 gimel-155; entry for 23 Apr. 1948, DBG-HY I, 366; entry for 11 May 1948, Harel Brigade logbook, KMA-PA 131-13; and 'Benny' to 'Yerubbal', 'Harel Report up to 110745', 11 May 1948, IDFA 6127\49\93.
- (22) تحدث الأمر عن وضع كمان خارج القرى لمنع العناصر غير النظامية من الاقتراب من طريق تل أبيب/القدس ومن احتلال مثلث: دير المخيزن، خلدة، صيدون، انظر:
- Nahshon Forces HQ, 'Operational Orders', ? {4 or 5} Apr. 1948, IDFA 47\53\2.
- (23) Operation Nahshon HQ, 'Operational Orders', 10 Apr. 1948, IDFA 922\75\1233.
- (24) Operation Nahshon HQ, 'Framework for the Forces' Operations (Continuation of Operation Nahshon)', 14 Apr. 1948, IDFA 66\69\45.

- (25) Nahshon HQ to Battalions 1,2,3, etc., 14 Apr. 1948, IDFA 661\69\45.
- (26) Nahshon HQ to Battalion 1, 'Operational Order', 15 Apr. 1948, IDFA 661\69\45; Nahshon Forces HQ to Battalion 2, 'Operational Orders', 15 Apr. 1948. IDFA 236\53\1: Nahshon Forces HQ to Battalion ?, 'Operational Order', 15 Apr. 1948, IDFA 661\69\45; and Nahshon Forces HQ to Battalion 52, 'Summary of Conversation between Nahshon\Operations and Yourself', 15 Apr. 1948, IDFA 236\53\1.
- (27) Palmah HQ, 'Daily Report', 23 Apr. 1948, IDFA 922\75\1214.
- (28) Golani to Carmeli, 9 Apr. 1948, IDFA 128\51\50.
- (29) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 10 Apr. 1948, IDFA 922\75\1066.
- (30) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 12 Apr. 1948, IDFA 922\75\1214.
- (31) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 15 Apr. 1948, IDFA 922\75\1066.
- (32) 'CID Summary of Events (Appendix B, Haifa Area)', 15 Apr. 1948, PRO CO 537-3856; Yiftah Logbook, KMA-PA 129-1 aleph; and entry for 17 Apr. 1948, 6th Airborne Division Logbook, PRO WO 275-54.
- (33) Palmah HQ to HGS, 16 Apr. 1948, IDFA 922\75\1066.
- (34) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 19 Apr. 1948, IDFA 922\75\1066.
- (35) Palmah HQ to "Hagai", 19 Apr. 1948, KMA-PA 107-186.
- (36) Yiftah logbook, as quoted in Beineinu, No. 13, 9 May 1948, KMA 2 aleph\20.
- (37) Company D to 11 Battalion HQ, 'Report on the Zawiya Operation 19.5.48', IDFA 1012\49\102.
- (38) Yiftah to Palmah HQ, 24 May 1948, IDFA 922\75\1216.
- (39) 'Zamiri', 'Report on my Visit to Northern Front', 14 May 1948, IDFA 2384\50\9.

- (40) Carmeli to HGS\Operations, 15 May 1948, IDFA 957\51\61.
- (41) Carmeli HQ to 'Eitan', 'Tzidoni', 'Hadari', etc., 'Operation Ben-Ami- Part2', 19 May 1948, IDFA 6680\49\5.
- (42) Untitled handwritten notes, unsigned but by Cohen, 6 May 1948, HHA-ACP 10.95.10 (4).
- (43) Cohen, 'Our Arab Policy in the Midst of the War', 10 May 1948, HHA-ACP 10.95.10 (4).
- (44) Morris, 'Yosef Weitz ...'
- (45) Danin to Weitz, 18 May 1948, Yousef Weitz Papers, Institute for the Study of Settlement, Rohovot.
- (46) Entry for 4 June 1948, CZA A246, 2410.
بتاريخ 10 يونيو خصصت إدارة صندوق التمويل اليهودي مبلغ 10 آلاف جنيه ليستخدمها ويتز في «تغطية نفقات الطرد». انظر:
Entry for 10 June 1948, Weitz, Dairy III, 301
- (47) Weitz, Danin and Sasson, 'Retroactive Transfer, a Scheme for the Solution of the Arab Question in the State of Israel', undated but from early June 1948, ISA FM 2564\19.
- (48) Entry for 5 June 1948, Weitz diary, CZA A246-13, 2411; and entry for 5 June 1948, DBG-YH II, 487.
يلاحظ أن «غولان» في كتابه 12 - 209 Transformation, ذهب إلى أن بن غوريون رفض مقترحات ويتز بما في ذلك النقطة الرئيسية المتصلة بتدمير القرى- وفي الوقت نفسه سجل السياسة الممنهجة التي طبقتها الهاغاناه/ قوات الدفاع الإسرائيلية والمتصلة بتدمير القرى بعد احتلالها، وهي السياسة التي علم بها بن غوريون وسمح في بعض الحالات بتطبيقها. ومما سبق يتضح أن هناك تناقضا عجز «غولان» عن شرحه أو تفسيره.
- (49) Weitz to Ben-Gurion, 6 June 1948, ISA FM 2564\19.
- (50) Entry for 7 June 1948, CZA A246-13, 2412.
- (51) Entry for 10 June 1948, CZA A246-13, 2415; Shitrit to Ben-Gurion, 23 June 1948, ISA MAM 307 gimel\33, complaining of Berger's activities; Bobritzky to Jewish Agency Settlement Department, 21 June 1948, LA 235 IV, 2060 aleph
وتتضمن قائمة بالقرى التي أوصي بتدميرها وتلك التي أوصي بتجديدها،
انظر كذلك:

Kiryati to deputy brigade OC, etc., "The Treatment of Arab Property", 13 June 1948, IDFA 1277\49\11.

تضمن المستند الأخير النص على أنه «عين السيد بيرغر من قبل «السلطات المعنية» كمنسق «للعمليات الخاصة» التي «تتعامل مع» القرى العربية المهجورة، ويلزم تقديم كل المعونة والتعاون معه... وسيتولى مركز قيادة اللواء فضلا عن الخدمات الهندسية التابعة له إدارة العملية بالتعاون مع السيد بيرغر.

(52) Entry for 13 June 1948, Weitz, Diary, III, 301

(53) Entry for 14 June 1948, CZA A246-13, 2418.

(54) Entry for 15 June 1948, Weitz, Diary, III, 303.

(55) Entry for 16 June 1948, DBG-YH II, 523-24.

(56) Entry for 25 June 1948, CZA A246-13, 2425.

(57) Entry for 1 July 1948, Weitz, Diary, III, 310.

(58) Agenda of the meetings of the Provisional Government of Israel, 16,20,23,27, and 30 June 1948, KMA-AZP 9\9\1.

(59) Cisling's statement in Cabinet, 16 June 1948, KMA-AZP 9\9\3; and Cisling to Ben-Gurion, 16 June 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

أصاب تدمير بيسان بن غوريون بالدهشة، حيث اتصل بالمركز الرئيسي للواء غولاني طالبا سؤال أفراهام يوف (قائد الكتيبة) عما إذا كان من الصحيح أنه أحرق مدينة بيسان بشكل كلي أو جزئي، وبناء على تعليمات من أقدم على ذلك؟ انظر:

Defence minister to Golani, 18 June 1948, DBG Archive, Correspondence.

ومن الواضح أنه لم يتلق ردا مرضيا، ومن ثم أبرق الجنرال زفي آيالون - باسم لجنة رئاسة الأركان - في الخامس من يوليو، إلى لواء غولاني بما يلي: «اطلعت على إشاعة تذهب إلى أن بيسان أحترقت ودُمرت... إذا ما كانت تلك الإشاعة صحيحة يرجى إخطاري بملاحظات حدوث ذلك ومن الذي أصدر الأمر...»، وتضمن رد قائد اللواء ما يلي: «باستثناء عدد قليل من المنازل التي دُمرت خلال الاستيلاء على بيسان، لم ينفذ رجالنا عمليات تدمير ... والحرائق التي وقعت في المدينة قامت بها وحدات معادية (عصابات) اقتحمت المدينة بغرض السرقة والتدمير والتخريب والنهب»، انظر:

Ayalon to Golani, 5 July 1948, and Golani to IDF\GS, 7 July 1948, both in IDFA 922\75\1025.

وبعد مرور ثلاثة أسابيع كتب بن غوريون إلى سيزلينغ مقتبسا، (أو مقتبسا بشكل خاطئ) ما تضمنه رد اللواء / «باستثناء عدد قليل من المنازل التي دُمرت أو حُرقت خلال عملية الاستيلاء على بيسان من قبل فرقة أفراهام يوف، لم ينفذ جنودنا أعمال تدمير، ومن المعروف أن النيران التي اندلعت في المدينة قد أشعلتها مجموعات من العرب الذين تسلّوا إليها بعد الاستيلاء عليها». انظر: Protocol of Cabinet meeting, 25 July 1948, Ben-Gurion's statement, ISA. See also Protocol of Cabinet meeting, 1 Aug. 1948, ISA.

- (60) 'Decisions of the Provisional Government Meeting', 20 June 1948, KMA-AZP 9\9\1.

يلاحظ أن الفقرة المتصلة بهذا الموضوع في اجتماع المجلس، والتي أودعت في الأرشيف، حُجبت من قبل الرقابة.

- (61) Gwartz's letter is in Giv'ati HQ to battalions 51, 52, 53, 54, 55 and 58, 2 June 1948, IDFA 6127\49\109.

- (62) Ben-Gurion to Sukenik (Yadin), 23 June 1948, IDFA 2315\50\15.

- (63) Giv'ati to IDF\GS\Operations\Intelligence, 2 July 1948, and OC Operations (Yadin) to Ben-Gurion, 8 July 1948, both in IDAF 2315\50\15.

- (64) Gwartz to HGS, 26 May 1948, IDFA 481\49\109.

- (65) HGS to brigades, 30 May 1948, IDFA 481\49\142.

- (66) IDF-GS to brigades, 14 June 1948, IDFA 481\49\143.

ومن الممكن أن يكون هذا الأمر بمنزلة إعادة نظر في ذلك الذي صدر في 30 مايو والذي سعى إلى تقليص تدمير المساكن العربية، وربما اقتنعت رئاسة أركان الهاغاناه أثناء تلك الفترة - خاصة مع بدء العمل بالهدنة الأولى وتزايد مساعي العرب لعبور خطوط القتال والعودة إلى منازلهم - بأن تدمير مساكن العرب كان، من حيث المبدأ، إيجابيا ومفيدا، مما يستلزم عدم تقييده.

- (67) Cisling's statement at Cabinet meeting of 4 July 1948, KMA-AZP 9\9\3.

- (68) Gwartz to Shitrit, 23 June 1948, and Gwartz, 'Report for the Month of June', undated but arrived at Agriculture Ministry on 7 July 1948, both in ISA AM gimel\19\aleph.

(69) Entries for 28 June and 1 July 1948, Weitz, Diary, III, 309 and 310.

(70) Ayalon to OCs brigades, battalions, districts, etc., 6 July 1948, KMA-AZP 9\9\1.

(71) Northern Front HQ, 'Operations Brosh and Dekel', 6 July 1948, IDFA 4858\49\495; 7th Brigade HQ, 'Operation Dekel', 8 July 1948, IDFA 1137\49\84; GS\Operations, Southern Front, 'Operation Larlar (Dani)', 26 June 1948, IDAF 922\75\1237; and Kiryati Brigade HQ, 'Operational Order- Operation Dani', 8 July 1948, IDFA 6450\49\98; Northern Front to brigades, etc., 'Operational Order "Hiram"', 26 Oct. 1948, IDFA 854\52\321; IDF Galilee District to Battalion 101, etc., 26 Oct. 1948, IDAF 1096\49\65; and Giv'ati Brigade HQ, 'Operational Order Yoav', 11 Oct. 1948, IDFA 922\75\899.

ومن جانب آخر، طالب الأمر التنفيذي لعملية «آن - فار» (مناهضة فاروق) - على الجبهة الجنوبية ضد الجيش المصري إلى الجنوب من رحوفوت - «بتصفية القرى العربية في المنطقة»، انظر:

Giv'ati Brigade HQ, 'An-Far Operations', 7 July 1948, IDFA 7011\49\1.

(72) Zvi Lurie to Ben-Gurion and Shitrit, 13 July 1948, ISA MAM 304\76; Lurie to Ben-Tov, etc., 26 July 1948, KMA-ACP 8\8 aleph\11; protocol meeting of Mapam defence activities, statement by Moshe Erem, 26 July 1948, HHA 10.18; and Lurie to Ben-Gurion 3 Aug. 1948, KMA-ACP 8\8 aleph\11.

(73) Cisling's and Ben-Gurion's statements at Cabinet meeting of 14 July 1948, KMA-ACP 9\9\3; and 'Decisions of the Provisional Government', 14 July 1948, KMA-ACP 9\9\1.

ويلاحظ أن الرقابة قد حجبت فقرات كثيرة من محاضر اجتماع ومناقشات ذلك اليوم.

(74) Protocol of meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property, 26 July 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(75) Gelber, Palestine, 284.

(76) Golani HQ to battalion and sub-district OCs, 16 Aug. 1948, IDFA 1678\51\11.

(77) على سبيل المثال الخطاب الموجه من مدير إدارة الآثار، شمويل يفين، إلى شامير (ضابط سلاح المهندسين في كتيبة ياردين)، في 23 سبتمبر 1948 فيما يتصل بطبريا، انظر:

IDFA 260\51\2

(78) Haifa District HQ to 123rd Battalion, 7 Oct. 1948, IDAF 200716\49\1.

(79) Ben-Gurion to Cisling, 13 Sep. 1948, and Cisling to Ben-Gurion, 15 Sep. 1948, both in KMA-ACP 9\9\4.

(80) Gen. Avner to IDF CGS, 1 Oct. 1948, IDFA 2433\50\11.

(81) Entry for 27 Oct. 1948, DBG-YH III, 778.

(82) Entry for 18 Aug. 1948, DBG-YH II, 652-54

وبالمقارنة بما كتبه ويتز في مذكراته (Weitz, Diary, III, 331) فضلا عما سبق أن أشرنا إليه في الفصل الرابع من محضر الاجتماع Ya'akov Shimoni's protocol of meeting فإن بن غوريون مارس قدرا كبيرا من الرقابة الذاتية على ما كتبه في مذكراته.

(83) Secretariat of the Actions Committee, Kibbutz Artzi, 'Letter to the Mobilised No. 3', 25 Aug. 1948, HHA, 18.

(84) Protocol of meeting of Mapam Political Committee, 19 Aug. 1948, HHA 66.90 (1).

(85) انظر على سبيل المثال:

Harel Brigade HQ\Intelligence, 'Daily Report for 22 October', 1948, IDAF 4775\49\3

وذلك فيما يتصل بتدمير بيت نتييف ودير آبان (في الطرف الغربي من ممر القدس)، انظر أيضا:

Beit Horon Battalion to 6th Brigade\Operations, 23 Nov. 1948, IDFA 6774\49\119

فيما يتعلق بتدمير بيت ثول الواقعة إلى الشمال من ساريس (أيضا في الممر).

(86) Lifshitz\Dani HQ to OC engineers, sappers (Yiftah Brigade), 08:35, 10 July 1948, IDAF 922\75\1234; and Lifshitz\Dani HQ to OC engineers, 8th Brigade, 10 July 1948, KMA-PA 141-54.

(87) Lifshitz to Yiftah HQ, 11:30, 10 July 1948, IDFA 922\75\1237.

(88) Yiftah to Dani HQ, 21:15 hours, 10 July 1948, IDFA 922\75\1237.

- (89) Lifshitz\Dani HQ, to Yiftah HQ, 09:40, 11 July 1948, IDFA 922\75\1234.
- (90) Report on the period 14 sep. -12 Oct. 1948, diary of Israel Livertovsky, JNF files, 501-4.
- (91) Report on the period 14 Sep.-12 Oct. 1948, diary of Israel Livertovsky, JNF files, 501-4; and Palmah daily reports to IDF-GS for 1 and 4 Oct. 1948, KMA-PA 120\1\39-bet and 42.
- (92) Sha'ar Ha'amakim to defence minister and minister of finance, 4 Aug. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (5); Sha'ar Ha'amakim to Golani HQ, 8 Aug. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (5); and Protocol of meeting of Mapam Political Committee, statements by Ya'ari and Cohen, 19 Aug. 1948, HHA 66.90 (1).
- (93) 'Decisions of the Provisional Government', 8 Aug. 1948, KMA ACP 9\9\1.
- (94) Maj. Elisha Sulz to Sha'ar Ha'amakim, 14 Aug. 1948, and Gad Machnes to Sha'ar Ha'amakim, 22 Oct. 1948, both in HHA-ACP 10.95.10 (6).
- (95) Farda (from Dorot), Gavri (Nir-Am), and Frisch (Ruhama) to prime minister, 4 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.
- (96) Avira to Danin, 29 July 1948, and Danin to Avira, 16 Aug. 1948, both in ISA FM 2570\11.
- (97) Erem to Shitirt, ? Oct. 1948, HHA-ACP 10.95.39 (2).
- (98) انظر على سبيل المثال:
Protocol of meeting of Mapam defence activists, 26 July 1948, HHA 10.18.
- (99) Prag to Ya'ari, 27 July 1948, HHA-MYP 7.95.3-(2) bet.
- (100) Peterzil to Cisling, Bentov and Erem, 2 Aug. 1948, KMA-ACP 8\aleph\11.
- (101) Hurwitz to ?, ? Sept. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).
- (102) Peterzil to Erem, Bentov, Hazan and Cisling, 10 Aug. 1948, quoting an extract from an undated letter from Faivel Cohen, of Ma'ayan Baruch, to Peterzil, HHA-ACP 10.95.10 (5).

(103) Gordon to Davar editorial board, 14 Dec. 1948, IDFA 1292\51\68.

(104) Entry for 23 Nov. 1948m CZA A246-14, 2530.

(105) Entry for 18 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 367.

وعلى الأرجح أن إشارة ويتز إلى «الانتقام» كان خلفها دافع شخصي؛ حيث قُتل أحد أبنائه (يحيام) خلال غارة على جسر الزيب قامت بها قوات البالماخ عام 1947.

(106) 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property, 5 Nov. 1948', 1948, ISA FM 2421 aleph.

(107) Protocol of Cabinet meeting of 10 Jan. 1950, ISA.

(108) انظر:

YND, entries for 27 July and 31 Aug. 1948, and Rabbis Abulafia, David Yeluz, etc. to prime minister, undated, IDAF 580\56\625.

(109) Yadin to OC Northern Front, 28 Sep. 1948, IDFA 2384\50\1.

كذلك أصدر يادين أوامره بوقف عمليات التدمير في كل من كفر لام، عتليت، قيسارية، انظر كذلك:

B. Meisler, Shmuel Yevin and Emmanuel Ben-Dor, 'Report on the Visit of E. Ben-Dor, S. Yevin and B. Meister in the North of the Country from 22 July until 2 August', IDFA 2315\50\15; and Shmuel Yevin, Director, Antiquities Department, to Shamir, Engineers Office, Yarden Battalion, 23 Sep. 1948 and appended Ya'akov Finkerfeld, "List of Buildings in Need of Protection against Destruction in Tiberias", Lt. Gustav Landau, deputy city officer, to Ben-Dor, Antiquities Dep., 18 Jan. 1948; Ruth Amiran, Antiquities Dept. to Landau, 13 Feb. 1949; Amiran to Landau, 18 Mar. 1949, etc. – all in Antiquities Authority Archive (AAA), peh\Tiberias\1.

(110) YND, entries for 6, 18 and 28 Feb. 1948.

(111) Golan, Transformation, 163-65.

(112) Golan, Transformation, 93.

(113) Golan, Transformation, 94.

- (114) Brutzkus, Planning Division, Tel Aviv Municipality, to Dr. Altman, tourism advisor to prime minister, 25 Oct. 1949, AAA peh\Yaffo\2; and Reizel, inspector of absentees' property, Jaffa, to director of Antiquities Department, 30 Sep. 1949, AAA, peh\Yaffo\2.
- (115) Unsigned, 'From the Logbook', entry for 18 Sep. 1949; and S. Yevin to Custodian for Absentees Property, 19 Sep. 1949, both in AAA, peh\Yaffo\2.
- (116) See correspondence, protocols, and memoranda in AAA peh\Yaffo - Administrative, and peh\Yaffo\2.

وفيما يتصل بتدمير أجزاء من حيفا انظر الفصل الرابع.

(117) انظر:

Golan, Transformation, 243-46.

ويُرجع غولان بداية التدمير الممنهج للقرى العربية إلى شهر يوليو 1949، حينما أصدر رئيس إدارة الأعمال العامة تعليماته إلى مهندسي حي القدس وتل أبيب بالنظر في تدمير 41 قرية في ممر القدس والجنوب. وقد واجه التدمير معارضة من أحياء متعددة بشكل رئيسي استنادا إلى أن المواد والمساكن التي كانت مفيدة لتوطين اليهود دُمرت بلا مبرر، ومع ذلك استمرت عمليات التدمير، وإن كان ذلك بشكل متقطع، حيث قضت الوكالات المختصة بالمستوطنات بشكل عام بأن المساكن التي تقرر هدمها كانت عديمة الفائدة لليهود.

(118) Ben-Gurion, As Israel Fights, 71.

(119) Entries for 3 and 4 Feb. 1948, Weitz, Diary, III, 232-33.

(120) Entry for 10 Feb. 1948, Weitz, Diary, III, 235.

(121) 'CID Summary of Events (of 21 March 1948)', 23 Mar. 1948, PRO CO 537-3857

ولتناول أكثر تفصيلا «لمعركة المحاصيل»، انظر:

Morris, 'The Harvest of 1948'

(122) Negev Committee to Sarig, 4 May 1948m Weitz, Diary, III, Appendix 1, 377.

(123) 'Things Said at a Meeting of the Settlements Block Committee in Tel Aviv, 26 May 1948', Arab (later Minority) Affairs Ministry, LA 235 IV, 2251 bet; and unsigned but Gwartz, 'Report of the Arab Property Department at the End of May 1948', undated, ISA MAM 303\41.

- (124) Unsigned, 'Summary of the Meeting with the Arab Property Committee in the Tel Hai District, 5 June 1948', ISA AM aleph\19\aleph.

وفيما يتصل بتخصص الحقول العربية حول حديرا وزراعتها انظر:

Samaria Settlements Block Committee, 'Circular {No. 11}', 24 May 1948, LA 235 IV, 2082\aleph.

- (125) Gwartz to Ma'ayan Zvi, 3 June 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

(126) انظر على سبيل المثال:

Z. Steub (Tsur) and V. Wilder, Agricultural Centre, to Kibbutz Ramat Hakovesh and kibbutz Mishmar Hasharon, 19 May 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

- (127) Gwartz, 'Report [of the Arab Property Department] for the Month of June 1948', undated but received at the Agriculture Ministry on 7 July 1948, ISA AM Aleph\19\gimel (part 1).

(128) لمزيد من التفاصيل انظر:

Morris, 'The Harvest of 1948' ...'

- (129) Weitz to Machnes, 2 May 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

- (130) Sdeh Nehemia to Harzfeld, 18 May 1948, LA 235 IV, 2179.

يذكر أن كيبوتس منارة المجاور تقدم بطلب مماثل يتصل بأرض القدس التي «تناسب المحاصيل الشتوية» بما يعنيه ذلك من رغبة في أكثر من زراعة عابرة، انظر:

Gvati to members of the committee responsible for Arab Property in Upper Galilee, 2 June 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

- (131) Gwartz to finance minister, 29 June 1948, A AM gimel\19 aleph (part 1).

- (132) Tel Mond Settlements Block Committee to Agricultural Centre, 15 July 1948; 'Mishmeret' to Agricultural Centre, 29 July 1948; Kibbutz Neve-Yam to Agricultural Centre, 3 Aug. 1948; Kibbutz 'Ein Harod to Agricultural Centre, 10 Aug. 1948; Kvutzat Schiller to Agricultural Centre, 23 Aug. 1948; Kibbutz Genossar to Agricultural Centre, 8 Aug. 1948; and Nahalal and Kishon Regional Council to ?, 8 Aug. 1948- all in LA 235 IV, 2251;

Nahalal and Kishon Regional Council to Settlement Department
of Agricultural Centre, 8 Aug. 1948, LA 235 IV, 2088;

وللاطلاع على طلبات مشابهة انظر:

Golan, Transformation, 214.

- (133) Gwartz to Finance Minister, 29 June 1948, and Gwartz, 'Report [of the Arab (Abandoned) Property Department] for the Month of June 1948', both in ISA AM gimel\19 aleph (part 1).
- (134) Protocol of Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property, 13 July 1948', ISA FM 2401\21 aleph; and Lifshitz (lif), 'The Legal Settlement of Absentees Property for Purposes of Settlement, Housing and Economic Reconstruction', 18 Mar. 1949, ISA FM 2401\21 bet.
- (135) 'Cabinet Announcement- Emergency Regulations ...', 26 Nov. 1948, ISA Am gimel\19 aleph (part 1), 2185\gimel; and Lifshitz, 'The Legal Settlement ...', 18 Mar. 1949, ISA FM 2401\21 bet.
- (136) Lifshitz, 'The Legal Settlement ...', 18 Mar. 1948; Lifshitz to Prime Minister, etc., 30 Mar. 1948; and 'Summary of a Meeting Held on 1 May 1949 in the Prime Minister's Office', undated, - all in ISA FM 2401\21 bet.
- (137) Entry for 20 May 1948, Weitz, Diary, III, 288
- (138) Protocol of Meeting of JNF directorate, 7 July 1948m CZA KKL 10; JNF to Provisional Government of Israel, 28 July 1948m ISA AM bet\19\aleph, 2185\gimel; Weitz to Shafrir, 28 July 1948, ISA AM gimel\19\aleph (part 1); Weitz to Agriculture Minister, 29 Aug. 1948, and Cisling to JNFm 14 Oct. 1948, both in ISA AM gimel\19\aleph (part 1); and entry for 17 Aug. 1948m CZA A246-13, 2464-65.
- (139) Hirsch, deputy director general of Agriculture Ministry, to Organisation of Cooperative Settlements, 8 Aug. 1948, and Organisation of Cooperative Settlements to Hirsch, 11 Aug. 1948, both in ISA AM bet\19\aleph, 2185\gimel.

- (140) Mishmar Ha'emak to Carmeli (kibbutz Genigar), 9 Aug. 1948, Mishmar Ha'emek Archive, 3.64\5.

(141) انظر على سبيل المثال:

Gwartz to the Committee for the Displaced Population and the Reconstruction of the Settlements, 7 July 1948, for a rejection of kibbutz Negba's compensation claims, LA 235 IV, 2251 bet.

يذكر أن نيغبا كانت قد مُحيت بشكل شبه تام بواسطة الجيش المصري.

(142) انظر على سبيل المثال:

Creative Cooperative Farmers Association Yoqne'am Ltd. To Government of Israel, (Sic) Agricultural Department, 6 Aug. 1948; kibbutz Sha'ar Hagolan to Agriculture Ministry, 16 Aug. 1948; Schechter, Agriculture Ministry, to Custodian for Abandoned Property, 19 Aug. 1948; Tsur (Stein), Agricultural Centre, to Hanochi, Agriculture Ministry, 22 Nov. 1948, referring to the receipt of a letter of 1 Aug. 1948 from kibbutz Beit Keshet; southern Sharon (Settlements) Block (Committee) to Agriculture Ministry, 26 Aug. 1948- all in ISA AM gimel\19\aleph (part 1), 2185\gimel; and Shomron Jewish Settlement Block Committee to Agriculture Ministry and Custodian for Abandoned Property, 1 Sep. 1948, ISA AM gimel\19\aleph (part 3).

- (143) Hanochi to Agriculture Minister, 10 Oct. 1948, ISA AM aleph\19\gimel (part 1). See also, Golan, transformation, 219-20.

- (144) Berger to Haim Halperin, Director General of the Agriculture Ministry, 29 Oct. 1948, and Hanochi to Berger, 8 Nov. 1948- both in ISA AM aleph\19\gimel (part 1).

- (145) Migdal to Hanochi, 12 Dec. 1948, and Reuven Aloni, Agriculture Ministry, to Migdal, 21 Dec. 1948- both in ISA AM Aleph\19\gimel (part 2); and Agriculture Ministry to Migdal, 21 July 1949, ISA AM aleph\19\gimel (part 3).

- (146) Shmuel Zimmerman, the Moshava Sejera Council, to Agriculture Ministry, Abandoned Lands Department, undated (but received 16 December 1948), and Aloni to Moshav Sharona, 17 Dec. 1948- both in ISA AM aleph\19\gimel (part 2).

(147) Gruenbaum to Finance and Agriculture Ministers, 9 Nov.

1948, ISA AM aleph\19\gimel (part 1); and Hanochi to Tel Mond Settlement Block Committee, 14 Nov. 1948, and Hanochi to the Even-Yehuda Council, 2 June 1949- both in ISA AM aleph\19\gimel (part 3).

(148) لنموذج للصراع بين كيبوتسين: معبروت، ومشمار هشارون انظر:

Mishmar Hasharon to Settlement Department, Agricultural Centre, 25 July 1948, LA 235 IV, 1695; Mishmar Hasharon to Hakal, 25 Nov. 1948, and Hanochi to Mishmar Hasharon, 13 Dec. 1948- all in ISA AM aleph\19\gimel (part 2); and Hefer Valley Regional Council to Lebovesky, agriculture Ministry, 7 Dec. 1948, ISA AM aleph\19 Gimel (part 3).

(149) Agriculture Ministry to Prime Minister, 22 Mar. 1949, ISA AM 210\11.

(150) Golan, Transformation, 224-25.

ويطرح الكاتب هذه الصلة من دون أن يقدم، مع ذلك، أي دليل عليها.

(151) Entry for 18 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 366; and entry for 18 Dec. 1948, DGB-YH III, 885.

(152) Entry for 21 Dec. 1948, DGB YH, 892; and entry for 21 Dec. Weitz, Diary, III, 369.

(153) Golan, Transformation, 226.

(154) Entry for 9 Jan. 1949, Weitz, Diary, IV, 9; and Protocol of Meeting of JNF directorate, 8 Mar. 1949, CZA KKL 10. Golan, Transformation, 227.

ويذهب غولان إلى أن البيع - الذي قلل من سيطرة وزارة الزراعة على الأراضي وتشبيد المستوطنات الجديدة - كان مدفوعا بشكل جزئي برغبة بن غوريون (وماباي) بتقليص قبضة مابام والكيبوتسات المنتسبة إليه على القطاع الزراعي، وفي نهاية المطاف تقليص نفوذه الانتخابي، ومن دون شك فإن البيع قد عزز من سيطرة ماباي على المستوطنات الجديدة وجعل المهاجرين الجدد مدينين بالفضل إلى ماباي ومسؤوليه.

(155) Protocols of Meetings of the Committee for Agricultural and Settlement Development, 12 and 26 July 1949, and appended

statistics ('Estimate of the Sown area of the State'), 'The Areas of Irrigated Fields in the Jewish (Agricultural) Economy', and 'Summary of Area of Abandoned Land Leased by the Agriculture Ministry'), ISA AM 29\7.

(156) Weitz, 'To Settle New Lands', 1949, ISA AM 29\7.

(157) انظر على سبيل المثال:

JA Settlement Department to Northern District (Office), undated but received at Agriculture Ministry, 3 July 1949, ISA AM aleph\19gimel (part 3).

(158) Mapai, 'Settlement and Irrigation'

(159) Lists of settlements established by the end of May 1949, IDFA 756\61\128.

(160) Ben-Gurion, As Israel fights, 70-71.

(161) Protocol of Meeting of Defence Committee, 10 Feb. 1948, CZA S25-9346.

ويلاحظ أن يوسف سابير من الحزب الصهيوني العام اعترض على ذلك قائلا: «لم أر مطلقا حربا يتم خلالها القيام بشيئين (وربما ثلاثة) في الوقت نفسه: بناء، استيطان، قتال...»، وقد تدخل بن غوريون في الحديث قائلا: «أنا قد رأيت ذلك!».

(162) Protocol of Meeting of Defence Committee, 10 Feb. 1948, CZA S25-9346.

(163) Protocol of Meeting of Mapai Secretariat, 20 Mar. 1948, LPA 24\48.

(164) Protocol of Meeting of Mapai Secretariat, the secretariat of the (Mapai-affiliated) Ihud Hakvutzot kibbutz movement and the Mapai faction in the Zionist Actions Committee, 4 Apr. 1948, LPA 24\48.

(165) Ben-Gurion, As Israel fights, 86-87, Ben-Gurion before the Zionist Actions Committee, 6 Apr. 1948.

(166) Entry for 31 Mar. 1948, Weitz, Diary, III, 260.

(167) Golan, Transformation, 206.

(168) Meeting of the National Command 12.4, IDFA 481\49\64.

- (169) Galili to Weitz, 13 Apr. 1948, Yosef Weitz Papers, Institute for the Study of Settlement.
- (170) OC Palmah to HGS, 12 Apr. 1958, IDFA 922\75\1219. See also OC Carmeli to Weitz, 19 May 1948, IDFA 6680\49\4 وتضمن الحث على إقامة مستوطنة على أرض جمعية المعبد الألمانية في نيوهارد روف (بالقرب من الطيرة)، وهو ما من شأنه «أن يساعدنا في تحقيق هدفنا في السيطرة على طريق حيفا/زخرون ياكوف...»، انظر كذلك المراسلات حول توطين الطنظورة أواخر مايو - أوائل يونيو 1948 IDFA, 922\75\1214.
- (171) Ghalili to Palmah HQ, 18 Apr. 1948, IDFA 922\75\1223.
- (172) Palamh HQ, 'Daily Report', 20 Apr. 1948, IDFA 922\75\1214.
- (173) Entries for 17-18 Apr. 1948, Weitz, Diary, III, 268; and entry for 27 Oct. 1948, DBG-YH III, 778.
- (174) OC Galilee District to Eshel, 16 Sep. 1948, IDFA 548\51\87. وبدوره ضغط إيشيل لإقامة مستوطنات في «الزنجرية» المجاورة، وعلى أراض شغلها من قبل عرب الشمالنة، انظر: Eshel to General Staff Division, 28 Sep. 1948, IDFA 756\61\128, and Eshel to Eshkol, 28 Oct. 1948, both in IDFA 782\65\1186.
- (175) See for example, Carmel to General Staff Division, 3 Oct. 1948, IDAF 548\51\87.
- (176) Entry for 22 Apr. 1948, Weitz, Diary, III, 271-72.
- (177) Entry for 26 Mar. 1948, Weitz, Diary, III, 256-57. ويعتبر هذا أول المستندات التي تربط بين إقامة مستوطنات جديدة ومنع عودة اللاجئين. وفي العاشر من يونيو 1948 أقيمت مستوطنتان في الوادي على أراضي الأشرفية وهما: كيبوتس شلوحوت ورشافيم، أما كيبوتس راموت ميناشي فقد أسس على أراضي دالية الروحاء في 31 يوليو 1948.
- (178) Galili to brigades, etc., 28 Apr. 1948, IDAF 1242\52\1. يُذكر أنه في بداية شهر يونيو جرى استبدال شاهام بيهوشا إيشيل («أزيك») انظر: 'Izik' to Shkolnik, 2 June 1948, IDFA 782\65\1186.
- (179) انظر على سبيل المثال: Yoman Hamazkirut, Hakkibutz Ha'artzi, 28 June 1948, HHA, record of deliberations of secretariat of the Kibbutz Artzi on 18 Apr. 1948.

(180) Entry for 3 May 1948, CZA A246-13, 2372.

(181) Entry for 7 May 1948, DBG-YH I, 309; entry for 9 May 1948, Weitz, Diary, III, 280-81; and protocol of Meeting of Mapai Central Committee, 12 May 1948, LPA 23 aleph\48.

(182) Shaham to HGS, hand written 'Proposal to Consolidate Our Borders and Establish Conquest Settlements', undated, IDFA 1242\52\1.

وليس من الواضح ما إذا كان المقترح قد قُدم بالفعل إلى رئاسة الأركان أم أنه كان مجرد مسودة لم يتم التقدم بها.

(183) Gvati, 'Socialist Agriculture and the Mass Immigration', Moland, 1, Nos. 2-3 (May-June 1948), 103-107.

(184) Golan, Transformation, 208

(185) Protocol of Meeting of Mapam Political Committee, 26 May 1948, HHA 66.90 (1).

(186) Protocol of Meeting of Cabinet, 14 June 1948, ISA.

وحقيقة الأمر أنه تم الالتزام بالصمت إلى حد عدم استشارة المجلس أو عدم إخطاره لأسابيع عن بناء ومواقع المستوطنات الجديدة، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting of 11 Aug. 1948, ISA

وخلال هذا الاجتماع اشتكى وزير الزراعة أو سيزلينغ من ذلك، وقام بن غوريون بتهديده واعداء إياه بتزويده بقائمة المستوطنات الجديدة وخريطة تفصيلية توضح أماكنها.

(187) Golan, Transformation, 212.

(188) 'A List of New Settlements from the Start of Hostilities in the Country', ISA AM ko5. See also Eshel, 'Report for Month of June 1948, and accompanying letter, Eshel to Shkolnik, 4 July 1948, IDFA 782\65\1186.

ويذكر إيشيل أن كلا من بيت لحم وفالدهايم أنشئت في 21 و 22 يونيو على التوالي وهو ما يقع في فترة عمله كضابط للاستيطان في قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم تشيد أي من المستوطنات في النقب، الأمر الذي أثار غضب ويتز الذي ترأس آنذاك لجنة النقب. وفي الخامس من شهر يوليو كشف عن مرارته في خطاب وجهه إلى شكولنيك، وقد حمل التوقيع عبارة «بغضب شديد: يوسف ويتز»، انظر:

IDFA 782\65\1186.

(189) OC Ephraim Area to sub-areas, etc., 23 June 1948, IDFA 410\54\144.

(190) انظر على سبيل المثال:

OC IDF Planning Division to Weitz, June 1948, IDFA 756\61\128, regarding Kafr Misr and nearby Tira; Planning Division/Settlement Officer to Alexandroni Brigade, 30 June 1948, and Deputy OC Alexandroni Brigade to Settlement Officer, 5 July 1948, both in IDFA 2506\49\80, regarding the establishment of another outpost near Kfar Yavets; and Eshel to Deputy OC Alexandroni Brigade, 28 June 1948, and Deputy OC Alexandroni Brigade to Eshel, 3 July 1948, both in IDFA 2506\49\80, regarding the establishment of a settlement at Nahal Zarqa (near Tantura).

يُذكر أنه خلال الأسابيع التالية اشتكى إيشيل من الشكوى من أنه جرت تنحيته جانبا وتجاهله من قبل ويتز وشكولينك وغيرهما، انظر:

Eshel to Shkolink, 16 Aug. 1948m IDFA 782\65\1186.

(191) تعلق الأمر بالمستوطنات التالية: هبونيم وأعيدت تسميتها لاحقا كقر حناسي) وتوجد في منصورة الخيط على ساحل نهر الأردن (2 يوليو): يسودوت جنوب شرق عاقر (6 يوليو)، ريغافيم في البطيمات (6 يوليو): هاعيلبوا زيراعيم بالقرب من عين حارود (20 يوليو); وكيبوتس راموت مناشي (31 يوليو).

(192) علي سبيل المثال كتب إيشيل: «في ضوء الفتوحات التي أحرزت هذا الشهر - حُصص أغلب الوقت لتحديد المستوطنات في اتجاه القدس (المقصود ممر القدس) وفي الجليل الأعلى»، انظر:

"The Sites Where Settlements were Established this Month (July 1948)", undated, IDFA 782\65\1186.

(193) Entry for 19 July 1948, DBG-YH II, 603.

(194) Entry for 21 July 1948, Weitz, Diary, III, 318-19.

وقد مثل التمويل مشكلة إضافية في هذا الخصوص، ففي نهاية شهر يوليو أخطر قسم التخطيط بجيش الدفاع الإسرائيلي بن غوريون بأنه أنفق مبلغ الأربعمئة ألف جنيه إسترليني المخصصة للمستوطنات وأن هناك حاجة إلى ثمانمئة ألف أخرى إذا ما كان ضروريا إقامة عشرات من المستوطنات خلال الهدنة الثانية في ممر القدس، النقب، والجليل، انظر:

- IDF Planning Division to Defense Minister, 21 July 1948, DBG-YH II, 618.
- (195) Entry for 23 July 1948, Weitz, Diary, III, 319; and entry for 23 July 1948, DBG-YH II, 618.
- (196) 'Proposal for New Settlements by the Agricultural Settlements Committee of the National Institutions...', 28 July 1948, KMA-ACP 8\4 aleph; Eshel to Defence Minister, 6 Aug. 1948, KMA-ACP 8\4 aleph; and protocol of Meeting of Mapai Central Committee, Harzfeld statement, 9 Aug. 1948, LPA 23 aleph\48.
- (197) Protocol of Meeting of JNK Directorate, 16 August 1948, CZA KKL 10.
- (198) Golan, Transformation, 215.
- (199) Protocol of Meeting of JNF directorate, 15-16 July 1948, HHA 68:90 (1); and Protocol of Meeting of Mapam Defence activists, 26 July 1948, HHA 10:18.
- (200) Protocol of Meeting of Mapam Political Committee, 19 Aug. 1948, HHA 66:90.
- (201) Golan, Transformation, 215-16.
- (202) Settlement Committee of the National Institutions (Weitz, Harzfeld, Horin) to Defence Minister, 20 Aug. 1948, ISA AM kof\5; 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property', 20 Aug. 1948, and 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property', 27 Aug. 1948, both in ISA FM 2564\13; and entry for 23 Aug. 1948, Weitz, Diary, III, 334.
- (203) قدم إيشيل قائمة مختلفة إلى حد ما للمستوطنات التي أُعد لإقامتها في أغسطس؛ حيث ذكر ثلاثة عشر موقعا، انظر:
Eshel, 'Sites Prepared for Settlement in August 1948', undated but with covering note Eshel to Defence Minister, 5 Sep. 1948, IDFA 782\65\1186.
- (204) Golan, transformation, 220.

ويشير إلى «نهاية شهر أغسطس» باعتبارها اللحظة التي حدث فيها «تغير جوهري فيما يتصل بالنقل الدائم للأراضي العربية إلى أيدي اليهود»، ويربط ذلك باللقاء الذي دار بين بن غوريون وأشكول (شكولنيك) والذي شغل آنذاك منصب مدير إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية.

(205) Weitz to Ben-Gurion, 11 Sep. 1948, and entry for 11 Sep. 1948, Weitz, Diary, III, 340-343; and Golan, Transformation, 220-221.

(206) Eshel, 'Report [for] September 1948], 8 Oct. 1948, IDFA 2433\50\111.

ومن المثير للاهتمام أنه تحت ضغط من وزراء ما بام، خصوصا سيزلنغ، أوضح ذكر إيشيل الحاجة إلى ترك أراض جانباً لمواجهة إمكانية عودة لاجئين، وقد اعترض أشكول على توصيف إيشيل لما أنجز وما بقي احتياج لإنجازه، موضحاً أن أحد خطوط المواجهة الرئيسية (ممر القدس) على الأقل لم يُوطن بالكامل، ومن ثم فإنه من السابق لأوانه تحويل الانتباه من مناطق الحدود إلى تلك في الداخل، انظر:

Eshkol to Eshel, 14 Oct. 1948, IDFA 782\65\1186

(207) Eshel, 'Report [for] September 1948', to Defense Minister, etc., 8 Oct. 1948, ISA AM kof\5.

(208) Protocol of Meeting of Actions Committee of the kibbutz Artzi, 4 Nov. 1948, HHA 5.10.5 (2).

(209) 'Report from the Meeting of the kibbutz Artzi-Hashomer Hatza'ir Council', Nahariya, 10-12 Dec. 1948, Yediot Hakkibutz Haartzi, No. 278 (1), Jan. 1949, HHA.

(210) Protocol of Cabinet Meeting, 18 Nov. 1948, ISA.

(211) Protocol of Cabinet Meeting, 31 Oct. 1948, ISA.

(212) Protocol of Cabinet Meeting, 18 Nov. 1948, ISA.

(213) Eshel to Defence Minister, etc., 'Settlement Trends in the Coming Months', 8 Nov. 1948, IDFA 782\65\1186.

يُذكر أن بعض المواقع على طول الحدود اللبنانية تم توطينها في يناير 1949.

(214) Eshel, 'Report and Summary for the Months of November 1948-January 1949', and accompanying letter Eshel to Defence Minister, 18 Feb. 1949, IDFA 756\61\128.

- (215) Ra'anan Weitz memorandum to Ministerial Committee for Abandoned Property, 30 Nov. 1948, KMA-ACP 4 aleph\8.
- (216) Yadin to CGS, 30 Nov. 1948, and CGS's aide de camp to OC Military Government, 8 Dec. 1948, both in IDFA 121\50\223.
- (217) Golan, Transformation, 222.
- (218) Protocol of Meeting of JNF Directorate, 7 Dec. 1948, CZA KKL 10; and entries for 3 and 10 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 360 and 364.
- (219) Protocol of Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property, 17 December 1948, ISA FM 2401\21 aleph.
- (220) Entries for 18-19 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 366 and 369.

سجل ويتز كذلك أن شتريت وافق في النهاية على إقامة مستوطنات على المواقع الحالية للقرى، كما وافق كابلان على «حرية استخدام القرى» للاستيطان.

(entry for 4 Dec. 1948, CZA A246-14, 2540; Protocol of Meeting of Committee of Directorates of the National Institutions, 11 Dec. 1948, in Weitz, Diary, III, 401; and entry for 24 Dec. 1948, CZA A246-14, 2558). Golan, Transformation, 224

ويصف غولان حقيقة أكثر تناغماً يتشبث فيها كل من كابلان، شتريت، ووزراء ما بام بشكل ثابت بالمبادئ الليبرالية والاشتراكية ويناضلون بشكل مستمر لضمان توافر إمكانية عودة اللاجئين من خلال التمسك بصيغة «الأراضي الفائضة» ومنع الاستيطان في مواقع القرى، وبشكل مماثل يذهب غولان إلى أنه في حين كان بن غوريون في قرارة نفسه مسانداً لرغبة المسؤولين عن الاستيطان للتوطين في مواقع القرى والاستيلاء على كل الأراضي، فإنه كان يعلم الخسائر التي يمكن أن تحدث لعلاقات إسرائيل الخارجية، ومن ثم استخدم كابلان لتحديد هؤلاء المسؤولين. كذلك بدا أن غولان لا يعي الغموض العميق في موقف ما بام الذي تبني عودة اللاجئين، وهو الغموض الذي انعكس على تفكير سيزلينغ وأدائه خلال النصف الثاني من العام 1948. في كتابه Transformation ص. 224-225 يذهب غولان إلى أن الدافع وراء تأكيدات بن غوريون في 18 ديسمبر تمثل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والذي أقر حق اللاجئين في العودة. ويقول غولان إن القرار أجبر بن غوريون على السعي إلى منع العودة، مبدئياً عن طريق الاستيطان السريع، بيد أنه - كما سبق إيضاحه - فإن بن غوريون كان قد اتخذ قراره بإعاقة الهجرة

- قبل ذلك بشهور (من المؤكد في 16 يونيو) وأرسل مؤشرات من وقت إلى آخر على مساندته للتوطين في القرى والأراضي من هذا المنطق، ومن وجهة نظري فإن قرار الأمم المتحدة - من حيث المبدأ - لم يغير أي شيء في تفكير بن غوريون، ولكنه على الأرجح كان حافزا إضافيا له للإسراع في المشروع الاستيطاني.
- (221) Protocol of Israel Cabinet meeting, 19 Dec. 1948, ISA. See Major E. Oren to OC General Staff Division\Planning Department,? Aug. 1949, IDFA 756\61\128, analyzing the security value of new border settlements.
- (222) Eshel, 'Report and Summary for the Months of November 1948- January 1949', and accompanying letter, Eshel to Defence Minister, 18 Feb. 1949, IDFA 756\61\128; and Major El'ad Peled, Northern Front, to Brigades, etc., 21 Jan 1949, IDFA 4858\49\434.
- (223) Eshel, 'Report and Summary for the Months of November 1948 - January 1949', IDFA 756\61\128.
- (224) Golan, Transformation, 227-29.
- (225) Golan, Transformation, 231-32.
- (226) Eshel, 'Yearly Report, from 16.6.48 to 15.6.49', ? June 1949. IDFA 756\61\128.
- وقد توقع «إيشيل» بناء 100 مستوطنة جديدة خلال العام التالي (منتصف يونيو 1949 حتى منتصف يونيو 1950) من بينها 25 مستوطنة تستكمل تهويد «ممر القدس» ... والمناطق المواجهة للمثلث.
- (227) Golan, Transformation, 236-237.
- (228) Golan, Transformation, 238.
- وقد هُجرت بعض تلك المستوطنات لاحقا حيث أعيد توطين المستوطنين في مواقع مجاورة.
- (229) Entry for 10 Feb. 1949, DBG-YH III, 969.
- (230) Jewish Agency Immigration Department, 'Information of the Immigration Department', 18 Feb. 1948, CZA S53-526\dalet.
- (231) Entry for 31 Jan, 1948, DBG-YH I, 197.
- من المرجح أن بن غوريون كان يفكر على وجه الخصوص في اليهود المشردين أو اللاجئين الذين أجبروا على ترك ديارهم الأصلية من جراء القتال، أكثر من تفكيره في المهاجرين الجدد والذين وصل القليل منهم إلى البلاد في ذلك الوقت، ومع ذلك فإنه من الجائز أنه كان يفكر كذلك في المهاجرين.

(232) Danin to Weitz, 18 May 1948, Yosef Weitz Papers, Institute for Settlement Research, Rehovot.

(233) Weitz, Danin and Sasson, "Retroactive Transfer, A Scheme for the Solution of the Arab Question in the State of Israel", undated, ISA FM 2564\19.

(234) انظر على سبيل المثال:

Entry for 13 and 15 June 1948, Weitz, Diary, III, 301-302

(235) Yoseftal to the Coordinator of the Census for Popular Service, 23 May 1948, IDFA 6127\49\161.

(236) Golan, Transformation, 81.

(237) Golan, Transformation, 81.

(238) Golan, Transformation, 83.

(239) Golan, Transformation, 88.

(240) Golan, Transformation, 139.

(241) Golan, Transformation, 141.

(242) Golan, Transformation, 144 and 147.

(243) Golan, Transformation, 148.

(244) Untitled testimony by 'Akiva Perseitz, chairman of the Confiscation Committee, undated but from Sep. 1948, IDFA 121\50\204.

(245) Golan, Transformation, 87.

(246) Protocol of Cabinet Meeting, 16 June 1948m ISA.

(247) Shapria to Ben-Gurion, 2 July 1948, and Ben-Gurion minute, 14 July 1948, both in IDFA 6127\49\161.

(248) Protocol of Meeting of Mapai Secretariat, 5 July 1948, LPA 24\48.

(249) Chizik, 'Monthly Report on the Governance of Jaffa', undated but stamped 'received 18 July 1948', IDFA 6127\49\161.

(250) Typescript of Persitz testimony, IDFA 121\50\204.

(251) Golan, Transformation, 91.

(252) Golan, Transformation, 93-94.

(253) Transcript of testimony by Giora Persitz, IDFA 121\50\204.

(254) Entry for 25 July 1948, DGB-YH II, 622.

- (255) Liniado, 'Weekly Report No. 2, 5-12 August 1948', 13 Aug. 1948, IDFA 580\56\252.
- (256) Lanidao to Defence Minister, etc., 27 July 1948, IDFA 580\56\252.
 يذهب Gelber في مؤلفه Independence and Nakba إلى أن قرار تجميع العرب الباقين في حي العجمي اتخذ على خلفية أمنية في أعقاب العثور على العديد من الأسلحة في مكتب لجنة الطوارئ وغيرها من الأماكن، وبعد أن وُضع أعضاؤها تحت الإقامة الجبرية؛ أما بالنسبة إلي فإنني أشعر بأن الحاجة إلى السكن قد أدت دورا أكبر في هذا الخصوص.
- (257) Laniado to Defence and Minorities and Police Ministers, 28 July 1948, IDFA 580\56\252; and Laniado, 'Weekly Report on the Activities of Jaffa's Military Governor from 25 July to 5 August 1948', 4 Aug. 1948, IDFA 580\56\252.
- (258) Laniado, 'Weekly Report No. 3 ... 13-20 August 1948', 21 Aug. 1948, ISA MAM 306\77.
- (259) Erem to Shitrit, 11 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.
 وقد كان إيرم متشككا فيما يتصل بالتفسير الذي قدمته المؤسسة العسكرية من أن السياج كان مخصصا لحماية العرب من أعمال السلب والنهب من قبل اليهود.
- (260) Shitrit to Prime Minister, 13 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.
- (261) Laniado, 'Weekly Report No.2 ... 5-12 August 1948', 13 Aug. 1948, IDFA 580\56\252.
- (262) Laniado, 'Weekly Report No. 3 ...13-20 August 1948', ISA MAM 306\77; and Laniado to Foreign Minister, 23 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.
- (263) Tel Aviv District HQ to Military Governor Jaffa, 28 Aug. 1948, and Shitrit to General Avner, 9 Sep. 1948, both in ISA FM 2564\9.
- (264) Persiz to Shafrir, 30 Aug. 1948, IDFA 121\50\204.
- (265) Typescript of testimony by Persitz, IDFA 121\50\204.
- (266) Hoster-Ishai to CGS, 15 Sep. 1948, IDFA 121\50\204. See also Golan, Transformation, 98-99.
- (267) Typescript of testimony b Persitz, IDFA 121\50\204.

- (268) OC Military Government to CGS, 13 Sep. 1948, IDFA 121\50\204.
- (269) 'Affidavit' by Battalion 141 officer, IDFA 121\50\204.
- (270) "Testimony of the Social and Cultural Affairs Brigade Officer of 8th Brigade, Ya'akov Burstein", undated, IDFA 121\50\204.
- (271) Shafrir to Yoseftal, 1 Sep. 1948, IDFA 121\54\204.
- (272) Shafrir to Cabinet Secretariat, 2 Sep. 1948, IDFA 121\50\204.
- (273) Hoter-Ishai to CGS, 15 Sep. 1948, IDFA 121\50\204; and Hoter-Ishai to CGS, 17 Sep. 1948, IDFA 121\50\205.
- (274) Ben-Gurion to Dori, 13 Sep. 1948, IDFA 121\50\183.
- وكالمعتاد كان بن غوريون شديد السخط فيما يتصل بالسلب والنهب،
في تعارض واضح مع سكوته أو لينه إزاء قسوة الهاغاناه تجاه المدنيين.
(انظر ما يلي).
- (275) Typescript of testimony by Persitz, IDFA 121\50\204.
- (276) Sharef to Prime Minister, 13 Sep. 1948, and Ben-Gurion to CGS, 13 Sep. 1948, both in IDFA 121\50\183.
- (277) Dori to OC 8th Brigade, 23 September 1948, and Dori to OC Central Front, ? September 1948, both in IDFA 121\50\183.
- (278) 'Testimony' by 141st Battalion officer, IDFA 121\50\205.
- (279) Zvi Maimon, Memorandum of a Meeting Attended by Prime Minister D. Ben-Gurion, 22 Sep. 1948, IDFA 121\50\183.
- (280) Assa'el Ben-David, 'Report on Activities to Set Right to Housing of Soldiers' Families in Jaffa', 11 Oct. 1948, IDFA 121\50\183.
- (281) 'Report B Concerning Activities to Set Right the Housing of Soldiers' Families in Jaffa', undated but from late Oct. 1948, IDFA 121\50\183.
- (282) Sharef to Prime Minister, Cabinet Minters and CGS, 11 Nov. 1948, IDFA 121\50\183.
- (283) Major Nehemiah Argov, the Defence Minister's guide de camp, to the CGS, 8 Dec. 1948, IDFA 121\50\223.
- (284) Moshe Nakdimon, OC 141st Battalion, to Military Government, 13 Dec. 1948, IDFA 121\50\223.

يُذكر أنه في 28 فبراير 1949 أصدر دوري، مجدداً، أمراً عاماً لجميع الوحدات لكبح جماح «الغزوات» على المساكن المهجورة، محذراً من جديد بتدابير قاسية ضد المخالفين، انظر:

IDFA 1292\51\68.

(285) انظر على سبيل المثال حالة المرأتين العربيتين العجوزين اللتين كانتا تقطنان خمس حجرات، وطُردتا في بداية العام 1949 على الرغم من أنه قد أعيد تسكينهما مجدداً في جزء من المنزل ذاته.

Laniado, 'Weekly Report No. 23, 24, 25, and 26', 7 Feb. 1949,

IDFA 580\56\252.

(286) Shafrir to Prime Minister, 24 Mar. 1949, ISA PMO 5440; and Shafrir, 'Report on the Activities [of the Custodian for Absentees Property] Until 31 March 1949', 18 Apr. 1949, ISA AM 210\05.

(287) Golan, Transformation, 131.

(288) انظر:

Morris, 'The Concentration ... July 1948'.

(289) Protocol of Meeting of Mapai Central Committee, 9 Aug. 1948, LPA 23 aleph\48; and entry for 11 Sep. 1948, Weitz, Diary, III, 346.

(290) Military Police Haifa District to OC Haifa District, 7 Apr. 1949, and 'Statement by 72518- Adler David Yosef ...Herzl Street 46, Haifa', undated, both in IDAF 260\51\64.

(291) Entry for 26 Aug. 1948, DBG-YH II, 662.

(292) Protocol of Meeting of JAE, 20 Oct. 1948, CZA 46\1.

(293) Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned property, 5 Nov. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(294) Military Governor of Ramle and Lydda, 'Report of the [Military] Government Activities in the Ramle Lydda Area during 10.10.1948-15.11.1948', 19 Nov. 1948, IDFA 1860\50\30.

(295) Golan, Transformation, 154.

(296) 'Decisions of the Meeting of the Six Ministers for Arab Affairs, 5 December 1948', and Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 17 Dec. 1948, both in ISA FM 2401\21 aleph.

- (297) Golan, Transformation, 154.
- (298) Protocol of Meeting of the Military Government Committee, 9 Sep. 1948, ISA FM 2564\11; and Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 10 Sep. 1948, ISA FM 2564\13.
- (299) Golan, Transformation, 177.
- (300) Entry for 18 Sep. 1948, DBG-YH II, 701.
- (301) Golan, Transformation, 178.
- (302) 'Amir to JA Absorption Division in Acre [sic], 24 Oct. 1948, IDFA 922\52\563.
- (303) Entry for 22 Nov. 1948, DBG-YH III, 839.
- (304) OC 71st Battalion to Military Governor of Acre, 16 Nov. 1948, IDAF 922\52\563.
- (305) Golan, Transformation, 178.
- (306) انظر الفصل الخامس.
- (307) Golan, Transformation, 167-68.
- (308) 'Decisions of the Meeting of the Six Miniterers for Arab Affairs, 2 December 1948', ISA FM 2401\21 aleph; and entry for 8 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 363.
- (309) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH, III, 897; and entry for 23 Feb. 1949, Weitz, Diary, IV, 14.
- (310) Avener to Military Governor Majdal, ? Jan. 1949, IDFA 1292\51\68.
- يُذكر أنه في المناطق الأخرى حدد أفرس سلطات الحكام العسكريين فيما يتصل بالتوطين في المدن العربية السابقة أو تلك المختلطة على النحو التالي: تحديد المناطق للاستيطان اليهودي؛ تحديد استخدامات المباني العربية الشاغرة (السكن، المحال، الأماكن الصناعية وغيرها)؛ تحديد إيقاع التوطين، انظر: Avner to military governor Jaffa, etc., 31 Jan. 1949, IDFA 1292\51\68.
- (311) Morris, Correcting, 152.
- (312) Golan, Transformation, 190.
- (313) Golan, Transformation, 191-192.

(314) Golan, Transformation, 175-176.

(315) Unsigned, "The Subject: Romema", 16 Jan, 1948, IDFA 2605\49\5.

(316) Golan, Transformation, 26.

(317) Golan, Transformation, 26.

(318) Golan, Transformation, 27-29.

بنهاية الحرب كان ما يقرب من 35 ألف يهودي من سكان القدس - ما يقارب ثلث إجمالي السكان اليهود هناك - مشردا من جراء الحرب، وقد غادر الكثير منهم المدينة، في حين استوطن آخرون المنازل العربية المهجورة فيها. وبالمقارنة، يمكن القول إنه خلال الحرب تم تشريد 30 ألفا من عرب القدس. ويشمل هذا الرقم «أغلبية السكان العرب الذين عاشوا خارج أسوار المدينة القديمة». انظر:

Golan, Transformation, 51

(319) Golan, Transformation, 36.

(320) Golan, Transformation, 46-47.

(321) Golan, Transformation, 47.

(322) Golan, Transformation, 41-42..

(323) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH III, 897; and Schechter to Bergman, 20 Dec. 1948, ISA AM aleph\19\gimel (part 3).

(324) Golan, Transformation, 42.

وتجدر مقارنة هذا الرقم بعدد الذين جرى توطينهم في يافا (35 ألفا) وحيفا (24 ألفا) في التاريخ نفسه.

(325) Dayan to Eytan, 15 Mar. 1949, ISA FM 2431\2.

(326) Avraham Bergman (Brian) to Foreign Ministry, 25 May 1949, ISA FM 2431\4.

(327) Buber, Simon, W.D. Senator (former member of the JAE), and H.Y. Roth (philosophy professor and former Hebrew University Rector) to Ben-Gurion, 6 June 1949; and Tom Segev, First Israelis, 100-103.

يُذكر أنه تم استخدام بعض منازل دير ياسين كمستشفى للأمراض العقلية.

(328) Protocol of Meeting of Military Government Committee, 23 Sep. 1948, ISA FM 2564\11.

- (329) Weitz, 'Proposal for a Plan to Settle Olim in Upper Galilee (In outline)', 21 Dec. 1948, KMA-ACP 4, aleph\8.
- (330) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH III, 897.
- (331) 'Report from the Meeting of the kibbutz Artzi-Hashomer Hatza'ir Council', Nahariya, 10 Dec. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.
- (332) Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property, 31 Dec. 1948, DBG-YH III, 926; and Protocol of Cabinet Meeting, 9 Jan. 1949, ISA.
- (333) Entry for 4 Jan. 1949, DBG-YH III, 926; and Protocol of Cabinet Meeting, 9 Jan. 1949, ISA.
- (334) Entry for 13 Jan. 1949, and entry for 2 Mar. 1949, Weitz, Diary, IV, 4. And 15; and Weitz to 'Rema', 15 Jan. 1949, and Weitz to 'Rema', 7 Mar. 1949, Weitz, Diary, IVm 5 and 16.
- (335) Gwirtz, Agricultural Workers Organisation, to Agriculture Ministry, 26 June 1949, Agriculture Ministry to Custodian for Absntees Property, 5 July 1949; Custodian for Absentees' Property to Agriculture Ministry, 17 July 1949; Aloni to Custodian, 24 July 1949; Aloni to JA Settlement Department, 24 July 1949; and A. Bobritzky, JA Settlement Department, to Aloni, 24 July 1949- all in ISA AM aleph\19\gimel.
- (336) Entry for 24 June 1949, Weitz, Diary, IV, 36.
- (337) 'A Consultation About Immigration Absorption (in the [Mapai Party])', 22 Apr. 1949, ISA, Finance Ministry Papers, 10\1\9.
- (338) General Avner, 'Report of the Committee Probing the Problems of the Military Government and Its Future', 3 May 1949, ISA FM 2401\19.
- (339) JA Settlement Department to Gershon Zack, Prime Minister's Bureau, 27 May 1949, ISA PMO 5559, gimel.
- (340) Golan, Transformation, 185.
- (341) Golan, Transformation, 187-188.
- (342) Golan, Transformation, 181.
- (343) Golan, Transformation, 173.

الفصل السابع

- (1) Z. Ayalon in the name of the CGS to OCs brigades, battalions, etc., 6 July 1948, KMA-ACP 9\9\1.

(2) انظر على سبيل المثال:

GCS to 'Larlar' HQ, 13 July 1948, IDFA 481\49\144

وقد تضمن شكوى من أنه سمع أن القيادة العامة لعمليات لواء حاريل أصدرت أمرا إلى العرب في أبو غوش بالجلء، وقد أكدت رئاسة الأركان أن مثل هذه الأوامر تتطلب الترخيص الصريح من وزير الدفاع على النحو الذي تضمنه الأمر الصادر في 6 يوليو.

(3) انظر:

Moshe Carmel, OC Northern Front, to Oded, Golani, Carmeli, etc., 'Operation [s] "Brosh" and "Dekel", 6 July 1948, IDFA 4858\49\495, and 'Operation Commander' 7th Brigade Tac. HQ, to 21, 71 and 73 battalions, etc. 'Operation Dekel', 8 July 1948, IDFA 1137\49\84.

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الأولى - والصادرة عن قوات الدفاع في منطقة حيفا (هاداري) تتضمن تعليمات بمضايقة القرى العربية جنوب حيفا بشكل منهجي، والقضاء على المقاتلين فيها (ويبدو المعنى الأول أكثر ترجيحاً).

- (4) 'Tzuir (Leshem)', to Tene (Ayin), 26 June 1948, (two messages), both in IDFA 7249\49\238. See also 'Tzuri (Shaanan)' to Tene (Ayin), 11 July 1948, IDFA 7249\49\138.

- (5) 'Tzuri (Leshem)' to Tene (Ayin), 7 July 1948, IDFA 7249\49\138. See also 'Tzuri (Leshem)' to Tene (Ayin), 11 July 1948, IDFA 7249\49\138..

كما أفادت التقارير بأن القرويين من إكسال غادروا تقريبا في التوقيت نفسه، انظر:

'Tzuri (Shaanan)' to Tene (Ayin), 11 July 1948, IDFA 7249\49\138.

- (6) 'Tzuri (Leshem)' to Tene (Auin), 7 July 1948, IDFA 7249\49\138.

- (7) "Tzuri" to Golani, 8 July 1948, IDFA 7429\49\138.

- (8) Parsons, Druze, 86.

- (9) Eshel, Carmeli, 210; and Nazal, Exodus, 71-74.

- (10) Carmel, Battles, 199-200.
- (11) Parsons, Druze, 77-85; Carmel, Battles, 202-203; and Gelber, 'Druze and Jews in the war of 1948', 236.
- (12) Nazal, Exodus, 74-77; and Erem at Meeting of Mapam Defence Activists, 26 July 1948, HHA 10.18.
- (13) Intelligence Officer, 13th Battalion, to Golani\intelligence, 24 July 1948, IDFA 128\51\32.
- (14) Military Governor, Nazareth, to operations officers, Northern Front, 21 Dec. 1948, IDFA 260\51\3.
- (15) P. Weinstein, operations officer, 9th Brigade, to Battalion 91m etc., 4 Jan. 1949, IDFA 6309, IDFA 1012\49\72.
- (16) Kamen, 'After the Disaster', 48.
وأشارت التقارير إلى أنه بنهاية شهر يوليو كان ما يقرب من 1200 لاجئ من المجيدل موجودين في الناصرة.
- (17) Avira to Danin, 29 July 1948, ISA FM 2570\11.
يذكر أن كلمة «مطرودين» كانت تستخدم بشكل فضفاض من قبل الإسرائيليين في تلك الفترة. فغالبا ما افترض من لم يشارك في العمليات أن أي تجمع عربي ما قد طُرد إذا ما كان قد أُجلي قبيل وصول القوات الإسرائيلية. فالرغبة في رؤية العرب يرحلون كانت تطلق العنان عادة لافتراض أن القادة العسكريين - الذين كانت لديهم الرغبة نفسها- قد تصرفوا بشكل صريح للحصول على تلك النتيجة في وقت لم يكن فيه ذلك صحيحا. ومع ذلك فإن أغلب المشردين العرب في العام 1948 كانوا بالفعل «مطرودين»، حيث إنهم جميعا تقريبا كانوا ممنوعين من العودة بعدما تركوا قراهم ومدنهم، سواء قبل أو في أثناء الاستيلاء عليها.
- (18) 'Tzuri (Shqqnqn)' to Tene (Ayin), 14 July 1948, IDAF 7249\49\138.
- (19) Report of 'Yehuda', Golani Brigade Intelligence Officer, 15 July 1948, IDFA 7249\49\138; "Appendix A, Information about Operation Ya'ar" at end of 'Operational Order for Operation "Ya'ar"', Combat HQ 7th Brigade, 15 July 1948, IDFA 7249\49\115.
- (20) 'War Logbook', 7th Brigade, entry for 16 July 1948, IDFA 721\72\310. See also 12th Battalion to Golani Brigade HQ, 16 July 1948, IDFA 128\51\50, which relates how the battalion fired on the columns of refugees from Nazareth to Tur'an.

- (21) OC Operation, 'Operational Order for Operation Ya'ar', 15 July 1948, IDFA 82\54\260.
- (22) Ben-Gurion to Yadin, etc., 15 July 1948, IDFA 922\75\1025.
- (23) Carmel, 'Order of the Day for 16 July 1948', IDFA 2384\50\1.
- (24) Eshel, Carmeli, 218; and Anon, Tree and Sword, 23 and 275.
- (25) Entry for 17 July 1948, DBG-YH II, 598.
- (26) 'Aryeh', Intelligence Officer, 7th Brigade, 'Report on Conquest of Nazareth', to General Staff\Operations, Carmeli Brigade HQ, etc., 17 July 1948, IDFA 82\54\260.
- (27) 'Tzuri (Leshem)' to Tene\Da'at (Ayin), 19 July 1948, HA 105\92 bet. فيما يتصل بسلوك العناصر غير النظامية في الناصرة خلال شهري يونيو ويوليو انظر: 'Hiram' to Da'at (Ayin), 'Interrogation of [...] from Tulkarm', 3 August 1948, IDFA 7249\49\138.
- يذكر أن أجهزة الرقابة في جيش الدفاع قد حجبت اسم المصدر.
- (28) "Terms of Surrender of the City of Nazareth to the Army of Israel", 16 July 1948, IDFA 2315\50\15.
- (29) Entry for 18 July 1948, DBG-YH II, 599.
- وقد نفى كارميل لاحقا أن يكون هو من أصدر هذا الأمر، انظر: Gabi Bashan, 'Carmel Doesn't Get Bored', Al Hanishmar, 9 May 1989.
- (30) Peretz Kidron, 'Truth Whereby Nations Live', 86-87.
- غير أنه من الواضح أن لاسكوف لم يكن ليصدر مثل هذا الأمر من تلقاء نفسه، فإما أن القرار كان مبادرة من كارميل (الرئيس المباشر لالاسكوف) وإما أنه وافق عليه.
- (31) Kidron, 'Truth Whereby Nations Live', 86-87.
- (32) Combat HQ 7th Brigade to General Staff, 14:30 hrs, 17 July 1948, IDFA 922\75\1025.
- (33) 'Yirmiyahu' to Golani, 18:30 hours, 17 July 1948, IDFA 1281\51\50.
- كان بن غوريون كتب الأمر بخط اليد قبيل ذلك وأرسله بنفسه برقيا: «لا تطردوا السكان من الناصرة»، ومن المثير للاهتمام ما سجله بن زوهار من أنه خلال زيارة بن غوريون اللاحقة للمدينة «نظر حوله بدهشة وسأل: لماذا يوجد كثير من العرب؟ لماذا لم تقوموا [قوات الدفاع الإسرائيلية] بطردهم؟». انظر: Bar-Zohar (Ben-Gurion, II, 776)

- (34) "Tzuri (Leshem)" to IDF Intelligence Service and Foreign Ministry Political Department, 21 July 1948, IDFA 7249\49\138.
- (35) Shimoni to Yadin, 21 July 1948, IDAF 2384\50\1.
- (36) Northern Front to Golani, 22 July 1948, IDFA 5205\49\1.
- (37) "Tzuri (Paltiel)", to Da'at (Ayin), 29 July 1948, HA 105\92 bet.
- (38) Shitrit to Cabinet members, 'Report of the visit of the Minority Affairs Minister in Nazareth on 19 July 1948', 23 July 1948, ISA JM 5756 gimel\4820; and Sulz, 'Report of the Activities of the Military Government in Nazareth and [its surrounding] District for the Three Months 17 July-17 October 1948', undated, ISA FM 2564\11.

يذكر أن عدد سكان الناصرة الذين فروا غير محدد، ويبدو أن أغلبهم كانوا من المسلمين وأولئك الذين ساعدوا جيش الإنقاذ. وقد قدر ديبلوماسي أمريكي يعمل في المنطقة الشمالية العدد بنحو 500، انظر:

Randolph Roberts, vice-consul, Haifa, to Secretary of State, 30 July 1948, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 800-Political Affairs (General).

غير أن تقديرا آخر أكثر معقولية يقدر هذا الرقم بما بين 4 آلاف و5 آلاف استنادا إلى التقدير المحتمل للسكان قبيل الغزو والذي بلغ 17 ألف نسمة في نهاية العام 1948 (يضم السكان المحليين و ما يقرب من 45 ألفا من مناطق أخرى)، انظر:

Kamen, 'After the Catastrophe', 47-48.

- (39) 'Tzuri (Yosef)' to 'Da'at', 31 August 1948, IDFA 7249\49\138.
- (40) Entry for 8 May 1948, DBG-YH I, 399.
- (41) Gelber, Independence and Nakba, Chap. 15.
- (42) Golan to OC Northern Front, 4 Sep. 1948, IDFA 260\51\54.
- (43) Unsigned, undated report headed 'Copy', IDFA 5205\49\1 and attached to letter OC Northern Front to Golani, 2 Sep. 1948, IDFA 5205\49\1.

وأبدى كاتب الشكوى التضرر من عملية «البحث والتحقيق من الهوية» في الناصرة يوم 4 أغسطس 1948، مُدعيا أنه جرى اعتقال 180 شخصا خلالها، وعض كلب أحد المعتقلين في قدمه، في حين كان المعتقلون خائفين من أن

يكون التعامل معهم بالطريقة نفسها التي اتبعت في عيلوط، وقد أنكر غولان أن يكون قد حدث أي شيء سيئ في الناصرة، انظر:

Golan to OC Northern Front, 4 Sep. 1948, IDFA 260\51\54 .

وقد نقلت استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية لاحقا أن أحد القرويين من عيلوط يدعى محمد إبراهيم شحادة اعتاد الجلوس على مقاهي الناصرة والحديث عن «العمل الفظيع»، انظر:

Combat Intelligence Service, Haifa District, to General Staff Intelligence, 29 Aug. 1948, IDFA 7149\49\138.

ووفقا للشهادة الشفوية الإسرائيلية، فإنه في يوم الاستيلاء على عيلوط تركت القوات الإسرائيلية سرية لحماية القرية، وقد هاجم القرويون السرية وقتلوا وجرحوا عددا من جنودها، في حين هرب الباقون إلى الطريق الرئيسي، حيث استوقفوا سيارة جيب تابعة للجيش والتي دخلت بسرعة القرية مطلقة النيران في كل الاتجاهات. وفي اليوم التالي دخلت الكتيبة 13 إلى القرية وألقت القبض على الذكور البالغين، وانتقت منهم ما يقرب من 45 فردا وأعدمتهم. انظر:

Gelber, Palestine, 165-66.

(44) Intelligence Officer Northern Front, to Intelligence Officer, 13th Battalion, 29 Aug. 1948, IDFA 260\51\4; and 'Ma'ami' (Paltiel) to 'Da'at (Ayin)', 10 Oct. 1948, IDFA 715\49\16.

لوثيقة أخرى\Golani Intelligence Officer, 13th Battalion, to

Intelligence, 2 Aug. 1948, IDFA 128\51\71

عند مشاهدتها عربا يهربون في جميع الاتجاهات، أمرتهم دورية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بالعودة، غير أنهم لم يمتثلوا للأمر؛ مما تبعه إطلاق الدورية النار عليهم. وفي حين قتل ستة أفراد فر الآخرون؛ ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الوثائق تتناول الواقعة نفسها أو واقعتين منفصلتين، وفي كل الأحوال فإنه من الواضح أن عملا فظيحا قد حدث وفقا للوثيقة التالية:

From Northern Front, Intelligence Officer, to intelligence officer 13th Battalion, 29 Aug. 1948, IDFA 260\51\4.

نصت الوثيقة على: «إجراء تحقيق وموافاتنا بتقرير مفصل عن سلوك وحدة في فرقتكم كانت تتبع سابقا الإرغون خلال تعاملها مع المدنيين، حيث أخطرت بواقعتين: الأولى تتصل بسلوكها في كفر مندا خلال دخولنا إليها المرة الأخيرة...».

(45) Golani intelligence Officer, 'Summary from Noon 17.7.48 until 24:00 hours', IDFA 128\51\84; and 12th Battalion, 'Conditions

- of Surrender of the Village of Dabburiyya, 17 July 1948, IDFA 2315\50\15.
- (46) 'Testimony of Reuven Ron, Company CO, 12th Battalion, during the War of Independence About ...', 23 Mar. 1957, IDFA 922\75\943.
- (47) Combat HQ 7th Brigade, 'Operation "Hatzlaha" [following] Operation "Dekel", 17 July 1948, IDFA 7249\49\115.
- (48) 'Instrument of Surrender for the Village of Ein Mahal, 18 July 1948, IDFA 2315\50\15 (signed by Abd al Qadir el Dib, Nimr Qassem, Habib Adalla, and Nuhammad Hassan Aluwan).
- (49) 'Tzuri (Paltiel)', to 'Da'at (Ayin)', 29 July 1948, IDFA 7249\49\138; and Shmuel Toledano in the name of OC Operations\Intelligence to Reuven Shiloah and Baruch, 28 July 1948, and 'Conditions of Surrender of the Village of Sakhnin which was Occupied Today at 15:40', 20 July 1948, both in IDFA 2168\50\86.
- يُذكر أن عددا من أعيان سخنين حُكِّموا لاحقا من قبل جيش الإنقاذ وحُكِّم عليهم بالإعدام، وقد قُتِل أحدهم بالفعل على الأقل (الشيخ إبراهيم آل عبدالله)، انظر:
- "Tzuri (Yosef)" to 'Da'at (Ayin)', 10 August 1948, and "Tzuri (Yosef)" to Da'at (Ayan), 15 August 1948, both in IDFA 7249\49\138.
- (50) IDF Operations Logbook, entry for 21 July 1948, IDFA 922\75\1176.
- (51) 'Repot on Ramle Operation', unsigned, undated but probably from 11 Dec. 1947, IDFA 922\75\1213.
- (52) 'Na'im (Na'aman)', to HIS-AD, 'The Bomb in Ramle', 24 Feb. 1948 (two reports, with the same heading), both in HA 105\358; and Haaretz, 19 Feb. 1948.
- (53) 'Na'im' to HIS-AD, 'Murder of Arabs in Rehovot', 24 Feb. 1948, HA 105\358.

(54) انظر على سبيل المثال:

'Na'im (Na'anani)' to HIS-AD, 3 Mar. 1948, HA 105\257

ويتحدث عن استمرار أعيان الرملة في الحفاظ على العلاقات التجارية مع اليهود في الجوار. انظر كذلك:

Unsigned, 'The Conversation of Ben Shemen's Nikhtar with the Mayor of Lydda (Muhammad Kiali) and with the Commander of Lydda and its Environs (Shihadeh Hassuni) On the Telephone, The Telephone Conversation Took Place on 1.1.48', undated, CZA S-25\4147.

(55) Kiryat-Dafna to Natani, 4 May 1948, IDFA 8275\49\162.

(56) 'Avner' to HIS-AD, 31 May 1948, HA 105\217.

(57) HIS-AD, 31 May 1948, intercepted message s from mayors of Ramle and Lydda to the 'heads of Egyptian Army, etc.', HA 105\92 aleph.

(58) Kiryati\Operations, 'Operational Order «Irgun»', 26 May 1948, IDFA 1277\49\11; and Kiryati\Operations, 'Operational Order for Operation «Yahad»', 30 May 1948, IDFA 1277\49\11.

(59) Entry for 30 May 1948, DBG-YH II, 468; and Orren, On the Road, 66-67 and 299, footnotes 29-30.

يذكر أن مركز قيادة لواء كيرياتي اعتقد عشية عملية داني أن هناك ما بين 500 و600 مقاتل يتبعون «الجيش»، فضلا عن 400 من المتطوعين من البدو من شرق الأردن، بالإضافة إلى ما يقرب من 500 من رجال الميليشيات في الرملة، و قرابة 650 عنصرا تابعين للجيش و300 من البدو وما يقرب من 1000 من عناصر الميليشيات في اللد. انظر:

Alexandroni, 'Bulletin No. 55', 7 July 1948, IDFA 2323\49\6.

(60) General Staff\Operations, 'Operation Larlar', 26 June 1948, IDFA 922\75\1237; Kiryati HQ, 'Operational Order-Operation "Dani"', 8 July 1948, IDFA 6450\49\98; and 8th Brigade HQ, 'Operational Order 1. Aleph', 8 July 1948, IDFA 6450\49\98.

(61) Entries for 11 and 24 May and 4 June 1948, DBG-YH, I, 410; and DBG-YH II, 453 and 485 respectively.

(62) انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 16 June 1948, ISA.

وبعد إشارة بن غوريون إلى «الشوكتين» أضاف تعليقا رأت الرقابة حجبها، وربما تعلق الأمر بالحديث عن طرد سكان المدينتين.

- (63) 'Intelligence Service Information', 31 May 1948, KMA-PA 100\Mod\3-171; and Kiryati Brigade Intelligence Officer, 'Summary of Information on the Enemy Toward the End of the Truce in the Ramle-Lydd Front and Environs', 28 June 1948, KMA-PA 141-535.

(64) انظر:

Reports from 'The Arab Labourer', codename of an Arab agent working for the JA-PD, CZA S25-4066; and Kiryati Brigade Intelligence Officer, 'Summary of Information on the Enemy Toward the End of the Truce in the Ramle-Lydd Front and Environs', 28 June 1948, KMA-PA 141-535.

- (65) Dani HQ to General Staff, 10 July 1948, IDFA 922\75\1235.
(66) 'Malla' to 'Tziporen', 10 July 1948, 16:00 hours, IDFA 922\75\1237.
(67) Yiftah Brigade Intelligence Officer to Dani HQ, 11 July 1948, KMA-PA 120-91; Dani YQ to General Staff\Operations, 11 July 1948 KMA-PA 141-205; and Dani HQ to General Staff\Operations, 11 July 1948, KMA-PA 141-209.
(68) Kadish, Sela, Golan, Conquest, 36.

قدرت استخبارات الفرقة الثالثة الخسائر العربية في نهاية الحملة على الدد يوم 11 يوليو بـ «40 قتيلا وعدد كبير من الجرحى»، غير أنه من غير الواضح إذا ما كانت هذه الخسائر قد أوقعتها فقط أعمال الفرقة الثالثة أم تلك التي قامت بها كل من الفرقة الثالثة والفرقة 89 معا، انظر:

Third Battalion Intelligence, 'Comprehensive Report of Third Battalion Activities from Friday 9.7 until Sunday 18.7', 19 July 1948, IDFA 922\75\1237.

- (69) Quoted in Kadish, Sela and Golan, Conquest, 143-44.
(70) Alterman, 'On This', The Seventh Column, II, 24-26.
(71) Dani HQ\Intelligence to General Staff\Intelligence, etc., 11 July 1948, IDFA 922\75\1237.
(72) Yiftah HQ\Intelligence to Dani HQ, 8th Brigade HQ, etc., 11 July 1948, IDFA 922\75\1237.

- (73) Dani HQ\Intelligence to General Staff\Intelligence, etc., 11 July 1948, IDFA 922\75\\1235.
- (74) Telephone message from Dani [HQ], 12 July 1948, 10:30 hours, IDFA 922\75\\1235.
- (75) 'Terms of Surrender of the Town of Ramle', 12 July 1948, IDFA 2315\50\\60.
- (76) Unsigned, printed page describing events in Lydda on 11-12 July 1948, IDFA 922\75\\1237.
- (77) 1st Battalion HQ to Chief of Staff, Arab Legion, 'Following are the memoires of 1st Battalion Officer Arshid Marshud on the Battles of the 1st Battalion in Palestine', 9 Dec. 1948, IDFA 922\75\\693.
- (78) من غير الواضح عدد الرجال المسلحين الذين شاركوا في هذا العملية، وقد اقتبس Kadish, Sela and Golan في كتابهم 44 Conquest قول قائد عمليات الفرقة الثالثة والذي تحدث بعد مرور سنوات قائلا: «فُتحت النيران علينا من آلاف الأسلحة»، بيد أن هذا يبدو لا معنى له، ومن المرجح ألا يزيد عدد سكان المدينة الذين شاركوا في تبادل إطلاق النار لفترة قصيرة على عدة عشرات. انظر:
- (79) Book of the Palmah II, 571 and 717; and 3rd Battalion\Intelligence, 'Comprehensive Report of the Activities of the Third Battalion from Friday 9.7 until Sunday 18.7', IDFA 922\75\\1237.
- (80) Yiftah HQ to Dani HQ, 13:15 hours, 12 July 1948, IDFA 922\75\\1237.
- (81) Orren, On the Road, 110; 'Avi-Yiftah' (Shmarya Guttman), 'Lydda', 456; and interview with Eldad Avidar, in 'Al-Nakba', 1998, a documentary film produced and directed by Benny Brunner. Kadish, Sela and Golan, Conquest, 45-46.
- ويتمسك مؤلفو الكتاب بأن ما حدث لم يكن مذبحه ولكن معركة وقعت في المسجد الصغير بين عرب مسلحين وقوات البالماخ الذين استخدموا القوة لسحقهم، بيد أنهم يقررون بأن بعض أولئك الذين قتلوا في مجمع المسجد كانوا غير مسلحين من كبار السن والنساء والأطفال.

(82) Cohen, By Light, 160.

(83) Book of the Palmah II, 565; Third Battalion Intelligence Officer, 'Report from 11 [should be 14] July- Action in Lydda', IDFA 922\75\1237; and 3rd Battalion Intelligence, 'Comprehensive Report of the Activities of the Third Battalion from Friday 9,7 until Sunday 18.7', 19 July 1948, IDFA 922\75\1237.

(84) Mula Cohen in Book of the Palmah II, 810 and 885.

في قصة حياته التي نشرها بعد أكثر من أربعين عاما To Give، كتب كوهين بشكل متضارب عما حدث آنذاك: فمن ناحية كتب أنهم «قرروا أن يضعوا عرب اللد بين القوات الإسرائيلية وقوات الجيش العربي (بما يعنيه ذلك من تحريك سكان المدينة باتجاه الشرق)»، كما تحدث بشكل صريح عن «الطرد»؛ ومن ناحية أخرى كتب أن «سكان اللد رحلوا بإرادتهم»، كما أن «سكان الرملة أيضا طالبوا بالرحيل». وبالنظر إلى المساحة الكبيرة التي أفردتها كوهين لهذا الموضوع، فإنه من الواضح أنه ظل يؤرقه حتى نهاية حياته.

(85) Kadish, Sela and Golan, Conquest, 49-53; and Cohen, To Give, 146.

(86) انظر على سبيل المثال:

The governor of Lydda and Ramle to 8th Brigade HQ, 30 July 1948, IDFA 6450\49\40.

واشتكى الحاكم في رسالته من غارة شنها جنود من اللواء على منزل في الرملة في 28 يوليو، فجروا خلالها خزانة وفتحوها. ومن الواضح أن الجنود لم يسأموا النهب في الرملة إلا بعد مرور عدة أشهر، انظر:

Military District Prosecutor, 'File No. 388\48', undated, concerning the trial of a soldier for looting a radio in Ramle, IDFA 6450\49\40.

(87) Avi-Yiftah, "Lydda", 455.

(88) Bar-Zohar, Ben-Gurion, II, 775.

ويقتبس من مقابلة صحافية مع رابين وردت في المصدر التالي:

Itzhaki, Latrun, II, 394

حيث ذكر أن بن غوريون لم يقل كلمة «اطردوهم»، ولكن لوح بيديه فقط، في إشارة تحمل معنى «اطردوهم»، وأضاف إستشياكي - الذي عمل مديرا للأرشيف في رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية/ شعبة التاريخ - «قرر آلون ورايين حينئذ أن طرد السكان العرب أضحي أمرا حيويا». انظر كذلك: Kidron, 'Truth ...', 9192-

الذي يقتبس فقرة حُذفت من قبل الرقابة من السيرة الذاتية لرابين أشار فيها إلى ذلك اللقاء قائلاً إن بن غوريون لوح بيديه فقط بإشارة تحمل معنى «أخرجوهم». من جانبهم، يترك كل من Kadish, Sela, Golan في كتابهم Conquest الأمر غامضاً فيما يتصل بمن كان مصدر قرار الطرد؛ حيث يذكرون أن «تلويح بن غوريون بيديه فسر كأنه كان قد قال اطردهم»، مضيفين «في ليلة 12-13 يوليو اتخذ القرار في مركز قيادة عملية داني بممارسة الضغط على السكان ليرحلوا»، وبشكل مثير للدهشة فإنهم لم يذكروا أو يشيروا إلى القرار الصريح الصادر عن رئيس عمليات عملية داني (إسحاق رابين) إلى مركز قيادة لواء يفتاح الساعة 13:30 بتاريخ 12 يوليو - المشار إليه أدناه - بطرد سكان اللد.

(89) توجد في أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية نسختان متطابقتان من الأمر باستثناء أن إحداهما تشير إلى كل من اللد وبيت نبالا واللواء الثامن بالأسماء الرمزية لها («Shesek» and «Baruh», «Orbail»). أما الثانية - التي تظهر فيها الأسماء واضحة - فهي موقعة من «إسحاق. ر». انظر:

IDFA, 922\75\1237 and 922\75\1234 .

ومن جانبه، أنكر آلون لاحقاً أن يكون بن غوريون أو هو ذاته قد أصدر أمراً بالطرد، أو أنه حتى كان هناك طرد، قائلاً إن الأمر الصادر إلى السكان المدنيين بإجلاء المدينتين قد صدر على الأحرى من الجيش العربي، انظر:

Al Hamishmar, 25 Oct. 1979, new page article

والذي يقدم بعضاً مما قاله آلون في لقاء مع إذاعة إسرائيل قبل ذلك بيوم.

(90) Kiryati HQ to Aurbach, Tel Aviv District HQ (Mishmar), etc., 14:50 hours, 13 July 1948, HA 80\774\12 (Zavi Aurbach Papers). See also Kiryati HQ to Hail Mishmar HQ Ramle-Shiloni, 19P15 hours, 13 July 1948, HA 80\774\12.

(91) Orren, On the Road, 124.

(92) Unsigned, but perhaps by Shitrit, 'A report of the Minister's Visit to Ramle on 12 July 1948', 13 July 1948, ISA FM 2564\10.

وكان التقرير موجهاً إلى بن غوريون ووزراء آخرين.

(93) Foreign Minister to Minority Affairs Minister 13 July 1948, ISA FM 2564\10.

(94) General Staff\Operations to Operation Dani HQ, 23:30 hours, 12 July 1948, KMA-PA 142-3. See also Dani HQ\Operations to

Forward HQ Yiftah and Kiryati brigades, 00:35 hours, 13 July 1948, IDFA 922\75\1237.

- (95) Kaplan's statement, 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property', 13 July 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

وقد ذكر شتريت خلال الاجتماع أن الجنود كانوا منشغلين بأعمال السلب في الرملة، وأن شيرتوك أخطره بأنه «سيُسمح لكل السكان الذين يرغبون في البقاء في أماكنهم بالقيام بذلك شريطة ألا تتحمل دولة إسرائيل مسؤولية إعاشتهم [بمعنى ألا تقع أعباء ذلك عليهم]، وأن أولئك الذين يرغبون في الرحيل سيُسمح لهم بذلك».

(96) انظر:

'Avi-Yiftah', 'Lydda', 458-60.

يذكر أن مذكرات غوتمان التي نُشرت في صحيفة Ahdut Ha'avoda Journal Mibifnim خلال شهر نوفمبر هي المصدر الوحيد الذي عثرت عليه ويقدم وصفا لتلك «المفاوضات». ومما لا شك فيه أن غوتمان الذي كان عضواً في كيبوتس أحدوت هافودا قد مارس قدراً من ضبط النفس في أثناء كتابته مذكراته التي نُشرت في وقت كانت الحرب فيه لا تزال دائرة، كذلك فإنه من الممكن أيضاً أن تكون هناك رقابة خارجية على ما نشر، ومن الواضح أن «الصفقة» التي عقدها غوتمان والتي تضمنت إطلاق سراح الذكور في سن القتل قد أثارت استغراب رؤسائه. ففي الساعة السادسة والربع مساءً 13 يوليو أوبرق مركز قيادة عملية داني (المقصود بذلك آلون) إلى مركز قيادة لواء يفتاح وتضمنت البرقية ما يلي: «يرجى إفادتي على الفور عما إذا كان قد أطلق سراح المحتجزين؟ ومن الذي أمر بذلك؟»، انظر:

IDFA 922\75\1234

- (97) Intelligence Officer, 43rd Battalion, to OC 43rd Battalion, 13 July 1948, IDFA 922\75\1237.

تجدر الإشارة إلى أن إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي بدأت تشير إلى سكان كل من الرملة و اللد بصفتهم «لاجئين»، حتى قبل مغادرتهم المدينتين؛ حيث إن صدور أوامر الطرد كان كافياً لتغيير وضعيتهم من سكان إلى لاجئين.

- (98) Dani HQ to General Staff\Operations, 13 July 1948, KMA-PA 141-516; Dani HQ to Yiftah, Kiryati and 8th brigades, 13 July 1948, KMA-PA 141-597; and Dani HQ to Kiryati brigade, 13 July 1948, KMA-PA 133-142.

- (99) Dani HQ to Yiftah HQ, 18:15 hours, 13 July, IDFA 922\75\1234.
- (100) Aharon Cohen to Allon, 12 Oct. 1948, and Allon to Cohen, 31 Oct. 1948, both in HHA-ACP 10.95.10 (6); Winifred A. Coate (Amman) to 'Mabel', 30 July 1948, SAMECA JEM LXXXII\1; and Cisling statement at Cabinet meeting, 21 July 1948, KMA-AZP 9\9\3.
- (101) 'Avi-Yiftah', "Lydda", 460-61.
- (102) Tzror Michtavim, 5 Aug. 1948, KMA.
- (103) Book of Palmah II, 718; In Enemy Eyes, 36; and Glubb, soldier, 162.
- (104) Loogbook – possibly Giv'ati Brigade- entry for 15 July 1948, IDFA 922\75\1226.
- (105) Untitled, undated, printed report, signed, "Yigal", KMA-PA 142-51
- (106) Entry for 15 July 1948, DBG-YH II, 589.
- (107) Ya'ari speech, 12 Dec. 1948, Protocol of Meeting of Kibbutz Artzi Council, 10-12 Dec. 1948, HHA 5.20.5 (4).
- (108) Protocol of Cabinet Meeting, 14 July 1948, ISA.
- (109) Gwritz, Department for Arab property, to Minister for Minority Affairs, 21 July 1948, ISA MAM 297\5gimel.

(110) انظر على سبيل المثال:

Military Governor of Ramle-Lydda, 'Monthly Report on the Activities of the Military Governor of Ramle-Lydda and on the General Situation in this Area', Oct. 1948, IDFA 1860\50\30.

ويُقدر التقرير السكان في الرملة بـ 960 وفي اللد بـ 580، وفي محطة قطارات اللد بـ 450. انظر كذلك:

Eram to Hagler, deputy Military governor Lydda-Ramle, 17 Sep. 1948, MAM 297\5. Kadish, Sela and Golan, Conquest, 49.

ويستند مؤلفو الكتاب إلى تلك الأرقام قائلين إن الجيش نفذ خلال شهر يوليو «طرده جزئياً» (على افتراض أن ذلك أقل أثراً من الناحية المعنوية من الطرد الكلي).

- (111) Kiryati to Dani, 19:15 hours, 13 July 1948, IDFA 922\75\1235; and Dani HQ to Kiryati, undated but from 13 July 1948, IDAF 922\75\1234.

- (112) Rabin, Dani HQ, to Kiryati, 01:5 hours, 14 July 1948, IDFA 922\75\1234.
- (113) Dreyer, Medical Corps, Operation Dani HQ, to General Staff\Operations, etc., 15 July 1948, IDFA 2417\50\59.
- (114) انظر:
Morris, Road to Jerusalem, 172 - 81
وللمزيد من التفاصيل انظر أيضا:
'Hiram', to 'Da'at' (Ayin), 'Visit to Amman, Irbid, Nablus', 17 July 1948, ISA FM 2569\13.
- (115) Haim Werfel to Ya'akov Shimon, 22 July 1948, HA 105\260.
- (116) 'Da'at' (Ayin), 'From Monitoring the Legion Wavelength', 21 July 1948, Khalaf to Abdullah, undated, and, Abdullah to Khalaf, undated, ISA FM 2569\13.
- (117) Jerusalem Consulate to FO, 25 July 1948, HA 105\260.
- (118) Yiftha HQ to Dani HQ, undated, and Yifthah HQ to Dani HQ, 21:15 hours, 10 July 1948, both in IDFA 922\75\1237.
- (119) Lifshitz, Dani HQ to Yiftah HQ, 11:30 hours, 10 July 1948, and Lifshitz, Dani HQ, to Yiftah HQ, 23:35 hours, 10 July 1948, both in IDFA 922\75\1234.
- (120) Yiftah HQ\Intelligence to Dani HQ, etc., 11 July 1948, IDAF 922\75\1237.
- (121) Lifshitz, Dani HQ, to Yiftah, 09:40 hours, 11 July 1948, IDFA 922\75\1234.
- (122) 'Yeruham', Arab Information (from 14.7.48)', 15 July 1948, HA 105\127 aleph.
- (123) Entries for 10 and 11 July 1948, General Staff\Operations Logbook, IDFA 922\75\1176; and Mordechai Abir, 'The Local Arab Factor in the War of Independence (Jerusalem Area)', 18-19, IDAF 1046\70\185; and Yeruham, 'Arab Information (from 14.7.48)', 15 July 1948, HA 105\127 aleph.
- (124) هناك وصف للاستيلاء على كل من صوبا ودير عمرو في
Book of the Palmah II, 580-81.

- (125) Yitzhak R [abin], Dani HQ to Harel, Yiftah, etc., 19 July 1948, IDFA 922\75\1235 (emphasis in the original).
- (126) 51st Battalion, 'Operational Order for "David and Goliath"', 29 June 1948, IDFA 7011\49\5.
- (127) Giv'ati, 'Operation An-Far', 7 July 1948, IDFA 7011\49\1. Ayalon, Invader, 227-28
ويقدم أبالون في كتابه رواية أخرى للأمر، استخدمتها (للأسف) في النسخة الأصلية من هذا الكتاب.
- (128) Ayalon, Invader, 254.
- (129) Pages of IDF Logbook, possibly Giv'ati Brigade's, entry for 9 July 1948, IDFA 922\75\1226; and Ayalon, Invader, 247-49.
استعاد المصريون بيت عفا بشكل فوري، ثم أعاد غيفعاتي الاستيلاء عليها مجددا في 15 يوليو 1948، وفيما يتصل بسقوط تل الترمس (التي كانت خالية من السكان عند دخول الدورية الإسرائيلية إليها) انظر: 'Mati', OC B Company, to 51st Battalion HQ, 9 July 1948, IDFA 170\51\49.
- (130) Giv'ati HQ to (?) General Staff\Operations, 09:45 hours, ? July 1948, IDFA 922\75\908.
- (131) Intelligence Officer, 51st Battalion, to Giv'ati HQ\Intelligence, 12 July 1948, and Intelligence Officer, 51st Battalion, ? July 1948, both in IDFA 1041\49\12.
فيما يتصل بكل من صميل ودير الدبان انظر:
51st Battalion, Intelligence Officer, to Giv'ati HQ\Intelligence, 15 July 1948, IDFA 1041\49\12.
- (132) Giv'ati Brigade, 'Combat Page', 14 July 1948, IDFA 6127\49\118.
- (133) Giv'ati HQ to General Staff\Operations, 20:50 hours, 16 July 1948, IDFA 922\75\1176. See also Giv'ati Brigade, 'Combat Page', 16 July 1948, IDAF 6127\49\118.
- (134) Unsigned, 'Addition to Daily Report 21.2, 14:00 hours, Summary of Information until 22.4, 8:00 hours', undated, IDFA 7353\49\46; and unsigned, untitled intelligence report, 27 April 1948, HA 105\257.

يذكر أن العديد من العائلات عادت مجدداً إلى القرية في نهاية شهر أبريل وبداية شهر مايو.

(135) 'Segal', 'Summary of Information', Carmeli Brigade, No. 2, 6.5.48, IDFA 1196\52\\1.

(136) A. 'Akaviya, OC Haifa, 'Operational Order-Operation Ring', 12 or 13 July 1948, (both dates appear on the document), IDFA 240\54\\2.

(137) 'Hiram' to 'Da'at' (Ayin), 'Interrogation of Tira Prisoners', 17 July 1948, HA 105\92 bet; and IDF General Staff\Operations Logbook, entry for 16 July 1948, IDFA 922\75\\1176. Descriptions, from 1942, of Jab'a, Ijzim and Ein Ghazal are in HIS village files, HA 105\224.

(138) Intelligence Officer, Northern Front HQ, 'Summary of Enemy Forces' Activities in Northern Front's Area Between Truce and Truce, from 9.7.48 until 27.7.48', 1 Aug. 1948, IDFA 352\53\\28. For Kafr Lam and Sarafand, see Intelligence Officer, Carmeli Brigade, 'Daily Report for 18.7 (up to -8:00 hours)', 18 July 1948, IDFA 5492\49\\3; and untitled IDF prisoner interrogation report, 31 July 1948, IDFA 4663\49\\46. For Ein Haud, see also A. 'Akaviya, OC Haifa, 'Operational Order- Operation Gizum', 17 July 1948, IDFA 240\54\\2; and Slyomoivics, Memory, 99-102.

(139) 'Tiroshi (Eitan)' to HIS-AD, 2 May 1948, IDFA 6400\49\\66.

بيد أنه في الوقت ذاته قدم ضابط آخر بجهاز استخبارات الهاغاناه رواية أخرى: «مع سقوط يافا عُقد اجتماع في إجزم حضره رجال من قرى عرب كارميل، وكان الرأي السائد هو الاستسلام... وفقط رجال قرية الجبعة الصغيرة هم الذين فضلوا القتال...»، انظر:

'Hiram' to HIS-AD, 3 May 1948, HA 105\31.

وفي نهاية المطاف وفي ضوء دعم فرق من العناصر غير النظامية العراقية والسورية قرر القرويون عدم الاستسلام.

(140) 'Tiroshi (Etian)', to HIS-AD, 7 June 1948 and appended letter form 'Ein Ghazal Village Committee to Mukhtar of Zikhron Ya'akov, 3 June 1948, HA 105\260.

- (141) 'Tiroshi (from Hiram)', to Alexandroni, 10 June 1948, IDFA 922\75\949.
- (142) 'Hiram' to HIS-AD, 14 June 1948, HA 105\237.
- (143) Galili to Yadin 21 June 1948, IDFA 481\49\143.
- (144) 'Hiram' to 'Tene (Ayin)', 'A visit to Ijzim by Our Informant Anton on 1-2.7.48', 4 July 1948, HA 105\127 aleph.
- (145) Unsigned, 'Report of a Reprisal Against Ein Ghazal on 8\7', undated, IDFA 5492\49\3; and unsigned, 'A Reprisal', undated, IDAF 922\75\949.
- (146) Protocol of Cabinet Meeting, 14 July 1948, ISA.
- (147) General Staff\Staff Division\Baruch to Foreign Minister, 17 Sep. 1948, IDFA 2168\50\86.
- (148) OC Haifa, 'Report on Jab'a Ein Ghazal Operation', 19 July 1948, IDFA 5492\49\3.
- (149) Naif Halif, 'Statement' (taken by UN observers), 30 July 1948, ISA FM 2427\1.
- (150) Carmeli HQ, Intelligence Officer, to Northern Front HQ, etc., 'Daily Report 20.7.48', undated, IDAF 5492\49\3.
- (151) 'Bentz', 'Operational Order for Operation Shoter', 24 July 1948, IDFA 352\53\28.
- (152) Shertok to Bunche, 28 Sep. 1948, ISA FM 2426\12.
- (153) Unsigned, 'The Jab'a - Ein Ghazal - Ijzim Operation According to Arab sources', undated, IDAF 922\75\949; and Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 30 July 1948, IDFA 5942\49\3.
- (154) IDF General Staff\Operations Logbook, entries for 25-26 July 1948, IDFA 922\75\1176; 'Moshe', 33rd Battalion, to Alexandroni Brigade HQ, 'Report on Operation Shoter', 27 July 1948, IDFA 922\75\949; and Intelligence Officer, Northern Front HQ, to General Staff\Intelligence, etc., 'Report for 27.7.48, -8:00 hours', undated, IDFA 922\75\1094.

- (155) Hadari, Intelligence Officer, 'Report on the Cleaning Operation in the Little Enclave Near Haifa on 25-26.7.48 by 3rd Brigade', undated, IDFA 5492\49\3.
- (156) Unsigned, 'The Jab'a-Ein Gahazla-Ijzim Operation, According to Arab Sources', undated, IDFA, 200716\49\122.
- (157) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 29 July 1948, IDFA 200716\49\122.
- (158) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 31 July 1948, IDFA 200716\49\122.
- (159) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 1 Aug. 1948, IDFA 5492\49\3.
- (160) Haifa District HQ\Operations\Intelligence to OC Haifa Distrct, etc., 24 Aug. 1948, IDFA 244\51\129.
- (161) Bunche (Rhodes) to Reedman (Tel Aviv), 31 July 1948, IDAF 2315\50\15.
- (162) Hadari\Operations to Northern Font\Intelligence, 30 July 1948, IDFA 5942\49\3.
- (163) Northern Front HQ, 'Summary of Enemy Forces' Activities in the Northern Front Area Between Truce and Truce From 9.7.48 until 27.7.48', 1 Aug. 1948, IDFA 352\53\28.
- (164) انظر على سبيل المثال:
Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 3 Aug. 1948, IDFA 5492\49\3, for the burial on 2 Aug. of '8 bodies' at and around Ein Ghazal.
- (165) 'Tzuri (Yosef)', to 'Da'at (Ayin)', 15 Aug. 1948, IDFA 7249\49\138.
- (166) Etyan to Paul Mohn, political adviser to Chief of Staff, UN HQ Observer Group, Haifa, 8 Sep. 1948, ISA FM 2426\11.
- (167) Kuniholm (Beirut) to Secretary of State, 2 Aug. 1948, and Bernadotte to 'Azzam Pasha', 29 July 1948, both in NA 501 BB. Palestine\8-248.
- بيد أن هناك وثيقة محيرة حذفت الرقابة جزءا منها تشير إلى أن شيئا خاطئا حدث بالفعل، انظر:

Baruch Komarov, OC liaison with the UN, to IDF Manpower Division 3-PoWs, 11 Nov. 1948, IDFA 2168\50\86.

وتشير الوثيقة إلى «المحاكمات» الجارية بواسطة قوات الدفاع الإسرائيلية فيما يتصل بهذا الموضوع. وربما تظهر الرواية الكاملة عندما تُتاح مستندات أرشيف قوات الدفاع بشكل كامل. يذكر أنه خلال العام 1948 استمع مراقبو الأمم المتحدة إلى شخصين في صيدا ادعيا أنهما نجوا من «المذبحة»، ولكنهم قدروا أن شهادتهما كانتا متضاربتين، انظر:

Gelber, Palestine, 164.

(168) Bernadotte to Shertock, 9 Sep. 1948, IDA KM 2426\11.

(169) Riley, Central Truce Supervision Board, "Name of Case: Villages of Ein Ghazal, Ijzim and Jab'a", 8 Sep. 1948, ISA FM 2426\11.

يذكر أن الـ 130 الذين ذكرتهم اللجنة على أنهم قتلوا أو مفقودون أو معتقلون كانوا جميعاً من القرى الثلاث، ومن المفترض أنه كان هناك قتلى إضافيون بين العديد من المئات من اللاجئين من الطنطورة، الطيرة، وغيرهما والذين كانوا قد وصلوا إلى المثلث الصغير وأقاموا مخيمات هناك خلال الفترة من مايو إلى يوليو، وأيضاً من بين العناصر غير النظامية غير المحلية الذين عززوا قوة الميليشيات المحلية. وخلال تحقيقات الأمم المتحدة حاولت رئاسة الأركان الإسرائيلية التأكد من عدد القرويين المحتجزين كسجناء حرب، غير أنه لم يكن هناك إلا عدد العناصر غير النظامية الذين اعتقلوا في القرى، انظر:

OC POWs Department to General Staff, 15 Aug. (or Sep.) 1948, ISA FM 2426\12.

(170) General Staff\Staff Division\Baruch to Foreign Minister, 17 Sep. 1948, IDFA 2168\50\86; and Shertok to Bunche, 28 Sep. 1948, ISA FM 2426\12.

(171) Shertok to Bunche, 28 Sep. 1948, ISA FM 2426\12.

(172) Bunche to Shertok, 14 Nov. 1948, ISA FM 2426\13.

(173) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 11 Aug. 1948, IDFA 244\51\129.

(174) Shitrit to Director of MAM Office, Haifa, 30 Nov. 1948, ISA FM 2564\9; OC Haifa District to Battalion 23, etc., 22

- December 1948, and operations officer, Haifa District, to Military Governor, Western Galilee, 14 Jan. 1949, both in IDFA 200176\49\24.
- (175) Alexandroni to Minority Affairs Minister, General Staff\Intelligence, etc., 'The Feeling Among the Inhabitants in the Tulkarm Area as Emerging from Interrogation of Prisoners on 14, 16, and 18.7.48', 22 July 1948, IDFA 2506\49\85.
- (176) على سبيل المثال انظر:
- Rabin, Dani HQ to Harel, Yiftah, Kiryati and 8th Brigades, 19 July 1948, KMA-PA 414-419.
- (177) انظر على سبيل المثال:
- 51st Battalion to companies B, C, etc., 26 July 1948, IDFA 170\51\49, and Ephraim District to the district company, 25 July 1948
- وقد نص الأمر على ما يلي: «أكرر وأؤكد ألا يتم السماح لأي ممن كانوا مقيمين في القرى العربية الخالية بالعودة إلى قراهم، ويجب عليكم استخدام كل الوسائل، بما في ذلك أقسامها، لمنع ذلك».
- (178) Morris, Border Wars, 32-34, 99, 111-17, 128-29 etc.
- (179) Sahar to Police Minister, 29 Aug. 1948, and Police Minister to Defence Minister, 6 Sep. 1948, both in IDFA 121\50\183.
- (180) Giv'ati HQ to 54th Battalion, ? (possibly 19) July 1948, IDFA 1041\49\12.
- (181) OC 51st Battalion to C company, etc., 20 July 1948, IDFA 922\49\12.
- (182) 51st Battalion\Intelligence to Giv'ati HQ\Intelligence, 19 July 1948, IDFA 1041\49\12.
- (183) 5th (Giv'ati) Brigade, untitled logbook page, entries for 21-25 July 1948, IDFA 922\75\899.
- يلاحظ أن ما دون يوم 21 يوليو قد حُجب عن طريق رقابة الجيش، والفقرة المفقودة تتصل بمصير المحتجزين الثلاثة.
- (184) Intelligence Officer, 53rd Battalion, to Giv'ati HQ\Intelligence, 24 July 1948, IDFA 1041\49\12.

- (185) 53rd Battalion, Intelligence Officer, to Giv'ati HQ\Intelligence and 54th Battalion\Intelligence, 5 August 1948, both in IDFA 1041\49\18.
- (186) 5th (Giv'ati) Brigade Logbook, entries for 6 and 13 Aug. 1948, IDFA 922\75\899.
- (187) Battalion 55 to 'A' Company, etc., 'Operational Order 53\19', 27 July 1948, and Giv'ati HQ to Cavalry Unit, 51st Battalion, etc., 'Operational Order', 4 Aug. 1948, both in IDFA 7011\49\5.
- (188) OC Giv'ati Brigade to 55th Battalion, etc., 24 Aug. 1948, IDFA 7011\49\5.
- (189) Intelligence Officer, 55th Battalion, to Giv'ati\Operations, 'Report on Operation "Nikayon", 29 Aug. 1948, IDFA 922\75\899; and Giv'ati \Intelligence to Nayv\Department of Coastal Protection, 4 Sep. 1948, IDFA 1041\49\9. Ayalon, Invader, 364-68.
- وقد ذكر آيالون أن عشرة من العرب قتلوا في أثناء محاولتهم الهروب.
- (190) 7th Brigade HQ, "Operational Order "Matate", 30 July 1948, IDFA 2506\49\83.
- (191) 'Yisrael' to Tzidoni, 8 Aug. 1948, IDFA 5492\49\3, and operations officer, 'Operation Natate, Operational Order', undated, IDFA 1137\49\44, concerning the village of Damun, in western Galilee; and Concerning Kabul, 'Avinoam' OC southern area, Tzidoni, to OC Tzidoni District, 'Report from a Visit to Kabul on 7.8.48', IDFA 1137\49\44.
- (192) Alexandroni HQ to General Staff\Staff Division, 2 Aug. 1948, IDFA 2506\49\83.
- (193) Shlosnizki, OC 1st Company, to Jezreel Battalion HQ, 5 Aug. 1948, IDFA 128\51\32.
- في ملخصه يتحدث شلوسنزي عن العرب الذين جرى استجوابهم قبل قتلهم، بيد أنه لاحقاً يتحدث عن اثنين من العرب قتلوا معا في أثناء العملية.
- (194) 'Yehuda', Golani Brigade\Intelligence, 'Daily Summary 25-26.8', IDFA 1096\49\64.

- (195) 103rd Battalion\Intelligence, to OC Galilee District, 'Report on Search Operation Around al Qudeiriya 10.9.48', 19 Sep. 1948, IDFA 128\51\34.
- (196) 2nd (Carmel) Brigade, Intelligence Officer, to Intelligence \ HQ 312, 'Daily Report up to 13 Sep. 8:00 hours', 13 September 1948, IDFA 6680\49\107.
- (197) Yiftah\Operations to 3rd Battalion, 22 Sep. 1948, IDFA 922\75\1227.
- (198) 3rd Battalion\Intelligence to Yiftah HQ\Intelligence, 27 Sep. 1948, IDFA 922\75\1227.
- (199) Alexandroni to Minority Affairs Minister, General Staff\ Intelligence, etc., 'The Feelings Among the Inhabitants of the Tulkarm Area as Emerging from Interrogation of Prisoners from 14,16 and 18.7.1948', 22 July 1948, IDFA 2506\49\85. See also Morris, "the Harvest of 1948...", 682-83.
- (200) 'Tzuri (Paltiel)' to 'Da'at (Aiyn)', 5 Aug. 1948, IDFA 7249\49\138.
- (201) Jezreel Battalion HQ to Golani\Intelligence, 8 Aug. 1948, IDFA 128\51\32.
- يذكر أن التقرير نص على أن الإعدام نُفذ في 3 أغسطس 1948، غير أن ذلك يبدو أنه خطأ، وعلى الأرجح يلزم قراءة التاريخ على أنه 7 أغسطس، كما أن استخدام كلمة «تصفية» كانت تشير إلى معنى محدد، كذلك يلاحظ أن التقرير ينتقل إلى صيغة المبني للمجهول عندما يتحدث عن الإعدام.
- (202) 13th Battalion, Intelligence Officer, to Golani\Intelligence, 2 Aug. 1948, IDFA 128\51\71.
- من المثير للاهتمام أن ضابط استخبارات اللواء قد خفض في تقريره التالي من عدد الخسائر إلى «3 رجال عرب قتلوا وجرح عدد آخر» مغفلاً الحديث عن القتيلات الأربع من النساء، انظر:
- 'Yisrael' in the name of the brigade intelligence officer, Golani Brigade, 'Daily Summary', 3 Aug. 1948, IDFA 1069\49\64.
- (203) Unsigned but probably by Negev Brigade, 'Daily Summary form 24.8.48', IDFA 922\75\1220.

- (204) 52nd Battalion to Giv'ati\Intelligence, 25 Aug. 1948, IDAF 1041\49\12.
- (205) Kirati\Operations to Dani HQ, 11:45 hours, 21 July 1948, IDFA 922\75\1235, and Rabin, Dani HQ to General Staff\Operations, 13:30 hours, 21 July 1948, IDFA 922\75\1234.
- (206) Israel Livertovsky diary, 15 Sep. 1948, 'The Events of 11 August-11 September 1948', JNF files 501-4; and Negev Brigade, 83.
- (207) Yiftah\Operations to 1st and 2nd battalions, etc., 30 Sep. 1948, IDFA 922\75\1227.
- (208) 1st Battalion\intelligence to Yiftah\Intelligence, etc., 'Daily Report [3-4.10.48]', 4 Oct. 1948, IDFA 922\75\1216; and Yiftah\Intelligence to General Staff, 5 Oct. 1948, IDFA 922\75\1216.
- (209) Shimoni to Foreign Ministry Political Department, 10 Oct. 1948, ISA FM 2564\10; and Arye Farda (Dorot), Ya'akov Gavru (Nir-Am), and Eliezer Frisch (Ruhama) to Minister, 4 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.
- (210) Protocol of Cabinet Meeting, 6 Oct. 1948, ISA.
- (211) STV (Damascus) to SVB (Cairo), 4 Aug. 1948, (An IDF intelligence intercept), HA 105\104.
- (212) Yadin, General Staff\Operations Division, 8 Sep. 1948, IDFA 957\51\16.
- (213) Intelligence Officer, 53rd Battalion, to Giv'ati\Intelligence, 7 Aug. 1948, IDFA 1041\49\18.
- (214) Yoske (Jerry) to Sergei, 30 July 1948, IDFA 1676\51\12.
- (215) Yiftah\Intelligence, 'Daily Report 17.9.48', IDFA 922\75\1216.
- (216) Israel Foreign Ministry, Middle East Department, 'Hostilities on the Lebanese Border', 15 Sep. 1948, citing Beirut newspaper reports, both in ISA FM 2564\9.
- يذكر أن القسم الأعظم من السكان كان قد فر إلى لبنان خلال عملية «يفتاح» في شهر مايو.
- (217) Shitrit to prime Minister and Foreign Minister, 'The inhabitants of Hunin', 13 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.

قبل ذلك ببضعة أسابيع اغتصبت قوات من لواء «أوديد» وقتلت أربع نساء من القرية، انظر:

Unsigned, 'The Visit of the Minority Affairs and Police Minister [Shitrit] in Kfar Gil'adi, 29 July 1948, HA 105\260.

يذكر أن شتريت كان قد أيد قبول العرض الذي قدمه أعيان جنين لأسباب اقتصادية وسياسية، خاصة أنه كان يتطلع إلى إقامة علاقات طيبة مع المجتمع الشيعي جنوبي لبنان.

(218) Ehrlich, Lebanon, 282.

(219) 'Uri' in the name of the intelligence officer, Northern Front, 'Daily Report for 18.9.48, 08:00 hours', IDFA 6680\49\107.

(220) انظر:

Morris, 'Why Four Villages Remained ...', in Morris, 1948 and After, 257-84.

الفصل الثامن

(1) Entry for 31 Dec. 1948, DGB-YH III, 788-89; and entry for 31 Oct. 1948, CZA A246-14, 2512.

(2) Protocol of Meeting of Political Committee, Mapam, 21 Oct. 1948, HHA 66.90 (1).

(3) Protocol of Cabinet Meeting, 26 Sep. 1948, ISA, for Sharett's statement.

فيما يتصل بالجزء الخاص من كلمة بن غوريون الذي قمت باقتباسه فقد حُظر من قبل الرقابة وغير متاح للبحث والتدقيق من قبل العامة.

(4) Protocol of Cabinet Meeting, 26 Sep. 1948, ISA; Danin to Sasson (Paris), 24 oct. 1948, ISA FM 2570\11; and entry for 21 Oct. 1948, DBG-YH III, 759.

(5) Entry for 31 Oct. 1948, DBG-YH III, 788-789.

(6) Shimoni to management of Peltours, 26 Oct. 1948, ISA FM 2564\10; and entries for 29 and 31 Oct. 1948, CZA A246-14, 2511-2512.

وكما سبق أن رأينا فإن مصطلحي «السكان» و«اللاجئين» كانا يستخدمان ليحل كل منهما محل الآخر.

(7) Northern Front to brigades, districts, 4th Field Battalion, 07:30 hours, 31 Oct, 1948, IDFA 715\49\3. See also Nahum Golan to combat HQ 1st Brigade, 09:30 hours, 31 Oct. 1948, IDFA 128\51\50.

(8) Carmel to brigades and districts, 10:00 hours, 31 Oct. 1948, IDFA 725\49\3.

وقد أصدر مركز قيادة الجبهة الشمالية صورة مختلفة من هذا الأمر في الساعة التاسعة تتضمن اختلافات طفيفة، وإن كانت ذات مغزى، في الكلمات: «يلزم مساعدة السكان الذين غادروا المناطق المحتلة. وهذا الموضوع عاجل للغاية». انظر:

Carmel to brigades and districts, 31 Oct. 1948, IDFA 2289\50\165

غير أن هذا لا معنى له ويبدو أنه كان هناك خطأ في الصياغة- ومن ثم فقد تبعته (وكانت لها الأولوية عليه) البرقية الصادرة في الساعة العاشرة، وقد تكررت تلك البرقية من قبل قائد عمليات لواء غولاني إلى مركز القتال. انظر: 1st Brigade to Combat HQ 1st brigade, 11:30 hours, 21 Oct. 1948, IDFA 128\51\50.

وبشكل عرضي جرى استثناء الدروز بشكل مسبق من نتائج الأمر الصادر في الساعة العاشرة يوم 31 أكتوبر، وذلك قبل صدور الأمر الأول بساعات؛ حيث تلقى الجنود أوامر محددة بـ «التصرف بطريقة لطيفة تجاه الدروز»، انظر: OC Golani Brigade to Combat HQ 1st Brigade, 31 Oct. 1948, IDFA 128\51\50.

وبعد ذلك بأيام قليلة - في 10 نوفمبر - وخلال لقائه مع الجنرال أفنر - ميز بن غوريون على وجه التحديد الدروز، والمارونيين، والشركس للحصول على معاملة خاصة، وكتب في مذكراته: «بالنسبة إلى الدروز (18 قرية وما يقرب من 12 ألف نسمة) اقترحت مجلساً وطنياً (المقصود إثني) أما فيما يتصل بالمارونيين، فقد نصحت بالتعامل معهم بود، كما أنه يلزم كذلك تقريب الشركس [واعتبارهم أصدقاء]»

Entry for 10 Nov. 1948, DBG-YH III, 807.

(9) Entry for 31 Oct. 1948, DBG-YH III.

وفيما يتصل بالزيارة واللقاء كتب بن غوريون في مذكراته: «من كل القرى التي كنا نحارب فيها هرب القرويون، ولكن المزيد سوف يهربون».

- (10) 'A' Front to 2nd and 8th brigades, 09:30 hours, 10 Nov. 1948, IDFA 4858\49\495.
- (11) 5th Brigade to 51,52,53,54,55 battalions, etc., 'Operational Order "Yoav"', 11 Oct. 1948, IDFA 922\75\899.
- وقد جرى تحديد الهدف العام على النحو التالي: «هزيمة القوات المصرية في الجبهة «د» (الجبهة الجنوبية)»، أما الأهداف التفصيلية فقد تحددت فيما يلي: "تخطيم قوات العدو... فتح الطريق إلى النقب ... احتلال الفالوجة؛ مجدل وغزة.
- (12) 5th Brigade \Intelligence, 'Summary of Activities 16-17.10.48', 18 Oct. 1948, IDFA 922\75\900.
- (13) For the Conquest of Deiraban, Deir al Hawa and Beit Jimal, seel Intelligence Officer, Jerusalem Area, 'The Conquest of Deiraban, Deir Al Hawa and Beit Jimal', 21 Oct. 1948, IDFA 6308\49\141; and 5th Battalion, Harel Brigade\Intelligence, 'Summary of the Battalion Battles in the Deiraban Beit Jimal area', 1 Nov. 1948, IDFA 922\75\1233.
- (14) Book of the Palmah II, 646 and 652.
- (15) "Aviva R.", "In the Hebron Hills", in Book of the Palmah II, 656.
- (16) Kirkbride (Amman) to Secretary of State, 21 Oct. 1948, PRO FO 816\131.
- (17) Combat HQ 12th Brigade\Operations, to battalions 7,9,88, etc., 'Operational Order for Operation "Moshe"', 20 Oct. 1948, IDFA 6308\49\10.
- أصدرت أوامر خاصة لسريتين من المهندسين بـ «الإعداد لتدمير المدينة، باستثناء الشوارع الرئيسية».
- (18) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Activities Report 20\21.10.48', 22 Oct. 1948, IDFA 6308\49\141.
- (19) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 20 Oct. 1948, IDFA 922\75\1176.
- (20) Major Michael Hanegbi, Negev Military Governor, to General Avner, OC Military Government, "Following is a Report on the conquest of the Town of Beersheba and the Situation in It During the First Days", 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\223.

- (21) Untitled, brief HIS report, 19 Apr. 1948, HA 105\257; and untitled brief HIS report, 10 May 1948, HA 105\257.
- (22) Giv'ati, Desert and fire, 226.
- (23) HQ Military Government in the Occupied Areas, to CGS, 27 Oct. 1948, IDFA 121\50\223; Hanegbi to Avner, "Following is a Report on the Conquest ...", 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\223; and Giv'ati, Desert and fire, 228.
- (24) في وقت لاحق روى ناخوم ساريغ (قائد لواء النقب) أنه ترك للمدنيين المتبقين (120 شخصا) الخيار بين البقاء (ولو كان ذلك يعني العيش مع جنود غير وديين)، أو الذهاب إلى الخليل، أو الانتقال إلى غزة، وقد فضل جميعهم - وفقاً له - غزة، ونظم بعد ذلك عملية النقل. وقد أصيبت سيدة وماتت بطريق الخطأ برصاص جندي عند وصولهم إلى الحدود، انظر: Yahuda Koren, "I Never Wanted to be a Soldier", Haaretz, 27 Apr. 1990.
- (25) Hanegbi to Avner, «Following is a Report on the Conquest ...», 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\223.
- (26) Yadin to Avner, 3 Dec. 1948, IDFA 922\75\1025; and Avner to Yadin, 7 Dec. 1948, IDFA 2433\50\11.
- (27) Entry for 27 Oct. 1948, DBG-YH III, 780; and Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property, 5 Nov. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.
- (28) Aharon Cohen, handwritten notes from the meeting of the Political Committee, Mapam, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).
- (29) John Devine to Ambassador Griffis, "Gaza Trip", 13 Dec. 1948, AFSC Archive- Foreign Service 1948.
- (30) Yadin to «D» [Southern Front], CGS, etc., «Proposal for Operation «Peten»», 27 Oct. 1948, IDFA 6127\49\93.
- (31) OC Southern Front to brigades, etc., 27 October 1948, IDAF 1046\70\434.
- (32) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 19 October 1948, IDFA 922\75\1176.

- (33) 5th Brigade\Intelligence to Southern Front\Intelligence, 27 October 1948, IDFA 1041\49\4.
- على الأرجح كان الهدف وراء طلب هذا العدد من رشاشات «برن» الخفيفة هو إفشال إمكانية العودة: فأي قرية تكون محظوظة إذا ما كان لديها واحد فقط من مثل تلك الرشاشات - كما أن ثمن شراء 40 منها يتجاوز بكثير قدرة لاجئي عجور (مع افتراض أن مثل هذا العدد من الرشاشات كان متوافرا في سوق بئر سبع، وهو الأمر الذي كان قليل الاحتمال).
- (34) Kirkbride to Secretary of State, 21 Oct. 1948, PRO FO 371-68689; and Kirkbride to FO, 25 Oct. 1948, PRO CAB 21-1922.
- (35) Yiftah Brigade\Intelligence, "Daily Intelligence Summary" (second page), 31 Oct. 1948, IDFA 922\75\1216.
- (36) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 30 Oct, 1948, IDFA 922\75\1176.
- (37) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Intelligence Summary 4.11.48', 4 Nov. 1948, IDFA 6308\49\141.
- (38) HIS, Dawayima village file, undated but probably from 1942, HA 201\8.
- (39) Southern Front, untitled report, 16:30 hours, 29 Oct. 1948, IDFA 922\75\1017; and IDFA General Staff\Operations logbook, entry for 29 Oct. 1948, IDFA 922\75\1176.
- من جانبه، يتضمن تقرير إيسر بئري الحديث عن فظائع في الدوايمة ويصف المقاومة بأنها كانت قوية.
- (40) كتب أفراهام فيريد أحد جنود الفرقة 89 ، لاحقا مذكرات تضمنت ما يلي: «كانت نيرانا قوية وقاتلة، وكنا نعلم من قبل أننا ذاهبون إلى تلال الخليل. تذكرنا العام 1929 [عندما قام سكان من الخليل والقرى المجاورة - من دون أي أسباب استفزازية - بمذبحة راح ضحيتها 66 عضوا من المجتمع اليهودي هناك على مدار مذبحة دامت يومين] وأيضا كتلة عتصيون [التي استولى عليها جنود الجيش العربي في مايو 1948 بمساندة مئات من القرويين من المنطقة المجاورة، وجرت فيها مذبحة شملت 125 من المدافعين عنها خلال استسلامهم أو فور ذلك انظر: Morris, Road to Jerusalem, 138-40]
- وهنا لم يكن هناك أمر بوقف إطلاق النار. «وفرغت خزانات الطلقات وملئت مجددا...»، انظر:

(41) Vered, Southern Front, 185.

(42) Vered, Southern Front, 185.

(43) Unidentified IDF logbook, entry for 31 Oct. 1948, IDFA 922\75\1230.

يُذكر أنه في مقابلة أجراها فيريد في التسعينيات، أنكر وقوع مذبحة في الدوايمة. ومن جانبها، قامت صحافية (يولا هار شافي) بإجراء لقاءات مع عدد من الناجين الذين ادعوا أنه كانت هناك مذبحة في عدد من المواقع داخل وخارج القرية. وأصر بعض الشهود العرب على أن وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية طاردت سكانا بعد فرارهم وقتلت مجموعة منهم في أماكن اختبائهم في التلال، ومن بين هؤلاء القتلى كان هناك لاجئون من القبية التي استولت عليها الفرقة 89 في 28 أكتوبر، والذين فروا إلى الدوايمة.

(44) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Intelligence Report 4.11.48', 4 November 1948, IDFA 6308\49\141.

(45) Burdett to Secretary of State, 16 November 1948, NA RG 84, US consulate General Jerusalem, Classified Records 800-Palestine.

هذا التقرير، وغيره من التقارير المشابهة، استندت على الأرجح إلى إشاعات أكثر منها مصادر مباشرة أو تحقيق.

(46) Entry for 10 Nov. 1948, DBG-YH III, 807.

(47) Kaplan to Peri, 8 Nov. 1948, KMA-AZP 6\6\4.

يبدو أن مصدر معلومات كابلان قد اعتمد بشكل كبير أو كلي على ما سمع، ولم يشاهد بنفسه أيًا من المذابح المزعومة.

(48) Allon to Sadeh, 3 Nov. 1948, KMA-PA 124-177.

(49) Dror, Sadeh, 409.

لم يكن آلون على دراية بأن الفرقة 89 كانت قد قامت بالفعل بعملية «التنظيف» في القرية وتخلصت من الجثث في الأول من نوفمبر، انظر:

Dror, Sadeh, 409

(50) Yadin to CGS, 4 Nov. 1948, IDFA 121\50\1'67.

جرى حذف اسمي الموقعين اللذين حُددوا للتحقيق من قبل رقابة أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية، غير أنه قد ذكر أن أحد الموقعين له صلة بـ «اللواء الثامن» وهو ما يعني بالتأكيد الدوايمة.

(51) Gelber, Palestine, 209,

يُذكر أن غيلبر كانت لديه إمكانية الوصول إلى تقارير بئيري، والتي لاتزال محظورة من قبل أرشيف استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية.

(52) Gelber, Palestine, 209.

(53) Antras to Consul General de France, Jerusalem, "Reports", 6 Jan. 1949, UNA DAG\13.3.1:4, «Daily Report from Chef de la Mission des Observateurs Francias».

وقد اختتم أنتراس تقييمه لعدد من الأحداث: الدوامة؛ مجد الكروم؛ عيلبون؛ (انظر ما يلي) وغيرها، بأن السياسة الإسرائيلية هدفت إلى «القضاء على السكان العرب في إسرائيل».

(54) شعر قادة حزب مابام بالاستياء من الإدعاء أن أحدهم - ساديه ذو التاريخ العريق - متهم، وذكر غاليلي: «أنه من الوضاعة والغرابة إلقاء اللائمة على ساديه فالمسؤولية تقع على الفرقة التاسعة والثمانين حيث يوجد العديد من أفراد «عصابة شتيرن» من الفرنسيين، والمغاربة ذوي السلوك السيئ»؛ من جانبه، ذكر بيني مارشيك (ضابط التعليم في البالماخ) أن عصابة «شتيرن هي من يجب لومه»، انظر:

Cohen, handwritten notes on the meeting of Mapam's Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6); and Protocol of the Meeting of the Political Committee, Mapam, 11 Nov, 1948, HHA 66.90 (1).

(55) 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activities 26-27.10.48', IDFA 922\75\900.

تقدر بعض التقارير عدد الأفراد الذين بقوا بـ 300 شخص.

(56) Rohovot Base, Intelligence Service 3, to Intelligence Service 3 HQ, 31 Oct. 1948, and Rehovot Base, Intelligence Service 3, to Intelligence Service 3HQ, 8 Nov. 1948, both in IDFA 922\75\1017; "Protocol of Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property", 5 Nov. 1948, ISA FM 24021 aleph; and entry for 349.9 Oct. 1948, Weitz, Diary, III, 4

في تقريره بتاريخ 31 أكتوبر، اشتكى ضابط الاستخبارات في قاعدة رحوفوت من «عدم الوضوح فيما يتصل بالسلوك المطلوب الالتزام به تجاه السكان المدنيين».

(57) Yiftah Brigade\Intelligence, «Daily Intelligence Report No. 17», 28 Oct. 1948, IDFA 922\75\1216.

- (58) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 28 Oct. 1948, IDFA 922\75\1176.
- (59) Yiftah Brigade\Intelligence, "Daily Intelligence Report No. 18", 2 Nov. 1948, KMA-PA 109 dalet-132.
- (60) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 20 Nov. 1948, IDFA 922\75\1176.
- (61) Intelligence Officer, Negev District, 20 Nov. 1948, enclosing Safawt to "respected inhabitants of Gaza", 9 Nov. 1948, IDFA 922\75\1025.
- (62) Handwritten notes by Aharon Cohen from the meeting of Mapam's Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).
- (63) انظر على سبيل المثال:
IDFA General Staff logbook entries for 19, 20 and 21 Oct. 1948, IDFA 922\75\1176.
- (64) 55th Battalion\Intelligence Officer, to 5th Brigade\Intelligence, 31 Oct. 1948, IDFA 1041\49\18.
- (65) 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activities 3-4.11.48', 5 Nov. 1948, IDFA 715\49\141.
- (66) 5th Brigade to battalions 51, 52, etc., 'Operational Order "Maga"', 4 Nov. 1948, IDFA 6308\49\141.
- (67) 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activities 3-4.11.48', 5 Nov. 1948, IDFA 715\49\16.
- (68) IDF-GS\Operations logbook, entry for 5 Nov. 1948, IDFA 922\75\1176.
- (69) Rehovot Base, Intelligence Service 3, to OC Southern Front, 'Report on the Entry into Majdal', 7 Nov. 1948, IDFA 922\75\1017.
- خلال تقريره لقادة حزب مابام ذكر غاليلي أن قيادة الجبهة الجنوبية أمرت غيفعاتي بطرد سكان مجدل، لكن ولسبب ما لم ينفذ الأمر، انظر:
Aharon Cohen, notes taken at meeting of Political Committee, Mapam, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 96).

- (70) Yadin to Southern Front, 28 Nov. 1948, IDFA 401\52\12. See also Coastal District HQ to Battalion 151, etc., 'Operational Order No. 42', 30 Nov. 1948, IDFA 401\52\12.
- (71) Southern Front\Operations to General Staff\Operations, 8 Dec. 1948, IDFA 922\75\1025.
- يُذكر أن جزءاً صغيراً من الخطاب حُجب من قبل رقابة أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية.
- Patterson (Cairo) to Secretary of State, 16 Nov. 1948, NA (72) 501 BB, Palestine\11-16.48.
- (73) Entry for 31 Oct. 1948, DBG-YH III, 788-89; "Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property", 5 Nov. 1948, ISA FM 2401\21 aleph; and Keely (Damascus) to Secretary of State, 4 Nov. 1948, NA 501 BB. Palestine\11-448.
- وقد أخبر بن غوريون وزرائه في 31 أكتوبر: «طبقاً لتقديرات الجبهة الشمالية... كان هناك في ذلك الجيب ما يقرب من 60 ألف عربي من بينهم العديد من اللاجئين، ومن ذلك العدد فر ما يقرب من 30 ألف شخص، وعملية الفرار مازالت مستمرة...»، انظر:
- Protocol of Cabinet Meeting, 31 October 1948, ISA
- (74) Intelligence Service 1, "Daily Intelligence Report", 11 Nov. 1948, IDFA 5942\49\72.
- (75) Northern Front to brigades, districts, etc., "Operational Order Hiram", 26 Oct. 1948, IDFA 854\52\321.
- من الجدير بالملاحظة أن أوامر «الألوية» قد حذفت بدورها أي إشارة إلى ما يلزم عمله مع السكان، انظر:
- 9th Brigade to Battalion 91, etc., 'Operational Order "Hiram No. 1"', 27 Oct. 1948, IDFA 352\53\28
- وقد تضمن الأمر بشكل غامض تعليمات للقوات بعد استيلائها على ترشيحا بـ«تنظيف» المنطقة إلى الشرق في المرحلة الثانية؛ انظر كذلك:
- 7th Brigade HQ, 'Operational Order "Hiram B"', 26 Oct. 1948, IDFA 854\52\321.

قد يكون من المفيد أن أضيف أن المشروع الأصلي لأمر العملية حيرام - الذي جرى إعداده منذ منتصف شهر سبتمبر - حدد أهداف العملية كما يلي: «تنظيف منطقة وسط الجليل وتدمير قوات العدو فيها»، انظر:

Northern Front to brigades, districts, etc., 'Operation Order "Snir", "Hiram", and "Yehoshafat", ? Sep. 1948, IDFA 2289\50\277.

كما أن نص مشروع الأمر التنفيذي لإحدى المناطق أمر فرقة الثلاثة، بعد الانتهاء من المرحلة الأولى الخاصة بالغزو، بـ «مساعدة الفرقة 71 في عملياتها المتصلة بتنظيف الجليل الغربي»، وبعد ذلك وفي ظل الإدارة التي أنشئت كانت التعليمات «عدم إيذاء القرى الدرزية»، أما فيما يتصل بمعاملة «العرب» فإن رقابة أرشيف قوات الدفاع حجبت «السطر المهم» الذي قد يتضمن تعليمات بالطرد. انظر:

"Operational Order No. 2, "Hiram", 16 Sep. 1948, IDFA 240\54\2.

(76) Chief of Air Intelligence to CGS, etc., 1 Nov. 1948, and "Summary of Estimates of Results of IAF Bombing in Operation «Hiram» for the Liberation of the Gallilee", 28 Feb. 1949, both in IDFA 600137\51\941.

(77) Intelligence Officer, Northern Area, to Intelligence Service 1, etc., 30 Oct. 1948, IDFA 7249\49\138.

(78) 79th Battalion combat logbook, entry for 30 Oct. 1948, IDFA 721\72\298.

(79) 71st Battalion\Intelligence Officer, to OC 71st Battalion, etc., 'Report on the Activities of the Battalion in Operations 'Hiram' and 'Atzmon' on 27.10.48-1.11.48', 8 Nov. 1948, IDFA 1094\49\77.

(80) 79th Battalion to 7th Brigade HQ etc., 'Report on Operation "Hiram" 2', 1 Nov. 1948, IDFA 2289\50\277; and Emmanuel Sharon, 'Operation Hiram-Battalion 79', IDFA 1046\70\6.

(81) Gil'ad, "Intelligence Report on Operation «Hriam» (28.10-31.10)", 21 Nov. 1948, IDFA 715\49\15.

(82) للحصول على وصف لاستسلام مجد الكروم انظر:

Battalion 123\Intelligence to Haifa District HQ\Intelligence, etc., 31 Oct. 1948, IDFA 200716\49\45.

(83) 'A' Company, 91st Battalion, to OC 91st Battalion, etc., 'Operation Report – Conquest of Tarshiha', 9 Nov. 1948, IDFA 715\49\3.

(84) OC 11th Battalion to OC 9th Brigade, 'Report on Operation of assault Company- Operation 'Hiram'', 4 Nov. 1948, IDFA 715\49\3.

ويدور حول استسلام فسوطه.

(85) 9th Brigade, 'Report on Operation 'Hiram'', undated, IDFA 715\49\9.

(86) انظر على سبيل المثال:

Northern Front to brigades and districts, 08:15 hours, 30 Oct. 1948, IDFA 128\51\50; 7th Brigade Logbook, entry for 08:45, 30 Oct. 1948, IDFA 721\72\310; and Battalion 123 to 'A' Company, etc., 31 Oct, 1948, IDFA 200716\49\1.

(87) حتى بعد ارتكاب العديد من الأعمال الفظيعة خلال عملية حيرام (انظر ما يلي) فإن السلطات كانت أكثر انزعاجاً من ظاهرة السلب والنهب - باعتبارها تهدد النظام داخل قوات الدفاع الإسرائيلية - من القتل. على سبيل المثال، ذكر تقرير عن جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية في مطلع شهر ديسمبر: «كل فرقة نفذت أعمال تفتيش وطرده، وكانت هناك حالات من... الإعدام [لعرب] من قبل الجنود - وفقاً لما أورده القرويون - ... ولا يزال جنود الدوريات ينفذون أعمال سرقة ومصادرة...»، غير أن التقرير اختتم بقوله: «لقد حولنا تفاصيل تتصل بحالات السرقة والسلب لكي تتعامل معها الشرطة العسكرية والتي تحقق في مثل هذه الأمور»، أما حالات القتل فإنه لا يبدو أنها حُوِّلت للتحقيق، انظر:

Kidron, Intelligence Service, to OC Northern Front, 2 Dec. 1948, IDFA 260\51\2.

(88) لمزيد من النقاش حول الأوامر الصادرة من لواء كارميلي في 31 أكتوبر و10 نوفمبر، انظر:

Morris, Correcting, 141-48.

وتلقي هذه الصفحات نظرة شاملة على ما تضمنه التحليل الذي أعده الرائد إسحاق موداي حول عملية حيرام والمقدم إلى قوات الدفاع الإسرائيلية في منتصف الخمسينيات، والمتضمن شرحاً لأسباب عدم تنفيذ الجبهة الشمالية لسياسة منهجية للطرده. انظر:

"Operation Hiram", undated, IDFA 922\75\189.

(89) Entry for 6 Nov. 1948, Weitz, Diary, III, 353.

(90) Shoufani, "Fall of a Village", 113.

(91) Unsigned, "Villages that Surrendered and [Villages that were] Conquered [after Resistance] Outside the State of Israel", 17 Nov. 1948, ISA MAM 302\114.

لم تتضمن القائمة أيا من القرى - كلها مسلمة - التي فر سكانها منها قبل وصول قوات الدفاع الإسرائيلية، كذلك لم تتضمن بعض القرى المسلمة التي لم تستسلم وطرد الباقون من سكانها (مثل صلحة وسعسع). كما أن القائمة لا تتضمن بعض القرى المسيحية والدرزية التي استسلمت (مثل كفر برعم وحرفيش). وفضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من أن قوات جيش الإنقاذ في الجيش قد قاومت، ربما بمساعدة من المسلمين المحليين، فلم يُطرد السكان (على الرغم من أن المسلمين فروا)، وعلى الرغم من كل ذلك فإن القائمة تعطي فكرة تقريبية حول العلاقة بين الاستسلام والبقاء، و المقاومة والتفريع من السكان في إطار عملية حيرام.

(92) Shinoni to Sasson (Paris), 12 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.

(93) Shimon to Eytan, "On Problems of Policy in the Galilee and on the Northern Border and on the Link Between the Foreign Ministry and the Army Staff", 18 Nov. 1948, ISA FM 186\17.

(94) Antras to Consul General of France, Jérusalem, «Rapports», 6 Jan. 1949, Annex 2, Capitan Perrosier, "Notes sur les Procédés d'Elimination des Arabes Chrétiens et Musulmans par les Juifs en Galliee", undated, UMA DAG\13.3.1:4, and Nazzal, Exodus, 32-33.

(95) 7th Brigade HW Combat logbook, entry for 10:00 hours, 2 Nov. 1948, IDFA 721\72\310.

(96) للحصول على تفاصيل عما حدث في غوير، انظر:

«Tzuri (Kochba)», to HIS-AD, "The Village of Ghuweir Abu Shusha", 24 June 1948, HA 105\226.

(97) Nazal, Exodus, 32-33; unsigned, letter from Nazareth to Prime Minister and Minority Affairs Minister, 6 Apr. 1949, IDFA 1308\50\485; and M. Yitah, Haifa to MAM, 16 May 1948, ISA MAM 299\78.

(98) Antras to Consul General of France, Jerusalem, "Reports", 6 Jan. 1949, UNA DAG\13.3.1:4, Annex 3, "Rapport Date du 16 November 1948 par le Lieutenant Colonel Sore (FA) Adjoint A B.3", reporting on a UN investigative team visit to Deir al Asad and al Bi'inna on 16 Nov. 1948.

من الممكن أن تكون طريقة تعامل لواء غولاني مع القريتين مستقاة من الأمر الصادر عن كارميل في 31 أكتوبر 1948.

(99) Nazzal, Exodus, 89-90.

(100) Nazal, Exodus, 92.

(101) Intelligence Officer, Battalion 123, to Haifa District\Intelligence, 31 October 1948, IDFA 200716\49\45. (102) Antras to Consul General de France, Jerusalem, "Reports", Annex 4- consisting of two reports, "Raport de l'adjudant Pallemans lors de la visite faite a Majd al Kurun", undated but reporting on a visit on 11 Nov. 1948, and "Rapport Special adresse au Chef d'Etat Major par l'Observateur Capitaine David Penson", 13 Nov. 1948- UN DAG 13\3.3.1:4; and "Statement by UN Observer Major Stewart M.F. Luce (US Army)" to Chief of Staff, Haifa, 13 Nov. 1948, UNA DAG 13\3.3.1:11.

(103) Shoufani, "Fall of Village", 121.

(104) Nazzal, Exodus, 96-97; and IDF, War of Independence, 323-324.

(105) Amir to Northern Front, 12:30 hours, 30 Oct. 1948, IDFA 240\54\112.

(106) 1st Brigade to Northern Front, 12:30 hours, 30 Oct. 1948, IDFA 128\51\50.

(107) تم وصف ما حدث في:

Form of Recommendation for Award of Citation

والذي يستعرض موقف المقدم حاييم هايون الذي قاد الهجوم الفاشل على الموقع، انظر:

IDFA 1096\49\65; and unsigned, untitled IDF Intelligence report (probably by Intelligence Officer, Northern Area, to Intelligence Service 1, etc.), undated but probably from 17 Sep. 1948

ويشير التقرير إلى أن الجندين قبض عليهما وهما على قيد الحياة وفُصل
رأساهما من قبل رجال ينتمون إلى قبيلة عرب المواسي القرية، وتم أخذ أحد
الرأسين إلى عيلبون والأخرى إلى المغار، انظر:

IDFA 7249\49\138.

(108) أربعة أو خمسة كانوا من غير المحليين والبقية من سكان القرية، انظر:

12th Battalion intelligence officer, "Report on Hostile Behavior
by the Clergy", undated, IDFA 2168\50\86.

(109) Faraj Diab Surur, mukhtar of "Eilabun, Father Yukha Daud
Almualim and other village priests, to Minority Affairs Minister,
21 Jan. 1949, ISA FM 2564\10; and 12th Battalion intelligence
officer, "Report on Hostile Behaviour of the Clergy", undated,
IDFA 2168\50\86.

ويصف ناهومي باختصار (Entry for 6 Nov. 1948, YND) المذبحة
والطرد، بيد أنه يتحدث بشكل خاطئ عن 30 قتيلًا في عيلبون وفراضية، ولم
أجد أي دليل آخر عن قتل جماعي في فراضية، انظر كذلك:
"Spector" to Baruch, "Report No. 29", 12 Nov. 1948, IDFA 1261\49\4,
وينكر هذا التقرير لقوات الدفاع الإسرائيلية وقوع مذبحة عيلبون لضباط
الأمم المتحدة.

(110) «Extraits d'une lettre de S.B. Patriarche a SE Mgr. Hakim»,
8 Nov. 1948, and Hakim to Tuvia Arazi (Paris), 12 Nov. 1948,
both in ISA FM 2563\22; Father Basilius Laham (Nazareth)
to the Military Governor, Nazareth, 15 Nov. 1948, ISA FM
2564\18; "Eilbaun notables to Minority Affairs Minister, 25 Jan.
1949, ISA FM 2564; and "Eilabun notables to Interior Minister,
21 Jan. 1949, ISA MAM 302\80.

(111) Shitrit to Sulz, 28 Nov. 1948, and Sulz to Shitrit, 12 Dec. 1948,
both in ISA MAM 302\80; and Sulz to Military Government
HQ, 30 Dec. 1948, Yadin to Foreign Ministry, 7 Dec. 1948, and
Shimoni to Yadin, 10 Dec, 1948, all in ISA FM 2564\18.

(112) Cisling to Prime Minister, Minority Affairs Minister, etc., 4
Feb. 1949 and Shitrit to Ben-Gurion, 8 Feb. 1949, both in ISA
MAM 302\80.

(113) Carmel to CGS, 28 Feb. 1949, IDFA 260\51\91.

من جانبه تبني اللواء أفر - قائد الحكومة العسكرية - خطا متشددا ناصحا وزير الدفاع بعدم منحهم المواطنة، حيث إن ذلك سيمثل سابقة كما أنه سيشجع على التسلل الذي تحاول الحكومة العسكرية إيقافه، انظر:

Avner to Defence Minister's Bureau, 17 Mar. 1949, IDFA 1308\50\485.

(114) Police Minister to Defence Minister, 19 Apr. 1949, and Major Ezra ÓOmar, adjutant to CGS, to OC Northern Front, 23 May 1949, both in ISA MAM 302\80.

(115) Mr. Palmon's Commitment in the Name of the Government [of the State of Israel], 10 June 1949, ISA FM 2563\22.

(116) First Sergeant "Moshe", 103rd Battalion, "C" Company, "Report on a Search Operation in the Area of "Arab Mawasi" Outpost 213, Presented by Platoon OC Haim Hayun", 2 Nov. 1948, IDFA 1096\49\65.

(117) يبدو أن التحقيقات التالية، والتي أجرتها وزارة العدل وقوات الدفاع الإسرائيلية، عن الفظائع في الجليل اقتصرت على الأحداث في تلك القرى الأربع، انظر:

Gelber, Palestine, 226.

(118) في مذكراته، يشير يوسف نعماني إلى 60-70 رجلا وامرأة قُتلوا بعد أن رفعوا علما أبيض، انظر:

Entry for 6 Nov. 1948.

من جانبه، فإن أهارون كوهين يروي أنه سمع غاليلي أو موشيه إيرم يتحدث عن 94 شخصا قضوا في تفجير منزل في صلحة، انظر:

Aharon Cohen (handwritten notes from Mapam Political Committee Meeting, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

(119) Entry for 6 Nov. 1948, YND, HAHH

ويتحدث عن 50-60 فلاحا، أما أهارون كوهين فينقل عن غاليلي أو إيرم حديثه عن 53 شابا بالغاً، تم ربطهم بعضهم ببعض والإلقاء بهم في بئر؛ وثلاث حالات اغتصاب، بما في ذلك طفلة في الرابعة عشرة من عمرها، انظر:

Aharon Cohen, Handwritten notes from meeting of Mapam Political Committee Meeting, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

كذلك أشار نحمانى إلى العديد من حالات الاغتصاب وعدد من النساء القتيلات. وقد سمع نحمانى التفاصيل من إيمانويل فريدمان، من قدامى رجال القسم العربى بجهاز استخبارات الهاغاناه والمندوب فى الجليل الشرقى، ومن الممكن أن يكون بعض أولئك الذين ألقوا فى البئر قد قضاوا خلال عملية القصف الجوى أو فى أثناء المعركة للسيطرة على صفصاف، وأن القليل منهم قد قتل بعد المعركة. وتتفق الرواية الشفهية العربية فى بداية السبعينيات - كما سجلها نزال - بشكل أو بآخر مع الوثائق اليهودية آنذاك. وطبقاً لنزال اغتصب الجنود أربع نساء وعصبوا أعين وأعدموا 70 رجلاً، «وألقي الجنود بهم بعد ذلك فى الإسمنت الذى يغطي ينبوع المياه»، وقد قام الجنود الذين قدموا بعد ذلك بطمأنة القرويين أنه لن يتم إيذاؤهم، بيد أنهم هربوا إلى لبنان. انظر:

Nazzal, Exodus, 93-95.

(120) مجدداً، فإنه من غير الواضح كم عدد الذين قتلوا فى الجيش عقب الاستيلاء عليها. وكما كانت عليه الحال فى صفصاف فإن مدنيين وعسكريين قضاوا خلال المعارك الضارية، والمزيد من المدنيين وأسرى الحرب قتلوا بعد ذلك. وفى هذا الصدد كتب كوهين: «الجيش قتلت امرأة ورضيعها، و11 شخصاً آخرين [قتلوا؟]»، انظر:

Cohen, handwritten notes from meeting of Mapam Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

ومن الجدير بالملاحظة أن التقرير الأصلي لاستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية بعد الاستيلاء على صفصاف والجيش تحدث عن أخذ 150 - 200 سجين، انظر:

Gershon Gil'ad, 'Hiram' Report Activities 'B'- 29800-2922000, undated, IDFA 7249\49\170

أما التقرير التالى والذى كُتب بعد مرور يوم واحد فإنه ينص على: «أن عدد السجناء الذى تضمنه التقرير «ب» كان يستند إلى خطأ، والواقع أن عدداً صغيراً فقط من الأسرى بين أيدينا»، انظر:

Gershon Gil'ad, "Haim" Report Activities 'C'- 292000-300800, undated, IDFA 7249\49\170.

(121) "Khirbet Lahis", Ha'olam Haze, 1 Mar. 1978; Ehrlich, Lebanon, 214 and 622, footnote 18.

وتشير إلى أنه طبقا لمصادر لبنانية أن 58 شخصا قُتلوا بطريقة وحشية في القرية، وفي مقابلة مع دوف يرميا العام 1987 أُشير إلى أن المقدم شموئيل لاهيس - قائد الكتيبة - جرت محاكمته وإدانته من قبل محكمة عسكرية العام 1949 وحُكم عليه بالسجن لمدة سبعة أعوام. ومع ذلك فإنه لدى استئناف الحكم أمام المحكمة العسكرية العليا تم تخفيض الحكم إلى عام واحد، قضاه سجيناً طليقا في قاعدة لقوات الدفاع الإسرائيلية، وفي العام 1955 أصدر رئيس إسرائيل (إسحاق بن زفي) - بناء على توصية من بن غوريون (وزير الدفاع) عفوا عنه، وقد تمكن لاهيس بعد ذلك من اعتلاء منصب المدير العام للوكالة اليهودية.

(122) في مقابلة صحافية مع موشيه كارميل العام 1985 تذكر أنه شاهد دلائل على القتل في القرية بعد فترة قصيرة من الاستيلاء عليها، وقد تضمن تقرير إيمانويل يالان (فيلنسكي) - انظر ما يلي - أن بعض المدنيين - بما في ذلك المعاقون - ربما قد قتلوا بعد الاستيلاء على القرية.

(123) انظر على سبيل المثال:

Spector to Baruch, 'Report No. 29', 12 Nov. 1948, IDFA 1261\49\4

وفي هذا التقرير ينقل ضابط اتصال قوات الدفاع الإسرائيلية (سبكتور) لقائده (كوماروف) ما يلي: «فيما يتعلق بقتل 13 شخصا في عيلبون، أثبت أن الجيش لم يكن في القرية في ذلك الوقت...»، انظر كذلك:

Schnorrman to Baruch, 17 Nov. 1948, IDFA 1261\49\4.

(124) اعتبرت الهيئة الطبية بقوات الدفاع الإسرائيلية أن الجثث تمثل مصدر خطر كبيرا على الصحة، انظر:

Unsigned, 'Report on a Tour By the Inspector of the Department of Preventive Medicine, Prof. G.G. Mar, on 4.11.48', IDFA 1085\52\203.

وتضمن التقرير الشكوى من أن لم تُدفن الجثث في صلحة.

(125) Komarov to Yadin, 16 Nov. 1948, IDFA 2168\50\86.

(126) Komarov to Northern Front, etc., 13 Nov. 1948, IDFA 2168\50\86. See also Schnorrman to Baruch (Komarov), 17 Nov. 1948, IDFA 1261\49\4.

انتشرت التقارير عن تلك الفضائع بشكل واسع - ولكن بتحريف كبير - فبعد مرور شهر على عملية حيرام كتب أسقف الطائفة الإنجيلية في القدس

إلى رئيس الكنيسة: «... لقد سمعت قصصاً قذرة عن عمليات إعدام جماعي في قرى الحدود الشمالية، بيد أنها كانت، على ما أعتقد، قد تمت خلال ذروة القتال، وقد أكد أحد القساوسة العاملين معي أن تلك العمليات ارتكبتها الدروز وليس اليهود»، انظر:

Bishop of Jerusalem to Archbishop of Canterbury, 8 Dec. 1948, SAMECA JEM LXXII\1.

(127) Sayigh, Palestinians, 92.

(128) Carmel, Battles, 275-76.

(129) 11th Battalion\Intelligence officer to OC 14th Battalion, 4 Nov. 1948, IDFA 1012\49\71.

(130) 14th Battalion intelligence officer to OC 14th Battalion, 4 Nov. 1948, IDFA 128\51\71.

ربما كان الدروز مدنيين من المغار.

(131) 91st Battalion to 9th Brigade\Operations, etc., 12 Nov. 1948, IDFA 1012\49\75.

(132) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, etc., 11 Nov. 1948, IDFA 1012\49\71.

(133) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, 12 Nov. 1948, IDFA 1012\49\71.

(134) Operations Officer Galilee District to Northern Front, 12 Nov. 1948, IDFA 548\51\71.

(135) 11th Battalion to 9th Brigade\Operations, 24 Nov. 1948, IDFA 1012\49\71.

(136) R.T. Tashtan to intelligence officer, Battalion 123, «Operation Report», 9 Nov. 1948, IDFA 200716\49\45.

(137) Military Government HQ to General Staff Division\Baruch, 16 Nov. 1948; and undated minutes on the letter by Baruch Komarov and (apparently) Yadin, IDFA 2433\50\11.

(138) Carmel to Military Government HQ, 28 (?) Nov. 1948, IDFA 121\50\223. See also Gelber, Independence and Nakba, Chap. 15.

(139) Operations officer, Northern Front, to Military Governor Western Galilee, Military Governor Eastern Galilee, etc.,

"Behavior toward the Population", 18 Nov. 1948, IDAF 1860\50\60.

(140) Avner to Carmel, 22 Nov. 1948m IDFA 1860\50\60.

(141) P. Weinstein, 9th Brigade, to Military Governor Acre, etc., 16 Nov. 1948, IDFA 128\51\34.

وبشكل واضح اتصل الأمر بنسخة من المذكرة التي أرسلت من القيادة العامة للجبهة الشمالية.

(142) Markovsky to Ya'akov (Dori ?), undated but from early Dec. 1948, IDFA 121\50\223.

(143) Entry for 3 Dec. 1947, DBG-YH, 863.

(144) في 8 نوفمبر 1948، كتب شابيرا إلى إيسار بنيري (رئيس جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية) أن القوات قد قتلت 82 رجلاً وامرأة وطفلاً في صلحة؛ 42 في صفصاف؛ و52 في الحولة؛ وعلى الأقل 4 مارونيين مسيحيين في الجيش.

(145) Yadin to CGS, 4 Nov. 1948, IDFA 121\50\167.

(146) 79th Battalion logbook, entries for 7 and 8 Nov. 1948, IDFA 721\72\298.

ويُذكر أن لسكوف كان قد قاد الفرقة في وقت مبكر من الحرب.

(147) Dori to Defence Minister, 16 Nov. 1948, and Laskov to CGS, 17 Nov. 1948, both in IDFA 121\50\226.

ومازالت محتويات الملف تخضع للسرية.

(148) 79th Battalion logbook, entry for 16 Nov. 1948, IDFA 721\72\298.

(149) (Draft) Northern Front HQ to OC 7th Brigade, etc., 20 Nov. 1948, IDFA 2289\50\165; and 9th Brigade to OC 11th Battalion, 28 Nov. 1948, IDFA 6309\49\3.

(150) 79th Brigade logbook, entry for 24 Nov. 1948, IDFA 721\72\298.

(151) Carmel to Dori, 1 (?) December 1948, IDFA 260\51\3.

وبطريق الخطأ كتب كارميل أن المحاكمة ستتم في 11/2، ويبدو أنه لم يتم على الإطلاق محاكمة أي جنود آخرين باستثناء لاهيس، وقد حُوكم الأخير بسبب إلحاح رئيسه المباشر دوف يرميا (نائب قائد الفرقة 22).

- (152) في واقع الأمر فإن المرة الأولى التي تُنشر فيها أغلب تلك الفظائع (صلحة؛ صفصاف؛ الجش؛ عيلبون) سواء في إسرائيل أو الغرب كانت في النسخة الأولى من هذا الكتاب (1988).
- (153) العشرات من الصفحات لمحاضر اجتماعات المجلس خلال هذين الشهرين والتي تمت خلالها مناقشة الفظائع والتحقيقات تم حجبها من قبل الرقابة وممنوعة على الباحثين لفترة غير محددة.
- (154) "Decisions of the Provisional Government", 7 Nov. 1948, KMA-ACP 9\9\1; Protocol of the Meeting of the Political Committee of Mapam, 11 Nov. 1948, HHA 66.90 (1), and DBG-YH 809, entry for 10 Nov. 1948.
- وقد كتب بن غوريون: «لقد سلمني شريت مواد صادمة عن فظائع ارتكبتها العديد من الجنود في الجليل، ويلزم التحقيق في الأمر بشكل كامل، وفي هذه المرة فإن المذنب يجب أن يُعاقب، حتى يسمع (الجميع) ويخاف».
- (155) Protocol of Meeting of Mapam Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA 60.90 (10). And handwritten notes by Aharon Cohen from meeting of Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).
- (156) Kaplan to Bentov, Rosenbleuth, and Shapira, 12 Nov. 1948, ISA Labour Ministry, 6178\2924.
- (157) Entry for 12 Nov. 1948, DGYH III, 820.
- (158) Protocol of Cabinet Meeting, 14 Nov. 1948, ISA
- أعد روزنبلوت مشروعا للائحة المطلوبة، انظر:
- 'Emergency laws (Ministerial Committee for Investigating the Condition of the Arabs in the State), 1948' (ISA Labour Ministry, 6178\2924.
- (159) Transcript of Cisling's statement at Cabinet meeting, 17 Nov. 1948, KMA-ACP 9\9\3.
- (160) Decisions of the provisional Government, 17 Nov. 1948, ISA.
- (161) DBG to Ya'akov Shimshon Shapira, 19 Nov. 1948, IDFA 1137\49\84.
- (162) Carmel to brigade, district and battalion OCs, 25 Nov. 1948, IDFA 1137\49\84.

(163) Entry for 21 Nov. 1948, DBG-YH III, 835-36

ويكتب خلاله نص الخطاب - الذي يعادل بين قوة قصيدة التمران وقوة
طابور مدرع - فضلا عن نص القصيدة ذاتها.

(164) "Decisions of the Provisional Government", 5 Dec, 1948,
KMA-ACP 9\9\1.

من غير الواضح ما إذا كان شاپيرا قد قام بالفعل بإجراء أو تنظيم أي
تحقيقات، انظر:

Shapira's report, ISA Justice Ministry, 25\1\0

كما أن مناقشة مجلس الوزراء لذلك التقرير مازالت ضمن الوثائق التي لم
تُرفع السرية عنها.

(165) في حين تم توبيخ بعض الجنود، حرص بن غوريون على ألا يتعرض أحد
للسجن الفعلي لمشاركته في الفظائع، وبشكل واضح فإن تجنب المحاكمات
وتوقيع عقاب حقيقي كان يهدف إلى الإبقاء على الملف بكامله طي السرية
والحفاظ على سمعة قوات الدفاع ودولة إسرائيل. ولكن ربما كان هناك أكثر
من ذلك. فربما كانت هناك مخاوف من أنه عندما يتم تقديمهم إلى المحكمة
يتهم الجنود والضباط سلسلة القيادة المتصاعدة، مما قد يورط كارميل (قائد
اللواء) وربما بن غوريون نفسه، فمن غير المعروف أو المؤكد ما تم على وجه
التحديد بين بن غوريون وكارميل في الناصرة يوم 31 أكتوبر، بيد أنه كان من
الممكن أن يؤدي فتح الموضوع بكامله إلى اكتشافات لدور بن غوريون في
إصدار أوامر الطرد، وبشكل غير مباشر، في الفظائع التي كانت - على الأقل
في جزء منها - مرتبطة بها.

(166) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH III, 896.

بطرق المصادفة سمع يوسف ويتز عن سياسة بن غوريون التي أبلغت لأفتر
والمعارضة للطرد من قطاع غزة، وأرسل مذكرة إلى بن غوريون يستفهم عن
هذا القرار.

Entries for 30 and 31 Dec. 1948, CZA A246-14, 2560-61; and
Weitz to Ben-Gurion, 31 Dec. 1948, Yosef Weitz Papers (Rohovot).

(167) Yigal Allon, "A Special Appendix to Operational Orders Operation
Horev", 17 Dec. 1948, KMA-PA 34-aleph.

(168) تم تناول هذه النقطة في:

Moda'i, "Operation Hiram", undated but from mid-1950s,
IDAF 922\75\189

الفصل التاسع

- (1) Northern Front to 9th and 2nd brigades, 09:30 hours, 10 Nov. 1948, IDFA 4858\49\495.

وعلى حين تحدث ذلك الأمر الأولي عن «5 كم» فإنه من الناحية العملية كان هناك نوع من المرونة في تنفيذ السياسة، وبعد مرور شهرين كتب الرائد إيلعاد بيليد باسم قائد الجبهة الشمالية: «بعد الاستيلاء على الجليل، قررنا أنه يلزم إجلاء المواطنين - السكان من منطقة بعمق 5 - 7 كم على طول الحدود اللبنانية لتسهيل أمن الحدود ومنع التسلل»، انظر:

Peled to General Staff\Staff Division, 15 Jan. 1949, IDFA 1860\50\60.

- (2) Intelligence officer, 9th Brigade, "Order", 7 Nov. 1948, IDFA 715\49\16.

- (3) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 8-9.

- (4) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 8.

- (5) Ehrlich, Lebanon, 312; and Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 8.

- (6) 'Temporary Surrender Instrument', signed by four notables, undated, HA 55\31.

- (7) 'Decisions of the Meeting of the Provisional Government', 24 Nov. 1948, KMA-ACP 9\9\1; and private information.

- (8) Quoted in Ehrlich, Lebanon, 310.

- (9) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bri'im', 9.

- (10) Intelligence officer, 9th Brigade, to all battalions, 22h00 hours, 14 Nov. 1948, IDFA 7249\49\286.

- (11) Segev, First Israelis, 73; and Shimoni to Eytan, 'On Problems of Policy in the Galilee and Northern Border ...', 18 Nov. 1948, ISA FM 186-17.

(12) نص تقرير استخباراتي في تلك الفترة على: «قال الجيش للمارونيين المسيحيين الذين اقتلعوا من الحدود الشمالية إلى بعض القرى إنهم نُقلوا إلى أماكن أخرى بشكل مؤقت، وقد كان هذا بالطبع مجرد مُلطف لتسهيل نقلهم، بيد أنهم لا يزالون ينتظرون عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. ويستحسن إخبارهم بأنه من الأفضل لهم أن يبدأوا في زراعة الحقول المهجورة في أماكنهم الجديدة حتى يكون لديهم ما يكفيهم من الطعام في الموسم المقبل، وحتى لا يصبحوا عبئا على الدولة»، انظر:

- Aharon Schweig, 'Weekly Report on Arab Affairs', 5 Dec. 1948, IDFA 240\54\383.
- (13) Unsigned, untitled memorandum (missing first page) on Kafr Bir'I, undated but from late summer 1950, IDFA 848\91\105; Shitrit to Defence Minister, 2 Dec. 1948, ISA FM 2564\9; and unsigned, 'Instructions Regarding Behaviour Toward the Arabs of Kafr Bir'im', 24 Nov. 1948, IDFA 7249\49\286.
- (14) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, etc., 14 Nov. 1948, IDFA 1012\49\71.
- (15) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, etc., 14 Nov. 1948, IDFA 1012\29\71.
- (16) 92nd Battalion, 'Activities Report No. 97', 24 Dec. 1948, IDFA 4859\49\32.
- (17) Unsigned, 'Instructions Regarding Behaviour Toward the Arabs of Kafr Bir'im', 24 Nov. 1948, IDFA 7249\49\286.
- (18) Minority Affairs Ministry Office, Safa, 'Weekly Report for Week 25-30 November 1948', undated, ISA MAM 302\73; Shitrit to Ben-Gurion, 2 Dec. 1948, ISA FM 2564\9; and Ben-Zvi to Ben-Gurion, 14 Oct. 1949, ISA FM 2570\1.
- (19) Peled ('In the name of OC Northern Front') to General Staff\Staff Divison, 15 Jan. 1949, IDFA 1860\50\60.
- وقد اشتكى بيليد من أن «الإجلاء... كان قد أوشك على أن ينتهي تماما» عندما وصل أمر الإيقاف من رئاسة الأركان، وبقي سكان فسوطة والجش (600 ماروني) و20 من سكان برعم في أماكنهم.
- (20) Quoted in Ehrlich, Lebanon, 310.
- وقد خمن إهرليخ أن يكون التجميد فرض من قبل بن غوريون.
- (21) Entry for 16 Nov. 1948, DBG-YH III, 828.
- قد تبدو هذه الفقرة على أنها تشير إلى أن كارميل قد اتخذ القرار بالنسبة إلى سياسة تطهير الحدود من دون علم بن غوريون أو موافقته - وأن هذا ربما يكون السبب في قيام بن غوريون بكتابتها في مذكراته اليومية، وقد قام بنفس الشيء في اجتماع مجلس الوزراء؛ حيث أطلع الوزراء أنه قد «طلب» إلى كارميل وقف عمليات الطرد، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 24 Nov. 1948, ISA.

غير أنه من غير المرجح أن يكون كارميل قد قرر طرد سكان مجموعة من القرى إلى لبنان - بما في ذلك مسيحيون - من تلقاء نفسه ومن دون الحصول على موافقة صريحة من بن غوريون؛ حيث إن هذا الطرد كان مخالفا لتعليمات بن غوريون - آيالون في 6 يوليو 1948، ومع ذلك فإنه من الممكن أن يكون كارميل قد شعر بأنه ليس في حاجة إلى المزيد من الموافقات، بعد ما حصل عليه من بن غوريون في 31 أكتوبر.

تثير يوميات بن غوريون مشكلة معرفة توقيت صدور أمر التجديد، على وجه الدقة فالأمر الصادر عن قيادة منطقة حيفا في 15 من الشهر يشير إلى أن الأمر كان قد صدر بالفعل ويتم العمل وفقا له قبل اللقاء بين بن غوريون وكارميل في السادس عشر من نوفمبر.

(22) في الرابع والعشرين من نوفمبر 1948 طرح شابيروا على الطاولة سؤالاً يتعلق بمحنة اللاجئين من برعم، وقد تجنب بن غوريون تقديم إجابة واضحة، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 24 Nov. 1948, ISA.

(23) Entry for 19 Nov. 1948, DBG-YH III, 832.

(24) مثل هذا جوهر شكوى شيموني، انظر:

Shimoni to Sasson, 12 Nov. 1948, ISA FM 2570\11; and Shimoni to Eytan, 18 Nov. 1948, ISA FM 186\17. See also Ehrlich, Lebanon, 313-14.

(25) Shimoni to Eytan, "On Problems of Policy ...", 18 Nov. 1948, ISA FM 186\17.

(26) Northern Front Operations Officer to Military Governor Western Galilee, etc., 'Behaviour toward Inhabitants', 18 Nov. 1948, IDFA 4858\49\495.

(27) انظر على سبيل المثال:

9th Brigade HQ\Intelligence to Military Governor Galilee District, 6 Feb. 1949, IDFA\922\52\194.

(28) Untitled (first page missing) memorandum on Bir'im, IDFA 848\91\105.

(29) Bir'im notables to the Director of the Arab Affairs Department, Interior Ministry, 4 July 1949, IDFA 922\52\194.

(30) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 15.

- (31) Protocol of Meeting of JNF directorate, 7 Dec. 1948, CZA KKL 10; entry for 10 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 364 (and Protocols of Committee of Directorates of National Institutions, reproduced on 399 and 401); Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 17 Dec. 1948, Jan. 1949, Weitz, Diary, III, 4.
- (32) Peled, 'In name of OC Northern Front', to General Staff\Staff Division, 15 Jan. 1949, IDFA 1860\50\60.
- (33) Military Government HQ to OC Northern Front, 27 Jan. 1948, IDFA 1860\50\60.
- ربما كان قرار إنشاء اللجنة نتيجة لعمليات الطرد التي قامت بها الجبهة الشمالية، والتي أثارت غضب العديد في صفوف حزب مابام.
- (34) Capitan Yisrael Krasnasky, Military Government Western Galilee and Haifa District, to Military Government HQ, 24 Oct. 1949, IDFA 922\52\183.
- (35) Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 31 Dec. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.
- (36) انظر على سبيل المثال:
- Yitah to Shitrit, 18 Jan. 1949; Yitah to Major 'Amir, 18 Jan. 1949; and Shitrit to Yitah, undated- all in ISA MAM 1319\42.
- (37) Tomas Bloodworth Jr., vice-consul, Haifa, to Secretary of State, 'Report on an interview with Representatives of the AFSC', 7 June 1949, with enclosure: Charles Freedman, AFSC, 'Report on Evacuation of Residents from the Town of Tarshiha', 25 Mar. 1949, NA RG 48, Haifa Consulate, Classified Records, 350- Political Affairs, 1949; and ? to Foreign Ministry, 25 Jan. 1949, a complaint about expulsions from Shaf 'Amr, Tarshiha and Mi'ilya.
- وقد اشتكى الأشخاص الذين طُردوا من أن القوات سرقتهم قبل أن تدفع بهم عبر الحدود، وطبقا لغيورا زيد فإن الخمسة والعشرين شخصا الذين طُردوا من معليا كانوا «مشتبهين في أنهم ينقلون معلومات إلى العدو»، انظر:
- Yiath to T.Ashbal, MAM, 14 Mar. 1948, ISA MAM 1319\40
- (38) 'Zvi. K., Intelligence Servic, Haifa Base, 'Weekly Summary for Department 'Ayin' (16.1.49-23.1.49)', undated, IDFA 240\54\383.

- (39) 'Zvi. K,' 'Weekly Report for Department 'Ayin' (23.1.49-30.1.49),' undated but with accompanying letter Intelligence Service 3, Haifa Base, to Military Governor Western Galilee, 6 Feb. 1949, IDFA 922\52\1277.
- (40) 'Protocol of the Seventh Meeting of the Committee for Transferring Arabs from Place to Place', 21 Jan. 1949; and 'Protocol of the Tenth Meeting of the Committee for Transferring Arabs', 20 Mar. 1949- both in ISA MAM 1322\22.
- يُذكر أن اللجنة التي ضمت إدارات مختلفة كانت قد أنشئت في نوفمبر 1948 برئاسة شتريت.
- (41) ? to Amir, 6 Mar. 1949, IDFA 922\52\1334.
- (42) Thomas Bloodworth Jr. to Secretary of State, 'Developments in Israeli Controlled Arab Sections of Galilee', 10 June 1949, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 350- Political Affairs, 1949; and unsigned, 'A Report on the Visit of Archbishop Hakim to Tarshiha', undated, ISA FM 2563\22.
- (43) Eytan to Sharett (New York), 4 Dec. 1949, ISA FM 2402\29.
- (44) Sheikh Attiya Juwayid to the Justice Minister, 'In the Name of the Oppressed', 9 June 1949, ISA JM 5667\25\gimel; and Haaretz, 7 Aug. 1949.
- (45) A. Weingrad to Galilee District Battalion 102, undated but from Feb. or early Mar. 1949, IDFA 170\54\41. See also Hasson Goldberg to regions officer [Battalion] 102, 3 Feb. 1949; and Hasson Goldberg to regions officer [Battalion] 102, 10 Mar. 1949- both in IDFA 170\54\41.
- (46) Regions HQ Rosh Pina, Galilee District, to security officer [Goldberg], Ma'ayan Baruch, 12 Mar. 1949, IDFA 170\54\41.
- (47) Security Officer, Intelligence Department 3, 9th Brigade to Northern Front, Intelligence Department 3, 10 Apr. 1949, IDFA 170\54\41.
- (48) تم التحقيق في عمليات الطرد ووصفها في تقرير أعده العقيد باروخ رابينوف إلى رئاسة الأركان، انظر:

- 'Report on the Investigation about the Transfer of the Arabs of the Villages of Khisas, Ja'auna, Qeitiya', 30 Aug. 1949, HHA, Baruch Rabinov Papers.
- (49) Entry for 8 June 1949, HA-YND.
- (50) See Morris, 1948 and After, (rev. ed. 1994) Chapter V.
- (51) Protocol of Meeting of Knesset Defence and Foreign Relations Committee, 29 June 1949, ISA, Defence and Foreign Relations Committee, 7561\4-aleph.
- (52) Ha'aretz, 7 Aug. 1949.
- (53) Richard Ford to Secretary of State, 11 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Dec. 571, Classified Records 1949.
- (54) بمساعدة من نحمانى انتقل عرب الخصاص من عكبة إلى موقع يمتلكونه في وادي حمام شمال غرب طبرية.
- (55) ISA, Documents, III, 725.
- (56) انظر على سبيل المثال:
Moshe Belhorn, Tiberias District Police HQ, to IDFA, 5 Aug. 1949, ISA FM 2433\4.
- (57) Golani Brigade\Intelligence, 'The List of Arab Villages in Our Hands Conquered by the 12th Battalion', 25 June 1948, HA 105\114.
- (58) 'Ein Gev. Testimony of Ezra Klupfer', undated, IDFA 1235\52\1
- (59) انظر على سبيل المثال:
OC 8th Platoon to OC "C" Company, 17 March 1949, IDFA 721\72\389.
- (60) انظر:
E.L.M. Burns, Between Arab, 115-18
للمزيد من التفاصيل حول كراد البقارة وكراد الغنامة انظر:
Morris, Birth, 353, note 24. See also Morris, Border Wars, 378-79.
- (61) انظر على سبيل المثال:
Military Governor Western Galilee to Northern Front HQ, 9 Nov. 1948, IDFA 260\51\2.
- (62) Avner to Defence Minister, ? Feb. 1949, IDFA 1308\50\485; and entry for 4 Jan. 1949, DBG-YH III, 926.

- (63) Protocol of Meeting of Knesset Defence and Foreign Affairs Committee, 6 June 1949, ISA, Defence and Foreign Affairs Committee, 7561\3-aleph.
- (64) Haifa District HQ, 'Operational Order "Magrefa", 21 Dec. 1948, IDFA 715\49\16.
- (65) Intelligence Officer 9th Brigade to Northern Front\Intelligence, etc., 'Weekly Report for 18.12.48-25.12.48', 25 Dec. 1948, IDFA 6309\49\72.
- (66) 9th Brigade to 92nd Battalion, etc., ? Dec. 1948, IDFA 6309\49\2.
- (67) Lt. Menahem Ziselman to Northern Front, 'Report on Operation "Zikuk"', 28 Dec. 1948, IDFA 260\51\54.
- يُذكر أن كلمة «زكوك» بالعبرية مشتقة من كلمة «التطهير».
- (68) Avner to Defence Minister, ? Feb. 1948, IDFA 1308\50\485.
- (69) Intelligence Officer, Military Government Western Galilee, to Military Governor Western Galilee, 2 Feb. 1948, IDFA 922\52\820.
- (70) Nahariya District Officer to Military Governor Western Galilee, 22 Feb. 1949, IDFA 922\52\820.
- (71) Intelligence Officer, Western Galilee Military Government, to Military Governor Western Galilee, 'Report on Activities in the Western Galilee', 1 June 1949, IDFA 922\52\183.
- (72) Intelligence Officer, Battalion 300, to General Staff\Operations, 28 July 1949, IDFA 721\72\859.
- (73) Representative of Israeli Administration in Tarshiha to the Military Governor, 20 Mar. 1949, IDFA 922\52\820.
- (74) The letter is quoted in Wendor, Nahariya District officer, to Major 'Amir, 11 Apr. 1949, IDFA 922\52\820.
- أرسل كيبوتس رمات يوحانان خطاباً مماثلاً إلى عمير يتضرر من العائلات العربية التي استوطنت مجدداً حوشاً المجاورة، انظر:
Ramat Yohanan to 'Amir, 24 Feb. 1949, IDFA 922\52\1277.
- (75) Intelligence Officer, Military Government Western Galilee, to Military Governor, Western Galilee, 1 June 1949, 'Report on Activities in Western Galilee', IDFA 922\52\1277.

(76) Major Pinhas Weinstein to Northern Front\Operations, 13 Apr. 1949.

(77) 'Zvi. K.', 'Intelligence Service 3, Haifa Base, 'Weekly Repot of Department "Ayin" (23.1.49-30.1.49)', IDFA 922\52\1277. See also Intelligence Service 3, Haifa Base, to Military Governor, Western Galilee, 'Tbillin Expellees who have Returned to Their Village', 15 Feb. 1949, IDFA 922\52\820.

وقد أوصى التقرير بطرد ستة أشخاص حُددت أسماؤهم ولكن «هذه المرة بصحبه عائلاتهم ومقتنياتهم».

(78) Captain Y. Krasnansky, security officer, Military Government Western Galilee, to Lt. Colonel Mor, 1 Mar. 1950, IDFA 1860\50\60; and Special Correspondent, 'The Arab of Ghabisiya in Western Galilee Were Forces to Leave their Homes', Al Hamishmar, 30 Jan. 1950.

(79) Western Galilee Settlements Bloc Committee, 'Communique... Regarding Ghabisiya ... 27.2.50', IDFA 1860\50\60; and Special Correspondent (Yirmiyahu Shmueli, of Kibbutz Evron), 'The Arabs of Ghabisiya in Western Galilee Were Forced to Leave their Homes', Al Hamishmar, 30 Jan. 1950.

(80) Unsigned, draft of a Knesset motion calling for the establishment of a committee of inquiry to probe the Ghabisiya (and Farradiya and Kafr 'Inan) expulsions, undated, IDFA 1860\50\60.

ويبدو أن الموضوع لم يطرح على الإطلاق في جلسة عامة بالكنيست.

(81) Western Galilee Settlements Bloc Committee, 'Communique ... Regarding ... Ghabisiya ... 27.2.50' and Krasnansky to Mor, 1 Mar. 1950, both in IDFA 1860\50\60.

(82) انظر:

Al Hamishmar editorial, 'More on the Affair of the Arabs of Ghabisiya', 6 Feb. 1950.

(83) Gershon Czerniak to IDF CGS, 25 Oct. 1951; Colonel Moyal, IDF Advocate- General, to Head of Public Relations Branch, Defence Ministry, 21 Oct. 1951; and Moyal to CGS, 25 Oct. 1951- all in IDFA 1559\52\113.

- (84) Unsigned memorandum, possibly from Yosef Weitz, 'Transfer of Arab Population', undated but probably from Dec. 1948, ISA MAM 297\59; Sulz to Military Government HQ, 11 Jan. 1949, ISA MAM 308\38; and Protocol of the Third Meeting of the Committee for Transferring Arabs', 15 Dec. 1948, MAM 1322\22.
- (85) Military Governor Nazareth to Northern Front\Operations officer, 4 Dec. 1948, IDAF 260\51\3.
- (86) Operations officer, 9th brigade, to Battalion 91, etc., 4 Jan. 1949, IDFA 6309\49\3.
- (87) Ninth Brigade\Intelligence to Northern Front\Intelligence, 7 Jan. 1949, IDFA 1012\49\72.
- (88) A report on a tour of Arab villages in the Galilee by a representative of the Muslim Department, Ministry of Religious Affairs, 16-17 Dec. 1948, ISA MAM 307 gimel\41; 'Protocol of the First Meeting of the Committee for Transferring Arabs', 30 Nov. 1948, ISA MAM 1322\22; MAM Office, Nazareth, to Shitrit, 13 Jan. 1949, ISA MAM 302\97; Kamen, 'After the Catastrophe', 32; Hanochi to the Directors of the Anglo-Palestine Bank, 17 and 23 Feb. 1949, both in ISA AM gimel\19\aleph (part 2); and Agriculture Ministry, 'List of the lands Leased for Cultivation for 1949\50 by 31 Oct. 1949', ISA Am aleph\19\aleph.
- (89) Avner to Defence Minister,? Feb. 1949, IDFA 1308\50\485.
- (90) Military Government, Northern Front, to 79th Battalion, etc., 31 Jan. 1949, IDFA 1289\50\277; and Intelligence Service 3, Haifa Base, 'Report to the Arab Department (30.1.49-6.1.49', IDFA.
- (91) OC 79th Battalion to 'B' and 'C' Companies, etc., 21 February 1949, IDFA 2289\50\277; and Kamen, 'After the Catastrophe', 32.
- (92) 'Report of the Committee Probing the Problems of the Military Government and Its Future', 3 May 1949, ISA FM 2401\19.

(93) انظر على سبيل المثال:

Capitan Shimon Oslander, 192nd Battalion, to Military Government HQ Northern Front, 14 June 1949, IDFA 922\52\820; Kransnansky to Military Government Western Galilee, 6 July 1949, IDFA 922\52\820; Kransansky to HQ Military Government, 8 Nov. 1949, IDFA 741\72\843; and Dov Yirmiya, Battalion 300, to OC Northern Command, 23 Nov. 1949, IDFA 922\52\183.

(94) انظر على سبيل المثال:

Krasnsnsky to Military Governor, Western Galilee, 8 June 1949, IDFA 922\52\820.

(95) Yadin to Southern Front, 28 Nov. 1948, and Coastal Plain District HQ to Battalion 151, etc., 30 Nov. 1948, both in IDFA 401\52\12; and Southern Front\Operations to General Staff Division, 8 Dec. 1948, IDFA 922\75\1025.

(96) Coastal Plain District HQ to battalions 151 and '1 Volunteers', etc., 19:55 hours, 25 Nov. 1948, IDFA 6308\29\141.

(97) Coastal Plain District HQ to Southern Front\Operations, 30 Nov. 1948, IDFA 1878\50\1; and Southern Front\Operations to General Staff Division, 2 Dec. 1948, IDFA 922\75\1025.

(98) Coastal Plain District HQ to 89th Battalion, 17 Nov. 1948, IDFA 401\52\12.

(99) Fifty-first Battalion\Intelligence to Fifth Brigade\Intelligence, 29 Nov. 1948, IDFA 1041\49\12; and Fifth Brigade\Intelligence, 'Summary of Activity 27-28.11.48', 29 Nov. 1948, IDFA 922\75\1017.

(100) Coastal Plain District HQ, 'Report on Sweep on 26.4.49', IDFA 2539\50\14.

(101) Fourth Brigade\Intelligence, "Intelligence Annex to Operation Order 1\50 [for] Operation 'Open Eyes'", 5 Mar. 1949, IDFA863\50\362.

(102) Fourth Brigade\Operations to OC 44th Battalion, etc., "Operational Order\1\50 Operation 'Opern Eyes", 5 Mar. 1949,

- IDFA 863\50\362; and General Staff Division\Intelligence\1, 'Activity Report No. 47', 8 Mar. 1949, IDFA 401\52\68.
- (103) General Staff Division\Intelligence\1, Daily Intelligence Report', 11 Mar. 1949, IDFA 401\52\68.
- (104) Fourth Brigade\Operations to OCs 44th, 42nd and 145th brigades, etc., 'Operational Order 49\3', 10 Mar. 1949, IDFA 922\75\949; and Major Simon to Col. Coverdale, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.
- (105) Lt Colonel Robin and W.O. Van Wassenhove, UNMO Tel Aviv, to Tel Aviv Field Observers Group, 14 Mar. 1949, UNA DAG-13\3.3.1:18.
- (106) Fourth Brigade\Operations to OCs 44th Battalion, 42nd Battalion, etc., 'Operations Order 49\3', 10 Mar. 1949, IDFA 922\75\949.
- (107) Major Simon to Col. Coverdale, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.
- (108) Shakliar to southern Front HQ\Operations, 'Report on Operation "Control"', 21 Mar. 1949, IDFA 2539\50\15.
- وقد شُنت عملية مماثلة شمال شرق الدوامة في 20 أبريل 1949، انظر:
Southern Front\Intelligence, 'Report on Seep by 8th Battalion on 20.4.94', 24 Apr. 1949, IDFA 1062\53\63.
- (109) Lt. Col. Yishayahu Shaklia, Shakliar, Seventh Brigade, to OC 9th Battalion, 19 Mar. 1949, IDFA 2539\50\15.
- (110) Simon and Vermeersch, "Investigation Report", 24 Mar. 1949, UNA DAG-13\3.3.1:18. See also Col. Nickerson, deputy chief of staff, UNTSO, to Bunche, 23 Mar. 1949, UNA DAG-13.3.3.1:18.
- (111) General Staff Division\Intelligence\1, 'Activities Report No. 53', 2 May 1949, IDFA 880\49\202.
- (112) Lt Col. Bergeon to Chairman Jordan-Israel MAC, 28 Aug. 1949; and Lt Col. Bergeon to Chairman Jordan-Israel MAC, 29 Aug. 1949, both in ISA FM 2431\7.
- وقد اتضح أن شكوى إسرائيل كانت مجرد كذب، انظر في هذا الخصوص:

- Major J.A.P. Simon to Col. G.B Coverdale, IJMAC, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.
- (113) Lt Col. Bergeon to Chairman Jordan-Israel MAC, 29 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.
- (114) Simon to Voverdale, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.
- (115) Central Command\Operations to General Staff Division\ Baruch, 5 July 1949, IDAF 1000\52\7; and Major Ramati to S.M.9 (3), "MAC Meeting Held at Mandelbaum Gate on Wednesday 31st August 49 at 11:00 Hours", undated, ISA FM 2431\7.
- (116) Ramati to Intelligence Service 9 (3), "MAC Meeting ... 31st August", ISA FM 2431\7.
- (117) Fifty-second Battalion\Intelligence to Fifth Brigade\Intelligence,? Oct. 1948, IDFA 1041\49\12; and Fifth Brigade\Intelligence, 'Summary of Activity', 24 Oct. 1948, IDFA 922\75\900.
- (118) Statement by 'S. Mahmoud', a refugee from Zakariya, in 'Al-Nakba', film by Benny Brunner.
- (119) Fourth Brigade\Intelligence, 'Daily Summary 18.12.48', 19 Dec. 1948, IDFA 6647\49\48.
- (120) A. Bergman to "the Government Committee for Settling Dispossessed Arabs", 16 Mar. 1949, ISA MAM 307\44; and Interior Ministry to Government Committee for the Settlement of Arab Refugees (inside Israel), 22 Mar. 1949.
- (121) Entry for 14 Jan. 1950, Weitz, Diary, IV, 69.
- (122) Unsigned, 'Report on the Health Situation in the village of Zakariya, 14 Feb. 1950', ISA AM 2166 gimel\642.
- (123) Unsigned, 'Zakariya Village', undated, HA 8\201.
- (124) Prolov, OC Operations Department, to OC Military Government, 19 Mar. 1950, IDFA 2539\50\14.
- (125) مقابلة مع موردخاي بار أون - الضابط المكلف بعملية الطرد، 1999،
انظر أيضا:
- Palmon to British Commonwealth Department, Israel Foreign Ministry, 18 Oct. 1950, ISA FM 2402\11.

- (126) Eytan (Rhodes) to Sharett, 20 Feb. 1949, in ISA, Documents III, 257; and *ibid.*, 257, note 143\1.
- (127) ISA, Documents III, 702-703.
- (128) Kan'ane and Madani, "Faluja", 77.
- (129) Bunche to Shiloah, 4 Mar. 1949, ISA FM 2431\1.
- (130) 'Visit of the Quaker Team to Faluja Feb. 26 to March 6th, Reported by Ray Hartsough, Edited by Corrinne Hardesty', undated, AFSCA- Foreign Service 1949, Palestinians-Faluja.
- (131) Bloodworth to Secretary of State, 7 June 1949, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 350- Political Affairs 1949; and Department of International Institutions, Israel Foreign Ministry, to Director General, 13 Mar. 1949, ISA FM 24777\3.
- ادعى الإعلام العربي كذبا أن «رجالا ونساء وأطفالا قُتلوا في الفالوجة على أيدي اليهود»، وكما هو معتاد فإن المبالغة أضعفت من مصداقية تلك الشكاوى، انظر:
- All Palestine Government, Ministry of Foreign Affairs report, 19 Mar. 1949, PRO FO 371-75455.
- (132) مازالت البرقيات المتضمنة تعليمات ألون بتنفيذ العملية، كذلك التقرير الذي أعده راين لاحقا، محاطين بالسرية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية.
- (133) Yadin to Shiloah (Rhodes), 4 Mar. 1949, ISA FM 2431\1.
- (134) Sharett to Dori, 6 Mar. 1949, ISA FM 2431\1.
- (135) Allon to OC General Staff Division, 5 Mar. 1949, IDFA 1046\70\434.
- (136) Entry for 28 Feb. 1949, Weitz, Diary, IV, 15: and Y. Berdichevsky to Machnes, 3 Mar. 1949, ISA MAM 297\60.
- (137) Entry for 22 and 26 Sep. 1948, Weitz, Diary, III, 343-44; and entry for 26 Sep. 1948, DBG-YH III, 721.
- (138) Entry for 6 Jan. 1949, DBG-YH III, 931.
- وقد كتب بن غوريون في مذكراته أن الفالوجة أصبحت «تل حاي المصرية» (ملحوظة من قبل المترجم: هذه إشارة إلى المعركة التي خاضتها في مارس 1920 مستوطنة «تل حاي» وأظهر خلالها السكان بسالتهم في القتال).
- (139) Allon to OC General Staff Division, 28 Feb. 1949, IDFA 1046\70\434.

كما أن هناك برقية أخرى من آلون في الملف نفسه (Allon to General Staff, 18:00 hours, 1 Mar. 1949) وتتصل على الأرجح بالموضوع ذاته مازالت محاطة بالسرية، كما هي الحال بالنسبة إلى Allon to General Staff, 10:45 hours, 5 Mar. 1949

(140) Allon to 1st, 3rd, 8th and 12th brigades, etc., 28 Feb. 1949, IDFA 6308\49\16.

وقد شرح آلون لرئاسة الأركان أسباب اتخاذ هذه الخطوة بقوله إنها تقوم بذلك لحماية السكان من الهجمات الانتقامية الإسرائيلية، حيث انتشرت إشاعة تفيد بأن القرويين قتلوا ثلاثة من أسرى الحرب التابعين للواء الثالث، انظر:

Allon to General Staff Division, 28 Feb. 1949, IDFA 1046\70\434.

(141) مازالت البرقية الخاصة بهذا الموضوع تحت غطاء السرية، غير أن اضطراب آلون إلى شرح ما حدث - بما في ذلك الإقرار بأنه تم التعدي بالضرب على ثلاثة من السكان - يشير إلى الطبيعة المحتملة للتصريح الذي حصل عليه من رئاسة الأركان.

(142) A. Shefak to General Avner, 20 Mar. 1949, IDFA 1292\51\68. وقد عبر شيفاك عن اعتقاده بأن الحرس في عراق المنشية تسرعوا في إطلاق النار.

(143) Shefak to OC 141st Battalion, 29 Mar. 1949, IDFA 1292\51\68.

(144) Captain P. Levanon to HQ Military Government, 'Report on the Evacuation of 'Iraq al Manshiya'', 24 Apr. 1949, IDFA 1292\51\68; Major Amos Horev, 'Report of Southern Front HQ on the Evacuation of the Villagers of Faluja and 'Iraq al Manshiya'', 1 June 1949, ISA FM 2426\5; and Zucherman to HQ Military Government, 22 Apr. 1949, IDFA\1292\51\68.

(145) Rabin to 3rd Brigade, 26 Apr. 1949, IDFA 979\51\17.

(146) Report of the meeting between Ben-Gurion and the PCC, 6 Apr. 1949, ISA FM 2451\13; MacDonald to Secretary of State, 11 Apr. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 350- Israel; MacDonald to Secretary of State, 12 Apr. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy General Records 1949, 321.9- Israel-

- Transjordan; MacDonald to Secretary of State, 2 May 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy Classified Records; and Protocol of Meeting of Mapai Knesset Faction ad Secretariat, statement by Sharett, 28 July 1949, LPA 2-11\1\1.
- (147) Shimoni to Political Department, 14 Oct. 1948, ISA FM 2564\10; and Shimoni to Sasson (Paris), 2 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.
- (148) Hanegbi to General Avner, 'Following is a Report on the Conquest of the Town of Beersheba and the Situation in It During the First Days', 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\223.
- (149) Southern Front\Intelligence, 'Meeting of Intelligence Officers 16.11.48', undated IDFA 1041\49\17.
- (150) Protocol of Cabinet Meeting, 31 October 1948, ISA.
- (151) Negev Brigade to 9th Battalion, etc., 3 November 1948, IDFA 6298\49\21.
- (152) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Intelligence Report- 6.11.48', 6 November 1948, IDFA 6308\49\141.
- (153) Hanegbi to Avner, 'Weekly Activities Report 9-15.11.49', 18 November 1948, IDFA 721\72\841.
- (154) Hanegbi, 'Report on the Meeting with the Beduin Sheikhs, 2 November 1948', 5 Nov. 1948, ISA MAM 297\60.
- (155) Shimoni to Sasson (Paris), 2 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.
- (156) Berdichevesky to Machnes, 4 Nov. 1948, ISA MAM 297\60.
- (157) اختلفت التقديرات بالنسبة إلى عدد البدو، ففي حين يتحدث هنجبي عن 8 آلاف إلى 10 آلاف، انظر: Hanegbi to Avener, 'Weekly Activities...', 18 Nov. 1948, IDFA 721\72\841).
- يتحدث ضباط آخرون في قوات الدفاع الإسرائيلية عن عدد يتراوح بين 15 ألفا و20 ألفا، وهو العدد الذي يتزايد بشكل مستمر ومن المتوقع أن يصل إلى 30 ألفا، ويمكنهم جميعا القول إنهم كانوا محايدين خلال الحرب، انظر: Southern Front\Intelligence, 'Meeting of Intelligence Officers 16.11.48', IDFA 1041\49\17.

(158) Hanegbi to Avner, 'Weekly Activities ...', 18 Nov. 1948, IDFA 721\72\841; and Southern Front\Intelligence, 'Meeting of Intelligence Officers 16.11.48', IDFA 1041\49\17.

(159) 12th Brigade HQ to 7th Battalion, 25 Nov. 1948, IDFA 834\53\380.

وقد أشعل استمرار الجنود في مصادرة قطعان البدو غضب سريع، انظر:
12th Brigade HQ to 7th Brigade and Military Prosecutor, 17
Dec. 1948, IDFA 834\53\380.

(160) Entry for 30 Nov. 1948, segment of logbook of the Military Government HQ, IDFA 721\72\841.

(161) Entry for 18 Nov. 1948, CZA A 246-14, 2526; entry for 19 Nov. 1948, DBG-YH III, 832; Weitz to Ben-Gurion, 19 Nov. 1948, Weitz Papers, and Shimoni to Sasson (Paris), 23 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.

(162) Entry for 25 Nov. 1948, DBG-YH III, 844-45; entry for 25 Nov. 1948, Weitz, Diary, III, 357.

(163) Yadin to CGS, 3 Dec. 1948, IDFA 121\50\223.

يشار إلى أن هناك تأشيرة على الخطاب تُقرأ كما يلي: «رئيس الأركان: بن غوريون لا يوافق على الملخص [المقصود التعليمات]، وموقعه من قبل رغوف (معاون بن غوريون)، بيد أنه من غير المعروف على ماذا اعترض بن غوريون وكيف تم تعديل ذلك لاحقاً.

(164) Hanegbi to Military Government HQ, 7 Jan. 1949, IDFA 834\53\380

(165) Southern Front to HQ\Operations to 1st, 3rd and 12th brigades, 'Operational Order Uvda', 1 Mar. 1949, IDFA 6308\49\146.

(166) Entry for 30 Nov. 1948, Weitz, Diary, III, 359; entry for 28 Jan. 1949, Weitz, Diary, III, 9; and Berdichevesky to Minority Affairs Ministry, 20 Feb. 1949, ISA MAM 297\60.

(167) Avner to Defence Minister, etc., 7 January 1949, IDFA 2433\50\11.

(168) انظر على سبيل المثال:

'Frisch', security officer, military governor, the Negev, 28 Feb.

1949, IDFA 834\53\245.

(169) انظر على سبيل المثال:

1st Brigade to 19th Battalion, 15 Jan. 1949, IDFA 128\51\58

(170) انظر على سبيل المثال:

Frisch to military governor, the Negev, 28 Feb. 1949, IDFA 834\53\58

(171) انظر على سبيل المثال:

Allon to CGS, 17 June 1949, IDFA 1046\70\434, for a planned expulsion of infiltrating tribes south of Auja al Khafir; and Avraham Shemesh to Negev military governor, undated but from Oct. 1949, IDFA 721\72\843, for a description of the expulsion of the 'Ukbi tribe'.

(172) Shemesh to military governor, the Negev District\Intelligence to Southern Command\Operations, 15 Nov. 1949, IDFA 2539\50\14; A. Cadogan to FO, 21 Nov. 1949, and FO to UK Delegation UN, 26 Nov. 1949, both in FO 371-75354 E14040\1017\31; Hugh Dow (Jerusalem) to FO, 24 Nov. 1949, Kirkbride (Amman) to FO, 24 Nov. 1949, and Knox Helm (Tel Aviv) to FO, 24 Nov. 1949- all in PRO FO 371-75355.

(173) Israel Foreign Ministry, 'Information for the Israeli Missions Abroad: General Riley's Statement on Expulsion of Beduins [and] Israel's Reaction', 22 Sep. 1950, ISA FM 2402\12.

(174) Negev District\Intelligence, 'Beduins - Protected Tribes', July 1950, IDFA 1627\94\231.

يُذكر أنه في شهر يناير من العام 1950 قدر العسكريون الإسرائيليون أن عدد البدو الموجودين في النقب يبلغ إجمالاً 18 ألف شخص، انظر:

Protocol [of meeting of] Secondary Coordinating Committee form 25.1.50', IDFA 100243\52\6.

(175) Palmon to Military Government HQ, etc., 18 Dec. 1949, IDFA 100243\52\3.

(176) Negev District\Intelligence, "Beduins- Protected tribes", July 1950, IDFA 1627\94\231.

(177) Dayan to CGS, 14 Nov. 1949, IDFA 2539\50\\14.

(178) انظر على سبيل المثال:

'In the name of Rabbi Dr Abraham Deutsch', chief inspector of Agudat Yisrael Schools, to Y. Slipper, Jewish Agency, Tel Aviv, 30 Jan. 1950, ISA MAM 1322\22; and entry for 23 Feb. 1949, CZA A246-14, 2584-85.

(179) Protocol of the Ninth Meeting of the Committee for Transferring [Arabs], 25 Feb. 1949, ISA MAM 1322\22; and entry for 23 Feb. 1949, CZA A246-14, 2584-85.

(180) Allon to CGS, 26 Jan. 1949, IDFA 922\75\\1025.

(181) Unsigned but probably by Moshe Sasson, Israel Foreign Ministry Middle East Affairs Department, 'Regarding the Matter of the Emptying of Migdal-Gad (i.e. Majdal) of Its Arab Inhabitants', 22 Oct. 1950, ISA FM 2436\5; and CGS's aide de camp to General Avner, 30 Jan. 1949, Avner to CGS's Bureau, 27 Feb. 1949, and CGA to Allon, ? Mar. 1949- All three in IDFA 1308\50\\485.

(182) Dayan to CGS, 14 Nov. 1949, IDFA 2539\50\\14.

(183) Unsigned, 'Regarding the Emptying ...', 22 Oct. 1950, ISA FM 2436\5.

(184) Eytan (Tel Aviv) to Sharett (New York), 4 Dec. 1949, ISA FM 2402\29.

(185) Entry for 14 Jan. 1950, CZA A 246-15; and E.N. Mul to Burstein, 25 Oct. 1950, LA (Lavon) IV-219-163.

(186) Mul to Burstein, 25 Oct. 1950, LA (Lavon) IV-219-163; and unsigned memorandum (but probably by Mul), 'For the Majdal Logbook', undated, LA (Lavon) IV-219-163.

وللتعرف على القصة كاملة انظر:

Morris, Correcting, 149-174 and, an earlier version, Morris, 1948 and After (1994 ed), chapter 10.

(187) انظر على سبيل المثال:

Central Front HQ to General Staff Division, 'Infiltration', 6 Mar. 1949, IDFA 880\49\\205

- ويتضمن التقرير الإشارة إلى وقوع 59 حالة سرقة، 11 حالة شروع في سرقة،
حالي قتل، وحالي اختطاف خلال شهر ديسمبر 1948 ويناير وفبراير 1949
في منطقة الجبهة الوسطى.
- (188) Battalion 52\Intelligence to 5th Brigade\Intelligence, 'Summary
of Activity for Night of 2\3.1,' 3 Jan. 1949, IDFA 1041\49\12; and
Battalion 405, 'A Battery, to Operations Officer\Artillery Corps,
etc., 'Operation Report No. 3,' undated, IDFA 880\49\205.
- (189) Pirie-Gordon to FO, 24 Mar. 1949, PRO FO 371-75386 E
3844\1095\31; FO to UK embassy, Washington, 24 Mar. 1949,
PRO FO 371-75386 E3824\1095\31; Eytan to Sharett (New York),
23-24 Mar. 1949, Documents III, 468-74; and Stabler (Amman)
to Secretary of State, 23 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2349.
- (190) Stabler (Amman) to Secretary of State, 23 Mar. 1949, NA
501 BB. Palestine\3-2349; Eytan to Sharett, 23-24 Mar. 1949,
Documents III, 473; Pirie-Gordon, to FO, 24 Mar. 1949, PRO
FO 371-75386 E3844\1095\31.
- (191) Dow to FO, 4 Apr. 1949, PRO FO 371-75424 E4458\1821\31.
- (192) Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 4 Apr. 1949, NA RG 84, Tel
Aviv Embassy, General Records 1949, 321.9- Israel-Transjordan.
- (193) Unsigned but probably by Major Yehoshafat Harkabi, Sharett's
Military adviser, 'Secret: Intelligence Report', 19 Apr. 1949, ISA
FM 2431\4.
- (194) McDonald to Secretary of State, 12 Apr. 1949, NA RG84, Tel
Aviv Embassy, General Records 1949, 350- Israel.
- (195) McDonald to Secretary of State, 26 Apr. 1949, NA RG 84, Tel
Aviv Embassy, Classified Records 1949, 350- Israel.
- (196) Protocol of 'Meeting of the Secretariat of [Mapai Knesset]
Faction with our Cabinet Ministers', 26 Apr. 1949, LPA 2, 11\1\6.
- (197) Carmel, 'Order of the Day for Operation "Short-Cut", 16 May
1949, IDFA 260\51\64.
- يُذكر أن الأمر التنفيذي للعملية تضمن كذلك منع القيام بأي إيذاء للسكان
أو ممتلكاتهم، انظر:

- Northern Front to 7th Brigade, etc., 'Operational Order-
'Short-Cut', 14 May 1949, IDFA 4858\49\495; See also Carmel,
Northern Command, 'Order of the Day for Operation 'Giblo'a'',
15 July 1949, IDFA 260\51\64.
- (198) Lt Col. Mishaël Schechter [Shaham], 'Order of OC 16th
Brigade', to all units, undated but c.18 May 1949, IDFA
4775\49\7.
- (199) Central Front HQ, 'Daily Intelligence Report A\91-93', 8 May
1948, IDFA 880\49\202.
- (200) Central Front to Lt. Col. Moshe Dayan, 10 May 1949, IDFA
880\49\202.
- (201) 'Protocol of the Meeting of the [Mapai Knesset] Faction and
the Secretariat', 28 July 1949, LPA 2,11\1\1.
- (202) كانت إسرائيل على دراية بوجود مجموعات من اللاجئين في المنطقة
يأملون أنه عندما يتم التنازل عن المنطقة إلى إسرائيل سيكون في إمكانهم -
وقد أصبحوا داخل البلاد - العودة إلى قراهم الأصلية، انظر:
General Staff Division\Intelligence Department 3, to 7th
Brigade\Operations, etc., 15 May 1949, IDFA 880\49\202.
- (203) 'Protocol of the Meeting of the Faction and the Secretariat',
28 July 1949, LPA 2. 11\1\1.
- يُذكر أنه قبل ذلك بأسابيع قليلة تحدث شاريت بشكل أقل انتقاداً للطرد
أمام نظرائه الوزراء: «منذ فترة قصيرة رتبنا لأن يطرد العرب في «المثلث
الصغير» ما يقرب من 1300 شخص من بينهم...»، انظر:
Protocol of Cabinet Meeting, 5 July 1949, ISA
- (204) Capt. Arye Friedlander (Shalev) to Military Intelligence 9, 5
Aug. 1949.
- من جانبهم دفع الأردنيون بأن المختار كان «متحدثاً رسمياً باسم الحكومة
الإسرائيلية»، أما الإسرائيليون المتورطون في تلك العملية، فمن فيهم ديان
وشاريت فإنهم يشيرون، بشكل لا يتغير تقريباً، في مكاتباتهم إلى 1200 إلى
1500 «مطرودين»، ومن دون شك فإن الإسرائيليين كانوا قد أمروا المختار
بإصدار أمر للاجئين بالرحيل.

- (205) Unsigned (possibly Yehoshu'a Palmon), 'Details about the Exodus of the 1344 Refugees who had Lived in and around Baqa el Gharbiya', undated; Dayan to Foreign Minister, 3 July 1949; and Dayan to Defence Minister, etc., 30 June 1949- all in ISA FM 2431\4.
- (206) Ramati to IDF Intelligence Department, 'Special Committee Meeting Held at Mandelbaum Gate- 11:00 hrs., 10 August 1949', ISA FM 2431\7; and Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 15 Aug. 1949, NA 501 BB, Palestine\8-1549.
- (207) Dayan to Foreign Minister, etc., 11 Aug. 1949; and Friedlander to Dayan, 26 Aug. Aug. 1949- both in ISA FM 2431\7.
- (208) Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 17 Sep. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9-Israel.
- (209) Tuvia Arazi and A. Baram, Special Committee on the Barqa al Gharbiya Refugees, 'Summary of Third Meeting in Jerusalem on 21.11.49', IDFA 100243\52\6.
- (210) Military Government Central Area, 'Protocol of Coordinating Meeting of Elements Active in the Central Area', 4 Dec. 1949, IDFA 741\72\843.
- (211) Military Governor Central Area, 'Protocol of Coordination Meeting of Elements Active in Central Area', undated but from Nov. 1949, IDFA 721\72\843.
- (212) Lt. Col. Israel Ber to OC Military Government, 15 Nov. 1949, IDFA 721\72\843.
- (213) Major Levitzky, Military Government Central Area, to OC Military Government, 18 Dec. 1949, IDFA 741\72\843.
- ومن وجهة نظر ليفتزيكي فإن الحل الأمثل تمثّل في نقل كل القرويين العرب على طول الحدود إلى مناطق في الداخل.
- (214) Y. Yekutieli to acting Prime Minister's Secretary, 17 Dec. 1953, ISA FM 2401\19 aleph.

الفصل العاشر

- (1) Compay and Lifshitz, 'The Arab Refugee Problem', 16 Mar. 1949, ISA FM 2431\13.

- (2) Eytan to De Boisanger (Lausanne), 25 May 1949, ISA FM 2447\2
يُذكر أن دو بواسنغيه كان قد توصل بشكل مستقل قبل ذلك بشهور إلى
النتيجة ذاتها، انظر:
H. Beeley to H. Ashley Clarke (Paris), 4 Jan. 1949, PRO FO
371-75346 E 39\1017\31.
- (3) Mark Ethridge (Beirut), the American member of the PCC, to
Secretary of State, 29 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2849.
- (4) Burdett to Secretary of State, 23 Dec. 1948, NA GR 84, Jerusalem
Consulate, Classified Records 1948, 800 Israel.
- (5) C. Waterlow, minute on «Resettlement of Arab Refugees», 5 Jan.
1949, and minute by F.B.A . Rundall, 11 Jan. 1949, PRO FO
371-75417 E 263\1821\31.
- (6) American Legation, Jidda to Secretary of State, 21 Jan, 1949,
NA 501 BB. Palestine\1-2149.
- (7) Burdett to Secretary of State, 5 Feb. 1949, NA 501 BB.
Palestine\2-549, and Burdett to Secretary of State, 9 Feb. 1949,
NA 501 BB. Palestine\2-949.
ولم يكن بيريت صديقا للصهيونية، بل كان شديد النقد لسياسات إسرائيل
(وكان يتصادم حول هذا الموضوع مع ماكدونالد الذي كان مؤيدا للصهيونية).
- (8) Brudett to Secretary of State, 8 Feb. 1949, and Ethridge to Secretary
of State, 8 Feb. 1949- both in MA 501 BB. Palestine\2-849.
- (9) Ethrodge to Ascheson, 28 Feb. 1949, NA 501 BB. Palestine\2-2849;
Ethridge (Beirut) to Secretary of State, 29 Mar. 1949, NA
501 Palestine\3-2949; Ethridge (Jerusalem) to Secretary of
State, 14 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-1449; Ethridge
(Jerusalem) to Dean Rusk (Washington), 14 Mar. 1948, NA 501
BB.Palestine\301449; Satherthwaite, director of Office of Near
Eastern and African Affairs, State Department, to Secretary
of State, 16 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-1649; and
Caplan, Diplomacy, III, 62-64.
- (10) "Memorandum of Government", 22 Mar. 1949, NA 501 BB.
Palestine\3-2249.

- (11) Caplan, Diplomacy, III, 66.
- (12) Ethridge and McGhee (Beirut) to Secretary of State, 29 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2249.
- (13) "Protocol of A Consultative Meeting Concerning the Peace Negotiations with the Arab States, 12 April 1949", ISA FM 2447\3.
- (14) "Memorandum of a Conversation", 5 April 1949, New York, NA 501 BB. Palestine\4-549.
- (15) Entry for 11 Feb. 1949, Weitz, Diary, IV, 11; and Shertok to Weitz, Lifshitz and Danin, 14 Mar. 1949, ISA FM 2444\19.
- (16) "Meeting of the PCC and Ben-Gurion", 7 Apr. 1949, ISA FM 2451\3; and "Meeting of the Conciliation Commission with the Prime Minister and Ministry for Foreign Affairs Staff (Tel Aviv, 7 April 1949), Documents II, 555-62.
- عندما اشتكى أثريديج من أن هناك «تقارير عن استمرار بعض العناصر غير المسؤولة في طرد العرب»، أجاب بن غوريون: نحن مسؤولون عن مواطنينا. لا توجد «عناصر غير مسؤولة». «إن صح أن العرب مازالوا يطردون من قبل بعض الناس غير المسؤولين - أرجوكم ساعدونا على القبض عليهم؛ وسنقدمهم للمحاكمة ونعاقبهم بقسوة. نحن مسؤولون عما يحدث في دولتنا ولن نقبل مثل هذه الأعمال».
- (17) Houstoun Boswall (Beirut) to Foreign Office, 1 Apr. 1949, PRO FO 371-75349 E4281\1017\31.
- (18) PCC communiqué, Bierut, 5 Apr. 1949, ISA FM 2444\19.
- (19) "Protocol of Consultative Meeting in Advance of Lausanne", 19 apr. 1949, ISA FM 2447\3; and "Note on the Arab Refugee Problem", Leo Kohn to Gershon Hirsh (Avner) and Sharett, 24 Apr. 1949, ISA FM 2444\19.
- (20) "Protocol of Consultative Meeting in Advance of Lausanne", 19 Apr. 1949, ISA FM 2447\3.
- (21) Ethridge (Jerusalem) to Acheson, 19 Apr. 1949, NA 501 BB, Palestine\4-1949; and Ethridge (Jerusalem) to Secretary of State, 20 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2049.

- (22) Acheson to Ethridge, 20 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2049;
and Truman to Ethridge, 29 Apr. 1949, NA 501 BB.
Palestine\4-2949.
- (23) Acheson to Certain American Diplomatic and Consular
Officers, 29 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2949.
- (24) Memorandum on Wlaler Eytan press conference at Lausanne,
30 Apr. 1949, ISA FM 2447\7; Eytan to Sharett, 30 Apr. 1949, ISA
AM 2447\6; and Hirsh to Sharett, 1 May 1949, ISA FM 2447\6.
- (25) Eytan (Tel Aviv) to Shareet (New York), 10 Apr. 1949, ISA
FM 2447\2.
- (26) "Shareet-Abdullah Conversation, 5 May 2949", ISA FM
2451\13; ISA, Documents, IV, 33-7, Sharret, "Meeting: M.
Sharett-King Abdullah (Shuneh, 5 May 1949)", 9 May 1949;
and Eytan to Sharett, 21 June 1949, ISA FM 2447\1.
- (27) "Extract from a Letter by Muhammad Nimir al Hawari to ...",
21 June 1949, ISA FM 2447\1.
- (28) Eytan (Lausanne) to Sharett, 9 May 1949, ISA FM 2447\6.
- (29) Mr. A. Eban's Statement on the Arab Refugee Question Before
the Ad Hoc Political Committee at Lake Success on 5th May
1949 in Connection with Application of Israel for Admission
to Membership in the United Nations', ISA FM 2444\19.
- (30) Acheson to US Legation, Amman, 16 May 1949, NA 501 BB.
Palestine\5-1695.
- (31) Acheson to Ethridge, 19 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-1949.
- (32) Eban (New York) to Eytan (Lausanne), 24 June 1949, ISA FM
2444\19.
- (33) Truman to Ben-Gurion, 29 May 1949, ISA FM 2451\13.
- (34) Shareet to McDonald, 8 June 1949, ISA, Documents, IV, 107-11.
- (35) Eytan (Lausanne) to Shareet, 13 June 1949, ISA FM 2447\6;
Eytan to Eban (New York), 9 June 1949, ISA FM 2447\6;
Gideon Rafael to Eban, 22 June 1949, ISA FM 2414\26 aleph;
and Eytan to Sharett, 13 June 1949, ISA FM 2447\2.

- (36) Kollek to Shareet, 10 June 1949, ISA FM 2444\19.
- (37) Shareet to Eytan, 15 Mar. 1949m ISA FM 174\2 aleph.
- (38) "Protocol of Consultation at the Prime Minister's Office on the Arab Refugee Problem, 12 April 1949", ISA FM 2447\3.
- (39) Ethridge to Acheson, 13 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-1349; Ethridge to Acheson, 20 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2049; and Eytan (Lausanne) to Sharett, 30 Apr. 1949, ISA FM 2447\6.
- (40) Protocol of Consultative Meeting Concerning Peace Negotiations with the Arab States, 19 Apr. 1949, ISA Fm 2447\3.
- (41) Protocol of Consultative Meeting Concerning Peace Negotiations with the Arab States (Lausanne), 22 April 1949, ISA FM 2447\3.
- (42) Eytan (Lausanne) to Sharett, 30 Apr. 1949, ISA FM 2447\6.
يُذكر أنه خلال اتصالاته مع الإسرائيليين كان أثيريدج يميل إلى «التقليل» من عدد اللاجئين في القطاع، لتسهيل قبول الخطة من قبل تل أبيب. أما التقدير الأمريكي المعتاد في ذلك الوقت لعدد اللاجئين في القطاع فكان 225 ألفاً.
- (43) Ethridge to Acheson, 9 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-949.
- (44) Protocol of Cabinet Meeting, 3 May 1949, ISA.
- (45) Ethridge to Secretary of State, 20 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2049, and McDonald to Secretary of State, 31 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-3149; «Memorandum transmitted by the PCC to the Arab delegations summarizing proposals made by Israel on May 20», 23 May 1949, ISA FM 2447\2; Eytan to De Boisanger, 29 May 1949, ISA FM 2447\1; and Eytan to De Boisanger, 31 May 1949, ISA FM 2447\1; and Eytan to De Boisagner, 31 May 1949, ISA FM 2447\2.
- (46) Ethridge to Secretary of State, 28 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2849; and ISA, Documents, IV, 74-5, W. Eythan (Lausanne) to C. De Boisanger, 29 May 1949.
- (47) Acting Secretary of State James Webb to US delegation, Lausanne, 28 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2849; and ISA, Documents IV, 72-3, Rafael (New York) to Sharett, 27 May 1949.

وقد كتب رافائيل: «الخارجية الأمريكية (أعتقد أن المقصود بذلك هو دين راسك) تشك في مدى صدق عرضنا بقبول لاجئي غزة، وتعتقد أنه بعد ضم القطاع ستجبر إسرائيل اللاجئين على المغادرة على النحو الذي حدث مع سكان جيب الفالوجة».

(48) Ethridge to Secretary of State, 2 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-249.

(49) Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 16 June 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy Classified Records 1949, 321.1, Israel-Transjordan.

وتشير إلى محادثة مع موشيه ديان، الحاكم العسكري للقدس. كان زعيم حزب حيروت المعارض، مناحيم بيغن، أيضا غير متحمس فيما يتصل بهذه الخطة، انظر:

“Memorandum of Conversation” Between Ambassador MacDonald, First Secretary Knox and Begin, Tel Aviv , 14 June 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9- Israel.

(50) McDonald to Secretary of State, 31 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-3149; McDonald to Secretary of State, 23 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-2349; Ross (US Delegation to United Nations) to Secretary of State , 1 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-149; Webb to Ethridge, 1 June 1949, NA 501 BB. Palestine\60149; Ross to Secretary of State, 10 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1049; Helm to Foreign Office, 2 June 1949, PRO FO 371-75350 46832\1017\31. Ethridge to Secretary of State, 2 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-249; Ehtidge (Paris) to Secretary of State , 12 June 1949, NA 501 BB. Paletine\6-1249; «Memorandum of Conversation , Webb, Ethridge, Eban, Shiloah and others, Washington, 17 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1749; McDonald to Secretary of State, 22 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-2249; and Sir O. Franks (Washington) to Foreign Office, 6 June 1949, PRO FO 371-75350 E7011\1017\31.

(51) Ethridge (Paris) to Secretary of State, 12 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1249.

(52) فيما يتصل بالمصلحة البريطانية في مستقبل القطاع، انظر:

H. Beeley memorandum of 9 July 1949, PRO FO 371-75350
E8393-1017-3.

قدم اتجاه فكري قوي في وزارة الخارجية البريطانية شرحا للقبول الإسرائيلي لخطة غزة، موضحا أنه كان بدافع من الحاجة إلى الأيدي العاملة العربية الرخيصة: فعلى العكس من احتجاجات الرأي العام، دفع المسؤولون البريطانيون بأن إسرائيل أرادت عودة عدد كبير من اللاجئين. وقد كتب السفير البريطاني في تل أبيب، نوكس هليم، في 10 يونيو 1949 (متشبتا برأيه الخاطئ): «إن تقييمي الموضوعي يقودني إلى نتيجة مفادها أن الإسرائيليين لم يرغبوا على الإطلاق برحيل العرب، وأنه على الرغم من دعايتهم قد رغبوا في أعماق قلوبهم أن يعود الكثيرون منهم... حيث وفر العرب أيدي عاملة رخيصة وجيدة... وبغض النظر عن الدعاية والإعلام، فإن اليهود غير مولعين بالزراعة... وبالتالي فإنه، بالنسبة إلي، بدت إسرائيل في حاجة إلى العرب، ولكنها رغبت فيهم كفلاحين يقومون بحرث الأرض وتقطيع الأشجار وإخراج الماء من الآبار. وقد أشر وليام سترينغ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، على البرقية في 7 يوليو: «كما تقول، فإن عرض الإسرائيليين القبول بلاجئي منطقة غزة بالتأكيد يعكس شعورا من جانب إسرائيل بأنها يمكنها أن تحصل على استفادة ما من أولئك العرب، ولم يكن من الواضح آنذاك أن قطاع غزة في حد ذاته يستحق ثمن العناية باللاجئين إذا ما أصبحوا عبئا تاما على الدولة»، انظر: Helm to Michael Wright (Foreign Office), 10 June 1949, and Strang's minute, 7 July 1949, both in PRO FO 371-7542, E7 4651821\31.

وحتى هيو دو، القنصل العام البريطاني في القدس، وعلى الرغم من اختلافه مع هليم فيما يتصل بما حدث في العام 1948، وافق على ما تقدم؛ حيث كتب إلى رايت: «من غير الممكن تأكيد أن اليهود لم يرغبوا على الإطلاق في أن يرحل العرب... فالمزايا الفورية التي عادت على اليهود من جراء الهجرة العربية واضحة بما فيه الكفاية؛ حيث وفرت حلا غير متوقع لمشكلة الأمن... ووفرت لهم أراضي جديدة للاستيطان اليهودي، كذلك فإنها خففت من مشكلة السكن التي تولدت عن تدفق المهاجرين الجدد، وغير ذلك...»، وبعد التعبير عن هذا الخلاف في الرأي، اتفق دو مع هليم في أن القيادة اليهودية الآن - في منتصف 1949- كانت قد أعادت النظر في مواقفه السابقة ورأت أن طرد العرب على نطاق واسع

كان خطأ كبيرا ... كما أن ملاحظة هليم الخاصة بفقر اليهود فيما يتصل بأعمال الزراعة تضيف الكثير من الوضوح. واتفق دو أيضا مع القول بأن اليهود يرغبون الآن في عودة كبيرة للاجئين لإقامة الاقتصاد اليهودي على «أسس سليمة» وأيد عاملة رخيصة، انظر:

Dow to Wright, 27 June 1949, PRO FO 371-75432 E 8231.

(53) Sasson (Lausanne) to Sharett, 1 June 1949, ISA Documents, IV, 86.

(54) "Memorandum of Conversation", Acting Secretary of State James Webb and other American officials and Egyptian Ambassador to Washington Kamil Abdul Rahim, Washington, 10 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1049; and «Memorandum by Michael Wright on his talk on 1 July 1949, at Lausanne, with Ray Hare, the Acting US representative to the PCC, 2 July 1949, PRO FO 371-7530 E 8393\1017\31.

(55) Eytan (Lausanne) to Sharett, 30 June 1949, ISA, Documents IV, 204 footnote 1.

(56) Eban (New York)m to Shareet, 4 July 1949, ISA, Documents, IV, 186-87, 187 footnote 3.

(57) McDonald to Secretary of State, 22 June 1949, MA 501 BB. Palestine\6-2249; Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 25 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-2549; Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 2 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9- Israel-Egypt.

(58) Warren Austin, US representative to the United Nations, to Secretary of State, 6 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-649; and Acheson to US Delegation to United Nations, 6 July 1949, NA 501 bb. Palestine\7-649.

(59) British Embassy, Washington DC, to Eastern Department, Foreign Office, 12 July 1949, PRO FO 371-75350 E8707; and «Memorandum of Conversation», Eban, McGhee and Hare, Washington DC. 7 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-749.

- (60) Sasson (Lausanne) to Ziama Zeligson (Shumel Divon) (Tel Aviv), 16 June 1949, ISA FM 3749\2. And Eytan to Sharett, 30 July 1949, ISA FM 2447\6.
- (61) 'Suggested Basis for a New Approach by the Conciliation Commission to the Parties on their Resumption of Work on the 18th of July', Eastern Department, Foreign Office, 9 July 1949, PRO FO 371-75350 E8393\1017\31.
- (62) Acheson to US Embassy, London, 13 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-1349; Hoyer Millar, UK Embassy, Washington DC, to Foreign Office, 14 July 1949, PRO FO 371-75350 E8636\1017\31; and Ethridge (Lausanne) to Secretary of State, 12 June 1949, NA 501 BB. Palestine 6\1249.
- (63) Foreign Office to UK Embassy, Washington, 16 July 1949, PRO FO 371-75350 E8636\1017\31; and J. Troutbeck (BMEO Cairo) to Foreign Office, 16 July 1949, PRO FO 371-75350 E8704\1017\31.
- (64) A. Mayall, UK Embassy, Cairo, to G.L. Clutton, African Department, Foreign Office, 19 July 1949, PRO FO 371-75350 E9059\1017\31.
- (65) Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 19 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9-Israel-Egypt; Rockwell (Lausanne) to Secretary of State, 20 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2049; Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 22 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records, 1949, 321.9 Israel-Egypt; and Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 29 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 32.9 Israel-Egypt.
- (66) Sharett to Sasson (Lausanne), 21 Aug. 1949, ISA FM 2447\1.
- (67) "Guidelines for the Missions (briefing No. 3) the [Israel] Foreign Minsiter's Briefing to the Delegation to Lausanne", 25 July 1949, ISA FM 2447\2; Sharett to Shiloah and Sasson (Lausanne), 7 Aug. 1949, ISA FM 2447\5; entry for 27 July

- 1949, Weitz, Diary, IV, 42; Sharett's Statement at meeting of Mapai Secretariat and Parliamentary faction, 28 July 1949, LPA 2-11\1\1; Eytan to Sharett, 30 July 1949, ISA FM 2447\6; and 'Memorandum of Conversation', Elath, McGhee, Rusk, etc., Washington DC, 28 July 1949, NA 501 BB, Palestine\7-2849.
- (68) Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 1 Aug, 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149; Acheson to US Embassy, London, 1 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149; and Patterson (Cairo) to Secretary of State, 19 Sep. 1949, NA 501 BB. Palestine\9-1949.
- (69) Ethridge to Secretary of State, 28 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2849.
- (70) Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 16 June 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 Israel-Transjordan; McDonald to Secretary of State, 31 May 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Dec. Classified Records 1949; McGhee (Washington) to McDonald, 24 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2449; Ethridge (Lausanne) to Secretary of State, 2 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-249; and McDonald to Secretary of State, 13 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-1349. See also, British Legation, Tel Aviv, to Eastern Department, Foreign Office, 5 Aug. 1949, PRO FO 371-75436 E9822\1821\31, for a report on alleged Israeli preparations to take back refugees.
- (71) Acting Secretary of State Webb to US Delegation, Lausanne, 14 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1249; and Ethridge to Dean Rusk, 15 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1549.
- (72) Ethridge (Lausanne) to Secretary of State, 12 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1249; and Ethridge to Dean Rusk, 15 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1549.
- (73) Arthur Lourie (New York) to Esther Herlitz (Tel Aviv), 6 July 1949, ISA FM 2444\19.
- (74) Eban (New York) to Sharett, 22 June 1949, ISA Documents IV, 150.

- (75) Sasson (Lausanne) to Zeligson, 16 June 1949, ISA FM 3749\2.
(76) Information Services, Government of Israel, Foreign Press Division, «Press Release No. 1», 7 July 1949, ISA FM 2451\17; and «An Extract from information to the Israeli Missions Abroad», undated, ISA FM 2451\17.

(77) انظر على سبيل المثال:

- UK Embassy, Washington, to Eastern Department, Foreign Office, 12 July 1949, PRO FO 371-75350 E8707\1821\31.
(78) Eytan (Lausanne) to Sharettm 23 June 1949, ISA, Documents IV, 154-5.
(79) A précis of a letter, Sasson (Paris) to Shertok (Tel Aviv), 14 Aug. 1948, ISA FM 2451\13.
(80) Protocols of the Consultative Meeting in Advance of the Lausanne Conference, Tel Aviv, 12 Apr. 1949, ISA FM 2447\3.
(81) Sharett to Eban (New York), 25 June 1949, ISA, Documents IV, 176.
(82) Protocol of Cabinet Meeting, 5 July 1949, ISA; and «Editorial Note» and Sharett to Eban (New York), 6 July 1949, ISA, Documents IV, 206-207.
(83) «Guidelines to the Missions Abroad, Breifing No. 3, The Foreign Minister's Briefing to the Lausanne Delegation», 25 July 1949, ISA FM 2444\19.
(84) McDonald to Secretary of State, 20 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 Palestine Concilation Commission. See also, Marriott (Haifa) to Foreign Office, 28 Apr. 1949, PRO FO 371-75425 E5343\1821\131; and Colin Crowe, UK Embassy Tel Aviv, to B. A. B. Burrows, Eastern Department, Foreign Office, 19 July 1949, PRO FO 371-75434 E9296\1821\31
أما فيما يتصل بإشارة الرئيس وايزمان خلال شهر أبريل إلى عودة «100 ألف» لاجئي، فرمما كان ذلك يعكس تفكير أن هذا الرقم له طبيعة خاصة لدى الرئيس ترومان الذي طلب في العام 1946 من بريطانيا أن تسمح لـ «100 ألف» من اليهود لاجئي الحرب العالمية الثانية بالدخول إلى فلسطين، وفضلا عن ذلك فإنه كان رقما ضخما معبرا عنه بمئات الألوف وليس صغيرا لكي يوصف بأنه لا مغزى له.

- (85) Entry for 27 July 1949, Weitz, Diary, IV, 42.
- (86) Eban (New York) to Sharett, 8 July 1949, and Lourie and Rafael (New York) to Sharett, 12 July 1948, ISA, Documents IV, 211-12 and 218.
- (87) Acheson to US Delegation, Lausanne, 26 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2649.
- (88) Lourie (New York) to Sharett, 19 July 1949, and Eban (New York) to Sharett, 27 July 1949, ISA, Documents IV, 211-12 and 218.
- (89) "Memorandum of Conversation", Elath, Rusk, McGhee, etc., Washington DC, 28 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2849; and McDonald to Secretary of State, 28 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2849.
- (90) Shiloah (Lausanne) to Sharett, 10 Aug. 1949, ISA FM 2447\1.
- (91) Sharett to M. Eliash, Israel Minister to London, 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26; Eban (New York) to Elath (Washington), 26 July 1949, ISA FM 2444\19; and Acheson to US diplomatic posts, 1 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149.
- (92) Protocol of Meeting of Mapai Knesset Faction and Secretariat, 28 July 1949, LPA 2-11\1\1.
- (93) Text of Sharett's Knesset Speech, 1 Aug. 1949, ISA FM 2451\13; and Protocol of Special Meeting of Mapai Secretariat and Knesset Faction, 1 Aug. 1949, LPA 2-11\1\1.
- (94) Sharett to Shiloah (Lausanne), 2 Aug. 1949, ISA FM 2451\13; and Sharett to Eliash (London), 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26.
- (95) Sharett to Eliash (London) 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26; and Sharett to Shiloah and Sasson (Lausanne), 7 Aug. 1949, ISA FM 2447\5.
- (96) Sharett to Eliash (London), 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26; Sharett to Shiloah and Sasson (Lausanne), 7 Aug. 1949, ISA FM 2447\5; and entry for 14 July 1949, DBG-YH III, 993.
- (97) Acheson to United States Diplomatic Posts, 1 August 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149.

- (98) "United Nations Conciliation Commission for Palestine: Fourth Progress Report to the Secretary of the United Nations", 15 Sep. 1949, ISA FM 2447\4; Porter (Lausanne) to Secretary of State, 3 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-349; Porter (Lausanne) to Secretary of State, 5 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-549; Rockwell (Lausanne) to Secretary of State, 16 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-1649. Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 4 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 571- Palestine Refugee Relief; Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 12 August 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 32.19- Israel; Richard Ford (Chargé d'affaires, Tel Aviv) to Secretary of State, 9 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 – Israel; Ford (Tel Aviv) To Secretary of State, 11 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records, Dec. 1949; and Ford (Tel Aviv) to Secretary of State, 19 Aug. NA 501 BB. Palestine\8-1949.
- (99) Porter (Lausanne) to Secretary of State, 3 Aug. 1949, and Acheson to Porter (Lausanne), 9 Aug. 1949, both in NA RG 84, Tel Aviv Embassy, both in Na RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321. Israel. Acheson to US Delegation, Lausanne, 11 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-1149; and "Memorandum of Conversation", Elath, McGhee, Wilkins, etc., Washington DC, 18 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-1949.
- (100) Sharett to Shiloah (Lausanne), 10 Aug. 1949, and Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 16 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 Israel.
- (101) "Terms of Reference of the Technical Committee on Refugees", 14 June 1949, ISA FM 2444\19; and "Report of the Technical Committee on Refugees to Conciliation Commission", 20 Aug. 1949, ISA FM 2447\4.
- (102) Arthur Lourie, "Report fo Conversation Between Abe Feinberg and Paul Porter", 18 Aug. 1949, ISA FM 2447\5; "Terms of

Reference of the Economic Survey Mission", 1 Sep. 1949, ISA FM 2447\4; and "United Nations Conciliation Commission for Palestine: Fourth Progress Report to the Secretary General of the United Nations", 15 Sep. 1949, ISA FM 2447\4.

الخاتمة

- (1) HIS - AD, "The Emigration ... 1.12.47 - 1.6.48", 30 June 1948, HNA - ACP 10.95.13 (1).

(2) اقتبس أهارون كوهين، الذي لم يكن عدوا للعرب آنذاك، ملاحظتين، الأولى أخبر فيها صف ضابط بريطاني صحافيا أمريكيا ما يلي حول يوم استسلام يافا: «كان العرب يشعرون بالرعب القاتل عندما يتخيلون أنفسهم ضحايا لنصف ما كان يمكن أن يقوم به العرب تجاه اليهود في الحالة العكسية»؛ أما الملاحظة الثانية فكانت لمثقف عربي من يافا حيث ذكر - وفقا لكوهين - «نظر العرب دائما إلى أنفسهم على أنهم بدائيون وغير متحضرين، وقادرون على القيام بأي شيء، في حين اعتقدوا أن اليهود شعب متحضر، قادر على كبح جماح انفعالاته. بيد أنه إزاء الفظائع التي اقترفت في دير ياسين، بدأ العرب يرون أن ذلك لم يكن يعكس الصورة بدقة، ونتيجة لأن اليهود كانوا يكسبون المعركة آنذاك، بدأ الهروب». انظر:

Cohen, 'In Face of the Arab Evacuation', undated but late May 1948, HHA - ACP 10.95.11 (8), published in Addut Ha'avodah, June 1948.

- (3) HIS - AD, "The Emigration ... 1.12.47 - 1.6.48", HHP - ACP 10.95.13 (1).

الملحق الأول

- (1) Comay to PCC Technical Committee on Refugees, 24 July 1949, ISA FM 2451\13; and Sharett to Elath (Washington), 31 July 1949, ISA FM 2444\19.

- (2) Gabbay, Political Study, 175, 177.

وقد قدر جاباي الرقم بـ 710 آلاف، أما غلبير (Gelber, Palestine, 27) فإنه يضع الرقم نقلا عن مصادر الأمم المتحدة عند 765 ألفا، بيد أن ذلك يضم 47 ألفا من «اللاجئين الداخليين» - المقصود بذلك العرب الذين سُردوا من مدنهم وقراهم والذين بقوا في أراضي إسرائيل. أما بالنسبة إلي فإن هؤلاء الأشخاص وذريتهم لا يمكن تصنيفهم بشكل صحيح على أنهم «لاجئون».

- (3) McNeil response to question by Brigadier Rayner, 16 Feb. 1949, PRO FO 371-75419 E2297\1821\31.
- (4) Eytan to Daniel Sirkis (Hatzofe), 10 Nov. 1960, CZA A340\24.
- (5) Lourie to Eytan, 11 Aug. 1948, ISA FM 2564\22.
- (6) Sharett to Elath (Washington), 31 July 1949, ISA FM 2444\19.
- (7) Shimoni to Eytan, 25 Aug. 1948 (with minute by Shertok), and Shimoni to Shertok, 2 Sep. 1948, both in ISA FM 2564\22.
- (8) H. Meyuzam to Asher Goren, Foreign Ministry, 2 June 1949, ISA FM 2444\19.
- (9) FO to UK Delegation UN (New York), 2 Sep. 1949, PRO FO 371-75436 E10083\1821\31.

يېليو غرافيا

- David Ben-Gurion Archives (DBG Archives), Sdeh Boqer, Israel
- Central Zionist Archives (CZA) Jerusalem, Israel – papers of the Political Department of the Jewish Agency, protocols of the meetings of the Jewish Agency Executive and of the Jewish National Fund Directorate, Eliezer Granovsky Papers, manuscript notebooks of Yosef Weitz diary, etc.
- Haganah Archive (HA) Tel Aviv
- Hashomer Archive, Kfar Gil'adi, Israel – Yosef Nahmani Diary (YND)
- Hashomer Hatzai'ir Archive (HHA), Giv'at Haviva, Israel – papers of the Kibbutz Artzi, Mapam (Political Committee, Mapam Central Committee, etc. protocols), Aharon Cohen Papers (HHA-ACP), Meir Ya'ari Papers, etc.
- Ihud Hakibbutzim Vehakvutsot Archive, Israel Kibbutz Hulda
- Institute for Settlement Research – Rehovot – Yosef Weitz Papers
- Israel Defence Forces and Defence Ministry Archive (IDFA) Giv'atayim, Israel
- Israel State Archives (ISA) Jerusalem – papers of the Agriculture Ministry (AM), Foreign Ministry (FM), Justice Ministry (JM), Minority Affairs Ministry (MAM), Prime Minister's Office (PMO)
- Jabotinsky Institute (JI) Tel Aviv – papers of the IZL, LHI, Revisionist Movement and Herut Party
- Kibbutz Meuhad Archives (KMA), Efa'el, Israel – papers of the Kibbutz Meuhad (protocols of meetings of the movement and Ahdut Ha'avodah institutions), Aharon Cising Papers (KMA-ACP), Palmah Archive (KMA-PA)
- Labour Archive (LA) (Histadrut – Lavon Institute) – Tel Aviv
- Labour Party Archives (LPA) – Beit Berl, Israel
- National Archives (NA) – Washington DC – State Department Papers
- Public Record Office (PRO) – London – papers of the Cabinet Office (CAB), Colonial Office (CO), Foreign Office (FO) and War Office (WO)
- St Antony's College Middle East Centre Archive – Oxford, England – Alan Cunningham Papers (CP), Jerusalem and East Mission papers (JEM), etc.
- United Nations Archive (UNA) – New York

Individual kibbutz archives – Mishmar Ha'emek, Ma'anit, Hazore'a (Eliezer Be'eri Papers), etc.

Municipal archives in Israel – Haifa (HMA), Tiberias, Ashkelon

INTERVIEWS

Yigael Yadin, Yitzhak Ben-Aharon, Yehoshua Palmon, Ya'akov Shimoni, Moshe Carmel, Eliezer Be'eri (Bauer), Binyamin Arnon, Aharon Bar-'Am (Brawerman)

PUBLISHED PRIMARY SOURCES

Begin, Menachem, (Heb.) *In the Underground, Writings and Documents*, 4 vols., Tel Aviv, Hadar, 1959

Ben-Gurion, David, (Heb.) *As Israel Fights*, Tel Aviv, Mapai Press, 1952

— (Heb.) *The Resurgent State of Israel*, 2 vols; Tel Aviv, Am Oved, 1969

— (Heb.) *The War Diary, 1948–1949* (DBG-YH), 3 vols., eds. Gershon Rivlin and Elhannan Orren, Tel Aviv Israel Defense Ministry Press, 1982

Israel State Archives/Central Zionist Archives, *Political and Diplomatic Documents, December 1947–May 1948*, ed. by Gedalia Yogev, Jerusalem, Israel Government Press, 1980

Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of the State of Israel, May–September 1948*, Vol. I, ed. by Yehoshua Freundlich, Jerusalem, Israel Government Press, 1981

Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of the State of Israel, October 1948–April 1949*, Vol. II, ed. by Yehoshua Freundlich, Jerusalem, Israel Government Press, 1984

Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of the State of Israel, Armistice Negotiations with the Arab States, December 1948–July 1949*, Vol. III, ed. by Yemima Rosenthal, Jerusalem, Israel Government Press, 1983

Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of Israel, May–December 1949*, Vol. IV, ed. by Yemima Rosenthal, Jerusalem, Israel Government Press, 1986

Jabotinsky, Ze'ev, (Heb.) *Writings, On the Way to Statehood*, Jerusalem, Ari Jabotinsky (Publishers), 1953.

Jewish Agency, *Twentieth Zionist Congress and the Fifth Session of the Jewish Agency Council, 3–21 August 1937, A Stenographic Report*, Jerusalem, Executive of the Zionist Organisation\Jewish Agency, 1938.

Mapai, (Heb.) *On the Problems of Settlement and Irrigation in the State*, May 1948.

Sharett (Shertok), Moshe, (Heb.) *Political Diary 1936–1942*, Tel Aviv, Am Oved/Hasifriya Hatziyonit, 1976–1979.

Weitz, Yosef, (Heb.) *My Diary and Letters to the Children*, Vols. III and IV, Tel Aviv, Massada, 1965.

SECONDARY WORKS

'Abasi, Mustafa, (Heb.) 'Safad During the Mandate; Social and Political Aspects', Ph.D. thesis, Haifa University, 1999.

- Anon. (Heb.), *The Alexandroni Brigade in the War of Independence*, eds. Gershon Rivlin and Zvi Sinai, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1964.
- Anon. (Heb.), *The Book of the Palmah*, 2 Vols., ed. and compiled by Zerubavel Gilad together with Mati Megged, Tel Aviv, Kibbuu Meuhad Press, 1956.
- Anon. (Heb.), *Behind the Screen, The Iraqi Parliamentary Inquiry on the War in Palestine*, Tel Aviv, Ma'arachot, 1954.
- Anon. (Heb.), *The History of the Haganah*, (STH) 3 vols. sub-divided into eight books, ed. by Shaul Avigur, Yitzhak Ben-Zvi, Elazar Galili, Yehuda Slutzky, Ben-Zion Dinur and Gershon Rivlin, Tel Aviv, Am Oved, 1954–73.
- Anon. (Heb.), *In Enemy Eyes, three Arab publications on the War of Independence* (Heb.) Tel Aviv, Israel Defence Forces, General Staff/History Branch, IDF Press–Ma'arachot, 1954. The book, translated into Hebrew by Captain S. Sabag, is composed of lengthy excerpts from Mohammed Nimr al Khatib, *Min Athar al Nakba*, Kamel Ismail al Sharif, *Al Ihwan al Muslemin fi Harb Falastin*, and Mohammed Ghussan, *Ma'arak Bab al Wad*.
- Anon. (Heb.), *Mishmar Ha'emek in the War*, Tel Aviv, Sifriyat Poalim, 1950.
- Anon. (Heb.), *Tree and Sword, the Route of Battle of the Golani Brigade*, collected and edited by Binyamin Etzioni, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, undated.
- Anon. (Heb.), *'Ein Gev in the War: The Fortress at the Entrance to the Sea of Galilee*, Tel Aviv, Ma'arachot, 1950.
- Anon. (Heb.), *The Negev Brigade during the War*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, undated.
- 'Abd al Madur, 'Abd al Rahim, (Arab.) *The Village of Qaqun*, Bir Zeit University Press, 1994.
- Assaf, Michael, (Heb.) *The History of the Awakening of the Arabs in Palestine and Their Flight*, Tel Aviv, Tarbut Vehinuch, 1967.
- 'Av, Nahum, (Heb.) *The Struggle for Tiberias, the First [City] Liberated in the War of Independence*, Tel Aviv, Ministry of Defence Press, 1991.
- Avidar, Yosef, (Heb.) 'Plan D', in *Safra Veseifa*, No. 2, June 1978.
- Ayalon, Avraham, (Heb.) *The Giv'ati Brigade in the War of Independence*, Tel Aviv, DF Press – Ma'arachot, 1959.
- (Heb.), *The Giv'ati Brigade Opposite the Egyptian Invader*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1963.
- Al 'Azm, Khalid, (Arab.) *The Memoirs of Khalid al 'Azm*, Beirut, Dar al Mutahidda Lil-Nashr, 1973.
- Banai (Mazal), Ya'akov, (Heb.) *Unknown Soldiers, the Book of LHI Operations*, Tel Aviv, Hug Yedidim, 1958.
- Begin, Menachem, *The Revolt*, London, W.H. Allen 1964.
- Ben-Artzi, Yoss, (Heb.) '“To Conquer the State”, Mapai's Settlement Plan in Advance of the Establishment of the State along Partition Borders', *Yahadut Zmanenu* 10, 1996.
- Ben-Yehuda, Netiva (Heb.) *Passed the Ropes*, Jerusalem, Domino Press, 1985.
- Bentov, Mordechai, (Heb.) *Days Tell*, Tel Aviv, Sifriyat Hapoalim, 1984.
- Burns, E.L.M., *Between Arab and Israeli*, London, Harrap, 1962.
- Caplan, Neil, *Futile Diplomacy, Vol. 3, The United Nations, the Great Powers and Middle East Peacemaking 1948–1954*, London, Frank Cass, 1997.
- Carmel, Moshe, (Heb.) *Northern Battles*, Tel Aviv, IDF Press–Ma'arachot, 1949.

- Carta's Atlas of Palestine From Zionism to Statehood*, (Heb.) ed. by Jehuda Wallach, Jerusalem, Carta, 1972, 1974.
- Carta's Historical Atlas of Israel, The First Years 1948–1961*, (Heb.) ed. by Jehuda Wallach and Moshe Lissak, Jerusalem, Carta, 1978.
- Cohen, Aharon, (Heb.) *Israel and the Arab World*, Tel Aviv, Sifriyat Poalim, 1964.
- Cohen, Mula, (Heb.) *To Give and to Receive*, Personal Memoirs, Tel Aviv, Hakibbutz Hameuhad Publishing House, 2000.
- Cohen, Yeroham, (Heb.) *By Light and in Darkness*, Amikam, Tel Aviv, 1969.
- Cohen-Shany, Shmuel, (Heb.) *Operation Paris: International and Quiet Diplomacy in a New State*, Tel Aviv, Ramot-Tel Aviv University, 1994.
- Dror, Zvika, (Heb.) *The Life and Times of Yitzhak Sadeh*, Tel Aviv, Hakibbutz Hameuhad Publishing House, 1996.
- Ehrlich, (Heb.), *The Lebanon Tangle: The Policy of the Zionist Movement and the State of Israel towards Lebanon, 1918–1958*, Tel Aviv, IDF/Ministry of Defence Press, 2000.
- Eshel, Zadok, (Heb.), *The Carmeli Brigade in the War of Independence*, Tel Aviv, Ma'arachot – IDF Press, 1973.
- (Heb.) *The Haganah Battles in Haifa*, Tel Aviv, Ministry of Defence Press, 1978.
- Eyal, Yigal, *The First Intifada, the Suppression of the Arab Revolt by the British Army, 1936–1939*, (Heb.) Tel Aviv, Ma'arachot\Defence Ministry Press, 1998.
- Finkelstein, Norman, 'Myths, Old and New,' *Journal of Palestine Studies*, 81 (Autumn 1991).
- Gabbay, Rony, *A Political Study of the Arab–Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem (a Case Study)*, Geneva, Librairie E. Droz, and Paris, Librairie Minard, 1959.
- Gelber, Yoav, (Heb.) *The Core of A Regular Jewish Army*, Jerusalem, Yad Ben-Zvi, 1986.
- *Palestine 1948, War Escape, and the Emergence of the Palestinian Refugee Problem*, Brighton, Sussex Academic Press, 2001.
- (Heb.) *Independence and Nakba* (forthcoming) (Chapter 15).
- Giv'ati, Moshe, (Heb.) *In the Path of Desert and Fire, the History of the 9th Armored Battalion 1948–1984*, Tel Aviv, Ma'arachot\Defence Ministry Press, 1994.
- Golan, Arnon, (Heb.) *Spatial Transformation – Result of War, the Former Arab Areas in the State of Israel 1948–1950*, Beersheba, Centre for Ben-Gurion's Heritage-Ben-Gurion University Press, 2001.
- Goren, Tamir, (Heb.) 'Why did the Arab Inhabitants of Haifa Leave? An Examination of a Controversial Question', *Cathedra*, 80, June 1996.
- Gorny, Yosef, *The British Labour Movement and Zionism, 1917–1948*, London, Frank Cass, 1983.
- (Heb.) *The Arab Question and the Jewish Problem*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 1985.
- Glubb, John, *A Soldier with the Arabs*, London, Hodder and Stoughton, 1957.
- Grossman, David, (Heb.) *The Arab Village and Its Daughters, Processes in the Arab Settlement of Palestine in the Ottoman Period*, Jerusalem, Yad Ben-Zvi, 1994.

- Harari, Ephraim, ed., *The Tel of the Winds, Letters from Home*, Kibbutz Hatzor, Shikma, no date (but ca.1986) (a book of letters).
- Hasso, Frances, 'Modernity and Gender in Arab Accounts of the 1948 and 1967 Defeats', *International Journal of Middle East Studies*, 32, 2000.
- Heller, Joseph, *The Birth of Israel, 1945–1949, Ben-Gurion and His Critics*, Gainesville, Florida University Press, 2000.
- Horowitz, Dan, and Moshe Lissak, (Heb.) *The Origins of the Israeli Polity, the Political System of the Jewish Community in Palestine Under the Mandate*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 1977.
- Israel Defence Forces, General Staff History Branch, (Heb.) *History of the War of Independence*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1959.
- Itzhaki, Arie, (Heb.), *Latrun, the Battle for the Road to Jerusalem*, 2 vols., Jerusalem, Cana, 1982.
- Kadish, Allon; Sela, Avraham; and Golan, Arnon, (Heb.) *The Conquest of Lydda, July 1948*, Tel Aviv, Haganah Archive\Ministry of Defence Press, 2000.
- Kamen, Charles, (Heb.), 'After the Catastrophe: the Arabs in the State of Israel', in *Mahbarot Lemehkar U'lebkoret*, No. 10, 1985.
- Kan'ane, Sharif, and Lubna 'Abd al Hadi, (Arab.), 'Abu Kishk', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1990.
- Kan'ane, Sharif, and Bassam al Ka'abi, (Arab.) 'Al Miska', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1991.
- (Arab.) 'Kafr Saba', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1991.
- Kan'ane, Sharif, and Nihad Zeitawi, (Arab.) 'The Village of Deir Yassin', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1987.
- Kan'ane, Sharif, and Rashad al Madani, (Arab.) 'Kaufakha', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1990.
- (Arab.) 'Faluja Village', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1987.
- Kark, Ruth, and Michal Oren-Nordheim, (Heb.) *Jerusalem and Its Environs, Quarters, Neighbourhoods and Villages 1800–1948*, Jerusalem, Akademon, 1995.
- Katz, Shmuel, (Heb.) *Jabo, A Biography of Ze'ev Jabotinsky*, Tel Aviv, Dvir, 1993.
- Katz, Teddy, (Heb.), 'The Exodus of the Arabs from Villages at the Foot of the Southern Carmel in 1948', Haifa University MA Thesis, March 1998.
- Katz, Yossi, (Heb.) 'The Deliberations of the Jewish Agency Committee for Transfer of Population, 1937–1938', *Zion*, 2\53, 1988.
- Khalidi, Walid, 'The Fall of Haifa', *Middle East Forum*, 35\10, December 1959.
- 'Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine', *Journal of Palestine Studies*, Autumn 1988.
- (ed.) – *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Washington, DC, Institute for Palestine Studies, 1992.
- Khatib, Muhammad Nimr al, *The Events of the Disaster or the Palestinian Disaster*, Beirut, Al Khay at Publishers, 1967 ed.
- Kidron, Peretz, 'Truth Whereby Nations Live', in Christopher Hitchens and Edward Said, eds. *Blaming the Victims, Spurious Scholarship and the Palestinian Question*, London, Verso, 1988.
- Kimche, Jon and David, *Both Sides of the Hill*, London, Secker and Warburg, 1960.

- Krystall, Nathan, 'The Fall of the New City 1947–1950', in Salim Tamari, ed., *Jerusalem 1948: the Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*, Jerusalem, Institute of Jerusalem Studies\Badil Resource Centre, 1999.
- Lahav, Mordechai, (Heb.) *Fifty Years of the Palestinian Refugees, 1948–1999*, Israel, Rosh Tov, 2000.
- Lazar (Litai), Haim, *The Conquest of Jaffa*, Tel Aviv, Shelah, 1951.
- Lebel, Jennie, (Heb.) *Haj Amin and Berlin*, Tel Aviv, Technosdar, 1996.
- Levenberg, Haim, *The Military Preparations of the Arab Community in Palestine, 1945–1948*, London, Frank Cass Ltd., 1993.
- Levin, Harry, *Jerusalem Embattled, a Diary of the City Under Siege, March 25th, 1948 to July 18th, 1948*, London, Victor Gollancz Ltd., 1950.
- Lorch, Netanel, *The Edge of the Sword, Israel's War of Independence, 1947–1949*, revised ed., Jerusalem, Masada Press, 1968.
- Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians, The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882–1948*, Washington DC, Institute for Palestine Studies, 1992.
- 'A Critique of Benny Morris', *Journal of Palestine Studies* 81, Vol. XXI\1, Autumn 1991.
- 'The Historical Roots of the Palestinian Refugee Question,' in Naseer Aruri, ed., *Palestinian Refugees, the Right of Return*, London, Pluto Press, 2001.
- Messer, Oded, (Heb.) *The Haganah's Operational Plans, 1937–1948*, Tag Publishing House, Israel, 1996.
- Miller, Ylana, *Government and Society in Rural Palestine 1920–1946*, Austin, University of Texas Press, 1984.
- Milstein, Uri, *History of Israel's War of Independence*, vols. 1–4, Lanham, Maryland, University Press of America, 1996–1998.
- Montgomery of Alamein, Bernard, *Memoirs*, Collins, London, 1958.
- Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988.
- *1948 and After: Israel and the Palestinians*, Oxford, Oxford University Press, (rev. ed.) 1994.
- *Israel's Border Wars, 1949–1956*, Oxford, Oxford University Press, (rev. ed.) 1997.
- *Righteous Victims, A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881–1999*, New York, Knopf, 1999.
- *The Road to Jerusalem: Glubb Pasha, Palestine and the Jews*, London, IB Tauris, 2002.
- (Heb.) *Correcting a Mistake, Jews and Arabs in Palestine, 1936–1956*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 2000.
- 'Haifa's Arabs: Displacement and Concentration, July 1948', *The Middle East Journal*, 42/2, Spring 1988.
- 'The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem', *The Middle East Journal*, 40/4, Autumn 1986.
- 'Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948–1949', *Middle Eastern Studies*, 22/4, October 1986.
- 'Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948', *The Middle East Journal*, 40\1, Winter 1986.
- Nazzal, Nafez, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*, Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1978.

- Nimrod, Yoram, (Heb.), 'Patterns of Israeli-Arab Relations: The Formative Years 1947–1950', Hebrew University Ph.D. thesis, 1985.
- Niv, David, (Heb.), *Battles of the IZL*, Vol. 6, Tel Aviv, Klausner Institute, 1980.
- Orren, Elhannan, (Heb.), *On the Road to the City, Operation Dani*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1976.
- Oussetzky-Lazar, Sarah, (Heb.) 'Iqrit and Bir'im, the Full Story,' Report No. 10, Reports on the Arabs in Israel, Giv'at Haviva, Institute for Arab Studies\Institute for the Study of Peace, 1993.
- Pa'il, Meir, (Heb.) *From the Haganah to the Israel Defence Forces*, Tel Aviv, Zmora, Bitan, Modan, 1979.
- Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli-Conflict 1947–1949*, London, IB Tauris, 1992.
- 'The Tantura Case in Israel: The Katz Research and Trial', *Journal of Palestine Studies*, Vol. 30\3, Spring 2001.
- (Heb.) 'The Katz Affair and Tantura: History, Historiography, Law and Academia', *Teoriya U'Vikoret* 20, Spring 2002.
- Parsons, Laila, *The Druze between Palestine and Israel, 1947–1949*, Oxford, Macmillan\St Antony's, 2000.
- Peretz, Don, *Israel and the Palestine Arabs*, Washington DC, The Middle East Institute, 1958.
- Porath, Yehoshua, *The Emergence of the Palestinian–Arab National Movement 1918–1929*, London, Frank Cass, 1974.
- *The Palestinian Arab National Movement 1929–1939*, London, Frank Cass, 1977.
- Sakakini, Khalil al, (Heb.) *Such am I, Oh World, Diaries of Khalil al Sakakini*, Jerusalem, Keter, 1990.
- Sayigh, Rosemary, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*, London, Zed Press, 1979.
- Schechtmann, Joseph, *Population Transfers in Asia*, NY, Hallsby Press, 1949.
- Segev, Tom, (Heb.) *1949 – The First Israelis*, Domino Press, Jerusalem, 1984.
- *One Palestine, Complete, Jews and Arabs under the British Mandate*, New York, Metropolitan Books\Harry Holt, 2000.
- Seikaly, May, *Haifa, Transformation of an Arab Society, 1918–1939*, London, IB Tauris, 1995.
- Shaltiel, David, (Heb.) *Jerusalem 1948*, Tel Aviv, Defence Ministry Press, 1981.
- Shapira, Anita, *Land and Power, The Zionist Resort to Force 1881–1948*, New York, Oxford University Press, 1992.
- Shimoni, Ya'akov, (Heb.), *The Arabs of Palestine*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 1947.
- Shoufani, Elias, 'The Fall of a Village', *Journal of Palestine Studies*, 1\4, 1972.
- Simons, Chaim, *International Proposals for Transfer of Arabs from Palestine, 1895–1947*, Hoboken, NJ, Ktav Publishing House, 1988.
- 'Supplement No. 1', Kiryat Arba, 1993.
- Slyomovics, Susan, *The Object of Memory*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1998.
- Stein, Kenneth, 'One Hundred Years of Social Change, the Creation of the Palestinian Refugee Problem', in Laurence Silberstein, ed., *New Perspectives on Israeli History, the Early Years*, New York, New York University Press, 1991.
- Teveth, Shabtai, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs*, Oxford, Oxford University Press, 1985.

- 'The Evolution of "Transfer" in Zionist Thinking', Occasional Papers, Tel Aviv, Moshe Dayan Centre, Tel Aviv University, May 1989.
- (Heb.) 'The New Historians', *Ha'aretz*, 14.4.1989.
- Tzabar, Moshe, (Heb.) 'Historians, Beware of Your Sources', *Alpayim* 13, 1996.
- Tzabar, Ze'ev, (Heb.) *Hazan*, Jerusalem, Yad Ben-Zvi\Yad Ya'ari, 1997.
- Vered, Avraham, (Heb.) *Burning Bush*, Tel Aviv, Tnufa Books, 1950.
- (Heb.) *The Southern Front, Between Sinai and Hebron, from the Isolation of the Negev until the Defeat of the Invading Egyptian Army*, Tel Aviv, Yair Publishers, 1996.
- Yihya, Mahmood al Yihya (Arab.), *Al Tantara*, Damascus, Dar al Shara, 1998.
- Zimmerman, John, 'Radio Propaganda in the Arab-Israeli War of 1948', *Weiner Library Bulletin*, New Series, XXVII, nos. 30–31, 1–9.

بيني موريس

- هاجر والداه إلى فلسطين في العام 1947، وولد في 8 ديسمبر 1948.
- عُيّن والده دبلوماسياً في نيويورك العام 1957، حيث استقر فيها مع عائلته مدة أربع سنوات، ثم قضى فيها سنتين بدءاً من 1963.
- لدى إنهائه المرحلة الثانوية التحق بالجيش لأداء الخدمة العسكرية وانضم إلى وحدة المظليين، وأنهى تجنيده قبل بدء حرب العام 1967 بقليل، وأُرسلت وحدته إلى الجولان لكنها لم تشارك في عمليات القتال.
- درس التاريخ في الجامعة العبرية في القدس وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة كمبريدج في العلاقات البريطانية - الألمانية.
- عند عودته إلى القدس، عمل لمدة اثني عشر عاماً بجريدة «جيزاليم بوست».
- بعد عدة أبحاث، أصدر أول مؤلفاته عن نشوء مشكلة اللاجئين الذي نشرته جامعة «كمبريدج» العام 1988، وحظي بعده بشهرة كبيرة.
- في العام 1988 زاد صيته لرفضه الالتحاق بالقوات الاحتياطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فسجن ثلاثة أسابيع وأصبح الرفض الإسرائيلي (روفزنيك) رقم 39، وكان قد شارك قبل ذلك «مرغماً» في حرب لبنان (1982)، ومع الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية عام 1986 قبل بدء الانتفاضة الأولى.
- لدى خروجه من السجن أطلق مصطلح «المؤرخون الجدد» على المؤرخين الذين أعادوا كتابة التاريخ الإسرائيلي.
- عمل أستاذاً في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة «بن غوريون» بالنقب.
- درّس عام 2005 في جامعة «ميريلاند» في الولايات المتحدة.

أ. د. عماد عواد

- دبلوماسي سابق في وزارة الخارجية المصرية.
- موظف دولي سابق بمنظمة الوحدة الأفريقية (الإدارة السياسية وحدتي تسوية المنازعات واللاجئين).
- مستشار حقوق الإنسان لرئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (لندن).
- حاصل على الدكتوراه من جامعة «باريس 2» بفرنسا، في العام 1990، حول موضوع «التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي» بتقدير امتياز.
- حاصل على درجة أهلية الإشراف على الأبحاث العلمية (أستاذ) من الجامعة نفسها العام 1994.
- نشر العديد من المقالات في صحف ودوريات عربية وأجنبية من أبرزها مجلة الدفاع الوطني الفرنسية منذ العام 1985.
- نشر عددا من الكتب بلغات مختلفة أبرزها: «أي عملية سلام في الشرق الأوسط؟ دراسة في المقترب الإسرائيلي» (باللغة الفرنسية، باريس، 1988)، «الخطوط الحمراء: مفهوم السلام الإسرائيلي» (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000)، «الشرق الأوسط وتحديات النظام الدولي الجديد» (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004)، «المواطنة والأمن»، القاهرة، 2009.
- أستاذ منتدب للعلوم السياسية بكل من جامعة القاهرة، وجامعة المستقبل، والجامعة البريطانية (جمهورية مصر العربية).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978 .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار .

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات .

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر . وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته . وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة

من الكتاب بلغته الأصلية ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب ، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة ، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط . والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي ، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي) ، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلف والمترجمة - من نسختين مطبوعتين .

هذا الكتاب...

أثار هذا الكتاب، وقت صدوره، ضجة كبيرة داخل إسرائيل، لما تضمنه من حقائق صدمت الكثيرين، في إطار كتابات «المؤرخين الجدد» الذين قدموا روايات تختلف - بشكل جوهري - عما دأب المؤرخون والساسة اليهود على ترديده. تتضمن هذه النسخة المنقحة للكتاب العديد من العناصر من أبرزها وأهمها تتبُّعها جذور فكرة التهجير القسري للفلسطينيين، من مدنهم وقراهم، في الأيديولوجية الصهيونية؛ وما توصلت إليه من نتيجة مفادها أنه على الرغم من عدم وجود خطة مُمنهجة لتحقيق هذا الهدف فإن الفكرة كانت حاضرة في أذهان القيادتين السياسية والعسكرية على السواء، ويؤكد ذلك بقاء المسؤولين من التشكيلات اليهودية العسكرية المتعددة الذين أقدموا على ارتكاب فظائع بحق الفلسطينيين بعيدا عن طائلة العقاب الرادع، مما عكس درجة من درجات الموافقة الضمنية على ما اقترُف بهدف الوصول إلى تحقيق هدف «الدولة اليهودية» أو الدولة الإسرائيلية التي تتضمن أقل عدد من العرب الفلسطينيين. فضلا عن ذلك يكشف الكتاب - من خلال الوثائق - عن كيفية تعاطي كل من القيادتين، السياسية والعسكرية، اليهوديتين مع ظاهرة النزوح الجماعي الفلسطيني، سواء من خلال تشجيعها أو السعي إلى التعجيل بحدوثها، باستخدام وسائل الضغط النفسي على المناطق المقرر اجتياحها.

على الرغم من صفة التأريخ التي تغلب عليه، يُعتبر هذا الكتاب مرجعا على درجة عالية من الأهمية، ليس للقارئ العادي فقط ولكن للساسة أيضا، من حيث تناوله هذا الملف الشائك؛ انطلاقا من وثائق يهودية رُفع غطاء السرية عنها، وسعيه إلى تبديد الغموض الذي أحاط به، سواء فيما يتعلق بنشأة المشكلة، أو الخلاف حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين، أو محاولات استثمار المقترحات الأولية لتسوية قضيتهم لتحقيق مكاسب سياسية، ولعل في هذا ما يساعد الطرف العربي على دعم موقفه التفاوضي بالحجج القوية اليهودية المصدر، فضلا عن تجنب الوقوع في شرك تسويات قد تهدر حقوقه، وتقتصر على خدمة أهداف الطرف الآخر في الصراع.

نم الحارة الرفع بواسطه

مكتبة عملك

ask2pdf.blogspot.com